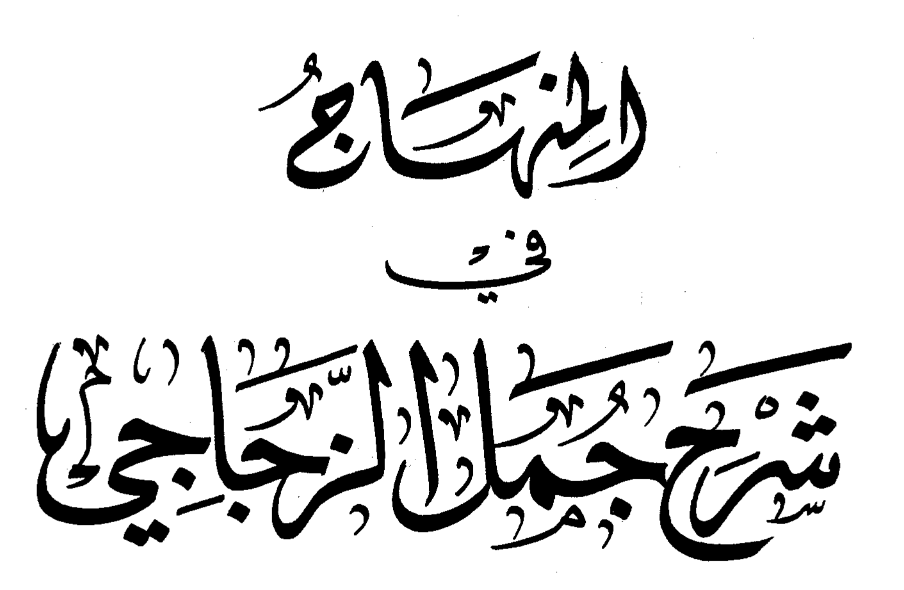


المنهاج في شرح جمل الزجاجي

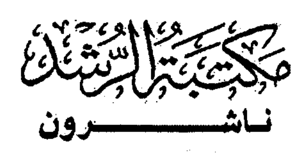
للإمام يحيى بن حمزة العلوي

٦٦٩ - ٧٤٩هـ

دراسة وتحقيق

الدكتور هادي عبد الله ناجي

الجزء الأول



مكتبة الرشد

ناشرون

الطبعة الاولى

١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م

مكتبة الرشد – ناشرون
المملكة العربية السعودية – الرياض
الإدارة : بشارع الأمير عبدالله بن عبد الرحمن (طريق الحجاز)
ص.ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٩٣٤٥١ – فاكس ٤٥٧٣٣٨١

E-mail:rushd@rushd.com
Website:www.rushd.com

فروع المكتبة داخل المملكة

- الرياض: المركز الرئيسي: الدائري الغربي، بين مخرجي ٢٧ و ٢٨ هاتف ٤٣٢٩٣٣٢ فاكس ٤٣٢٩٣٧٥
- الرياض: فرع الشمال، طريق عثمان بن عفان، تقاطع مخرج ٧ مع مخرج ٩
- الرياض : فرع الدائري الشرقي هاتف ٤٩٧١١٩٩ فاكس ٤٩٦١٥٩٩
- فرع مكة المكرمة: شارع الطائف هاتف: ٥٥٨٤٠١ فاكس: ٥٥٨٣٥٠٦
- فرع المدينة المنورة: شارع أبي ذر الغفاري هاتف: ٨٣٤٠٦٠٠ فاكس ٨٣٨٣٤٢٧
- فرع جدة : مقابل ميدان الطائرة هاتف: ٦٧٧٦٣٣١ فاكس ٦٧٧٦٣٥٤
- فرع القصيم : بريدة – طريق المدينة هاتف ٣٢٤٢٢١٤ فاكس ٣٢٤١٣٥٨
- فرع أبها: شارع الملك فيصل : هاتف ٢٣١٧٣٠٧ فاكس ٢٢٤٢٤٠٢
- فرع الدمام : شارع الخزان هاتف :٨١٥٠٥٦٦ فاكس ٨٤١٨٤٧٣
- فرع حائل هاتف ٥٣٢٢٢٤٦ فاكس ٥٦٦٢٢٤٦
- فرع الإحساء: هاتف ٥٨١٣٠٢٨ فاكس ٥٨١٣١١٥
- فرع تبوك هاتف ٤٢٤١٦٤٠ فاكس ٤٢٣٨٩٢٧

مكاتبنا بالخارج

- القاهرة : مدينة نصر : هاتف :٢٧٤٤٦٠٥ – موبايل: ٠١٠١٦٢٢٦٥٣
- بيروت بئر حسن هاتف ٨٥٨٥٠١ /٠١ موبايل ٠٣٥٥٤٣٥٢ – فاكس ٨٥٨٥٠٢ /٠١

الإهداء

إلى من لا يزال يشجعني على طلب العلم

مهما كانت التضحيات...

إلى الصابرة المحتسبة

«وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا»

الاسراء ٢٤

إلى التي شدت من أزري في غربتي

إلى ربيع حياتي عبد الرحمن وأمة الله وعبد الرحيم

إليهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي

هادي

هذا الكتاب

رسالة علمية تقدم بها الباحث لنيل درجة الدكتوراه من كلية الآداب - جامعة بغداد - وقررت اللجنة منح الباحث درجة الدكتوراه اللغة العربية وآدابها، بتقدير امتياز تحت إشراف الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن، وذلك عام ١٩٩٩م.

مقـدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، أحمده سبحانه حمدًا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه ، وأصلي وأسلم وأبارك على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وأصحابه ما تعاقب الليل والنهار .

أما بعد :

فقد أنزل الله تعالى كتابه العزيز بلسان عربي مبين ، على قوم يرون أن أشد ما يعاب به المرء أن يكون لحانًا ، وكان خطباؤهم وشعراؤهم يحذرون كل الحذر الوقوع فيه .

وبعد انتشار الفتوحات الإسلامية ، ودخول الناس في دين الله أفواجًا ، واختلاط العرب بغيرهم من الأمم التي لا تتكلم العربية ، ضعفت سليقتهم ، وانتشر اللحن بينهم ، فكان لا بد من ضابط يحفظ لهم لغتهم ، التي هي لغة كتابهم ودستورهم الذي ينظم حياتهم .

ولهذا هب الغيارا على لغتهم ولغة كتابهم إلى وضع علم يعصمهم من الخطأ ويحفظ لغتهم ، فكان علم النحو ، ذلك العلم الذي نشأ في ظلال القرآن الكريم الوارفة ، يستمد منه أصوله وقواعده .

تعود أصول نشأة هذا العلم إلى النصف الثاني من القرن الأول الهجري ، ثم نما وترعرع مع مرور الزمن ، واتضحت معالمه وأصلت أصوله مع نهاية القرن الثاني الهجري ، ثم انداحت الدائرة واتسعت بعد ذلك في جميع البلدان ومنها اليمن .

لقي علم النحو عناية فائقة من العلماء اليمانيين في مختلف العصور ، وبرز فيه

الكثير منهم ، وإن كانوا مغمورين ، وتركوا لنا تراثًا لا يقل عن مثيله في البلدان الأخرى .

إلا أن ذلك الموروث الكبير ، تعرض للتلف والضياع نتيجة لعدم الاستقرار منذ أوائل القرن الثالث الهجري ، ونتيجة لتعاقب الدول ، التي كان الخلف فيها يهدم ما بناه السلف ، هذا فضلًا عن أن ذلك الموروث كان يؤول أحيانًا كثيرة إلى من ليس له معرفة بقيمته .

وأما ما تبقى من التراث اليماني ، ووصل إلينا ، فهو قليل جدًا موازنة مع ما خلفه السلف ، وحتى هذا الموروث القليل لم يسلم من الضياع والتدمير والتهريب ، ومن يستقرئ فهارس مخطوطات المكتبات والمتاحف العالمية يرى مصداق ذلك .

ومن هنا فإن الواجب يحتم على الباحثين والدرسين ، الالتفات إلى هذا التراث المجيد ، ونفض الغبار عنه ، وإخراجه إلى حيز الوجود ، إخراجًا علميًا ، يحقق هدفين اثنين :

الأول : يتمثل في المحافظة على التراث من الضياع أو الاندثار .

والثاني : يتمثل في إخراج تلك المؤلفات إلى حيز الوجود ليفيد منها طلاب العلم .

وقد برز العديد من علماء النحو في اليمن منذ القرن الثالث الهجري ، وكان لهم مؤلفات قيمة ، منها ما كتب له الذيوع والانتشار ، وهي قليلة ، ومنها ما هو مغمور عدت عليه العاديات فأصبح في طي النسيان

ويعد يحيى بن حمزة العلوي ، من أولئك العلماء البارزين الذين شغلوا حيزًا كبيرًا في حياتهم بالتأليف والتصنيف ، حتى قيل إن عدد مؤلفاته تجاوز أيام عمره .
وهذه المؤلفات أصابها ما أصاب التراث اليماني ، من التشتت والضياع والتهريب ، وبقيت من مؤلفاته بقية ومنها كتب (المنهاج في شرح جمل الزجاجي) الذي لم يسلم من النقص ، وهو كتاب نفيس يجعل في مصاف شروح الجمل الأخرى ، إن

لم يتفوق عليها بغزارة المادة النحوية، وجمع الآراء، والتنظيم وعدم الاستطراد.

إن من فضل الله تعالى وتوفيقه أن بث في قلبي حب العربية، وحب المحافظة على تراثها، وكان لأستاذنا الفاضل الدكتور حاتم صالح الضامن أبلغ الأثر في نفسي، فقد شجعني، كما شجع غيري، على إحياء تراثنا العظيم الخالد.

واقتضت مشيئة الله سبحانه وتعالى، أن يكون إسهامي في ذلك هو إحياء هذا الكتاب من خلال دراسته وتحقيقه.

إن اختياري لهذا الموضوع جاء بعد بحث طويل في فهارس المكتبات اليمانية العامة والخاصة، وكذلك فهارس المكتبات والمتاحف العالمية ومراسلة بعض الأخوان الذين لهم صلة بأصحاب خزائن الكتب الخاصة في اليمن، وسؤال ذوو الخبرة والاختصاص عما يعرفوه عن المؤلِّف والمؤلَّف.

وبعد أن تأكد لي أنه لا يوجد من هذا الكتاب إلا نسخة واحدة فريدة، في مكتبة الجامع الكبير في صنعاء، وأنه لم يقدم أحد على دراسة هذا الكتاب، وبعد توجيه من أستاذي الجليل الدكتور حاتم صالح الضامن استخرت الله تعالى وشمرت عن ساعد الجد لتحقيق هذا الأثر النفيس، مع علمي المسبق بالمشاق والمتاعب، التي تلاقي من يقدم على عمل كهذا، فالكتاب نسخة فريدة ليس لها نظير يوضح عباراتها الغامضة، ويقوِّم ما انحرف من ألفاظها، ويسد ثلمتها.

وبعون الله تعالى الذي ذلل المصاعب استوت هذه الدراسة في بابين:

الأول: اختص بدراسة حياة المؤلف والتعريف بمصنفاته.

والثاني: تحقيق الكتاب.

واقتضت طبيعة الدراسة أن تكون في فصلين، يسبقهما تمهيد، ذكرت فيه الحياة السياسية والفكرية في عصر المؤلف باختصار شديد.

وتحدثت في الفصل الأول عن: اسمه ونسبه وأسرته، ومولده ونشأته، ومذهبه الديني، وتوليه الإمامة، وذكرت شيوخه وتلاميذه ومعاصريه، ومنزلته العلمية،

ومصنفاته، وسنة وفاته.

وأما الفصل الثاني، فذكرت فيه منهج العلوي في شرح الجمل، وكيفية الشرح، وسمات منهجه، وتحدثت عن مصادره، وكيفية تعامله معها، وموقفه من الفلاسفة، وموقفه من كتاب الجمل، وذكرت مذهبه النحوي، وشواهده المختلفة، والمآخذ على كتاب المنهاج، وأنهيت الفصل بالحديث عن المخطوطة، ومنهج التحقيق.

وأما تحقيق النص، فقد حاولت جاهدًا الرجوع إلى مصادر العلوي التي ذكرها في كتابه، وخرجت الآراء النحوية والصرفية من كتبهم التي سهل الله لي الاطلاع عليها. وما لم أجده في كتبهم فقد خرجته من كتب النحو والصرف العامة التي سبقت العلوي ما استطعت إلى ذلك سبيلًا.

وعدت إلى طائفة كبيرة من كتب القراءات ومعاني القرآن وإعرابه والتفسير، والحديث النبوي، وكتب اللغة، والدواوين الشعرية، وخرَّجت الشواهد منها، ونَسَبْتُها إلى أصحابها، وصححت ما يحتاج إلى تصحيح، ونبهت على بعض القضايا التي تحتاج إلى تنبيه.

واستعنت بطائفة من كتب التراجم والكتب الإرشادية ولم أثبت في مصادري إلا ما وردت إليه الإشارة في الدراسة أو النص المحقق.

وأما بعد:

فإني مدين بالفضل، بعد الله سبحانه وتعالى، لأستاذي المشرف الذي أعد من أفضاله علي ولا أعددها، فقد تكرم بقبول الإشراف على هذه الدراسة، وزودني بكنوز مكتبته العامرة التي تزخر بكل نفيس، وبملاحظته القيمة التي قومت ما اعوج من هذه الرسالة، وتحمل ثقلي عليه وكثرة مراجعتي إياه في منزله، ولم يكن أستاذًا مشرفًا فحسب، بل كان أبًا يشد من عزيمتي إذا تراخت، ويذلل المصاعب إذا تكاثرت، لا يكل ولا يمل، فجزاه الله عني وعن سائر طلاب العلم خير الجزاء،

وأجزل مثوبته ، وأمد في عمره ونفعه بعلمه ، وأبقاه ذخرًا للعلم وأهله .

وأتقدم بأخلص الشكر وأزكاه إلى أساتذتي الأجلاء الذين تتلمذت عليهم ، وأفدت منهم ، ونهلت من ينابيع علمهم وحكمتهم وفضلهم ، وإلى إخواني الفضلاء الذين مدوا لي يد العون بنصيحة أو إشارة أو إعارة كتاب ، وأخص بالذكر منهم أخوي وزميلي عمار أمين ، وناصر العيشي ، جزاهم الله تعالى جميعًا خير الجزاء .

وأخيرًا فهذا جهد بذلته ، وعند الله احتسبته ، رجاء أن ينفعني به عندما ألقاه ، فإن كنت قد وفقت فبتوفيق الله تعالى ، وإن كنت قد قصرت ، وهذا دأب البشر ، فحسبي أني بذلت فيه قصارى جهدي .

﴿رَبِّ ٱجْعَلْنِي مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِيۚ رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ ۝٤٠ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ﴾ [إبراهيم : ٤٠، ٤١] .

وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الباحث

* * *

الباب الأول
الدراسة

تمهيـد

الحياة السياسية والثقافية

في عصر يحيى بن حمزة

تمهيد
الحياة السياسية والفكرية في عصر يحيى بن حمزة

• الحياة السياسية:

عاش الإمام يحيى بن حمزة العلوي في القرنين السابع والثامن الهجريين، إبان حكم الدولة الرسولية. تلك الدولة التي تنسب إلى محمد بن هارون، المعروف برسول، وهو من ذرية جبلة بن الأيهم الغساني[١].

أسس الدولة الرسولية الملك المنصور نور الدين عمر بن علي بن رسول سنة ست وعشرين وست مئة[٢]، وقد خضعت معظم بلاد اليمن لهذه الدولة عدا بعض المناطق الشمالية التي كانت محط نفوذ الأئمة، الذين دخلوا في صراع مع الدولة الرسولية منذ نشأتها إلى نهايتها سنة ثمان وخمسين وثماني مئة.

وقد عاصر الإمام يحيى بن حمزة أربعة من ملوك هذه الدولة وهم[٣]

أولًا: المظفر يوسف بن عمر بن علي بن رسول الذي تولى الحكم من سنة (٦٤٧هـ) إلى وفاته (٦٩٤هـ).

ثانيًا: الأشرف عمر بن يوسف، الذي تولى الحكم من سنة (٦٩٤هـ) إلى وفاته سنة (٦٩٦هـ).

ثالثًا: المؤيد داود بن يوسف، الذي تولى الحكم من سنة (٦٩٦هـ) إلى وفاته سنة (٧٢١هـ).

---

(١) ينظر: العقود اللؤلؤية ٢/٣٦.

(٢) ينظر: العقود اللؤلؤية ١/٥٢.

(٣) ينظر: العقود اللؤلؤية ١/٨١، ٩٠، ٢٣٩، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٨، ٢/١٣، وغاية الأماني ١/٤١٨-٥٠٦، ٢/٥١١-٥١٨، وبهجة الزمن ٨٥-١٤٥، واليمن عبر التأريخ ٢٢١-٢٢٦، والمقتطف من تاريخ اليمن ٨٩-٩٢، وتاريخ اليمن السياسي ٢٥٢-٢٧٢.

رابعًا : المجاهد علي بن المؤيد ، الذي تولى الحكم من سنة (٧٢١هـ) إلى وفاته سنة (٧٦٤هـ) .

● الحياة الفكرية :

قام الرسوليون بتشجيع العلم والعلماء فبنوا دور العلم ، وشجعوا العلماء ، وأجروا عليهم الرواتب ، وشاركوا بأنفسهم في طلبه ونشره .

والقارئ المتتبع لكتاب (العقود اللؤلؤية) للخزرجي ، (والبدر الطالع) للشوكاني ، و (هجر العلم ومعاقله) للأكوع ، و(مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن) للحبشي ، يرى إلى أي مدى ساهم بنو رسول وغيرهم ، ممن عاش في القرنين السابع والثامن ، في بناء دور العلم ، واقتناء الكتب ، وانشاء المكتبات التي ضمت آلاف الكتب النفيسة في شتى العلوم .

ومن مظاهر ذلك الاهتمام ، إطناب هؤلاء في ذكر تراجم العلماء والفقهاء والمدارس ، والعلوم التي اشتهروا بها . ومن تلك المدارس[1] ، المدرسة المنصورية ، والوزيرية ، والعومانية ، والنظامية ، والمظفرية ، والشاهل ، والتاجية ، والقراء والحديث ، والأشرفية ، وغيرها من المدارس . ويلاحظ هنا تركز المدارس في المدن الكبيرة وخصوصًا مدن المناطق الوسط والغرب بينما نجد مناطق الشرق والشمال تنتشر فيها ما

يعرف بالهجر والمعاقل[2] ، وقد ذكر الأكوع خمس وخمس مئة هجرة ومعقل

---

(١) ينظر : المدارس الإسلامية في اليمن ٣٨ ، ٤٦ ، ٦٥ ، ٩٧ ، ١٠٤ ، ١٣٥ ، ١٧٦ ، ١٠٨ ، ١٨٤ .

(٢) الهجرة عند أهل اليمن : « تطلق على كل محل بين محلات القبائل إذا كان مُهجَّرًا بينهم عما يعتادونه من أسلاف (عادات) القبائل وقواعدهم فيما بينهم ، وإنما يكون ذلك للمحلات المأهولة بالعلم والفضل والصلاح فيمتازون عن أحوال القبائل وأعرافهم ، ويكون لهم بذلك التهجير احترامًا وتعظيمًا .

وقد اشتق من لفظ (الهجرة) التهجير : هو انفاق ذوي الشأن من رؤساء القبائل وزعماء العشائر على جعل القرية التي يأوي اليها العلماء والفضلاء وأهل الصلاح والتقوى (هجرة) بإصدارهم وثيقة =

في كتابه (هجر العلم ومعاقله) ومن تلك الهجر والمعاقل[1] : الأبناء ، وأبيات حسين ، وإريان ، وبني حجاج ، وثلأ ، والتربة ، وحبور ، وحوث ، والذاري ، وغيرها من الهجر والمعاقل .

وهناك من يرى أن « عهد الرسوليين عهدًا أكثر تميزًا بالنسبة للقرون الوسطى المتطورة في اليمن ، كما كان المجتمع والحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والمعيشية الموصوفة في المؤلفات المحلية العديدية ، تكاد لا تختلف عما نقرأه بصدد القاهرة ودمشق وبغداد »[2] .

وزخرت هذه الفترة بالعلماء الذين تركوا مؤلفات عديدة في شتى العلوم والفنون والمصادر الآنفة الذكر تعطي صورة بارزة عنها .

***

= تسمى (التهجير) تتضمن تعهد أعيان القبيلة او القبائل لسكان الهجرة من العلماء والفقهاء التي تقع بين أظهرهم ، بحمايتهم ورعايتهم وكفالتهم ، وقد يكون التهجير لعالم بعينه ، ويعلن هذا التهجير في المحافل العامة » . هجر العلم ومعاقله ١/٦-٨ .

وأما معاقل العلم فيقصد بها القرى التي كانت مقصودة لطلب العلم ولم يكن لها اسماء اضافية حتى تعرف بها . ينظر : هجر القلم ومعاقله ١/٨ .

(١) ينظر : هجر العلم ومعاقله ١/٢١ ، ٢٤ ، ٥٩ ، ١٤٥ ، ٢٥٩ ، ٢٥٠ ، ٤١٣ ، ٤٩٠ ، ٦٤٥ .

(٢) اليمن قبل الاسلام٥٨ .

الفصل الأول

حياته ومصنفاته

الفصل الأول
حياتـه ومصـنفاته

*** اسمه ونسبه :**

أجمعت المصادر التي ترجمت للعلوي على نسبه الذي يصل إلى علي بن أبي طالب كرم الله وجهه .

فهو : يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم بن يوسف بن علي بن إبراهيم بن محمد بن إدريس بن جعفر بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد ابن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

هذا ما ذكره صاحب سيرته من نسبه[(١)] ، ووافقه في ذلك تاج الدين ، إلا أنه توقف عند جده التاسع ، حسب ترتيب صاحب السيرة وذكر (إدريس بن علي بن جعفر) أي أنه زاد اسم (علي)[(٢)] ، ووافقه على هذا الشوكاني[(٣)] ، والعرشي[(٤)] ، ولم يذكر الشوكاني (يوسف بن علي بن إبراهيم) ضمن نسبه ، ووافقه زبارة[(٥)] ، والعرشي ، وكذلك لم يذكر الشوكاني الجد العاشر (محمد) حسب الترتيب السابق ، ضمن النسب .

ولعل السبب في إسقاط هذه الأسماء يعود إلى التشابه في اسم إبراهيم الأول والثاني .

وأكثر الدارسين يعتمدون على ما أورده الشوكاني من النسب ، إلا أن أحدهم

---

(١) ينظر : السيرة ق ١٤٣أ .

(٢) ينظر : فرجة الهموم ٣٦ .

(٣) ينظر : البدر الطالع ٢/٣٣١ .

(٤) ينظر : بلوغ المرام ٥١ .

(٥) ينظر : إتحاف المهتدين ٦٥ .

اختلط عليه الأمر فحذف أسماء كثيرة من نسبه من غير أن يبين سبب ذلك[١].

لقب بالمؤيد برب العزة، والمؤيد بالله، والمؤيد برب العالمين[٢]. ويكنى بأبي إدريس[٣]، وأبي الحسن[٣].

*** أسـرته:**

تقدم الحديث عن ذكر اسم أبيه وجده وجد أبيه، وأنه لا خلاف في أسمائهم.

فأما أبوه فقد ذكر الجندي أنه قدم مع أبيه (علي بن إبراهيم) من العراق أيام الإمام السراجي[٤].

وأما أمه فقد جاء في سيرته أنها، الشريفة أخت الإمام الناصر لدين الله يحيى بن محمد السراجي (ت٦٩٦هـ)[٥].

وأما أولاده فقد ذكر مؤلف سيرته أن له سبعة من الذكور، وستًا من الإناث «وكلهم معدودون في العلماء الأخيار الصالحين الأبرار»[٦].

وتحدث عنهم حديثًا مطولًا، ذكر مكانتهم العلمية، وأماكن إقامتهم، وفضائلهم وسني وفاتهم وأماكنها، وذكر ذريتهم أيضًا.

ولما كانت السيرة غير مكتملة فقد ذكر منهم خمسة فقط، وانتهى الموجود منها عند الحديث عن اولاد الهادي. وهذا ترتيبهم كما أوردهم[٧]:

أولًا: عبد الله بن يحيى، كان صالحًا عالمًا فاضلًا تقيًا، ممن يشار اليه بالإمامة

---

(١) ينظر: الإمام المجتهد ٢٢.

(٢) ينظر: المنهاج ق ١أ، والسيرة ق ١٤٣أ، وغاية الأماني ٢/٥١١.

(٣) ينظر: الإمام المجتهد ٢٢.

(٤) ينظر: السلوك.

(٥) ينظر: السيرة ق ١٤٣ب، وبلوغ المرام ٥٠، وإتحاف المهتدين ٦٢.

(٦) ينظر: السيرة ق ١٤٧أ.

(٧) ينظر: السيرة ق ١٤٧أ-١٤٩ب.

واستكمال شرائطها ، أقام في هجرة حوث ، ثم انتقل إلى صنعاء بطلب من الإمام الناصر ، الذي أفاض عليه من العطاء والإكرام ، ولم يزل في صنعاء إلى أن توفي بها سنة ثمان وثمانين وسبع مئة .

ثانيًا : محمد بن يحيى ، كان عالمًا جوادًا سمحًا ، لزم هجرة حوث ولم يخرج عنها ، وبني فيها مسجد الشجرة الذي تحول إلى مدرسة ، وأنفق على العلماء وطلبة العلم فيها الذين يقدرون ما بين خمسين إلى ستين شخصًا ، غير من يفد عليه من الضيوف(١) ، واجتمع في مدرسته من العلماء والفضلاء وأبناء الأئمة ما لم يجتمع عند غيره . وكانت وفاته في شهر شعبان سنة ثمان وثمانين وسبع مئة في هجرة حوث .

ثالثًا : أحمد بن يحيى ، كان عالمًا صالحًا فاضلًا زاهدًا ، اشتغل بطلب العلم وأخذ عن والده ، وتوفي وهو شاب في حياة والده في الثاني عشر من شهر ربيع الآخر سنة ثمان وأربعين وسبع مئة ، وكانت وفاته في حصنه(٢) ، قال عنه أبوه بعد أن قبله وهو مسجى : « والله يا أحمد ما أرضى عليك ثوابًا إلا الجنة » .

رابعًا : إدريس بن يحيى ، كان عالمًا فاضلًا فطنًا ، طلب العلم على يد والده ، وقرأ عليه أغلب تصانيفه ، وكان فارسًا شجاعًا ، كان خطاطًا ماهرًا كتب كثيرًا من تصانيف والده وقرأها عليه ، فأجازه وأثنى عليه في تحقيقها . انتقل من هجرة حوث إلى صنعاء ، وتوفي بها ولم تذكر سنة وفاته .

خامسًا : الهادي بن يحيى ، كان عالمًا صالحًا ناسكا زاهدًا في الدنيا ، برع في العربية وعلم الكلام وأصول الفقه والفقه ، وكان خطيبًا مفوهًا وقارئًا حسن الصوت ، وكان إمام وخطيب مسجد الشجرة ، أقام أول مدته مع أخويه في هجرة حوث ، ثم

---

(١) ينظر : هجرة العلم ومعاقله ١/٥٠٧ .

(٢) يقع في جبل هران ، بكسرالهاء وفتح الراء مع التشديد ، شمال مدينة ذملر . ينظر هامش هجر العلم ومعقله ١/١١١ .

انتقل مع أهله وأولاده إلى الشرف وسكن (المِحَطْور)[1] حتى توفي فيه في شعبان سنة ست وتسعين وسبع مئة. ومن أولاده عبد الله كاتب سيرة جده يحيى بن حمزة[2].

*** مولده ونشأته:**

تكاد تجمع المصادر التي ترجمت للعلوي، وتمكنت من الاطلاع عليها، على أنه ولد في مدينة صنعاء، لثلاث بقين من شهر صفر سنة تسع وستين وست مئة[3]. ونقل الأكوع عن (الجامع الوجيز، ورحيق الأزهار) أن مولده كان في حوث في الزمن المذكور. وفي نقله هذا تناقض لأنه ذكر أن يحيى بن حمزة انتقل إلى حوث[4]. ولذلك فالراجح أن ولادته كانت في مدينة صنعاء.

وأما نشأته فهي مجهولة، إذ لم تذكر المصادر التي ترجمت له شيئًا عن نشأته، حتى سيرته التي كتبها حفيده عبد الله بن الهادي لم تذكر شيئًا عن ذلك. وقد ذكر الأكوع أنه انتقل إلى حوث[5]، ولكنه لم يذكر زمن انتقاله، وهناك ما يعضد هذا الرأي، فقد ذكر صاحب سيرته أن أولاده كلهم عاشوا في حوث وتلقوا تعليمهم هناك ثم انتقل بعضهم إلى أماكن أخرى، وهذا يعني أنه اتخذ من حوث موطنًا له. ولكن متى هذا؟ أكان في صباه أو بعد ذلك؟ هذا ما لا استطيع الجزم به.

ويمكن القول: إنه نشأ كما نشأ اقرانه «واشتغل بالمعارف العلمية وهو صبي، فأخذ في جميع أنواعها على أكابر علماء الديار اليمنية وتبحر في جميع العلوم وفاق

---

(١) جاء في هجر العلم ومعاقله ١٩٥٦/٤ قوله: المحطور: «حصن منيع في الشرف الأعلى شرق المحابشة».

(٢) ينظر: هجر العلم ومعاقله: ٥٠٤/١.

(٣) ينظر: السيرة ق ١٤٣ت، فرجة الهموم ٣٦، هدية العارفين ٥٢٦/٢، البدر الطالع ٣٣١/٢، إتحاف المهتدين ٦٥.

(٤) ينظر: هجر العلم ومعاقله ٥٠٤/١.

(٥) ينظر: هجر العلم ومعاقله ٥٠٤/١.

أقرانه »[١] . وقال صاحب السيرة عن نشأته : « نشأ عليه لسلام نشأة طاهرة على طريقة آبائه.. مشمرًا عن سياق الجد والاجتهاد في اقتفاء سيرة الآباء والأجداد ، في جميع خصال الفضل وتحصيلها وكسب جملة العلوم النافعة وتفصيلها لم يزل مكبًا على درس العلوم منفقًا أيامه وأوقاته وساعاته في طاعة الحي القيوم ، حتى برز في كل فن على أقرانه »[٢] .

وذهب بعض الدارسين إلى القول ، إنه صحب الإمام المتوكل المطهر بن يحيى (ت٦٩٧هـ) في حربه سنة ٦٨٩هـفي محل تنعم في جبل اللوز من بلاد خولان العالية[٣] ، ولم يذكر مصدره في ذلك . واعتقد أنه اشتبه عليه الاسم ، فالحرب دارت بين المطهر بن يحيى والملك المؤيد الرسولي[٤] ، ولم يذكر أحد ممن ترجم للعلوي أي صلة له بهذه الحادثة .

*** مذهبه الديني :**

يعد الإمام يحيى بن حمزة العلوي من أكابر أئمة الزيدية في اليمن ، فقد ولد لأبوين يعتنقان المذهب الزيدي ، وعاش في بيئة تدين بهذا المذهب ، وتلقى تعليمه ، في غلبة الظن ، في هجرة حوث ، أو في صنعاء ، وكلا المكانين يدرسان المذهب الزيدي . ويجب أن لا يتبادر إلى الذهن أنه كان متعصبًا لمذهبه ، بل كان ، رحمه الله ، على العكس من ذلك ، وقد شهد له الشوكاني حيث قال : « وهو من أكابر أئمة الزيدية بالديار اليمينة ، وله ميل إلى الإنصاف مع طهارة لسان ، وسلامة صدر ، وعدم إقدام على التكفير والتفسيق بالتأويل ، ومبالغة في الحمل على السلامة على وجه حسن ، وهو كثير الذبّ عن أعراض الصحابة المصونة رضوان الله

---

(١) البدر الطالع ٢/٣٣١ .

(٢) السيرة ق ١٤٣ب .

(٣) مصادر الفكر ٥٦٤ .

(٤) ينظر : العقود اللؤلؤية ٢١٨/١ ، وبلوغ المرام ٥٠ ، وإتحاف المهتدين ٦٣ .

عليهم ، وعن أكابر علماء الطوائف رحمهم الله »[١] . ويذهب بعض الدراسين إلى القول : « لم نلمس عداء فكريًا في أي من مؤلفات يحيى بن حمزة ضد أهل السنة ، بل نجد العكس ، إذ ربما يعد الإمام المؤيد بالله أول أئمة الزيدية ممن نلمس في كثير من آرائه جنوحًا إلى أهل السنة ، ذلك الاتجاه الذي ستتضح معالمه لدى ابن الوزير (ت٨٤٠هـ) إلى أن بلغ ذروته لدى الشوكاني (ت١٢٥٠هـ) .. إن الإمام المؤيد بالله حين شغل نفسه بتأليف أول موسوعة فقهية جامعة لمذاهب علماء الأمصار ، قد فتح على نفسه ، وعلى من أتوا بعده نافذة الانفتاح ، ومن ثم التقرب من أهل السنة »[٢] .

*** توليه الإمامة :**

دعا إلى نفسه بالإمامة انطلاقًا من مذهبه ، ذلك المذهب الذي يضع شروطًا معينة متى اجتمعت في شخص معين ، فإنه يحق له الخروج والدعوة إلى نفسه عند الحاجة .

وكانت دعوته سنة تسع وعشرين وسبع مئة[٣] ، وقيل سنة ثلاثين وسبع مئة[٤] ، بعد وفاة الإمام محمد بن المطهر (ت٧٢٩هـ) .

ويذهب بعض الدارسين إلى القول : أن يحيى بن حمزة أول الدعاة الحسينيين في اليمن[٥] ، في وفي قوله نظر .

وأما مكان دعوته ففيه اضطراب ، فقد ذكر يحيى بن الحسين أن ظهوره كان في جهات صنعاء ، ولم يحدد المكان ، وذكر أن دعوته بلغت بلاد الظاهر وصعدة

---

(١) البدر الطالع ٣٣٢/٢ .

(٢) الإمام المجتهد ٢٢ .

(٣) ينظر : البدر الطالع ٢٧١/٢ ، ٣٣٣ ، وبلوغ المرام ٥١ .

(٤) ينظر : غاية الأماني ٥١١/٢ ، وإتحاف المهتدين ٦٥ .

(٥) ينظر : بلوغ المرام ٥١ .

الشرف[١] . ولم يذكر الشوكاني مكان ظهوره . وأما زبارة فقد ذكر أن دعوته كانت في بلاد صعدة[٢] . وذهب الأكوع إلى القول : إن دعوته كانت في حوث في اليوم الثاني من شهر رجب سنة تسع وعشرين وسبع مئة[٣] . ولعل القول الأخير أرجح الأقوال .

وقد عارضه في القيام بأمر الإمامة ثلاثة أئمة آخرون وهم :

أولًا : الإمام الواثق المطهر بن محمد بن المطهر (ت٨٠٢هـ) ، دعا إلى نفسه سنة ثلاثين وسبع مئة ، وكانت دعوته في حَدّة بني شهاب ، جنوب غرب صنعاء[٤] ، ثم تنحى عنها للإمام يحيى بن حمزة ، ثم دعا إلى نفسه مرة أخرى بعد وفاة يحيى بن حمزة سنة ٧٤٩هـ[٥] .

ثانيًا : الإمام الناصر علي بن صلاح بن إبراهيم بن تاج الدين (ت ٧٣٠هـ) . كانت دعوته إلى نفسه سنة تسع وعشرين وسبع مئة في سُودة شطب ، شمال غرب صنعاء[٦] ، وقيل سنة ثلاثين وسبع مئة[٧] .

ثالثًا : الإمام الداعي إلى الله أحمد بن علي بن أبي الفتح (ت ٧٥٠هـ تقريبًا) دعا إلى نفسه سنة ثلاثين وسبع مئة ، في وقش من بلاد سفيان[٨] .

هؤلاء هم المعارضون ليحيى بن حمزة ، وكما نرى فقد تنحى المطهر بن محمد ، ومات على بن صلاح ، وبقي أحمد بن علي ، الذي سكتت عنه المصادر

---

(١) ينظر : غاية الأماني ٥١١/١ .

(٢) ينظر : إتحاف المهتدين ٦٥ .

(٣) ينظر : هجر العلم ومعاقله ٥٠١/١ .

(٤) ينظر : البدر الطالع ٣١١/٢ ، وهجر العلم ومعاقله ٤٤٨/١ .

(٥) ينظر : إتحاف المهتدين ٦٦ ، وهجر العلم ومعاقله ٤٤٨/١ .

(٦) ينظر : هجر العلم ومعاقله ٩٨٦/٢ .

(٧) ينظر : إتحاف المهتدين ٦٤ .

(٨) ينظر : إتحاف المهتدين ٦٦ ، وهجر العلم ومعاقله ٨٩٦/٢ .

ولم تذكر شيئًا عن دعوته . وهكذا خلى الأمر ليحيى بن حمزة الذي « كان أفضلهم وأشرفهم علمًا وعملًا »[١] ، وأجاب الناس في اليمن دعوة يحيى بن حمزة ، ولم يلتفتوا إلى غيره[٢] .

والأمر المستغرب هنا أن الأكوع قال بعد ذكر قيام المعارضين له وذكر أسمائهم : « فجرت بين أتباعهم حروب ضروس ، سالت فيها الدماء ، وأزهقت نفوس »[٣] ، ولم يذكر محاربته للإسماعيلية ، ولعل ذلك وهم منه ، إذ لم أجد من يشير إلى قيام حرب بينه وبين المعارضين له .

وعلى هذا يمكن القول : إن المؤيد بالله يحيى بن حمزة دعا إلى نفسه في حوث ، وامتدت دعوته إلى المناطق الشمالية ، وشملت صعدة والشرف وبلاد الظاهر ، ولما استقر له الأمر توجه إلى صنعاء لمحاربة الإسماعيلية التي استوطنت همدان ، ودخل صنعاء وفي معيته عدد من الأشراف «آل يحيى بن الحسن الحسيني ، فبايعه أعيان الشيعة ، وعظماء أهل الحل والعقد »[٤] .

وبعد أن أخذ للأمر أهبته وتجهز لحرب الإسماعيلية تقدم إلى وادي ظهر ، شمال غرب صنعاء ، وكان قائد الإسماعيلية الداعي علي بن إبراهيم الهمداني . فدارت الحرب ، وحصلت بينهم وقعة عظيمة ، قتل فيها من قتل من الطرفين ، واستمرت الحرب بينهما ، وأقبلت الغارات إلى الإمام من ظفار وصعدة ، وكثر جيشه ، فجعل يحرض الناس على الجهاد ، والصبر على البلاء . وتتابعت الحروب وعظمت الخطوب حتى مل الناس الحرب ، وجنح الفريقان إلى الصلح[٥] ، « أو

---

(١) غاية الأماني ٢/٥١١ .

(٢) ينظر : البدر الطالع ٢/٣٣٣ .

(٣) هجرة العلم ومعاقله ١/٥٠١ .

(٤) غاية الأماني ٢/٥١١ .

(٥) ينظر : غاية الأماني ٢/٥١١ ، وإتحاف المهتدين ٦٥ ، ومصادر الفكر ٥٦٤ .

بالأحرى إلى الهدنة ، لأن الخصومة الفكرية بين الزيدية والإسماعيلية لم تخمد نيرانها يومًا ما ، حيث لا التقاء بينهما في مسألة ما ، اللهم إلا أن يجمعهما اسم التشيع ، غير أن الإسماعيلية متهمون من قبل الزيدية في تشيعهم ، إذ هو في نظرهم مجرد ستار ، يخفون تحته كفرهم وإلحادهم »[١] .

انتقل الإمام يحيى بن حمزة بعد ذلك إلى حصن هران المطل على ذمار ، وظل فيه منشغلًا بالتدريس والتأليف إلى آخر حياته .

ولم تذكر المصادر مدة حروبه ولم توضح سبب انتقاله إلى حصن هران ، وكذلك لم تذكر هل ظل قائما بأمر الإمامة أو أنه تركها ؟

وقد ذكر الأكوع أن الإمام يحيى بن حمزة أعفى نفسه من الإمامة ، وانصرف إلى العلم والتأليف[٢] . ومع هذا فمن الملاحظ أنه لم يقم أحد بأمر الإمامة إلا بعد وفاة الإمام يحيى بن حمزة ، وهذا يعني أنه ظل على إمامته إلى حين وافاه الأجل .

*** شيوخه وتلاميذه :**

لم تتحدث المصادر التي اطلعت عليها عن شيوخ العلوي الذين أخذ عنهم العلم ، عدا زبارة الذي ذكر اثنين منهم ، وكذلك الحبشي أشار إلى اثنين منهم أيضًا ، ومن المؤكد أنه أخذ عن علماء عصره وخصوصًا أولئك الذين اتخذوا من هجرة حوث مكانًا لهم لنشر علمهم في عصره ، هذا فضلًا عن أنه وجد في بيئة علمية هيأت له الاطلاع على مختلف العلوم والفنون ، وأكبر دليل على ذلك مؤلفاته الكثيرة في مختلف العلوم .

وأما شيوخه الذين وصل إلينا خبرهم فهم :

أولًا : الإمام يحيى بن محمد السراجي ، خال يحيى بن حمزة ، دعا لنفسه

---

(١) الإمام المجتهد ٢٢ .

(٢) ينظر : هجر العلم ومعاقله ١/٥٠١ .

بالإمامة سنة تسع وخمسين وست مئة ، وكان بينه وبين المظفر الرسولي حروب ، فأسر وسملت عيناه ، فأقام أعمى يدرس الناس نيفًا وثلاثين سنة إلى أن توفي في صنعاء سنة ست وتسعين وست مئة[١] .

ثانيًا : القاضي الحسن بن نسر الأهنومي ، كان عابدًا فاضلًا ، مات في حوث في بضع وخمسين وسبع مئة[٢] .

ثالثًا : الفقيه حاتم بن منصور الحملاني ، كان عالمًا عاملًا ورعًا تقيًا لا تأخذه في الحق لومة لائم ، توفي في صنعاء سنة خمس وستين وسبع مئة[٣] .

ومن الملاحظ هنا أن الأهنومي والحملاني توفيا بعد العلوي بمدة ، مما يفيد أنهما كانا معاصرين له ، وقد عاش العلوي ثمانين سنة ، وهذا مما يضّعف القول إنهما من شيوخه ، إن لم يبطله .

رابعًا : الفقيه عامر بن زيد الشماخ ، ذكره الحبشي ولم أقف له على ترجمة .

وذكر محقق (الأزهار الصافية) أن من شيوخه محمد بن أحمد بن حنش الزيدي (ت٧١٩هـ)[٤] ، وهو ممن ترجم لهم الشوكاني[٥] ، ولم يشر إلى أنه من شيوخ يحيى بن حمزة .

وكما ضنت المصادر بذكر شيوخه ، ضنت أيضًا بذكر تلاميذه ، ومما لا شك فيه أن له تلاميذ كثرون ، ويأتي في مقدمتهم أولاده ، وقد تقدم الحديث عنهم .

وذكر زبارة من تلاميذ يحيى بن حمزة ، ابنه عبد الله ، والعلامة المحقق المطهر بن محمد بن الحسين بن يحيى بن تريك الصعدي ، الذي كان عالمًا أصوليًا

---

(١) ينظر : إتحاف المهتدين ٦٢ ، وبلوغ المرام ٥٠ ، ومصادر الفكر ٥٦٤ .

(٢) ينظر : ملحق البدر الطالع ٧٨ ، وهجر العلم ومعاقله ٢/٩٠٢ .

(٣) ينظر : ملحق البدر الطالع ٦٧ ، وهجر العلم ومعاقله ١/٤٩٩ .

(٤) ينظر : الأزهار الصافية ٢٦ .

(٥) ينظر : البدر الطالع ٢/٢٧٧ .

نحويًا مفسرًا محدثًا ، توفي في صعدة سنة ثمان وأربعين وسبع مئة[1] .

وأشار محقق (الأزهار الصافية) إلى أن الحسن بن محمد بن الحسن بن يعيش المعروف بالنحوي (ت٧٩١هـ) يعد من تلاميذ يحيى بن حمزة ، وهو ممن ترجم لهم الشوكاني[2] ولم يذكر أنه من تلاميذ العلوي .

*** معاصـروه :**

حفل القرن السابع والثامن الهجريان بالعلم والعلماء في اليمن وفي خارجه ، فأما اليمن فقد بدأت المدارس النظامية تنتشر في مناطق السهول والمدن الكبيرة ، وأما المناطق الأخرى فإن هجر العلم ومعاقله كانت هي السائدة ، وهي التي تقوم مقام المدرسة . وقد سلفت الإشارة إلى تلك المصادر التي تصدت لذكر تراجم العلماء .

ومن العلماء الذين عاصروا يحيى بن حمزة في اليمن :

أولًا : أبو العباس أحمد بن موسى بن عقيل (ت٦٩٠هـ) كان إمامًا عالمًا عاملًا لم يكن في الفقهاء المتأخرين من هو أدق منه نظرًا في الفقه ، انتهى إليه أمر الفقه في اليمن[3] .

ثانيًا : أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الأصبحي (ت٦٩١هـ) كان فقيهًا محققًا مدققًا ، تفقه على يديه جمع كبير ، وله مصنفات عديدة[4] .

ثالثًا : بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف ، بن يعقوب الجندي (ت٧٣٢هـ) مؤرخ كبير[5] .

رابعًا : أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن البريهي (ت٧٤٨هـ) انتهت إليه

---

(١) ينظر : ملحق البدر الطالع ٢١٢ .

(٢) ينظر : البدر الطالع ١/ ٢١٠ .

(٣) ينظر : العقود اللؤلؤية ١/ ٢١٨ ، ومصادر الفكر ١٨١ .

(٤) ينظر : العقود اللؤلؤية ١/ ٢٢٤ ، ومصادر الفكر ١٨٢ .

(٥) ينظر : مصادر الفكر ٤١٣ .

رئاسة الفقه والفتوى في عصره في الجند[١].

خامسًا: الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن علي العلوي (ت٧٥١هـ)، الفقيه الحنفي المحقق الذي انتهت إليه رئاسة علم الحديث[٢].

وغير هؤلاء كثير ممن تزخر بهم كتب التراجم.

وأما العلماء المعاصرين ليحيى بن حمزة من النحاة الذين طبقت شهرتهم الآفاق فمنهم:

أولًا: نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الاستربادي (ت ٦٨٦ ه) عالم نحوي محقق مدقق لا يشق له غبار[٣].

ثانيًا: أبو عبد الله محمد بن محمد الصنهاجي ابن آجروم (ت ٧٢١هـ)[٤].

ثالثًا: أبوحيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، العالم النحوي المفسر الكبير صاحب (البحر المحيط)[٥].

رابعًا: فخر الدين أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي (ت ٧٤٦هـ) أحد شراح شافية ابن الحاجب[٦].

خامسًا: بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي (ت ٧٤٩هـ)[٧].

سادسًا: أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام (٧٦١هـ)[٨].

---

(١) ينظر: العقود اللؤلؤية ٢/٧٥.

(٢) ينظر: العقود اللؤلؤية ٢/٨١.

(٣) ينظر: بغية الوعاة ١/٥٦٧.

(٤) ينظر: بغية الوعاة

(٥) ينظر: بغية الوعاة ١/٢٨٠-٢٨٥.

(٦) ينظر: بغية الوعاة ١/٣٠٣.

(٧) ينظر: بغية الوعاة ١/٥١٧.

(٨) ينظر: شذرات الذهب ٦/١٩١.

سابعًا : بهاء الدين عبد الله عبد الرحمن بن عقيل (ت٧٦٩هـ)[1] .

وهذا غيض من فيض ، وفيما ذكر دلالة على ما لم يذكر وهو الأكثر .

*** منزلته العلمية :**

تبوأ الإمام يحيى بن حمزة العلوي منزلة علمية رفيعة ، وعد من الأعلام البارزين الذين طبقت شهرتهم العلمية الآفاق ، وأكبر دليل على ذلك مؤلفاته التي فاقت في العد سني حياته ، ويأتي في مقدمتها كتاب (الطراز) ، وكتاب (الانتصار الجامع لمذاهب الأمصار) .

وهو واحد من أكابر أئمة الزيدية في اليمن ، الذين تولوا أمر الإمامة ومن المعروف أنه لا يتولى أمر الإمامة في المذهب الزيدي إلا من اجتمعت فيه شروط معينة ، منها أن يكون قد بلغ من العلم منزلة تؤهله للإجتهاد .

وقد تحدث عن منزلته العلمية كل من ترجم له . فأما كاتب سيرته فقط أطنب في مدحه وذكر صفاته وكراماته ، ومما قاله : « وبلغ مبلغًا محله لا يخفى ، ونوره لا يطفأ ، وصنف في جميع العلوم ، التصانيف العجيبة والتواليف المفيدة..وبلغ عليه السلام ، ما لم يبلغ إليه من تقدم من آبائه الأباه..فإذا نظرت إلى فضله وعلمه ورجاحته وحلمه..وجدت محلًا لكل صفة »[2] .

ووصفه الجندي بقوله : « وليس بالناحية (اليمن الأعلى) أجمع من يشار إليه بكمال العلم ، ورسوخ الدين غير السيد يحيى ، ولولا حسد الأشراف له لاستقام إمامًا ، فإن الإجماع منعقد على صلاحه لذلك »[3] .

وشهد له الشوكاني بقوله : « وهو من أكابر أئمة الزيدية بالديار اليمنية ، وله ميل إلى الإنصاف ، مع طهارة لسان ، وسلامة صدر ، وعدم إقدام على التكفير والتفسيق

---

(١) ينظر : بغية الوعاة ٢/٤٧-٤٨ .

(٢) السيرة ق ١٤٣ب .

(٣) نقلًا عن هجر العلم ومعاقله

بالتأويل، ومبالغة في الحمل على السلامة على وجه حسن، وهو كثير الذب عن أعراض الصحابة المصونة، رضي الله عنه، وعن أكابر علماء الطوائف ...وكان من الأئمة العادلين الزاهدين في الدنيا المتقللين منها ... وبالجملة فهو ممن جمع الله له بين العلم والعمل والقيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»[١].

ووصفه زبارة بقوله: «وكان عليه السلام أفضل الدعاة بزمنه وأشهرهم علمًا وعملًا، وكان في حفظه وورعه من الخوارق، وقد أجمع على جلالته المخالف والموافق، واعترف بفضله وعلمه القريب والبعيد، ووصلته المدائح البليغة من مصر وبغداد وسائر البلاد»[٢].

وذكره العرشي بقوله: «وأما الإمام يحيى بن حمزة فهو الذي حاز المفاخر الدينية والعلوم القرآنية والسنية، وكان أعرف الناس بالكتاب وبمذهب آبائه الكرام»[٣].

وممن تحدث عنه وعن كتبه الدكتور أحمد محمود صبحي، إذ قال عنه: «ويحيى بن حمزة موسوعة علمية ندر أن يكون له نظير، إنه في الزيدية يناظر الفخر الرازي بين الأشاعرة»[٤]. وقال عن مصنفاته: يكفي أن أشير هنا إلى أمرين:

«**الأول**: أن مؤلفه (الانتصار الجامع لمذاهب علماء الأمصار). يعد أول موسوعة فقهية شاملة لجميع المذهب الإسلامية وكل من ألف بعد ذلك في هذا الموضوع كانوا عيالًا عليه.

الثاني: أن كتابه (الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز) يعد

(١) البدر الطالع ٢/٣٣٢-٣٣٣.

(٢) إتحاف المهتدين ٦٥.

(٣) بلوغ المرام ٥١.

(٤) الإمام المجتهد ١٠.

من أهم المراجع في البلاغة ، والذي يعول عليه الباحثون والدراسون في هذا المجال »[١] .

وتحدث عن كتاب « الطراز » الدكتور أحمد مطلوب قائلًا : « إن كتاب الطراز قد تميز عن غيره من كتب المدرسة الأدبية ، والمدرسة الكلامية ، لأنه مزج بين الطريقتين ، واستفاد من المدرستين ، ولكن الغلبة كانت في النهاية لمدرسة الأدباء ، أو لطريقة العرب البلغاء ...وكتاب الطرز فوق ذلك كله من خيرة كتب البلاغة في القرن الثامن الهجري لما فيه من ضبط المسائل البلاغية ، وما فيه من أمثلة رائعة مختارة ، وتحليل يدل على فهم كبير لأساليب العرب ، وهو بحق المثل الأعلى لكتب البلاغة في ذلك العصر » .[٢]

* * *

*** مصنفاته :**

خلف يحيى بن حمزة ثروة علمية كبيرة في شتى العلوم ، والمعارف فقد صنف في الفقه وأصوله ، والفرائض ، وعلم الكلام ، والنحو ، والبلاغة ، وغيرها من العلوم ويدلنا على ذلك كثرة مؤلفاته التي ذكرتها المصادر حتى قال الشوكاني في معرض حديثه عنها : « قيل أنها بلغت إلى مئة مجلد . ويروى أنها زادت كراريس تصانيفه على عدد أيام عمره »[٣] . وإلى مثل هذا ذهب الواسعي[٤] ، والعرشي[٥] ، وذكر ذلك الأكوع نقلًا عن كتاب (الجامع الوجيز)[٦] .

---

(١) الإمام المجتهد ١٩ .

(٢) القزويني وشروح التلخيص ٥١٥ .

(٣) البدر الطالع ٢/٣٣٢ .

(٤) ينظر : فرحة الهموم ٣٦ .

(٥) ينظر : بلوغ المرام ٥١ .

(٦) ينظر : هجر العلم ومعاقله ١/٥٠٤ .

وهذه مؤلفات ليست على درجة واحدة ، فمنها ما هو في مجلدات عدة ، ومنها ما هو عبارة عن رسالة صغيرة .

وأشير هنا إلى أن هذه المؤلفات الكثيرة منها ما وصل إلينا ، ومنها ما تعرض للتلف والضياع .

وهذا حصر لتلك المؤلفات مرتبة على وفق حروف الهجاء ، وقد جعلتها على قسمين ، قسم للمؤلفات الكبيرة ، وقسم للرسائل الصغيرة والجوابات التي تعد بمثابة فتاوى أو وصايا .

• القسم الأول : مؤلفاته الكبيرة :

١- الاختيارات :

كذا أثبته الشوكاني[١] ، وذكره البغدادي ، باسم (الاختيارات في فقه الزيدية)[٢] ، ومنهم من يسميه بـ(الاختيارات المؤيدية)[٣] ، ويقع في مجلد[٤] ، ومنه نسخة في برلين رقم (٤٨٧٩)[٥] .

٢- الأزهار الصافية ، في شرح المقدمة الكافية :

يقع في مجلدين كبيرين[٦] ، وذكر الحبشي أن منه نسخة في مكتبة الجامع الكبير[٧] ، ولم أجد لها ذكرًا في فهارسها بنوعيها . وقد حقق الجزء الأول منه محمد علي العطاونة ، ونال به درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر ، كلية اللغة

---

(١) ينظر : البدر الطالع ٢/٣٣١ .

(٢) ينظر : هدية العارفين ٢/٥٢٦ .

(٣) ينظر : الأدبيات اليمنية ٦٧ .

(٤) ينظر السيرة ق ١٤٤ب .

(٥) ينظر : الأدبيات اليمنية ٦٧ .

(٦) ينظر : السيرة ق ١٤٤ب .

(٧) ينظر : مصادر الفكر ٥٦٥ .

العربية ، سنة ١٤٠٢هـ . وذكر في مقدمته أن هناك طالبًا يقوم بتحقيق الجزء الثاني .

٣- الإفحام لأفئدة الباطنية الطغام : في الرد عليهم في الأسرار الإلهية والمباحث الكلامية . حققه الدكتور علي سامي النشار ، وفيصل عون ، وطبع في منشأة المعارف في الإسكندرية سنة ١٩٦٦م .

٤- الاقتصاد :

كذا أثبته صاحب السيرة وقال مؤلفه جعله كالمدخل إلى كتاب المفصل[١] ، وأسماه البغدادي (الاقتصاد في النحو)[٢] ، ووهم من أسماه بـ(الانتصار)[٣] ، وهو من الكتب المفقودة .

٥- إكليل التاج وجوهرة الوهاج :

منه نسخة في مكتبة الجامع الكبير ، تقع في عشرين ورقة ، نسخت سنة ٨٣٢هـ ، رقم (٥١ مجاميع)[٤] .

٦- الانتصار على علماء الأمصار في تقرير المختار من مذاهب الأئمة وأقاويل علماء الأمة في المسائل الشرعية والمضطربات الاجتهادية : ذكر في السيرة أنه في عشرين مجلدًا[٥] ، وذكر في غيرها أنه في ثمانية عشر مجلدًا[٦] ، ويوجد من هذا الكتاب في مكتبة الجامع الكبير الأجزاء : الأول ، والثاني ، والثالث ، في ٤٥٣ ورقة نسخت سنة ١٠٥٢هـ ، تحت رقم (٩٨١)[٧] . وذكر الحبشي أن في المكتبة المذكورة سبعة أجزاء وهي : الثاني في ١٤٠ ورقة ، وجزء آخر في ٢٤٣ ورقة .

---

(١) ينظر : السيرة ق ١٤٤ ب ، والبدر الطالع ٢/٣٣١ .

(٢) ينظر : هدية العارفين ٢/٥٢٦ .

(٣) ينظر : فرجة الهموم ٦٥ .

(٤) ينظر : فهرس مخطوطات مكتبة الجامع الكبير ٣/١٤٤٤ .

(٥) ينظر : السيرة ق ١٤٤ب .

(٦) ينظر : البدر الطالع ٢/٣٣١ ، وهدية العارفين ٢/٥٢٦ .

(٧) ينظر : فهرس مخطوطات مكتبة الجامع الكبير ٢/٩١٣ .

والخامس في ١٨٥ ورقة، بخط المؤلف سنة ٧٤٣هـ. والثامن في ١٩٠ ورقة والحادي عشر في ١٨٨ ورقة نسخت سنة ٧٤٦هـ. والخامس عشر (لعله الرابع عشر) في ١٥٠ ورقة بخط المصنف. والخامس عشر في ١٥٣ ورقة بخط المصنف[١]. وذكر الأكوع أنه اشترى المجلد الرابع عشر لخزانة المخطوطات في الجامع الكبير[١]. ولم أجد لهذه المجلدات ذكر في فهارس مكتبة الجامع الكبير في صنعاء بنوعيها عدا الثلاثة الأجزاء المذكورة آنفًا.

وذكر حسين العمري، أن في المتحف البريطاني سبعة مجلدات من هذا الكتاب وهي: الثاني في ١٧٤ ورقة، ورقمه (٣٩٧٩. or). والثالث في ٢٧٤ ورقة، ورقمه (٣٩٨٠. or). والخامس في ١٤٥ ورقة، ورقمه (٣٩٨١. or). والسادس في ١٨٨ ورقة، ورقمه (٣٩٨٢. or). والثامن في ٢٢٤ ورقة بخط المؤلف، ورقمه (٣٩٧٨. or). والسادس عشر والسابع عشر في مجلد واحد في ٣٧٤ ورقة، ورقمه (٣٩٨٣. or)، وتوجد نسخة أخرى من السابع عشر في ١٦٢ ورقة[٢].

ويذهب بعض الدراسين إلى أن الإمام أحمد بن يحيى المرتضى (ت٨٤٠هـ) اختصر هذا الكتاب تحت مسمى (الأزهار في فقه الأئمة الأطهار)[٣]، وهناك من يرد هذا القول ويزعم أن كتاب المرتضى مختصر لكتاب (التذكرة الفاخرة) للحسن ابن محمد النحوي (ت ٧٩١هـ)[٤]، ويرى الأخير أيضًا، أن يحيى بن حمزة أخذ كتابه (الانتصار) عن كتاب (الاستبصار) لعبد الله العنسي (ت ٦٦٧هـ)[٥]. ويرى

(١) ينظر: مصادر الفكر ٥٦٥، ومصادر التراث ١٧٧.

(١) ينظر: هجر العلوم ومعاقله ١/٥٠٤.

(٢) ينظر: مصادر التراث ١٧٧-١٨٢.

(٣) ينظر: مصادر الفكر ٥٨٤.

(٤) ينظر: هجر العلم ومعاقله ٤/١٨٠.

(٥) ينظر: هجر العلوم ومعاقله ٤/١٨١٠.

دارس آخر أن المرتضى اعتمد على كتاب (الانتصار) للعلوي في تأليف كتابه (البحر الزخار)[١] . وفي هذه الأقوال نظر إذ لا بد من دراسة تقوم على الموازنة بين الآخذ والمأخوذ .

٧- الأنوار المضيئة في شرح الأحاديث السّيلقِية :

ذكر في السيرة أنه في مجلدين[٢] ، وصل إلينا منه الجزء الأول تحت عنوان (الأنوار المضيئة في شرح الأخبار النبوية) وهو في ٣٠٦ أوراق ، نسخ سنة ١٣٣٠هـ ، ورقمه (٢٢حديث)[٣] . وهو شرح الأربعين حديث السيلقية ، لأبي القاسم زيد بن عبد الله بن مسعود السيلقي ، وهي المعروفة عند المحدثين بالودعانية[٤] .

٨- الإيجاز لأسرار كتاب الطراز في علوم حقائق الإعجاز :

أكثر المترجمين للعلوي يذكرونه باسم (الايجاز) فقط ، ويقع في مجلدين ، وهناك خلاف في عجز الاسم . توجد منه نسخ خطية في جزأين في مكتبة الجامع الكبير (الشرقية) يقع الأول في ١٣٠ ورقة نسخ سنة ١٠٢٦هـ ، ورقمه (١٨٣٠) ويقع الثاني في ١٥٩ ورقة ، كتب سنة ٧٢٤ هوهو بخط المؤلف[٥] . وهناك نسخة أخرى في مكتبة الجامع الكبير (الغربية) تقع في ٢٩٠ ورقة ، كتبت سنة ١٣٢١هـ ، ورقمها (١ بلاغة)[٦] .

---

(١) ينظر : الإمام المجتهد ٢٥ .

(٢) ينظر : السيرة ق ١٤٤ب .

(٣) ينظر : فهرس مخطوطات المكتبية الغربية ٥٧ .

(٤) ينظر : البدر الطالع ٣٣٢/٢ ، وهدية العارفين ٥٢٦/٢ ، وفرجة الهموم ٣٧ ، وهجر العلم ومعاقله ٥٠٥/١ .

(٥) ينظر : فهرس مخطوطات مكتبات الجامع الكبير ١٥٨٠/٣ .

(٦) ينظر : فهرس مخطوطات المكتبة الغربية ٤٥١ .

٩- الإيضاح لمعاني المفتاح :

ذكر أنه يقع في مجلدين ، وهو في الفرائض ، ولعله يقصد بالمفتاح كتاب (مفتاح الفائض في علم الفرائض) للفضل بن أبي سعيد العصيفري (ت٦١٤هـ) . وكتاب العلوي هذا من الكتب المفقودة[١] .

١٠- التحقيق في الاكفار والتفسيق :

كذا ورد الاسم في أغلب المصادر[٢] ، وهناك من يضيف لفظ (أدلة)[٣] أو لفظ (إزالة)[٤] إلى لفظ (الاكفار) . توجد منه نسخة مخطوطة كتبت سنة ٧٢٤هـ في حياة المؤلف وهي في ١٤٠ ورقة ، في مكتبة حسين السياغي[٥] .

١١- تصفية القلوب من درن الأوزار والذنوب :

وهو كتاب في التصوف مضى فيه المؤلف على نهج أبي حامد الغزالي(ت ٥) . وقد طبع هذا الكتاب تحت إشراف إسماعيل بن أحمد الجرافي ، سنة ١٤٠٨هـ ، في دار الحكمة اليمانية في صنعاء .

١٢- التمهيد لأدلة مسائل التوحيد :

كذا ورد اسمه في الجزء الذي وصل إلينا والموجود في مكتبة الجامع الكبير ، وسماه الشوكاني (التمهيد لعلم العدل والتوحيد)[٦] ، وذكر في السيرة الاسم الأول فقط ، وقال أنه في مجلدين[٧] . والموجود منه جزء واحد في ١١٢ ورقة ، كتبت

---

(١) ينظر : السيرة ق ١٤٤ب ، والبدر الطالع ٢/٣٣٢ ، وهدية العارفين ٢/٥٢٦ ، ومصادر الفكر ٢٦٠ ، ٥٦٦ .

(٢) ينظر : السيرة ق ١٤٤ب ، والبدر الطالع ٢/٣٣١ ، وهدية العارفين ٢/٥٢٦ .

(٣) ينظر : هجر العلم ومعاقله ١/٥٠٥ ، ومصادر الفكر ٥٦٦ .

(٤) ينظر : الإمام المجتهد ٢٣ .

(٥) ينظر : مصادر الفكر ٥٦٦ .

(٦) ينظر : البدر الطالع ٢/٣٣١ .

(٧) ينظر : السيرة ق ١٤٤ب .

سنة ٧٣٣هـ في حياة المؤلف ، ورقمه (٧٣٤)[١] .

١٣- الجواب الرائق في تنزيه الخالق عن مشابهة الممكنات والكون في الأحياء والجهات :

توجد منه نسخة خطية في أربعين ورقة ، كتبت سنة ٨٢١هـ ، في مكتبة الجامع الكبير ، ضمن مجموعة رقم (١٠٦ مجاميع)[٢] .

١٤- الحاصر لفوائد مقدمة طاهر :

وهو شرح لـ (المقدمة المحسبة) لابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) . حققه زكريا محمد حسن علي ، ونال به درجة (الماجستير) من قسم النحو والصرف ، في كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة سنة ١٩٩٤هـ .

١٥- الحاوي لحقائق الأدلة الفقهية وتقرير القواعد القياسية في أصول الفقه :

كذا ذكره الحبشي[٣] نقلًا عن كتاب (الترجمان المفتح لثمرات كمائم البستان) لمحمد بن أحمد بن مظفر (ت ٩٢٥هـ تقريبًا) . وذكر في أغلب المصادر باسم (الحاوي) فقط ، وذكر أنه في ثلاثة مجلدات[٤] ، وهو من الكتب المفقودة .

١٦- خلاصة السيرة :

تفرد بذكر هذا المؤلف الحبشي والزركلي ، وقالا : إنه لخص فيه سيرة ابن هشام ولم يوضحا مصدرهما[٥] .

---

(١) ينظر : فهرس مخطوطات مكتبة الجامع الكبير ٥٧٥/٢ ، ومصادر الفكر ٥٦٦ .

(٢) ينظر : فهرس مخطوطات مكتبة الجامع الكبير ٥٨٥/٢ .

(٣) ينظر : مصادر الفكر ٥٦٧ .

(٤) ينظر : السيرة ق ١٤٤ب ، والبدر الطالع ٣٣١/٢ .

(٥) ينظر : مصادر الفكر ٥٦٧ ، والأعلام ١٤٣/٨ .

١٧- الديباج الوضئ في الكشف عن أسرار كلام الوصي :

وهو شرح لكتاب (نهج البلاغة) ذكر صاحب السيرة أنه في أربعة مجلدات[١] ، والموجود منه نسخة في مكتبة الجامع الكبير تقع في ٤٧٢ ورقة كتبت سنة ١٠٧٢هـ ورقمها (١٩٧٦)[٢] .

١٨- الرسالة الوازعة لصالح الأمة عن الاعتراض على الأئمة :

ذكر في السيرة أنها جواب للإمام المهدي علي (وبقية الاسم مظلل) في بيع الوصايا[٣] .

وذكر الحبشي أن منها نسخة في مكتبة الجامع ، في ثلاث وثلاثين ورقة ، كتبت سنة ٨٣٢هـ بخط حفيده[٤] .

١٩- الرسالة الوازعة للمعتدين عن سب صحابة سيد المرسلين :

طبع بعناية محمد بن محمد بن يحيى زبارة (ت ١٣٨٠هـ) ، في المطبعة المنيرية ، في مصر سنة ١٣٤٨هـ .

٢٠- الشامل لحقائق الأدلة العقلية وأصول المسائل الدينية :

ذكر أنه في أربعة مجلدات[٥] ، وذكر الحبشي أن منه نسختان في مكتبة الجامع الكبير[٦] ، ولم أجد لهما ذكر في كلا الفهرسين .

وذكر الدكتور أحمد صبحي أن هذا الكتاب اهم كتب يحيى بن حمزة الكلامية ، وأنه يقع في أربعة أسفار في مجلدين ، ومنه نسخة مصورة في دار

---

(١) ينظر : السيرة ق ١٤٤ب .

(٢) ينظر : فهرس مخطوطات مكتبة الجامع الكبير ١٦٤٧/٤ ، ومصادر الفكر ٥٦٧ .

(٣) السيرة ق ١٤٤ب .

(٤) ينظر : مصادر دار الفكر ٥٦٧ .

(٥) ينظر : السيرة ق ١٤٤ب ، والبدر الطالع ٣٣١/٢ .

(٦) ينظر : مصادر الفكر ٥٦٧ .

الكتب المصرية رقم (٨٨)[١].

٢١- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز:

طبع في القاهرة بعناية سيد بن علي المرصفي في ثلاثة أجزاء سنة ١٣٣٢هـ، في مطبعة المقتطف.

٢٢- العدة في المدخل إلى العمدة:

يقع في جزأين في مجلد واحد[٢]، وذكر الحبشي نقلًا عن زبارة أنه مختصر في الفقه بالغ الأهمية[٣]، وهو من الكتب المفقودة.

٢٣- عقد اللآلي في الرد على أبي حامد الغزالي:

توجد منه نسخة في مكتبة الجامع الكبير (الشرقية) في عشرين ورقة، تحت رقم (١٠٦ مجاميع)[٤]. ومنه نسخة أخرى في مكتبة الجامع الكبير (الغربية) تقع في خمس أوراق، تحت رقم (٣٧ فقه)[٥]، ولعلها جزء من الكتاب.

٢٤- العمدة:

كذا ثبت في السيرة، وقال صاحبها إنه في مجلدين[٦]، وذهب البغدادي إلى القول: إنه في فقه الزيدية[٧]، وتابعه كحالة[٨]، وهناك من ذكر أنه في الفقه من غير تحديد، وأورد قول زبارة: إنه يقع في ستة مجلدات، اشتمل على جميع إيرادات

---

(١) ينظر: الإمام المجتهد ٢٣.

(٢) ينظر: السيرة ق ١٤٤ب.

(٣) ينظر: مصادر الفكر ٥٦٨.

(٤) ينظر: فهرس مخطوطات مكتبة الجامع الكبير ٢/٦٨٣.

(٥) ينظر: فهرس مخطوطات المكتبة الغربية ٢٧٤.

(٦) ينظر: السيرة ق ١٤٤ب.

(٧) ينظر: هدية العارفين ٢/٥٢٦.

(٨) ينظر: معجم المؤلفين ١٣/١٩٥.

المذهب بالحجج والشواهد من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية والقياسات[١].
وهو من الكتب المفقودة.

٢٥- الفائق في علم المنطق:

كذا أثبته الواسعي[٢]، والأكوع[٣]، وذكره الحبشي باسم (الفائق المحقق في علم المنطق)[٤]. وهو من الكتب المفقودة.

٢٦- القانون المحقق في علم المنطق:

ذكر في السيرة أنه مختصر، وهو من الكتب المفقودة[٥].

٢٧- القسطاس:

جاء مثبتًا هكذا في معظم الكتب التي ترجمت ليحيى بن حمزة، ومنها السيرة التي ورد فيها ضمن الكتب الأصولية، والتي أثبتت أنه في مجلدين[٦]، ونقل الحبشي عن زبارة أنه في علم الكلام، وأنه جزءان[٧]. وهو من الكتب المفقودة أيضًا.

٢٨- الكاشف للغمة عن الاعتراض على الأئمة:

توجد منه نسخة خطية في مكتبة الجامع الكبير، كتبت سنة ٨١٢هـ، وهي في ٢٢ ورقة، وهي ضمن المجموعة السابقة[٨].

---

(١) ينظر: مصادر الفكر ٥٦٨، وهجر العلم ١/٥٥.
(٢) ينظر: فرجة الهموم ٣٧.
(٣) ينظر: هجر العلم ومعاقله ١/٥٠٥.
(٤) ينظر: مصادر الفكر ٥٦٨.
(٥) ينظر: السيرة ق ١٤٤ب، والبدر الطالع ٢/٣٣٢، وهدية العارفين ٢/٥٢٦.
(٦) ينظر: السيرة ق ١٤٤ب.
(٧) ينظر: مصادر الفكر ٥٦٨.
(٨) ينظر: فهرس مخطوطات الجامع الكبير ٣/١٣٩.

٢٩- المحصل في كشف أسرار المفصل :

أهم كتب يحيى بن حمزة النحوية ، فقد أحال عليه كثيرًا في كتاب (المنهاج) في المسائل النحوية التي تحتاج إلى تفصيل ، وذكر في كثير من المسائل التي لم يبين رأيه فيها أنه قد ذكر رأيه في (المحصل)[١] . وذكر أنه في أربعة مجلدات[٢] ، وذكر الحبشي أن منه نسخة مخطوطة سنة ٧٢٨هـ في مكتبة الجامع الكبير[٣] . ولم اجد له ذكرا في الفهارس بنوعيها .

٣٠- مختصر الأنوار المضيئة :

تفرد بذكره الحبشي والزركلي ، ولم يشير إلى أية معلومات عنه[٤] . وهو من الكتب المفقودة .

٣١- مشكاة الأنوار الهادمة لقواعد الباطنية الأشرار :

هذه التسمية اختارها المحقق وبعض الدارسين[٥] ، وذكر في السيرة باسم (مشكاة الأنوار في الرد على الباطنية الأشرار)[٦] . وقد طبع بتحقيق الدكتور محمد السيد الجليند سنة ١٩٣٢-١٩٦٢م في دار الفكر الحديث في القاهرة[٧] .

٣٢ - المصلح للدين :

تفرد بذكره الحبشي نقلًا عن زبارة[٨] ، ولم يذكر أية معلومات عنه مما يعني أنه من الكتب المفقودة . ولعله الجواب الذي ذكر في السيرة الآتي ذكره .

---

(١) ينظر : المنهاج ق ٢٣ب ، ٣٤أ ، ٣٨أ ، ٥٣ب ، ٦٤ب ، ١٠٨ب ، ١٥٠أ.

(٢) ينظر : السيرة ق ١٤٤ ب ، والبدر الطالع ٣٣١/٢ .

(٣) ينظر : مصادر الفكر ٥٦٨ .

(٤) ينظر : مصادر الفكر ٥٦٩ ، والأعلام ١٤٣/٨ .

(٥) ينظر : مصادر الفكر ٥٦٩ ، وهجر العلم ٥٠٦/١ .

(٦) ينظر : السيرة ق ١٤٤ب .

(٧) ينظر : مصادر الفكر ٥٦٩ ، والإمام المجتهد ٢٤ .

(٨) ينظر : مصادر الفكر ٥٦٩ .

٣٣- المعالم الدينية في العقائد الإلهية :

وهو مختصر كتاب (الشامل) الآنف الذكر ، حققه سيد مختار محمد حشاد ، ونشرته دار الحكمة اليمانية[١] . وذكر أن منه نسخة في مكتبة الجامع الكبير ، تقع في ١٩٧ ورقة ، كتبت سنة ٨١٧هـ . ولم أجدها في الفهارس .

٣٤- المعيار لقرائح النظار :

كذا ورد اسمه في النسخة التي تحتفظ بها مكتبة الجامع الكبير والتي تقع في ١٤١ ورقة ، كتبت سنة ٨٦٦ هـ ، ورقمها (١٤٨٧)[٢] .

وذكره الحبشي باسم (المعيار) لقرائح النظار في شرح حقائق الأدلة الفقهية وتقرير القواعد الأساسية)[٣] .

٣٥- المنهاج في شرح جمل الزجاجي :

وهو موضوع التحقيق ، وقد ذكر صاحب السيرة ، أنه يقع في مجلدين كبيرين[٤] .

٣٦- نهاية الوصول إلى علم الأصول :

ذكر صاحب السيرة أنه في مجلدين[٤] ، وذكر الشوكاني ومن تابعة أنه في ثلاثة مجلدات[٥] . وهو من الكتب المفقودة .

٣٧- الوعد والوعيد :

تفرد بذكره الحبشي ، وقال : منه نسخة مخطوطة في ١٥٨ ورقة في مكتبة

---

(١) ينظر : الإمام المجتهد ٢٤ .

(٢) ينظر : فهرس مخطوطات مكتبة الجامع الكبير ٢/٨٦١ .

(٣) ينظر : مصادر الفكر ٥٦٩ .

(٤) ينظر : السيرة ق١٤٤ب .

(٥) ينظر : هدية العارفين ٢/٥٢٦ ، والبدر الطالع ٢/٣٣١ ، ومصادر الفكر ٥٧٠ .

الجامع الكبير[١]، ولم أجد له ذكر في الفهارس بنوعيها.

● **القسم الثاني: الرسائل والجوابات والوصايا:**

٣٨- إجازة للفقيه أحمد بن سليمان الأوزري (ت٨١٠هـ)، قيل إنها توجد مع كتاب المعيار السالف الذكر، في مكتبة الجامع الكبير[٢].

٣٩- أسئلة الفقيه أحمد بن سليمان الأوزري، والأجوبة عليها للإمام يحيى ابن حمزة، قيل أنها توجد في مكتبة الجامع الكبير[٢] ولم تذكر في الفهارس.

٤٠- أطواق الحمامة في حمل الصحابة على السلامة:

توجد منها نسخة في مكتبة الأحقاف[٣]، وذكر الحبشي أنها في سبع أوراق ضمن مجموعة في مكتبة آل يحيى في تريم[٤]، وذكر البغدادي أن هذه الرسالة في مباحث الإمامة[٥]، ولعله وهم منه.

٤١- الجوابات الوافية بالبراهين الشافية، عن مسائل وردت عليه من القاضي فضل بن أحمد[٦]، ذكر أن منه نسخة في ثلاثة عشر ورقة، نسخت سنة ٨٢١هـ في مكتبة الجامع الكبير مع كتاب (الجواب الرائق)[٧] الآنف الذكر.

٤٢- جواب ثمانية وثلاثين سؤالاً وردت على الإمام يحيى بن حمزة، قيل أن منها نسخة مخطوطة كتبت سنة ٨٣٢هـ بخط حفيد المؤلف أحمد بن عبد الله بن يحيى، في خمس ورقات، وقيل أنها في مكتبة الجامع الكبير[٨].

---

(١) ينظر: مصادر الفكر ٥٦٨.

(٢) ينظر: مصادر الفكر ٥٦٥.

(٣) ينظر: فهرست مكتبة الأحقاف للمخطوطات ٣١٧.

(٤) ينظر: مصادر الفكر ٥٦٥.

(٥) ينظر: هدية العارفين ٥٢٦/٢.

(٦) ينظر: السيرة ق١٤٤أ.

(٧) ينظر: مصادر الفكر ٥٦٧.

(٨) ينظر: مصادر الفكر ٥٦٦.

٤٣- الجواب المصلح للدين الموضح لِمَعَين المرسلين :

ذكر صاحب السيرة أنه مختصر[١]، ولعله المؤلف الذي أشار اليه الحبشي باسم (المصلح للدين) .

٤٤- جواب على سؤال ورد عليه من الشام، يبحث عن أحواله ومقروءاته ومصنفاته، ذكر أن منه نسخة في مكتبة الجامع الكبير مع (الجواب الرائق) السابق[٢] .

٤٥- جواب عن مسائل سأله عنها أحمد بن علي التهامي[٣] .

٤٦- جواب عن مسائل عدة سأله عنها أحمد بن سليمان الأوزري[٣] .

٤٧- الجواب القاطع للتمويه عما يرد على الحكمة والتنزيه :

قيل أن منه نسخة خطية في مكتبة الجامع الكبير، ذكرت مع كتاب (الجواب الرائق) السابق الذكر[٤] .

٤٨- جواب مسائل وردت على الإمام يحيى بن حمزة، ذكرت في فهارس مكتبة الجامع الكبير، تقع في سبع أوراق ضمن مجموعة رقم (١٠٦ مجاميع)[٥] .

٤٩- الجواب الناطق بالصواب القاطع لعرى الشك والأرتياب :

توجد منه نسخة خطية في مكتبة الجامع الكبير، تقع في خمس أوراق، ضمن المجموعة السابقة[٦] .

---

(١) ينظر : السيرة ق١٤٥أ.

(٢) ينظر : مصادر الفكر ٥٦٦ .

(٣) ينظر : السيرة ق١٤٥أ.

(٤) ينظر : السيرة ق١٤٤ب، والبدر الطالع ٢/٣٣٢ .

(٥) ينظر : فهرس مخطوطات مكتبة الجامع الكبير ٣/١٠٢٥ .

(٦) ينظر : فهرس مخطوطات مكتبة الجامع الكبير ٢/٥٨٦ .

٥٠- دعوة الإمام يحيى بن حمزة إلى الأمراء آل عماد الدين، توجد منها نسخة في مكتبة الجامع الكبير، في ثلاث أوراق، ضمن المجموعة السابقة[١].

٥١- دعوة الإمام يحيى بن حمزة إلى سلطان اليمن: من غير تحديد للمدعو، ينصحه فيها. منه نسخة في مكتبة الجامع الكبير، في أربع اوراق ضمن المجموعة السابقة[٢].

٥٢- الدعـوة العامـة

ذكر الحبشي أن منه نسخة في مكتبة الجامع ذكرت مع كتاب (الجواب الرائق)[٣]، وذكر بروكلمان أن منه نسخة في برلين تحت رقم (٢١٧٥،٥)[٤].

٥٣- رأي الإمام يحيى بن حمزة في أبي بكر وعمر، رضي الله عنهما:

ذكر أن منه نسخة في مكتبة الجامع الكبير، في خمس أوراق ضمن المجموعة السابقة[٥].

٥٤- رسـالة إلى الإخوان بالظاهر ومشائخ بني أسعد بن حجاج أهل الظفير في حجة. توجد منه نسخة في مكتبة الجامع الكبير، في أربع أوراق، ضمن المجموعة السابقة[٦].

٥٥- رسالة إلى المقرئ مسعود بن محمد الحويت، بنقل أموال المساجد بعضها إلى بعض. منه نسخة في مكتبة الجامع الكبير، في ست أوراق، ضمن المجموعة السابقة[٧].

---

(١) ينظر: فهرس مخطوطات مكتبة الجامع الكبير٤/ ١٧٧٠.

(٢) ينظر: فهرس مخطوطات مكتبة الجامع الكبير ٤/ ١٧٧٠.

(٣) ينظر: مصادر الفكر ٥٦٩.

(٤) ينظر: الأدبيات اليمنية ٦٧.

(٥) ينظر: فهرس مخطوطات مكتبة الجامع الكبير ٢/ ٦١٩.

(٦) ينظر: فهرس مخطوطات مكتبة الجامع الكبير ٤/ ١٧٨٠.

(٧) ينظر: فهرس مخطوطات مكتبة الجامع الكبير ٣/ ١٠٧٩.

٥٦- رسالة في بيان المصدر والحاصل له :

توجد منه نسخة خطية ، في ثماني أوراق ، ضمن مجموعة في مكتبة حسين السياغي في صنعاء[١] .

٥٧- الرسالة الكاشفة للغمة [في] الاعتراض على الأئمة :

تفرد بذكرها صاحب السيرة ، وقال : أنها جواب الفقيه محمد بن عبد الله الكوفي[٢] .

٥٨- الرسالة المفيدة :

تفرد بذكرها الحبشي ، ولم يوضح طبيعتها وأشار إلى وجودها في مكتبة الجامع الكبير[٣] . ولم أجدها في الفهارس بنوعيها .

٥٩- الرسالة الوازعة لذوي الألباب عن فرط الشك والإرتياب :

ذكر في السيرة أنها جواب مختصر للسيد داود بن حمدين (ت٧٣٩هـ) ، توجد منها نسخة في أربع أوراق في مكتبة (الامبروزيانا) رقم (G ٢٠٥) .[٤]ولعل هذا الجواب هو الرسالة الموجودة في مكتبة الجامع الكبير والتي تسمى : « **الوازعة لذوي الالباب عن فرط الشك والارتياب** » ، وتقع في تسع أوراق ضمن المجموعة السابقة[٥] .

٦٠- سؤالات سئل عنها الإمام يحيى بن حمزة ، حول الشفعة بالجوار وغيرها ، والإجابة عنها . منها نسخة في مكتبة الجامع الكبير في أربع أوراق ضمن

---

(١) ينظر : السيرة ق ١٤٤ب . وفي الاسم جزء مظلل نتيجة للترميم .

(٢) ينظر : السيرة ق ١٤٤ب . وفي الاسم جزء مظلل نتيجة للترميم .

(٣) ينظر : مصادر الفكر ٥٦٧ .

(٤) مصادر الفكر ٦٥٧ .

(٥) ينظر : فهرس مخطوطات مكتبة الجامع الكبير ٣/١٢٣٥ .

المجموعة السابقة[١] .

٦١- عهده إلى بعض قضاته ، وكلامه إلى بعض قضاة عصره ، تفرد بذكره الحبشي ، وقال إنه نسخ سنة ٨٣٢ ﻫ ، وأن منه نسخة في مكتبة الجامع الكبير[٢] .

٦٢- مجموعة من كتبه إلى بعض الشخصيات :

ذكر في فهرس مكتبة الجامع الكبير أربعة منها ضمن مجموعة رقم (١٠٦ مجاميع) السابقة[٣] :

- كتاب من الإمام يحيى بن حمزة إلى الشيخ أحمد بن محمد الرصاص ، في أربع أوراق .
- كتاب إلى جهات عدة في اليمن ، في أربع أوراق .
- كتاب الإمام يحيى بن حمزة في ست أوراق ، لم يحدد موضوعه .
- كتاب تعزية إلى الفقهاء من بني حبيش ، في ثلاث أوراق .

وأشار الحبشي إلى ثلاثة كتب ، ولم يذكر أي معلومات عنها واكتفى بالقول إنها ضمن مجموعة في مكتبة الجامع الكبير وهي[٤] : كتاب إلى السادة بالجهات الظاهرية ، وكتاب إلى من وقف عليه من القبائل ، وكتاب تعزية بالفقيه أحمد بن يحيى ، وكتاب إلى أهل حوث ، وإلى الفقيه حسام الدين ، وإلى شيخ المحامرة من بلاد الشرف .

٦٣- الكوكب الوقاد في أحكام الاجتهاد :

ذكر في السيرة أنه جواب للفقيه محمد بن مرزوق المسوري[٥] . توجد منه

---

(١) ينظر : فهرس مخطوطات مكتبة الجامع الكبير ٣/١٠٧٩ .

(٢) ينظر : مصادر الفكر ٥٦٨ .

(٣) ينظر : فهرس مخطوطات مكتبة الجامع الكبير ٤/١٨٢٣ ، ١٨٠١ ، ٣/١٣٩٨ .

(٤) ينظر : مصادر الفكر ٥٦٩-٥٧٠ .

(٥) ينظر : السيرة ق ١٤٥أ.

نسخة في سبع أوراق، نسخت سنة ٨٣٢هـ، في مكتبة الجامع الكبير، ضمن المجموعة السابقة[١].

٦٤- اللباب في محاسن الآداب:

قيل أنها وصية للأولاد، عهد إلى جميع الأقارب والأجداد[٢]، توجد منه نسخة في مكتبة (الامبروزيانا) رقم (ii ١٢٤ c)[٣].

٦٥- مشكاة الأنوار للسالكين مسالك الأبرار:

كذا أثبتها الأكوع[٤]، وجاء ذكرها في حاشية السيرة إلا أن جزءًا من الاسم مظلل، وذكر في السيرة أنها جواب للفقيه علي بن رافع[٥]، وذكر الحبشي أن منها نسخة في مكتبة الجامع تقع في ثلاث عشرة ورقة، نسخت سنة ٨٣٢هـ[٦]. ولم تذكر في الفهارس.

٦٦- مجموعة من كلام يحيى بن حمزة:

ذكر الحبشي مجموعة من كلام يحيى بن حمزة، وأفاد أنها موجودة في مكتبة الجامع الكبير ضمن مجموعة، ولم يوضح حجمها، ولم أعثر عليها في الفهارس بنوعيها، وهي[٧]:

١- كلامه في جواب سؤال ورد عليه، في رجل أرجع زوجته على مذهب الإمام الناصر، وفي أن الطلاق بدعة لا يقع.

٢- كلامه في جواز التقليد.

---

(١) ينظر: فهرس مخطوطات مكتبة الجامع الكبير ٢/ ٨٥٠، ومصادر الفكر ٥٦٨.
(٢) كذا ورد، ولعله يريد: والأحفاد.
(٣) ينظر: الأدبيات اليمنية ٦٧.
(٤) ينظر: هجر العلم ومعاقله ١/ ٥٠٦.
(٥) ينظر: السيرة ق ١٤٥أ.
(٦) ينظر: مصادر الفكر ٥٦٩.
(٧) ينظر: مصادر الفكر ٥٦٩.

٣- كلامه في المنع بالفتوى على مذهب الإمام الناصر.

٤- كلامه وقد طالع كتاب التصفية للفقيه محمد بن الحسن الديلمي.

وذكر الحبشي أيضًا أن ليحيى بن حمزة (فتاوى) كتبت سنة ٨٣٢هـ، توجد ضمن مجموعة في مكتبة الجامع الكبير[١]، ولم أجد من يشير إليها، ولا ذكرت في فهارس المكتبة بنوعيها.

٦٧- الوصايا:

توجد منها نسخة خطية في خمس عشرة ورقة، ضمن مجموعة رقم (١٠٦ مجاميع) السالفة الذكر، في مكتبة الجامع الكبير[٢]، ولعل هذه النسخة هي التي أشار إليها الحبشي، وأفاد أنها في المكتبة المذكورة، وأنها نسخت سنة ٨٣٢هـ، وهي موجهة إلى أولاده وزوجاته، وأشار أيضًا إلى أن هناك وصية أخرى، ذكر زبارة جزءًا منها في كتابه (أئمة اليمن)[٣].

وأنبه في نهاية هذا البحث على أمرين:

الأول: الوهم في نسبة بعض الكتب إلى العلوي، فقد نسب إليه بعض الدارسين كتاب (الأنهار الصافية شرح الكافية)[٤]، وهذا وهم، فالموجود حقيقة هو كتاب (الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية). ونسب بعضهم إليه كتاب (المهاد)[٥] ولم يذكر مصدره، ولم أجد أحدًا ممن ترجم له يشير إلى أن له كتابًا بهذا الاسم.

الثاني: عد بعض الدارسين (سيرة يحيى بن حمزة) ضمن كتبه، وهذا وهم

---

(١) ينظر: مصادر الفكر ٥٦٨.

(٢) ينظر: فهرس مخطوطات مكتبة الجامع الكبير ٣/١٤٠٢.

(٣) ينظر: مصادر الفكر ٥٧٠.

(٤) ينظر: هجر العلم ومعاقله ١/٥٠٤.

(٥) ينظر: الأزهار الصافية ٣٢.

أيضًا ، فالسيرة كتبها حفيده عبدالله بن الهادي بن يحيى (ت٧٩٣هـ) كما ذكر ذلك الأكوع [١] . وقد وقفت على هذه السيرة التي تقع في سبع أوراق . وتحتوي على ذكر مولد يحيى بن حمزة ، واسمه ونسبه ، وذكر مصنفاته ، كل ذلك باختصار شديد ، وقد أطنب كاتبها في مدح جده ، وتعداد كراماته ، وذكر أولاده وأحفاده ، وانتهى الحديث عند ذكر حفيده عبدالله بن الهادي . ويبدو أن هذه النسخة أخذت عن نسخة مبتورة ، فقد توقف الناسخ عند ذكر اسم عبدالله بن الهادي ، ولم يذكر شيئًا بعد ذلك . ومع كثرة الحواشي ، لم أجد اسم الناسخ ، ولا تاريخ النسخ ، ولا مكانه .

* * *

* وفاته :

هناك أكثر من رواية في سنة وفاة يحيى بن حمزة . فقد ذهب يحيى بن الحسين إلى القول : إن وفاته كانت سنة سبع وأربعين وسبع مئة[٢] . وهذه الرواية مردودة بما ثبت في سيرته من أن ابنه أحمد توفي في حياته سنة ثمان وأربعين وسبع مئة[٣] .

وأما رواية الشوكاني[٤] ، فاعتقد أن فيها خطأً مطبعي ، ولعله أراد سنة خمسين وسبع مئة ، ولم يرد سنة خمس وسبع مئة ، لأنه نص صراحة على أن العلوي دعا إلى نفسه عقب موت الإمام المهدي محمد بن المطهر ، وقد أثبت هو نفسه أن موت المهدي كانت سنة تسع وعشرين وسبع مئة[٥] .

---

(١) ينظر : هجر العلم ومعاقله ١/٥٠٩ .

(٢) ينظر : غاية الأماني ٢/٥١٤ .

(٣) ينظر : السيرة ق ١٤٨أ.

(٤) ينظر : البدر الطالع ٢/٣٣٣ .

(٥) ينظر : البدر الطالع ٢/٢٧١ .

ويفهم من كلام زبارة أن وفاته كانت سنة خمسين وسبع مئة[١] ، وهو وهم منه ، لأنه نص على أن الإمام الواثق بالله المطهر بن محمد أعاد دعوته سنة تسع وأربعين وسبع مئة بعد وفاة يحيى بن حمزة .

وأبعد تلك الروايات ، هي التي تذهب إلى أن وفاته كانت سنة خمس وأربعين وسبع مئة [٢] ، وهي مردودة بما تقدم .

والذي يترجح لدي أن وفاته كانت في التاسع والعشرين من شهر رمضان سنة تسع وأربعين وسبع مئة هجرية [٣] ، وأن وفاته كانت في حصن هران قبلي مدينة ذمار ، ثم نقل رفاته إلى مدرسة ذمار ودفن فيها[٤] ، وقبره مشهور .

وقد ذكرت قصيدة في رثاء العلوي في هامش كتاب (البدر الطالع)[٥] ، قيل : إنها مكتوبة على ضريحه ، وهي ركيكة مخلخلة الوزن ، منها قوله :

نـورُ النُبُـوةِ والـهُدى المتـهلِّلُ أرْسَـى كَـلاكِـلَـهُ ولـمْ يَـتَـحـوَّلِ
وعلى الإمَامَةِ والزَّعامةِ والندَّى والجُودِ والمجْدِ الأثيل الأكْملِ
وعلى السَّماحةِ والرَّجَاحَةِ والنُّهى وعلى المليكِ الأوْحَدِ المُتطَوِّلِ
والعَالـمِ المُتَـوَحِّدِ المتـرهِّـبِ المُـتَـعَـبِّدِ المُـتَـنَـفِّلِ المُـتَـبَـتِّـلِ
يَحيَى بن حمزةَ نورِ آلِ محمَّدٍ لبَّ اللُّبَابِ من النبيِّ المُرسَلِ

* * *

(١) ينظر : إتحاف المهتدين ٦٥ .

(٢) ينظر : بلوغ المرام ٥١ .

(٣) ينظر : حاشية السيرة ق ١٤٣ب ، وهدية العارفين ٢/٥٢٦ ، ومصادر الفكر ٥٦٤ ، والإمام المجتهد ٢٣ ، وهجر العلم ومعاقله ١/٥٠٤ .

(٤) ينظر : غاية الأماني ٢/٥١٤ ، وهدية العارفين ٢/٥٢٦ ، وإتحاف المهتدين ٦٥ ، وبلوغ المرام ٥١ ، وهجر العلم ومعاقله ١/٥٠٤ .

(٥) ينظر : هامش البدر الطالع ٢/٣٣٣ .

الفصل الثاني

المنهاج في شرح جمل الزجاجي

« دراسة وتحليل »

الفصل الثاني
المنهاج في شرح جمل الزجاجي
«دراسة وتحليل»

مدخل

خلق الله، عز وجل، الخلق وقدر لكل مخلوق قدرًا محددًا، لا يجاوزه ولا ينقص منه شيئًا، فمنهم العالم، ومنهم الجاهل، والعلماء منازل، فمنهم الذي لا يكاد يعرف، ومنهم من طبقت شهرته الآفاق، والكتب تبعًا لأصحابها، فمنها المغمور المندثر، ومنها الذائع الصيت الحي على مر الدهور، ومن كتب النوع الثاني كتاب (الجمل) لأبي القاسم الزجاجي، فهو كتاب مبارك ببركة صاحبه وإخلاصه. وما شروحه الكثيرة في المشرق والمغرب، والدراسات التي قامت حوله، إلا دليل على ذلك. وما شرح يحيى بن حمزة العلوي لهذا الكتاب إلا دليل على أنه رأى فيه أهمية خاصة بين الكتب ولم يثنه عن شرحه الشروح التي سبقته، ولم يستغن عنه بكتب من جاء بعده، وإن وجدت الإشارة إلى أن كتاب (الإيضاح) للفارسي، وكتاب (اللمع) لابن جني قد حدّا من انتشار كتاب (الجمل) حيث شغل الناس بهما عنه(١).

منهج العلوي في شرحه للجمل

اتبع العلوي منهجًا موحدًا في شرحه للكتاب (الجمل)، فهو يبدأ كل باب من أبواب الكتاب بإيراد نص الجمل مكتملًا أو مقتضبًا، والأبواب المكتملة عنده عادة

---

(١) ينظر: إنباه الرواة ٢/١٦١.

ما تكون صغيرة، مثل باب: الإعراب[١]، والأفعال[٢]، والتثنية والجمع[٣]. وأما الأبواب الكبيرة فيذكر الجزء الأول منها فقط مثل باب: الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر[٤](كان وأخواتها)، والحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر[٥](إن وأخواتها) وقد يجزئ الباب الكبير، كما هو الحال في باب: علامات الإعراب[٦]، والنعت[٧].

ويبدأ نص الجمل بقوله: «قال صاحب الكتاب هدى الله سعيه»، وهي عبارة يغلب على ظني أنا من وضع العلوي.

وأما الشرح فإنه يبتدئ بقوله: «قال الإمام أمير المؤمنين، المؤيد بالله، عليه السلام، أو رضي الله عنه، أو رضي الله عنه وأرضاه». ويغلب على ظني أن هذه العبارة من وضع النساخ.

طريقة شرحه للأبواب

بعد ذكر الجمل يذكر الشارح حد الباب في اللغة، ثم يشرحه شرحًا تامًا يبين فيه ما يدخل تحت الحدّ وما يخرج عنه، وما يحترز منه، وقد يقتصر على وجه واحد، أو أكثر.

يذكر بعد ذلك حدّ الباب في اصطلاح النحاة، وقد يشير إلى أن للباب حدودًا كثيرة، ويذكر ما يراه أجودهما وأكثرها إيفاء بغرضه، ثم يشرحه شرحًا وافيًا مبينًا ما

---

(١) المنهاج ق ٤أ.
(٢) المنهاج ق ٧ب،
(٣) المنهاج ق ٩أ.
(٤) المنهاج ق ٢٢أ.
(٥) المنهاج ق ٢٣أ.
(٦) المنهاج ق ٥أ.
(٧) المنهاج ق ١١ب.

يندرج تحت الحدّ وما يخرج عنه ، وما يحترز منه[١] . وهذا ليس على اطلاقه ، فقد يقتصر على ذكر الحدّ اللغوي والاصطلاحي من غير شرح[٢] ، وقد يقتصر على الحد الاصطلاحي[٣] ، وهو الأكثر والشائع ، وقد لا يذكر من ذلك شيئًا لعدم الحاجة إليه[٤] .

وعادة ما يبدأ شرحه بقوله : اعلم أنا قبل الخوض فيما نريده ، أو في تفسير كلامه ، أو في مراد أبي القاسم ، نذكر ماهية كذا وكذا ، ويورد الحد اللغوي والاصطلاحي ، أو الاصطلاحي فقط . ثم يذكر ما يشتمل عليه الباب من الأحكام النحوية أو الصرفية ، ويجعل ذلك في نقاط محددة تكون تحت عنوان : فوائد ، أو مطالب ، أو اقسام ، أو مباحث أو ما شاكل ذلك ، ومثال ذلك ما قاله بعد ذكر ماهية الفاعل والمفعول : « فإذا تمهدت هذه القاعدة ، فلنذكر حكم الفاعل والمفعول ، ثم نذكر محلهما ، ثم نذكر مواضع التقديم ، ومواضع التأخير ، فهذه فوائد ثلاث »[٥] . يشرع بعد ذلك في شرح هذه الفوائد واحدة تلو الأخرى ، مبينًا ما فيها من أحكام نحوية ومسائل خلافية ، إن وجدت ، وموردًا آراء النحاة إن تطب الأمر .

يختم الباب غالبًا بذكر خلاصته ، التي قد تكون مجتزأة ، وقد تكون شبه مكتملة ، من ذلك قوله « فحصل من مجموع ما ذكرنا هاهنا ، أن علامات الإعراب مغايرة لصور الإعراب ، وأن علامات الإعراب يقع فيها التكرار ، وعدم التكرار ، بخلاف صور الإعراب ، فلهذا كانا مختلفين ، وأنه لا علامة للإعراب إلا وهو من تلك الأربع عشرة ، وأنه لا صورة للإعراب إلا من هذه التسعة ، فهذا هو مراد أبي

---

(١) ينظر : المنهاج ق ٤أ ، ٩ب ، ١١أ.

(٢) ينظر : المنهاج ق ٧أ.

(٣) ينظر : المنهاج ق ٩أ ، ١٩أ ، ٢٠ب ، ٢٣ب .

(٤) ينظر : المنهاج ق ٣٣ب ، ٣٤ ب ، ٣٥أ.

(٥) المنهاج ق ١٠أ.

القاسم بما ذكرناه »[١] .

وإذا كان الباب مشتملًا على شواهد شعرية ، من شواهد الجمل ، فإنه ينهي حديثه فيه بذكر إعراب هذه الشواهد ، ومواطن الاستشهاد . وقد ينهي حديثه في الباب بذكر ألفاظ أو عبارات أوردها أبو القاسم ، فيبين معناها والمقصود منها .[٢]

وعلى هذا يمكن القول : إن العلوي قد وقف من إيراد نص الجمل مواقف ثلاثة :

أولها : أنه يذكر نص الجمل في أول الباب مكتملًا أو مقتضبًا ، ثم يشرح ما يحتمله النص من غير عودة إليه في أثناء الشرح ، وهذا هو الغالب .

وثانيها : يأتي بجزء من النص في وسط شرحه للباب . ويشرح ما فيه من أحكام ، وهذا قليل[٣] .

وثالثها : قد يأتي بعبارات أو ألفاظ من نص الجمل ، رأى أن الشرح لم يوف بها لذلك شرحها مستقلة[٤] .

سمات منهجه

تميز منهج العلوي بسمات قلما نجدها عند غيره من الشراح ، وهي سمات تعطينا صورة واضحة لبعض جوانب شخصيته الفكرية القائمة على التنظيم والاحاطة والالتزام . ومن تلك السمات :

أولًا : التزامه بحصر كلامه فيما يخص العلم الذي يتحدث فيه ، والموضوع الذي يتناوله ، فلا يستطرد في الكلام ، ولا يخرج عن الحدود النحوية والصرفية ،

---

(١) المهاج ق ٧ب .

(٢) ينظر : المنهاج ق ٧ب ، ١٠ب .

(٣) ينظر : المنهاج ق ١٠ب ، ١٢أ ، ١٣أ ، ٢٠ب .

(٤) ينظر : المنهاج ق ١٩ب ، ٢١أ ، ٣٠ب .

وإذا ألجأته العبارة إلى الخروج فإنه ينص على أن هذا ليس موضعه ، وأنه لا يتصل بالموضوع الذي هو قيد البحث ، ويشير إلى ذلك بعبارات متعددة منها قوله : « ولكنا إنما نذكر ما يختص باصطلاح النحاة لا غير »[١] ، وقوله :« هذا كله على رأي النحاة ...دون غيرهم »[٢] ، وقوله : « وإن هذا وأشكاله من الأمور الوضعية ، والحقائق التقريرية التي لا مجال للأقيسة العربية والتشبيهات النحوية فيها »[٣] ، وقوله :« هذا ما يتعلق بالمعاني الإعرابية ، فأما ما يتعلق بالمعاني الدينية ، ويليق ذكره بالمباحث الكلامية.. ففيه أسرار دقيقة قد نبهنا عليها في الكتب العقلية لكونه منحرفًا عن المقاصد الإعرابية والتصرفات النحوية »[٤] .

ثانيًا : متابعته للزجاجي في التبويب والمادة العلمية ، مع عدم رضاه عنه في بعض المواضع ، ومثال ذلك قوله : « اعلم أنه كان لا حاجة به إلى ذكر باب على انفراده لحتى ، وكان ينبغي ذكر كل معنى من معانيها في بابه »[٥] ، وقوله : « وكان الترتيب اللائق في هذه التوابع البداية بالتوكيد ... ولكنا نوردها على ما ذكر ليكون مطابقًا »[٦] .

هذا ما يتعلق بالجانب التنظيمي ، وأما ما يتعلق بجانب المادة العلمية فمثالها قوله : « اعلم أن هذا مورده الكتب اللغوية ، إذ ليس من الأقيسة النحوية في ورد ولا صدر »[٧] ، وقوله : « وقد أراد صاحب الكتاب ألا يخلي كتابه عن شيء من علوم

---

(١) المنهاج ق ٢ب .
(٢) المنهاج ق ٢ب .
(٣) المنهاج ق ١٠أ.
(٤) المنهاج ق ٨٠أ.
(٥) المنهاج ق ٢٦ب .
(٦) المنهاج ق ١١ب .
(٧) المنهاج ق ١١١أ.

الكتابة ، وإلا فهي بمعزل عن علم الإعراب .. فلنمش معه على اصطلاحه »[١] .

ثالثًا : الترتيب والتفريع : يلاحظ القارئ أن العلوي لا يرسل الكلام كيفما اتفق ، بل يرتب المسائل ويفرعها في كل باب ، ثم يتناولها بالشرح ، فلا تختلط المسائل على القارئ ، ولا يدخل بعضها في بعض ، وهذا عائد فيما اعتقد ، إلى تأثره في كتابته بعلم المنطق ، هذا فضلًا عن أنه جلس للتدريس . ونلاحظ هذا الترتيب والتفريع في كتابه من أوله إلى نهايته ، ومن ذلك مثلًا حديثه عن المثنى والمجموع إذ يقول بعد ذكر ماهيتها : « فإذا عرفت هذا فلنذكر المثنى ، ثم نذكر المجموع فهذان فصلان :

الفصل الأول : في المثنى : فلنذكر تقسيمه وأحكامه فهاتان فائدتان :

الفائدة الأولى : في تقسيمه ، وله تقسيمات ثلاثة :

التقسيم الأول : باعتباره في نفسه إلى حقيقي وغير حقيقي :

فالحقيقي ...وغير الحقيقي ..الخ »[٢] .

رابعًا : تنبه العلوي إلى تكرار ابواب الجمل وتجزئها ، فلم ينسق وراء ذلك ، بل كان يشير إلى السابق واللاحق ، وهذا دليل على سعة علمه وحفظه وإحاطته بجزيئات موضوعه الذي يتناوله بالشرح والبيان ، فمن تنبيهه على اللاحق قوله : « ولها تقسيمات كثيرة ، وفيما ذكرنا كفاية ، وسيأتي مزيد كشف فيما بعد »[٣] ، وقوله أيضًا : « وبين النحاة فيه خلاف سنوضحه في الحروف الجازمة »[٤] ، وقوله : « وسيأتي له تقرير في باب فَعَال »[٥] . ومثال تنبيهه على السابق قوله : « فقد تقدم

---

(١) المنهاج ق ٢٨ب .

(٢) المنهاج ق ٩أ.

(٣) المنهاج ق ٣ب .

(٤) المنهاج ق ٨ب .

(٥) المنهاج ق ٦٨ب .

الكلام عليها ...وقررنا هناك »[١]، وقوله: «قد ذكرنا من قبل ماهية الفعل وتقسيمه، والذي نذكره ها هنا إنما هو تقسيمه باعتبار الأزمنة »[٢]، وقوله: « وقد تقدم أكثر مسائل الظروف والحال فلا وجه لتكريره »[٣].

خامسًا: ميله إلى الاختصار في سرد المسائل النحوية، وذكره لأهمها وحصره الكلام فيما يحتمله نصل الجمل وتصريحه في كثير من المواطن أنه لا يريد الإطالة، وأن هذا الشرح مختصر، ولذلك فإنه يحيل من يريد الاستزادة إلى كتابه (المحصل)، ومن ذلك قوله: « اعلم أن هذا الباب مشتمل على مسائل منتشرة، وشعب كثيرة، ونحن نذكر المهم منها، وما لم نذكره من ذلك فهو منقسم إلى ما يكون فضلة يستغنى عنه، فأغفلنا ذكره، وإلى مهم نحيل به إلى كتاب المحصل »[٤].

ومثل ذلك قوله أيضًا: « فهذا ما أردنا ذكره من المسائل التي أوردها أبو القاسم، واقتصرنا عليها خوفًا من الإطالة، ومن أحاط بها علمًا هان عليه الأمر في ادراك ما سواه بالقياس عليها والاقتفاء لآثارها »[٥]

سادسًا: ميله إلى التعليل في معظم المسائل النحوية، ولا سيما تلك المسائل التي يفضل فيها رأيًا على رأي، أو يعترض فيها على أصحابها، ويرد أقوالهم، ومثال ذلك قوله: « وأما المفعول فإنما وجب نصبه لأمرين:

أما أولًا: فلا نسلم تعليله، وإنما هو باقتراح الوضع ..

وأما ثانيًا: فبتسليم تعليله، وإنما وجب نصبه لأن المفاعيل لما كثرت على

(١) المنهاج ق ٦ب.
(٢) المنهاج ق ٨أ.
(٣) المنهاج ق ١٢ب.
(٤) المنهاج ق ٦٤ب.
(٥) المنهاج ق ٩١ب.

ألسنتهم ...اقترحوا لها أخف الحركات »[١] . ومثله قوله : « فأما ما قاله الكسائي من كونه معربًا بالرفع فهو فاسد ، فإنه لا وجه له لإعراب المنادى بالرفع مع كونه مفعولًا من جهة المعنى ، لأن الضمة لا تكون إعرابًا للمفعول بحال »[٢] ، وقوله : « وزعم أبو القاسم أن كان خبر لـ (ما) ، و(أحسن) وما بعده خبر لـ (كان) ، وهذا فاسد لأمور ثلاثة ...»[٣] .

سابعًا : نتيجة لرغبته في توضيح المسائل النحوية ، وايفائها حقها من الشرح والبيان ، فإنه يعترض على نفسه في بعض المسائل التي يرى أن شرحه لم يوضحها ، ويرد على ذلك الاعتراض بما يدحضه ، ومن أمثلة ذلك قوله : « لا يقال : أفليس لابد من تقدير حركة الرفع على هذه الأفعال المعتلة نحو : يغزو ، ويرمي ، ويخشى ، فهلا كان الجازم بحذف هذه الحركة المقدرة من غير حاجة إلى حذف حرف من آخر الكلمة ، لأنا نقول : إن هذه الحركة لما كانت غير موجودة بحال لثقلها صارت نسيًا منسيًا ، فلهذا كانت كأنها غير موجودة لما كانت لا تبرز ، لا جرم اقتطع الجازم من نفس الفعل لما ذكرنا »[٤] .

* * *

(١) المنهاج ق ٩ب .

(٢) المنهاج ق ٤٦ب .

(٣) المنهاج ق ٣٣أ.

(٤) المنهاج ق ٥٩ب .

مصـادره

سبق القول أن العلوي عاش في القرنين السابع والثامن الهجريين ، ولذلك فقد وقف على تراث كبير في شتى العلوم ، ومنها علوم اللغة العربية ، والقارئ لهذا الكتاب يجد أن مؤلفه قد استفاد من ذلك الإرث العظيم ، فائدة كبيرة بدليل اعتماده في كتابه على كثير من المؤلفات التي سبقته ، وقد ذكر في ثنايا كتابه خمسة وستين عالمًا من علماء العربية ، ابتداء بالخليل وانتهاء بعلماء القرن السابع الهجري ، كالخوارزمي ، وابن الخباز ، وابن الحاجب .

واللافت للانتباه أنني لم أجد أي إشارة في كتابه هذا إلى علماء المغرب كابن مالك ، والسهيلي ، وابن عصفور ، وأما أبو حيان ، وابن هشام فهم معاصران له .

اعتاد كثير من العلماء السابقين للعلوي ألا يذكروا اسم المصادر التي يستقون منها معلوماتهم ، وإنما يذكرون الأسماء والكنى والألقاب ، وعلى هذا النهج سار العلوي ، فلم يذكر من أسماء مصادره على كثرتها إلا النزر اليسير ، والمصادر التي ذكر أسماءها هي :

الأول : العين للخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ)[1] .

الثاني : الكتاب لسيبويه (ت ١٨٠هـ)[2] .

الثالث : إصلاح المنطق لابن السكيت (ت٢٤٤هـ)[3] .

الرابع : المقتضب للمبرد (ت٢٨٥هـ)[4] .

---

(١) المنهاج ق ١٥٥ب .

(٢) المنهاج ق ٨٤ب .

(٣) ينظر : المنهاج ق ٢٨أ .

(٤) ينظر : المنهاج ق ٥٩أ .

الخامس : كتاب القلم والخط للمبرد ، وهو من الكتب المفقودة التي لم تصل إلينا[١] .

السادس : الإيضاح لأبي علي الفارسي(ت ٣٧٧هـ)[٢] .

السابع : سر صناعة الإعراب لابن جني (ت ٣٩٢هـ)[٣] .

الثامن : الملوكي لابن جني ، كذا سماه ويقصد به : التصريف الملوكي[٤] .

التاسع : شرح أبيات الجمل للبطليوسي (ت ٥٢١هـ) ، كذا سماه العلوي[٥] ، واختار له محققة تسمية (الحلل في شرح أبيات الجمل) .

العاشر : سد الخلل للبطليوسي ، كذا سماه العلوي[٦] ، وهي تسمية تفرد بها ، إذ لم أجد في مصادري من يسميه بهذا الاسم ، وقد اختار له محققه تسمية (إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل) .

الحادي عشر : المفصل للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)[٧] .

الثاني عشر : الغرة المخفية لابن الخباز الموصلي (ت٦٣٩هـ)[٨] .

الثالث عشر : مقدمة ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) ويقصد بها (الكافية)[٩] .

الرابع عشر : شرح أبيات الكتاب ، ولم يعين لمن يكون[١٠] .

---

(١) ينظر : المنهاج ق ٩٩ب .

(٢) ينظر : المنهاج ق ٩ب .

(٣) ينظر : المنهاج ق ١٤٨ب .

(٤) ينظر : المنهاج ق ٣٠أ.

(٥) ينظر : المنهاج ق ١٣٨ب .

(٦) ينظر : المنهاج ق ١٢٣أ.

(٧) ينظر : المنهاج ق ١٧ب .

(٨) ينظر : المنهاج ق ١٣أ.

(٩) ينظر : المنهاج ق ٦٩ب .

(١٠) ينظر : المنهاج ق ٣٠أ.

وهناك إشارات إلى بعض الكتب كشرح ابن بابشاذ للجمل[١]، وتفسير الزمخشري (الكشاف)[٢]، والإنصاف للأنباري[٣]، وشرح الوافية لابن الحاجب[٤]، وهناك إشارات أخر إلى كتب لم يعين أسماءها[٥]، فضلًا عن إشاراته المتكررة إلى كتبه ولا سيما (المحصل).

كيفية تعامله مع مصادره

يجد القارئ لهذا الكتاب أن للعلوي طرقًا ثلاثا في تعامله مع مصادره التزمها في كتابه ولم يجاوزها، وهي:

● **الطريقة الأولى: النقل بالمعنى:**

وهي الطريقة الغالبة على نقوله، إذ نجده يقول: قال فلان، ثم يأتي بكلامه، وإذا قورن الكلام المنسوب إلى أحد العلماء في هذا الكتاب، بما هو موجود في كتابه لوجود تقديم وتأخير، وحذف وإضافة في النص المنقول، مما يدل على أن العلوي ربما كان يعتمد على حافظته، ولا يعود إلى مصدره مباشرة، عدا كتاب الجمل الذي يقوم بشرحه، ومثال ذلك قوله: «فأما المبهم فقد قال الفارسي: هو الذي لا يدل على مقدار معين»[٦] وجاء في الإيضاح قوله: «ومعنى المبهم ألا تكون له نهاية معروفة ولا حدود محصورة كالجهات الست»[٧]. ومثل ذلك أيضًا قوله: «قال ابن السراج: ولا بد من وصفه لأن المصدر المؤكد لا يقام مقام

---

(١) ينظر: المنهاج ق٦٧أ.

(٢) ينظر: المنهاج ق ١٤٨ب.

(٣) ينظر: المنهاج ق ١٨ب.

(٤) ينظر: المنهاج ق١٤٨ ب.

(٥) ينظر: المنهاج ق ٩٩أ، ١٠١أ، ١٠٣أ.

(٦) المنهاج ق ١٩أ.

(٧) الإيضاح ٢٠٦.

الفاعل، لكونه بمنزلة الفعل »[١]، وجاء في الأصول قوله: « واعلم أنه يجوز أن تقيم المصادر والظروف من الأزمنة والأمكنة مقام الفاعل »[٢].

● **الطريقة الثانية: النقل نصًا من مصادره:**

وهذه الطريقة قليلة إذا قورنت بغيرها، ومثال ذلك قوله: « قال سيبويه: إذا قلت: مررت برجل ثم امرأة، فالمرور ها هنا مروران »[٣]. وجاء في الكتاب قوله: « ومن ذلك مررت برجل ثم امرأة، فالمرور ها هنا مروران »[٤]. وقوله: « قال سيبويه: ولا تدخل الضمة في (من) إلا ها هنا، كما لا تدخل الفتحة في (لدن) إلا مع (غدوة) »[٥] والنص بحذافيره في الكتاب حيث يقول: « ولا تدخل الضمة في (من) إلا ها هنا، كما لا تدخل الفتحة في لدن إلا مع غدوة »[٦].

وإذا رأى أن النص المنقول، في جانب الحدود يحتاج إلى قيد أو إتمام قيده أو أتمه، ومثال ذلك حد الاسم المعرب، إذ قال: « وقال الزمخشري: المعرب ما اختلف آخره لفظًا بحركة أو حرف، أو محلًا .. ولابد من أن يزاد فيه: من غير قيام سبب البناء، وإلا كان منقوصًا بما ذكرناه في الحد الأول، ولم يذكر الزمخشري هذا القيد، ولابد من ذكره لما قررناه »[٧]. وجاء في (المفصل) قوله: « الاسم المعرب: ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظًا بحركة أو حرف، أو محلًا »[٨].

---

(١) المنهاج ق ٢٨ب.
(٢) الأصول ١/٧٩.
(٣) المنهاج ق ١٤أ.
(٤) الكتاب ١/٢١٨.
(٥) المنهاج ق ٢٧ب.
(٦) الكتاب ٢/١٤٥.
(٧) المنهاج ق ٤ب.
(٨) المفصل ١/٢٢.

● **الطريقة الثالثة : النقل من غير اشارة إلى مصادره :**

تظهر هذه الطريقة واضحة في نقوله للحدود النحوية عن (الكافية ، والمفصل) وكذلك نقوله عن (إصلاح الخلل ، والحلل) وقد أشرت إلى تلك المواطن في أماكنها . وهو في نقوله قد يضيف ويحذف ما يراه لازمًا من غير إشارة إلى ذلك ، ومن أمثلة ذلك في جانب الحدود ، حدّ كان وأخواتها حيث قال : « معناها : ما وضع لتقرير الفاعل على صفة لازمة »[1] . ثم قال أثناء شرحه هذا الحد : « ... وقولنا : لازمة : نعني به الاحتراز عن الحال ، فإنك إذا قلت : جاء زيد ضاحكًا ، فإن (ضاحكًا) ليس إثباتًا لازمًا في الكلام ، وإنما هو فضلة جاء بعد تمام الجملة الفعلية ، بخلاف خبر كان فإنه لازم لا بد منه في كون الكلام قصدًا »[2] . وجاء في (الكافية) ما نصه : « الأفعال الناقصة : ما وضع لتقرير الفاعل على صفة »[3] .

أهم مصادره التي ذكرها

سلفت الإشارة إلى أن العلوي نسب الأقوال في كتابه هذا إلى خمسة وستين عالمًا من علماء العربية ، وهم ليسوا في درجة واحدة في الأخذ عنهم وإنما يتفاوتون ، فمنهم من أكثر الأخذ عنهم ، ومنهم من نقل عنهم نصوصًا قليلة تصل عند بعضهم إلى نص واحد . وسأكتفي بالإشارة إلى أبرزهم وأكثرهم تأثيرًا ، مرتبًا إياهم حسب أهميتهم عند العلوي في كتابه هذا ، وتتمثل هذه الأهمية في كثرة الأخذ عنهم .

أولًا : الخليل وسيبويه :

تأثر العلوي ، كما تأثر غيره من النحاة ، بكتاب سيبويه ، ويظهر مدى هذا التأثر

---

(١) المنهاج ق٢٢أ.

(٢) المنهاج ق٢٢أ.

(٣) الكافية ٢٠٦ .

في تلك الآراء المنسوبة إلى سيبويه في هذا الكتاب ، والتي تربو على مئة وسبعين رأيًا ، وهي آراء تقترن أحيانًا بذكر الخليل بن أحمد ، وتأتي على نحو قوله : والذي عليه نحاة البصرة كالخليل وسيبويه ، أو كما هو رأي الخليل وسيبويه ، أو فأما سيبويه ، أو هذا هو مذهب سيبويه ، أو المختار ، أو قال سيبويه ، وغير ذلك من الإشارات[1] .

ثانيًا : الكسائي والفراء :

يأتيان في المنزلة الثانية بعد الخليل وسيبويه في كمية نسبة الأقوال إليهما ، وقد وردت الإشارة إليهما في نحو تسعين موضعًا ، وغالبًا ما يذكرهما العلوي مجتمعين ، وقد يفردهما بالذكر ، وجاءت الإشارة إليهما على نحو : فأما الكسائي ، وأما الغراء ، أو فأما الكسائي والفراء ، أو وزعم الكسائي والفراء ، أو وهذا هو مذهب الكسائي والفراء ، أو وهذا هو رأي الفراء ، أو وهو مذهب الكسائي[2] .

ثالثًا : المازني والمبرد :

غالبًا ما يقترن اسم المازني باسم المبرد عند نسبة الآراء إليهما ، في نحو ثمانين موضعًا ، اختص المبرد منها بنحو خمسة وأربعين موضعًا ، والمازني بنحو عشرين موضعًا ، وجاءت تلك الإشارات على نحو : قال أبو العباس المبرد ، أو وذهب أبو عثمان المازني ، او كما هو مذهب المبرد والمازني ، أو وهذا هو مذهب المبرد والمازني[3] ، ويلاحظ أنه يقدم المبرد على المازني مع أنه استاذه . ولعل أهم إشارة إلى المبرد ، هي تلك التي ذكر فيها كتبه المفقودة ، حيث قال : « ومن أراد الوقوف على ذلك باستقصاء فعليه بكتاب (القلم والخط) للشيخ النحرير أبي العباس

---

(١) ينظر : المنهاج ق ١أ ، ٩ب ، ١٤أ ، ٢٣ب ، ٢٧ب .
(٢) ينظر : المنهاج ق ٢أ ، ٣أ ، ٢٠ب ، ٢١أ ، ٣٢ب ، ٣٤أ .
(٣) ينظر : المنهاج ق ١أ ، ٩ ب ، ١٥أ .

محمد بن يزيد المبرد ، فإنه يجد فيه بلال كل غلة وشفاء كل علة »[١] .

رابعًا : الأخفش الأوسط :

ذكر في نحو أربعين موضعًا ، وإشار إليه بقوله : فأما الأخفش ، أو الأخفش ، أو وهذا هو مذهب الأخفش ، أو على رأي الأخفش[٢] .

خامسًا : أبو علي الفارسي :

نسب إليه العلوي تسعة وعشرين رأيًا أو قولًا ، أو نحو ذلك ، وذكره بقوله : وهذا رأي أبي علي الفارسي ، أو ماذكره الفارسي ، أو حكاه الفارسي[٣] . ومن الآراء المنسوبة إليه قوله : « الإقحام بالحركة ، وهذا قولك : يا طلحة أقبل.. وتقريره هو : أن الحركة زيدت ساكنة مقحمة بين الحاء وحركة التاء ، وهذ شيء ذكره الفارسي ، واستقواه ابن جني ، وهو من غريب نظر الفارسي وقوة إدراكه »[٤] .

ومن العلماء المتقدمين الذين أكثر العلوي من نسبة الآراء ، والأقوال إليهم ، ولا يتسع المجال لذكرهم جميعًا ، أبو سعيد السيرافي ، وأبو إسحاق الزجاج ، وأبو عمرو بن العلاء ، والأصمعي ، وابن السراج .

وأما العلماء المتأخرون فيأتي في طليعتهم :

أولًا : الزمخشري :

يعد كتاب (المفصل) للزمخشري من كتب المتأخرين المهمة التي أعجب بها العلوي ، وانبرى لشرحها ، بل أن كتابه (المحصل في كشف اسرار المفصل) يعد أهم كتبه النحوية الجامعة بدليل إحالاته الكثيرة في هذا الكتاب عليه .

ويظهر أثر (المفصل) في هذا الكتاب واضحًا ، ولا سيما في ترتيب المادة

---

(١) المنهاج ق ٩٩أ.

(٢) ينظر : المنهاج ق ١٧ب ، ٢٠أ، ٢٦أ، ٣٣ب .

(٣) ينظر : المنهاج ق ٢٠ب ، ٢٥ب ، ٢٧أ.

(٤) المنهاج ق ٥١ب .

وتنسيقها ، ودليل هذا التأثر أنه نسب إليه أكثر من ثلاثة وتسعين رأيًا ، ويشير إليه بقوله : واعتمده الزمخشري ، أو ومال إليه الزمخشري ، أو حكاه الزمخشري ، أو قال الزمخشري ، أو واختاره الزمخشري[١] .

ثانيًا : ابن الحاجب :

يأتي ابن الحاجب في المرتبة الثانية بعد الزمخشري ، وكتابه (الكافية) أو (المقدمة) ، كما يسميه العلوي ، من كتب المتأخرين التي تركت أثرًا كبيرًا لدى العلوي ، حتى شمر عن ساعد الجد وشرحها ، وشرحه للكافية يجعل (في صف شرح الرضي ، إن لم بتفوق عليه)[٢] كما يقول محققه .

ويظهر أثر (الكافية) واضحًا في هذا الكتاب في الحدود التي تكاد تكون مأخوذة عنها كلها ، سواء أشار إلى ذلك العلوي أم لم يشر . وقد بلغت النصوص المنسوبة إلى ابن الحاجب أكثر من أربعة وخمسين رأيًا أو قولًا ، ويذكره بقوله : وهذا مذهب ابن الحاجب ، أو هذا ما ارتضاه ، أو ما اختاره ، أو ما اعتمده أو نحو ذلك[٣] .

ولعل أهم النصوص التي تبين مدى اعجابه بالزمخشري وابن الحاجب قوله عند تعريفه للتمييز :« وأحسن ما قيل في معناه وبيان ماهيته ، ما ذكره ابن الحاجب والزمخشري.. فهذان التعريفان أحسن ما وجدته في تعريف ماهية التمييز ، وكلام الزمخشري ، وإن كان لا غبار عليه ، لكن ما ذكره ابن الحاجب أدق وأكمل ، ولا يسلم الأول [وهو رأي الزمخشري] من تشويش »[٤] .

ثالثًا : الخوارزمي :

ويقصد به صدر الأفاضل (ت ٦١٧هـ) الذي شرح المفصل ووسمه

---

(١) ينظر : المنهاج ق ١٨أ، ٢٠ب ، ٣٢ ، ٣٧ب .

(٢) الأزهار الصافية ٢ .

(٣) ينظر : المنهاج ق ١٨أ، ٢١ ب ، ٢٥ب ، ٢٩ب ، ٣٧أ.

(٤) المنهاج ق ٨١أ.

بـ(التخمير) وقد ذكره في نحو ثمانية وأربعين موضعًا، ويذكره بقوله: وهذا هو مذهب الخوارزمي، أو وزعم الخوارزمي، أو وارتضاه أو واختاره، أو ونصره[(١)].

رابعًا: عبد القاهر الجرجاني:

وهو ممن يجلهم العلوي كثيرًا، ولذلك ينعته بالشيخ في أكثر الآراء المنسوبة إليه والتي تزيد على تسعة عشر نصًا، كقوله: ولم أقف للشيخ عبد القاهر، أو على أصل الشيخ عبد القاهر، أو قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني، أو واستقواه الجرجاني عبد القاهر، ونحو ذلك[(٢)].

خامسًا: الجوهري:

يعد معجم (الصحاح) للجوهري من الكتب المهمة عند العلوي،التي أكثر من النقل عنها في هذا الكتاب، إذ لا تقتصر إفادته منه على الجانب اللغوي، بل تعدت إلى الجانب النحوي والصرفي، سواء أنص على ما أخذه عنه، أم لم ينص، وقد ذكره صراحة في نحو تسعة عشر موضعًا، كقوله: وحكى الجوهري، أو حكاه الجوهري، أو نحو ذلك[(٣)].

سادسًا: ابن بابشاذ:

من مصادر العلوي التي أشار إليها (شرح الجمل) لابن بابشاذ، وهو الشرح الثاني من شروح الجمل التي ذكرها أو أشار إليها في كتابه هذا، ولم يكن راضيًا عنه بل كان يرى أن فيه زلات تستحق أن يؤلف فيها كتابًا، وسيأتي ذكر ذلك في موضعه. وأميل إلى القول: إن العلوي قد أفاد من هذا الكتاب، سواء أشار إلى ذلك أو لم يشر، وقد أشار إليه في نحو سبعة عشر موضعًا بقوله: حكاه ابن بابشاذ، أو

---

(١) ينظر: المنهاج ق ١٨أ، ٢١أ، ٢٥ ب، ٣٧ب.

(٢) ينظر: المنهاج ق ٣ب، ٤ب، ١٤، ٣٥أ.

(٣) ينظر: المنهاج ق ١٥ب، ٢٦ب، ٤٠أ، ٤٧أ، ٤٩ب.

كما زعمه ابن بابشاذ أو هذا الذي عول عليه ابن بابشاذ(١) .

سابعًا : ابن السيد البطليوسي :

لعل كتابي البطليوسي (إصلاح الخلل ، والحلل) من أهم المصادر التي استعان بها العلوي في شرحه هذا ، وليس من المبالغة القول : إنه جعل هذين الكتابين ضمن كتابه ، والحق يقال ، إنه لم يكن مجرد ناقل للنصوص ، منهما ، بل أضاف وحذف وانتقد ورفض في أكثر المواضع ، وقد ذكرت ذلك في مواضعه من الشرح . وقد نص العلوي على ذكر البطليوسي فيما يزيد على عشرة مواضع في كتابه هذا ، وإحالته كانت على الكتابين على نحو : وذكر البطليوسي ، أو حكاه البطليوسي ، وهذا الذي يشير إليه كلام البطليوسي(٢) .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه يستشف من كلام العلوي ، وإحالاته على النحاة المتأخرين ، أنه يرى أنهم لا يملكون حق وضع قواعد النحو وأصوله ، إذ نلاحظ تعبيره عند الإشارة إليهم على نحو : اعتمده أو اختاره أو مال إليه ، أو ارتضاه ، أو نصره ، أو استقواه ، أو نحو ذلك . ومع هذا فإنه يرى أنهم قد فاقوا المتقدمين فيما يتعلق بوضع الحدود ، بدليل أخذه للحدود عنهم .

ومن العلماء المتأخرين الذين أكثر الأخذ عنهم ، ابن جني ، وأبو البركات الأنباري ، وابن الخباز الموصلي . ومن الذين ذكرهم قليلًا ، ابن معطي وأبو الحسن الربعي ، ومكي بن أبي طالب ، والهروي ، وابن قتيبة ، والأعلم .

❊ ❊ ❊

---

(١) ينظر : المنهاج ق ٢٤أ، ٢٩أ، ٣٥أ، ٣٧ب .

(٢) ينظر : المنهاج ق ٣٦ب ، ٤٢ب ، ٥٩ب .

نقده لمصادره

لم يكن العلوي، في شرحه هذا، متابعًا لمن سبقه من النحاة يأخذ آراءهم ويضمنها كتابه من غير أن يكون له أي مشاركة فيها أو إبداء رأي، بل لقد كانت مشاركته واضحة في كثير من الآراء النحوية والصرفية، فيثبت منها ما يراه صحيحًا لا غبار عليه، ويرد ما سوى ذلك، ولم يكن رده جزافًا بل يقيم الحجة ويستدل على ما يراه صحيحًا.

والقارئ لكتابه يجد أنه قد رد على النحاة المتقدمين والمتأخرين، على حد سواء، ورده قد يتوجه إلى عالم بعينه، وقد يتوجه إلى النحاة عمومًا. وسوف أشير هنا إلى أبرز تلك الردود.

فمن مخالفته لسيبويه نصًا، ما جاء عند حديثه عن قولهم: على كم جذع بني بيتك؟ حيث قال: «فأما الخليل وسيبويه فالجرّ عندهما إنما هو بإضمار (من)، وهذا فاسد، فإن الجر بإضمار الحرف لا وجه له، وفيما ذكرنا من الجر بالمشابهة بالخبرية مندوحة وسعة عن إضمار الحرف»[١].

ومما خالفه من غير نص قوله: «وتقول في: هار، هوير، وأصله: هاور، فتركت ردّ الواو واجتزأت بالألف، وقلبتها واوًا فقلت: هوير، بالتخفيف»[٢].

وهذا مخالف لما أورده سيبويه في الكتاب، حيث قال: «ومن ذلك قولهم في هار: هوير، وإنما الأصل: هائر، غير أنهم حذفوا الهمزة»[٣].

ومن مخالفته للكسائي قوله: «فأما ما قال الكسائي من كونه معربًا بالرفع، فهو فاسد، فإنه لا وجه له لإعراب المنادى بالرفع مع كونه مفعولًا من جهة المعنى، لأن

---

(١) المنهاج ق ٤٢أ. وينظر: الكتاب ٢٩٣/١.

(٢) المنهاج ق ٨٥أ.

(٣) الكتاب ١٢٥/٢.

الصفة لا تكون إعرابًا للمفعول بحال »[١] .

وخالف رأي الفراء في قوله : « فأما الفراء يحيى بن زياد فإنه زعم أن الواو إنما سقطت في : يعد ، ويزن ، لما كان متعديًا ، وثبتت في : وجل يوجل ، لما كان لازمًا ، وهذا فاسد لأمرين :

أما أولًا : فلأن القلب والحذف والإبدال في حروف اللين إنما هو أمر أوجبه التصريف ، ودل عليه الإعلال ، وليس من التعدي واللزوم في ورد ولا صدر .

وأما ثانيًا : فلأن قولنا : ورم يرم ، ووري الزند يري ، أمور لازمة غير متعدية ، ومع ذلك فإن الواو قد طرحت فيها ، فبطل ما قاله الفراء ، وصح أن ذلك إنما كان لأمر أوجبه الإعلال »[٢] .

وممن رد عليهم آراءهم أبو علي الفارسي حيث قال : « وزعم أبو علي الفارسي أن (سمعت) إذا كان مفعوله مما يسمع فهو مما يتعدى إلى واحد ، وإن كان مما لا يسمع فهو ما يتعدى إلى مفعولين.. وهذا فاسد لأمرين :

أما أولًا : فلأن سمعت كقولنا : ذقت ، ولمست ، فيجب أن تكون مقصورة على معمول واحد .

وأما ثانيًا : فإذا كان متعديًا إلى مفعولين ، فإن كان من باب ظن فإنه غير جائز ، لأنه لا يقتصر فيه على أحد مفعولين ، وإن كان من باب أعطيت فإنه غير جائز أصلًا ، لأن المفعول الثاني قد يكون جملة ، وهذا لا يكون في باب أعطيت »[٣] .

ومن مصادره التي انتقدها بشدة (شرح الجمل) لابن بابشاذ ، فقد قال عنه :

---

(١) المنهاج ق ٤٦ب .

(٢) المنهاج ق ١٥٣أ.

(٣) المنهاج ق ١٢٥ب . وينظر : الإيضاح ١٩٧ .

« وزعم ابن بابشاذ أن قولنا : (جُمَع) ، معدول عن (جُمْع) ، وهذا فاسد ، فإن (فعْل) ساكن الحشو إنما يكون جمعًا (لفعلاء) في الصفة نحو : حمراء ، حمْر ، و لولا خشية طول الكتاب وتباعد أطرافه وانبساط حواشيه ، لأوردنا زلاته التي عثر فيها في شرحه لهذا الكتاب ، وإن نفس الله لنا في المهلة ، وساعدنا الأجل ، ذكرنا عليه كلامًا شافيًا ، وأودعنا (الشاذ عن فهم ابن بابشاذ) ، فالنية صادقة في ذلك بتوفيق الله ومعونته »[١] .

والملاحظ هنا أن رأى ابن بابشاذ في لفظ (جمع) قد نسبه ابن مالك في (شرح الكافية الشافية)[٢] إلى الأخفش والسيرافي ، وعلى هذا فابن بابشاذ متابع لما قبله ، والنقد يوجه إلى السابق .

وأما النحاة المتأخرون فيأتي في طليعة الذين خالفهم الرأي الزمخشري الذي رد رأيه في أكثر من موضع ، من ذلك قوله : « وقد وقع في كلام الزمخشري : أن المنصرف ما دخله الجر والتنوين وغير المنصرف ما اجتمع فيه سببان ، وهذا فاسد ، فإنه يلزم من هذا أن يكون قولنا : الزيدون ، والزيدان ، والرجل ، وغلامي ، لا تكون معدودة في المنصرف ولا غير المنصرف »[٣] .

وكذلك الخوارزمي (صدر الأفاضل) رد عليه بعض آرائه ، منها قوله : « وزعم الخوارزمي أن إعراب الياء [في نحو : غلامي ، وداري] منقول إلى الاسم الذي قبلها ، وهذا فاسد ، لا يعهد له نظير في كلام العرب ، فإن إعراب كلمة لا ينقل إلى كلمة أخرى »[٤] .

ويجب أن لا يتبادر إلى الأذهان أن العلوي في رده على العلماء ، كان قاسيًا ،

---

(١) المنهاج ق ٦٧أ .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية ١٤٧٥/٣ .

(٣) المنهاج ق ٦٤ ب . وينظر : المفصل ٤٣/١ .

(٤) المنهاج ق ٧أ .

فإنه في الغالب كان يميل إلى التماس الأعذار ، والتلطف في الرد ، من ذلك قوله بعد أن رد رأيًا للزمخشري : « وما قاله الزمخشري إنما هو على جهة الذهول والنسيان ، وأغمض من هذا وأدق لا يقصر عن فطنته »(١) .

ومثل ذلك قوله عند نقده لتسمية الزجاجي للأفعال الناقصة حروفًا ، واعتذاره له : « فإذا كان سيبويه قد سماها أحرفًا ، وهو رب هذا الصناعة وأميرها ، وترجمانها ، وسفيرها ، فغيره بذلك أخلق على جهة المتابعة له »(٢) .

هذا ما يتعلق برده للآراء النحوية المنسوبة إلى علماء معينين ، وأما ما رده للآراء المنسوبة إلى النحاة من غير تعيين فمنها قوله في باب (المفعول معه) : « والعجب ممن زعم من النحاة كونه سماعيًا ، مع أن المفعول له ، والمفعول معه سيان في انتصابها عن الفعل بواسطة حرف ، فإن جاز أن يكون هذا سماعيًا ، فالمفعول له يكون أيضًا سماعيًا . فإن أرادوا أنه يقل استعماله فهو خطأ ، فإنه وارد في كتاب الله تعالى ، وقد أنشد النحاة فيه أبياتًا كثيرة فلا وجه لدعوى القلة فيها ، وإن أرادوا أن عامله قد يكون معنويًا فلهذا وجب قصره على السماع ، فهذا فاسد أيضًا ، فإن الحال قد يكون عاملها معنويًا ، ومع ذلك فإنها مقيسة ، فإذن لا وجه لما قالوه »(٣) .

ويلاحظ أن العلوي عندما يورد آراء النحاة يفاضل بينها ، ويلتمس وجه الصحة لكل رأي كقوله في تصغير (مُقْعَنْسِسْ) : « فإن سيبويه يقول في تصغيره : مُقَيْعِس ، والمبرد يقول في تصغيره : قُعَيْسِس ، فالميم أقعد على مذهب سيبويه ، ولهذا بقاها وحذف ما عداها ، والسين أقعد على قول المبرد ولهذا بقاها ، فأما النون فقد اتفقا على حذفها بكل حالٍ »(٤) ، ومنه قوله بعد أن أورد رأي الجرجاني والزمخشري في

(١) المنهاج ق ٨ب .
(٢) المنهاج ق ٢٢ب .
(٣) المنهاج ق ١٢٣أ.
(٤) المنهاج ق ٨٦ أ.

الإعراب بالتقدير والمحل: «وما قاله عبد القاهر أحق، وكلام الزمخشري أدق»[١].

موقفه من الفلاسفة

عني العلوي بعلم المنطق عناية فائقة، وكان له العديد من الكتب في هذا الشأن، وكانت أراؤه متميزة بتواضع جم «وعدم إقدام على التكفير والتفسيق بالتأويل»[٢].

ويظهر تأثره بالمنطق في دراسته النحوية، إذ نجده يأتي بآراء الفلاسفة في كتابه هذا فيما يتصل بالحدود النحوية، كذلك نجد أثر هذا العلم واضحًا في تعليلاته الكثيرة القائمة على المنطق وإقامة الحجة العقلية على ما يقول.

واللافت للنظر أنه حشد آراءهم في مسألة نحوية واحدة في بداية الكتاب، حتى يخيل للقارئ أن وراء هذه المسألة مسائل أخر ذكر فيها آرائهم، والحقيقة خلاف ذلك، إذ لم يرد لهم ذكر بعد مسألة ماهية الاسم إلا في موضعين، الموضع الأول ذكر فيه حد الحرف عند الفارابي[٣]، والموضع الثاني ذكر فيه مناظرة بين الكندي والمبرد[٤].

أما مسألة ماهية الاسم فقد ذكر العلوي أن النحاة اختلفوا فيها، وتحزبوا على أحزاب ثلاثة، نحاة البصرة، ونحاة الكوفة، وجماعة من متأخري الفلاسفة ممن خاض في علم المنطق، على حد تعبيره، ولا أعلم كيف تأتي له أن يجعل الفلاسفة قسمًا ثالثًا في مقابل نحاة البصرة والكوفة. وبعد أن ذكر حدود كل حزب، وذكر

---

(١) المنهاج ق ٩٥ ب.

(٢) البدر الطالع ٢/٣٣٢.

(٣) ينظر: المنهاج ق ٤أ.

(٤) ينظر: المنهاج ق ٢٤أ.

حدود الفلاسفة وهم : ابن المقفع ، والكندي ، والفارابي ، وابن سيناء ، قال : « هذا ملخص ما وجدته لهذه الفرق في ماهية الاسم ، وأكثرها إنما هو خوض في ذكر خاصية الاسم دون ذكر ماهيته ، والذي حملهم على ايراد هذه الحدود الركيكة ، هو عدم الإحاطة بالتفرقة بين الحد والخاصة »(١) .

ثم استطرد في الكلام ووجه نقدًا لاذعًا للفلاسفة في هذا الشأن ينبئ عن موقفه ومما خاضوا فيه ، حيث قال :« ولا عجب من النحاة في إيراد هذه الحدود الركيكة لعدم علمهم بصناعة الحدود ، إنما العجب كله من هؤلاء الفلاسفة ، فإن عندهم أنهم قد أحاطوا على الفصل بأسره ، واحرزوا التحقيق بحذافيره مع اشتمال ما أوردوه على الركة ، واحتوائه على الفهاهة واللكنة ، وإذا كانوا قد زلوا في الإلهيات ، وضلوا فيها ضلالًا بعيدًا ، فهم عن غيرها أضل ، وعن الإصابة أبعد وأزل ، وقد ذكرنا في كتبنا العقلية ما هو أهم وأظهرنا عيهم وعوارهم »(٢) .

* * *

موقف العلوي من كتاب الجمل :

لم يقدم العلوي على شرح الجمل إلا لأنه أعجب به ورأى فيه قيمة علمية كبيرة تستحق أن تشرح وتقدم للدارس سهلة ميسرة حتى يفيد منها أكبر قدر من طلاب العلم ، وقد سلف القول : إنه تابع الزجاجي في التبويب والمادة العلمية ، ومع هذه المتابعة نجده يعترض عليه حينما يجد ما يستدعي الاعتراض ، ويستدرك عليه حينما يرى خللًا فيما يذكر . واعتراضه أو استدراكه لا يلقيه على عواهنه من غير ابداء مواطن النقص وإيجاد الحل اللازم ، بل نراه يبين مواضع الخلل ويأتي برايه ، ويقيم الحجة على ما يقول .

---

(١) ينظر : المنهاج ق ٢أ.

(٢) ينظر : المنهاج ق ٢أ.

والقارئ المتتبع لشرح العلوي يجد أن مآخذه على الجمل يمكن تصنيفها في ثلاثة أمور :

أولها : مآخذ تتعلق بالمنهج والتبويب :

يعترض العلوي على أبي القاسم في منهجه، سواء كان في التقسيم أو في الترتيب أو في التداخل في المادة النحوية، من ذلك ما جاء في أول باب (أقسام الأفعال في التعدي) إذ يقول: « اعلم أن ظاهر كلام أبي القاسم في التقسيم خطأ، وبيانه هو : أنه أورد تقسيم الأفعال باعتبار تعديها، ثم ذكر من جملتها اللازم، وهذا يضعف عند النظار، لأن من حق مورد التقسيم أن يكون شاملًا لجميع الأقسام »(١) .

ويقول عند ذكر القسم الثاني من تقسيم علم الكتابة، وهو القياسي المتبع : « وهذه الأنواع قد أوردها متداخلة بعضها يدخل في بعض، وهذا سوقي الترتيب ...وكان الأحق والأولى من جهة رعاية التصنيف وأمر النظر أن تأتي مرتبة، ويلحق كل شيء ببابه ليكون أحق وأليق »(٢) .

ومثل ذلك أيضًا ما جاء عند حديثه عن القاعدة الثانية من قواعد التصريف، وهي الإعلال، حيث قال: « وقد أورد ها هنا فيه أبو القاسم جملة متفرقة، لا يجمعها جامع، ولا يطمع في اندراجها في أسلوب، واحد طامع، وإنما هي كليات من كل باب، فبيناه يتكلم في الأفعال إذ تكلم في الأسماء، ونراه يورد في المفردات حين أورد في الجموع، فليس كلامه مندرجًا تحت رابطة واحدة، ولا قانون على انفراده، وهي عادة له في غير هذا الموضع »(٣)، ومثل هذا أيضًا ما قاله عند حديثه عن المبني والمعرب(٤) .

---

(١) المنهاج ق ١٧أ.

(٢) المنهاج ق ٩٩ب.

(٣) المنهاج ق ١٥٠ب.

(٤) ينظر: المنهاج ق ١٩٣أ.

وقد يرى أن الزجاجي يأتي بأبواب منفردة في كتابه ، وكان الأولى إيرادها مع نظائرها ، من ذلك قوله في باب (الجمع بين إن وكان) : « وهذا الباب كان ينبغي ادراجه في باب كان من غير حاجة إلى إفراده بباب على حياله »[١] ، ومثل هذا اعتراضه على الزجاجي في باب (التذكير والتأنيث)[٢] .

وقد يعترض عليه في الترتيب ومثال ذلك ما جاء في باب (أفعال المقاربة) حيث قال : « واعلم أنه كان ينبغي من أبي القاسم إيراد هذه الأفعال على إثر الكلام في الأفعال الناقصة لأنها منها ، فهذه منه إساءة في النظم والترتيب »[٣] .

وثانيها : مآخذ تتعلق بالمادة النحوية :

خالف العلوي الزجاجي في كثير من آرائه النحوية ، وحكم بفساد أكثرها ، واعتذر له في بعضها ، وهذه المخالفة قد تكون متعلقة بالحدود النحوية ، وقد تتعلق بآرائه النحوية ، فمن اعتراضه عليه في الحدود ، ما جاء عند تعريفه للفعل الماضي إذ يقول : « فاما ما قاله أبو القاسم في تعريفه بأنه : ما حسن فيه أمس ، فهو تقريب ، لأن قولنا : لم يضرب زيد أمس ، هو مضارع وإن اتصل به : أمس »[٤] . ومثل ذلك أيضًا قول العلوي بعد أن عرف الاسم النكرة : « وهذا التعريف خير مما ذكره أبو القاسم ، لأنه قال : كل اسم شائع في جنسه ، لأمرين :

أما أولًا : فلأن النكرة مناقضة للمعرفة ، فيجب أن يكون حدها على عكس المعرفة ، فإذا كانت المعرفة دالة على شئ بعينه ، فالنكرة على عكس ذلك .

وأما ثانيًا : فلأن هذا ينتقض باسم الجنس في مثل قولك : الإنسان ، والرجل ،

---

(١) المنهاج ق ٤٣ب .
(٢) ينظر : المنهاج ق ١٠٨ .
(٣) المنهاج ق ٥٧ ب .
(٤) المنهاج ق ٨أ.

فإنه اسم شائع في جنسه وليس نكرة ، ففسد ما قاله الزجاجي »[١] .

وأما اعتراضه عليه في المادة النحوية فمثاله ما جاء في أثناء حديثه عن ظروف المكان حيث قال : « فأما إطلاق أبي القاسم ، أن ظروف المكان كلها منصوبة فإن نقلتها عن موضعها من الظرفية كانت كسائر الأسماء ، فهذا الإطلاق غير سديد ، لأنا قد قررنا أن في ظروف المكان ما لا يجوز نقله عن الظرفية نحو قولك : عند ، ولدى ، وهذا من جملة اطلاقاته التي لا تحمد »[٢] .

ومثله أيضًا قوله في باب (الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر) : « اعلم أن ما ذكره الزجاجي في تسمية هذه الأفعال حروفًا اصطلاح غريب لا محالة ، لأن هذه الأمور التي ذكرها لا شبهة في فعليتها لأمرين :

أما أولًا : فلأن ماهية الفعل حاصلة فيها..

وأما ثانيًا : فلأن خواص الأفعال موجودة فيها ... فلا وجه لانكار فعليتها .

ويتقدح له العذر في ذلك من أوجه ثلاثة :

أما أولًا : فلأنها لما كانت تغير معنى الجملة الاسمية عند دخولها .. بتغيير الحروف ...قيل لها حروفًا .

وأما ثانيًا : فلأن من حق الأفعال أن تكون دالة على معان في أنفسها مقترنة بالأزمنة .. ولما كانت هذه الأفعال أعني كان وأخواتها ، لا تدل على معانيها إلا باعتبار أخبارها.. كانت كأنها دالة على معان في غيرها ، فلهذا أشبهت الحروف .

وأما ثالثًا : فلأن سيبويه قد سمى الأسماء والأفعال حروفًا ...وهو رب هذه الصناعة ...فغيره بذلك أخلق على جهة المتابعة له . فهذه معاذير الزجاجي في تسميته هذه الأفعال حروفًا »[٣] .

---

(١) المنهاج ق ١٢أ.

(٢) المنهاج ق ١٩ب .

(٣) المنهاج ق ٢٢أ.

وثالثها : استدراكات على الزجاجي :

أشار العلوي في كتابه هذا إلى ما أهمله الزجاجي في كتابه ، ورأى أنه لا بد من إثباتها حتى تكتمل الفائدة ، من ذلك ما ورد في باب (أقسام الأفعال في التعدي) حيث قال : « فهذا هو الكلام على ما اشتمل عليه كلام أبي القاسم في تعديه الأفعال ، وكان من حقه عند ذكر الأفعال المتعدية ، أن يذكر أسباب التعدية ، لأن ذكرها ها هنا أخلق من غيره »[١] . وقال بعد أن استوفى الحديث عن أقسام الصفة من حيث القوة والضعف والتوسط : « فأما أبو القاسم فلم يذكر من المسائل إلا أحد عشر وجهًا ، عشرة من الوجوه القوية ووجه واحد من الوجوه المتوسطة .. ولم يذكر وجهًا من الوجوه الضعيفة ، ولا استكمل الوجوه المتوسطة »[٢] ،

وتجدر الإشارة إلى أن العلوي ذكر ثمانية عشر وجهًا ، عشرة منها قوية ، وأربعة ضعيفة ، وثلاثة متوسطة ، واثنان ممتنعان ، ومثل ذلك قوله في باب (ما يجوز تقديمه من المضمر) : « لم يذكر أبو القاسم المضمر في كتابه إلا بهذه النكتة ، وهي غير شافية ، فلنذكره بأتم مما ذكره »[٣] .

والاستدراكات كثيرة لا يتسع المقام ذكرها ، فمنها إهماله لذكر الاسم السادس من الأسماء الستة[٤] ، وإهماله عد (أولو وعشرون) فيما يعرب بالواو في حال رفعه[٤] ، وإهماله لذكر (اثنان واثنتان) فيما يعرب بالألف[٤] ، وعدم ذكره شاهدًا على إعمال (فعال ومفعال)[٥] ، وغير ذلك .

وهكذا نرى العلوي في اعتراضه على الزجاجي ، ومخالفته له واستدراكاته

---

(١) المنهاج ق ١٧ب .

(٢) المنهاج ق ٣١ب .

(٣) المنهاج ق ٣٦ب .

(٤) ينظر : المنهاج ق ٥ب .

(٥) ينظر : المنهاج ق ٣٠ب .

عليه ، وهذا يعطي صورة واضحة لمكانة العلوي العلمية ، إذ لم يكن مجرد شارح مقلد لغيره ، بل كان ذو شخصية نحوية مستقلة ، متتبعة ، محيطة بالجزيئات والتفاصيل ، وإن لم يكتب لكتبه النحوية الشيوع والذيوع ، فإنه وصل إلى مرتبة تضعه جنبًا إلى جنب مع ابن يعيش والرضي وابن الحاجب وابن مالك .

مذهب العلوي النحوي

يحدد بعض الدارسين المذهب النحوي لأي عالم من علماء النحو ، ولا سيما المتأخرين منهم ، بالنظر إلى جملة الآراء الواردة في كتابه ، فإذا رجحت إحدى الكفتين حكم عليه من خلالها ، فيقال فلان بصري المذهب ، أو كوفي . وهناك من ينظر في مصطلحاته ، وفي رأيه في المسائل الخلافية ، ولا أرى ذلك صوابًا ، ما لم ينص ذلك العالم صراحة أو تلميحًا على اتباعه للمذهب الفلاني .

ويعد يحيى بن حمزة من أولئك العلماء الذين لا يمكن الحكم على انتمائهم إلى مذهب نحوي معين في هذا الكتاب ، فقد تناول الآراء البصرية والكوفية على حد سواء واختار ما رآه صحيحًا ، من غير ميل إلى واحد منهما ، كما استعمل المصطلحات البصرية والكوفية جنبًا إلى جنب من غير تمييز بينهما .

وسوف أتناول ، في هذا الجانب ، الحديث عن المسائل الخلافية الواردة في هذا الكتاب ، والمصطلحات النحوية ، حتى تتضح لنا وجهة العلوي النحوية .

*** أولًا : المسائل الخلافية :**

تعد مسائل الخلاف من الأمور البارزة عند العلوي في شرحه هذا ، فقد ذكر ما يزيد على مئة وخمس مسائل نحوية ، على الرغم من أنه يعد كتابه هذا مختصرًا ، وهي ليست مسائل خلافية بين البصريين . والكوفيين فحسب بل يضاف إليها المسائل التي ربما وقع خلاف فيها بين العلماء الذين ينتمون إلى مذهب نحوي واحد .

وللعلوي موقفان من هذه المسائل ، فهو بعد إيراد الآراء في المسألة ، إما أن

يختار رأيا من الآراء، وهذا هو الغالب، وإما أن يكتفي بايراد الآراء من غير اختيار لأي واحد منها.

ولا يمكن الاستنتاج من اختياراته أنه يميل إلى البصريين، أو إلى الكوفيين، فهو يختار ما يراه صحيحًا ويترك سواه، سواء أكان ذلك الرأي بصريًا أو كوفيًا، وسواء أكان لسيبويه أو للمبرد، أو الكسائي، أو الفراء، أو ابن السراج أو الأخفش، أو غيرهم من النحاة المتقدمين، وكذا الأمر مع النحاة المتأخرين. ولم أجد له أي إشارة تدلّ على أنه كان يعد نفسه بصريًا أو كوفيًا، مع العلم أن الغالب على اختياراته أنها بصرية، وغالبًا ما يقدم رأي سيبويه على غيره، وهذا ما نجده لدى جماهير النحاة المتأخرين.

وسوف أذكر ها هنا عددًا من اختياراته للآراء البصرية، وللآراء الكوفية وآراء قسم من العلماء الفردية، وهي آراء تدل على ما سواها مما لم يذكر.

فمن مسائل الخلاف التي اختار فيها رأي البصريين، مسألة تقسيم الأفعال، حيث قال: «ذهب الجمهور من نظار المتكلمين وأئمة الأدب إلى أن الأزمنة التي تقع فيها الأفعال ثلاثة: ماض، ومستقبل، وحال، وزعم قوم من النحاة أنه لا حقيقة لفعل الحال، وأن الأزمنة المحققة إنما هي الأزمنة الماضية والمستقبلة، فأما أزمنة الحال فلا وجود لها ...والمختار عندنا ما عول عليه الجماهير من إثباتها، ويدال على ذلك المعقول والمنقول.

أما المعقول فمن وجهين ...

وأما المنقول فمن وجهين أيضًا ...»[1]. ثم يقوم بتوضيح هذه الوجوه، مبينًا أن زماني الماضي والمستقبل لا يتحققان إلا بعد ثبوت الحال، وأن الضرورة قاضية بإثبات زمان الحال ليربط بين الماضي والمستقبل، هذا من جهة المعقول، وأما من

---

(١) المنهاج ق ٨أ.

جهة المنقول، فلورود التنزيل به، ولوروده في كلام العرب: فالعلوي كما نراه في هذه المسألة لا يكتفي بالاختيار فقط، بل يعلل ويقدم الحجج على اختياره، وهذا دأبه في معظم اختياراته، مما يجعله مشاركًا في تلك الآراء، له اجتهاداته التي لا تنكر.

ومن المسائل التي وافق فيها البصريين، مسألة اختلافهم في هاء (يا هناه) إذ قال: « واختلف النحاة في أصل هذه الهاء على مذاهب ثلاثة:

أولها: أنها هاء السكت، وهذا هو قول الكسائي والفراء، وهو محكي عن الأخفش...

وثانيها: أنها بدل من الواو، ولهذا يقال فيها: هنوات، وهذا هو قول الخليل وسيبويه وغيرهما من علماء البصريين.

وثالثها: أن هذه الهاء هي الأصل، ولهذا يقال فيها هنيهة.

فهذه أقاويل النحاة فيها كما ترى، والمختار ما عول عليه أهل البصرة، بدليل قولهم في تثنيته: هنوان، وفي جمعه: هنوات، وفي تصغيره: هني، وفي هذا كله دلالة على أن لامه واو »(١).

ومن المسائل التي وافق فيها البصريون، مسألة اشتقاق المصدر(٢)، ومسألة بناء المنادى(٣)، مسألة نصب لفظ (وحده)(٤)، وغير ذلك من المسائل المبثوثة في ثنايا الكتاب.

وأما المسائل التي أخذ برأي الكوفيين فيها فهي أقل من الأولى، ومن تلك

---

(١) المنهاج ق ٤٩أ.

(٢) ينظر: المنهاج ق ١٨أ.

(٣) ينظر: المنهاج ق ٤٦ب.

(٤) ينظر: المنهاج ق ٥٥ب.

المسائل مسألة (إعمال الفاعل) حيث يقول: «واعلم أن هذه مسألة خلاف بين النحاة، فالذي عليه جماهير البصريين، والفراء من أهل الكوفة، أن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا كان للحال والاستقبال، ولا يعمل إذا كان ماضيًا، فلا تقول: هذا ضارب زيدًا أمس ... وذهب الكسائي إلى إعماله إذا كان ماضيًا ... والمختار ما قاله الكسائي، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾[٢]، فهذا كله بمعنى المضي وقد عمل كما ترى من غير حاجة إلى إضمار فعل كما زعموه، فإنه يكون تعسفًا»[٣].

ومن المسائل التي اختار فيها مذهب الكوفيين، مسألة اسمية ضمير الفصل أو حرفيته إذ نجده يقول: «اختلف النحاة في هذه المسألة، فالذي قاله علماء البصريين كالخليل وسيبويه، واختاره الفارسي: إن هذا الضمير لا محل له من الإعراب، وإنما أُتي به للفصل، وهذا كالصريح، فهم على أنه حرف ... والذي عليه جماهير أهل الكوفة، الكسائي والفراء وغيرهما، أن هذا الضمير له موضع من الإعراب، وهذا تصريح منهم باسميته ...والمختار عندنا: أنه اسم كما هو مذهب أهل الكوفة ويدل عليه أمران:

أما أولًا: فلأن المعلوم قطعًا أن مدلول قولنا: أنت ... إذا وقعت فصلًا.. كمدلولها إذا وقعت مصدرة.

وأما ثانيًا: فلأن الإجماع منعقد بين النحاة على وجوب القطع باسمية هذه الضمائر إذا وقعت مبتدآت ...»[٤].

---

(١) الانعام ٩٦.

(٢) الكهف ١٨.

(٣) المنهاج ق ٢٩ب.

(٤) المنهاج ق ٤٤ب.

ومن المسائل التي اختار فيها مذهب الكوفيين ، مسألة نصب الضمير المتصل بـ (عسى)[١] .

وأما مسائل الخلاف التي تقع بين علماء النحو أفرادًا ، فهي كثيرة أيضًا ، وقد سار العلوي فيها على النهج الذي اتبعه في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، فهو يختار ما يراه صحيحًا ، ويقدمه على ما سواه وإن كان المقدم أقل رتبة من المقدم عليه . ومثال ذلك مسألة كان في التعجب هل لها فاعل أم لا ؟ إذ نجده يقول : « ذكر الفارسي أنه لا فاعل لها ، وإنما تكون مزيدة ، وزعم السيرافي أن لها فاعلًا مقدرًا بالمصدر . والمختار ما قاله الفارسي ، لأنها إذا كانت مزيدة فهي لغو ، فلا حاجة بها إلى فاعل ، لأن الفعل إنما يلتزم فاعله إذا كان معتمدًا ، فأما مع كونه مزيدًا فلا »[٢] .

ومن المسائل التي اختار فيها رأي بعض المتأخرين وقدمه على سيبويه وغيره من العلماء ، مسألة العلة التي لأجلها منع الجمع من الصرف ، فقد ذكر فيها مذهبين :

« **فالمذهب الأول** : أنه إنما كان مانعًا من الصرف ، لأنه ليس في الآحاد على مثاله ، وهذا مذهب سيبويه ، واختاره الزمخشري وارتضاه الفارسي والموصلي صاحب الغرة .

المذهب الثاني : أنه إنما منع الصرف ، لأنه صيغة منتهى الجموع ... وهذا مذهب ابن الحاجب واختياره ، وهو قوي ، لأن الأول يبطل بمثل قولنا : أفلس ، فإنه جمع : فُليس : على رتبة واحدة »[٣] .

ومثل ذلك أيضًا ، الخلاف في مواقع (إنّ وأنّ) حيث ذكر رأي الزجاجي ورده ، ورأي الفارسي ، وضعفه ، ورأي الزمخشري وابن الحاجب والخوارزمي وقال عنه :

---

(١) ينظر : المنهاج ق ٧٥ب .

(٢) المنهاج ق ٣٣أ .

(٣) المنهاج ق ٦٦ب .

« فهذا هو الضابط المستمر في جميع المواضع ، ثم فيه إشارة إلى الوجه في الفتح والكسر ، فلهذا كان مختارًا »[١] .

وقد يرى العلوي أن لكل رأي من الآراء المختلف فيها وجها من الصحة يمنع رده ، فلا يرد من تلك الآراء شيئًا ، وإنما يحكم بصحتها ويعلل ذلك الحكم ، ومثال ذلك الخلاف بين المازني الذي يرى وجوب المطابقة بين النفي والإثبات في حروف العطف ، وبين سيبويه الذي يرى أن التعويل على المعاني من غير حاجة إلى المطابقة ، حيث قال : « والمختار عندنا ما قال المازني لأن المطابقة معتبرة ... وكلام سيبويه أيضًا لا غبار عليه فإنه عول على المعنى من غير اعتبار المطابقة »[٢] .

ومثال ذلك أيضًا قوله : « أجمع المحققون من النحاة على أنك إذا سميت امرأة باسم مذكر من الخفيف ساكن الحشو كـ : زيد ، وعمرو ، وفضل ، فإنك لا تصرفه بحال ...إلا عيسى بن عمر ، فإنه ذهب إلى كونه متصرفًا ... وكلا المذهبين لا غبار عليه ، فكلام النحاة أدق وأرق وكلام عيسى أصدق وأحق »[٣] .

*** ثانيًا : المصطلحات النحوية :**

استعمل العلوي في كتابه هذا المصطلحات البصرية ، والمصطلحات الكوفية على حد سواء ، وإن كانت الغلبة للمصطلحات البصرية ، كما هو الشأن في معظم كتب النحو ، ولم أجده يقدم مصطلحًا على مصطلح بل وجدته يقول : « والخفض والجر هما شيء واحد ، خلا أن الخفض يستعمله أهل الكوفة ، والجر هو استعمال البصريين ، والأمر فيه قريب ، لأنه كلام في عبارة ، والمعنى متفق عليه »[٤] .

وكذلك يقول : « ورابعها ما بني على الوقف ، وهذا نحو : من ، وعن ...وإنما

---

(١) المنهاج ق ٢٥ب .
(٢) المنهاج ق ١٥أ.
(٣) المنهاج ق ٦٨ب .
(٤) المنهاج ق ٢٥ب .

وجب بناؤها على السكون لأنه هو الأصل »[١] .

فهو كما ترى يستخدم المصطلح الكوفي والمصطلح البصري في درج كلامه من غير أن يميز بينهما ، أو الإشارة إلى أن هذا مصطلح بصري وهذا كوفي .

وقد يعين المصطلح لمن هو كقوله : « وزعم الكسائي والفراء أن الناصب للفعل إنما هو المخالفة ، لأن ما بعدها مخالف لما قبلها ...وتارة يقولون بأنها ناصبة بمعنى الصرف »[٢] .

وقد يرى أن الخلاف في المصطلح بين البصريين والكوفيين لا فائدة فيه ، من ذلك قوله عند حديثه عن ضمير الفصل :« نحاة البصرة يسمون هذا ضمير الفصل ، أخذًا له من الغرض الذي جيء من أجله ...ونحاة الكوفة يسمونه العماد ، أخذًا له من جهة أنه إنما جيء به ليعتمد عليه في الفصل بين كون الاسم خبرًا أو صفة ، وكلهم متفقون على المقصود المعنوي ، وهذا الخلاف أمر لفظي ليس وراءه كثير فائدة فلا حاجة إلى بسط الكلام فيه »[٣] .

وكذلك نجده يستعمل مصطلحات النحاة الأخرى كالشاذ والنادر ، والقليل والكثير ، والضعيف والقوي ، والسماعي والقياسي ، وغير القياسي ، وغير ذلك من المصطلحات المتعارف عليها عند النحاة .

وله مصطلحات خاصة في هذا الكتاب ، فإذا قال : الجماهير ، أو جماهير النحاة ، أو أهل التحقيق ، أو المحققون ، من غير تعيين فإنه يقصد بهم نحاة البصرة والكوفة مجتمعين ، وإذا ذكر اسم الكسائي والفراء مقترنين فإنه يقصد نحاة الكوفة ، وإذا ذكر اسم الخليل وسيبويه مقترنين فإنه يعني بهما نحاة البصرة ، وهذا في الغالب على حديثه . وإذا قال النحاة المتأخرون فهو يقصد بهم : الجرجاني ، والزمخشري ،

---

(١) المنهاج ق ٩٧أ.

(٢) المنهاج ق ٥٤ب .

(٣) المنهاج ق٤٣ب .

والموصلي، وابن الحاجب والخوارزمي.

*** الشـــواهـد :**

الاحتجاج النقلي من الأمور الأساسية التي قامت عليها الدراسات النحوية، وكان لهذا الأمر صدى واسع عند العلوي في كتابه هذا، فقد أكثر من ذكر الشواهد بمختلف أنواعها، ولم يترك، في الغالب، مسألة من المسائل النحوية إلا أقام عليها الحجة النقلية، ولم يكن بدعًا من النحاة بل كان متابعًا لمن سبقه.

*** الشواهد القرآنـية :**

أجمع العلماء على أن القرآن الكريم هو النص الوحيد الموثوق بصحته، وجعلوه في أعلى درجات الفصاحة والبلاغة، وجعله النحاة نصب أعينهم يستشهدون بنصوصه على إثبات قواعدهم النحوية، وإن كان النحاة المتقدمون لم يكثروا من ذكر الشواهد القرآنية في كتبهم، إلا أن المتأخرين أكثروا من تلك الشواهد.

وسار العلوي في ركب المتأخرين، فأكثر من الشواهد القرآنية في كتابه هذا، إذ بلغت شواهد القرآنية أربع مئة واثنين وستين شاهدًا، وهي ضعف الشواهد الشعرية تقريبًا. وهذا حصر للشواهد التي في الشرح، أما الشواهد المذكورة في متن الجمل فلا تعد منها.

فمن استدلاله بالآيات القرآنية، ما جاء في معرض حديثه عن إثبات فعل الحال بالمنقول، إذ قال: « فأما المنقول فمن وجهين أيضًا: أحدهما: ما ورد به التنزيل، قال الله تعالى: ﴿لَهُۥ مَا بَيۡنَ أَيۡدِينَا﴾[1] وهو المستقبل ﴿وَمَا خَلۡفَنَا﴾ وهو الماضي ﴿وَمَا بَيۡنَ ذَٰلِكَۚ﴾ وهو الحال، لأن الإشارة بقوله ﴿بَيۡنَ ذَٰلِكَۖ﴾ إلى المذكور أولًا، ولم يسبق إلا الزمان الماضي والمستقبل، لأنه بينهما وأصل لهما »[2].

---

(١) مريم ٦٤.

(٢) المنهاج ق ٨أ.

ويستدل به على ترجيح رأي على رأي، كاستدلاله به عند اختياره لرأي الكسائي في أعمال اسم الفاعل إذا كان ماضيًا، إذ قال: « والمختار ما قاله الكسائي، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ﴾[١] وقوله تعالى: ﴿وَكَلۡبُهُم بَٰسِطٞ ذِرَاعَيۡهِ بِٱلۡوَصِيدِۚ﴾[٢] فهذا كله بمعنى المضي، وقد اعمل كما ترى من غير حاجة إلى إضمار فعل كما زعموه فإنه يكون تعسفًا »[٣].

وقد يستشهد بالآيات القرآنية على إثبات رأي من الآراء كما فعل عند حديثه عن مذاهب النحاة في دخول النفي على كاد، حيث قال:

« **وأما ثالثًا**: فبأن تكون على قياس الأفعال، فهي في الإثبات إثبات وفي النفي نفي، وهذا هو المختار، قال الله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرۡقِهِۦ يَذۡهَبُ بِٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾[٤] أي قارب الذهاب للأبصار، فأما قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾[٥]، فالغرض به نفي مقاربة الرؤية، وهو أبلغ من نفي الرؤية نفسها »[٦].

ويلاحظ على استدلاله بالآيات القرآنية، أنه يذكر من الآية ما يتطلبه المقام، إذ يقتصر على ذكر كلمة واحدة من الآية، لتكون دليلًا على ما يقوله، ومثال ذلك ما فعله أثناء حديثه عن الياء المكسور ما قبلها[٧].

*** القـراءات القرآنـية :**

الاستشهاد بالقراءات القرآنية مما اختلف فيه علماء النحو، فمنهم من أخذ بها

---

(١) الأنعام ٩٦.
(٢) الكهف ١٨.
(٣) المنهاج ق ٢٩ب.
(٤) النور ٤٣.
(٥) النور ٤٠.
(٦) المنهاج ق ٥٨أ.
(٧) ينظر: المنهاج ق ٤٨ب.

وعدها حجة يعتمد عليها ويستنبط منها القواعد ، ومنهم من ردها ولم يأخذ بها إن خالفت أصلًا من أصولهم النحوية .

والعلوي ممن أخذ بها وعدها أصلًا من أصول شواهده ، فقد استشهد بها في نحو واحد وخمسين موضعًا من كتابه الذي بين أيدينا .

فهو يستشهد بالقراءة لإثبات حكم نحوي ، كما في استشهاده بقراءة الرفع والنصب في قوله تعالى : ﴿وَٱلطَّيْرَ﴾[١] على اجراء الصفة على موصوفها على اللفظ والمحل[٢] .

ومثله أيضًا استشهاده بقراءة الرفع والنصب كقوله تعالى : ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[٣] و﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ لإثبات أن المستثنى يجوز فيه الرفع على البدلية ، وأن يكون تابعًا لما قبله في إعرابه[٤] .

وقد يستدل بها لإثبات لغة من اللغات كقوله : « حكى سيبويه عن بعض العرب أنهم يقولون : يا ربُّ ، ويا غلامُ ، بالضم ، وقرأ أبو جعفر : ﴿قَٰلَ رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ﴾[٥] ، وقرئ : ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّى رَأَيْتُ﴾[٦] بالضم فيهما جميعًا »[٧] .

ومثل ذلك أيضًا استدلاله على إثبات (إيان) بالكسر بقراءة أبي عبد الرحمن السلمي بقوله تعالى : ﴿أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾[٨] .

وقد يستدل بالقراءات لإثبات اللغة الرديئة مثل استدلاله على إثبات حكاية الرفع

---

(١) سبأ ١٠ .

(٢) ينظر : المنهاج ق ٤٦ .

(٣) النساء ٦٦ .

(٤) ينظر : المنهاج ق ٧٥ب .

(٥) الأنبياء ١١٢ .

(٦) يوسف ٤ .

(٧) المنهاج ق ٤٨ب .

(٨) النحل ٢١ . وينظر : المنهاج ق ٦٣أ .

في الاسم الواقع بعد ضمير الفصل ، وذلك حيث يقول : « وقد حكي الرفع ، وهو لغة رديئة ، ويقرأ قوله تعالى : ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ﴾(١) ﴿وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾(٢) [بالرفع] »(٣) .

وقد يستشهد بقراءة شاذة لإثبات وجه نحوي كاستشهاده بقراءة النصب لقوله تعالى : ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾(٤) فيمن قرأ بنصب (ربَّه) لجواز تقديم المضمر إذا كان متصلًا بالمنصوب(٥) .

ولم أجده يرد قراءة من القراءات ، وإنما ضعف قراءة في موضع واحد فقط ، وذلك عند حديثه عن الجزم بحذف الألف حيث قال :« وقد عدل إلى القياس المرفوض ، وهو حذف الحركة المقدرة من الفعل من قال : ولا ترضاها ، وقراءة من قرأ : ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ﴾(٦) بإثبات الياء ، وليس بالقوي »(٧) .

ومن عنايته بالقراءات أننا نجده يوجه القراءات في الآيات التي استشهد بها الزجاجي ، ويحتج لكل وجهٍ يورده ، ومن ذلك توجيهه لقراءة الرفع والنصب في : ﴿وَلَا نُكَذِّبَ﴾ في قوله تعالى : ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا﴾(٨) .

ومثله أيضاً قراءة : ﴿زَيَّنَ﴾ ببنائه للمعلوم والمجهول في قوله تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾(٩) .

---

(١) الكهف ٣٩ .

(٢) القصص ٥٨ .

(٣) المنهاج ق ٤٤أ.

(٤) البقرة ١٢٤ .

(٥) ينظر : المنهاج ق ٣٨أ.

(٦) يوسف ٩٠ .

(٧) المنهاج ق ٥٩ب .

(٨) الأنعام ٢٧ . وينظر : المنهاج ق ٥٦ب .

(٩) الأنعام ١٣٧ . وينظر : المنهاج ق ٥٩أ.

وقد لا يكتفي بتوجيه القراءة بل يختار وجهًا من الوجوه ويقدمه على غيره، من ذلك ما ورد عند توجيهه لقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[١] إذ قال: «وقد اختلف في توجيه هذه القراءة، فأما قراءة أبي عمرو فإنها واردة على المستعمل كثيرًا، وهو القلب. والأحسن في تمشية هذه القراءة أن يقال: إن هذه التثنية غير حقيقية، لأن صورة المفرد منها غير محفوظة ...»[٢].

وهكذا نرى العلوي، رحمه الله يجل الشاهد القرآني أيما إجلال، ويضعه في المرتبة الأولى بين شواهده، وما ذاك إلا لأنه يعلم يقينًا أنه أبلغ كلام وأفصح بيان ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[٣].

*** الأحاديث النبوية:**

اختلف علماء النحو في الاستشهاد **بالأحاديث** النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، فمنهم من يقلل الاستشهاد بها، وهم جل المتقدمين، ومنهم من يكثر من الاستشهاد بها، وهم طائفة من المتأخرين، ويُعدّ العلوي منهم، فقد استشهد بالأحاديث في هذا الكتاب في نحو سبعة عشر موضعًا.

ويستشهد العلوي بالأحاديث في مختلف القضاياء النحوية والصرفية واللغوية.

فمن استشهاده بالحديث لإثبات قضية نحوية قوله ﷺ: «**أنا فرطكم على الحوض**»[٤] فقد ذكره شاهدًا على وقوع الإغراء بالمصادر[٥].

ويستدل بالحديث الشريف لإثبات القضايا الصرفية ومثال ذلك قوله: «المعى: واحد الأمعاء، فإنه يذكر ويؤنث، وإنما قال: واحد الأمعاء ليخرجه عن

---

(١) طه ٦٣.

(٢) المنهاج ق ٩٧ب.

(٣) فصلت ٤٢.

(٤) الفائق ٣/٩٧.

(٥) ينظر: المنهاج ق ٨٣أ.

المعا الذي يراد به : شعب ضيق في الجبل ، فهذا يذكر لا محالة لكنه ليس من الأعضاء ، فلهذا أخرجه بهذا القيد ، وفي الحديث : « **المؤمن يأكل في معي واحد والكافر يأكل في سبعة** » [١] .

ومثله قوله : « وأما الذَّوْد : فدليل تأنيثها قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « **ليس فيما دون خمس ذود صدقة** » »[٢] .

وكذلك استشهاده بقوله ﷺ : « **في كل كبد حرى أجر يوم القيامة** »[٣] على إثبات تأنيث الكبد[٤] .

وكذلك نجده يستشهد بالحديث لإثبات قضية نحوية محمولة على الشذوذ ، وهي ظهور اللام مع الخطاب في فعل الأمر وهو قوله ﷺ : « **لتأخذوا مصافكم** »[٥] .

واما استشهاده بالحديث في الجانب اللغوي ، فمثاله قوله ﷺ : « **ليس من البر الصيام في السفر** »[٦] حيث استشهد به على إثبات لغة طيء ، الذين يبدلون لام التعريف ميمًا[٧] ، وقد يستشهد بالحديث لإثبات معنى لغوي كما هو الحال في لفظ (الباء)[٨] ، وكذلك لفظ (الهنات)[٩] .

---

(١) صحيح البخاري ٩٢/٧ . وينظر : المنهاج ق ١١٠ب .

(٢) الموطأ ٢٦٣ . وينظر : المنهاج ق ١٠٩ ب .

(٣) المسند ١٧٥/٤ .

(٤) ينظر : المنهاج ق ١٠٩أ .

(٥) وينظر : المنهاج ق ٦٠أ .

(٦) المسند ٣١٩/٣ .

(٧) ينظر : المنهاج ق ٩٢ب .

(٨) ينظر : المنهاج ق ١٠٦أ .

(٩) ينظر : المنهاج ق ٤٩أ .

*** الشواهد النثرية**

يأتي كلام العرب المنثور والمنظوم في المرتبة الثالثة بعد كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ، في الفصاحة والبلاغة، ولذلك فقد اهتم به اللغويون والنحاة وقاموا بدراسته دراسة مستفيضة، استنبطوا منه قواعدهم وأصولهم، وقد سار العلوي على نهجهم يستشهد بكلام العرب بشقيه المنثور والمنظوم.

فأما شواهده النثرية فهي قليلة موازنة بشواهده القرآنية والشعرية، وهي مشتملة على نوعين من النثر، وهما الأمثال والأقوال.

فأما الأمثال فقد استشهد بها في نحو أربعة عشر موضعًا، وهي إما أن تكون شاهدًا لقضية نحوية أو لغوية، فمن شواهده النحوية ما جاء عند حديثه عن تقسيم المصدر إلى« ما يستعمل إظهار وإضماره، وهذا نحو قولك للقادم من سفره: **خير مقدم**...وتقول للغضبان: **غضب الخيل على اللجم**، ولمن يخلف في مواعيده: **مواعيد عرقوب**، بإضمار فعلها وإظهاره »[١].

ومثله استدلاله بالمثل على مجيء خبر كاد فعلًا مضارعًا حيث قال: « ومن أمثالهم: **كاد النعام يطير**، أي قارب ذلك بسرعة جريه، وقولهم: **كاد العروس أن يكون أميرًا**، لمقاربة ذلك لما يحصل له من السرور والهزة »[٢].

ومثله أيضًا، حديثه عن تقديم المضمر إذا كان « متصلًا بالمجرور فيكون جائزًا أيضًا كقولك: في داره عمرو، و(**في بيته يؤتى الحكم**) »[٣]. ومثله استشهاده بقوله: (**أعطي العبد كراعًا فطلب ذراعًا**)، على أن الكراع يذكر ويؤنث[٤].

---

(١) المنهاج ق ١٨ب.

(٢) المنهاج ق ٥٧ب.

(٣) المنهاج ق ٣٨أ.

(٤) ينظر: المنهاج ق ١١٠ب.

ومن استشهاده بالمثل على إثبات قضية لغوية قوله : « والقطا : جمع قطاة ، وهو ضرب من الطير لا يسمع حسه إلا حيث يكون الماء ، ولهذا قالوا : **فلان أصدق من قطاة** »[١] وقوله :« الثغاء للغنم ، والرغاء للابل ، ولهذا يقال : **ماله ثاغية ولا راغية** »[٢] .

وأما الأقوال فقد ذكر طائفة بلغت نحو ثلاثة وأربعين قولًا ، جاءت أغلبها لتقرير قاعدة نحوية أو وجه نحوي ، مثل قوله عند حصر صور كان وأخواتها : « ...وجاء ، في نحو قولهم : **ما جاءت حاجتك** ، وقعد ، في نحو قولهم : **أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة** »[٣] .

وكذلك استدل بقول العرب : « **اللهم اغفر لنا أيتها العصابة** » على وقوع (أي) للتحضيض »[٤] .

ومثل ذلك ما ورد عند حديثه عن تثنية اسم الفاعل أو جمعه إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فقد أجاز فيه ثلاثة أوجه منها قوله : « أولها : إثبات [النون] والنصب فتقول : هذان ضاربان زيدًا ، وهؤلاء ضاربون زيدًا ، وهكذا في جمع التكسير أيضًا تقول : **هم قطان مكة ، وهن حواج بيت الله ، وهن عواقد حبك النطاق** »[٥] .

ومثله قوله أيضًا : « إن المستثنى قد يكون فعلًا بتأويل المصدر ... كقول ابن عباس ، وقد دخل على الأنصار في وليمة فقاموا في وجهه ، فقال : **بالإيواء والنصر إلا جلستم** ... والمعنى فيه ما اطلب إلا جلوسكم »[٦] .

---

(١) المنهاج ق ١٠٥أ.

(٢) المنهاج ق١٠٦ أ.

(٣) المنهاج ق ٢٢ب .

(٤) المنهاج ق ١٢٤ب .

(٥) المنهاج ق ٣٠أ.

(٦) المنهاج ق ٧٦ب .

وقد يستدل بالقول على ما ورد على جهة القلة كقوله : « ولا تزاد في التعجب إلا (كان) لكثرة دورها ، فأما قولهم : **ما أصبح أبردها** ، للغداة ، **وأمسى أدفأها** ، للعشية ، فهو قليل لا يعول عليه »[١] .

وقد يستدل بالقول على إثبات قضية لغوية ، من ذلك قوله :« وأما القصا ، بالقاف والصاد المهملة ، فهو : الناحية ، ويكتب بالألف ، لأن لامه واو ، لقولهم : قصوت ، وقصا يقصو ، إذا بعد ، ومن كلام العرب : **حطني القصا** ، ممدوداً ومقصورًا ، أي تباعدني ، قال الأصمعي : معنى قولهم حاطوني القصا ، أي تباعدوا عنا وهم حولنا ، وما كنا بالبعد منهم لو أرادوا أن يدنوا منا »[٢] .

*** الشواهد الشعرية :**

وأما الشواهد الشعرية فتأتي عند العلوي في المرتبة الثانية ، بعد الشواهد القرآنية ، وقد لاقت اهتمامًا بالغًا منه ، لم يظهر فيما سواها من الشواهد ، إذ نراه يشرح الشاهد شرحًا لغويًا ، ويوضح موضع الاستشهاد منه ، ويذكر الخلاف إن وجد في إعرابه ، ويوجهه إن كان مما يحتاج إلى توجيه . وقد استشهد بشعر شعراء الطبقات الثلاث ، ولم يتجاوزهن .

وبلغت شواهده الشعرية ثماني وتسعين ومئتي شاهد ، منها ستة وثلاثون رجزًا . وهذا العدد يقرب من ضعف شواهد الجمل البالغة ثلاثة وثمانين ومئة بيت ، منها ثلاثة وعشرون رجزًا ، فإذا استثنينا شواهد الجزء الساقط ، نجد أن المجموع سبعة وسبعون ومئة شاهد ، أي أن هذا الشرح يزيد بواحد وعشرين ومئة بيت عن شواهد الجمل .

ويلاحظ أن العلوي عني بنسبة أبيات الجمل إلى أصحابها عناية كبيرة ، وينبه

---

(١) المنهاج ق ٣٣أ.

(٢) المنهاج ق ١٠٤ب .

على ما لم يقف له على نسبة . وأما الأبيات الأخرى فإنها لم تلق العناية نفسها ، فقد وقفت على ستة وتسعين بيتًا غير منسوبة إلى أحد ، وثلاثة عشر بيتًا مختلف في نسبتها .

ويلاحظ أن العلوي يستشهد بالصحيح ، والشاذ ، والقليل ، وما جاء للضرورة .

عنى العلوي بالشاهد الشعري عناية فائقة في كتابه هذا ، وبأبيات الجمل خاصة ، وسار على نهج محدد من أول الكتاب إلى منتهاه في تعامله مع الشواهد الشعرية ، فهو يبدأ كل باب بذكر نص الجمل ، كما سبق ذكره ، ثم يذكر ملخص ما يحتمله النص ، ثم يشرح ذلك ، وبعد أن يستوفي شرح القواعد النحوية يذكر شواهد الجمل ، فيبدأ بنسبته إلى قائله ، ثم يذكر إعرابه الذي يكون مزيجًا من بيان المعاني اللغوية ، ومن بيان الوجوه الإعرابية ، ثم يذكر موضع الشاهد الذي جيء به من أجله ، وإذا كانت هناك توجيهات للبيت أو آراء أوردها . وهذه الطريقة في صورتها المكتملة ، لم أقف عليها عند أحد من النحاة الذين اطلعت على كتبهم ، عدا ما نجده في (تحصيل عين الذهب) للأعلم الشنتمري ، الذي ربما يكون من مصادره ، و(الحلل) للبطليوسي ، وهو من مصادره من غير شك ، ولكن ، والحق يقال ، لم يلتزم الأعلم والبطليوسي في كتابيهما ما التزمه العلوي في كتابه ، هذا شيء والشيء الآخر أن كتابيهما وضعا لشرح الشواهد خاصة ، وكتابه شامل لأبواب النحو والصرف ، ولذلك لا أكون مبالغًا إذا قلت إن هذه الطريقة التي اتبعها العلوي في شرح أبيات الجمل والتزم بها هي طريقة تفرد بها .

وهذه أمثلة تمثل عنايته الكبيرة بشواهد الجمل ، ونبدأ بقوله في باب كان وأخواتها : « فأما البيت الذي أنشده :

فَماَ كَانَ قيسٌ هُلكُه هُلكُ واحدٍ ولـكـنَّـه بُـنْـيـانِ قـومٍ تَـهـدَّمَـا

فهو لعبده بن الطبيب يرثي بها قيس بن عاصم المنقري ، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه ، فالضمير في (هلكه) لقيس ، وفي (ولكنه) يعود على (هلك) أي : ولكن هلكه انهدام بنيان . والبنيان : اسم للمبني ، وليس مصدرًا ، لأن المصدر لا يوصف بالهدم ، مثله في قوله تعالى : ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ﴾[١] .

وأما موضع الشاهد منه ، فإنما أورده شاهدًا على جواز رفع : هلك واحد ، على أنه خبر عن (هلك) الأول ، وعلى جواز نصبه يكون خبرًا لكان »[٢] .

وإذا كانت هناك روايات في البيت بينها ووجه المعنى حسب الرواية ، كما فعل عند شرحه لبيت عمرو بن معد يكرب :

أَمرتُكَ الخيرَ فافعل ما أُمِرتَ به ... فقد تركتك ذا مالٍ وذا نَشَبِ

* * *

حيث قال : « وذا نشب : يروى بالشين المعجمة وهي رواية أصحاب سيبويه فيكون المال تريد به المنقولات ، والنشب : الأراضي والعقارات . ويروي بالسين المهملة ، وهي من غير سيبويه ، يريد أنه قد مكنه من المال ، وأنه ذو مال ، وذو حسب في قومه »[٣] .

وأحيانًا يتوسع في الإعراب وبيان موضع الشاهد ، وذكر التأويلات في البيت ، كما فعل عند شرحه لبيت الفرزدق ،

وعضُّ زمانٍ يا ابن مروانَ لم يَدعْ ... من المال إلا مُسْحَتًا أو مُجلَّفُ

فقد بين إعرابه وموضع الشاهد منه ، ثم تناول الروايات في لفظ (يدع) وشرحها شرحًا وافيًا مبينًا ما فيها من أقوال العلماء ، ومرجحًا لما يراه صوابًا ، ومثل هذا أيضًا بيت الفرزدق (غدات أحلت)[٤] ، ورجز مساور العبسي[٥] .

---

(١) التوبة ١٠٩ .

(٢) المنهاج ق ٢٢ب .

(٣) المنهاج ق ١٧ب .

(٤) ينظر : المنهاج ق ٥٨ب .

(٥) ينظر : المنهاج ق ٥٩أ.

وقد يختصر الحديث عن الشاهد، كما فعل عند شرحه لبيت الأحوص:

سلام الله يا مطرًا عليها وليس عليك يا مطرُ السلامُ

إذ قال بعد نسبته للبيت: «أما إعرابه، فهو ظاهر، وأما موضع الشاهد منه: فإنما أورده شاهدًا على اختيار الخليل وسيبويه في رفعه، وأبو عمرو ويرويه منصوبًا على اختياره للنصب فيه»(١).

ومن اهتمامه بالشاهد الشعري أنه ينبه على ما جاء شاذًا، أو ما جاء للضرورة، أو ما كان وروده على جهة القلة.

ومن أمثلة ذلك ما قاله بعد أن تحدث عن ثلاثة أبيات في باب كان، وبين إعرابها وموضع الشاهد منها: «وكل هذه الأبيات خارجة عن القياس المطرد، وأوردها على جهة الشذوذ»(٢).

وقال بعد إعراب بيت طرفة:

إذا الرِّجالُ شَتوا واشْتَدّ أكْلُهُمُ فَأَنْتَ أبْيَضَهُم سِرْبَالَ طَبَّاخِ

«وإنما أورده شاهدًا على كونه شاذًا لا اعتماد عليه لمخالفة القياس الذي ذكرنا، ولا حاجة بنا إلى تعسف في تأويله، بل حمله على الشذوذ أخلص وأسهل، ليتحقق الشاذ من المقيس»(٣).

ولعل أوضح مثال على تنبيهه على ما جاء من الشواهد اضطرارًا قوله بعد شرح أبيات الجمل الأربعة في باب (المفعول المحمول على المعنى) إذ قال: «فهذه جملة ما أشار إليه أبو القاسم في القلب على جهة الضرورة، والذي حملهم على هذا القلب وشجعهم على الإتيان به، إنما هو أمن اللبس وعدمه، فلما كان القلب في

---

(١) المنهاج ق ٤٧أ.

(٢) المنهاج ق ٢٣أ.

(٣) المنهاج ق ٣٣أ.

هذه المواضع لا يلبس ، كان سببا للجرأة عليه ، فأما من حيث اللبس فلا سبيل إليه بحال »[١] .

وأما شواهده الأخرى التي لم ترد في كتاب (الجمل) فيغلب عليها أنها غير منسوبة ، ويكتفي بقوله : وأنشد النحاة ، أو وقولهم ، أو قال ، أو ما أشبه ذلك ، ولم يلتزم فيها ما التزمه في أبيات الجمل ، من الإعراب وبيان موضع الشاهد ، وإنما يكتفي بإيراد الشاهد ليدلل على ما يقول ، ومثال ذلك قوله : « وأنشد الزمخشري :

لـمـيَّـةَ مـوحـشًـا طـلـلٌ قـديـمُ   عـفَـاهُ كـلُّ أسـحَـمَ مُـسـتـديـمُ

فنصب (موحشًا) على الحال لتقدمها على موصوفها وهو (طلل) ، وأنشد النحاة أيضًا :

وتَحْتَ العَوالي والقَنا مُسْتظِلَّةً   ظِبَاءٌ أعارَتْها العُيونَ الجآذِرُ

فنصب مستظلة على الحال ، لما تقدمت على موصوفها »[٢] .

ومثل ذلك أيضًا استشهاده على إضمار فعل المدح وإظهاره حيث قال : « وقد جمعها من قال :

تَـزَوَّدْ مِـثْـلَ زَادِ أَبـيـكَ فـيـنـاَ   فـنِـعْـمَ الـزادُ زادُ أبـيـك زادًا

والبيت لجرير ، وهو قليل »[٣] .

ومنه أيضًا ما أضافه مما ورد على جهة الضرورة من أقوال الشعراء في باب (المفعول المحمول على المعنى)[٤] .

---

(١) المنهاج ق ٥٩أ.

(٢) المنهاج ق ١٢ب .

(٣) المنهاج ق ٣٤ب .

(٤) ينظر : المنهاج ق ٣٣أ.

مآخذ على كتاب المنهاج

أولًا : مآخذ تتعلق بالنهج :

وضع العلوي لنفسه منهجًا محددًا في هذا الكتاب التزمه من أول الكتاب إلى نهايته ، ولم أقف له على عثرات كبيرة تخل بمنهجه ، وهناك بعض الأشياء التي قد تحسب من المآخذ ، مع غلبة الظن أن معظمها يعود إلى النساخ .

فقد يأتي شرحه أحيانًا مشعرًا بتقسيمات ، ثم يذكر أجزاء ويترك أجزاء ، ومثل ذلك أنه نص في باب (الاشتغال) على وجود خمس شرائط لنصب الاسم ، ثم ذكر أربعا فقط(١) . وكذلك نص على أن سيبويه ذكر من أفعال كان أربعة فقط(٢) . والموجود في الكتاب ستة أفعال(٣) .

ومن منهج العلوي في هذا الكتاب أنه يأتي بالمسألة ويشير إلى الأوجه فيها ، ثم يذكرها واحدًا تلو الآخر ، فيقول : أولًا ، وثانيًا ، وثالثًا ، وما أشبه ذلك ، وأحيانًا يخالف ذلك فيذكر قسمًا ويترك آخر ، من ذلك أنه ذكر أن مسائل البدل أربع ، أولًا ، وثانيًا ، ولم يذكر ثالثًا ورابعًا ، وإنما أتى المسألتين مجردتين عن التقسيم(٤) . وقد أشرت إلى كل ما ورد من ذلك في مواضعه .

ثانيًا : مآخذ تتعلق بمادة الكتاب العلمية :

أولها : عدم الإشارة إلى المنقول عنهم :

هناك نصوص أوردها العلوي في كتابه هذا تكاد تطابق تلك النصوص التي في مصادره ، ولا استطيع الجزم بأنه نقلها عنها ، فربما كان يعتمد في كتابه على

---

(١) ينظر : المنهاج ق ٢١ب .

(٢) ينظر : المنهاج ق ٢٢ب .

(٣) ينظر : الكتاب ١/٢١ .

(٤) ينظر : المنهاج ق ٥ب .

حفظه ، ولو كان الأمر خلاف ذلك لما صرح في مواطن أخرى بالنقل عنها ، وهذه النصوص قد تكون حدودًا ، أو مسائل وآراء نحوية ، من ذلك حديثه عن آراء العلماء في الأسماء الستة[١] ، التي تطابق الآراء التي ذكرها الأنباري في كتابه (الإنصاف)[٢] ، وكذلك حديثه عن تقسيم المصادر باعتبار إظهار الفعل وإضماره[٣] ، التي تكاد تطابق ما جاء في (المفصل)[٤] .

وأما الحدود فهي كثيرة وهي في الغالب مطابقة لحدود (الكافية) ، مثل حد عطف البيان ، والتوكيد ، والنعت في معناه الخاص ، والمفعول معه ، والأعداد[٥] ، وقد أشرت إلى ذلك في مواضعه .

ولعل أهم النصوص التي ذكرها العلوي ولم ينسبها ، هي تلك النصوص المأخوذة عن كتابي البطليوسي(إصلاح الخلل ، والحلل) ، ومن تلك النصوص ما ذكره من الآراء الواردة في تعريف الاسم[٦] ، التي تطابق آراء البطليوسي في (إصلاح الخلل)[٧] ، وكذلك إعراب بيت الفرزدق (كم عمة لك يا جرير[٨] ، التي تطابق ما جاء في (إصلاح الخلل)[٩]و (الحلل)[١٠] .

ولكن يجب أن لا يقال : إن العلوي مجرد ناقل للآراء ، وإنه لم يقدم شيئًا فهذا القول مردود جملة وتفصيلًا ، فقد كان يأخذ النص ، أو لنقل كان يأخذ الفكرة من

---

(١) ينظر : المنهاج ق ٥ب .

(٢) ينظر : الإنصاف ١/١٧-٣٣(م٢) .

(٣) ينظر : المنهاج ١٨ب .

(٤) ينظر : المفصل ١/٩٥-٩٦ .

(٥) ينظر : المنهاج ق ١١ب ، ١٣ب ، ١٥أ ، ٣٩ب ، ١٢٢أ ، والكافية ١٦٦ ، ١٤٣ ، ١٣٥ ، ١٦٧ ، ١٠٢ .

(٦) ينظر : المنهاج ق ١ب .

(٧) ينظر : إصلاح الخلل ٨-١١ .

(٨) ينظر : المنهاج ق ٤٢ب .

(٩) ينظر : إصلاح الخلل ٢٣٢ .

(١٠) ينظر : الحلل ١٨٠ .

(إصلاح الخلل) أو (الحلل) ويضيف إليها ويحذف منها ويتوسع في الشرح ، حتى لا تكون في بعض الأحيان ، لها أثر فيما قدمه ، ومثال ذلك استدراكه على الزجاجي في باب (ما يجزم من الجوابات) إذ نراه يتوسع في شرح هذا الاستدراك ويجعله في أوجه ثلاثة ، فصل القول فيها ، واستدل على ما يقول برأي الخليل وسيبويه والمازني والمبرد والسيرافي والزمخشري والخوارزمي وابن الحاجب ، وكذلك رأي الكسائي[١] . بينما نرى البطليوسي يشير إلى هذا الاستدراك إشارة مقتضبة ، ذاكرًا فيها رأي الجرمي والكوفيين والكسائي وسيبويه لاختصار شديد[٢] . وعلى هذا النهج سار العلوي في أخذه للنصوص من هذين الكتابين ، مثبتًا لما يراه صوابًا ، ومتممًا لما يجده من النقص ، وموضحا لما غمض ، ومشاركا بما ثبت لديه من الآراء .

وثانيها : الاضطراب في النقول :

يجد القارئ المتتبع لشرح العلوي أن هناك طائفة من النصوص المنسوبة إلى العلماء المعينين ، وفي كتبهم أو الآراء المنقولة عنهم خلافها . ويتقدح له العذر في ذلك في أوجه ثلاثة :

أولها : أن هذه الآراء ربما نقلت عنهم شفاها ولم ترد في كتبهم .

وثانيها : أنها ربما تكون قد وردت في كتبهم التي لم تصل إلينا .

وثالثها : ربما يكون هناك خطأ في النسبة .

ومثال ذلك ما جاء عند حديثه عن إطراح المبدل حيث قال : « وزعم أبو العباس المبرد أن الأول مطرح لا حاجة إليه »[٣] .

وجاء في (المقتضب) خلاف ذلك حيث يقول : « والمعنى الصحيح أن البدل

---

(١) ينظر : المنهاج ق ٦١أ.

(٢) ينظر : إصلاح الخلل.

(٣) المنهاج ق ١٦ب .

والمبدل منه موجودان معًا ، ولم يوضعا على أن يسقط أحدهما إلا في بدل الغلط ، فإن المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام »[١] .

ومثله أيضًا قوله عند حديثه عن اسمية ضمير الفعل أو فعليته : « فأما ابن الحاجب والخوارزمي ...فليس عنهم تصريح باسمية ولا حرفية »[٢] . وجاء في الإيضاح قوله : « وهذه الضمائر لا تخلو إما أن يكون لها موضع من الإعراب أولًا ، وباطل ألا يكون لها موضع من الإعراب ، لأنها كلها في التركيبات لها موضع من الإعراب ، فتعين أن يكون لها موضع من الإعراب ... ولا يستقيم أن يكون حرفًا ، لأن الحروف تلزم طريقة واحدة ، وهذا يتغير باعتبار من هو له »[٣] . فابن الحاجب يرى أن ضمير الفعل اسم ، كما صرح هنا ، وأما الخوارزمي فإنه قال بعد أن ذكر رأي البصريين والكوفيين فيه : « فإن سألت : فما هو محل (هو) من قوله : ﴿هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾[٤] ؟ أجبت لا محل له من الإعراب ، لأنه انقلب علامة مؤذنة ، بأن ما بعده خبر لا صفة ، ونظيره النون في :

يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُه[٥]

فالخوارزمي يعده علامة ، أي أنه ليس اسمًا ولا فعلًا .

وهناك مجموعة من الأقوال المنسوبة إلى علماء النحو لم أجدها في مصادري ، ولعل السبب في ذلك يعود إلى وجودها في مصادر لم اطع عليها ، أو أنها نقلت عن مصادر لم تصل إلينا ، أو أن هناك خطأ في نسبتها . من ذلك مثلًا ما نسب إلى أبي عمرو بن العلاء في تصغير : أحوى[٦] ، وما نسب إلى الكسائي والفراء وغيرهما من

---

(١) المقتضب ٤/٤٠٠ .

(٢) المنهاج ق ٤٤أ.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٦٩-٤٧٠ .

(٤) آل عمران ١٨٠ .

(٥) التخمير ٢/١٦٣ .

(٦) ينظر: المنهاج ق ٨٥ب .

نحاة الكوفة في بناء المضاف إلى الفعل، ماضيًا كان أم مضارعًا[١]، وكذلك ما نسب إلى الجرجاني في (حبذا)[٢]، وابن بابشاذ في لفظ (وحدة)[٣] وغيرهم، وقد تركت ذلك غفلًا من غير إشارة إليه.

ثالثًا: إيراده لكثير من المسائل الخلافية التي لم يوضح رأيه فيها:

ذكر العلوي عددًا كبيرًا من مسائل الخلاف النحوية، وقد سلف الحديث عنها، بين رأيه أو اختياره في أكثرها، وبقيت مسائل لم يبين رأيه، ولم يذكر اختياره منها، بل اكتفى بشرحها، سواء كانت من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أم من مسائل الخلاف بين أفراد النحاة.

فمن مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، مسألة الواو الناصبة للفعل، هل تنصبه بنفسها أم بغيرها إذ يقول: «فالذي ذهب إليه المحققون من البصريين، أنها عاملة بإضمار إن ...وذهب الكسائي والفراء، وغيرهما من نحاة الكوفة، إلى أنها ناصبة بنفسها»[٤]، فذكر الرأيين من غير أن يبين رأيه في هذه المسألة.

ومثال الخلاف بين الأفراد، اختلاف سيبويه والمبرد في قولهم: رابع عشر ثلاثة عشر: «فذهب سيبويه إلى جوازه قياسًا على قولنا: رابع ثلاثة، وذهب المبرد إلى منعه، لأن فيه معنى الفعل بالاشتقاق، والفعل لا يكون مركبًا من كلمتين»[٥].

رابعًا: مآخذ تتعلق بالشواهد الشعرية:

سبق القول: أن العلوي استشهد بطائفة كبيرة من الشواهد الشعرية ونسبها إلى أصحابها وهناك طائفة من الشواهد صرح أنه لا يعرف قائلها وقد نسبتها إلى

---

(١) ينظر: المنهاج ق ٩٦أ.

(٢) ينظر: المنهاج ق ٣٥أ.

(٣) ينظر: المنهاج ق ٥٥ب.

(٤) المنهاج ق ٥٥أ.

(٥) المنهاج ق ٤١أ.

أصحابها في مواضعها ، من ذلك ما قاله بعد أن ذكر قول رؤبة :

جاريةٌ في درعها الفَضْفَاضِ أبيضُ مِنْ أختِ بني إِباضِ

« فلم أعرف قائله ، ولا وجدته في شرح أبيات الجمل »[1] ، والبيت لرؤبة .

ومثله قوله : « وأما البيت الذي أنشده : فقلت أمكثي ، فلم اعرف قائله ، وقد أنشده الجوهري ، ولم يعزه إلى أحد »[2]والبيت لحميد بن ثور .

وهناك مجموعة من الأبيات التي شك في نسبتها ولم يقطع برأي فيها ، وقد حققت نسبتها إلى أصحابها ، ومن ذلك قوله بعد ذكر الشاهد :

إنيِّ بحَبلِكِ واصلٌ حبْلِي وبريشِ نبلِك رائشٌ نبلِيْ

« فهو لامرئ القيس بن حجر ، وقيل لامرئ القيس بن عابس »[3] .

والبيت لامرئ القيس بن حجر .

ومثله أيضًا شكه في قول :

قَالَتْ هُرَيرَةُ لما جِئْتُ زائِرَهَا وَيلِيْ عَلَيْكَ وَوَيْلي منْك يَا رَجُلُ

حيث قال : « فهو للأخطل ، وقيل لأعشى بكر بن وائل »[4] ، والبيت للأعشى .

وقد يقع في وهم في نسبه البيت ، فقد نسب قوله :

رَبَّ وَجْهِ من حِرَاءٍ منحني

إلى العجاج[5] ، وهو لرؤبة .

وقد نبهت على ذلك كله في مواضعه .

---

(١) المنهاج ق ٣٣أ.

(٢) المنهاج ق ٧٤ب .

(٣) المنهاج ق ٣٣أ.

(٤) المنهاج ق ٤٦ب .

(٥) المنهاج ق ٧٢أ.

أهمية الكتاب

يعد كتاب الجمل من الكتب النحوية الذائعة الصيت ، والواسعة الانتشار ، حتى أصبح « كتاب المصريين ، وأهل المغرب ، وأهل الحجاز واليمن والشام »[1] ، ويستدل الدارسون على هذا القول بكثرة شروح هذا الكتاب في المشرق والمغرب على حد سواء . وما شرح العلوي لهذا الكتاب إلا دليل على شهرته وأهميته ، وإن لم نجد لهذا الشرح صدى لدى أكثر الدارسين .

هذا ما يتعلق بكتاب الجمل ، وأما ما يتعلق بشرح يحيى بن حمزة له ، فأقول : يستدل الدارسون على أهمية أي كتاب من الكتب بكثرة النقول عنه ، وبكثرة آراء صاحبه ، وذيوع شهرته .

ويحيى بن حمزة العلوي لا يكاد يعرف عند الدارسين إلا بكتابة (الطراز) وأما كتبه النحوية فلا تكاد تذكر ، مع أن بعضها قد حقق قبل ما يقرب من عقدين من الزمن .

ولعل الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في اليمن منذ القرن السابع الهجري ، وحتى عقود قريبة ، كانت السبب في عدم ذيوع شهرة كتب العلوي ، وغيره من علماء العربية في اليمن ، بل علماء اليمن في شتى العلوم ، فقد ظلت حبيسة المكتبات الخاصة ، لا يطلع عليها إلا أناس محددون لا تتجاوزهم ، فهي حكر عليهم وميراث من ميراثهم ، ولهذا لا نجد لهذه الكتب أي صدى في كتب النحو المشرقية والمغربية على حد سواء .

ولهذا فالحكم على هذا الكتاب من هذا الجانب لا يكون صوابًا . وكذلك يكون من الخطأ بمكان القول ، إن هذا الشرح لم يجد رواجًا عند طلاب العلم ، ولم يتناقله الدارسون ، ويفيد منه النحاة الذين جاؤا من بعده ، لأن ما تركوه من مؤلفات

---

(١) إنباه الرواة ٢/١٦١ .

لم يكتب لها الخروج إلى الآن ، إذ لا تزال قابعة في خزائن الكتب الخاصة والعامة ، في اليمن وفي البلدان التي تسربت إليها بطريقة أو بأخرى .

والقارئ المتتبع لهذا الكتاب يجد أن له أهمية كبيرة لا يمكن تجاهلها ،

أما أولًا : فإنه يعطينا صورة واضحة عن الدراسات النحوية في القرن الثامن الهجري في اليمن ، وهي صورة لا تختلف عن مثيلاتها في بلاد المشرق والمغرب .

وأما ثانيًا : فاعتماد العلوي على كتب لم تصل إلينا ، مثل كتاب (القلم والخط)للمبرد ، أو أنها وصلت ولا تزال مخطوطة ، مثل (شرح الجمل) لابن بابشاذ .

وأما ثالثًا : فيعد كتابًا شاملًا لعامة أبواب النحو والصرف والإملاء ، التي عرضت فيه عرضًا متميزًا بالإحاطة والشمول ، والالتزام بالمنهج القائم على التلخيص والتنظيم والتفريع والتسلسل العقلي ، والخالي من الاستطرادات ، هذا فضلًا عن كثرة شواهده التي توضح المادة وتسهلها ، وتفرده بطريقة شرح الشواهد ، وبيان موضع الشاهد منها .

وأما رابعًا : فإنه أنفرد بإيراد قضايا نحوية لم أقف عليها في مصادري ، من ذلك بعض الحدود النحوية ، كحد العلامة[١] ، وحد النهي[٢] ، وحد الشرط[٣] ، وحد التصريف في الاصطلاح العام[٤] . وكذلك بعض تفريعاته وتفصيلاته للمسائل ، ومثال ذلك باب القول[٥] ، وكذلك ما جاء به من تغليب حكم التذكير على

---

(١) ينظر : المنهاج ق ٥أ.

(٢) ينظر : المنهاج ق ٦٠أ.

(٣) ينظر : المنهاج ق ٦١ب .

(٤) ينظر : المنهاج ق ١٤٨ب .

(٥) ينظر : المنهاج ق ١٢٥أ.

التأنيث[١] ، والتعجب من النفس[٢] ، والخلاف في الضمائر المتصلة المرفوعة نحو : ضربتما ، وضربتم ، وضربتن[٣] ، وكذلك مسائل الصفة المعرفة باللام ، وورود الوصفية على ثلاثة أوجه[٤] ، والفرق بين عطف البيان والبدل[٥] ، وتقسيمه للعلامة إلى مختصة ومشتركة[٦] ، وغير ذلك من المسائل التي لم اجدها في المصادر التي تيسر لي الاطلاع عليها .

وتجدر الاشارة هنا إلى أنه جاء في نص الجمل في باب (الفاعل والمفعول) قوله : « وتقريب هذا الباب ، أن ترد الفعل إلى نفسك ، فإن ظهر اسمك فيه بالنون والياء فغيرك فيه مرفوع ، لأنه ضمير المفعول به ، كقولك : اعجبني ، واسخطني ، وأرضاني ، وسرني ، وإن ظهر اسمك فيه بالتاء ، فغيرك فيه منصوب ، لأنه ضمير الفاعل كقولك : كرهت ، واحببت ، واشتهيت »[٧] . وذكر محقق الجمل ، أن هذا النص ورد في إحدى نسخ الكتاب الخطية ، وهي النسخة التي رمز لها بالرمز (م) وحكم بتحريفه ، وحكمه هذا مجانب للصواب ، لأنه أثبت في النص قوله : « فإن ظهر اسمك فيه بالنون والياء ، فغيرك فيه منصوب ...وإن ظهر اسمك فيه بالتاء فغيرك فيه مرفوع »[٨] ، وهذا كلام يناقض بعضه بعضًا ، والصواب ، ما أثبته العلوي ، وأقام عليه شرحه حيث قال : « وتقرير الباب يغني فيما كان فاصلًا بينهما ، أن ترد الفعل إلى نفسك فإن ظهر اسمك فيه بالنون والياء فغيرك فيه مرفوع ، لأنه ضمير المفعول ،

---

(١) ينظر : المنهاج ق ٤٥ب .

(٢) ينظر : المنهاج ق ٣٣أ .

(٣) ينظر : المنهاج ق ٣٧أ .

(٤) ينظر : المنهاج ق ٦٥ب .

(٥) ينظر : المنهاج ق ١٣ب .

(٦) ينظر : المنهاج ق ٧ب .

(٧) المنهاج ق ١٠ب .

(٨) الجمل ١٢ .

وليس بعد الفعل والمفعول إلا الفاعل ...وإن أظهرت اسمك فيه بالتاء فغيرك فيه منصوبًا ، ونعني بالغير الاسم الظاهر الذي يأتي بعد الياء والنون والتاء ، فإنه ليس بعد الفعل والفاعل إلا المفعول ، فلهذا تقول : كرهت ، وأحببت ، واشتهيت »[١] .

ولم أجد أي إشارة إلى هذه المسألة عند شراح الجمل ، كابن بابشاذ ، وابن السيد البطليوسي وابن عصفور .

وصف المخطوطة

تجمع المصادر التي ترجمت ليحيى بن حمزة العلوي على أن له مؤلفا يسمى (المنهاج) ، وسرى هذا الأمر إلى بعض المحدثين ممن لهم اهتمام كبير بالتراث اليمني ، ولم يتجاوزوا هذه التسمية ، إلا أن أحدهم ذكره باسم (المنهاج الجلي)[٢] ، ولم يوضح مصدره في ذلك ، وتابعه بعض من اطلع على كتابه .

والحق أن اسمه الكامل ، كما ورد في بداية الجزء الثاني من كتابه ، هو :

(المنهاج في شرح جمل الزجاجي للقواعد النحوية والأسرار الإعرابية) .

هكذا أثبته الناسخ ، وهو يقصد (بالزجاج) أبا القاسم الزجاجي مصنف (الجمل) وليس أبو إسحاق الزجاج ، فإنه لا صلة له بكتاب (الجمل) ، وقد وضع لفظ (الزجاج) فيما يبدو ليكون الاسم مسجوعًا ، ولا استطيع الجزم بأن هذا من وضع المؤلف نفسه ، أو من وضع النساخ . ومن الملاحظ أن هذا اللفظ قد ورد في متن الكتاب في جميع المواضع بلفظ (الزجاج) .

وبسبب سقط الورقة الأولى من الجزء الأول من هذا الكتاب ، فقد فوت علينا جزءًا كبيرًا من مقدمة العلوي ، التي ربما يكون قد ذكر فيها تسمية الكتاب وسبب التسمية ، والداعي إلى وضعه لهذا الشرح .

---

(١) المنهاج ق ١١أ.

(٢) ينظر : مصادر الفكر ٥٦٩ .

وأما أصل مخطوطة هذا الكتاب، فهي نسخة فريدة نادرة، توجد في مكتبة (الهيئة العامة للآثار ودور الكتب) في اليمن (المكتبة الغربية لجامع صنعاء الكبير). وقد بحثت كثيرًا في فهارس المكتبات العالمية، فلم أجد أي إشارة إلى وجود هذا الكتاب في أي منها، وكذلك اطلعت على فهارس المكتبات الخاصة في اليمن، التي أعدها عبد السلام عباس الوجيه، والتي لا تزال مخطوطة، وفيها معلومات عن خمسين ومائة مكتبة، ولم أجد أي إشارة إلى وجود هذا الكتاب في واحدة منها. ويغلب على ظني أن هذا الكتاب من الكتب التي لم تنتشر بين الدارسين، وطلاب العلم، حتى أن الناسخ قد بحث عن نسخة أخرى ليتم بها نسخته هذه، لكنه لم يعثر على شيء، وإذا علمنا أنه نسخها لولي العهد يحيى بن الإمام المنصور، الذي أصبح فيما بعد ملكا على اليمن، فمن المؤكد أنه قد جدّ في البحث عن نسخة أخرى ليتم بها النقص الحاصل في النسخة التي ينقل عنها، ومن المؤكد أيضًا أنه لم يعثر على شيء، ولو كان الأمر خلاف ذلك لكان الكتاب قد تمّ. ومع هذا كله لا استبعد وجود نسخة لهذا الكتاب في إحدى خزائن الكتب الخاصة في اليمن، وعسى الله سبحانه وتعالى أن يهيئ خروجها ليتم بها الكتاب، ويسد ثلمته وما ذاك على الله بعزيز.

يقع الكتاب في جزئين في مجلد واحد، ويتألف من تسع وخمسين ومئة ورقة، شغل الجزء الأول منه ثلاثا وستين ورقة، وشغل الجزء الثاني ستا وتسعين ورقة.

عدد الأسطر في الجزء الأول ما بين ثلاثة وثلاثين سطرًا، وثلاثة وأربعين سطرًا، في كل سطر ما بين تسع عشرة كلمة وثلاث وعشرين كلمة. وعدد الأسطر في الجزء الثاني ما بين سبعة وعشرين سطرًا، وأربعة وثلاثين سطرًا، في كل سطر ما بين تسع عشرة كلمة، وثلاث وعشرين كلمة. وعدد الأسطر في الجزء الثاني ما بين سبعة وعشرين سطرًا، وأربعة وثلاثين سطرًا، في كل سطر ما بين ثماني عشرة كلمة، إلى أربع وعشرين كلمة، وقد كتب الجزءان بخط نسخي جيد، وهناك

مواضع قليلة في عدد من الصفحات كتبت بخط مغاير.

وقد كتبت العبارات التي يبتدئ بها كل باب من أبواب الجمل بالقلم العريض، وكذلك عنوان الباب، أو جزء منه، وكذلك الأمر مع العبارة التي يبتدئ بها الشرح، وكتب بالقلم العريض أيضًا التقسيمات في كل باب، وأحيانًا بداية الفقرات. وكل ذلك مكتوب بالحبر الأسود أو الأحمر. ويغلب على نص الجمل أنه مكتوب بقلم أعرض من القلم الذي كتب به الشرح.

والأمر الذي يؤسف عليه حقًّا هو السقط من كتاب (المنهاج) في ثلاثة مواضع:

الموضع الأول:

سقط من بداية الكتاب، حيث سقطت الورقة الأولى التي تحمل عنوان الكتاب، والجزء الكبير من المقدمة التي وضعها الشارح لكتابه مما فوّت علينا معرفة السبب الذي دعاه إلى وضع هذا الشرح، وسبب التسمية، وفهم المقصود من التقسيمات التي وضعها في المقدمة. وهذا السقط فيما يبدو جاء في وقت لاحق، ولعله حدث عندما انتقلت ملكيته إلى مكتبة الجامع الكبير.

الموضع الثاني:

يقع في نهاية الجزء الأول، عند شرحه لبيت لبيب بن ربيعة، وهذا السقط قديم، إذ جاء في حاشية الكتاب قوله: «إلى هنا انتهى الموجود في الأم، ولم نجد غيرها، والمرجو من الله سبحانه، أن يسهل نسخة تامة لتصحح هذه عليها، وتصلح بحوله وطوله. حرر في (٨) شهر ربيع الأول، أحد شهور سنة ١٣١١»[١]. وهذا يعني أن الناسخ نقل نسخته هذه من نسخة ناقصة.

واعتقد أن النقص في هذا الموضع يسير، لأن الشارح نص في بداية الباب أن الشرط يقع بالحرف، وبالاسم، وبالظرف، وتحدث عن الحرف والاسم، ثم

---

(١) المنهاج ق ٦٣أ.

تحدث عن الظروف التي تقع للشرط ، وذكر أنهما نوعان : أزمنة وأمكنة ، ثم تحدث عن الأزمنة ، ثم ذكر أن ظروف الأمكنة ثلاثة ، وتحدث عنها ووفي الحديث عنها ، ثم بدأ بشرح شاهد الجمل الذي جاء في ظروف الأمكنة وعنده انقطع الشرح . ومنهج العلوي يقتضي أن يختم كل قسم من تقسيماته بذكر شواهده ، ولم يبق إلا هذا الشاهد الذي انتهى المطاف عند شرحه .

الموضع الثالث :

وهو أكبرها وأعظمها خطرًا ، ويقع في الجزء الثاني من باب (حكاية الجمل) إلى نهاية باب (أبنية الأفعال) ، أي أن السقط اشتمل على ثلاثة وعشرين بابًا من أبواب الجمل[١] ، ويبدأ السقط من الورقة رقم(١٢٨أ) وينتهي إلى رقم (١٤٨أ) ، وهذا السقط قديم أيضًا كسابقه ، وقد ذكر ذلك الناسخ حيث قال : « في الأم المنقول هذه منها سقط من هنا إلى باب التصريف ، وقد رأينا أن ينقل شرح ابن بابشاذ من حكاية الجمل إلى التصريف ، لأجل البحث إذا أريد فيه ، والمرجو من الله سبحانه أن يسهل وجود نسخة أخرى لتتم هذه عليها ، وشرح ابن بابشاذ هو على المقدمة التي شرحها الإمام عليه السلام ، على مقدمة أبي القاسم الزجاجي »[٢] .

وقد أثبت الناسخ فعلًا الأبواب الساقطة من كتاب ابن بابشاذ ، وقد أعرضت عنها ، ولم ادخلها ضمن كتاب العلوي ، لأنها ليست منه وكتاب ابن بابشاذ وصل إلينا كاملًا وله نسخ عديدة ، عسى الله أن يهيىء له من يخرجه إلى متناول أيدي الدارسين وطلبة العلم .

وهناك جزء مظلل مقداره سطر ونصف من أسطر المخطوطة[٣] ، وكذلك هناك مواضع صغيرة تركت بيضاء ، مما يعني أن الناسخ لم يستطع قراءة تلك الكلمات

---

(١) ينظر : الجمل ٣٣٩-٣٩٨ .

(٢) المنهاج ق ١٢٨أ.

(٣) ينظر : المنهاج ق ١٠٥ب .

من النسخة التي ينقل عنها ، وقد أشرت إلى ذلك كله في مواضعه .

وأما زمن تأليف هذا الكتاب ، فقد نص العلوي في آخر كتابه هذا ، أن الفراغ من تأليفه كان في العشر الأول من ذي الحجة سنة ست عشرة وسبع مئة هجرية .

وأما زمن نسخ الأصل الذي وصل إلينا ، فقد ذكر الناسخ في صفحة عنوان الجزء الثاني ، أنه شرع في زبر هذا الكتاب يوم الأربعاء ، الحادي عشر من شهر جمادى الأولى ، أحد شهور سنة عشر وثلاث مئة وألف هجرية .

وذكر في نهاية الجزء الثاني ، أن الفراغ من نسخه كان في اليوم الرابع من شهر ذي القعدة أحد شهور سنة عشر وثلاث مئة وألف هجرية .

وأما مكان النسخ فهو في هجرة عِلْمَان ، من أعمال جبل الأهنوم[1] .

ويوجد تملك على صفحة بيضاء تلي جلد الكتاب كتب فيها :

« بسم الله ، من كتب سيدي المالك العلامة سيف الإسلام والمسلمين ، سيدي يحيى بن أمير المؤمنين المنصور بالله محمد بن يحيى ، حفظهما الله تعالى ، تأريخه (٧) شوال سنة ١٣٢٠هـ » .

ويبدو أن هذه النسخة قوبلت بعد النسخ على النسخة التي أخذت عنها هذه النسخة ، لأني وجدته في أكثر من موضع يضع فوق بعض الكلمات الرمز (ص) وغالبًا ما تكون فوق كلمتين متجاورتين .

وأما الحواشي والتعليقات والتصحيحات فهي نادرة تكاد لا تذكر .

منهج التحقيق :

سلفت الإشارة إلى أن كتاب (المنهاج في شرح جمل الزجاجي) لا توجد له إلا نسخة واحدة فريدة ، ليس لها من النسخ ما يكملها ويوضح ما استغلق من ألفاظها . وتحقيق ما هذا حاله يتطلب العمل الدؤوب ، وبذل قصارى الجهد ، والعودة إلى

---

(١) علمان ، بكسر العين ، قرية من بني نوف في الجبل الغربي من الأهنوم . ينظر : هجر العلم ومعاقله ٣/ ١٤٥٢ .

مظان عديدة ، والمعاودة لقراءة الأصل المخطوط مرات عديدة ، وسؤال ذوي الخبرة والاختصاص من الأساتذة الأفاضل حتى يخرج النص إخراجًا علميًا متوخيًا الدقة في العمل ، وعدم التدخل في النص إلا بما تمليه الضرورة .

اتخذت من نص الجمل المطبوع ، الذي حققه الدكتور علي توفيق الحمد ، نسخة ثانية قابلت ما أثبته العلوي من نص الجمل عليها ، وأثبت في المتن الزيادات من المطبوع بين حاصرتين [ ] ، وأشرت في الهامش إلى ما لم يوجد في المطبوع ، وتركت الإشارة إلى الفروق بينهما إذا كانت لا تخدم النص ، ولا تدعو الحاجة إلى ذكره ، إلا فيما نذر .

ولم أعتن بنص الجمل كعنايتي بالشرح ، فلم أنسب الآراء إلى أصحابها ولم أخرجها ، وانحصر عملي في نص الجمل على ضبط النص ومقابلته مع المطبوع ، وبيان مواضع الزيادة أو النقص ، وتخريج الشواهد القرآنية والشعرية ، وذلك لسببين :

أما أولًا : فإن كتاب الجمل قد حقق مرتين .

واما ثانيًا : فإن الآراء الواردة في الجمل مجملة ، ذكرت في الشرح مفصلة .

هذا ما يتعلق بنص الجمل ، وأما شرحه للعلوي فقد عنيت به عناية فائقة وبذلت قصارى جهدي في ضبطه وتحريره ، مع أنه نسخة فريدة لا نظير لها يقوم ما اعوج منها أو انحرف من ألفاظها ، ووقفت مليًا أمام عبارات وألفاظ أقرؤها المرة تلو الأخرى ، وأقلبها على وجوهها الممكنة مستعينًا بالله تعالى ، ثم بأستاذي المشرف ومصادري ، وتمكنت من فهم أغلبها وبقيت بقية استعصت على الحل ، وقد أشرت إليها في أماكنها . والتزمت منهجًا محددًا حاولت قدر الإمكان الالتزام به في عملي ، رغبة مني في إخراجه على الوجه الذي أراه صوابًا . ولعل أهم قواعد ذلك المنهج ما يأتي :

أولًا : المحافظة على النص كما وصل إلينا من غير تدخل في المتن بالتغيير أو التبديل ، وإن وجد فيه ما يدعو إلى ذلك أشرت إليه في الهامش .

ثانيًا : خرجت الآراء النحوية والصرفية واللغوية والاملائية ، المنسوبة إلى العلماء من كتبهم ما استطعت إلى ذلك سبيلًا ، وسجلت بعض الآراء التي قد تخالف ما ذهب إليه العلوي ، وأشرت إلى بعض الآراء التي نسبها إلى علماء معينين ووجدتها لغيرهم .

ثالثًا : التزمت قدر الطاقة بتخريج الآراء على اختلافها من مصادر العلوي التي ذكرها في كتابه هذا ، أو من الكتب المتقدمة عليه ، وإن لم يذكرها ولم أخالف إلا في مواضع قليلة لم أجدها في تلك المصادر .

رابعًا : عدت عند تخريج المسائل الخلافية إلى كتب الخلاف بالدرجة الأولى ، ثم إلى كتب النحو الأخرى التي ذكرت تلك المسائل .

خامسًا : عرفت بالعلماء الذين ورد ذكرهم في الشرح تعريفًا مختصرًا اقتصر على اسمه الثلاثي وكنيته ولقبه وسنة وفاته ، وإن ذكر شيء من ذلك في النص اكتفيت به ، مع الإشارة إلى ذكر مصدرين من مصادر ترجمته طلبًا للاختصار .

سادسًا : خرجت الآيات القرآنية من المصحف الشريف ، وأشرت إلى المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، فيما اشتبه على من الآيات ، وعدت إلى كتب إعراب القرآن الكريم والتفسير كلما دعت الحاجة إلى ذلك .

سابعًا : خرجت القراءات من كتب القراءات .

ثامنًا : خرجت الأحاديث النبوية من كتب الحديث .

تاسعًا : خرجت الشواهد الشعرية من دواوين أصحابها أو من أشعارهم المجموعة ، هذا فضلًا عن تخريجها من كتب النحو التي تقدمت على العلوي ، إلا في مواضع قليلة لم أجدها في الكتب المتقدمة .

عاشرًا : نسبت الأشعار إلى أصحابها ، وصححت نسبة ما يحتاج إلى تصحيح .

حادي عشر : ضبطت الشواهد على اختلافها بعد الرجوع إلى مظانها ، فالآيات القرآنية المتحدث فيها على رسم المصحف ، والحديث على كتب

الحديث، والأشعار على الدواوين، والشعر المجموع، وأشرت إلى إختلاف الروايات إن وجدت في الهامش.

ثاني عشر: ضبطت من النصوص ما يحتمل اللبس، من الألفاظ والأبنية.

ثالث عشر: أثبت أرقام الأصل المخطوط في مواضعها في وسط الكلام، ورمزت إلى الوجه بالرمز (أ) والى الظهر بالرمز (ب) وجعلها مع رقم الورقة بين خطين مائلين / /.

رابع عشر: حصرت ما اضفته من كتاب الجمل بين حاصرتين [ ]، هذا في متن الجمل، وأما الشرح فإن الحاصرتين تمثل ما اضفته مما يقتضيه السياق. ووضعت الآيات القرآنية بين قوسين مزهرين كبيرين ﴿﴾، والأحاديث النبوية الشريفة بين علامتي تنصيص « »، ووضعت الأمثال بين قوسين ( )، وكذلك وضعت بعض الألفاظ والعبارات، التي قد تشكل على القارئ بين قوسين ( ).

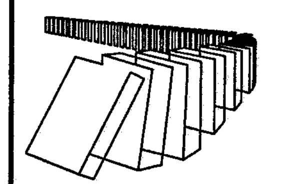
خامس عشر: يهمل الناسخ كتابة الهمزة، ويهمل النقط أحيانًا، وقد أثبت ذلك من غير إشارة إليه.

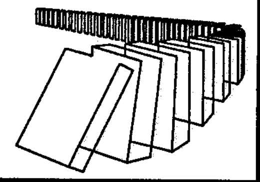
سادس عشر: يكتب الناسخ بعض الكلمات على صورة تخالف الرسم الإملائي الحديث مثل: هذي، وأبو القسم، وحكا، ولئن ولين، واسمعيل، والملئكة، وقل ما، ويايها، والكساي، وفوايد، وقد أثبتها على الرسم الحديث من غير إشارة إلى ذلك. ويثبت أحيانًا ألف (ابن) بين العلمين، وقد حذفتها من غير إشارة إلى ذلك.

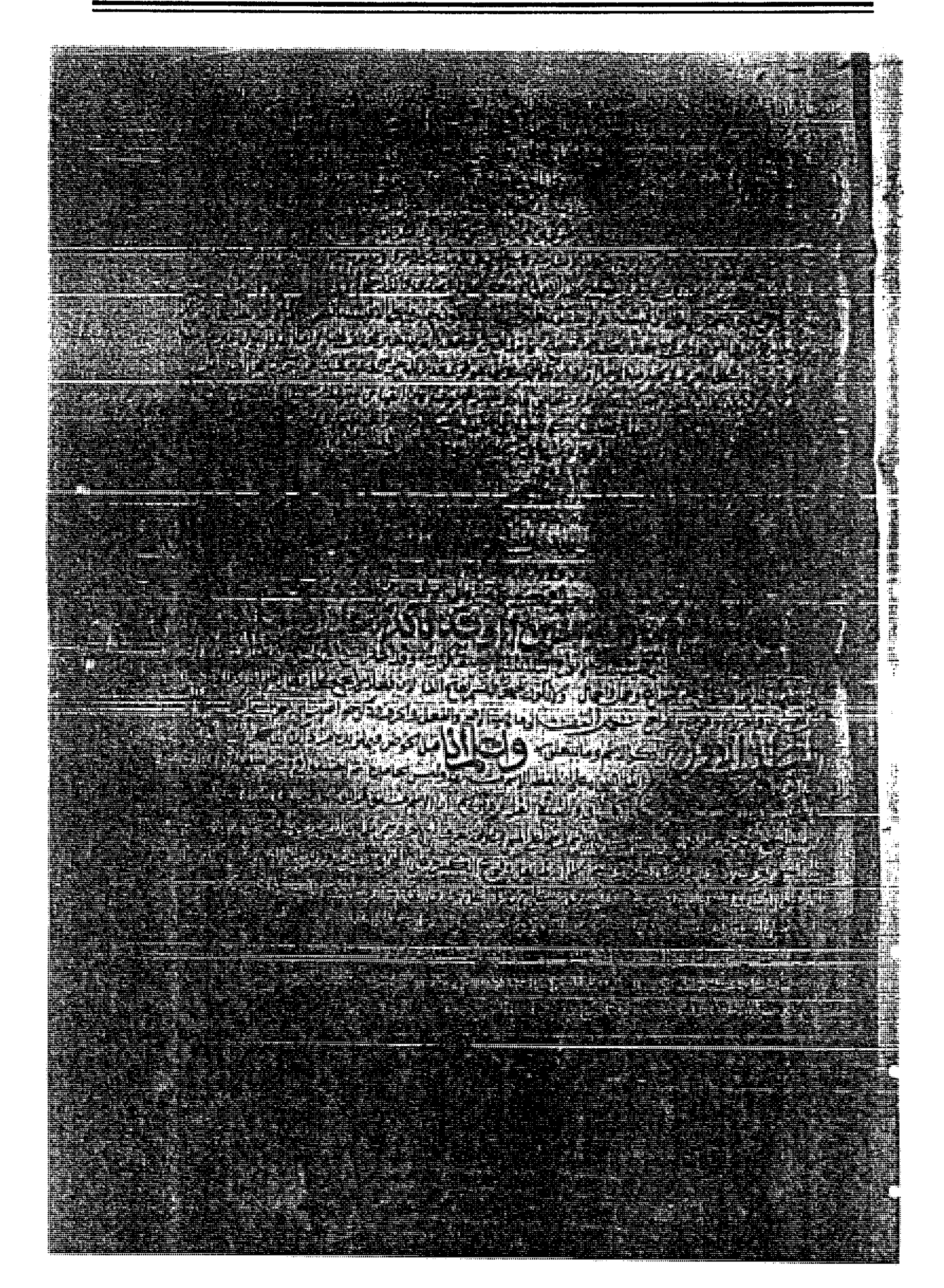
سابع عشر: يكرر الناسخ أحيانًا بعض الكلمات، وخصوصًا في نهاية السطر وبداية السطر الذي يليه، وقد يكرر بعض الأسطر، وقد حذفت ذلك من غير إشارة.

ثامن عشر: ألحقت صورًا من المخطوطة للصفحة الأولى من الكتاب، وللصفحة الأخيرة منه، وللصفحة الأخيرة من الجزء الأول ولصفحة غلاف الجزء الثاني، وللصفحة الأولى من الجزء الثاني.

صور المخطوط المعتمد عليه في تحقيق الكتاب







الصفحة الأولى من المخطوطة

المجازاة بها كقولك اذا ما تقصدني اقصدك وظاهر كلامه انه يجوز الجزم بها اذا كانت ما متصلة بها لكنه قليل كان لانها
موضوعة للاستقبال على الابهام والاصح كان قربه وانشد النحاة اذا ما اتيت بني مالك فسلم على ايهم افضل
النوع الثاني ظروف امكنة وهي ثلاثة اولها اين فتقول فيها اين تكن اكن وتكون استفهاما كقولك اين زيد
وحيثما وتكون شرطية كقولك اين تكن اكن وتتصل بها ما فتكون اوقع في المجازاة كقولك اينما تكن اكن
وثانيها حيث وهي مبنية على الضم ولا يجازى بها الا مع ما فتقول فيها حيثما تكن اكن وثالثها انى وهي بمعنى الجهة قال الله
تعالى انى لك هذا اي من اي جهة وتكون استفهاما كقولك انى تكون اي في اي جهة تكون وتكون شرطا كقولك
انى تكن اكن فاما البيت الذي انشده وهو قوله فاصبحت انى تاتها تشتجر بها كلا مركبيها تحت رجلك شاجر
فهو للبيد بن ربيعة ولم يذكر اعرابه وموضع الشاهد منه اما اعرابه فهو ظاهر الهاء في تاتها تعود على القضية ومعنى
تشتجر بها تلتبس عليك منها الصواب والشاجر المتداخل والمركبان الاول منهما المقدم وهو كور الناقة
والمركب الثاني هو المؤخر وهو كساء يجري خلف الكور ليركب الرديف عليه وهذا تعريض بالـ[illegible]

الصفحة الأخيرة من الجزء الأول



السفر الثاني من كتاب المنهاج في شرح جمل الزجاجي
للقواعد النحوية والاسرار الاعرابية تاليف امام
الائمة الناطق بالصواب والحكمة علم الاعلام
واسطة عقد الائمة الكرام

والحمد لله رب العالمين
وصلى الله وسلم على محمد وآل الطاهرين

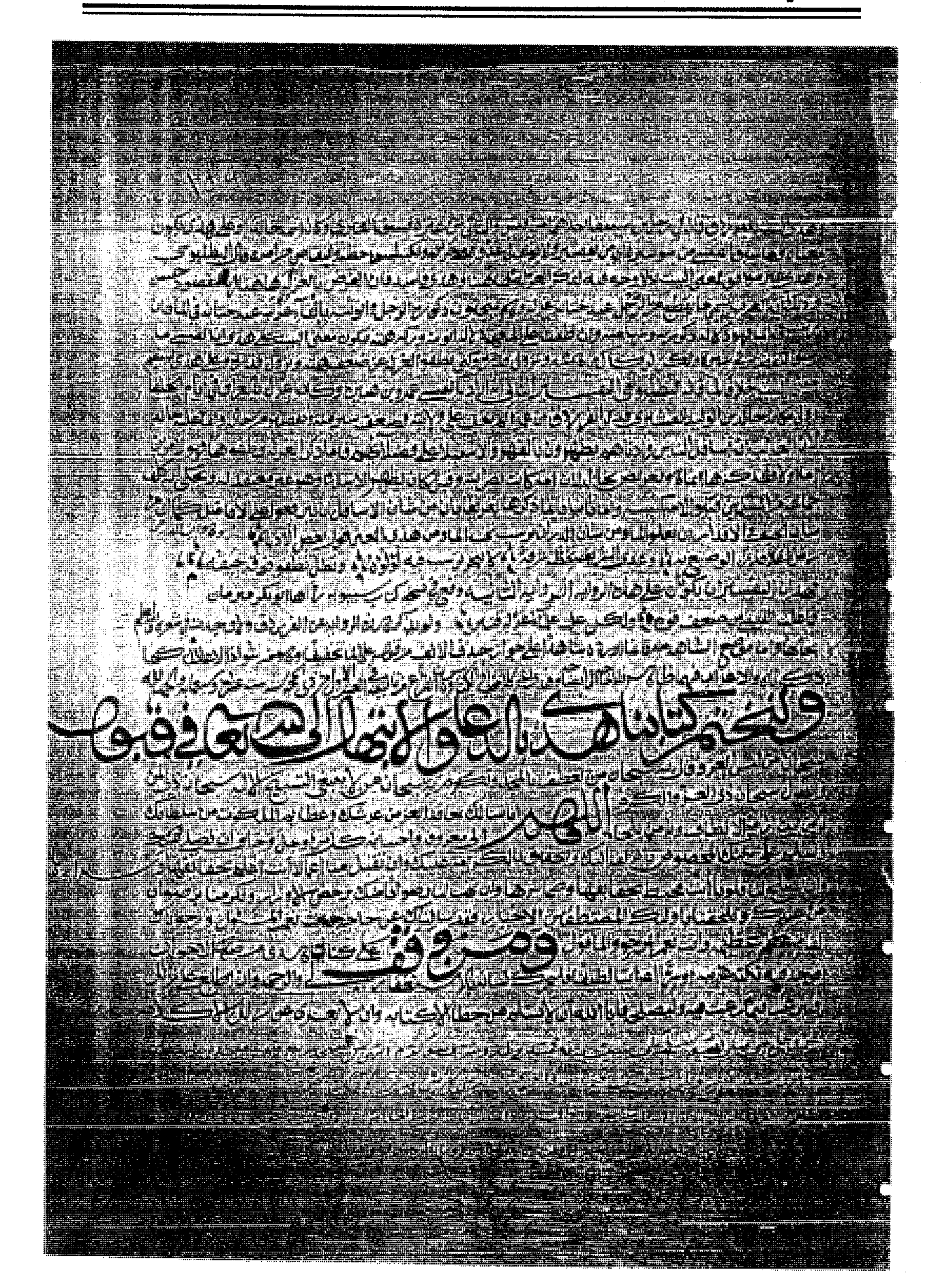
صفحة غلاف الجزء الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله وسلم

قال صاحب الكتاب هداه الله سبحانه باب ما ينصرف وما لا ينصرف الاسم الذي ينصرف هو الذي ينون ويخفض وغير المنصرف لا ينون ولا يخفض ويكون في الخفض مفتوحا فالمنصرف نحو قولك هذا زيد ومحمد وغلام رجل وغير المنصرف قولك مررت بأحمد وإبرهيم وإسمعيل ورأيت أحمد وإبرهيم وإسمعيل وجاءني أحمد وإبرهيم وإسمعيل وما لا ينصرف ينقسم قسمين قسم منه ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة وقسم منه ينصرف في النكرة ولا ينصرف في المعرفة [illegible] ما لا [illegible] منها أفعل إذا كان نعتا نحو أحمر وأصفر [illegible] ومنها فعلان الذي [illegible] فعلى نحو سكران وسكرى وعطشان وعطشى [illegible] ومنها ما كان في آخره ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة فالمقصورة نحو حبلى وسكرى [illegible] والممدودة نحو [illegible] وحمراء [illegible] وما أشبه ذلك ومنها كل جمع ثالث حروفه ألف وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن نحو مساجد ودراهم ودنانير [illegible] ودواب وشوابّ [illegible] ما كان في آخره هاء التأنيث فإنه ينصرف في النكرة [illegible] ذلك ومنها المعدول في العدد نحو مثنى وثلاث ورباع [illegible] نقول مررت برجل أسود [illegible]

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله رضي الله عنه وأرضاه [illegible] هذا الباب مشتمل على مسائل منتشرة وشعب كثيرة ونحن نذكر [illegible] ما يكون [illegible] فعلنا ذكره [illegible] إلى كتاب المحصل والذي نذكره الآن ينحصل في تمهيد وثلاثة أقسام أما التمهيد فنذكر فيه غير المنصرف والوجه الذي لأجله [illegible] ثم نذكر العلل المانعة من الصرف ثم نذكر وجوب اشتراط التعدد في السببين [illegible] نذكر ما يتعلق بكل واحد منها

القاعدة الأولى في ذكر ماهية غير المنصرف فنعني بغير المنصرف ما اجتمع فيه سببان من أسباب تسعة أو تكرر واحد منها [illegible] الأمر [illegible] ترك صرفه لما ذكرناه [illegible] إلى ما تكون غير منصرفة وهو ما ذكرناه [illegible] تكون منصرفة وهو ما لم يكن فيه سببان وقد وقع في كلام الزمخشري أن المنصرف [illegible] والتنوين وغير المنصرف ما اجتمع فيه سببان [illegible] [illegible] والرجال [illegible] غير المنصرف [illegible]



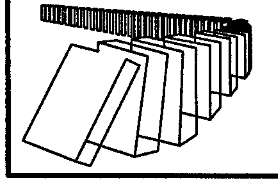
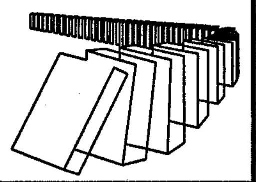
الصفحة الأخيرة من الجزء الثاني

الباب الثاني

المنهاج في شرح جمل الزجاج

« دراسة وتحقيق »

التحقيق

.. / ١ أ / كالأخبار بأنّا في لجة بحر، أو على جناح نسر فإن هذه يعلم كذبها بالضرورة والحس، وإلى ما سكون كذبه معلومًا بغير الضرورة كالأخبار التي تضاد مُخْبِرات الله، مُخْبِرات رسوله، وأخبار الأمة، فإنها كلها كذب لا محالة.

الضرب الثالث:

ما لا يعلم صدقه ولا كذبه، وهذا [١] نحو خبر الثقة إذا أخبر بخبر من الأخبار فإنّا لا نعلم صدقه ولا نقطع بكذبه، وإنما غالبًا على الظن صدقه لا غير.

التقسيم الثاني:

باعتبار تركيبه من الجمل إلى ما يكون مركبًا من الجملة الخبرية، وغلى ما يكون مركبًا من الجملة الإنشائية. ونعني بالخبرية: ما تكون محتملة للصدق والكذب، ونعني بالانشائية: ما لا تحتمل صدقًا ولا كذبًا.

فالجملة الخبرية على ثلاثة أوجه[٢]:

اسمية كقولنا: زيد قائم، وعمرو منطلق.

وفعليه كقولنا: قام زيد، ويقوم عمرو.

والشرطية كقولنا: إن قام فلان قمت، ولو خرجت خرجت.

فهذا تقسيم الجملة الخبرية كم ترى.

والجملة الإنشائية تارة تكون في الإثبات كالأمر والاستفهام، وتارة تكون في السلب كالنهي، فإذا قلت: قم ولا يقم زيد، فهذا كلام واقع على جهة الانشاء لأنه غير محتمل للصدق والكذب.

---

(١) رسمت في المخطوطة كلها: هذى، وصححتها في المواضع جميعًا من غير إشارة إلى ذلك.

(٢) ينظر: المفصل ٧١/١، وشرح المفصل ٨٨/١-٩١، والإيضاح في شرح المفصل ١٨٧/١-١٨٩، والمغني ٣٧٦/٢.

التقسيم الثالث :

باعتبار جريه ، إلى ما يكون جاريًا على الأقيسة ، وإلى ما يكون خارجًا ، فالذي يكون جاريًا على الأقيسة النحوية : ما كان مطابقًا لقوانين النحو غير خارج عنها ، وهذا أكثر الكلام الفصيح ، فإنه واقع في مواقعه العربية غير مخالف لها . وأما الذي يكون غير جار عليها فهذا نحو دخول : رُبَّ ، على المعرفة ، في نحو : رب الرجل ، ونحو[ه] ، ولا يكون (قد) للأسماء نحو قولنا : قد زيد خرج ، وغير ذلك مما يكون مخالفًا للقوانين النحوية ، فهذا وإن كان كلامًا مفيدًا مركبًا لكنه غير مطابق لما ذكرناه من الأقيسة ، فإن القياس ، للتمهد من جهة الأقيسة ، أن لا يلي (رُبَّ) إلا النكرات ، وأن (قَد) لا تلي الأسماء بحال ، فلهذا قضينا بكونه خارجًا عن الأقيسة كما ذكرناه .

فهذا ما أردنا ذكره من هذه الفصول الثلاثة التي تشتمل عليها هذه المقدمة ، وبالله التوفيق .

ونشرع في شرح كلام الزجاجي[1] على الشرط الذي اعتبرناه مستعينين بالله .

* * *

قال صاحب الكتاب أبو القاسم الزجاجي هدى الله سعيه[2] :

أقسام الكلام ثلاثة : اسم ، وفعل ، وحرف [جاء لمعنى] .

فالاسم ما جاز أن يكون فاعلًا ومفعولًا ، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض ، نحو : رجل ، وفرس ، وزيد ، وعمرو ، وما أشبه ذلك .

والفعل ما دلّ على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل أو حاضر[3] نحو : قام يقوم ،

---

(١) في الأصل : الزجاج ، والصواب ما أثبت . وصححتها في المواضع كلها من غير إشارة . إلى ذلك .
(٢) يبدأ المؤلف كل باب من الأبواب المنقولة عن الجمل بهذه العبارة .
(٣) ليست في الجمل ١ . وينظر : الأصول ٣٨/١ .

وقعد يقعد ، وما أشبه ذلك . والحدث : المصدر ، وهو اسم الفعل ، والفعل مشتق منه ، نحو : قام قيامًا ، وقعد قعودًا ، والقيام والقعود وما أَشبه ذلك .

والحرف ما دلّ على معنى في غيره نحو : من وإلى وثم ، وما أشبه ذلك ، هذه ألفاظه[١] .

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام[٢] :

وقد أشرنا إلى الدلالة على حصر الكلمة في هذه الأنواع الثلاثة فلا وجه لتكريره . وقد أشار الشيخ هاهنا إلى لفظة (أقسام) وهي جمع لـ(قِسْم) بكسر الفاء : كجِذْع وأجذاع ، وحِمْل وأحمال[٣] ، ولا يكون جمعًا لـ(قَسَم) بفتح الفاء ، لأن (فَعْلًا) لا يجمع على (أَفْعَال)[٤] إلا قليلًا نادرًا ، وهذا نحو : زَيْد وأزياد ، وفَرْخ وأفراخ[٥] . ثم التفت إلى ماهية الاسم والفعل والحرف ، وذكر خواصها ، فلا جرم اشتمل كلامه على مطالب ثلاثة :

المطلب الأول : في ذكر الاسم وما يتعلق به :

واعلم أنا قبل الخوض فيما نريده من ذلك ، نذكر اشتقاق الاسم مماذا يكون ، فنقول : اتفق النحاة على أن لفظة الاسم مشتقة وليست[٦] بجامدة ، ثم اختلفوا في وجه اشتقاقها ، فالذي عوّل عليه نحاة الكوفة ، كالكسائي[٧] وتلميذه الفراء[٨]

---

(١) يختم المؤلف الباب المنقول عن الجمل أو الجزء من الباب بهذه العبارة أو بما يشاكلها نحو : إلى آخر ما ذكر ، إلى آخر الباب .

(٢) يبدأ الشرح بهذه العبارة ، وقد يقول : رضي الله عنه وأرضاه ، بدلًا من قوله : عليه السلام . ويغلب على ظني أنها من الناسخ .

(٣) ينظر : الكتاب ١/١٨٠ .

(٤) ينظر : المقتضب ١/١٩ .

(٥) ينظر : الكتاب ٢/١٧٦ ، والمقتضب ٢/١٩٥-١٩٦ ، والأصول ٢/٤٣٦-٤٣٧ .

(٦) في الأصل : وليس .

(٧) أبو الحسن علي بن حمزة ، ت ١٨٩هـ . (الفهرست ٧٢ ، وفيات الأعيان ٣/٢٩٥-٢٩٦) .

(٨) أبو زكريا يحيى بن زياد ، ت ٢٠٧هـ . (الفهرست ٧٣-٧٤ ، وطبقات النحويين واللغويين ١٤٣-١٤٦) .

وغيرهم : أن الاسم مشتق من الوسم ، وهو العلامة ، ولهذا تقول : وسَمْت الشيء أَسِمُه سمة ، إذا عَلَّمْتَهُ ، فلما كان الاسم وسمًا على المسمّى ، وعلامة يعرف بها ، لاجرم سُمي اسمًا[١] .

قال أحمد بن يحيى ثعلب[٢] : « الاسم سمة توضع على المسمى يعرف بها »[٣] .

وأصله عندهم : وسم ، إلا أنه لما ثقل وقوع الكسرة على الواو حذفت ، وزيدت الهمزة في أوله للتوصل إلى النطق بالساكن ، وعوضًا عما حذف من فائه ، فوزنه على هذا : أعل ، بحذف الفاء .

والذي عليه نحاة البصرة ، كالخليل[٤] ، وسيبويه[٥] ، والأخفش[٦] ، والسيرافي[٧] وغيرهم : أن اشتقاقه من السمو ، وهو العلو ، يقال سما يسمو إذا علا ، ومنه سميت السماء سماء ، لعلوها[٨] قال أبو العباس المبرد[٩] : الاسم لما

---

(١) ذكر الزجاجي في كتابه : إشتقاق أسماء الله ٢٥٥ : أنه لايعلم عن الكوفيين خلافًا محصلًا مستندًا إلى من يوثق به . وينظر : الإنصاف ٦/١ (م١) ، وأسرار العربية ٤-٨ ، والتبيين ١٣٢-١٣٨ .

(٢) أبو العباس ، ت ٢٩١هـ . (الفهرست ٨٠-٨١ ، وإنباه الرواة ١٣٨/١-١٥١) .

(٣) الإنصاف ٦/١ (م١) مع اختلاف يسير في اللفظ .

(٤) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ، ت ١٧٥هـ . (الفهرست ٤٨ ، ووفيات الأعيان ٢٤٤/٢) .

(٥) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، ت ١٨٠هـ . (طبقات النحويين واللغويين٦٦-٧٤ ، وإنباه الرواة ٣٤٦/٢-٣٦٠) .

(٦) أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط ، ت ٢١٥هـ . (الفهرست ٥٨ ، وإنباه الرواة ٣٦/٢-٤٣) .

(٧) أبو سعيد الحسن بن عبد الله ، ت ٣٦٨هـ . (الفهرست ٦٨ ، ووفيات الأعيان ٧٨/٢-٧٩) .

(٨) ينظر : العين ٣١٨/٧ ، والصحاح : سمو ٢٣٨١/٦ ، والإنصاف ٦/١ (م١) .

(٩) محمد بن يزيد ، ت ٢٨٥ هـ . (الفهرست ٦٤-٦٥ ، وإنباه الرواة ٢٤١/٣-٢٥٣)

كان دالًا على مسمى تحته كان غالبًا عليه ، فلهذا كان اشتقاقه من السمو . وأصله عندهم في اسم سمْوٌ ، بكسر الفاء وسكون العين ، فاستثقلت الكسرة قبل الواو لما كان المتوسط ساكنًا غير حاجز فحذفت الواو فبقي سم ، فكرهوا بقاءه على مشاكلةِ الأدوات نحو : من وفي ، فحذفوا الحركة ليعوضوا ، ولئلا يشبه فعل الأمر في : وَسَم يسم ، فلما حذفوها سكنت الفاء /١ ب/ ثم أتى بالهمزة لتَّوصل إلى النطق بالساكن ، وعوضًا عما حذف من اللام ، فوزنه على هذا : أفع ، بحذف اللام[١] .

وكلام أهل الكوفة قوي من جهة المعنى ، وكلام أهل البصرة حسن من جهة التصريف[٢] . فإذا عرفت هذا ، فلنذكر ماهية الاسم ، ثم نذكر خواصه ، ثم نردفه بتقسيم الأسماء ، فهذه فوائد ثلاث :

الفائدة الأولى : في ماهية الاسم : وقد ذهب النحاة فيه كل مذهب ، وتحزّبوا على أحزاب ثلاثة ، كل واحد منهم قد بذل نهاية قواه في تحصيل ماهية الاسم[٣] :

الحزب الأول : نحاة البصرة :

فأما سيبويه فليس يُؤثر عنه شيء في تعريف الاسم[٤] ، وإنما تركَ ذلك لأمرين :

أما أولًا : فلأنه قد ذكر حد الفعل والحرف ، فكان تركُ التعريف له تعريفًا ، لأن كل ما عدا الفعل والحرف من الألفاظ فهو الاسم .

وأما ثانيًا : فلأن الاسم هو الأصل ، والفعل والحرف فرعان له ، وربما يعرض من الغموض في الفرع ما لا يعرض في الأصل ، فلهذا ترك تعريفه .

وأما المبرّد فقد قال في تعريفه : « كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو

---

(١) ينظر : أسرار العربية ٥ .

(٢) ينظر : أسرار العربية ٩ .

(٣) هذه التعاريف التي أوردها الشارح ذكرها البطليوسي في إصلاح الخلل ٨-١١ .

(٤) اكتفى سيبويه في الكتاب ٢/١ : بالمثال فقال : الاسم : رجل ، وفرس ، وحائط .

اسم ، وما امتنع ذلك منه فليس اسما »[١] .

وأما أبو سعيد السيرافي فقد قال في حده : إنه ما دل على معنى غير مقترن بزمان محصل[٢] .

وأما الأخفش الكبير[٣] فقال في تعريفه : ما جاز وصفه وتثنيته وجمعه فهو اسم[٤] .

وأما الفارسيّ[٥] فقال في حده : « ما جاز أن يخبر به فهو اسم » .

وأما أبو بكر بن السراج[٦] فقال في حده : « ما دل على معنى مفرد » .

وأما الزجاجي فإنه ذكر في تعريفه في هذا الكتاب : « ما جاز أن يكون فاعلًا ومفعولًا » .

فهذه أقوال الجلّة من البصريين في تعريف حقيقة الاسم ، ولايخفى على الأذكياء أن كلام هؤلاء المحققين من أئمة العربية ليس واردًا على جهة التحديد ، إذًا لصانوه من النقوض الواردة عليه وإنما غرضهم إقتناص الخالص في علم الإعراب [بحدود] مرسومة ، وضوابط مرشدة إلى تعريف ماهية الاسم ، بذكر أحكامه

---

(١) المقتضب ١/٣ ، مع اختلاف يسير في اللفظ .

(٢) ينظر شرح السيرافي ١/٥٣ . ونصه : كل شيء دل لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصل من مضّي أو غيره فهو اسم .

(٣) الأخفش الكبير هو : أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد ، ت ١٧٧هـ . (طبقات النحويين واللغويين : ٣٥ ، ٧٤-٧٦ ، وإنباه الرواة : ٢/١٥٧-١٥٨) . وجاء في الأصل : سعيد بن مسعدة هو خطأ .

(٤) ينظر : الصاحبي ٨٣ .

(٥) أبو علي الحسن بن أحمد ، ت٣٧٧هـ . (الفهرست ٦٩ ، ووفيات الأعيان ٢/٨٠-٨٢) . الإيضاح ٥٢ .

(٦) محمد بن السري بن سهل ، ت٣١٦هـ . (إنباه الرواة ٣/١٤٥-١٤٩ ، ووفيات الأعيان٤/٣٣٩) . الأصول ١/٣٦ .

ولوازمه ، فأما الحدود الحقيقية فهي بمعزل عما ذكروه .

الحزب الثاني : نحاة الكوفة :

فأما الكسائي فقد قال في حّده : ما جاز أن يكون موصوفًا فهو اسم[١] .

وأما الفراء فقال في تعريفه : « الاسم ما احتمل التنوين والإضافة والألف واللام »[٢] .

وأما هشام الضرير[٣] فقد ذكر في تعريفه : الاسم ما جاز عليه دخول الباء[٤] .

وأما الرياشي[٥] فقد قال في حده : الاسم ما جاز أن يضمر فيه ، أي ما كان خبرًا ، ومراده بذلك أنك إذا قلت : إنه ، فإنه يستدعي أن يكون له خبر يخبر به عنه ، وليس وضعه أن يؤتى به مفردًا من غير إسناد إليه بشيء .

وأما أبو عبد الله الطوّال[٦] فقال في حده : الاسم ما اعتورته العوامل .

فهذه أقوال الكوفيين .

الحزب الثالث : جماعة من متاخري الفلاسفة ممن خاض في علم المنطق :

فأما أبو يوسف الكندي[٧] فقد قال في حده : إنه صوت موضوع لايدلّ على

---

(١) ينظر : الصاحبي ٨٣ .

(٢) الصاحبي ٨٣ ، وهو منسوب فيه إلى الكسائي والفراء .

(٣) أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير ، ت ٢٠٩هـ . (الفهرست ٧٦ ، ووفيات الأعيان ٦/ ٨٥) .

(٤) الصاحبي ٨٣ . ونصه فيه : « الاسم ما دخل عليه حرف من حروف الخفض » ، وينظر : إصلاح الخلل ١٠ .

(٥) أبو الفضل العباس بن الفرج الرياشي ، ٢٥٧هـ ، وهو من نحاة البصرة لا الكوفة . (طبقات النحويين واللغويين ١٠٣-١٠٦ ، وإنباه الرواة ٢/ ٣٦٧-٣٧٣) . وينظر : إصلاح الخلل ١٠ .

(٦) محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال ، ت ٢٤٣هـ . (إنباه الرواة ٢/ ٩٢ ، وبغية الوعاة ١/ ٥٠) . وينظر : إصلاح الخلل ١٠ .

(٧) يعقوب بن إسحاق بن الصباح الكندي ، ت ٢٦٠هـ . (الفهرست ٣١٥ ، ولسان الميزان ٦/ ٣٠٥) . وينظر : إصلاح الخلل ١٥ ، وهذا الحد منسوب إلى الكندي وجماعة من المنطقيين .

زمان معين . وهذا الكندي من حذّاق المتأخرين ، وله مناظرة في الإعجاز مع أبي العباس المبرد ، ليس هذا موضع ذكرها .

وأما ابن المقفع[١] فقد قال في حده : إنه الصوت الموضوع الذي لايبين الجزء فيه عن شيء من المسمى .

وأما أبو نصر الفارابي[٢] فقد قال في حده : إنه لفظة دالة على معنى مفرد من غير أن يكون فيه دلالة على زمن محصل .

فهذا ما عول عليه أهل المنطق في تعريف ماهية الاسم ، وما قاله الفارابي أدقّها ، وأحسنها ، وأكثرها ملاءمة .

فأما أبو علي بن سيناء[٣] فلم أقف له على شيء في ماهية الاسم .

فهذا ملخص ما وجدته لهذه الفرق في ماهية الاسم ، وأكثرها إنّما هو خوض في ذكر خاصية الاسم دون ذكر ماهيته ، والذي حملهم على إيراد هذه الحدود الركيكة ، هو عدم الاحاطة بالتفرقة بين الحدّ والخاصة والفرق بينهما ظاهر ، فإنّ الحدّ يجب أن يكون شاملًا لجميع أجزاء المحدود ، بحيث لايخرج عنه شيء منها بحال ، بخلاف الخاصة فإنها إنما تكون حاصلة في بعض مفردات المحدود دون بعض ، ولهذا فإن الدلالة على معنى في نفس اللفظ من غير اقتران بزمان شامل لكل الأسماء جميعها لِمَا كان ماهيةً ، ودخول اللام ، وحروف الجر والإضافة ، وغير ذلك من الخواص ، إنما يكون واردًا في بعض الأسماء دون بعض[٤] .

---

(١) عبد الله ، ت١٤٢هـ .(سير أعلام النبلاء ٦/٢٠٨-٢٠٩ ، ولسان الميزان ٣/٣٦٦-٣٦٧) . وينظر : إصلاح الخلل ١٥ .

(٢) محمد بن محمد بن طرخان ، ت ٣٣٩هـ . (الفهرست ٣٢١-٣٢٢ ، وشذرات الذهب ٢/٣٥٠) . وينظر : الألفاظ المستعملة في المنطق ٤١ .

(٣) الحسن بن عبد الله ، ت ٤٢٨هـ . (لسان الميزان ٢/٢٩١-٢٩٣ ، وروضات الجنات ٣/١٧٠-١٧١) .

(٤) فرق ابن الحاجب بين الحد والخاصة بقوله : « الفرق بين الحد والخاصة ، أن الحد لابد أن يكون =

وأكثر هذه الحدود التي ذكرناها خطأ، والكلام على ضعفها يطول، يخرجنا عن المقصد. والمختار عندنا في تعريف ماهية الاسم، ما عول عليه المتأخرون من النحاة، كالجرجاني عبد القاهر[(١)]، والزمخشري[(٢)]، والخوارزمي[(٣)]، وابن الحاجب[(٤)]، وأحق ما قاله هؤلاء، ما أُثر عن عبد القاهر وهو أن: الاسم هو اللفظ الدال على معنى في نفسه، العاري عن الدلالة على الزمان من طريق الوضع[(٥)]. فقوله: اللفظ، عام يدخل فيه هو وغيره، وقوله الدال على معنى في نفسه: يخرج عنه الحرف فإنه دال على معنى في غيره، وقوله: العاري عن الدلالة على الزمان: يخرج عنه الفعل، وقوله :من طريق الوضع: يخرج عنه الصبوح والغبوق، واسم الفاعل، فإنها وإن أشعرت بشيء من الأزمنة فليس ذلك بأصل وضعها، وإنما هو أمر عارض. فحصل من مجموع ما ذكرناه بطلان ما قاله أكثر النحاة، وأهل المنطق في تعريف ماهيّة الاسم، ولا عجب من النحاة في إيراد هذه الحدود الركيكة، لعدم علمهم بصناعة الحدود، إنما العجب كله من هؤلاء الفلاسفة فإن عندهم أنهم قد أحاطوا على الفصل بأسره وأحرزوا التحقيق /٢أ/ بحذافيره، مع اشتمال ما أوردوه

= في جميع آحاد المحدود، والخاصة هي التي تكون في بعض آحاده خاصة ». الإيضاح في شرح المفصل ٦٦/١. وينظر: شرح المفصل ٢٤/١.

(١) توفي سنة ٤٧١هـ. (إنباه الرواة ١٨٨/٢-١٩٠، وفوات الوفيات ٣٦٩/٢-٣٧٠).

(٢) أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد، ت ٥٣٨هـ. (إنباه الرواة ٢٦٥/٣-٢٦٦، ووفيات الأعيان ١٦٨/٥-١٧٤).

(٣) صدر الأفاضل أبو محمد القاسم بن الحسين، ت ٦١٧هـ. (بغية الوعاة ٢٥٢/٢-٢٥٣، وهدية العارفين ٨٢٨/١). ينظر: التخمير ١٥٧/١.

(٤) أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر، ت ٦٤٦هـ. (وفيات الأعيان ٢٤٨/٣-٢٥٠، بغية الوعاة ١٣٤/٢-١٣٥).

(٥) عرف الجرجاني الاسم بقوله: « كل ما صح الإخبار عنه فهو اسم، ولاتقدر على عكسه ». المقتصد ٧٠/١. وينظر: المفصل ١٤/١، وأمالي ابن الحاجب ٥٤٧/٢.

على الركة، واحتوائه على الفهاهة[1]، واللكنة[2]، وإذا كانوا قد زلّوا في الإلاهيات، وضلوا فيها ضلالًا بعيدًا، فهم عن غيرها أضل، وعن الإصابة أبعد وأزل، وقد ذكرنا في كتبنا العقلية ما هو أهم، وأظهرنا عيَّهم وعوارهم.

الفائدة الثانية: في ذكر خواص الاسم.

قد ذكرنا أن النحاة إنما أتوا في هذه الحدود الركيكة من جهة عدم الإحاطة، بالتفرقة بين الحد والخاصة، فلأجل هذا وردوا فيما وردوا، وقد أظهرناها.

والخصائص التي تكون للاسم من جهات أربع[3]:

الجهة الاولى: من أول الاسم: وذلك أمور ثلاثة:

أولها: حروف الجر: وإنما كان اختصاصها بالأسماء لأمرين:

أما أولًا: فلأن أصل الجر للإضافة، والإضافة بالأصالة للأسماء.

وأما ثانيًا: فلأن وضعها لإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء، كقولك: مررت بزيد، ونزلت على عمرو، فلا جرم كانت مختصة بها.

وثانيها: حروف النداء: وإنما كان اختصاصها بالأسماء لأمرين:

أما أولًا: فلأن الغرض بها إنما هو التصويت بالمنادى، وهذا لا يحصل إلا في الأسماء.

وأما ثانيًا: فلأن الغرض بالنداء من تصح منه الإجابة، ولهذا فأنك لا تنادي حجرًا، ولاجدارًا، لمَّا لَمْ تُمَكَّنْ منه الإجابة، فلا جرم كان موقعها في الأسماء،

---

(١) الفهاهة: العِيّ. ينظر: الصحاح: (فهه) ٢٢٤٥/٦.

(٢) اللكنة: عُجْمة في اللسان وعِيّ. ينظر: الصحاح: (لكن) ٢١٩٦/٦.

(٣) هذه الخصائص مبثوثة في كتب النحو، ولم أجد من جمعها في حيز واحد بهذا التفصيل. ينظر: المقتضب ٣/١، والمقتصد ٧١/١-٧٣، وأسرار العربية ١٠، والمفصل ١٤/١ وشرح المفصل ٢٤/١-٢٥.

فأما قوله تعالى : ﴿يَـٰحَسْرَةً﴾[١] ، وقولهم : يابؤس ، وغير ذلك ، فإنما هو على طريقة الاتساع بطرح المنادى[٢] .

وثالثها : لام التعريف : وإنما كانت مختصة بالأسماء لأمرين :

أما أولًا : فلأن العلمية لما كانت مختصة بالأسماء ، كان التعريف باللام مختصًا بها لا محالة ، فالجامع بينهما ، أن كل واحد منهما معرِّف للاسم .

وأما ثانيًا : فلأن الأفعال والحروف مما لا فائدة في التعريف فيهما ، فلا جرم تعذر دخول اللام عليهما ، فلهذا اختصا بالاسم ، ولم يذكر الزجاجي من الخصائص الأولية إلا حروف الجر لا غير .

الجهة الثانية : من آخر الاسم : وجملتها أمور خمسة :

وأولها : تنوين التمكين : وإنما كان مختصًا بالأسماء ، لأن المكانة إنما تكون محققة في الأسماء دون غيرها من الأفعال والحروف ، فلهذا اختص بها لكونها مستقلة بنفسها دون غيرها ، وتنوين التنكير محمول عليه بجامع كونهما حرف تنوين ، وهو مختص بالمبنيات نحو : صَهْ ، وصهٍ ، ومَهْ ، ومَهٍ ، وسنوضحه من بعد بمشيئة الله تعالى .

وثانيهما : تاء التأنيث : من نحو : حمزة ، وطلحة ، وقائمة ، وقاعدة ، وإنما كانت مختصة بالأسماء ، لأن أصل وضع التأنيث إنما هو حقيقة فيما كان له فَرْج ، وهذا مخصوص بالأسماء ، وماعداه مما ليس له فَرْج مما كان مؤنثًا بالتاء نحو : ظلمة ، وبالألف نحو : بشرى ، مقصورة ، وصحراء ، ممدودة ، فإنما هو محمول عليه لا محالة .

---

(١) يس ٣٠ ، وتمامها : ﴿يَـٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ .

(٢) ينظر : الكتاب ٣١٥/١ ، ٣٤٦ ، والمقتضب ٢٥٣/٤ ، ٣٧٣-٣٧٤ ، وشرح المفصل ٢٤/٢ .

وثالثهما : ياء النسبة نحو : كوفي ، وهاشمي ، وإنما كان اختصاصها بالأسماء لأمرين :

أما [**أولًا**] : فلأن النسبة إنما تكون إلى الأب ، أو الأم ، أو البلد ، وهذا كله إنما يكون حاصلًا في الأسماء لاغير .

وأما ثانيًا : فلأن ياء النسبة تلحق الاسم بالصفة ، والأصل في الوصف أن يكون بالأسماء ، فلهذا كان موقعها في الأسماء .

ورابعها : ألف التثنية في نحو : رجلان ، وزيدان ، وإنما كانت مختصة بالأسماء لأمرين :

أما أولًا : فلأنها لا موقع لها في الأحرف ، والأفعال ، واستغني عن تثنيتها بتثنية فاعلها ، فلهذا كان موقعها في الأسماء .

وأما ثانيًا : فلأن المستفاد من تثنية الاسم مخالف للفائدة من إفراده ، بخلاف الأفعال فإن إفرادها وتثنيتها على سواء ، فلهذا كان موقعها في الأسماء لا غير .

وخامسها : الجمع من نحو : زيدون ، ومسلمون ، وإنما كان اختصاصه بالأسماء لما ذكرناه في التثنية من غير فرق بينهما .

الجهة الثالثة : من جهة جملة الاسم : وإنما كان هذا مختصًا بالجملة لشموله للاسم من جميع أقطاره ونواحيه وجملتها أمور ثلاثة :

أولها : التصغير نحو : فليس ، ودريهم ، كما نقرره ، وإنما كان موقعه في الأسماء لأمرين :

أما أولًا : فلأن الغرض هو التحقير ، والتقليل ، وهذا إنما يكون في الأسماء .

وأما ثانيًا : فلأن ياء التصغير تصيّر الاسم في معنى الصفة ، والصفة من خصائص الأسماء .

وثانيهما : التكسير ، وإنما كان مختصًا بالأسماء لأمرين :

أما أولًا : فلأن التصغير والتكسير من واد واحد بدليل توسط ألف التكسير ، ويا التصغير في الاسم ، وبدليل حذف الحرف الخامس فيهما في نحو: جَحْمَرِشْ ، وفَرَزْدَق ، فحمل على التصغير في اختصاصه بالاسم .

وأما ثانيًا : فلأن جمع السلامة مخصوص بالأسماء ، فهكذا يكون جمع التكسير ، والجامع بينهما أن كل واحد منهما دال على مفردات مندرجة تحته .

وثالثها : الإضمار من نحو : هو ، وهما ، وإنما كان الإضمار مختصًا بالأسماء لأمرين :

أما أولًا : فلأن المقصود بالإضمار إنما هو: التعريف ، والتعريف مختص بالأسماء كما مر .

وأما ثانيًا : فلأن الأسماء يكثر دَوْرُها ، وتكرارها ، فأضمرت على جهة الاختصار ، بخلاف الأفعال ، فإنه لا يكثر دورها ، ولا تكرارها ، فلهذا لم يكن ثمة حاجة إلى إضمارها ، فهذه كلها مختصة بجملة الاسم لكونها مغيرة لصورة الكلمة وبيانها .

الجهة الرابعة : من جهة معنى الاسم : وهذا نحو كونه فاعلًا ، أو مفعولًا ، أو موصوفًا ، /٢ب/ وإنما كانت مختصة به من جهة معناه ، لأن الخصائص إنما كانت بالإضافة إلى معقول حقيقة الاسم وبيان ماهيته ، فإن من مفهوم الاسم ومعقولة كونه فاعلًا ، ومفعولًا ، ومنكرًا ، ومعرفًا ، ومنعوتًا ، ولم يذكر الزجاجي في كتابه من الخصائص المعنوية إلا كونه فاعلًا ومفعولًا ، اختصارًا منه وإيجازًا ، وإنما كانت هذه مختصة بالأسماء ، لما كانت متعلقة بمعقول الاسم ، بحيث لا تتصور حقيقة أصلها وماهيتها إلا فيه ، فلهذا كانت مختصة به . فهذا ما أردنا ذكره من هذه الخصائص .

الفائدة الثالثة : في ذكر أقسام الأسماء[1] :

واعلم أن الأسماء في أنفسها منقسمة إلى أقسام كثيرة ، ولكنا إنما نذكر ما يختص

باصطلاح النحاة لا غير ، وجملة ما نذكر من ذلك تقسيمات ثلاثة :

التقسيم الأول : باعتبار دلالتها إلى ما يدل على معنى واحد ، وإلى ما يكون دالًا على أكثر من ذلك : فالذي يكون دالًا على أكثر من معنى واحد ، منقسم إلى ما يكون دالًا على جهة الصلاحية من غير إستغراق كقولنا : رجل ، وفرس ، فإنه يتناول جميع ما يصلح له من غير إستغراق له ، وإلى ما يكون دالًا على جهة الإستغراق كقولنا : الناس والرجال ، والمؤمنون ، وغير ذلك . والذي يدل على معنى واحد منقسم إلى ما يجوز تغييره ، وإلى ما لا يجوز تغييره ، فالذي يجوز تغييره : الأعلام كلها من نحو : زيد ، وعمرو ، وبكر ، والذي لا يجوز تغييره هو اسم الله تعالى فإنه لا يجوز وضعه على غيره .

التقسيم الثاني : باعتبار كيفية وضعها إلى مفردة ومركبة ، فالمفردة على ثلاثةِ أوجه : فتارة تكون أَسماء للأعيان : كزيد ، ورجل ، وتارة تكون اسمًا للصفات ، كعالم ، وجاهل ، ومرة تكون أسماء للمعاني : كعلم ، وفهم ، وقدرة ، وأما المركبة فهي على ثلاثة أوجه : فتارة تكون تركيب الجمل : كتأبط شرًا ، وبرق نحره ، وتارة تركيب الإضافة ، نحو : عبد الله ، وامرئ القيس ، وأبي بكر . ومرة تكون من قبيل ما بني صدره ونزل منزلة الجيم من جعفر . ثم قد يبنى العجز مع الصدر نحو : خمسة عشر ، وقد لا يبنى مع الصدر نحو : حضرموت ، وبعلبك .

التقسيم الثالث : باعتبار أحوال كثيرة نعرض لها : إلى عاملة وغير عاملة ، فالعاملة نحو : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر ، وغير ذلك ، وغير العاملة

---

(١) ينظر : المفصل ١/١٤-٢٢ ، وشرح المفصل ١/٢٥-٣٣ . والإيضاح في شرح المفصل ١/٦٨-٧٨ .

ماعداها وإلى معربة ومبنيّة ، فالمعربة هي : الأسماء الظاهرة على أنواعها ، والمبنيّة ما سوى ذلك ، كالأسماء المضمرة ، والمبهمة ، والموصولات . وإلى معرفة ونكرة ، فالمعرفة نحو : زيد ، والرجل ، والنكرة نحو : فرسٌ وأسدٌ ، وإلى منقولة ومرتجلة ، فالمنقولة نحو : أسد وثور ، وهو ما سبق له أصل في النكرات ثم ينقل عنه . والمرتجلة نحو : عمران ، وحمدان ، وهو ما لم يسبق له أصل في النكرات ، وإنما اقتضبوه اقتضابًا من غير سبق . وإلى جامدة ومشتقة ، فالجامدة ما لا تشم رائحة من الفعل : كرجل ، وأسد ، وحجر ، والمشتقة ما كان تشم رائحة من الفعل نحو : ضارب ، وقاتل ، ومضروب ، ومقتول ، هذا كله على رأي النحاة في الجمود والاشتقاق دون غيرهم . وإلى مقصورة ، وممدودة ، وصحيحة ، ومعتلة ، وعامة ، وخاصة ، إلى غير ذلك من الأحوال التي نعرض لها . فهذا ما أردنا ذكره في حقيقة الاسم وما يتعلق به .

المطلب الثاني : في ذكر الفعل وما يتعلق به :

اعلم أنا قبل الخوض فيما نريده من الفعل نذكر وجه اشتقاقه ، فنقول : إنما سمي الفعل فعلًا لأن الفعل لما كان عبارة عن جميع الأفعال كلها ، وشاملًا لأنواع الكائنات كلها ، ومستوليا على مفرداتها وجزئياتها كلها ، فيقال لها على اختلافها وتباين أنواعها : أفعالًا ، فلما كان بهذه الحالة يطلق على كل فعل ، أرادوا أن يجعلوا بناء هذه الكلمة من جميع المخارج كلها ، على جهة المشاكلة لما ذكرناه ، فأخذوا من حروف الشفة الفاء ، ومن حروف الحلق العين ، ومن حروف اللسان اللام ، فجعلوها منظومة من هذه المخارج كلها الثلاثة لعمومها لكل الأفعال . فإذا عرفت هذا فلنذكر معنى الفعل في اصطلاح النحاة ، ثم نذكر خواصّه ، ثم نردفه بتقسيمه ، فهذه فوائد ثلاث .

الفائدة الأولى : في بيان معناه :

وقد اختلف النحاة في حدّه اختلافًا شديدًا ، واضطربوا في تحقيق ماهيته ،

وتحزبوا حزبين[١] :

الحزب الأول : نحاة البصرة :

فأما سيبويه فقد حدّه بأن قال : « الأفعال أمثلة أخذت من أحداث الأسماء ، وثبتت للماضي ، ولما يكون ، وهو المستقبل ، ولما هو كائن ، وهو الحال »[٢] . وأما تلميذه الأخفش سعيد بن مسعده فقال في حده : « ما امتنع من التثنية والجمع ، ولم يحسن وصفه ، فهو فعل »[٣] ، وأما المبرّد فقال في حده[٤] : ما دل على حدث في زمان محدود ، ومرّة قال : الفعل ما كان محتملًا للضمير . ومرّة قال : « الفعل ما حسن فيه أمس ، وغد »[٥] . وأما الجرمي[٦] فقال في حده : « ما حسن دخول التاء نحو : قامت ، وضربت »[٧] .

الحزب الثاني : نحاة /٣أ /الكوفة :

فأمّا الكسائي ، والفرّاء فقالا في حدّه : « ما دل على زمان »[٨] ، وأما أبو عبد الله الطوال فقال في حده : كل لفظة دلت على حدوث فعل في بعض الأوقات . وعن بعضهم : ما كان مذكورًا دالًا على أحد الأزمنة ، الماضي ، والحاضر ، والمستقبل[٩] . إلى غير ذلك من الأختلاف ، ونكتفي بهذا القدر من اختلاف النحاة

---

(١) الحدود التي أوردها الشارح ذكرها البطليوسي في إصلاح الخلل ٢١-٢٢ . وينظر : أسرار العربية ١١ .

(٢) الكتاب ٢/١ ، مع اختلاف يسير في اللفظ .

(٣) الصاحبي ٨٥ ، ونصه : « الفعل : ما امتنع من التثنية والجمع » .

(٤) لم أقف عليها في المقتضب والكامل . وينظر : إصلاح الخلل ٢٢ .

(٥) نسب في الصاحبي ٥٨ إلى مجهول .

(٦) أبو عمر صالح بن اسحاق ، ت ٢٢٥هـ . (الفهرست ٦٢ ، ووفيات الأعيان ٢/٤٨٥-٤٨٦) .

(٧) نسب في الصاحبي ٨٥ إلى مجهول .

(٨) نسب في الصاحبي ٨٥ إلى الكسائي .

(٩) نسب في إصلاح الخلل ٢٢ إلى ابن كيسان .

في ماهية الفعل.

فأما أبو القاسم الزجاجي فقد قال في ماهية الفعل: ما دل على حدث وزمان ماضٍ، أو مستقبل أو حاضر. ويعني بالحدث: المصدر، كقولك: ضربٌ، فإنه دال على وقوع الضرب. وقوله: في زمان ماض، أو حاضر، أو مستقبل: يشير به إلى أن أزمنة الأفعال ثلاثة، وسيأتي تقريرها، ونذكر الخلاف، وندّل على ما قاله بمشيئة الله تعالى.

وهذه التعريفات التي ذكرها النحاة ضعيفة كلها، ووجه ضعفها هو أنهم اكتفوا بذكر الخصائص من غير إيراد التعريفات الموصلة إلى فهم حقاق الأفعال، فلأجل هذا كانت ركيكة، لأنا ذكرنا التفرقة بين الحدّ، والخاصة. والعجب من هؤلاء الجماهير، مع اختصاصهم بالفضل في علم العربية، كيف قنعوا بذكر الخصائص [من] غير إيراد الماهيات الحقيقة بالفعل. والمختار عندنا ما عوّل عليه النحاة المتأخرون كالجرجاني، والزمخشري، والخوارزمي، وابن حاجب، فإنهم أطالوا الكلام في شرح حقيقة الفعل، وأوردوا أمورًا صالحة للتحديد لاغبار عليها، ولم أقف للشيخ عبد القاهر على شيء في ماهيّة الفعل(١)، ولكن يأتي على قياس قوله في الاسم: هو كل لفظ دال(٢) على معنى في نفسه، صالح للدلالة على الزمان من طريق الوضع(٣). فقوله: كل لفظ دال على معنى: يعم الاسم، والفعل، والحرف، فهو جنس للحد، وقوله: في نفسه، يخرج عنه الحرف، وقوله: صالح للدلالة على الزمان من طريق الوضع، يخرج عنه الاسم، ويخرج عنه ما تعرض فيه دلالته على الزمان، كاسم الفاعل، والمصدر، وغير ذلك، فإنها عارضة، وليست أصلية. ولنكتف في تعريف حقيقة الفعل بما قاله عبد القاهر بناء على أصله ففيه كفاية، فأما

---

(١) ينظر: المقتصد ١/٧٦-٨٠.

(٢) في المخطوطة: دالًا.

(٣) قريب من هذا الحد حد ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ١/٩٦.

الزمخشري فقد قال في حده : « الفعل ما دلّ على اقتران حدث بزمان »[١] . وأما ابن الحاجب فقد قال في حدّه : « ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة »[٢] . ومحصولها واحد من جهة التحقيق وهي مندرجة تحت ما قاله عبد القاهر .

الفائدة الثانية : في ذكر خصائص الفعل ، فتارة تكون من أوله ، ومن آخره ، ومن جملته ، ومن معناه ، فهذه جهات أربع ، نذكر ما يختص كل واحد منها كما مر في خصائص الفعل[٣] بمعونة الله تعالى[٤] .

الجهة الأولى : من أول الفعل : وذلك أمور خمسة :

أولها : العوامل كلها من نواصب الفعل ، وجوازمه كما سنوضحها ، وإنما كانت مختصة بالفعل لأن الجزم لا يختص إلا بالفعل لضعفه ، فلما كان الجزم هو سلب الحركة أو قطعها ، لا جرم كان مختصًا بالفعل ، لأن إعراب الفعل ليس أصلًا ، فلأجل ذلك كان الجزم مختصًا بالأفعال ، بخلاف الأسماء فإن إعرابها حاصل بإزاء معان ، فلهذا لم يكن الجزم داخلًا عليها .

وثانيها : قد : وإنما كانت مختصة بالفعل لأنها تفيد التوقع في الماضي لأمر ينتظر وقوعه ، ومنه قول المؤذن : قد قامت الصلاة ، وتفيد أيضًا تقريبه من الحال ، وكل هذا مختص بالفعل .

وثالثها : لو : وهي شرط فيما مضى ، كما كانت (إن) شرطًا فيما يستقبل ، والشرط لاشك في اختصاصه بالأفعال مطلقًا ، كما يأتي مقررًا .

---

(١) المفصل ١٣٦/٢ .

(٢) الكافية ١٨٩ .

(٣) يريد : الاسم .

(٤) ينظر : أسرار العربية ١١ ، والمفصل ١٣٦/٢-١٣٧ ، شرح المفصل ٣/٧ ، شرح الكافية ٢٢٣/٢-٢٢٤ .

ورابعها : السين في نحو قولك : زيد سيقوم ، فإن معنى هذه السين : تنفيس الأزمنة المستقبلة ، وذلك لا يكون إلا في الفعل .

وخامسها : سوف : وهي أيضًا للتنفيس ، خلا أن زمان سوف أوسع من زمان السين ، فلهذا تقول : سأفعل ، إذا كان قريبًا ، وسوف أفعل ، إذا كان بعيدًا .

الجهة الثانية : من آخر الفعل ، وذلك أمور ثلاثة :

أولها : إتصال الضمائر المرفوعة من نحو : ضربا ، وضربوا ، وضربْنَ ، لأن الضمائر المرفوعة لا تتصل ظاهرة إلا بالأفعال ، لكونها فاعلة لها ، وإذا كانت صورها متصلة بالأسماء فهي حروف كـ : الضاربان ، والضاربون ، لعدم الفعلية في الأسماء .

وثانيها : تاء التأنيث من نحو : قامت وقعدت ، فإن هذه التاء إنما دخلت في الفعل للدلالة على كون الفاعل مؤنثًا ، ولا تكون إلا ساكنة ، إلا لعارض يوجب تحريكها .

وثالثها : نون الوقاية ، من نحو : ضربني ، وكلمني ، فإن هذه النون لا تنفك في دخولها عن الفعل ، من أجل وقايتها له عن الكسر ، فلولاها لكان مكسوراُ . فهذه جملة ما يختص الأفعال من أواخرها كما ترى .

الجهة الثالثة : ما يكون من جملة الفعل ، وذلك نحو : الأمر والنهي ، فإن الأمر لا يُعْقَلُ إلا في الأفعال ، وهكذا النهي أيضًا ، والتصرف أيضًا خاص للأفعال بالماضي ، والحاضر ، والمستقبل ، والأمر ، والنهي ، فهذه الأمور الثلاثة كلها مختصة بجملة الفعل ، لأن صيغة كل واحد منها مخالف لصيغة الآخر /٣ب/ وكل واحد من هذه الصيغ على حيالها واستقلالها ، وكل واحد منها خاص للأفعال لا ترد إلا فيها .

الجهة الرابعة : ما يكون من جهة معنى الفعل ، ونعني بمعناه : ما كان من معقوله وأصل حقيقته ، فإن مفهوم الفعل ومعقوله وقوعه خبرًا ، ولا يكون مخبرًا عنه بحال ،

ووقوعه صفة ، ولا يكون موصوفًا ، وإنما كان الأمر فيه كما قلناه ، لأن الفعل أبدًا لا يستقل بنفسه بل يكون تابعًا ، إما على وجه كونه خبرًا ، وإما على جهة كونه صفة ، فإن كل واحد من هذين الأمرين لا يكون إلا تابعًا . فهذه جملة خواص الأفعال .

الفائدة الثالثة : في تقسيم الأفعال :

فنقول : أما تقسيمها باعتبار الأزمنة فقد أفرد لها أبو القاسم بابًا ، ونحن نشرحها فيه ، والذي نذكره هاهنا ، تقسيمها باعتبار صيغتها ، وفائدتها ، وتركيبها .

التقسيم الأول : باعتبار صيغها إلى متصرفة وغير متصرفة ، فالمتصرف منها هو الأكثر لأنها للدلالة على المعاني المختلفة ، وذلك لا يحصل إلا بالتصرف كالماضي ، والحاضر ، والمستقبل ، والأمر ، والنهي ، وغير المتصرف منها هو على القلة ، وإنما ترك التصريف في نحو : نعم وبئس ، لأنها وضعت لإنشاء المدح والذم ، فلما كانت موضوعة لهذا المعنى ترك تصرّفها دلالة عليه ، وهكذا القول في نحو : حبّذا ، وفعل التعجب .

التقسيم الثاني : باعتبار فائدتها إلى ما يكون موضوعًا للدلالة على الأخبار ، وإلى ما يكون موضوعًا للدلالة على الإنشاء ، فالذي للإخبار نحو : قام ، يقوم ، وسيقوم ، والذي وضع للدلالة على الإنشاء هو نحو قولنا : قم ، ولا تقم ، وألا تقوم ، وليتك تقوم .

التقسيم الثالث : باعتبار تركيبها إلى مجرّد ، ومزيد ، فالمجرد منها ثلاثي ورباعي ، فالثلاثي منها : فَعَل نحو : ضرب ، وفَعِل نحو : علم ، وفَعُل نحو : شرف ، والرباعي منها نحو : فَعْلَل مثل : قرطس . وأما المزيد فتارة يكون زيادة على الثلاثي نحو : استخرج في خرج ، واقتدر في قدر ، وتارة يكون زيادة في الرباعي نحو : تقرطس ، واحرنجم . ولها تقسيمات كثيرة ، وفيما ذكرناه كفاية وسيأتي مزيد كشف فيما بعد بمشيئة الله تعالى .

المطلب الثالث : في ذكر الحرف وما يتعلق به :

حرف كل شيء طرفه ، فحرف السيف حده ، والحرف : شفير الشيء[١] قال الله تعالى : ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ﴾[٢] . قال النحاة : وإنّما سمي الحرف حرفًا لأن معناه لا يوجد إلا في غيره ، فصار كأنه طرف له . والأصدقُ عندي في اشتقاقه أنه مأخوذ من : التحرّف ، والانحراف ، وهو التقلّب ، والاضطراب ، فلما كانت هذه الأحرف تقلب المعاني وتغيرها على حسب معانيها ، فتارةً نفيًا ، وتارةً إثباتًا ، ومرّةً تمنيًا ، ومرّةً ترجيًا ، وغير ذلك من المعاني ، فلهذا سمّيت أحرفًا أخذًا لها من هذا فإذا عرفت هذا فلنذكر معنى الحرف ، ثم نذكر تقسيم الحروف ، فهاتان فائدتان .

الفائدة الأولى : في ذكر ماهيّة الحرف : وقد اضطرب العلماء في حدّه[٣] وتحزبوا حزبين :

الحزب الأول : هم النحاة : فأما سيبويه فقد قال في حدّه إنه : « ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل »[٤] . وأما الأخفش الكبير سعيد[٥] فقد قال في حدّه إنه : « الذي لا يحسن فيها التثنية ولا الجمع ولا التصرف »[٦] . وأما المبرّد فقد قال في حده إِنه : ما كان وُصْلا لفعلٍ إلى اسم ، وكان عاملًا[٧] .

---

(١) ينظر : الصحاح : حرف ١٣٤٢/٤ .

(٢) الحج ١١ .

(٣) أورد البطليوسي هذه الحدود وغيرها وحكم بفسادها . ينظر : إصلاح الخلل ٢٨-٣٣ .

(٤) الكتاب ٢/١ ، وزاد الشارح (ما) ليستقيم الكلام .

(٥) كذا في الأصل وهو سهو ، فالأخفش الكبير هو عبد الحميد ، وأما سعيد فهو الأخفش الأوسط .

(٦) الصاحبي ٨٦ . ونصه : « ما لم يحسن له الفعل ولا الصفة ولا التثنية ولا الجمع ولم يجز أن يتصرف فهو اسم » .

(٧) لم أجده في المقتضب ولا في الكامل ، وينظر : إصلاح الخلل ٢٨ .

وأما الأخفش علي بن سليمان[١] فقال في حده إنه : ما أفاد معنى لم يكن في الكلام . وأما أبو الحسن بن كيسان[٢] فقال في حده إنه : ما حدث له معنى غير معنى الفعل. والذي عول عليه الجماهير من نحاة البصرة كالزمخشري ، والخوارزمي ، وابن الحاجب أنه : « ما دل على معنى في غيره »[٣] . يعنون بذلك أنه لا بد له من ذكر متعلقة وهو قولك : الدار ، فهذا فائدة قولنا : ما دلّ على معنى في غيره . فهذه أقوال النحاة كما ترى وأكثرها ضعيف .

الحزب الثاني : حدّه أبو نصر الفارابي ،من متأخري الفلاسفة فقال :هو الأداة اللفظية الدالة على معنى مفرد[٤] .وقال : إنه لا يمكن أن يفهم بنفسه ،وحده من دون أن يقرن باسم أو فعل ، وهذا الحد سديد .

والأحسن عندنا في تحديد الحرف أن يقال فيه : ما دلّ على معنى في غيره بأصل وضعه فقولنا : ما دل على معنى في غيره : نريد به أنه لابد من ذكر متعلق الحرف من اسم أو فعل ، كما قررناه من قبل ، وقولنا بأصل وضعه : نحترز عن مثل قولنا : ذو[٥] ، ولو ، وسائر الأسماء الموصولة ، فإنها وإن كانت تدل على معنى في غيرها ، ولابد فيها من أمر آخر في بيان معناها ، لكنها في أصل وضعها غير محتاجة إلى ذكر متعلق لها ، لكنها لما عرض لها الإبهام من بعد احتاجت إلى ذكر ما يبين

---

(١) أبو الحسن الأخفش الأصغر ، ت ٣١٥هـ . (إنباه الرواة ٢/٢٧٦-٢٧٨ ، ووفيات الأعيان ٣/٣٠١-٣٠٢) .

(٢) محمد بن أحمد ، ت ٢٩٩هـ . (طبقات النحويين واللغويين ١٧٠-١٧١ ، وطبقات النحاة واللغويين ٥٠)

(٣) المفصل ٢/١٧٦ . وينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٣٧-١٣٨ ، وشرح الوافية ١٢٢-١٢٣ .

(٤) ينظر: الألفاظ المستعملة في المنطق ٤٢ .

(٥) في المخطوطة : ذوو .

معناها ، فأما في أصل وضعها فلا . وهذا الحدّ الذي اخترناه يأتي على أصل الشيخ عبد القاهر الجرجاني[١] ، ولنكتف بما أوردناه في تعريف ماهيّة الحرف .

الفائدة الثانية : في تقسيم الحرف[٢] :

اعلم أن الحروف منقسمة إلى أقسام كثيرة باعتبارات مختلفة ، ولكنا نذكر من ذلك تقسيمات ثلاثة تكون منبهة على ما وراء ذلك .

التقسيم الأول : باعتبار تأثيرها : إلى عاملة وغير عاملة : فالعاملة منقسمة إلى ما يكون /٤أ/ لها عمل واحد ، وإلى ما يكون لها عاملان . فالتي لها عمل واحد على ثلاثة أوجه ، عاملة للخفض في الأسماء نحو حروف الجر ، وعاملة للنصب في الأفعال نحو : إن ، ولن ، وإذن ، وأخواتها ، وعاملة للجزم في الأفعال وهذا نحو : لم ، ولما ، وإن ، والتي لها حالان على وجهين : أحدهما يرفع الاسم ، وينصب الخبر ، وهذا نحو : ما الحجازية ، ولا بمعنى ليس . وثانيهما عكس هذا وهو : إن وأخواتها . وأما غير العاملة فهي نحو : قد ، ولو ، والسين ، وسوف ، وغير ذلك .

التقسيم الثاني : باعتبار موقعها : إلى ما تكون مختصة بالأسماء ، إما عاملة كحروف الجر ، وإما غير عاملة نحو : لام التعريف . وإلى ما تكون مختصة بالأفعال ، إما عاملة نحو : حروف الجزم مثل : لم ، ولما ، وإما غير عاملة نحو : حروف التحضيض : كإلاّ ، وهلاّ ، ولوما .

وإلى ما تكون مختصة بالأمرين جميعًا نحو : ما ، ولا ، فإن كل واحد من هذين الحرفين كما يلي الأسماء فقد يكون واليًا للأفعال .

التقسيم الثالث : باعتبار بيانها : إلى ما تكون بسيطة على حرف واحد ، وهذا نحو : الباء ، واللام ، والكاف . وإلى ما تكون مركبة من حرفين ، وهذا نحو : من ،

---

(١) اكتفى الجرجاني بشرح حد الفارسي كما فعل في حد الفعل. ينظر: المقتصد ١/٨٤-٨٥ .

(٢) ينظر: المقتصد ١/٨٥-٩١ ، وأسرار العربية ٨٥ .

وعن . وإلى ما تكون مركبة من ثلاثة أحرف ، وهذا نحو : إلى ، وخلا ، وسوف ، وعلى ، وغير ذلك . وإلى ما تكون مركبة من أربعة أحرف نحو : حتى وحاشا . وإلى ما تكون مركبة من خمسة أحرف نحو : لكِنَّ ، وليس في البنائية ما يكون على حرفين والثاني منهما متحرك أصلًا . وهذا القدر كاف في تقسيم الأحرف .

فهذا شرح ما اشتمل عليه كلام أبي القاسم في هذا الباب والله الموفق للصواب .

* * *

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب الإعراب

إعراب الأسماء: رفع ونصب وخفض، ولا جزم فيها.

وإعراب الأفعال: رفع ونصب وجزم، ولا خفض فيها.

تنفرد الأسماء بالخفض، والتنوين، ودخول [الألف و] اللام عليها، والنعت، والتصغير والنداء وتنفرد الأفعال بالجزم والتصرف.

وإنما لم تجزم الأسماء، لأنها متمكنة يلزمها الحركة والتنوين، فلو جزمت لذهب منها حركة وتنوين، فكانت تختل. ولم تخفض الأفعال لأن الخفض لا يكون إلا بالإضافة، ولا معنى للإضافة إلى الأفعال لأنها لا تملك شيئًا، ولا تستحقه.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

واعلم أنا قبل الخوض في مراد أبي القاسم، نذكر ماهية الإعراب، والمعرب، فنقول: أما الإعراب فإشتقاقه، إما من قولهم: امرأة عروب، أي متحبّبة إلى بعلها كما قال تعالى: ﴿عُرُبًا أَتْرَابًا﴾(١) لأن الإعراب يحبب الكلمة إلى السامع من أجل فهم معناها. وإما من قولهم: عربت معدة الفصيل، إذا تغيّرت، لأن الإعراب لا محالة يتغير به آخر الكلام لأجل اختلاف عامله. وإما من قولهم: أعرب الرجل عن حاجته، إذا أبان عنها لأن الإعراب يوضح معنى الكلمة ويكشفه(٢). فهذه وجوه ثلاثة في تسمية الإعراب إعرابًا.

وأما معناه في اصطلاح النحاة: فقد ذكروا له تعريفات كثيرة، وأجودها أن يقال

---

(١) الواقعة ٣٧.

(٢) ينظر: المقتصد ١/٩٧-٩٨، وشرح جمل الزجاجي ١/١٠٢.

فيه : ما اختلف آخر الكلمة به من غير قيام سبب البناء فيها لفظًا [أ]و محلاً[١] .
فقولنا : ما اختلف آخر الكلمة به ، نخرج عنه المبني فإنه على حالة واحدة لا يتغير آخره بحال وقولنا : الكلمة ، ولم نقل المعرب كما قاله ابن الحاجب[٢] ، لئلا يكون إحالة بالمجهول على مجهول مثله ، لأن من أشكل عليه الإعراب أشكل عليه المعرب أيضًا . وقولنا : من غير قيام سبب البناء فيه ، نحترز عن مثل قولنا : هذان ، وهذين ، واللذان ، واللذين ، ومنا ، ومنو ، ومني ، فإن هذه الأشياء وإن كانت مختلفة الأواخر من أجل اختلاف العوامل قبلها لكنه لا يقال فيها : إنها معربة لما كان سبب البناء قائمًا فيها . وقولنا : لفظًا أو محلًا تفصيل بعد كمال الحد لنوعية الإعراب ، فإما أن يظهر لفظه في الأسماء الصحيحة : كزيد ورجل ، وإما أن يظهر سبب عارض في الإعراب : كحبلى ، وعصا ، وغلامي[٣] .

وأما المعرب فاشتقاقه من أحد تلك الوجوه الثلاثة التي ذكرناها في الإعراب .
وأما في مصطلح النحاة : فهو المختص بتركيب شيء غير مشبه مبني الأصل[٤] .
فقولنا : هو المختص بتركيب شيء نحترز به عن المفردات من قولنا : زيد ، على انفراده ، فإنه لا يكون معربًا لفقد تركيبه . وقولنا : لشيء نحترز به عما إذا وجد التركيب من غير إسناد ، فإنه لا يكون معربًا أيضًا ، لأجل عدم الإسناد . وقولنا : غير مشبه مبني الأصل : نحترز به عما إذا وجد التركيب والإسناد جميعًا ، وعرض ما يوجب البناء فيه من أجل مشابهته المبنيات ، وهذا نحو قولنا : هذه نزال ، فإن الإسناد ، والتركيب موجودان ، لكنه غير معرب ، من أجل قيام سبب البناء .

وقال الزمخشري[٥] : « المعرب ما اختلف آخره لفظًا بحركة أو حرف أو

---

(١) ينظر : الغرة المخفية ١/٩٠-٩١ ، وشرح جمل الزجاجي ١/١٠٢ ، وارتشاف الضرب ١/٤١٣ .
(٢) ينظر : الكافية ٦٠ .
(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/١١٢-١١٥ .
(٤) ينظر : الكافية ٦٠ .
(٥) المفصل ١/٢٢ ، ونصه فيه : « الاسم المعرب : ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظًا بحركة =

محلاً » فاختلافه لفظًا في كل اسم صحيح ، فالحركة : كفلس ، وفرس ، واختلافه بالحرف ، وجميع ما أعربه بالحروف[١] . واختلافه محلًا تارة يكون بالحركة في نحو : عصا ، وحبلى وغلامي ، وتارة يكون في الحرف في نحو : زيدي ، ومسلمي[٢] . ولابد /٤ب/ من أن يزاد فيه : من غير قيام سبب البناء ، وإلا كان منقوضًا بما ذكرناه في الحد الأول ، ولم يذكر الزمخشري هذا القيد ، ولابد من ذكره لما قررناه .

فإذا عرفت هذا فلنذكر المقتضى للإعراب في الأسماء والأفعال ، ثم نذكر ما تختص به الأسماء من الإعراب وما يتعذر فيها ، وتختص به الأفعال من الإعراب وما يتعذر فيها ، فهذه فوائد ثلاث :

الفائدة الأولى : في بيان المقتضى للإعراب في الأسماء :

والذي عليه الجماهير من البصريين كالخليل ، وسيبويه ، والأخفش ، والمبرد ، ومن الكوفيين كالكسائي ، والفراء ، والأحمر[٣] ، وغيرهم : أن الإعراب أصل في الأسماء ، وليس دخيلًا عليها[٤] ، وأن المقتضى للإعراب فيها إنما هو الاسمية ، بشرط العقد والتركيب[٥] ، ولابد من اشتراط هذين الأمرين ، فالتركيب : انتظام

= أو حرف أو محلًا » .

(١) كذا في المخطوطة ، والسياق يقتضي أن يقال : واختلافه بالحرف مثل جميع ما أعرب بالحروف ، وينظر : المفصل ١/٤٢-٤٣ .

(٢) ينظر : المفصل ١/٤٢-٤٣ .

(٣) علي بن الحسن وقيل بن المبارك صاحب الكسائي ، ت ١٩٤هـ . (إنباه الرواة ٢/٣١٣-٣١٧ ، وبغية الوعاة ٢/١٥٨-١٥٩) .

(٤) ينظر : الكتاب ١/٣ ، والمقتضب ١/٣ و ٢/١ ،٣ و٤/٨٠ ، والأصول ١/٤٥-٥١ ، والإيضاح في علل النحو ٧٧-٧٨ ، والمفصل ٢/١٣٧ ، والمقتصد ١/١٠٧-١٠٨ ، ١١٧-١٢٣ ، والإنصاف ٢/٥٤٩-٥٥٠ (م٧٣) ، وشرح المفصل ٦/٧ .

(٥) ينظر : المفصل ١/٦٨ .

الجملة من جزأين . والعقد : هو إسناد أحدهما إلى الآخر ، فمتى حصل هذا الأمر إن كانت الاسمية مقتضية الإعراب لا محالة .

وأما الأفعال فقد أجمع نحاة البصرة ، والكوفة ، على أنها معربة ، ما كان منها فيه أحد الزوائد الأربع ، ولكن اختلفوا في علة إعرابها . فالذي عليه المحققون من أهل البصرة : أن إعرابها إنما كان من أجل المضارعة ، والمشابهة للأسماء[1] ، وأما أهل الكوفة فزعموا : أن إعرابها إنما وقع لأمر يرجع إليها من غير مشابه للأسماء وذلك أنها تدل على الأوقات المطولة والمعاني المختلفة[2] .

وحاصل كلامهم ، أن إعرابها أصل كإعراب الأسماء ، وهذا هو الذي ذهب إليه الخوارزمي[3] من البصريين ، فإنه زعم : أن الإعراب إنما يكون مستحقًا بالعقد والتركيب حيث كانا ، وأين حصلا ، من غير اشتراط الاسمية . والمعتمد في الدلالة على ما قلناه مسلكان :

المسلك الأول : هو أنه قد تقرر أن الإعراب لا يكون إلا بأحد أمور ثلاثة : إما الرفع ، وإما النصب ، وإما الجر ، فأما الجزم فلا يدخل الأسماء بحال . فالرفع هو للفاعلية وما أشبهها ، وأما النصب فهو للمفعولية وما أشبهها ، وأما الجر فهو للإضافة ، وهذه الأمور كلها لا تكون إلا في الأسماء لا محالة . فلهذا قلنا بأن الإعراب أصل في الأسماء وليس دخيلًا .

المسلك الثاني : هو أن الأسماء إنما تدل على معانيها المختلفة باختلاف

---

(١) ينظر : الكتاب ٣/١ ، والمقتضب ٣/١ و١/٢، ٣ و٨٠/٤ ، والأصول ٤٥/١-٥١ ، والإيضاح في علل النحو ٧٧-٧٨ ، والمفصل ١٣٧/٢ ، والمقتصد ١٠٧/١-١٠٨ ، ١١٧-١٢٣ والإنصاف ٥٤٩/٢-٥٥٠ (م٧٣) وشرح المفصل ٦/٧ .

(٢) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٧٨-٨٢ ، والإنصاف ٥٤٩/٢-٥٥٠ (م٧٣) ، والتبيين ١٥٣-١٥٥ .

(٣) ينظر : التخمير ٢٠٣/١-٢٠٤ .

إعرابها، لأن الصيغ قد تكون في حقها واحدة، ومصداق ما قلناه من ذلك هو أنك إذا قلت: ما أَحْسَنْ زَيْد، فهذه صيغة واحدة وهي دالة على معان ثلاثة لأجل الإعراب واختلافه. وبيان ذلك هو أنك إذا رفعت زيدًا كان رفعه على الفاعلية، وكان معناها النفي، أي لم يحسن شيئًا، وإذا قلت: ما أحسن زيدًا، ونصبته كان نصبه على المفعولية، وكان مفيدًا للتعجب، وإذا جررته كان جره بالإضافة، وكان معناه الإستفهام. فلولا أن الإعراب أصل فيها، وإلا لما كانت هذه المعاني متميزة، لأن التميز إنما يكون بأحد أمرين، إما بالصيغة، وقد فرضنا إنها واحدة، كما قررناه، وإما بالإعراب، وهذا هو الذي زيده. فأما ما حكاه ابن الأنباري[1] عن أهل الكوفة: من أن إعراب الأفعال أصلٌ فيها، وذهب إليه الخوارزمي[2] فهو فاسد، لأن التصرّف في الأفعال كاف في بيان اختلاف معانيها، وهو فيها كالإعراب في الأسماء، فلهذا لم يكن الإعراب فيها أصلًا. فأما ما قرره الخوارزمي: أن الإعراب يستحق بالعقد والتركيب وهما حاصلان في الفعل فهو باطل، لأن العقد والتركيب حاصلان في الفعل الماضي وليس معربًا، فدل ذلك على أنه لابد للإعراب من أمر وراءهما. فأما قول أهل الكوفة، بأنها إنما أعربت لأنها تدل على الأوقات المطوّلة، والمعاني المختلفة[3]، فهو بمعزل عن التحقيق وكلام النظار، فإن ما زعموه لا يشعر بإعراب على حال.

الفائدة الثانية: في بيان ما يختص الأسماء من الإعراب، وما يتعذر فيها[4]:

أما ما يختص بالأسماء من الإعراب فأمور ثلاثة: أولها: الرفع، وهو علم

---

(١) ينظر: أسرار العربية ٩٨.

(٢) ينظر: التخمير ١/٢٠٢-٢٠٤.

(٣) ينظر: الإنصاف ١/٥٤٩-٥٥٠ (م٧٣).

(٤) ينظر: الكتاب ١/٢-٤، والمقتضب ١/٤، والمسائل العسكريات ١٥٤-١٥٥، والمفصل ١/٥٠، وشرح المفصل ١/٧٣.

الفاعلية . وثانيها : النصب ، وهو علم المفعولية . وثالثها :الجر ، وهو علم الإضافة .

فالرفع إنما هو للفاعل وما أشبهه ، وإنما كان الرفع مخصوصًا بالفاعل ، وما كان مشبهًا له لأن الفاعل سابق على فعله ، ومتقدم عليه ، والرفع متقدم على كل المخارج ، وسابق عليها ، فلهذا كان مختصًا بالفاعل لهذه العلة .

وإنما كان النصب مخصوصًا بالمفعول لأن المفاعيل متسعة في كلام العرب ، وكثيرة التدوار على ألسنتهم ، فلما كانت بهذه الصفة خصوها بالنصب لأجل كثرة استعمالها .

وإنما كان الجر علم الإضافة لأنه لما اختص الفاعل بما ذكرناه من الرفع واختص المفعول بالنصب ، لم يبق من الإعراب إلا الجر ، فلهذا كان مخصوصًا بالإضافة .

فحصل من مجموع ما ذكرناه ها هنا أمران :

أحدهما : أن هذه الإعرابات الثلاثة مخصوصة بالأسماء لا توجد إلا فيها كما أوضحناه .

وثانيهما : أن هذه الأمور الثلاثة الإعرابية موضوعة في الأسماء بإزاء معان حاصلة فيها ، فالرفع موضوع للفاعلية ، وهو علم لها ، والنصب موضوع للمفعولية ، وهو علم عليها ، والجر مخصوص بالإضافة وهو علم عليها . فهذا ما يختص الأسماء من الوجوه الإعرابية .

وأما ما يتعذر فيها ، فاعلم أنه لا يتعذر دخولها فيه من الإعراب مطلقًا إلا /٥أ/ الجزم ، وإنما تعذر دخول الجزم في الأسماء لأمرين[1] :

أما أولًا : فلأنّ الجزم : هو قطع الحركة وإذهابها ، فلو دخل في الأسماء لكان ذلك إذهابًا لإعرابها ، وإبطالًا له ، وقد قررنا أن معانيها لا تحصل إلا على جهة التبع

---

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو ١٠٢-١٠٦ .

لإعرابها، فلهذا تعذّر دخوله فيها.

وأما ثانيًا: فلأنّ الجزم إنما يدخل تبعًا لعامله، وقد تقرر أن عوامل الأفعال الجوازم نحو: لم، ولما، وسائر الأمور الجازمة يتعذر دخولها على الأسماء وضعًا، فلا جرم قضينا بامتناع الجزم في غير الأفعال.

الفائدة الثالثة: في بيان ما يختص الأفعال من الإعراب، وما يتعذر دخوله فيها:

أما ما يختص بها من الإعراب فأمور ثلاثة[١]:

أولها: الرفع: وذلك يكون بعامل معنوي كما سنوضحه من بعد بمشيئة الله تعالى، وهذا نحو قولنا: يقوم ويقعد زيد.

وثانيها: النصب بعامل لفظي، وهذا كقولنا: لن يقوم زيد، وأريد أن يقعد عمرو.

وثالثهما: الجزم بعامل لفظي في نحو قولك: لم يقم زيد، ولما يخرج عمرو.

فهذه الإعرابات الثلاثة إنما دخلت على الأفعال المضارعة لأجل المشابهة بالأسماء، وليست أصلًا فيها كالأسماء. وتقرير المشابهة من أوجه ثلاثة:

أما أولًا: فمن جهة المعنى، وهو أن كل واحد من الاسم والفعل يدخله العموم، والخصوص، وبيانه هو أنك إذا قلت: يضرب، فإنه[٢] يصلح أن يكون عامًا، وصالحًا للحال والإستقبال شائعًا فيهما، فإذا دخلت السين أو سوف تمحض للإستقبال، بعد أن كان شائعًا فيهما جميعًا، كما أنك إذا قلت: رجل، يصح أن يكون لزيد و عمرو، ويكون شائعًا فيهما، فإذا دخلت اللام للعهد، كان معينًا لأحدهما بعد أن كان شائعا.

وأما ثانيًا: فمن جهة الصورة: وهو أن عدد حروف الفعل المضارع في:

---

(١) ينظر: الكتاب ١/٢-٤، والمقتضب ٤/٨٢، والمسائل العسكريات ١٥٥-١٥٦.

(٢) في المخطوطة: فإن.

يضرب ، كعدد حروف ضارب ، وحركاته ، وسكناته ، فلهذا أعرب كإعرابه .

وأما ثالثًا : فمن جهة الحكم : وهو أن لام الابتداء تدخل على المضارع في نحو : إن زيدًا ليضرب ، كما تدخل على اسم الفاعل في نحو : إن زيدًا لضارب ، فهذه وجوه المشابهة التي لأجلها أعرب بهذه الأوجه الإعرابية . ثم هذه الإعرابات في الأفعال ليست بأعلام على معان كما كانت في الأسماء ، وإنما حصل لها لأجل المشابهة لا غير .

فأما ما يتعذر في الأفعال من الإعراب ، فليس إلا الجر ، وإنما كان متعذرًا لأمرين[1] :

أما أولًا : فلأنّ الجرّ مخصوصا بالإضافة ، وعلمًا عليها ، فلما كانت الأفعال يتعذر فيها أن تكون مضافة ومضافًا اليها ، تعذّر فيها الجّر . لا محالة .

وأما ثانيًا : فلأنّ الجّر لو كان داخلًا في الأفعال لكانت أعلى حالًا من الأسماء ، وزائدة عليها من حيث دخل الأسماء من الإعراب أوجه ثلاثة ، ودخل الأفعال أوجه أربعة ، فلهذا بطل دخوله في حقها .

* * *

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو ١٠٧-١٢٠ .

قال صاحب الكتاب – هدى اللّه سعيه –:

باب علامات الإعراب

للرفع أربع علامات: الضمة، والواو، والألف، والنون.

فأما الضمة فتشترك فيها الأسماء والأفعال، نحو قولك: زيد يقوم، وعبد الله ينطق، ونحو ذلك.

والواو علامة للرفع في خمسة أسماء[١] معتلة مضافة وهي: أخوك، وأبوك، وحموك، وفوك، وذو مال، وفي جمع المذكر السالم، نحو قولك: الزيدون والعمرون، وما أشبه ذلك.

والألف علامة للرفع في تثنية الأسماء خاصة، نحو قولك: رجلان، وغلامان، والزيدان والعمران، وما أشبه ذلك.

والنون علامة للرفع في الأفعال خاصة، وهي خمسة أمثلة[٢]: تفعلان، ويفعلان، وتفعلون، ويفعلون، وتفعلين، كقولك: تذهبان، ويذهبان، وتذهبون، ويذهبون، وتذهبين.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

اعلم أن العلامة هي المعرفة للشيء، ومنه: علم الثوب، والعلم للطريق، أي المعرف لها[٣].

ومعناها في اصطلاح النحاة: هي الأمارة المعرفة لكون ما اختص بها معربًا، فحيث حصل واحد من هذه العلامات، فإنه أمارةٌ دالة على أن ما اختص به من قبيل المعربات.

---

(١) في المخطوطة: أشياء، وهو تحريف، وينظر: الجمل ٣.

(٢) في الجمل ٣: وهي في خمسة أمثلة من الفعل وهي.

(٣) ينظر: الصحاح: (علم) ٥/١٩٩٠.

وأصل الإعراب إنما يكون بالحركات لأمرين[١]:

أما أولًا: فلأن الحركة هي: إعراب المفرد في الأصل، والحرف إنما هو: إعراب لما عدا المفرد، فلما كان المفرد أصلًا لغيره كانت حركته أصلًا أيضًا.

وأما ثانيًا: فلأن الأصل في الإعراب أن يثبت وصلًا ويزول وقفًا، وهذا إنما يكون مختصًا بالحركات لا غير، فلهذا كانت هي الأصل.

فلنذكر علامات الرفع ومواقعها، أمّا علامات الرفع فهي أربع:

العلامة الأولى منها: هي الضمة: وهي الأصل[٢]، كما قررناه، ولها[٣] موقعان:

الموقع الأول منهما: في الأسماء: وذلك على وجهين:

أحدهما: ظاهرة، وذلك في الأسماء الصحيحة، كقولك: جاءني زيد، وخرج عمرو.

وثانيهما: أن تكون مقدّرة، إما فيما كان معتلًا /٥ب/ بالألف نحو: العصا، والرحا، والحبلى. وإما فيما كان معتلًا بالياء نحو: القاضي والداعي. وإما فيما كان مضافاً إلى ياء النفس نحو: غلامي، ودلوي، وما أشبهه.

الموقع الثاني: في الأفعال: وذلك يكون على وجهين:

أحدهما: ظاهرة، وذلك يكون في الأفعال الصحيحة كقولك: يقوم زيد، ويقعد.

وثانيهما: أن تكون مقدّرة، إما فيما كان معتلًا من الأفعال بالألف نحو: يخشى، ويرضى، وإما فيما كان معتلًا بالواو نحو: يغزو، ويدعو، وإما فيما كان

---

(١) ينظر: المقتصد ١/١٠٢-١٠٣، وشرح المفصل ١/٥١، وهمع الهوامع ١/٦١.

(٢) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٢/٢٨٥، وشرح جمل الزجاجي ١/١٢٤.

(٣) في المخطوطة: وله.

معتلًا بالياء نحو : يرمي ، ويسري ، فهكذا كون مجاري الضمة في كونها إعرابًا .

العلامة الثانية : الواو : ولها في كونها إعرابًا مواقع أربعة :

أولها : الستة الأسماء ، وقد عدها الزجاجي خمسة ، وأهمل منها ذكر : الهن ، ولم يعده من جملتها ، وطابقه على ذلك الخوارزمي[١] ، وهذا فاسد ، لأنه إن كان أهمل ذكرها من حيث أنه لم يسمع في كلام العرب إعرابها بالحروف فهو خطأ ، لأن إعرابها بالحرف قد ورد في لغة العرب ، وقد أورده الجوهري وحكاه[٢] ، وإن كان أهمال ذكرها لأنه قد سمع فيه لغة أخرى وهي[٣] : إعرابها بالحركة ، وأجروها مجرى : يد ودم[٤] ، فهذا خطأ أيضًا ، فأن : (الحمو)[٥] قد ورد فيه لغات كثيرة[٦] مهموز ومقصور ، فكان ينبغي أن لا يورد على زعمه ، وقد أورده ، فإذًا لا وجه لتركه لإيراد لفظ (الهن) كما قررناه .

وقد اضطرب رأي النحاة في هذه الأحرف[٧] ، فزعم الكسائي والفراء ، أن هذه الحروف حروف إعراب ، وأنها معربة من مكانين بالحركات والحروف جميعًا ، وزعم أبو عثمان المازني[٨] : أنها معربة بالحركات ، وأن هذه الأحرف إنما هي

---

(١) ينظر : التخمير .

(٢) أبو نصر إسماعيل بن حماد ، ت ٣٩٣هـ . (إنباه الرواة ١/١٩٤-١٩٨ ، وشذرات الذهب ٤/١٤٢) ، وينظر : الصحاح : (هنو) ٦/٢٥٣٦ .

(٣) في المخطوطة : وهو .

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٣٣ .

(٥) في المخطوطة : الحم . وينظر : الصحاح : (حمي) ٦/٢٣١٩ .

(٦) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٣٣ .

(٧) الآراء الواردة هنا ذكرت في : الإنصاف ١/١٧-٣٣ (م٢) ، وينظر : المقتضب ٢/١٥٥ ، وشرح المفصل ١/٥١-٥٣ ، والإيضاح في شرح المفصل ٣/٤٣٣-٤٣٥ ، وشرح جمل الزجاجي ١/١١٩-١٢٢ ، وارتشاف الضرب ١/٤١٥-٤١٧ ، وشرح الكافية ١/٢٧-٢٨ .

(٨) بكر بن محمد بن عثمان ، ت ٢٤٩ هـ . (أخبار النحويين البصريين ٨٥-٩٥ ، وإنباه الرواة ١/٢٤٦-٢٥٦) .

إشباع حدث عن الحركات ، وذهب الجرمي : أن هذه الأحرف ليست حروف إعراب ، وإنما هي دلائل إعراب[١] . والذي عليه جماهير البصريين أن هذه الأسماء إنما أعربت بهذه الأحرف لأنها لما تعددت بمضافها أشبهت المثنى ، فلهذا كانت معربة بالحروف[٢] .

والمختار عندنا في هذه الأسماء أنها معربة بالحركات على جهة التقدير ، وأن هذه الأحرف لامات الكلمة ، ففي حال الرفع أصل الكلمة ، وفي حال النصب والجر مبدلة من الواو ، وهذا هو رأي سيبويه[٣] ، ويدل على ما قلناه هـــو أن أصل الإعراب إنما يكون بالحركات[٤] ، وإذا كان لها محمل في كونها معربة بالحركات فلا وجه للعدول عنه بحال[٥] .

وثانيها : الجمع السالم : فإنه معرب في حال الرفع بالواو ، إما على جهة التحقيق في الاسم : كالزيدون والعمرون ، والصفة نحو : المسلمون ، والمؤمنون ، وإما على جهة التقدير : كقالون ، وثبون ، وسنون ، وغير ذلك[٦] . وإنما كان معربا بالحروف لأن الجمع أكثر من الواحد ، فقصدوا إلى مخالفة إعراب الجمع لإعراب الواحد المفرد ، وسبق المثنى فأخذ الألف لخفته ، ولم يبق إلا الواو فكانت علامة في الجمع السالم[٧] لإعراب الرفع[٨] .

---

(١) نسب في الإنصاف ١٧/١ (م٢) إلى الأخفش .

(٢) ينظر : المقتضب ٢٣٩/١-٢٤٠ ، ٢٥٥/٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٤٣٣/١ .

(٣) لم أجد نصا صريحا لسيبويه في كتابه ، وإنما ذكر هذه الأسماء عرضا ، ينظر الكتاب ٢١٣/١ ، ٢١٩-٢٢١ ، ١٠٤/٢ .

(٤) ينظر : المقتصد ١٠٢/١-١٠٣ ، وشرح المفصل ٥١/١ .

(٥) ينظر : المقتصد ١٠٣/١ ، وشرح جمل الزجاجي ١٢٢/١ .

(٦) ينظر : الكتاب ٥/١ ، والمقتضب ٥/١ .

(٧) في المخطوطة : للسالم .

(٨) ينظر : شرح الكافية ٣٩/١ .

وثالثها : أولو : في الموصولات ، فإنها معربة بالواو في حال الرفع[١] ، كما قال تعالى : ﴿كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ﴾[٢] .

ورابعها : عشرون وأخواتها إلى تسعين : فإنها معربة بالواو في حال رفعها[٣] . وهذان الإسمان ، أعنى أولو وعشرون ، لم يعدهما الزجاجي فيما يعر ب بالواو في حال رفعه ، ولا بد من ذكرهما لأنهما غير مندرجين تحت جمع السلامة ، لأنهما ليسا من جمع السلامة في ورد ولا صدر بحال ، وإنما هما إسمان معربان في حال الرفع بالواو ، لأنهما إسمان للجمع وليسا من جموع السلامة كما قررناه .

العلامة الثالثة : الألف :

في تثنية الأسماء خاصة ، فإنها علامة للرفع فيها ، إما في التثنية الحقيقية كالزيدان ، والمسلمان ، وإما في غير الحقيقية كاللذان ، وهذان[٤] . ومما يكون معربًا بالألف في حال رفعه وليس مثنى قولهم : اثنان ، واثنتان[٥] ، وهذا أيضا لم يذكره الزجاجي ولا بد من ذكره لأنه غير داخل تحت التثنية ، إذ ليس مثنى ، وإنما هو اسم موضوع بازاء الاثنين ، لا يقال فهلا كان داخلا تحت المثنى التقديري كهذان ، واللذان ، من غير حاجة إلى إفراده بالذكر وجعله قسما على حياله ، لأنا نقول : هذا فاسد ، فإن هذان ، واللذان قد وجد لكل واحد منهما مفرد على حياله ، واستقلاله ، فكانت تثنيه تثنية لهذا المفرد[٦] ، وإن كانت غير قياسية ، من حيث كانت صورة المفرد فيهما غير محفوظة ، فلهذا كانت غير حقيقية مع كونها تثنية

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب ٢٦٧/١ . جعلها من الصفات التي تجمع بالواو والنون .

(٢) الأحقاف ٣٥ .

(٣) ينظر : المقتضب ٣٣٢/٢ ، والمقتصد ١٩٩/١-٢٠٠ .

(٤) ينظر : الكتاب ٩٢/٢ ، والمقتضب ١٥٣/٢ ، والإيضاح في علل النحو ١٢٣-١٢٤ .

(٥) ملحقان بالمثنى في الإعراب لفقد شرط التثنية . ينظر : همع الهوامع ١٣٤/١-١٣٥ .

(٦) ينظر : شرح المفصل ١٢٧/٣-١٢٨ ، ١٤١-١٤٢ .

بخلاف قولنا : اثنان ، فإنه لا مفرد له من لفظه ، فيكون تثنية له فافترقا .

العلاقة الرابعة : النون :

وهي تكون علامة للرفع في خمسة أفعال(١) ، مصدره بالتاء والياء في فعل جماعة الرجال ، في الغيبة والخطاب نحو : هم يفعلون ، وأنتم تفعلون يا رجال ، والياء للمذكرين غيبة نحو : هما يفعلان ، والتاء للمؤنثين غيبة وخطابًا نحو : الهندان يفعلان ، وأنتما تفعلان يا امرأتان ، وفي الواحدة المؤنثة نحو : أنت تفعلين يا امرأة . وإنما قضينا بكون هذه النون إعرابا في حالة الرفع لهذه الأفعال ، لأن الأفعال إنما وجب لها الإعراب بالمشابهة كما أسلفنا تقريره ، فكما كانت الواو واقعة حرف إعراب في الأسماء ، وفاعلة ، فهكذا تكون النون فاعلة في نحو : يضربن ، وحرف إعراب في هذه الأمثلة الخمسة ، حملا لأحدهما على الآخر . فهذا ما أردنا ذكره في شرح علامات الرفع ، والله الموفق .

* * *

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه – :

وللنصب خمس علامات : الفتحة ، والألف ، والياء ، وحذف النون [والكسرة] ./٦١أ/ فأما الفتحة فتشترك فيها الأسماء ، والأفعال نحو قولك : إن زيدًا لن يذهب ، وإن عبد الله لن يركب ، وما أشبه ذلك . والألف علامة للنصب في الأسماء الخمسة المعتلة المضافة نحو قولك : رأيت أباك ، وأخاك ، وما أشبه ذلك . والياء علامة للنصب في التثنية والجمع نحو قولك : رأيت الزيدَين ، والزيدِين ، وأكرمت العمرَين والعمرِين ، وما أشبه ذلك . وحذف النون علامة للنصب في الأفعال الخمسة ، التي رفعها بثبات النون نحو قولك : لن يفعلا ، ولن يفعلوا ، وما اشبه ذلك . والكسرة علامة للنصب في جمع المؤنث السالم نحو قولك : رأيت

(١) ينظر الكتاب ١/٥-٦ ، والمقتضب ٤/٨٢-٨٣ ، والمفصل ٢/١٣٧ ، وشرح المفصل ٨/٨ .

الهندات ، وأكرمت الزينبات وما أشبه ذلك .

قال الإمام أمير المؤمنين عليه السلام :

اعلم أن فائدة قولنا : علامة النصب : أنها هي الأمارة الإعرابية اللازمة للمفعول وما أشبهه ، إما تحقيقا وإما تقديرا . فقولنا : الإمارة : ليندرج تحت ذلك جميع العلامات كلها من الحركة والحرف والحذف ، وقولنا : الإعرابية : نحترز عما تكون هذه الأحرف حاصلة فيه وليس معربًا لقيام سبب البناء فيه نحو : هذين ، واللذين ، واضربا . وقولنا : اللازمة للمفعول : نحترز به عن ما يكون علامة للفاعل وما أشبهه ، وهي علامة للرفع . وقولنا : وما أشبهه : يتصل فيه جميع المفاعيل المشبهه نحو : الحال والتمييز وغيرهما .

فإذا عرفت هذا فلنذكر علامات النصب ومواقعها . وجملة العلامات الخمس :

العلامة الأولى : الفتحة[1] :

وهي الأصل في هذا الباب ، لأنها حركة ، وأصل الإعراب إنما هو بالحركات ، ولها موقعان :

الموقع الأول : في الأسماء : وذلك على وجهين :

أحدهما : أن تكون ظاهرة ، وذلك يكون في الأسماء الصحيحة نحو قولك : رأيت زيدًا والرجل ، وأخذت الدرهم والفلس ، وما أشبه ذلك ، ويلحق به المعتل بالياء نحو : رأيت القاضي وأكرمت الداعي ، لأن الفتحة لما كانت خفيفة لا جرم لم تثقل على الياء ، فلهذا كان جاريًا مجرى الصحيح في دخولها عليه .

وثانيهما : أن تكون مقدّرة ، وهذا نحو المعتل بالألف في مثل : أكرمت المولى ، وأخذت العصا ، لأن الألف لا يمكن تحريكها بحال ، فلهذا وجب تقدير الفتحة فيما ذكرناه .

---

(١) ينظر : الكتاب ٣/١ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢٩٧/٢ ، وشرح جمل الزجاجي ١١٧/١-١١٨ ، ١٢٤ .

الموقع الثاني : في الأفعال : وذلك على وجهين :

أحدهما : أن تكون ظاهرة ، إما في الأفعال الصحيحة نحو : لن يذهبَ ، ولن يكتب ، وإما في الأفعال المعتلة بالواو نحو : لن يغزوَ ، ولن يدعوَ ، وإما في الأفعال المعتلة بالياء نحو : لن يرمَي ، ولن يعطي . وإنما كان الأمر كما قلناه لأن هذه الأفعال جارية مجرى الصحيحة في احتمال الفتحة .

وثانيهما : أن تكون مقدرة في الأفعال المعتلة بالألف ، وهذا نحو قولك : لن يخشى ولن يرضى ، وإنما كانت الفتحة مقدّرة ها هنا لأن الألف غير متحركة بحال ، فلهذا وجب تقديرها . فهذه مجاري الفتحة في كونها إعرابًا على هذه الكيفية .

العلامة الثانية : الألف :

وهي تلو الإعراب بالفتحة ، لأن الفتحة من الألف[1] ، ولها موقع واحد ، وهي الأسماء الستة المضافة ، فإن نصبها إنما تكون علامته الألف فتقول : رأيت أباه ، وأخاه هذا كله على رأي من أعربها بالحروف ، ، كما حكيناه عن أكثر المتأخرين من محققي البصريين ، فأما على ما اخترناه من مذهب سيبويه ، فإنها معربة بالفتحة على جهة التقدير ، كإعراب العصا ، وهذه الألف إنما هي منقلبة عن الواو لتحركها وانفتاح ما قبلها ، كما فعلناه في العصا ، من غير حاجة إلى إعرابها بالحروف .

العلامة الثالثة : الياء[2] :

وهي علامة للنصب ولها موقعان :

أحدهما : أن تكون في التثنية الحقيقية كالزيدَين ، وغير الحقيقية كهذين ، واللذين .

---

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجي ١/١٢٢ ، ١٢٤ .

(٢) ينظر : الكتاب ١/٤-٥ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢/٢٩٨ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/٢٧٣ ، ٢٨٧ .

وثانيهما: في الجمع السالم الحقيقي منه كالزيدِين، والمسلِمين، وغير الحقيقي كأرضين، وسنين.

وهذه الياء إنما هي حقيقية في الجر، لأن الكسرة منها، لكن النصب ها هنا محمول على الجر، وإنما حمل عليه لأمرين:

أما أولًا: فلأن المنصوب والمجرور لا يأتيان إلا فضلة بعد تمام الجملة وكمالها.

وأما ثانيًا: فلأن المجرور كالمنصوب في كون الفعل مقتضيًا له. فلما كان الأمر فيهما كما قلناه من المشابهة حمل النصب على الجر، فكان الياء علامة لهما جميعًا.

العلامة الرابعة: الكسرة[(١)]:

ولها موقع واحد، وهي تكون علامة للنصب في الجمع المؤنث السالم نحو: الزينبات، والمسلمات، وإنما خمل منصوبه على مجروره لأمرين:

أما أولًا: فلأنه لما حمل منصوب المذكر السالم على مجروره، فيما كان معربًا بالحروف، وجب حمل جمع المؤنث السالم منصوبه على مجروره فيما كان معربًا بالحركات أيضًا.

وأما ثانيًا: فلإنا لو أعربنا [جمع] المؤنث السالم بحركة النصب من غير حمل لمنصوبه على مجروره، لكان أعلا حالًا من جمع المذكر السالم من حيث تم الإعراب فيه دون [جمع] المذكر السالم.

العلامة الخامسة: حذف النون[(٢)]:

ومواقعها في الأفعال الخمسة التي ذكرناها، فإن علامة النصب فيها إنما هو

---

(١) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٢/٢٩٩، والمقتصد ١/٢٠٣ - ٢٠٤.

(٢) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٢/٢٩٩، والمقتصد ١/١٧٨-١٧٩، وشرح ألفية ابن معطي ١/٣٦١-٣٦٢.

حذف النون ، وعلامة رفعها ثبات النون ، وإنما قلنا ذلك ، لأن إعرابها بالنصب لا يخلو حاله إما أن يكون بحركة أو حرف ، وباطل أن يكون إعرابها بالحركة ، لأن ما قبل الألف في فعل الاثنين مفتوح بكل حال ، وما قبل الواو في فعل الجماعة مضموم بكل حال ، وما قبل الياء في فعل الواحدة المؤنثة مكسور بكل حال ، فبطل أن يكون معربًا بالحركة والنون مفتوحة أو مكسورة بكل حال ، وإن كان معربًا /٦ب/ بالحرف ، فإن كان إعرابه بالنون فهو باطل ، لما فيه من اللبس بين أن يكون منصوبًا أو مرفوعًا ، وإن كان إعرابه بحرف آخر فهو محال أيضًا ، إذ لا حرف هناك يعرف به ، فلم يبق إلا أن يكون معربًا في حالة نصبه بحذف النون ، وهذا هو مطلوبنا . لا يقال فإذا منعتم من إعرابه بالنون في حالة نصبه لئلا يلتبس بالنصب ، فيجب أن لا يعرب بحذف النون في حال نصبه لئلا لتبس بالجزم ، لأنا نقول : هذا فاسد ، فإنا كما حملنا النصب على الجر في الأسماء ، وجب أيضًا حمل النصب على الجزم في الأفعال ، والجامع بينهما أن كل واحد من الجر والجزم مختص بنوع من المعربات وقبيل منها ، فإذا حمل النصب على أحدهما وجب حمله على الآخر توفقه بينهما ، لما ذكرناه من الجامع ، فلا جرم كان معربًا بحذف النون في حال نصبه .

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

وللخفض ثلاث علامات : الكسرة ، والياء ، والفتحة .

والكسرة قولك : مررت بزيد وعمرو ، وما أشبه ذلك .

والياء علامة الخفض في الأسماء [الخمسة] المعتلة المضافة نحو قولك : مررت بأخيك ، وأبيك ، وما أشبه ذلك ، وفي التثنية والجمع نحو : مررت بالزيدَين ، والزيدِين ، وما أشبه ذلك .

والفتحة علامة الخفض في الأسماء والتي لا تنصرف نحو : مررت بأحمدَ ، وإبراهيمَ ، لأن الأسماء التي لا تنصرف لا تنون [ولا تخفض] ويكون خفضها كنصبها .

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام :

اعلم أن المراد بقولنا علامة الجر أنها : الأمارة الإعرابية اللازمة للمضاف إليه . فقولنا الأمارة لنفصل جميع العلامات من الحركة والحرف ، وقولنا الإعرابية ، يخرج منه الكسرة إذا كانت للبناء كنزال ، والياء إذا كانت في اسم مبني كهذين واللذين ، وقلنا اللازمة للمضاف إليه : نحترز به عن علامة الفاعل والمفعول ، فإذا عرفت هذا فلنذكر علاماتِ الخفضِ وموقَعها وجملَتها ثلاث :

العلامةُ الأولى : الكسرة[1] :

وهي تكون مختصة بالأسماء كما قررناه آنفًا ، [و] وقوعها فيه على وجهين :

أحدهما : أن تكون فيها ظاهرة ، وهذا إنما يكون في الأسماء الصحيحة ، كفَلسٍ وفرسٍ ، وزيدٍ ، وعمرٍو .

وثانيهما : أن تكون حاصلة فيها على جهة التقدير ، وهذا إنما يكون في الأسماء المعتلة ، إما بالألف نحو : العصا ، والفتى ، والحبلى ، وإما بالياء نحو : كالقاضي والداعي ، وإما بأن يكون مضافًا إلى ياء النفس : كغلامي ، وثوبي ، وما أشبه ذلك . فهذه الأسماء كلها لا يظهر فيها الخفض بحال ، وإنما يكون فيها مقدرًا .

لا يقال فإذا كان الإعراب متعذرًا في الاسم لعارض ما فهل تفرقون بين أن يقال محله من الإعراب كذا ؟ أو يقال يقدر فيه من الإعراب كذا ؟ أو تزعمون أنه لا فرق بينهما ؟ لأنا نقول : الأمر في ذلك قريب ، فإن قلنا أنه لا تفرقة بينهما ، فإنه يستوي الحال بين أن نقول : محل غلامي من الإعراب كذا ، [و] محل قولنا : أنت ، وهو ، من الإعراب كذا أيضًا ، وبين أن يقال : تقدر فيهما من الإعراب كذا ، وإن قلنا إن بينهما تفرقة ، وهو الحق ، كما قاله عبد القاهر الجرجاني في (شرح الإيضاح)[2] ،

---

(١) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٣٢٩/٢ ، وشرح جمل الزجاجي ١٢٤/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٧٧/١-١٧٩ .

(٢) ينظر : المقتصد ١٠٦/١ .

فكلما تقدر فيه الإعراب لعارض الإعلال : كالعصا ، وغلامي ، فإنه يقال : تقدر فيه من الإعراب كذا ، ولا يقال محله ، وكلما تعذر فيه الإعراب لعارض البناء : كأنت ، وهؤلاء ، فإنه يقال محله من الإعراب كذا ، ولا يقال : تقدر فيه ، وكله خلاف في عبارة ، وليس تحته كثير فائدة .

العلامة الثانية : الياء : ولها مواقع ثلاثة(١) :

أحدها : أن تكون علامة للجر في الأسماء الستة على رأي من أعربها بالحروف ، فأما رأي سيبويه وهو المختار ، فإن إعرابها بالحركة مقدرة ، وهذه الياء منقلبة عن الواو .

وثانيها : أن تكون علامة للجر في التثنية الحقيقية ، كالزيدين ، والمسلمين ، وغير الحقيقية ، كهذين واللذين ، فأما الياء في اثنين واثنتين فقد تقدم الكلام عليهما في الألف ، وقررنا أنها غير مندرجة تحت المثنى .

وثالثها : أن تكون في الجمع السالم إما حقيقيا كالزيدين ، والمسلمين ، وإما غير حقيقي ، كأرضين وسنين ، فإن الياء هاهنا علامة للجر . فأما الكلام في عشرين إلى تسعين ، فقد قررناه في الواو ، فلا وجه لإعادته ، فإنا قد ذكرنا أن قولنا عشرون وأخواتها غير مندرجة تحت الجمع السالم ، فأغنى عن تكريره .

العلامة الثالثة : الفتحة(٢) :

في كل ما لا ينصرف كإبراهيم ، وأحمر ، فإن هذه الفتحة محمولة على الكسرة ، كما حملنا الكسرة على الفتحة في باب الزينبات ، فهذه جملة العلامات /٧أ/ الداخلة لإعراب الأسماء .

فأما الأسماء فهي بالإضافة إلى هذه العلامات على مراتب ثلاث(٣) :

---

(١) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٣٠ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/٢٥٠ ، ٢٧٣ ، ٢٨٧ .
(٢) ينظر : المفصل ١/٤٣-٤٤ ، وشرح جمل الزجاجي ١/١١٨ .
(٣) ينظر : المفصل ١/٤٢-٤٣ .

المرتبة الأولى : ما يكون معربًا بالحركة ، وهو على أوجه ستة :

أولها : أن يستوي في حركات الإعراب كلها ، والتنوين جميعًا ، وهذا نحو : فلس ، وفرس ، وغير ذلك ، فهذا النوع يسمى المتمكن الأمكن ، فيكون متمكنًا بدخول الإعراب عليه كله ، ويكون أمكنًا لكونه منصرفًا بدخول التنوين فيه .

وثانيها : أن يدخل جميع الإعراب كله ، ويتعذر فيه دخول التنوين ، وهذا نحو ما

كان مضافًا إلى غير متكلم ، أو كان فيه لام ، وهذا نحو : الرجل ، وغلامك ، وإنما تعذر فيه التنوين لأجل ما يضاده ويناقضه من لام أو إضافة .

وثالثها : أن يدخله الرفع والنصب ، ولا يدخله جر ، وهذا هو المتروك صرفه : كإبراهيم ، وزينب ، وغيرهما ، وسيأتي مشروحًا بمشيئة الله تعالى .

ورابعها : أن يدخله الرفع والجر ، ولا يدخله النصب ، وهذا نحو : الزينبات ، والمسلمات ، فإن منصوبه محمول على مجروره ، كما قررناه .

وخامسها : أن يدخله النصب وحده ولا يدخله رفع ولا جر ، وهذا كله ما اعتل آخره بالياء نحو : القاضي ، والداعي ، وإنما تعذر فيه من أجل الثقل بالياء لا غير .

وسادسها : أن تكون متعذرة كلها ، وهذا إنما يكون فيما كان معتلًا بالألف نحو : العصا ، فإن الألف لا تكون متحركة بحال لسكونها أبدًا . فهذه المعربات بالإضافة إلى الحركة جارية على هذه الكيفية .

المرتبة الثانية : ما يكون معربًا بالحرف ، وذلك يكون على وجهين :

أحدهما : أن يكون ظاهرًا وذلك يكون على أوجه خمسة : أولها : أن يكون مفردًا كالأسماء الستة . وثانيها : التثنية إما حقيقية ، أو غير حقيقية . وثالثها : اثنان واثنتان . ورابعها : الجمع السالم ، إما حقيقيًا أو غير حقيقي . وخامسها : أولو وعشرون وأخواتها إلى تسعين . فهذه جملة الأمور المعربة بالحروف لفظًا كما ترى .

وثانيهما : أن يكون مقدرًا وذلك يكون في الجمع السالم إذا كان مضافًا إلى ياء النفس مرفوعًا ، فأما إذا كان منصوبًا أو مجرورًا فلا ، وذلك نحو : مسلمى ، وزيدى ، فأما المثنى المضاف إلى ياء النفس فلا يقدر فيه الإعراب بالحرف ، سواء كان منصوبًا أو مجرورًا نحو : زيدي ، ومسلمي ، فأما إذا كان مرفوعًا فإنك تقول فيه : زيدايَ ومسلمايَ بكل حال .

المرتبة الثالثة : ما كان معربًا بالتقدير :

وقد يكون ذلك للتعذر تارة ، وللإستثقال أخرى ، فأما التعذر فهو في نحو : غلامي ، وداري ، فإن الإعراب في هذا مقدر ، وقد زعم بعضهم أنه مبني لإضافته إلى المبني ، وهذا خطأ ، وباطل بنحو قولنا : غلامك ، وغلامه . وزعم الخوارزمي(١) أن إعراب الياء منقول إلى الاسم الذي قبلها ، وهذا فاسد لا يعهد له نظير في كلام العرب ، فإن إعراب كلمة لا ينقل إلى كلمة أخرى ، وأما الإستثقال ففي نحو : العصا ، والحبلى ، فهذا إنما بطل إعرابه لكونه ثقيلًا على حرف العلة ، فهكذا تجري الأسماء في إعرابها لفظًا أو غير لفظ .

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه - :

وللجزم علامتان : السكون ، والحذف . فالسكون [نحو] قولك : لم يضرب ، ولم يخرج ، وما أشبه ذلك . والحذف قولك : [لم يرم و] لم يقض ، ولم يغز ، ولم يخش ، وما أشبه ذلك . وكل فعل آخره ياء أو واو أو ألف ، فجزمه بحذف آخره . وحذف النون يكون أيضًا علامة الجزم في تثنية الأفعال وجمعها نحو قولك : لم يفعلا ، ولم يفعلوا ، وما أشبه ذلك .

فجميع علامات الإعراب أربعة عشرة علامة ، أربع للرفع ، وخمس للنصب ، وثلاث للخفض ، وإثنتان للجزم . وجميع ما يعرب به الكلام تسعة أشياء ، ثلاث

---

(١) ينظر : التخمير .

حركات وهي : الضمة ، والكسرة ، والفتحة ، وأربعة أحرف وهي : الواو ، والياء ، والألف ، والنون ، وحذف ، وسكون ، لايكون معرب في شيء من الكلام إلا بأحد هذه الأسباب[١] .

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام :

اعلم أن الجزم في اللغة هو : القطع ، يقال جزم قلمه إذا قطع تحريفه .

وفي مصطلح النحاة إذهاب الحركة أو الحرف لأجل العامل[٢] . فلنذكر علامات الجزم ومواقعها ، ثم نذكر حصر علامات الإعراب ، فهاتان فائدتان :

الفائدة الأولى : في علامات الجزم ومواقعها ، وله علامتان[٣] :

العلامة الأولى : السكون ، وله مواقع ثلاثة :

أولها : أن تقع في الأفعال الصحيحة ، وهذا نحو قولك : لم يضرب ، ولم يخرج ، فإذا دخل الجازم على مثل هذه الأفعال فإنه إنما يذهب الحركة ،ويبقى الفعل ساكنًا بكل حال .

وثانيها : أن يكون واقعًا في الأفعال المهموزة ، وهذا يكون أيضًا بالسكون عند دخول الجازم عليه لأن الهمزة حرف تقبل الحركة ، فلهذا كان جزمها بالسكون كالصحيح فتقول : لم يقرأ ، ولم يدفأ ، ولم يخبأ وما أشبه ذلك .

وثالثها : أن يكون واقعًا في الأفعال الصحيحة اللام /٧ب/ المعتلة العين ، فالجازم إذا دخل على هذه الأفعال فإن عين الكلمة تنحذف ، وليس حذفها لأجل الجازم ، وإنما حذفها لالتقاء الساكنين ، وهذا نحو قولك : لم يقل ، ولم يبع ، فإن الأصل فيهما : يقول ويبيع فثقلت الضمة ، والكسرة على الياء والواو ، فنقلتا إلى ما

---

(١) في الجمل : الأشياء ٦ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٣١٥/١ .

(٣) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٣٤٠/٢-٣٤٣ .

قبلهما من الساكن فالتقى ساكنان الواو ولام الكلمة، فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين، فبقي: لم يقل ولم يبع.

العلامة الثانية: الحذف، وله مواقع أربعة:

أولها: حذف الواو من نحو: يغزو، ويدعو، فتقول فيه: لم يغزُ، ولم يدع.

وثانيها: حذف الياء من نحو: يرمي، ويسري، فتقول فيه: لم يرم، ولم يسر.

وثالثها: حذف الألف من نحو: يخشى ويرضى، فتقول: لم يخش ولم يرض.

فهذه الأحرف كلها ثلاثتها تحذف لأجل الجازم، وهي اللغة الفصيحة، وعليها ورد التنزيل، قال تعالى: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾[١]، وقال تعالى: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾[٢] وغير ذلك. ووجه ذلك هو أن الجازم من حقه القطع، فلما لم يجد الجازم حركة يقطعها ظاهرة لكونها مقدرة على حرف العلة، لا جرم قطع الحرف في آخر الكلمة، فجرى مجرى الحركة لكونه متبدلا كتبدلها. وقد جاءت لغة أخرى غير فصيحة بإثبات هذه الأحرف عند الجزم كقوله[٣]:

إذا العجوزُ غضبتْ فطلِّق ولا ترضَّاها ولا تملَّق

وقوله[٤]:

ألَمْ يَأْتِيكَ والأنباءُ تَنمي بما لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

وقوله[٥]:

---

(١) التوبة ١٨.

(٢) الزمر ٧.

(٣) رؤبة، ملحقات ديوانه ١٧٩، وهو من شواهد الخصائص ٣٠٧/١، والمفصل ٢٨٣/٢، والإنصاف ٢/١ (م٢).

(٤) قيس بن زهير، وهو من شواهد الكتاب ٥٩/٢، والخصائص ٣٣٣/١، والإنصاف ٣٠/١ (م٣).

(٥) لم ينسب إلى أحد، وهو عجز بيت وصدره: =

لـم يَـهْـجُـو ولـم يَـدَعِ

وما أشبه ذلك ، وهي قليلة . ووجهها على قلتها هو أن الحركة لا بد من أن تكون مقدره على حرف العلة ، فلما دخل الجازم أذهبها وبقيت[١] هذه الأحرف على حالها من غير حذف . وزعم ابن بابشاذ[٢] : أن هذه الأحرف في هذه الأبيات إنما هي إشباع ، وهذا فاسد ، فإن الإشباع إنما يكون في آخر القافية ، فأما غيرها فلا وجه له .

ورابعها : حذف النون في الخمسة المذكورة للأفعال ، وإنما وجب حذفها من أصل الجازم لأن النون بمنزلة الضمة ، فلما كان الجازم قد حذف الضمة في المفرد ، وجب حذف النون في هذه الأفعال[٣] .

الفائدة الثانية : في حصر علامات الإعراب :

قال أبو القاسم : فجميع علامات الإعراب أربع عشرة ، وجميع ما يعرب به الكلام تسعة أشياء ، فهذان نوعان نذكر معناهما :

النوع الأول منها : علامات الإعراب :

ونعني بالعلامة : الأمارات الدالة على كون الاسم معربًا كما قررناه من قبل ، فمتى حصلت واحدة من هذه العلامات ، أشعرت بكون الاسم لا محالة معربًا ، وهذه هي فائدة كون الشيء علامة . ثم هي على وجهين : مختصة ، ومشتركة : فالمختصة منها أربعة ، ونعني بالمختصة ما كان لها معنى واحد ، وهي الضمة ،

= هجوت زبان ثم جئت معتذرا   من هـجـوز زبـان ...

وهو من شواهد المنصف ٢/١١٥ ، والمفصل ٢/٢٨٢ ، والإنصاف ١/٢٤ (م٢) .

(١) في الأصل : وبقي .

(٢) ينظر : شرح الجمل ١٥ .

(٣) ينظر : المقتصد ١/١٧٨ .

والواو، والنون في الرفع، والسكون في الجزم، فان هذه تختص بمعنى واحد لا يتعداه.

وأما المشتركة فهو ما عداها وهي أمور عشرة، ونعني بالمشتركة ما كانت لمعذبين فصاعدًا، فالألف من علامات الرفع تصلح للرفع والنصب، وجميع علامات النصب مشتركة، فالفتحة تكون للنصب والجر، والكسرة تكون للنصب والجر، والألف أيضا للرفع والنصب، والياء تكون نصبًا وجرًا، وحذف النون يكون نصبًا وجزمًا، وجميع علامات الجر تكون مشتركة، فالكسرة تكون نصبًا وجرًا، والفتحة تكون أيضًا نصبًا وجرًا، والياء تكون نصبًا وجرًا، والحذف كما يقع في الجزم فهو واقع في النصب، فهي كما ذكر أربع عشرة علامة، أربع مختصة وعشر مشتركة.

النوع الثاني: في بيان ما يعرب به الكلام:

اعلم أن أبا القاسم أراد بعلامات الإعراب: بيان ما يكون علامة للرفع، والنصب، والجر، في الأسماء، والأفعال، سواء كان متكررًا، أو غير متكرر، وهي إذا كانت بهذا الاعتبار فهي أربع عشرة علامة كما مثلنا من قبل.

وأراد بقوله: ما يعرب به الاسم والفعل: بيان صورها من غير تكرر، وجملتها تسعة أشياء، ثلاث حركات: الضمة، والفتحة، والكسرة، وأربعة أحرف: الواو، والياء، والألف، والنون، وحذف، وسكون، فهذه هي صور الإعراب.

فحصل من مجموع ما ذكرنا ها هنا أن علامات الإعراب مغايرة لصور الإعراب، وأن علامات الإعراب يقع فيها التكرر، وعدم التكرر، بخلاف صور الإعراب، فلهذا كانا مختلفين، وأنه لا علامة للإعراب إلا وهو من تلك الأربع عشرة، وأنه لا صورة للإعراب إلا وهو من هذه التسع، فهذا هو مراد أبي القاسم بما ذكره.

* * *

وقال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب الأفعال

الأفعال ثلاثة: فعل ماض، وفعل مستقبل، وفعل في الحال يسمى الدائم.

فالماضي: ما حسن فيه أمس، وهو مبني على الفتح أبدًا، نحو: قام، وقعد، وانطلق، وما أشبه ذلك.

والمستقبل: ما حسن فيه غد وكانت في أوله أحد الزوائد الأربع / ٨ أ / وهي: ياء، أو تاء، أو نون، أو ألف، كقولك: أقوم، ونقوم، وتقوم، ويقوم، وما أشبه ذلك. وهو مرفوع أبدًا حتى يدخل عليه ناصب أو جازم.

فالناصب: أَنْ، ولَنْ، وإذن، وحتى، وكي، وكيلا، [ولكي، ولكيلا] ولام كي، ولام الجحود، والجواب بالفاء، [والواو، وأو] ولها مواضع تذكر فيها.

والجازم: لم، ولما، وألم، وألمّا، ولام الأمر، ولا في النهي، وحروف المجازاة، وهي: أن الخفيفة، ومهما، وإذما، وحيثما، وكيفما [وأينما]، ومن، وما، وأي، وأنى، وما أشبه ذلك، ولها موضع تذكر فيه.

وأما فعل الحال، فلا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ، كقولك: زيد يقوم الآن، ويقوم غدًا، وعبد الله يصلى الآن، ويصلى غدًا. فإذا أردت أن تخلصه للاستقبال أدخلت عليه السين أو سوف، فقلت: سوف يقوم، وسيقوم، فيصير مستقبلا لا غير [فافهم تصب إن شاء الله].

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

قد ذكرنا من قبل ماهية الفعل وتقسيمه، والذي نذكره هاهنا إنما هو تقسيمه باعتبار الأزمنة، وذكر كل واحد منها على انفراده، فلا جرم أفردنا كل واحد منها بكلام يخصه وجعلناه على مراتب ثلاث.

واعلم أنا قبل الخوض فيما نريده من أقسام هذه الأفعال، نذكر الدلالة على

إثبات هذه الأزمنة كلها وإن لها وجودًا ، فنقول : ذهب الجمهور من نظار المتكلمين وأئمة الأدب إلى أن الأزمنة التي تقع فيها الأفعال ثلاثة : ماض ، ومستقبل ، وحال[1] ، وزعم قوم من النحاة أنه لا حقيقة لفعل الحال ، وأن الأزمنة المحققة إنما هي الأزمنة الماضية ، والمستقبلة ، فأما أزمنة الحال فلا وجود لها[2] ، وتابعهم على ذلك الفلاسفة وشرذحة من الملاحدة .

والمختار عندنا ما عول عليه الجماهير من إثباتها ، ويدل على ذلك المعقول ، والمنقول .

أما المعقول فمن وجهين :

أحدهما : أن زماني الماضي والمستقبل لا يتحققان إلا بعد ثبوت الحال ، وتحققه ، فكيف يقال بأنه لا وجود لزمان الحال ؟ وبيان ذلك هو : أن الماضي ما دل على زمان قبل زمانك والمستقبل ما دل على زمان بعد زمانك ، فإذن لا بد من زمان ينشأ عنه الماضي ، ويتفرع عنه المستقبل ، وفي ذلك ما نريده من زمن الحال .

وثانيهما : أن الضرورة قاضية بإثبات زمان الحال ، وبيان ذلك هو : أن يقال لمن ينكر زمن الحال على جهة الإلزام : أخبرنا عن وجودك الآن ، هل هو في زمن ماض ؟ أو زمن مستقبل ؟ ولا زيادة على ذلك على زعمه ، فإن قال : في زمن ماض ، لزمه أن يكون معدومًا ، لأن الماضي قد تقضى وزال ، وإن قال في زمن مستقبل لزمه أيضًا أن يكون معدومًا ، لأن المستقبل غير حاصل الآن ، فإذا بطل هذان القسمان ،

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/١ والأصول ٣٨/١-٣٩ ، واللمع ٧٧-٧٨ ، وشرح اللمع ٢٨/١ وشرح المقدمة المحسبة ١٩٤/١ ، والمفصل ١٣٦/٢-١٣٧ ، وشرح المفصل ٤/٧ ، وشرح الوافية ١٢٣ ، وشرح جمل الزجاجي ١٢٧/١-١٢٩ .

(٢) ينظر : الإيضاح في علل النحو ٨٦-٨٨ ، وشرح المقدمة المحسبة ١٩٤/١ ، وإصلاح الخلل ٤٥ ، وشرح المفصل ٤/٧ ، وشرح جمل الزجاجي ١٢٧/١-١٢٩ . وشرح ألفية ابن معطي ٣٠٥/١-٣٠٦ .

صح وتقرر أنه لا بد من زمان ثالث غير هذين الزمانين وهو المقصود بزمان الحال . هذا كله من جهة النظر والمعقول .

وأما المنقول فمن وجهين أيضًا :

أحدهما : ما ورد به التنزيل قال الله تعالى : ﴿لَهُۥ مَا بَيۡنَ أَيۡدِينَا﴾[١] وهو المستقبل ، ﴿وَمَا خَلۡفَنَا﴾ وهو الماضي ، ﴿وَمَا بَيۡنَ ذَٰلِكَۚ﴾ وهو الحال ، لأن الإشارة بقوله : ﴿بَيۡنَ ذَٰلِكَۚ﴾ إلى المذكور أولًا ، ولم يسبق إلا الزمان الماضي والمستقبل ، لأنه بينهما وأصل لهما كما قررناه .

وثانيهما : قول زهير[٢] :

وأعلمُ ما في اليومِ والأمسِ قَبْلَهُ ولكنني عن عِلْمِ ما في غدٍ عَمِ

فاليوم إشارة إلى ما نريده من الحال ، وأمس إشارة إلى الماضي وغد إشارة إلى زمان الاستقبال .

فحصل من مجموع ما ذكرناه هاهنا أنه لا بد من إثبات زمان الحال ، هذه الأدلة ، ولنرجع إلى المقصود من بيان المراتب الثلاثة :

المرتبة الأولى : في الماضي :

وهو اللفظ الدال على زمان قبل زمانك في أصل وضعه[٣] . وقولنا في أصل وضعه نحترز به عن قولنا : لم يضرب ، فإنه دال على زمان قبل زمانك ، وهو مضارع لكن دلالته على المضي إنما هو باعتبار معناه لا في أصل الرفع ، وكذلك : إن ضربتَ ، ضربتُ ، فإنه دال على زمان بعد زمانك ، مع كونه ماضيًا ، لكن إنما دل على هذا باعتبار حرف الشرط لا بأصل وضعه ، فكل ما كان بهذه الصفة من الأفعال

---

(١) مريم ٦٤ ، والآية بتمامها : ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمۡرِ رَبِّكَۖ لَهُۥ مَا بَيۡنَ أَيۡدِينَا وَمَا خَلۡفَنَا وَمَا بَيۡنَ ذَٰلِكَۚ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيّٗا﴾ .

(٢) ديوانه ٢٩ ، وهو من شواهد شرح جمل الزجاجي ١/١٢٩ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/٣٠٦ .

(٣) ينظر : شرح ألفية ابن معطي ١/٣٠٦ .

فهو ماض لا محالة .

فأما ما قاله أبو القاسم في تعريفه بأنه : ما حسن فيه أمس ، فهو تقريب[(١)] ، لأن قولنا : لم يضرب زيد أمس هو مضارع ، وإن اتصل به أمس ، فإذًا التعويل على ما ذكرناه في ماهيته .

ثم هو مبني بكل حال ، وإنما كان مبنيًا لأن الأصل في الأفعال هو البناء ، لأن التصرف في حقها ، أغنى عن إعرابها من أجل دلالته على المعاني المختلفة في حقها ، فلهذا كان الأصل بناءها ، وإنما بني على حركة الفتح لأنه ضارع الفعل المستقبل بوقوعه موقعه في الصفة كقولك : مررت بالرجل قام ، والصلة كقولك : مررت بالذي قام ، والحال كقولك : مررت بزيد قد قام ، والخبر كقولك : زيد قام ، فلما ضارعه بهذه المضارعة بني على حركة ، وخص بالفتح طلبًا للتخفيف لكثرة دوره ، واستمر هذا الصنع في كل فعل ماض ، أعنى بناءه على الفتح ، فلا يخرج عنه إلا لعارض[(٢)] .

وجملة ما يعرض له فيخرج عن الفتح أمران[(٣)] :

أحدهما : الضم عند واو الضمير كقولك : ضربوا ، وخرجوا ، وإنما وجب ضمه لأن الواو تطلب أن يكون قبلها ما يناسبها ، فلا جرم وجب الضم له بكل حال سواء كان الفعل صحيحًا أو معتلًا بالياء نحو : ضربوا /٨ب/ وعموا ، فأما إذا كان معتلًا بالألف فإنه يكون مفتوحًا على حاله نحو : رمَوا ، ودعَوا ، لأن الفتحة حقيقية ، فمن أجل ذلك حافظوا عليها بخلاف غيرها .

وثانيهما : التسكين له إذا إتصل به ضمير مرفوع متحرك : فقولنا : ضمير

---

(١) ينظر : إصلاح الخلل ٤٧ ، وشرح ألفية ابن معطي ٣٠٦/١ .

(٢) ينظر : الكتاب ٤/١ ، والمقتضب ٢/٢ و ٨٠/٤ ، وشرح المقدمة المحسبة ١٩٤/١-١٩٥ وشرح المفصل ٥/٧ .

(٣) ينظر : المفصل ١٣٧/٢ ، وشرح المفصل ٥/٧-٦ .

مرفوع، نحترز به عما إذا كان ضميرًا منصوبًا فإنه لا يخرجه عن الحركة نحو: ضربك وضربني، وقولنا، متحرك، نحترز به عما إذا كان الضمير ساكنًا فإنه لا يخرجه عن الفتحة مع سكونه نحو: ضربًا، وخرجًا، وإنما يكون خارجًا عن الفتحة بالسكون عن الأمرين جميعًا نحو: ضربتُ، وأكرمت، وضربتما، إلى غير ذلك من الأمثلة. ولأجل المحافظة على هذه الفتحة في الفعل الماضي، أدخلوا عليه نون الوقاية في نحو: أكرمني، وخاطبني، فأدخلوا هذه النون وقاية له عن الكسرة الواقعة قبل الياء. ثم هو

منقسم إلى ثلاثة أوجه[1]:

أحدها: أن يكون ماضيًا في صورته ومعناه، وهو الماضي على الحقيقة، وهو ما دل على زمان قبل زمانك نحو: قام، وخرج.

وثانيها: أن يكون ماضيًا في صورته دون معناه، وهذا نحو الأفعال الواقعة في حَيِّز الشروط نحو: إن قام زيد قمت، فهذا وإن كان لفظة المضي فإن معناه الاستقبال، لأن الشروط لا يتصور وقوعها في الأزمنة الماضية.

وثالثها: أن يكون ماضيًا في معناه دون صورته، وهذا نحو قولك لم يقم أمس، فإن هذا الفعل وإن كانت صورته صورة الاستقبال لكنه ماضٍ من جهة معناه، فإن: لم ولما، موضوعتان لنفي الماضي، لكنهما لما كانا عاملين وجب دخولهما على المضارع، لما يتوجه من ظهور حكمهما بالعمل، فلهذا كان فعلهما بصورة المضارع.

المرتبة الثانية: في المستقبل:

ومعناه هو اللفظ الدال على زمان بعد زمانك[2]، باعتقاب أحد الزوائد الأربع

---

(١) ينظر: إصلاح الخلل ٤٧-٤٨، وشرح ألفية ابن معطي ١/٣٠٦-٣٠٧.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن معطي ١/٣٠٦.

في صدره . فأما قول أبي القاسم : ما حس فيه غد ، فهو تقريب[1] كما مر نظيره في الماضي ، وهو معرب وإنما كان معربًا بالمشابهة للاسم كما أوضحناه من قبل ، وهذا هو مذهب الجماهير من نحاة البصرة ، خلافًا لما قاله أهل الكوفة من أن إعرابه بالأصالة من غير مشابهة ، وقد أوضحنا الرد عليهم في ذلك .

وإعرابه بالرفع إذا لم يكن هناك ناصب أو جازم ، وإنما كان معربًا بالرفع على هذا الوجه لأن إعراب الأفعال لا يكون إلا بهذه الأوجه الثلاثة ، فلما كان النصب والجزم لا يكونان إلا بعامل لفظي ، وجب له الرفع لا محالة ، ورفعه إنما يكون بعامل معنوي ، وهو تجرده عن العوامل اللفظية[2] .

وأما نصبه فإنما يكون : بأن ، ولن ، وإذن ، وأخواتها[3] .

وأما جزمه فهو يكون : بلم ، ولما ، ولام الأمر ، ولا في النهي ، وحروف الشرط و أخواتها ، إلى غير ذلك من النواصب والجوازم[4] . ولها باب قد أورده أبو القاسم ، ونحن نستقصي الكلام ونظهر معاني هذه الاحرف ، وأسرارها في نصبها وجزمها بمعونة الله تعالى ، ونذكر خلاف النحاة فيها ، فإنه قد ذكرها هنا الجزم : بكيفما ، وكيف في المجازاة ، وهو غير سديد في المذهب البصري ، وإنما هو مذهب لبعض أهل الكوفة ، وسنحقق فيه بلطف الله ومشيئته كلامًا بالغًا .

ويعترض له البناء بعد وجوب إعرابه في صورتين[5] :

---

(١) ينظر : إصلاح الخلل ٤٧ .

(٢) ينظر : الكتاب ٤٠٩/١ ، والمقتضب ٥/٢ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢٠٢/١ ، والمفصل ١٣٨/٢ ، وشرح المفصل ١٢/٧-١٣ .

(٣) ينظر : الكتاب ٤٠٩/١ ، والمقتضب ٥/٢ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢٠٢/١ ، والمفصل ١٣٨/٢ ، وشرح المفصل ١٢/٧-١٣ .

(٤) ينظر : الكتاب ٤٠٧/١-٤٠٩ ، والمقتضب ٦/٢-٩ ، ٤٤ و ٨٤/٤-٨٥ ، والمفصل ١٣٩/٢-١٤٠ ، وشرح جمل الزجاجي ١٣١/١-١٣٣ .

(٥) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٢٠٢/١-٢٠٣ ، وشرح ألفية ابن معطي ٣٩٥/١ ، ٣٧٤ ، ١٢/٧-١٣ .

الأولى منها : نونا التأكيد الشديدة والخفيفة في جميع مواقعهما : وإنما وجب بناؤه فيهما لتعذر إعرابه ، لأن إعرابه لو أعرب فيهما لكان لايخلو حاله ، إما أن يكون بالحركة ، أو بالحرف ، وباطل أن يكون بالحركة ، لأن ما قبل النونين يلزم حركة واحدة ، إما الكسر في المؤنث ، أو الفتح مع المذكر ، أو الضم مع جماعة الرجال ، فلا يجوز تغييره بحال . وباطل أن يكون بالحرف ، لأن ذلك الحرف لايكون إلا بالنون ، والنون لامدخل لها هاهنا لكثرة إجتماع الأمثال ، فلما بطل إعرابه بالحركة والحرف ظهر أنه غير معرب ، فلهذا وجب بناؤه .

الثانية : فعل جماعة النساء من نحو : هن يضربن ، وهن يخرجن ، وإنما وجب بناؤه عند إتصال هذه النون ، لما ذكرناه في نوني التأكيد ، من تعذر الإعراب فيه بالحركة والحرف ، فلهذا وجب القول ببنائه لامحالة فيما ذكرناه .

ثم ينقسم إلى ما يكون مستقبلًا في معناه وصورته ، وهو : ما دل على زمان بعد زمانك ، كقولنا : هو يقوم ويخرج . وإلى ما يكون مستقبلًا في صورته دون معناه ، وهو ما دخل عليه : لم ، ولما ، فإن معناه المضي ، وإن كان لفظه للإستقبال ، وبين النحاة فيه خلاف سنوضحه في الحروف الجازمة . وإلى ما يكون مستقبلًا في معناه دون صورته ، وهو الفعل الماضي إذا كان في حيز الشرط ، نحو وقولك : إنْ خرجتَ خرجتُ ، فهذا وإن كان ماضيًا في صورته لكنه مستقبل من جهة معناه ، لأن الشروط لا يمكن تحققها إلا في الأزمنة المستقبلة[1] . فهذا ما أردنا ذكره في المستقبل .

المرتبة الثالثة : في فعل الحال[2] :

وهو اللفظ الدال على زمان يقع فيه كلام المتكلم[3] ، ليس ماضيًا ولامستقبلًا ،

---

(١) ينظر : اللمع هامش ٧٨ .

(٢) ينظر : الكتاب ٣/١ ، والمقتضب ٢/٢-٥ و ٤/٨٠-٨٢ ، واللمع ٧٧ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢٠٠/١-٢٠٢ ، والمقتصد ١١٧/١-١١٩ .

(٣) ينظر : شرح ألفية ابن معطي ٣٠٦/١ .

كما أوضحناه ، فإنا قد دللنا على كونه زمانًا ثالثًا وليس ماضيًا ولامستقبلا ، فلا وجه لتكريره . ويتضح زمنه بصلاحية : الآن في حقه ، فنقول : زيد يصلي الآن ، إذا أردت الحال ، لأن لفظة الآن موضوعة للزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم ، وهو المقصود بالحال .

والفعل المستقبل والحال سواء من جهة اللفظ ، وإنما يفترقان من جهة المعنى ، فإن الحال يصلح فيه : الآن ، وفعل المستقبل يصلح فيه غد ، وإنما كان الحال /٩أ/ بصورة الإستقبال ، لأن الحال أقرب إلى الإستقبال منه إلى الماضي ، لأن المستقبل يصدق أن يكون حالًا عند وجوده ، والماضي لايكون كذلك ، إذ لاسبيل إلى وجوده بحال ، وعن هذا قال أبو علي الفارسي في كتاب (الإيضاح)[1] : الحال في الحقيقة مستقبل لأنه يكون أولًا فأولا ، فكل جزء خرج منه إلى الوجود فقد صار معدودًا في حيّز الماضي . فحصل من مجموع ما ذكرناه أنك إذا قلت : زيد يقوم ، ويخرج ، فإنه يكون مشتركًا بين زماني الحال والإستقبال مطلقًا ، فإذا أردت خلاصه للإستقبال أدخلت عليه حرف السين أو سوف فقلت : سيقوم ، وسوف يقوم ، فيصير مستقبلًا لاغير ، ويخرج بذلك عن حد الاشتراك . وهكذا الحال فيه إذا كان للأمر ، والشرط ، في مثل قولك : ليخرج عمرو ، وإن تقم أقم معك ، فإن هذه الأفعال كلها دالة على أزمنة مستقبلة ، لأن الأمر ، والشرط لا يعقل معناهما إلا في المستقبل . وفعل الحال معرب كما أشرنا إليه ، وإذا دخلت عليه العوامل صيّرته للمستقبل : كأَنْ ، ولَنْ ، ولا يكون لحال إلا إذا كان مرفوعًا . فهذا شرح كلامه في هذا الباب .

* * *

---

(١) ينظر : الإيضاح ١/٢٢١ ، والمقتصد ١/٨٣-٨٤ .

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب التثنية والجمع

رفع الاثنين بالألف نحو: رجلان، وغلامان، ونصبهما وخفضهما بالياء نحو: الزيدين والعمرين.

ورفع الجمع بالواو مثل قولك: الزيدون، والعمرون، وخفضهم ونصبهم بالياء مثل قولك: الزيدين، والعمرين.

ونون الاثنين مكسورةٌ أبدًا، ونون الجمع مفتوحةٌ أبدًا، ويسقطان في الإضافة.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

اعلم أنا قبل الخوض فيما نريده منهما، نذكر ماهية التثنية، والجمع فنقول:

أما التثنية: فهي ضم الاسم إلى مثله لأجل الاختصار[1]. وأما المثنى فهو: الاسم الملحق[2] بآخره ألف، أو ياء مفتوح ما قبلها، ونون مكسورة.

وأما الجمع فهو: الضم للاسم إلى أكثر منه[3]. وأما المجموع: فالغرض هاهنا إنما هو جمع السلامة، فأما جمع التكسير فقد أفرد له بابًا نتكلم عليه هناك، ونشرحه بتوفيق الله تعالى. ومعناه: ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها، إما محققًا وإما مقدرًا، ونون مفتوحة[4]. فقولنا: محققا في الصحيح، كالزيدون، والزيدين. وقولنا: وإما مقدرًا في المعتل بالألف، كالمصطفون، والمجتبون. وقولنا: ونون مفتوحة نحترز به عن نون التثنية فإنها

---

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو ١٢٠، والمقتصد ١/١٤٣، والغرة المخفية ١/١٢٠، وشرح المفصل ٤/١٣٧، وشرح جمل الزجاجي ١/١٣٥.

(٢) في الأصل: المحلق.

(٣) ينظر: الغرة المخفية ١/١٣١.

(٤) ينظر: الأصول ١/٤٧.

مكسورة بكل حال .

فإذا عرفت هذا فلنذكرالمثنى ، ثم نذكرالمجموع ، فهذان فصلان :

الفصل الأول : في المثنى ، فلنذكر تقسيمه ، وأحكامه فهاتان فائدتان :

الفائدة الأولى : في تقسيمه ، وله تقسيمات ثلاثة :

التقسيم الأول : باعتباره في نفسه إلى حقيقي وغير حقيقي : فالحقيقي ما سلم فيه لفظ المفرد وبناؤه ، وهذا نحو : الزيدان ، والعمران ، والمسلمان . وغير الحقيقي ما لم يسلم فيه لفظ المفرد ، وهذا نحو : اللذان ، وهذان ، فلما لم تكن صيغة المفرد محفوظة فيه ، لاجرم لم يكن حقيقيا .

التقسيم الثاني : باعتبار صيغته إلى ما يكون آخره ألفًا وإلى ما يكون آخره همزة[١] :

فالذي يكون آخره ألفًا : ليس يخلو حاله إما أن يعلم أصله ، أو لايعلم أصله . فإن علم أصله رد إليه عند التثنية ، إما إلى الواو نحو : قفوان ، وعصوان ، وإما إلى الياء نحو : رحيان ، وفتيان . وإن لم يكن أصله معلومًا فلا يخلو حاله ، إما أن تسمع فيه الإمالة أو لا ، فإن سمعت فيه الإمالة وجب رده إلى الياء نحو : يليان ، ومتيان ، في مسمى : يلى ومتى ، لأن إمالتها دلالة على كونها من الياء ، وإن لم تسمع فيها الإمالة وجب ردها إلى الواو نحو : ألوان ، ولدوان ، في مسمى : بِلَدَى وإِلى .

وإن كان آخره همزة : فلا يخلو حاله من أربعة أوجه :

أولها : أن تكون همزته الأصلية نحو : حناء ، ووضاء ، فتقول فيه إذا ثنيته : حناءان ووضاءان ، من غير إبدال لأصالتهما .

وثانيها : أن تكون منقلبة عن حرف أصلي نحو : كساء ، فإنها عن الواو ،

---

(١) ينظر : الأصول ٢/٤١٧-٤١٩ ، والمفصل ٢/٧٨ ، وشرح المفصل ٤/١٥٠-١٥١ ، وشرح جمل الزجاجي ١/١٤١-١٤٣ .

ورداء، فإنها من الياء، فهذه وأمثالها يجوز فيها وجهان، إبدالها واوًا ردًا لها إلى أصلها، وإبقاؤها همزة تشبيهًا لها بالأصلية.

وثالثها: أن تكون زائدة للالحاق، وهذا نحو قولنا: علباء، وحرباء، فإنها ملحقة بقرطاس، فهذه يجوز فيها وجهان، قلبها واوًا، وإبقاؤها همزة، والقلب أجود.

ورابعها: أن تكون زائدة للتأنيث، وهذا نحو: حمراء، وصفراء، فهذه ليس فيها إلا القلب مطلقًا، وقد روي فيه الإبقاء، وهو قليل نادر.

التقسيم الثالث: باعتبار مدلولها إلى معرفة ونكرة:

فالنكرة نحو قولك في تثنية رجل: رجلان، وفي امرأة: امرأتان.

وإلى معرفة[١]، إما معرف باللام نحو: الرجل، والغلام، فتقول فيه: الرجلان، والغلامان، وإما علمًا، واعتبر فيه المحققون من النحاة لزوم اللام عند تثنيته، فتقول فيه: الزيدان، والعمران[٢]، وقد أجاز بعضهم من غير لام[٣]، وهو ضعيف، لأن العلمية لما ذهبت عند التثنية، وهي مقصودة، وجب لزوم اللام عوضاً عنها. فهذا تقسيم التثنية.

الفائدة الثانية: /٩ب/ في أحكامها، ولها أحكام ثلاثة[٤]:

أولها: أن صيغة المفرد لابد من أن تكون محفوظة في المثنى، وإنما وجب حفظها لأن التثنية في معنى العطف، فكما أن العطف يلزم فيه ما ذكرناه، فهكذا

---

(١) كذا في الأصل، والسياق يقتضي أن يقول: والمعرفة.

(٢) ينظر: الكتاب ١/٢٦٨، والمقتضب ٢/١٣٠ و ٤/٣٢٣.

(٣) ذكر السيوطي في: همع الهوامع ١/١٤٢، أن هذا الرأي حكي في كتاب (البديع في النحو) لمحمد الغزنوي ت ٤٢١هـ، وذكر أن أبا حيان قال عنه: إنه غريب جدًا لم أقف عليه إلا في هذا الكتاب. وينظر: ارتشاف الضرب ٢/٢٥٤.

(٤) ينظر: المفصل ٢/٧٦-٧٨، وشرح المفصل ٤/١٤٣، ١٤٥، ١٥١-١٥٣.

الحال في التثنية .

وثانيها : أن ما حذف عجزه تكون تثنيته على ثلاثة أوجه ، فتارة يجب ردها نحو قولك : أبوان ، وأخوان ، وتارة لا يجب ردها نحو قولك : إثنان ، واثنتان ، وتارة يجوز فيه الأمران نحو قولك : يدان ، ويديان ، ودمان ، ودميان ، في تثنية يد ، ودم .

وثالثها : أن نونه تسقط عند الإضافة ، كقولك : زيداك ، وغلاماك ، وإنما وجب حذف النون لأنها عوض من الحركة والتنوين عند النحاة[١] ، وهذا فاسد ، فإنها لو كانت عوضًا من الحركة والتنوين كما زعموا لوجب اسقاطها مع اللام ، كما يسقط معها التنوين . والمختار إنها إنما سقطت عند الإضافة لاستطالتهم لهاتين العلامتين في آخر الكلمة ، فلأجل هذا حذفوها عند الإضافة .

فأما الألف ففيها خلاف بين النحاة ، فبعضهم يذهب إلى أنها حروف[٢] إعراب ، وزعم بعضهم أنها علامة الأعراب وليس فيه كثير فائدة[٣] .

الفصل الثاني : في الجمع المذكر السالم :

ومعناه ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها ، أو ياء مكسور ما قبلها تحقيقًا أو تقديرًا ، ونون مفتوحة[٤] ، ليدل على أن معه أكثر منه . فقولنا ما لحق آخره واو أو ياء مضموم ما قبلها ، أو مكسور تحقيقًا ، وهذا إنما يكون في الاسم الصحيح كالزيدين ، والمسلمين ، والتقدير إنما يكون معتلًا بالألف ، كالمصطفين ، والمجتبين . فإذا عرفت هذا ، فلنذكر شروطه وأحكامه ، فهاتان فائدتان :

الفائدة الأولى : في شروطه ، وهي قسمان : اسم ، وصفة[٥] :

(١) ينظر : المقتصد ١/١٨٧-١٩١ ، وشرح المفصل ٤/١٤٥-١٤٦ .

(٢) كذا في المخطوطة ، والسياق يقتضي أن تكون : حرف ، بصيغة المفرد .

(٣) ينظر : الكتاب ١/٤ ، والمقتضب ٢/١٥٣-١٥٥ ، والمقتصد ١/١٨٧ .

(٤) ينظر : الأصول ١/٤٧ .

(٥) ينظر : الأصول ١/٤٧ ، وشرح المقدمة المحسبة ١/١٣٦ ، والمقتصد ١/١٩٤ ، وشرح المفصل ٥/٣ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/٥٣٥ ، وشرح جمل الزجاجي ١/١٤٧-١٤٨ .

فالقسم الأول : الاسم : وله شروط ثلاثة :

أولها : أن يكون مذكرًا ، فنحترز به عن مثل قولنا : طلحة ، وحمزة ، فإن مثل هذا لا يجمع بالواو والنون ، لما كان مؤنثًا . وهذا هو مذهب سيبويه[١] ، والمبرد[٢] ، والمازني ، وزعم الكسائي ، والفراء ، أنه يجوز جمعه بالواو والنون[٣] .

وثانيها : أن يكون علمًا ، فأن كان نكرة لم يجز جمعه بالواو والنون فلا يقولون : رجلون ، في جمع رجل ، ولا علامون ، لكنهما نكرتان .

وثالثها : أن يكون علمًا في العقلاء[٤]من الجن والإنس والملائكة ، ولا يجوز ذلك

في أعلام البهائم كأعوج ، ولاحق ، فلا يقال : عوجون ، ولا لاحقون ، لكونهما غير معدودين في العقلاء بحال[٥] .

القسم الثاني : أن يكون في الصفة ، وله شروط :

أولها : أن يكون مذكرًا : كضارب ، وقائل ، فتقول فيه : ضاربون ، وقائلون ، ولا يجوز أن يكون مؤنثًا بحال .

وثانيها : أن لا يكون : أفعل فعلاء ، كأحمر حمراء ، ولا فعلان فعلى ، نحو : سكران سكرى .

وثالثها : أن لا يكون وصفًا يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو : جريح ، وصبور ، فلا يقال : جريحون ، كما لا يقال : جريحات .

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/٩٥ .

(٢) ينظر : المقتضب ٤/٧-٨ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢/٩٥ .

(٤) ينظر : المقتضب ٤/٧-٨ .

(٥) ينظر : الإنصاف ١/٤٠-٤٤ (م٤) .

الفائدة الثانية : في أحكامه ، وله أحكام[(١)] :

أولها : أن جمع السلامة معرب بالحروف ، وإنما أعرب بالحروف لكون الجمع أكثر من الواحد ، فلأجل هذا كان إعرابه بالحروف لما كان أكثر من الحركة . واختُلف في هذه الأحرف ، فزعم الكسائي أنها بمنزلة : الضمة ، والفتحة ، والكسرة ، وأكثر البصريين على أنها حروف إعراب ، وذهب بعضهم إلى أنها دلائل الإعراب ، وليست إعرابًا كما هو مذهب الأخفش ، والمبرد ، والمازني[(٢)] .

وثانيها : أن صيغة المفرد لابد من حفظها في جمع السلامة ، كما قلنا في المثنى .

وثالثها : أن نون الجمع تسقط في الإضافة ، فتقول : زيدوك ، ومسلموك ، وإنما سقطت لما ذكرناه من استطالة العلامتين ، فلهذا حذفوا هذه النون من أجل التخفيف .

ورابعها : أنه قد يجعل إعراب ما يجمع بالواو والنون في النون ،وهو مشروط بأن يجيء في الشعر ، وقلما يأتي في اختيار الكلام ، ولكنه يلزم عند ذاك التاء ، ولهذا قالوا : أتت عليه سنين[(٣)] ، قال سحيم بن وثيل[(٤)] :

وماذا تدري الشعراء مني ... وقد جاوزت حد الأربعين

فأما جموع التكسير فسيأتي شرحه من بعد هذا .

* * *

---

(١) ينظر : المقتضب ١/١٩٢-١٩٣ ، وشرح المفصل ٥/٢-٣ .

(٢) ينظر : الكتاب ١/٤-٥ ، والمقتضب ٢/١٥٣-١٥٥ ، والإيضاح في علل النحو ١٣٠ ، والإنصاف ١/٣٣(م٣) .

(٣) ينظر : المقتضب ٧/٣٣٢ ، والمفصل ٢/٨٢ ، وشرح الكافية الشافية ١/١٩٤ .

(٤) من شواهد المقتضب ٣/٣٣٢ ، ٤/٣٧ ، والمفصل ٢/٨٢ .

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب الفاعل والمفعول [به]

الفاعل مرفوع أبدًا، والمفعول به إذا ذكرت الفاعل منصوب أبدًا، تقول قال زيد، قام: فعل ماض، وزيد: رفع بفعله. وفي التثنية: قام الزيدان، وفي الجمع: قام الزيدون. وإنما قلتَ: قام ولم تقل قاموا، وهم جماعة، لأن الفعل إذا تقدم الأسماء وُحِّدَ، وإذا تأخر ثني وجمع للضمير الذي [يكون] فيه، ومثل ذلك: خرج عبدالله، وانطلق أخوك، وطاب خبرك، وظفرت يداك، وما أشبه ذلك. وتقول: ضرب زيد عمرًا، رفعت زيدًا بفعله، ونصبت عمرًا بوقوع الفعل عليه. وفي التثنية: ضرب الزيدان العَمْرَين. وفي الجمع ضرب الزيدون العِمرين، وتقول: أكرم أخوك أباك، وشرب محمد الماء، وأروى أخاك الماءُ، وركبَ الفرسَ عمرو، وكذلك ما أشبهه. واعلم أن الوجه تقدم الفاعل على المفعول، وقد يجوز تقديم المفعول كما ذكرت لك، وقد جاء في كتاب الله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[1] و﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا﴾[2]، /١٠أ/ و﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾[3] فقس على ذلك.

قال الامام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

اعلم أنا قبل الخوض في تفسير كلامه نذكر ماهية الفاعل والمفعول.

فإمّا الفاعل فهو: ما أسند الفعل أو شبهه إليه من غير واسطة من حيث كان مرتفعًا به[4]. فقولنا ما أسند الفعل نعني به: ارتفاعه به، وقولنا أو شبهه: يدخل فيه اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، فإن هذه الأسماء يرتفع بها الاسم

---

(١) البقرة ١٢٤.

(٢) الحج ٣٧.

(٣) الأنعام ١٥٨.

(٤) ينظر: اللمع ٨٨، وشرح الكافية الشافية ٢/٥٧٦-٥٧٧، وشرح الكافية ١/٧٠.

ويكون فاعلًا لها ، وقولنا من غير واسطة : نحترز به عن مثل قولنا : زيد قام ، فإنه وإن كان القيام مسندًا إلى زيد لكنه بواسطة الضمير الذي يفسره زيد ، فلهذا لم يكن فاعلًا لما كان مسندًا إلى ضميره من غير واسطة ، وقولنا من حيث كان مرتفعًا به : ليكون شاملًا للفعل الحقيقي كضرب زيد ، ولغير الحقيقي نحو : لم يخرج زيد .

وأما المفعول فمعناه : ما تعلق به الفعل على جهة وقوعه عليه[١] . فقولنا : ما تعلق به الفعل : عام في جميع المفاعيل كلها ، كالظروف ، والمصادر ، وغيرهما ، وقولنا : على جهة وقوعه عليه ، يخرج سائر المفاعيل كلها .

فإذا تمهدت هذه القاعدة فلنذكر حكم الفاعل والمفعول ، ثم نذكر محلهما ، ثم نذكر مواضع التقديم ومواضع التأخير ، فهذه فوائد ثلاث :

الفائدة الأولى : في حكمهما[٢] :

ونعني بذلك هو أن الفاعل في نفسه مرفوع أبدًا ، وإنما وجب رفعه لأمرين :

أما أولًا : فلأنا نقول : إن هذا وأشكاله من الأمور الوضعية ، والحقائق التقريرية ، التي لامجال للأقيسة العربية ، والتشبيهات النحوية فيها ، ويؤيد ما ذكرناه ما حكى عن أمير المؤمنين صلوات الله عليه أنه قال لأبي الأسود[٣] : أعلمهم أن الفاعل مرفوع أبدًا ، وهذا فيه إشارة إلى ما ذكرناه من تقريرات الوضع لاغير .

وأما ثانيًا : فبتسليم تعليله إنما رفع لأن الرفع أول المخارج ، والفاعل لامحالة سابق على فعله ، فلما كان سابقًا أعطى بحكم السبق أول المخارج ، فلهذا وجب رفعه بكل حال .

---

(١) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٣٠٢/٢ ، والمفصل ١٠٠/١ ، وشرح الكافية ١٢٧/١ .

(٢) ينظر : المقتضب ٨/١ ، والمقتصد ٣٢٦/١ ، وشرح المفصل ٧٤/١-٧٥ ، وشرح جمل الزجاجي ١٦٢/١ .

(٣) ظالم بن عمرو ، ت ٦٩هـ . (وفيات الأعيان ٢٤٠/١ ، والإصابة ت ٤٣٢٢ ، ٢٦١/٥-٢٦٣) . وينظر : الفهرست ٤٥ .

وأما المفعول فإنما وجب نصبه لأمرين :

أما أولًا : فلا نسلم تعليله ، وإنما هو بأقتراح الوضع وتحكماته الجامدة التي لاترشد إليها مخائل التشبيهات بحال .

وأما ثانيًا : فبتسليم تعليله ، إنما وجب نصبه لأن المفاعيل لما كثرت على ألسنتهم وعظم جريانها في استعمالاتهم حتى فاتت العدّ ، وعَدَتِ الحدَّ ، اقترحوا لها أخف الحركات وأسهلها في المخرج ، وهي النصب ، فلأجل هذا خصوها بالنصب ، فلهذا تقول : قام زيد ، قام الزيدان ، قام الزيدون ، وضربت زيدًا ، ضربت الزيدين ، ضربت الزيدينَ ، فلا تجد بدًا من رفع الفاعل ونصب المفعول في جميع أحوالهما .

الفائدة الثانية : في بيان محلهما[١] :

واعلم أن رتبة الفاعل بعد الفعل ، ولا يجوز تقديمه عليه ، وإنما وجب تقديم الفعل على فاعله لأن الفعل عامل في فاعله الرفع ، وإذا كان عاملًا فيه وجب تقديمه عليه ، لأن من حق العامل أن يكون متقدمًا على معموله ، ولأن الفاعل كالجزء من الفعل عند إضماره ، فلهذا لم يجز تقديمه عليه . وقد زعم بعض النحاة أنه يجوز تقديم الفاعل على فعله[٢] ، وهذا فاسد ، فإنه لو جاز تقديم الفاعل على فعله لجاز أن يقال : الزيدان قام ، كما يقال : قام الزيدان ، وأن يقال : الرجال قعد ، كما يقال : قعد الرجال ، فلما علم أنهم لا يقولون ذلك ، وإنما يقولون : الزيدان قاما ، والرجال قاموا ، دل على بطلان ما قالوه .

وأما المفعول فرتبته أن يكون متأخرًا عن الفاعل ، لأنه في الحقيقة أثر للفعل وقد

---

(١) ينظر : المقتضب ٦٦/١ و ١٠٢/٤ ، ١٢٨ ، ٢٩٩ ، والمقتصد ٣٢٧/١-٣٢٨ ، وشرح المفصل ٧٥/١-٧٦ ، وشرح جمل الزجاجي ١٦٢/١-١٦٣ .

(٢) ينظر : المقتضب ١٢٨/٤ ، وشرح جمل الزجاجي ١٥٩/١-١٦١ .

وجب للفاعل التقديم بالدليل الذي ذكرناه، فلم يبق إلا أن يكون متأخرًا بعد الفاعل، ويجوز بعد ذلك تقديمه على الفاعل، كقولك: ضرب زيدًا عمرو، وتقديمه على الفعل أيضًا، كقولك: عمرًا ضرب زيد، وإنما جاز ذلك في حق المفعول لأن الفعل لما كان متصرفًا في نفسه تصرف في معموله من غير أن يكون ثمة مانع كالذي ذكرناه في حق الفاعل.

ثم أورد أبو القاسم آيات من كتاب الله تعالى تيمنا بتلاوتها، وتبركًا بإيرادها قال تعالى: ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا﴾[١] وقال تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[٢] وقال تعالى﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾[٣] وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾[٤] وهو باب من علوم البلاغة لايخفى موقعه.

الفائدة الثالثة: في بيان مواقعهما في التقديم والتأخير[٥]:

واعلم أنه ربما وجب تقديم الفاعل، وربما وجب تقديم المفعول، وربما كان ذلك في محل الجواز، فهذه وجوه ثلاثه نذكر ما يتوجه فيها ونوضحها.

الوجه الأول منها: في بيان ما يوجب تقديم المفعول عن محله الذي يستحقه وذلك في مواضع:

أما أولًا: فبأن يكون استفهامًا كقولك: مَن ضربتَ؟ وما أكلت؟ لأن الاستفهام مستحق للصدرية.

وأما ثانيًا: فبأن يكون ضميرًا متصلًا بالفعل، ويكون الفاعل ظاهرًا كقولك:

---

(١) الحج ٣٧.

(٢) البقرة ١٢٤.

(٣) الأنعام ١٥٨.

(٤) الضحى ٩، ١٠.

(٥) ينظر: المقتضب ٣/٩٥-٩٦، والمقتصد ١/٣٣٠-٣٣٤، وإصلاح الخلل ٥٩-٦٠، وشرح جمل الزجاجي ١/١٦٣-١٦٥، وشرح الكافية ١/٧١-٧٥.

أكرمني زيد، وخاطبني عمرو.

وأما ثالثًا: فبأن يكون ضمير المفعول متصلًا بالفاعل، فيجب تقديمه، ليكون عائدًا إليه كقولك: ضرب زيدًا غلامه.

وأما رابعًا: فبأن يكون الفاعل واقعًا بعد إلا وأخواتها كقولك: ما ضرب زيدًا إلا أخوك، لأن المعنى يعسر إذا كان مقدمًا، لأن الحصر هاهنا متعلق بالفاعل، وإذا قدمته كان الحصر متعلقًا بالمفعول فيفسد معناه.

وأما خامسًا: فبأن يكون شرطًا، كقولك: مَنْ أكرمتَ أكرمتُ، لأن الشرط له صدر الكلام.

وأما سادسًا: فبأن يكون واقعًا في الفواصل في آى القرآن، فيجب تقديم المفعول ليحصل التشاكل كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾[1]، وقوله: ﴿وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[2] /١٠ ب/.

وأما سابعًا: فلأجل القوافي في الشعر، فإنه إذا كان تقديم المفعول على فاعله يوجب ذلك التزم تقديمه بكل حال. فهذه مواضع الوجوب.

الوجه الثاني: في بيان ما يوجب تقديم الفاعل في محله المستحق له، وتأخير المفعول، وذلك يكون في مواضع:

أما أولًا: فبأن يكون الإعراب منتفيا فيهما فيجب تقديم الفاعل على مفعوله، وهذا كقولك: ضرب موسى عيسى، وخاطب الفتى المولى، إذ لايفترق الحال ها هنا إلا بتقديم الفاعل.

وأما ثانيًا: فبأن يكون الفاعل مضمرًا، فيجب تقديمه كقولك: ضربت، وسواء كان المفعول ظاهرًا كقولك: ضربت زيدًا، أو مضمرًا كقولك:

---

(١) الضحى ٩، ١٠.

(٢) البقرة ٥٧. وآيات أخر. ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٦٢٩-٦٣٢.

ضربتني، وأكرمتني.

وأما ثالثًا: فبأن يكون المفعول واقعًا بعد: إلا وأخواتها كقولك: ما ضرب زيد إلا أخاك، لأن الحصر ها هنا متعلق بالمفعول، فلو ذهب تقدمه لكان الحصر في الفاعل فيفسد المعنى. فهذه مواضع الوجوب في الفاعل والمفعول.

الوجه الثالث: ما يكون تقديم المفعول وتأخيره جائزًا:

خلا أنه ينبغي تقديمه لضرب من العناية، إما لجلالته كقولهم: أنشد النبيَّ حسانٌ شعرًا، وقولهم قتل عمر العلجُ، وشتم الخليفة اللص، وإما لشدة العناية فيه كقولهم: ضرب أبي زيدٌ، وقتل أخي بكرٌ، ومن هذا قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[1]، قال سيبويه[2]: وهم يقدمون في كلامهم ماهم ببيانه أهم وأعني. فإما قول أبي القاسم: أن الفعل إذا تقدم الأسماء وحِّد، وإذا تأخر ثني وجمع، فإنما هو على جهة التجوز. والحقيقة أن الفعل لاتجوز تثنيته ولا جمعه وإنما غرضه الضمير الذي تقدمه، فلهذا تقول: قام زيد، قام الزيدان، قام الزيدون، فإذا تأخر قلت: قاما، وقاموا، وهذا إنما يتقرر على القول باستحالة تقديم الفاعل على فعله، وقد قررناه فلا وجه لتكريره، لأنه إذا امتنع تقديمه توجه ما قاله.

* * *

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

نوع منه آخر، تقول: أعجب زيدًا ماكرِه عمروٌ، فتنصب زيدًا بوقوع الفعل عليه، وما في موضع رفع لأنه الفاعل، ولكنه اسم ناقص لايتم إلا بصله وعائد، فلا يعرب لذلك، وصلته: كره عمرو، والعائد عليه المضمر في: كره، وإن شئت أظهرته فقلت: كرهه، تقدير الكلام: اعجب زيدًا الشيءُ الذي كرهه عمرو.

---

(١) الفاتحة ٥، وينظر: الكشاف ١/٦١-٦٢.

(٢) الكتاب ١/١٥. ونص كلامه هو: «كأنهم يقدمون الذي ببيانه أهمُّ لهم وهم ببيانه أعني».

ونظيرها من الأسماء النواقص : مَنْ ، والذي ، والتي ، وأي في الخبر[١] ، والألف بمعنى الذي ، والتي .

فأما (ما) فإنها تقع على ما لايعقل . و (مَنْ) تقع على من يعقل . و (الذي وأي) تقع على ما يعقل[٢] وما [لا] يعقل . وتقول : كره أخوك ما أحب أبوك ، وأسخط عمرًا ما أرضى أباك . وتقريب هذا الباب أن تردَّ الفعل إلى نفسِك ، فإن ظهر اسمك فيه بالنون والياء فغيرك فيه مرفوع[٣] لأنه ضمير المفعول به ، كقولك : أعجبني واسخطني وأرضاني وسرني ، وإن ظهر اسمك فيه بالتاء فغيرك فيه منصوب[٤] ، لأنه ضمير الفاعل ، كقولك : كرمتُ ، وأحببتُ ، واشتهيتُ ، وما أشبه ذلك .

ومثل ذلك : ما دعا زيدًا إلى الخروج ؟ لأنك تقول : دعاني[٥] إلى الخروج ، والتقدير : أي شيء دعا زيدًا إلى الخروج ؟ وتقول : ما كره أخوك من الخروج ؟ لأنك تقول : ما كرهتُ من الخروج ؟ والتقدير : أي شيء كره أخوك من الخروج ؟ [فقس عليه تصب إن شاء الله] . فـ (ما) استفهام في موضع (أي) ، وهي مفعول بها ، والتقدير : أي شيء كرهت من الخروج ؟[٦] .

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام :

قد قررنا مواضع الوجوب في تقديم الفاعل والمفعول ، وما ذكره أبو القاسم داخل تحت ما رتبناه أولًا ، وإنما أفرد هذا النوع بالذكر لأنه مخالف لما ذكره أولًا ، لأن ما قدمه يظهر فيه الأمر لوجوب ظهور الإعراب في الفاعل والمفعول ، وما ذكره

---

(١) ليست في الجمل ١١ .

(٢) في الجمل ١٢ : يقعان على من يعقل وما لايعقل.

(٣) في الجمل ١٢ : منصوب .

(٤) في الجمل ١٢ : مرفوع .

(٥) في الجمل ١٢ : ما دعاني .

(٦) ليست في الجمل ١٢ .

في هذا النوع لايظهر إلا في أحدهما ، فلهذا خصه بالذكر وميزه عما قبله ، وقد أورد فيه مسائل نذكرها واحدة واحدة بمعونة الله تعالى .

الأولى : قال أبو القاسم : أعجب زيدًا ما كره عمرو ، (فما) ها هنا موصولة وصلتها جملة فعلية ، وعائده محذوف وتقديره : كرهه ، يجوز حذفه واظهاره . وزيدًا : مفعول ، وتقدير الكلام على جهة الإيضاح : أعجب زيدًا الشيء الذي كرهه عمرو . فقد ظهر لك بهذا التقدير أمر الفاعل والمفعول فيها .

قال : ونظيرها ، يعني فيما ذكر ، مَن ، والذي والتي ، وأي في الخبر ، والألف واللام ، نعني بذلك أنها موصولة كهذه الأسماء ، وإنما قيد أي بقوله : الخبر ، لأنها لا تكون موصولة إلا إذا كانت خبرًا في وسط الكلام كقولك : جاءني أيهم هو أفضل ، بخلاف ما إذا كانت استفهامية ، أو شرطية ، فإنها مخالفة لها ، وسيأتي تفصيل ذلك في الصِّلات بمشيئة الله تعالى .

الثانية قوله : فأما (ما) فإنها تقع على من يعقل وما لايعقل : وأعلم أن الظاهر من إطلاق النحاة وأئمة الأدب : أن (من) لمن يعلم ، و(ما) لما لا يعلم[(١)] ، هذا كله على جهة الإطلاق ، فإذا اطلقت (ما) على أولى العلم فإنما يكون باعتبار قيد آخر ، إما للعموم كقوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾[(٢)] ، وإما على صفات من يعلم كقوله تعالى : ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[(٣)] ، وإما على الله تعالى ، لأن حقيقته غير معلومة لأحد في قولهم : سبحان من سخركن لنا ، سبحان ما سبح الرعد بحمده[(٤)] ، وإما على جهة الإنكار كقولك : ما الإنسان؟ وما الملك؟ أي ما

---

(١) ينظر : المقتضب ١/٤٢ و ٢/٥٢ ، ٢٩٦ ، وإصلاح الخلل ٦٠-٦٤ ، وشرح المفصل ٣/١٤٤-١٤٥ .

(٢) البقرة ٢٥٥ ، وآيات أخر . ينظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٣٦٤-٣٦٦ .

(٣) الشعراء ٢٣ . وينظر التبيان في إعراب القرآن ٢/٩٩٥ .

(٤) ينظر المقتضب ١/٤٢ ، ٢/٥٢ ، ٢٩٦ ، وإصلاح الخلل ٦٠-٦٤ ، وشرح المفصل ٣/١٤٤-١٤٥ .

حقيقتهما ؟ فهذه وجوه خمسة لاتطلق على أولي العلم إلا باعتبار واحد منها .

الثالثة : قوله : وتقول : كره أخوك ما أحب أبوك ، فما هنا موصولة في موضع نصب على المفعولية ، ومعناه : كره أخوك شيئًا أحبه أبوك . قال وتقول : اسخط عمرًا ما أرضى أباك /١١ أ/، فما ها هنا موصولة في موضع رفع على الفاعلية ، ومعناه : أسخط عمرًا شيء أرضى أباك ، ولو نصبت الأخ في المسألة الأولى ، ورفعت عمرًا في المسألة الثانية لم يجز لفساد المعنى ، لأن ما لا يعلم لا يكره من يعلم ، ولأن من لا يعلم لا يسخط ما لايعلم ، فلهذا وجب الرفع في الأولى والنصب في الثانية .

الرابعة قوله : ما دعا زيدًا إلى الخروج ، وهذه المسألة فيها وجهان[1] :

أحدهما : نصب زيد ، وهو الذي أشار إليه أبو القاسم ، فيكون على هذا ما استفهامية ، وفاعل دعا مضمر فيه راجع إلى ما ، وتقديره : أي شيء دعا زيدًا إلى الخروج ؟ .

وثانيهما : أن يكونَ زيد مرفوعًا على أنْ ما تكون نافية ، والتقدير : لم يدع زيد إلى الخروج أحدًا ، والمفعول محذوف .

وأما قوله : ما كره أخوك من الخروج ، فهذه أيضًا فيها وجهان :

أحدهما : رفع الأخ ، وهو الذي أشار إليه الزجاجي على أن ما تكون استفهامية ها هنا والمفعول محذوف ، والتقدير : أي شيء كرهه أخوك ؟ .

وثانيهما : نصب الأخ على أن ما أيضًا استفهامية ، وفاعلها مضمر في الفعل وتقديره : أي شيء كره أخاك من الخروج .

فهذه المسائل كلها قد أشار إليها أبو القاسم في الفصل بين الفاعل والمفعول .

قال أبو القاسم : (وتقرير الباب يغني فيما كان فاصلًا بينهما ، أن ترد الفعل إلى

---

(١) ينظر : إصلاح الخلل ٦٥ .

نفسك فإن ظهر اسمك فيه بالنون والياء فغيرك فيه مرفوع لأنه ضمير المفعول ، وليس بعد الفعل والمفعول إلا الفاعل كقولك : أعجبني ، وأسخطني ، وأرضاني ، وسرني ، وإن أظهرت اسمك فيه بالتاء فغيرك يكون فيه منصوبًا ، وتعني بالغير الاسم الظاهر الذي يأتي بعد الياء والنون ، والتاء ، فإنه ليس بعد الفعل والفاعل إلا المفعول ، فلهذا تقول : كرهت ، وأحببت ، واشتهيت ، وما أشبه ذلك) .

***

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب ما يتبع الاسم في إعرابه

وهي أربعة أشياء: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

اعلم أنا قبل الخوض فيما نريده، نذكر ماهية التوابع، وذكر العامل فيها.

فأما ماهية التوابع فأجود ماقيل فيها: كل ثان من غير واسطة، أو مغاير بواسطة، بإعراب سابقه من جهة واحدة على الدوام[1]. ولنفسر هذه القيود، فقولنا: كل ثان من غير واسطة: يدخل فيه جميع التوابع ما خلا المعطوف، فإنه ليس ثانيًا بل هو في نهاية المغايرة للأول، لأن الشيء لايمكن عطفه على نفسه، وهي كلها مفتقرة إلى واسطة، كالنعت، والتأكيد وغيرهما. وقولنا: أو مغاير بواسطة: يدخل فيه المعطوف فإنه من جملة التوابع، وهو مفتقر إلى واسطة من أجل المغايرة بينه وبين الأول. وقولنا: بإعراب سابقه: يخرج منه خبر كان، وخبر إن، فإنهما لا محالة داخلان في حيز الثواني ولكنهما ليسا معربين بإعراب سابقهما، لاختلاف إعراب الأول والثاني فيهما. وقولنا: من جهة واحدة: نحترز به عن الثاني من باب علمت، والثالث من باب أعلمت في نحو قولك: علمت زيدًا الكريم، واعلمت زيدًا عمرًا الكريم، فإنهما معربان بإعراب سابقهما ولكن ليس من جهة واحدة، وبيانه هو أن انتصاب الأول في باب علمت، والثاني من باب أعلمت، إنما يكون بالمفعولية المسند إليها، وانتصاب الثاني من باب علمت، والثالث من باب أعلمت بالمفعولية المسند بها، لأن هذه الأفعال داخلة على المبتدأ وخبره، ولا إشكال أن إحدهما مسند به، والآخر مسند إليه، فالجهة متغايرة، وإن كانا مشتركين في مطلق

---

(١) عرف ابن الحاجب التوابع في الكافية ١٢٨ بأنها: «كل ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة».

المفعولية ، بخلاف قولنا : أكرمت زيدًا العاقل ، فإن العامل في نفسه منتصب بغير ما انتصب به زيد ، لأنه صفة له ، فالعامل ينصب على الصفة والموصوف ، وسائر التوابع انتصابه واحده كما سيأتي شرحه . وقولنا : على الاستمرار والدوام : نحترز به عن خبر المبتدأ في نحو قولك : زيد القائم ، فإنه ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة وهي الابتداء ، فإنه شيء واحد يقع عليهما جميعا ويقتضيهما من جهة أن الابتداء : هو التجريد ، وهو متضمن للإسناد ، فمن أجل ذلك كانت جهته واحدة بخلاف ما ذكرناه في الثاني ، والثالث من باب علمت وأعلمت ، فإن الجهة متغايرة . نحصل من مجموع ما ذكرناه : أن التجرد معنى واحد يتضمن الإسناد ، وان الإسناد في نفسه لابد من مسند ومسند إليه ، فلهذا لم يكن المبتدأ والخبر مندرجين تحت القيد بالجهة الواحده ، ولكنه ، أعني الخبر ، أمر حادث متجدد ، وليس أمرًا مستمرًا دائمًا ، كاستمرار التوابع ودوامها .

فهذه ماهية التوابع ، وأما كيفية خلاف الناس في العامل فيها ، فالعامل في التوابع فيه مذاهب للنحاة أربعة[(١)] :

أولها : مذهب من قال : إن العامل فيها كلها العامل الأول يجب تكريره .

وثانيها : مذهب من زعم أن العامل فيها أنفسها ، فالعامل في الصفة كونها صفة ، والعامل في التأكيد كونه تأكيدًا ، وهكذا سائرها .

وثالثها : مذهب من قال بالفرق بين الصفة ، والتأكيد ، والبدل ، والعطف /١١ ب/ فتقول في العطف والبدل : لابد من تكرير العامل فيهما دون سائرها لما كانا على جهة الاستقلال .

ورابعها : مذهب من قال بالانسحاب ، وهذا هو الذي عليه أهل التحقيق من

---

(١) ينظر : شرح ألفية ابن معطي ١/٧٤٣-٧٤٤ ، وشرح الكافية ١/٢٩٩-٣٠٠ ، وحاشية الصبان ٥٨/٣ .

البصريين كالزمخشري[١]، والخوارزمي[٢]، وابن الحاجب[٣]. وغرضهم بالانسحاب هو: أن يكون التابع مندرجًا تحت عمل العامل من غير حاجة إلى تكريره كما زعمه أقوام. وعن هذا قالوا: إن العامل على التابع والمتبوع ينصب انتصابه واحده، ومرادهم ما ذكرناه.

فإذا عرفت هذا فاعلم أن التوابع أمور خمسة: التأكيد، والنعت، وعطف البيان، والبدل، والعطف بالحرف، ويسمى النسق أيضًا في ألسنة النحاة. وقد أهمل الزجاجي ذكر عطف البيان زعما منه أنه مندرج تحت النعت، وهذا خطأ فإن بينهما من المخالفة ما لايخفى، وهو خلاف ما عليه أهل التحقيق من جماهير البصريين، ولاعذر له في اسقاطه[٤].

وكان الترتيب اللائق في هذه التوابع[٥]: البداية بالتوكيد، لما فيه[٦] من كثرة المطابقة، ثم النعت أيضًا لأنه ينحط عن التأكيد، لدخول الوصف بالجمل فيه، وعطف البيان لأنه تلوه والبدل لأنه ينحط عنه لدخول بدل الغلط فيه، والعطف بالحرف لأنه بواسطة الحرف ولكنا نوردها على ما ذكر ليكون مطابقًا.

***

---

(١) جاء في المفصل ٣/٢، قوله: «التوابع هي الأسماء التي لايمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها».

(٢) ينظر: التخمير ٧٨/٢-٧٩.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٤٣٥/١-٤٣٦، وشرح الكافية ٢٩٩/١.

(٤) ينظر: إصلاح الخلل ٦٧.

(٥) ينظر: الأصول ١٩/٢، وشرح المفصل ٣٩/٣، وحاشية الصبان ٥٨/٣-٥٩.

(٦) في الأصل: فيهما، والصواب ما أثبت.

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب النعت

فأما النعت[1] فهو تابع للمنعوت في رفعه، ونصبه، وخفضه، وتعريفه، وتنكيره، وتأنيثه، وتذكيره. فإن كان الاسم مرفوعًا فنعته مرفوع، وإن كان منصوبًا فنعته منصوب، وإن كان مخفوضًا فنعته مخفوض. تقول من ذلك: قام زيد العاقل، فترفع زيدًا بفعله، والعاقل نعته. وفي التثنية: قام الزيدان العاقلان، وفي الجمع: قام الزيدون العاقلون، ومثل ذلك: مررت بأخيك الظريف، وأكرمت أبا بكر الكاتب، وأكرمت أبوي بكر الكاتبين، وأكرمت آباء بكر الكتاب، وإن شئت الكاتبين[2].

قال الأمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

يقال: صفه أو وصف، كعده ووعد، وزنه ووزن، ويقال له نعت أيضًا، وله معنيان عام وخاص.

فالعام هو: اللفظ[3] الدال على ذات باعتبار معنى هو المقصود[4]. فقولنا: ما دل على ذات باعتبار معنى: نحترز به عن مثل قولنا: الفرس، والإنسان، فإنها دالةٌ على ذات، لكن لا باعتبار معنى، ولكن دلالتها على مجرد الذات فقط من غير أمر وراه. وقولنا هو المقصود نحترز به عن مثل قولنا: رجل، وامرأة، فإن كل واحد من

---

(١) ليست في الجمل ١٣.

(٢) ليست في الجمل ١٣.

(٣) ذهب ابن يعيش في شرح المفصل ٤٧/٣ إلى أن التعبير باللفظ أسد من التعبير بالاسم في تعريف الصفة، لأنه يشمل الاسم والجملة والظرف.

(٤) يكاد هذا التعريف يطابق تعريف ابن الحاجب في (الإيضاح في شرح المفصل) ٤٤١/١، وينظر: شرح ألفية ابن معطي ٧٤٥/١.

هذين الاسمين، دال على ذات باعتبار معنى، وهو الذكورة والأنوثه، ولكن ليسا مقصودين في حقهما، وإنما المقصود هو الدلالة على الذات لا غير مطلقًا، لكن اتفق أن من ضرورة الرجل الذكورة، ومن ضرورة قولنا امرأة الأنوثة، بخلاف قولنا: الكاتب، والظريف، فإن دلالتهما على الظرف والكتابه بالقصد لا بالضمير. فهذا هو المعنى العام، ونعني بكونه عامًا: جريه على الذات لا باعتبار كونه تابعًا، ولهذا أندرج تحته الحال.

وأما الخاص فهو: «تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقًا»[1]، فقولنا: تابع، يعم جميع التوابع كلها. وقولنا: يدل على معنى في متبوعه، يخرج عنه سائر التوابع كلها، فإن جملتها ماعداه مشتركة في أن كل واحد منها لايدل على معنى في متبوعه. وقولنا: مطلقًا، يخرج عنه الحال في قولنا: جاء زيد راكبًا، فإنه دال على معنى في متبوعه، ولكن دلالة الحال ليست على الإطلاق، وإنما هي مقيده بالمجيء، بخلاف الصفة فإنها مستمرة أبدًا.

فلنذكر تقسيم الصفة، ثم نذكر كيفية جريها على موصوفها، فهاتان فائدتان:

الفائدة الأولى: في تقسيم الصفة[2]:

وهي منقسمة إلى ما يكون وصفًا بالجملة، وإلى ما يكون وصفًا بالمفرد، والمفرد منقسم إلى ما يكون بحاله وإلى ما يكون بحال سببه، فهذه وجوه ثلاثة تكون الصفة منقسمة باعتبارها:

أولها: ما يكون وصفًا بالمفرد من حالة إلى لازم وغير لازم، والازم لايخلو حاله، إما أن يكون محسوسًا أو غير محسوس، فالمحسوس نحو: الطويل، والقصير، والأبيض، وغير ذلك من الأوصاف المعلومة بالمشاهدة، وغير

---

(١) الكافية ١٢٩.

(٢) ينظر: الأصول ٢٣/١-٢٤، والمقتصد ٩٠١/٢-٩٠٩، ٩١١، وشرح ألفية ابن معطي ٧٤٧/١-٧٥٠.

المحسوس منقسم إلى ما يكون من قبيل نفسه : كالعقل ، والأحمق ، والى ما يكون من قبيل أصله : كالشريف ، والوضيع ، فهذا ما يكون لازمًا . وأما غير اللازم فهو إما محسوس أو غير محسوس ، فالمحسوس : كالقائم ، والقاعد ، وأما غير المحسوس فهو إما من جهة غيره : كالمكرم ، والمهان ، وإما من جهة نفسه ، وهو إما كسبي : كالفقير ، والغني ، وإما غير كسبي : كالصحيح ، والسقيم . فهذه تقسيمات الصفة المفردة بحال موصوفها .

وثانيها : تقسيمات باعتبار حال سببه : ويعود هذا التقسيم بعينه في حقها إن كان ما كان وصفًا للواحد منها بنفسه ، فإنه يكون وصفًا لغيره ، إذا ذكر فاعلها ، ورجع منها ضمير إليه فتقول فيها : مررت برجل طويل أبوه ، وقصير أخوه ، ورأيت رجلًا عاقلًا ابنه ، وهكذا القول في /١٢أ/ سائرها تكون جارية علة هذه الصورة .

وثالثها الوصف بالجمل : وينقسم إلى جملة خبرية ، وجملة إنشائية ، فالجملة الخبرية : ما كانت محتملة للصدق والكذب ، وتارة تكون جملة ابتدائية ، كقولك : مررت برجل أبوه منطلق ، وتارة تكون جملة فعلية ، كقولك : مررت برجل قام أبوه ، وانطلق أخوه . وأما الجملة الإنشائية فالوصف به يكون قليلًا لامحالة ، وإنما الكثير الجمل الخبريه كما قررنا ، ومثال ذلك قولك : مررت برجل قل فيه ماشئت ، والتقدير فيه : كثيرة أوصافه ، وفي الحديث : « وجدت الناس أخبر تقله »[1] أي وجدت الناس كثيري الملالة ، وكلما وقع مفعولًا ثانيا لِوَجَدْتُ جاز وقوعه صفة . فهذا تقسيم الصفة على هذا الاعتبار .

الفائدة الثانية : في كيفية جريها على موصوفها :

واعلم أن الصفة ، كما أشرنا إليه ، ضربان :

فالضرب الأول منهما : حال الموصوف نفسه : ومتى كانت على هذه الحالة

---

(١) الفائق ٣/٢٢٣ ، وكشف الخفاء ٢/٤٤٦ . بفتح لام : تقله أو كسرها .

فإنها تكون تابعة لموصوفها في عشرة أشياء[١] : في رفعها كقولك : جاءني زيد العاقلُ ، والعاقلَ ، والعاقلِ ، رفعًا ، ونصبًا وجرًا . وإفراده وتثنيته وجمعه ، كقولك : جاءني الزيدان الظريفان ، والظريفين ، رفعًا ونصبًا وجرًا ، وجاءني الزيدون الكريمون ، والكريمين . وتذكيره كقولك : أكرمت زيدًا الطويل ، وتأنيثه كقولك : مررت بالمرأة القائمة . وتعريفه كقولك : مررت بالرجل الكريم ، وتنكيره كقولك : مررت برجل عاقل . فهذه كلها عشرة أشياء لابد من موافقتها واعتبارها في الصفة والموصوف ، إذا كانت الصفة بحالة نفسه كما قررناه ، وإنما وجب اعتبار ذلك كله لأن الصفة من حقها أن تكون هي الموصوف ، ولهذا أقيمت مقام الموصوف ، وسدت مسده في بعض مواقعها ، ولن تكون هكذا إلا مع المطابقة في هذه الأشياء ، ألا ترى أنها لو خالفته في بعض هذه الأمور كان بينهما مخالفة ، وفي هذا بطلان كونها قائمة مقامه . نعم قد تجوز المخالفة بين الصفة والموصوف في الإعراب عند القطع ، وذلك حكم للصفات عند التكرر ، وسنذكره من بعد هذا بمعونة الله تعالى .

الضرب الثاني : ما يكون صفة بحال سبب الموصوف ، ولابد للمطابقة للموصوف في خمسة أمور[٢] : رفعه ، ونصبه ، وجره ، وتعريفه ، وتنكيره ، فتقول : مررت بامرأة حائضة أمها ، فقد حصل التوافق ها هنا في الإعراب والتنكير ، وتقول : مررت بالرجل ، الحائضة أمه ، فقد حصل التوافق ها هنا في الإعراب والتعريف ، فأما ماعدا هذه الأمور فلا تجب فيه الموافقة ، ولهذا تقول : مررت برجل طويلة امرأته ، ومررت بامرأة قائم أبوها ، وتقول : مررت برجلين عاقل أبوهما ، ومررت برجال كثير فضلهم ، فلا تلزم المطابقة في التثنية والجمع ، ولا في التذكير

---

(١) ينظر : شرح المفصل ٣/٥٤-٥٥ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/٤٤٥ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/٧٤٧-٧٤٨ .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٤٥ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/٧٤٨ .

والتأنيث ، وإنما وجب ذلك لأن الوصف بحال سبب الشيء له جانبان : جانب أصلي وهو الاسميه ، فلهذا كانت وفق الموصوف فيما يكون من خصوص الاسمية وهو الإعراب ، والتعريف ، والتنكير كما فصلناه . وجانب شبهي وهو الاشتقاق ، ولهذا كانت رافعة للظاهر بعدها ، لما فيها من مشابهة الأفعال ، ولهذا كانت على وفق الفعل في التذكير ، والتأنيث ، فتذكَّر إذا كان فاعلها مذكرًا ، وتؤنث إذا كان مؤنثًا ، ولما كان فاعلها لابد من كونه ظاهرًا ، كانت مفرده عند تثنية الموصوف وجمعه ، وقد مثلناه فلا فائدة في تكريره .

قال صاحب الكتاب – هدى اللّه سعيه –:

واعلم أن النكرة تنعت بالنكرة ، كما أن المعرفة تنعت بالمعرفة ، ولا تدخل إحداهما على الأخرى .

فأما النكرة : فكل اسم شائع في جنسه ، ولا يخص به واحد دون آخر ، تقول : رجل ، وفرس ، وثوب ، [ودار] ، وما أشبه ذلك ، وما حسن فيه رب ، وكم فهو نكرة .

والمعرفة خمسة أشياء منها : أسماء الأعلام : نحو قولك : زيد ، وعمرو ، وجعفر [ومحمد] وما أشبه ذلك .

والمضمر : نحو : أنا ، وأنتَ ، [وأنتِ] ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتن ، ونحو : الهاء ، والكاف ، والياء في نحو : غلامه ، وغلامك ، وغلامي ، وما أشبه ذلك .

والمبهم : نحو : هذا ، وهذان ، وهؤلاء ، [وذلك ، وذانك] ، وتلك ، وتانك ، وأولئك .

وما عرف بالألف واللام : نحو قولك : الرجل ، والغلام .

وما أضيف إلى واحد من هذه المعارف تَعَرَّف به ، نحو : غلامك ، وصاحب زيد ، وصاحب القوم ، وما أشبه ذلك .

تقول : جاءني زيد الراكبُ ، (على النعت فتجعله نعتًا لأنهما معرفتان ، تعرف

زيدًا باسمه والراكب بالألف واللام)[١] ، ولو قلت : جاءني زيد راكبٌ ، على أن تجعل راكبًا نعتًا لزيد ، لم يجز لأن زيدًا معرفة ، وراكبًا نكره ، ولكن إن جعلته بدلًا جاز ، وإن جعلته حالًا فنصبته كان أجود . وإذا تقدم نعت النكرة عليها ، نصب على الحال ، كقولك : هذا رجل مقبل ، (فإن قدمت مقبلًا ، نصبت على الحال فقلت)[٢] : جاءني[٣] مقبلًا رجل .

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام :

قد قررنا وجوب المطابقة بين الصفة والموصوف في الإعراب ، والتعريف ، والتنكير ، سواء كان بحاله ، أو بحال سببه ، فلا وجه لتكريره . وقد اشتمل كلام أبي القاسم ها هنا على بيان النكرات والمعارف ، فهاتان فائدتان :

الفائدة الأولى : في الاسم النكره :

ومعناه : ما دل على شيء لا بعينه[٤] ، وهذا التعريف خير مما ذكره أبو القاسم ، لأنه قال : كل اسم شائع في جنسه ، لأمرين :

أما أولًا : فلأن النكرة /١٢ ب/ مناقضة للمعرفة ، فيجب أن يكون حدها على عكس المعرفة ، فإذا كانت المعرفة دالة على شيء بعينه ، فالنكرة على عكس ذلك .

وأما ثانيًا : فلأن هذا ينتقض باسم الجنس ، في مثل قولك : الإنسان ، والرجل ، فإنه اسم شائع في جنسه ، وليس نكرة ، ففسد ما قاله الزجاجي .

وجملة النكرات ستة : شيء ، ثم جوهر ، ثم جسم ، ثم حيوان ، ثم إنسان ، ثم رجل . وهذه النكرات كل واحد منها له قرينة في التنكير ، والأولى منها أعم من الثانية كما ترى ، قال أبو القاسم : فما حسن فيه ربَّ فهو نكرة ، وهذا ظاهر ، فإن

---

(١) ليست في الجمل ١٤ .

(٢) ليست في الجمل ١٥ .

(٣) في الجمل ١٥ : هذا .

(٤) عرف ابن الحاجب النكرة في الكافية ١٦٦ بأنها : «ما وضع لشيء لا بعينه» .

ربَّ لا تختص إلا بالنكرات للتقليل ، وهكذا كم فإنها إذا كانت للإخبار ، فإنها تختص أيضًا بالنكرات على جهة الإضافة ، فلهذا تقول : كم رجل ، وكم رجال ، وسيأتي تقريره في موضعه .

والغرض من هذا كله هو : أن من حق الصفة أن تكون مطابقة لموصوفها في التنكير ، كما شرحناه آنفًا .

الفائدة الثانية : في بيان معنى المعرفة :

ولم يذكرها أبو القاسم ، وحقيقتها : ما دل على شيء بعينه[(١)] . فقولنا : ما دل على شيء ، عام فيها وفي غيرها ، وقولنا : بعينه ، يخرج النكرات كلها ، فإنها لا تدل على شيء بعينه .

وجملة المعارف التي ذكرها خمس ، وهو مذهب غيره من النحاة[(٢)] ، وهذا فاسد ، فإن من جملتها قولنا : يا رجل ، ويا غلام ، وليس من جملة ما أورده ، فإن تعريفه إنما هو بالقصد ، وياء مع الضمة دلالة عليه ، فوجب عده من جملتها[(٣)] .

فإذا عرفت هذا ، فاعلم أن من حق ما كان موصوفًا أن يكون أخص من صفته ، أو مساويًا لها في التعريف[(٤)] . ولهذا فإنك تصف الاسم المبهم بذي اللام ، فتقول : مررت بهذا الرجل ، لما كان دونها في التعريف . وتصف العلم بالاسم المبهم لما كان دونه ، فتقول : مررت بزيد هذا . وذو اللام يوصف بمثله ، فتقول : مررت بالرجل العاقل . وذو اللام لا يجوز وصفه بما يكون مضافًا إلى المضمر ، وإلى العلم ، فلا يجوز أن تقول : مررت بالرجل صديقك ، وصاحب زيد . فصارت

---

(١) ينظر : الكافية ١٦٥ .

(٢) ينظر : الأصول ٣٢/٢ ، المقتصد ٩١٧/٢-٩٢٠ ، والمفصل ٨/٢ .

(٣) ينظر : شرح الكافية ١٢٨/٢ ، ١٣١ .

(٤) ينظر : المقتصد ٩٢١/٢-٩٢٢ ، ٩٢٥-٩٢٦ ، والمفصل ٨/٢-٩ .

الأسماء المفردة في الوصف لها، والوصف بها على ثلاث مراتب[1]:

المرتبة الأولى: ما يوصف، ويوصف به، وذلك أمور ثلاثة:

أولها: المبهم: فإنك تصفه تقول: مررت بهذا الرجل، وتصف به العلم فتقول: مررت بزيد هذا. ويختص الاسم المبهم من بين سائر الأسماء بأنه لا يوصف إلا بأسماء الأجناس فتقول: أعجبني هذا الرجل، وتلك الفرس، لأنه لما كان مبهم الذات اختص باسم الجنس، لما فيه من الدلالة على معرفة الحقيقة. فأما المبهم فإنك تصفه، كما ذكرنا، وتصف به العلم تقول: مررت بزيد هذا.

وثانيها: المعرف باللام: فإنك تصفه بمثله، تقول: مررت بالرجل الظريف، وتصف به فتقول: مررت بغلامك الكريم.

وثالثها: المضاف إلى المضمر: فإنك تصفه فتقول: مررت بغلامك صاحب القوم، وتصف به فتقول: مررت بزيد صاحبك. والمضاف إلى المبهم أيضًا تصفه فتقول: مررت بغلام هذا الظريف، وتصف به فتقول: جاءني زيد صاحب هذا.

المرتبة الثانية: ما لا يوصف، ولا يوصف به:

وهذا هو المضمر، وإنما لم يكن موصوفًا، لأن الصفة إنما تراد للإيضاح، وهو في نفسه واضح لا يحتاج إلى شيء يوضحه كالمتكلم، والمخاطب، وحمل سائرها عليهما. وإنما لم يوصف به لأن الصفة حقها أن تكون دالة على معنى في متبوعها، والمضمر ليس فيه دلالة على ذلك، وإنما هو موضوع للدلالة على الذات مطلقًا، من غير دلالة على معنى فيها، فلهذا بطل أن يكون موصوفًا، أو موصوفًا به.

المرتبة الثالثة: ما يوصف به:

وهذا نحو أسماء الأعلام، فإنما وصفت لإيضاحها لسبب ما يقع فيها من اللبس

---

(١) ينظر: المقتصد ٢/٩٢٣-٩٢٥، والمفصل ٢/٨، وشرح المفصل ٣/٥٦-٥٨، وشرح الكافيةالشافية ٣/١١٦٥، وشرح ألفية ابن معطي ١/٧٥١-٧٥٤.

بالاشتراك ، وإنما لم يكن موصوفًا بها لأنها دالة على نفس الذات مجردة ولم تدل على معان في الذات كالصفات ، فلهذا بطل أن تكون صفات . فحصل من هذا أنه لابد من المطابقة في الصفة ، والموصوف في التعريف ، والتنكير جميعًا . قال أبو القاسم : فلهذا تقول : جاءني زيد الراكب ، ولو قلت : جاءني زيد راكب ، على الوصف استحال ، لما فيه من المخالفة بالتنكير ، ولكن إن جعلته بدلًا جاز ، لأنه تبدل النكرة من المعرفة ، كما سنوضحه من بعد ، ولو نصبته وجعلته حالًا لكان أجود ، وإنما كان أجود لأن الشرط في إبدال النكرة من المعرفة ، أنه لابد من وصف النكرة كقوله تعالى : ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾[1] وليس موصوفًا ها هنا ، فلهذا كان الحال أحسن منه . قال أبو القاسم : وإذا تقدم نعت النكرة عليها نصب على الحال ، تقول : هذا رجل مقبل ، فإذا قدمته قلت : هذا مقبلًا رجل ، وإنما وجب ذلك لأن الحال صفة في المعنى ، كما قاله النحاة ، ولما بطل كونها صفة بتقدمها ، لأن الصفة لا تكون متقدمة على موصوفها ، فإذا جعلتها حالًا كان أقرب إلى مناسبتها لأصلها ، وليس كذلك إذا جعلت الاسم بدلًا منها ، فإنها لا تعطي هذا المعنى ، فلهذا وجب نصبها على الحال ، وأنشد الزمخشري[2] :

لِـمَـيَّـةَ مُـوحِـشًـا طـلـلٌ قـديـمُ   عـفـاهُ كـلُّ أَسْـحَـمَ مُـسـتـديـمُ

فنصب موحشًا على الحال لتقديمها على موصوفها وهو طلل ، وأنشد النحاة أيضًا[3] :

وتَحْتَ العوالى والقنا مُسْتَظِلَّةً   ظِبَاءٌ أعارَتْها العُيونَ الجآذِرُ

---

(١) العلق ١٥ ، ١٦ . وينظر : التبيان في إعراب القرآن ٢/١٩٥ .

(٢) لكثير عزة ، ديوانه ٥٣٦ ، وهو من شواهد المقتصد ١/٤٣٤ ، والمفصل ١/١٨٢ ، والتصريح ١/٣٧٥ . ورواية المقتصد والمفصل : لعزة .

(٣) لذي الرمة ، ديوانه ١٣٣ ، وهو من شواهد الكتاب ١/٢٧٦ ، وشرح المفصل ٢/٦٤ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/٥٦٥ ، وروايةالكتاب : في القنا ، وشرح المفصل : بالقنا .

فنصب مستظلة على الحال لما تقدمت على موصوفها، والعامل في موحشًا /١٣/ أ/ ما تعلق به الحرف في قوله: لميَّة، وفي مستظلة ما تعلق به الظرف، لكونهما خبرين تعلقا في استقرار محذوف، وزعم الموصلي صاحب الغرة[1]: أن العامل في هذه الحال إشكال عظيم، وأوهم أن تحته سرًا لا يمكن الاطلاع عليه، والأمر فيه قريب، فإن العامل في الحال، لا يخلو حاله من أن يكون: لفظيًا، أو معنويًا، ولا وجه لكونه لفظيًا، لأن اللفظي هو ما تعلق بالاشتقاق كالفعل وما يؤخذ منه، وليس ها هنا منه شيء، وإذا بطل أن يكون لفظيًا، ثبت أنه معنوي، وهو ما ذكرناه من تعلق الظرف بالمحذوف، فلهذا حكمنا بكونه معنويًا وليس مما استحق الإطناب.

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

وإذا تكررت النعوت، فإن شئت أتبعتها الأول، وإن شئت قطعتها منه، ونصبتها بإضمار فعل، أو رفعتها بإضمار المبتدأ، كقولك: مررت بإخوتك الظرفاء الكرام العقلاء، بالخفض على النعت، وإن شئت نصبته بإضمار: اعني العقلاء، الكرماء، وإن شئت رفعته بإضمار: هم العقلاء الكرام، وإن شئت اتبعت بعضًا، وقطعت بعضًا، وإن شئت عطفت[2] بعض المنعوت على بعض، قال الشاعر[3]:

لا يَبْعَدَنْ قومي الذين هُمُ سُمُّ العداةِ وآفةُ الجُزْرِ
النازلين بكلِّ معتركٍ والطيِّبونَ معاقِدَ الأُزْرِ

---

(١) ابن الخباز أبو العباس أحمد بن الحسين، ت ٦٣٩هـ. (بغية الوعاة ١/٣٠٤، وهدية العارفين ١/٩٥). ونص كلامه في الغرة المخفية ١/٢٧١: «وفي ناصب الحال هاهنا إشكال لا يحتمله الإملاء».

(٢) في الأصل: عطف، وينظر الجمل ١٥.

(٣) لِخرنق، كما سيأتي، ديوانها ٢٩. وهو من شواهد الكتاب ١/١٠٤، ٢٤٥، ٢٤٩، والأصول ٢/٤٠، والحلل ١٥.

تقديره : أعني النازلين ، وهم الطيبون .

واعلم أنه يجوز أن تنعت الأسماء كلها إلا المضمر ، لأن الاسم لا يضمر إلا بعد أن يعرّف ، فإذا عرف[1] فقد استغنى عن النعت ، لو قلت : ضربته الكريم ، أو مررت به العاقل ، على النعت لم يجز ، فإذا اجعلته بدلًا جاز .

وإذا اختلف إعراب الأسماء المنعوتة ، أو العامل فيها ، لم يجمع بين نعوتها ، نحو قولك : قام زيد ، ورأيت أباك العاقلان والعاقلين ، فالنصب بإضمار : أعني ، والرفع إضمار مبتدأ[2] . وتقول[3] : مررت بزيد ، وهذا محمد ، وكذلك إذا ارتفعا ، أو انتصبا ، أو انخفضا من جهتين[4] مختلفتين ، لم يجمع نعوتها[5] ، كقولك : قام زيد ، وهذا محمد [العاقلان] ، ومررت بزيد ، ودخلت على عمرو[6] ، ولا يجمع بين نعتيهما ، ولكن تنصبه على إضمار : أعني ، وترفعه[7] على إضمار المبتدأ .

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام :

اعلم أن ما ذكره أبو القاسم مشتمل على أحكام خمسة[8] :

الحكم الأول : أن النعوت إذا تكررت جاز قطعها : وجملة الأمر ، أن قطع النعوت عن إعراب ما سبق في المنعوت ، كما يجوز عند تكررها ، فهو جار أيضًا من غير تكرر ، لكنه أعود عند التكرار ، لأن الغرض بالقطع إنما هو المبالغة في المدح ،

---

(١) ليست في الجمل ١٦ .

(٢) في الجمل ١٦ : والرفع على خبر ابتداء مضمر .

(٣) ليست في الجمل ١٦ .

(٤) في الجمل ١٦ : وجهين .

(٥) في الجمل ١٦ : لم يجمع بين نعتيهما .

(٦) في الجمل ١٦ : ومررت بمحمد ، ودخلت إلى أخيك الكريمين .

(٧) في الجمل ١٦ : أو ترفعه .

(٨) ينظر : الكتاب ٢٤٦/١-٢٤٨ ، والمقتضب ٣١٤/٤-٣١٦ ، وشرح جمل الزجاجي ٢٠٧/١-٢١٥ .

أو الذم، بترادف الجمل، وتخالفها، وهذا إنما يحسن حد الحسن إذا كانت متكررة، وذلك يكون على أوجه أربعة:

أولها: قطعها كلها على النصب بإضمار أعني، فتقول: جاءني زيد الكريم العاقل الظريف.

وثانيها: قطعها كلها على الرفع بإضمار مبتدأ، فتقول: مررت بزيد العاقل الكريم المحسن.

وثالثها: قطع بعضها دون بعض، فتقول: مررت بزيد العاقل الكريم، على الجر، الكاتب الظريف على القطع بالرفع أو النصب.

ورابعا: عطف النعوت بعضها على بعض، فتقول فيه: مررت بزيد العاقل والكريم، لأن الصفات في أنفسها متغايرة، فجاز عطف بعضها على بعض كالأسماء، ولا يجوز عطف الصفة على موصوفها، لأن الصفة هي نفس الموصوف، ولايجوز عطف الشيء على نفسه.

فأما البيتان اللذان أنشدهما فهما لِخْرِنِق بنت هَفّان، فلنذكر إعرابهما، وموضع الشاهد منهما:

أما إعرابهما[1]، فقوله: لايبعدن: أي لايهلكن، ومخرجه مخرج النهي، ومعناه الدعاء، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا﴾[2]، وبَعِد الرجل، بكسر العين، يبعَد بفتحها، إذا هلك، ومصدره: بَعَدًا، بفتح العين والباء. وبَعُد الرجل، بفتح الباء وضم العين، نقيض قرب، ومصدره بُعْدًا، على مثال نقيضه القرب. والنون للتأكيد فيه.

قومي: هو فاعل تبعدن. الذين هم سم العداة وآفة الجزر: يريد أنهم بمنزلة

---

(١) ينظر: الحلل ١٧-٢٥.

(٢) البقرة ٢٨٦. وفيها «ولا تحمل».

السم للعداء يهلكونهم ، وهم آفة الجزر : ينحرونها للأضياف ، وهو جمع جزور ، والسم : يروى بالحركات الثلاث في فائه . النازلين : إما عن الإبل ، ويركبون الخيل للقتال عليها ، وإما عن الخيل ويقاتلون رجاله ، وهذا أحسن لأنه إنما يكون عن شدة الحرب وتلاحمها ، ويحتمل أن يكون مراده بالنازلين محل معترك ضربهم الخيام ، في معارك الحروب لمطاولة الحرب ومناجزة الأعداء واستئصال الشأفة منهم ، والمعترك ها هنا هو موضع القتال لأن فيه اعتراك الأبطال والطيبون معاقد الأزر : وصف لهم بطهارة الفروج عن الفواحش ، كما أن طهارة الكم كناية عن العفة عن السرقة ، وطهارة الجنب كناية عن الطهارة عن الجنابة . ومعاقد : منصوب على التمييز في الفاعل ، كقولك : طاب نفسًا ، أي نفسه ، ويحتمل أن يكون منصوبًا على التشبيه بالمفعول ، وهو أجود من التمييز .

وأما موضع الشاهد فإنما أوردهما شاهدان على أمور ثلاثة :

أما أولًا : فالقطع بإضمار أعني في قوله : النازلين .

وأما ثانيًا : فالقطع بإضمارهم في قوله : الطيبون .

وأما ثالثًا : فالعطف في الصفات ، كقوله : والطيبون . والبيتان ينشدان برفع الصفات كلها ، ونصبهما جميعًا ، أعني : الطيبين ، والنازلين /١٣ ب/، ورفع الأول ، ونصب الثاني ، وعكس هذا . ومن هذا قوله تعالى : ﴿لَٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾(١) فقد اجتمع في هذه الآية ؛ القطع على النصب ، والقطع على الرفع ، والعطف في الصفات كما ترى .

الحكم الثاني : قوله : إن الأسماء المضمرة لا يجوز نعتها : وقد ذكرناه من قبل فلا وجه لإعادته ، فأما الأسماء المضافة فهي على وجهين :

---

(١) النساء ١٦٢ . وينظر : التبيان في إعراب القرآن ١/٤٠٧-٤٠٨ .

أحدهما : يجوز وصف المضاف والمضاف إليه ، وهذا إنما يكون إذا كان كل واحد منهما على نعت الاستقلال والكمال كقولك : غلام زيد ، فكل واحد من هذين الاسمين يجوز وصفه لما فيه من كمال الفائدة ، واستبداد كل واحد منها بها .

وثانيهما : أن ينفرد الأول بالصفة دون الآخر ، وهذا حيث يكون الأول مستبدًا بالفائده دون الثاني ، والثاني إنما هو في حكم التتمة ، والتكملة ، وليس مستقلًا بنفسه بحال ، وهذا نحو الكنى في مثل قولك : أبو بكر ، وامرؤ القيس فإن الصفة ها هنا إنما تكون للاسم الأول لا غير ، دون الثاني لما ذكرناه . قال أبو القاسم : فلو قلت : ضربته الكريمَ ، أو مررت به العاقل ، على الصفة لم يجز ، لما قررناه من امتناع وصف المضمر ، فإن جعلته بدلًا جاز ذلك ، لأن البدل يؤتى به على جهة البيان لما قبله ، وليس يؤتى به على جهة الدلالة على معنى كالصفة . فلهذا جاز البدل في المضمر دون الصفة ، كما ذكرناه .

الحكم الثالث : أنه إذا اختلف إعراب الأسماء المنعوتة ، فإنه يمتنع الجمع بين نعوتها ، فلا يجوز أن تقول : قام زيد ، ورأيت أباك العاقلين ، ولا العاقلان ، وهذا كما ذكر ، فإنه يستحيل الجمع بين إعرابين مختلفين في كلمة واحده ، وإنما يجوز ذلك على القطع ، إما بإضمار المبتدأ وإما بإضمار أعني ، فترفعهما أو تنصبهما على ما ذكرناه لا غير .

الحكم الرابع : أنه إذا كان العامل مختلفًا ، وكان الإعراب من جنس واحد ، فأنه لا يجوز الجمع بين النعوت ، فلا تقول : قام زيد ، وهذا محمد الظريفان ، ولا مررت بزيد ، ودخلت على عمرو العاقلين ، وهذا كما ذكر أيضًا ، وإنما امتنع لأن اختلاف العاملين كاختلاف الإعرابين ، فلما امتنع الجمع بين النعوت في أحدهما امتنع في الآخر ، وإنما يجوز كما ذكرناه ؛ إما على إضمار المبتدأ ، وإما على إضمار أعني ، فترفع أو تنصب على هذا الاعتبار لا غير .

الحكم الخامس : اعلم أن الأسماء المعربة في جرى النعت عليها على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون النعت جاريًا على ما يظهر فيها من الإعراب لفظًا لا غير ، وهذا هو الأكثر ، كقولك : جاءني زيد الظريف ، ورأيت عمرًا الكاتب ، فهذه لا تجري إلا على اللفظ لا غير ، إذ لا محل هناك .

وثانيها : أن يكون جاريًا على ما يقدر فيها من الإعراب ، دون ما يكون ظاهرًا ، وهذا نحو الفتحة في باب ما لا ينصرف ، والكسرة في باب الزينبات في حال النصب ، فإن التوابع ها هنا إنما تكون على الحركة التقديرية فيهما ، فتجر الصفة إذا أجريتها على غير المنصرف ، ولا يلتفت إلى الفتحة ، فتقول : مررت بإبراهيم العاقل ، وتفتح الصفة في باب الزينبات إذا كان منصوبًا ، ولا يكبرن بالكسرة فتقول : رأيت الزينبات الصوالحَ ، فهكذا تفعل .

وثالثها : أن بكون جاريًا على اللفظ والمحل ، وإنما يكون هذا في باب المصادر المضافة إلى فاعلها ، كقولك : أعجبني ضرب زيد العاقل ، فتجري العاقل حملًا على ما يظهر في لفظه من الإعراب ، وترفعه على ما تقدر فيه لأنه فاعل في المعنى ، فهكذا يكون جرى الكلام في النعت .

❋ ❋ ❋

عطف البيان[١]

قد ذكرنا من قبل أن أبا القاسم أهمل ذكره ، ولاعذر له في إهماله . وحقيقته أنه : « تابع غير الصفة يوضح متبوعه »[٢] . فقولنا : تابع : عام للتوابع كلها . وقولنا : غير صفة : يخرج عنه النعت . وقولنا يوضح متبوعه : يخرج التأكيد والعطف ، فإنها مشتركة في كونها غير موضحة لمتبوعها ، وإنما يؤتى بها لأمور أخر . وينفصل[٣] عن البدل بأمرين :

أما أولًا : فلأنك إذا قلت : اعجبني الضارب الرجل زيد ، فزيد مجرور عطف بيان على الرجل ، فلو جعلته بدلًا للزم جواز الضارب زيد ، وهي ممنوعة .

وأما ثانيًا : فلأن الأقرب في عطف البيان هو معتمد الحديث ، وليس كذلك المبدل ، فإن الثاني هو معتمد الحديث ، فلهذا افترقا ، فأما فصله عن سائر التوابع فهو ظاهر .

* * *

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب العطف

حروف العطف عشرة : الواو ، والفاء ، وثم ، وأو ، وأم ، وإما مكسورة مكررة ، وبل ، ولا ، ولابل ، ولكن ، وحتى في بعض المواضع .

---

(١) ينظر : إصلاح الخلل ٦٧-٧١ ، ٧٤-٧٦ ، والمفصل ٢/١٤-١٦ ، وشرح المفصل ٣/٧١-٧٤ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١١٩٠-١١٩٧ .

(٢) الكافية ١٤٠ ، وينظر : أمالي ابن الحاجب ٢/٥٨٢ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/٧٦٩ ، وشرح الكافية ١/٣٤٣ .

(٣) في الأصل : غير .

واعلم أن هذه الحروف تعطف ما بعدها على ما قبلها فتصيِّره في مثل حاله من الإعراب، فإن عطفت على مرفوع فارفع، [أ] وعلى منصوب فانصب، [أ] وعلى مخفوض فاخفض، [أ] وعلى مجزوم فاجزم، كقولك: رأيت زيدًا وعمرًا، ومررت بزيد وعمرٍو، وجاءني محمد وعبدالله، وكذلك ما أشبهه.

فأما الواو: فتجمع بين الشيئين، وليس فيها دلالة على الأول منهما. والفاء: معناها: أن الثاني بعد الأول بلا مهلة. وثم: مثل الفاء إلا أن فيها مهلة. ولا: لاخراج الثاني مما دخل فيه الأول. وأم: للاستفهام. ولكن: للاستدراك بعد الجحد. وبل: للإضراب عن الأول، وإيجابه[١] للثاني. وأو، وإما: للشك والتخيير.

واعلم أن الأسماء كلها يعطف عليها إلا المضمر المخفوض فإنه لايعطف عليه إلا بإعادة الخافض، لو قلت: مررت به وزيدٍ، أو دخلت إليك وعمرٍو، لم يجز حتى تقول: مررت بك وبعمرو، ودخلت إليك وإلى زيد، وما أشبه ذلك.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام /١٤ أ/:

اعلم أن العطف يطلق على وجهين[٢]:

أحدهما: على نفس العمل، وهو ردك آخر الكلام على أوله حتى يصير إعراب الثاني كإعراب الأول، فهذا يشترك فيه مواقع العطف كلها، ولهذا يقال: عطفت كذا على كذا، إذا صيرته معربًا بإعرابه.

وثانيهما: على نفس المعطوف، ومعناه على هذا: تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه بتوسط أحد الأحرف العشرة. فقولنا: تابع: عام فيه وفي غيره. وقولنا: مقصود: يخرج عنه التأكيد والصفة، فإنهما تتمتان لما قبلهما، وليسا مقصودين.

---

(١) في الجمل ١٨: والإيجاب.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٥٤.

وقولنا : بالنسبة مع متبوعه : يخرج عنه البدل ، فإنه هو المقصود بالنسبة دون متبوعه ، فإنك إذا قلت : جاء زيد عمرو ، فكما كان زيد مقصودًا بالنسبة وهو المجئ فعمرو أيضًا مقصود به ، بخلاف قولك : جاءني زيد أخوك ، فإن الأخ هو بدل ، وهو المقصود بالمجئ دون زيد ، كما سيجيء مشروحًا ، وقولنا بتوسط أحد الأحرف العشرة بيان بعد تمام الحد واستكماله .

فإذا عرفت هذا ، فاعلم أن كلام أبي القاسم مشتمل على ذكر حروف العطف ، ثم على كيفية العطف بها ، فهاتان فائدتان :

الفائدة الأولى : في ذكر حروف العطف :

ومعناها : ما وضع للجمع بين الشيئين في المعنى والإعراب ، أو الإعراب فقط . فقولنا : ما وضع للجمع بين الشيئين : عام فيها كلها ، وقولنا : في المعنى والإعراب أو الإعراب : تفصيل لكيفية الجمع ، فإن منها ما يجمع في المعنى والإعراب : كالواو ، والفاء ، وثم ، وحتى ، ومنها ما يجمع في الإعراب لا غير وهي : لا ، وبل ، ولكن ، وغيرها وجملتها عشرة . ولا خلاف فيها بين النحاه إلا في حرفين :

أحدهما : إما[١] : وقد ذهب الفارسي وغيره من النحاة إلى أنها لا تكون حرفًا للعطف ، وقد ذهب إليه الزجاجي في غير الجمل[٢] .

وثانيهما : بل : وقد زعم الخوارزمي[٣] أنها ليست حرف عطف . والذي عليه الجماهير من نحاة البصرة والكوفة ، أن هذه العشرة كلها حروف عطف[٤] . ثم هي

---

(١) المقصود بها (إما) الثانية في نحو : رأيت إما زيدًا وإما عمرًا ، أما الأولى فلا خلاف في أنها غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول . ينظر : المغني ٥٩/١ ، والجنى الداني ٤٨٨ .

(٢) لم يشر الى ذلك الزجاجي في حروف المعاني ٦٣-٦٤ ، وينظر : المقتصد ٩٤٣/٢-٩٤٥ ، وإصلاح الخلل ٨٧-٨٨ ، وشرح ألفية ابن معطي ٧٧٤/١ .

(٣) ينظر : التخمير ٨٣/٤-٨٤ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢١٦/١-٢١٩ ، والمقتضب ١٠/١-١٢ ، والأصول ٥٥/٢-٦٠ .

على ثلاثة أضرب :

فالضرب الأول منها : ما يكون موضوعًا للجمع بين الشيئين في حكم واحد ، ثم هي أربعة أحرف :

أولها : الواو : وهي موضوعة للجمع المطلق ، من غير ترتيب ، وهذا مذهب سيبويه والجماهير من البصريين[١] ، وحكى عن الفراء ، وأحمد بن يحيى ثعلب ، أنها في موقعها دالة على الترتيب[٢] . والمختار ما قاله سيبويه ، فإذا قلت : قام زيد وعمرو ، احتمل أن يكون قيام زيد قبل قيام عمرو ، واحتمل أن يكون بعده ، واحتمل أن يكون قيامهما معًا .

وثانيها : الفاء : وهي موضوعة للتعقيب من غير مهلة ، وهذا هو مذهب جماهير النحاة[٣] . وحكى عن الجرجاني عبدالقاهر[٤] وغيره من النحاة أنها غير دالة على التعقيب . والمختار ما عول عليه النحاة ، فإذا قلت : قام زيد فعمرو ، فقيام عمرو إنما يكون بعد قيام زيد لا محالة ، هذا هو موضوعها اللغوي .

وثالثها : ثم : وهي موضوعة للتعقيب مع المهلة ، قال سيبويه[٥] : إذا قلت : « مررت برجل ثم امرأة ، فالمرور ها هنا مروران » ويعني بذلك بيانا للمهلة ، فإن المرور بالمرأة بعد مدة من المرور بالرجل ، فلهذا قال : هما مروران ، مشيرًا إلى ما ذكرناه .

---

(١) ينظر : الكتاب ٢١٨/١ ، والمقتضب ١٠/١ ، والأصول ٥٥/١ ، واللمع ١٧ ، وشرح اللمع ٢٣٨/١-٢٤٠ ، والمفصل ١٩٧/٢ ، والغرة المخفية ٣٨٢/١ .

(٢) ذكر هذا الرأي ابن الخباز الموصلي في (الغرة المخفية ٢٨٣/١) ، وما وجدته عكس ذلك فالفراء وثعلب يقولان بقول جماهير النحاة . ينظر : معاني القرآن للفراء ٣٩٦/١ ، ومجالس ثعلب ٣٨٦ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢١٨/١ ، ٣٠٤/٢ ، والمقتضب ١٠/١ .

(٤) يقول عبدالقاهر في المقتصد ٩٤١/٢ : « ولو قلت : ضربت زيدًا فعمرًا ، كان المعنى أن ضرب عمرو وقع عقيب ضرب زيد ، ولم تتطاول المدة بينهما » .

(٥) الكتاب ٢١٨/١ .

ورابعهما : حتى : والشرط فيها أن يكون المعطوف بها جزءًا من المعطوف عليه ، إما أَفْضَله كقولك : مات الناس حتى الأنبياء ، وإما أحْقَرَهُ كقولك : قد مر الحاج حتى المشاه[١] . فهذه الأحرف الأربعة كلها جامعة بين الشيئين على الشروط التي ذكرناها في كل واحد منها .

الضرب الثاني : ما يكون وضعه لتعليق الحكم بأحد المذكورين[٢] ، وجملتها أحرف ثلاثة :

أولها : أو : وهي تقع في الإخبار ، إما للشك وهو أنك إذا قلت : جاء زيد أو عمرو ، فأنت والسامع في شك من مجيء أحدهما ، وأما للإبهام وهو إخفاء الأمر على السامع مع العلم به . ويقع في الأوامر أيضًا ، إما للتخيير أيضًا ، كقولك فيما أصله الحظر : اضرب زيدًا أو عمرًا ، وخذ هذا أو ذاك ، وإما للاباحة فيما ليس أصله الحظر ، كقولك : جالس الحسن أو الحسين ، وقلد الشافعي أو أبا حنيفه . وقد تكون واقعة في الاستفهام كقولك : ألقيت زيدًا أو أخاك ؟ . فهذه مواقع ثلاثة تختص بها أو[٣] .

وثانيهما : إما : وتقع في الإخبار ، إما للشك كقولك : سافر إما خالد وإما بكر . وتقع في الأمر إما للتخيير كقولك : خذ إما دينارًا وإما درهما ، وإما للاباحة كقولك : جالس إما الحسن وإما ابن سيرين ، وتعلم إما الفقه وإما النحو . وتقع في الاستفهام كقولك : ألقيت إما زيدًا وإما أخاه ؟ . فهذه مواقعها .

والفرق بين أو ، وإما ، هو : أن كلامك مع أو يمضي على اليقين من أوله ، ثم يعترضه الشك من آخره ، بخلاف إما ، فإن الكلام فيها مبني على الشك من أوله ،

---

(١) ينظر : الكتاب ٤٩/١-٥٠ ، والمقتضب ٣٩/٣ .

(٢) ينظر : المفصل ١٩٧/٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢١٨/١ ، والمقتضب ١٠/١-١١ .

فهذا وجه التفرقة بينهما[١] .

وثالثها : أم : قال أبو القاسم : وهي للاستفهام ، وطابقه على أنها للاستفهام ابن بابشاذ[٢] ، وهذا فاسد ، فإن أم لا تكون موضوعه للدلالة على الاستفهام بحال ، وإنما هي حرف من حروف العطف ، وسبب الوهم في كونها دالة على الاستفهام ، هو أنها لما كانت تقع كثيرًا مع الهمزة ، توهموا من هذا أنها للاستفهام ، والحقيقة خلاف ذلك[٣] . ثم هي على وجهين[٤] :

أحدهما : أن تكون متصلة ، وتختص بالاستفهام ، ولابد في اتصالها من اعتبار أمرين :

أما أولًا : فلابد من المعادله ، وتعني بهذا هو أن ما وقع في صدر الهمزة من اسم ، أو فعل ، فلابد من التزام وقوعه بعد أمر ، فتقول : أزيد عندك أم عمرو ؟ وأقام زيدًا أم قعد ؟ .

وأما ثانيًا : فلابد من حذف أحد جزءي الجملة بعد أم ، اتكالًا على كمال الجملة ، وتمامها بعد الهمزة ، كقولك : أزيد قائم أم عمرو ؟ اختصارًا ، ولا يحتاج إلى ذكر قائم بعد أم ، لما ذكرناه من تمامه مع الهمزة ، فترك مع أم اختصارًا .

وثانيهما : أن تكون منقطعة : فقد تكون واقعة في الاستفهام ، نحو قولك : أزيد عندك أم عندك عمرو ؟ وأزيد عندك أم قام عبدالله ؟ كأن المستفهم أضرب عن

---

(١) ينظر : الكتاب ٢١٩/١ ، والمقتضب ١١/١ ، والمفصل ١٩٨/٢ .

(٢) ينظر : شرح الجمل٣٢ .

(٣) يكاد ينعقد الإجماع على أن (أم) تقع في الاستفهام ، ولم أجد في مصادري من ينفي ذلك ، بل وجدت من يقول إنه : ليس بحرف عطف ، نقل ذلك أبو حيان عن كتاب البديع للغزنوي . ينظر : العين ٤٣٥/٨ ، والكتاب ٤٨٢/١ ، والمقتضب ٢٢/١ ، ٢٨٦ ، والأصول ٥٧/٢ ، والصحاح : أمم ١٨٦٣/٥ ، وإصلاح الخلل ٩٤ ، وارتشاف الضرب ٦٣٢/٢ ، واللسان : أمم .

(٤) ينظر : الكتاب ٤٨٢/١-٤٨٣ ، والمقتضب ٢٨٦/٣-٣٠٠ ، والأصول ٥٧/٢-٥٨ ، وشرح اللمع ٢٥٦/١-٢٦٠ ، والمفصل ١٩٨/٢ .

الجملة الأولى ، واستأنف الاستفهام عن الجملة الثانية ، ولهذا تمت الجملة الثانية بعد أم للدلالة على الإضراب . وقد تقع في الإخبار كقولك : إنها لأبل أم شاء .

هذا هو قول النحاة ، وإليه ذهب الزمخشري[١] ، أعني وقوعها في الإخبار ، والمختار الذي عليه أهل التحقيق من النحاة أنها لا تقع إلا في /١٤ب/ الاستفهام مطلقًا ، وأن ما أطلقه النحاة من وقوعها في الإخبار ، إنما هو على جهة التوسع ، وارتضاه أبو سعيد السيرافي ، وابن حاجب[٢] .

وأما ما ذكروه من قولهم : إنها لإبل أم هي شاء ؟ فإن المقصود فيه : بل أهي شاء ؟ كأنه أضرب عن الاستفهام عن الجملة الأولى واستأنف الاستفهام عن الجملة الثانية ، فلهذا كان تقديره : بل أهي شاء ؟[٣] .

والفرق بين أو ، وأم ، هو أنك إذا قلت : أزيد عندك أو عمرو ؟ فأنت لا تعلم هل عنده واحد منهما أوْلا ، فلهذا استفهمت عن ذلك ، ولهذا كان جوابهما : نعم ، أولا ، بخلاف ما إذا قلت : أزيد عندك أم عمرو ؟ ، فأنت عالم أن أحدهما عنده لكن لا تدري من هو بعينه ، فأنت تسأل عن تعيينه ، فلهذا كان جوابها بالتعيين لأحدهما ، فلو كان الجواب بغير ذلك لم يكن مطابقًا لوضعها .[٤]

فهذه الأحرف الثلاثة أعني : أو ، وإما ، وأم ، مشتركة في تعليق الحكم بأحد المذكورين على التفصيل الذي أشرنا إليه .

الضرب الثالث : ما يكون وضعها على المخالفة ما بعدها لما قبلها[٥] ، وهي :

---

(١) ينظر : المفصل ١٩٨/١ ، وينظر : المقتضب ٢٨٨/٣ ، والأصول ٥٨/٢ ، والأزهية ١٣٦ ، والمقتصد ٩٥٢/٢-٩٥٤ ، وشرح ألفية ابن معطي ٧٨٧/١-٧٨٩ .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢٠٨/٢ ، والكافية ٢٢٦ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب ٦٥٦/٢ .

(٤) ينظر : المقتصد ٩٤٨/٢ ، والمفصل ١٩٨/١ .

(٥) ينظر : الأزهية ١٥٩ ، والمقتصد ٩٤٦/٢ ، والمفصل ١٩٨/٢ .

لا ، وبل ، ولكن ، فهذه ثلاثة :

أولها : لا : فهي مختصة بأنه لا يعطف بها إلا بعد الإيجاب دون النفي ، إما في الخبر كقولك : جاءني زيد لا عمرو ، وإما في الأمر ، كقولك : اطلب العلم لا المال ، ولا تقول : ما جاءني زيد لا عمرو ، لأنها غير داخلة على النفي بحال[١] .

وثانيها : لكن : وهي على وجهين[٢] :

أحدهما : أن يكون العطف بها للمفرد ، وعلى هذا لا تقع إلا بعد النفي خاصة ، لأنها للاستدراك ، وهو لا يعقل إلا بعد النفي ، وعلى هذا تقول : ما رأيت زيدًا لكن عمرًا ، وما جاءني عمروٌ لكن بكرٌ .

وثانيهما : أن يعطف بها جملة على جملة ، وتكون على هذا واقعة بعد النفي والإثبات كـ : بل ، فالنفي كقولك : جاءني زيد لكن عمروٌ لم يأت ، وما جاءني بكر لكن خالد قد أتى[٣] . وحكي عن يونس بن حبيب[٤] النحوى أنه قال : إنها مخففة من الثقيلة ، وليست حرفًا للعطف ، واستقواه الجرجاني عبد القاهر[٥] ، والإعراب

---

(١) ذكر الزجاجي في (حروف المعاني ٣١) أن (لا) في العطف بمنزلة (لم) فكل ما جاز دخول (لم) عليه حسن دخول (لا) عليه . ورد هذا القول البطليوسي في (إصلاح الخلل ٨٩-٩٢) بحجة دخولها على الفعل الماضي ومعموله. وينظر: المغني ٢٤٢/١ ، والجنى الداني ٣٠٣ ، وحاشية الصبان ١١١/٣ .

(٢) ينظر : المقتضب ١٢/١ ، والأصول ٥٧/٢ ، واللمع ١٧٦-١٧٧ ، والإنصاف ٤٨٤/٢-٤٨٨ (م٦٨) .

(٣) قال ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ٢٤٠/١-٢٤١ : فإن وقع بعدها جملة كانت حرف ابتداء وأخرجت من باب العطف وإن وقع بعدها مفرد كانت حرف عطف .

(٤) أبو عبد الرحمن الضبي (ت ١٨٣ هـ) (أخبار النحويين البصريين ٥١-٥٤ ، والفهرست ٤٧) . وقد ذكر الزجاجي في (حروف المعاني ٣٣) أن (لكن) منقولة من الثقيلة ولم ينسب هذا الرأي إلى أحد ، وقد وجدته منسوبًا إلى يونس في : شرح المفصل ١٠٦/٨ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٣١/٣ ، والمغني ٢٩٣/١ ، والجنى الداني ٥٣٤ .

(٥) لم أجد هذا الراي في المقتصد ٩٤٧/٢-٩٤٨ .

في الاسم الواقع بعدها إنما هو بإضمار عامل رفعًا، ونصبًا، وجرًا. وذهب جماهير النحاة من أهل البصرة: إلى أنها عاطفة[1].

وثالثها: بل ولا بل: وهي في العطف على وجهين[2]:

أحدهما: أن يعطف بها مفردًا، إما بعد النفي كقولك: ما جاءني زيد بل عمرو، فإن كان عمرو قد جاء فإنه لا يكون غلطًا لكونه إثباتا بعد نفي، وإن كان عمرو لم يجيء فإنه يكون غلطًا. وإما بعد الإثبات، كقولك: جاءني زيد بل عمرو. وعلى هذا تكون قد اضربت عن الإخبار عن مجيء زيد وأثبته لعمرو، ومثل هذا لا يكون في كلام الله تعالى، ولا في فصيح الكلام، هذا إذا كانت واقعة في المفرد.

وثانيهما: أن يعطف بها جملة، وتكون واقعة في النفي، والإثبات، كقولك: جاءني زيد بل عمرو، وما جاء بكر بل بشر جاء.

الفائدة الثانية: في كيفية العطف بهذه الأحرف، وذلك يأتي على أوجه سبعة[3]:

أولها: عطف الاسم على الاسم، إما فاعلًا نحو: جاءني زيد وعمرو، وإما مفعولًا نحو: أكرمت زيدًا وبكرًا، وإما مجرورًا نحو: مررت بزيد وعمرو.

وثانيها: عطف الفعل على الفعل، إما إثباتًا نحو: قام وضرب زيد، وإما نفيا نحو: لم يجيء ولم يكتب عمر.

وثالثها: عطف الحرف على الحرف نحو: إن زيدًا وإن عمرًا منطلقان.

ورابعها: عطف الجملة على الجملة، إما ابتدائية نحو قولك: زيد قائم، وعمر

---

(١) ينظر: الكتاب ٢١٩/١، والمقتضب ١٢/١، والمقتصد ٩٤٧/٢-٩٤٨، وشرح المفصل ١٠٧/٨.

(٢) ينظر: الكتاب ٢١٩/١، والمقتضب ١٢/١، والمفصل ١٩٨/٢، والمقتصد ٩٤٦/١-٩٤٧.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢٤١/١-٢٥٠.

منطلق ، وإما فعلية نحو قولك : قام زيد ، وقعد عمرو ، وإما شرطية نحو : إن قام زيد قمت ، وإن خرج خرجت .

وخامسها : عطف فعل معرب على مثله معرب ، إما مجزومًا نحو : لم يقم ولم يقعد زيد ، وإما مرفوعًا نحو قولك : هو يقوم ويقعد زيد .

وسادسها : أنك إذا عطفت على الاسم المضمر المرفوع المتصل فلا بد من توكيده قبل العطف عليه كقولك : قمت أنت وزيد قام هو وعمرو ، وغير ذلك . وهذا هو رأي الجماهير من البصريين . وزعم الكسائي والفراء ، أنه يجوز العطف عليه من غير تأكيد[١] .

وسابعها : أنه لا يجوز العطف على المضمر المجرور ظاهرًا ، إلا بإعادة الجار في مثل قولك : مررت بك وبزيد . وزعم الكسائي ، والفراء أنه لا يحتاج إلى إعادة الجار ، محتجين بقراءة حمزة[٢] ﴿ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾[٣] وعند البصريين أنها محمولة على القسم ، وإذا كان هذا محتملًا بطل احتجاجهم[٤] .

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه - :

وتقول في شيء من مسائل هذا الباب : قام زيد وعمرو ، فيحتمل ذلك ثلاثة معان :

أحدها : أن يكون قام زيد أولًا .

---

(١) ينظر : المقتصد ٩٥٧/٢ ، والإنصاف ٤٧٤/٢-٤٧٨ (م٦٦) ، وشرح جمل الزجاجي ٢٤١/١ ، وشرح ألفية ابن معطي ٧٩٩/٢ ، وهمع الهوامع ٢٦٨/٥ .

(٢) ابن حبيب الزيات ، ت ١٥٦هـ . (معرفة القراء الكبار ١١١/١-١١٨ ، وغاية النهاية ٢٦١/١-٢٦٣) ينظر الكامل ق ١٧٨ والمبهج ق ٧٧ .

(٣) النساء ١ . وينظر : معاني القرآن للفراء ٢٥٢/١ .

(٤) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٤٣٢/٢ ، والمفصل ١٧/٢ ، والإنصاف ٤٦٣/٢-٤٧٤ (م٦٥) ، والتبيان في إعراب القرآن ٣٢٧/١ ، وشرح جمل الزجاجي ٢٤٣/١-٢٤٤ ، وشرح ألفية ابن معطي ٧٩٦/٢-٧٩٧ ، وهمع الهوامع ٢٦٨/٥ .

والآخر : أن يكون قام عمرو أولًا .

والثالث : أن يكونا قاما معًا في وقت واحد .

وتقول : قام زيد فعمرو ، فالقائم أولًا زيد ثم بعده عمرو[1] بلا مهلة .

وإذا قلت : قام زيد ثم عمرو ، فالقائم أولًا زيد ثم بعده عمرو[1] بينهما مهلة .

وتقول : قام محمد لا أخوك ، ترفع محمدًا بفعله ، وأخوك عطف عليه ، والقائم محمد دون الأخ ، وإن كان قد شركه في الإعراب ، (وليس مثله أيضًا)[2] .

وتقول: ما خرج محمد لكن عمرو ، (فتعطف عمرًا بلكن)[3] ، ولو قلت : خرج محمد لكن عمرو ، لم يجز ، لأن : لكن لا يعطف بها إلا بعد الجحد كما ذكرت لك ، (وبل مثلها تعمل عملها)[3] . فإن جئت بعدها بكلام تام قائم بنفسه جاز ، كقولك : خرج محمد لكن عبدالله مقيم ، وانطلق بكر لكن أخوك مقيم[4] ، وكذلك ما أشبهه .

وتقول : أقام زيد أم أخوك ؟ ، ومعناه : أيهما قام ؟ فإن قلت : قام زيد أم أخوك ، لم يجز ، لأن : أم لا يعطف بها إلا بعد الاستفهام .

وما كان من الأفعال لا يستغني بفاعل واحد ، لم يجز العطف على فاعله إلا بالواو خاصة ، كقولك اختصم زيد وعمرو ، وتقاتل بكر وأخوك ، ولو قلت : اختصم زيد فعمرو ، لم يجز ، وكذلك سائر حروف العطف .

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام :

اعلم أنا قد أشرنا فيما ذكرناه من قبل إلى معاني هذه الأحرف كلها ، وأظهرنا

---

(١) في الجمل ١٩ : وعمرو بعده .

(٢) ليست في الجمل ١٩ .

(٣) ليست في الجمل ١٩ .

(٤) في الجمل ١٩ : وانطلق أخوك لكن عبدالله حاضر .

كيفية العطف بها ، فلا مطمع في إعادته وتكريره ، ولكنا نشير إلى ما لم نذكره من قبل ، وذلك أمور ثلاثة :

أولها : أن باب المفاعلة مما كان لا يجرى إلا بين اثنين كقولك تخاصم زيد وعمرو ، وتقاتل بكر وخالد ، /١٥ أ/ فإنهما إذا كانا مفردين معطوفًا أحدهما على الآخر ، فإنه لا يجرى فيهما إلا الواو لا غير من بين حروف العطف ، فلا تقول : تخاصم زيد فعمرو ، ولا تقاتل بكر ثم خالد ، وهذا يؤذنك أن الواو لا تقتضي ترتيبًا بحال ، كما قررناه من قبل ، إذ لا ترتيب في المخاصمة بينهما ، فإن كان من غير عطف ، فلا بد من أن يكون مثنى ، فتقول : تخاصم الزيدان وتخاصم العمران .(١)

وثانيها : المطابقة في النفي والإثبات ، فنقول : ذهب أبو عثمان المازني(٢) : إلى أنه : لابد من اعتبار المطابقة بين النفي والإثبات في حروف العطف ، فإذا قال القائل : مررت بزيد ، ومررت بعمرو ، فتقول مجيبًا له : ما مررت بزيد ، وما مررت بعمرو ، وإذا قال : مررت بزيد وعمرو ، فتقول مجيبًا له : ما مررت بزيد وعمرو ، وإذا قال : مررت [بزيد] أو عمرو فتقول : ما مررت بزيد أو عمرو ، فلا بد من اعتبار المطابقة كما ترى في اللفظ . وذهب سيبويه(٣) إلى أن التعويل في ذلك على المعاني من غير حاجة إلى المطابقة ، فإذا قال القائل : مررت بزيد وعمرو ، فهذا يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون المرور واحدًا ، فتقول في جوابه : ما مررت بهما ، أي ما جمعتهما في مرور واحد .

وثانيهما : أن يكون غرضه مرورين ، فتقول في جوابه : ما مررت بزيد ، وما مررت بعمرو .

---

(١) ينظر : الأصول ٧٦/٢ ، والمقتصد ٩٣٧/٢-٩٣٨ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي ٢٥٧/١ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢١٨/١ ، وشرح جمل الزجاجي ٢٥٧/١-٢٥٨ .

وإذا قال القائل : مررت بزيد أو عمرو ، فجوابه عند سيبويه : ما مررت بواحد منهما ، وإن أردت أحدهما قلت : بفلان بعينه .

والمختار عندنا ما قاله المازني ، لأن المطابقة معتبرة ، وعلى هذا ورد قوله تعالى : ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[1] ، وليس الغرض التخيير ، وإنما الغرض المطابقة ، كأنه قال : أطع آثمًا أو كفورًا ، فقال : يا هذا لا تطع آثمًا أو كفورًا ، مطابقًا له ، وكلام سيبويه أيضًا لا غبار عليه ، فإنه عول على المعنى من غير اعتبار مطابقة[2] .

وثالثهما : هو أن حروف العطف قائمة مقام العامل ، فإذا قلت : قام زيد وعمرو ، فالواو قائمة مقام الفعل ، وسادة مسده ، فإن كررت الفعل معها فقلت : قام زيد ، وقام عمرو ، كان عطفًا على الجملة ، وكانت الواو مفيدة لمضموني الجملة في الحصول . فهذا ما أردنا ذكره في الحروف العاطفة[3] ، وبالله التوفيق .

* * *

---

(١) الإنسان ٢٤ . وينظر : التبيان في إعراب القرآن ٢/١٢٦١ .

(٢) انتصر ابن عصفور لرأي سيبويه ، ينظر : شرح جمل الزجاجي ١/٢٥٨ .

(٣) ينظر : الأصول ٨/٦٩ ، وشرح اللمع ١/٢٣٧ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/٧٧٣ .

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب التوكيد

الأسماء التي يؤكد بها الواحد المذكر: كله، ونفسه، وعينه، وأجمع، وأكتع، وأبصع. وللاثنين: كلاهما، وأنفسهما، وأعينهما، [و] أكتعان وأبصعان، [و] أجمعان. وللجميع: كلهم، وأنفسهم، وأعينهم، أجمعون، [و] أكتعون، [و] أبصعون. والواحدة من المؤنث: كلها، [و]نفسها، [و] عينها، وجَمْعَاء، وكَتْعاءُ وبصعاء. وللاثنتين: كلتاهما، وأنفسهما، وأعينهما. وللجمع: كلهن، وأنفسهن، وأعينهن، وجُمَعُ، [و] كُتَعُ، [و] بُصَعُ.

واعلم أن هذه الأسماء تجرى على ما قبلها في الإعراب، كما يجرى النعت، تقول من ذلك: رأيت زيدًا نفسه، ومررت بعمرو نفسِه[1]، ولقيت القوم كلَّهم، ومررت بالقوم[2] أجمعين، وجاءني إخوتك أجمعون، وكذلك ما أشبهه.

فأما: كُلّ وأجْمَع فيؤكد بهما ما يتبعَّضُ (تقول: جاءني القوم كلهم أجمعون، ولايجوز أن تقول: جاءني زيد كله، لأن زيدًا لا يتبعض)[3].

ونفسه وعينه يؤكد بها ما تثبت حقيقته.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

التوكيد والتأكيد من قولهم: وكَّدتُ وأكّدتُ، وهما لغتان فيه[4]، وليس ذلك من باب إبدال الواو المفتوحة همزة، لأن ذلك قليل نادر، وإنما هما لغتان فيه كما ذكرناه.

---

(١) ليست في الجمل ٢١.

(٢) في الجمل ٢١: بإخوتك.

(٣) ليست في الجمل ٢١.

(٤) ينظر: الصحاح: أكد ٤٣٩/١، وشرح المفصل ٣٩/٣، وشرح ألفية ابن معطي ٧٥٥/١-٧٥٦.

ومعنى التوكيد : أنه « تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة والشمول »[1] . فقولنا : تابع : يشمل سائر التوابع كلها . وقولنا : يقرر أمر المتبوع : نفصله عن البدل ، والصفة ، والعطف ، فإنها غير مقررة لأمر متبوعها ، وإنما تدل على معنى فيه كما أوضحناه من قبل ، وهكذا العطف ، والبدل . وقولنا : في النسبة والشمول : نفصله عن عطف البيان ، لأنه وإن كان مقررًا لأمر متبوعه ، وموضحًا له لكن لا في النسبة والشمول ، وإنما هو موضح للذات لاغير ، فلهذا خرج بقولنا : في النسبة والشمول . فصارت التوابع مختلفة الأحوال بالإضافة إلى متبوعاتها ، بعضها موضح ، وبعضها غير موضح .

وجملة الأمر في ذلك : أن التابع في نفسه لا يخلو حاله ، إما أن يكون موضحًا لمتبوعه أو لا يكون موضحًا ، فإن لم يكن موضحًا لمتبوعه فهو العطف ، فإنه لا حظ له في الإيضاح ، وإن كان موضحًا فلا يخلو حاله ، إما أن يكون معتمدًا للحديث ، أو غير معتمد ، فإن كان معتمدًا له فهو البدل ، وإن كان غير معتمد فلا يخلو حاله ، إما أن يكون دالًا على معنى في متبوعه أو لا ، فإن كان دالًا على معنى في متبوعه فهو النعت ، وإن لم يكن دالًا على معنى في متبوعه ، فلا يخلو حاله ، إما أن يقرر أمر متبوعه في النسبة أو الشمول أم لا ، فإن قرره فهو التأكيد ، وإن لم يكن كذلك فهو عطف البيان .

فإذا عرفت هذا فلنذكر تقسيم التأكيد ، ثم نذكر كيفية جريه على مؤكده ، فهاتان فائدتان :

الفائدة الأولى : في تقسيم التأكيد : وهو منقسم إلى لفظي ، ومعنوي :

فاللفظي هو : تكرير اللفظ الأول من غير زيادة فيه ، ولا نقصان ، كقولك : ضربت زيدًا زيدًا ، وفي الفعل كقولك : ضرب ضرب زيد ، وفي الحرف كقولك :

---

(١) الكافية ١٣٥ .

إن إن زيدًا قائم، وفي الجملة كقولك: جاءني زيد، جاءني زيد، وفي المضمر كقولك: ما ضربني إلا أنت أنت[1].

وأما المعنوي فهو سبعة ألفاظ: نفسه، عينه، كله، أجمع، أكتع، أبتع، أبصع، ماعدا هذه الألفاظ، فهو متفرع منها بالتثنية، والجمع، والتأنيث، فلا جرم اختلفت هذه الصيغ، لما ذكرناه من هذه الوجوه، فأما أصلها فهو هذه السبعة من غير زيادة عليها[2]. ثم هذه الكلمات على ثلاثة أوجه:

أولها: ما يكون تأكيدًا وغير تأكيد، وهذا نحو لفظ: النفس، والعين، ولفظة الكل، فإنها قد تخرج عن كونها تأكيدًا، بأن تكون فاعلة، أو مفعولة، أو مجرورة، فتقول: اعجبني نفسه، وعينه، واقررت وكله[3]، ومررت بكلهم. وقد يجري تأكيدًا كقولك: جاءني زيد نفسه عينه، والقوم كلهم، ومررت به نفسه عينه.

وثانيها: أن تجري تأكيدًا على الخصوص، وهذا نحو قولك: جاءني القوم أجمعون، ومررت بهم أجمعهم، فإن لفظة أجمعين لا تكون إلا تأكيدًا، ولا تخرج عن كونها مؤكدًا بها، ولا تكون فاعلة، ولا مفعولة، ولا مجرورة، فلا تقل: جاءني أجمعون، ولا رأيت أجمعين، بل تقول: مررت بهم أجمعين.

وثالثها: أن تكون تابعه للتأكيد، وهذا نحو قولهم: أكتعون، أبتعون، أبصعون، فإن هذه الأمور الثلاثة لا تستقل بنفسها في إفادة التوكيد بحال، وإنما هي تابعة في التأكيد لأجمعين، لاتأتي إلا على أثره على اللغة الفصيحة، كما سنقرر الخلاف في ذلك، فلهذا تقول: جاءني القوم أجمعون أكتعون أبصعون /١٥ ب/، ولا تقل: جاءني القوم أكتعون.

---

(١) ينظر: الأصول ١٩/٢، وشرح المفصل ٣٩/٣، وشرح ألفية ابن معطي ٧٥٥/١-٧٥٦.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٤٠/٣، والإيضاح في شرح المفصل ٤٣٧/١، وشرح ألفية ابن معطي ٧٥٦/١-٧٥٩.

(٣) كذا في الأصل، ولم أهتدي إلى معناها.

الفائدة الثانية : في كيفية جري هذه الألفاظ على متبوعاتها ، ولها استعمالان :

الاستعمال الأول : باعتبار إعرابها ، واعلم أنه لابد من المطابقة فيها لمتبوعها في الإعراب بكل حال لا تخالفه في ذلك ، فإذا كان مرفوعًا فهي مرفوعة بكل حال ، وإن كان منصوبًا فهي منصوبة بكل حال ، وإن كان مجرورًا فهي مجرورة ، فلهذا قال أبو القاسم : إنها تجري على ما قبلها كالنعت ، والوجه في ذلك : هو أن من حق التابع أن يكون جاريًا على ما قبله في الإعراب كله ، وهذا واجب في جميع التوابع كلها[1] .

الاستعمال الثاني : باعتبار جريها على المؤكد ، وهي في ذلك جارية على أضرب ثلاثة[2] :

فالضرب الأول منها : ما يؤكد به المفرد ، والمثنى والمجموع ، ثم هو في جريه في ذلك على وجهين :

أحدهما : وهو الأكثر المطرد ، أن تكون الصيغة فيه واحدة غير مختلفة ، ويختلف فيه الضمير باختلاف من يرجع إليه وهذا هو : النفس ، والعين ، فإنك تقول فيهما : جاءني زيد نفسه ، وعينه ، والزيدان أنفسهما وعينهما ، والزيدون نفسهم وأعينهم ، فتجد النفس والعين على حالة واحدة ، والضمير مختلف باختلاف من يرجع إليه كما ترى .

وثانيهما : وهو القليل ، أن تكون الصيغة في نفسها مختلفة باختلاف من يرجع إليه فتقول : جاءني زيد نفسه وعينه ، والزيدان نفساهما وعيناهما ، والزيدون نفوسهم وأعيانهم ، وهكذا القول في المؤنث أيضًا .

الضرب الثاني : أن يكون جاريًا على المثنى خاصة ، وهذا نحو : كلا ، وكلتا ،

---

(١) ينظر : شرح ألفية ابن معطي ٨٠٢/٢ .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٤٣٧/١ ، وشرح ألفية ابن معطي ٧٥٧/١-٧٥٩ .

فتقول فيه : جاءني الرجلان كلاهما ، والمرأتان كلتاهما . وفيه لغتان[1] :

فاللغة الأولى منهما : القلب للألف وإعرابهما بالحروف ، فبالألف في حالة الرفع ، وبالياء في حالة النصب ، والجر ، كالحال في المثنى من غير فرق .

واللغة الثانية : وهي قليلة ، إجراؤهما مجرى عصًا في حالة الرفع والنصب والجر ، فيكون على هذا الإعراب فيهما مقدرًا كعصًا .

ثم إنه ثار بين النحويين فيهما خلاف ، فالذي عليه المحققون من أهل البصرة : أنهما اسمان مفردان من جهة لفظهما ، وفيهما تثنية معنوية ، وزعم الكسائي والفراء أن فيهما تثنية من جهة اللفظ والمعنى[2] .

الضرب الثالث : أن يكون جاريًا على ما كان مجموعًا حقيقة أو حكمًا ، وهذا نحو قولنا : كل ، وأجمعون ، فتقول فيه : جاءني الرجال أجمعون ، والنساء جمع ، وهكذا أكتعون ، واشتقاقه من قولهم : عام كتيع ، أي تام ، وأبصعون ، بالصاد المهملة ، وإشتقاقه من قولهم : شرب حتى بصع ، أي روي . وحكى الجوهري أبو نصر[3] : أبضعون بالضاد المعجمة ، وهي قليلة . وهكذا كتع ، بتع ، بصع . وإنما لم يستعملوا التثنية في هذا فيقولون : جاءني الزيدان أجمعان ، والهندات جمعاوات ، وأكتعان ، وكتعاوان ، لاستغنائهم عن ذلك بكلا في المذكر ، وكلتا المؤنث ، هكذا قاله نحاة البصرة . وزعم الكسائي وغيره من أهل الكوفة ، وبعض البصريين جواز ذلك ، فأجازوا على هذا : جاءني الزيدان أجمعان ، ورأيت جَارَتَيْكَ جمعاوين ، وهو ضعيف قليل الاستعمال لما ذكرناه ، من الاستغناء بكلا وكلتا[4] .

---

(١) ينظر : المفصل ١/٢٥٨-٢٥٩ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢/١٤٢ ، والإنصاف ٢/٤٣٩ (م٦٢) ، والغرة المخفية ١/٣٧٤ ، وشرح جمل الزجاجي ١/٢٧٥-٢٧٩ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/٧٦١ .

(٣) الصحاح : بصع ٣/١١٨٦ .

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية ٣/١١٧٨ ، وشرح جمل الزجاجي ١/٢٦٤ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/٧٦٠-٧٦١ .

فلهذا قال أبو القاسم : إن كلاً وأجمع يؤكد بهما ما يتبعض إما حقيقة كقولك : جاءني القوم أجمع ، وإما حكما كقولك : شريت الجارية كلها . وقال أيضًا : فأما نفسه وعينه فيؤكد بهما ما يثبت حقيقته ، يعني المفرد والمثنى والمجموع على ما ذكرناه فيهما من الاستعمالين الذين قدمناهما .

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

واعلم أن الأسماء تؤكد كلها إلا النكرات فإنها لا تؤكد ، ولو قلت : قام رجل نفسه ، أو قبضت درهما كلّه ، وما أشبه ذلك ، لم يجز ، لأن النكرة لا تثبت لها عين فتؤكد[1] ، ولأن الأسماء التي يؤكد بها معارف ، فلا تتبع النكرات توكيدًا لها .

واعلم أن أجمع ، وجمعاء ، وأبصع ، وبصعاء ، وأكتع ، وكتعاء ، وجمع ، وكتع ، وبصع ، لاتنصرف ، وهي في موضع الخفض مفتوحة ، كقولك : مررت بدارك جمعاء ، ورأيت الهندات جمع ، ومررت بالهندات جمع ، وكذلك ما أشبهه .

واعلم أن : أكتعين تابع لأجمعين فلا يقع إلا بعده .

ولا يجوز عطف التأكيد بعضه على بعض ، لو قلت : قام زيد نفسه وعينه ، لم يجز . فإن أردت تكرار بعضه على بعض بغير حرف عطف جاز ذلك ، فتقول : قام القوم كلهم أجمعون ، ومررت بالقوم كلهم أجمعين ، قال الله تعالى : ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[2] وعلى هذا فقس [تصب إن شاء الله] .

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام :

اعلم أن أبا القاسم قد أشار ها هنا إلى أحكام التوكيد ، وجملة ما ذكره منها أربعة :

---

(١) ليست في الجمل ٢٢ .

(٢) الحجر ٣٠ ، وص ٧٣ .

أولها : أنه لا يجوز توكيد النكرات بحال ، فلا يجوز : قام رجل نفسه ، لأمرين :

أما أولًا : فلأن النكرة لم تثبت لها عين فتكون مؤكده ، لأن النكرة : ما دل على شيء لا بعينه .

وأما ثانيًا : فلأن ألفاظ التوكيد معارفُ ، فلا يجوز أن تكون تابعة للنكرات أصلًا . هذا هو مذهب أهل البصرة . وزعم الكسائي والفراء ، جواز تاكيد النكرات ما كان منها محدودًا ، ونعني بكونه محدودًا ما كان له مقدار نحو : يوم ، وليلة وما أشبهه[1] .

وثانيها : أن أجمع ، وجمعاء ، وأكتع ، وكتعاء ، وأبصع ، وبصعاء ، لاينصرفن بل يكن في مواضع الخفض مفتوحات مثل الأسماء التي لا تنصرف .

ويبقى الكلام في العلة المانعة له من الصرف[2] ، فمن قال : إن العلة في منع الصرف في أجمع ، وأكتع ، التعريف والوزن ، كان التعريف عنده في منع الصرف منقسمًا إلى ما يكون علمًا ، وإلى ما يكون جاريًا مجرى العلم ، فالعلمية في نحو : إبراهيم ، وزينب ، والجاري مجراها في نحو : أكتع ، وأجمع ، فإنها جارية مجرى الأعلام ، وليست أعلامًا محققة . ومن قال : العلة في منع الصرف في أجمع ، وأكتع إنما هو الوصف والوزن ، لم يكن التعريف في منع الصرف إلا بالعلمية لا غير ، وهذا هو المختار عندنا ، وقد قررنا وجهه في غير هذا الكتاب . فأما جمعاء ، وكتعاء ، فالعلة في منع الصرف فيهما إنما هو التأنيث ولزومه ، كحمراء ، وسوداء . وأما جمع ، وكتع ، وبصع فإنما لم ينصرفن للعدل المحقق والصفة كـ(آحاد)[3] .

---

(١) ينظر : المفصل ٢/٥ ، والإنصاف ٢/٤٥١ (م٦٣) ، وشرح المفصل ٣/٤٤-٤٥ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١١٧٧ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/٧٦٤ .

(٢) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٢/٤٠٩ ، وشرح المفصل ٣/٤٦ ، وشرح جمل الزجاجي ١/٢٧٣ ، ٢٨٢ .

(٣) ينظر : الغرة المخفية ١/٣٧٦ ، وشرح المفصل ٣/٤٦ ، وشرح جمل الزجاجي ١/٢٧٣ ، وارتشاف الضرب ١/٤٢٧ .

وسيأتي تقريره في غير المنصرف بمعونة الله تعالى .

وثالثها : أن أكتع ، وأبتع ، وأبصع تابعات في التأكيد لأجمعين لا يجئن إلا على إثره[١] ، هذا هو الأكثر . ثم منهم من قال نأتي بأجمعين مصدره من غير ترتيب بينها /١٦ أ/ فتقول : جاءني القوم أجمعون أكتعون ، وأجمعون أبصعون ، وأجمعون ابتعون ، وهذا هو مذهب ابن كيسان[٢] . ومنهم من قال : يحذف أجمعين ، فتقول : جاءني القوم أكتعون أبصعون أبتعون . ومنهم من قال بحذف أجمعين من غير ترتيب بينها ، فالترتيب هو قولك : أجمعون ، أكتعون ، أبصعون ، أبتعون ، وماعدا ذلك فهو خلاف الترتيب على ماذكرناه من الخلاف فيها .

ورابعها : أنه لايجوز عطف هذه التواكيد بعضها على بعض[٣] ، فلا يجوز أن تقول : جاءني زيد نفسه وعينه ، لأن النفس هي العين ، ولهذا كانا دالين ، على ذات واحدة ، ومعنى واحد ، والعطف من حقه المغايرة ، فلهذا كان العطف متعذرًا فيها ، فأما من غير حرف عطف فهو جائز ، قال الله تعالى : ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[٤] فكل وأجمعون جاريان على جهة التأكيد من غير حرف عطف تقرير الشمول السّجود في حقهم ، ورفع الاحتمال عنه . فهذه جملة ما أشار إليه أبو القاسم من أحكام التأكيد ، وله أحكام غير هذه لا حاجة بنا إلى ذكرها وبالله التوفيق .

* * *

---

(١) ينظر : المفصل ٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١١٧٢/٣ .

(٢) ينظر : المفصل ٦/٢ ، وشرح المفصل ٤٦/٣ ، والإيضاح في شرح المفصل ٤٤٠/١ ، وشرح الكافية الشافية ١١٧٣/٣ ، وشرح ألفية ابن معطي ٧٥٩/١ .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية ١١٨٢/٣ ، وشرح ألفية ابن معطي ٧٦٥/١ .

(٤) الحجر ٣٠ ، وص ٧٣ .

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب البدل

البدل في كلام العرب على أربعة أضرب:

بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة.

وبدل البعض من الكل.

وبدل المصدر من الاسم، إذا كان المعنى مشتملًا عليه.

والبدل الرابع: بدل الغلط، ولا يجري مِثْلُه في القرآن ولا في كلامٍ فصيح.

ويجوز بدل المعرفة من المعرفة، والنكرة من النكرة، والنكرة من المعرفة، والمعرفة من النكرة، (والظاهر من الظاهر، والمضمر من المضمر)[1]، والظاهر من المضمر، والمضمر من الظاهر [كل ذلك جائز].

فأما بدل الشيء من الشيء فهما لعين واحدة، فقولك: جاءني أخوك زيد، برفع الأخ بفعله، وزيد بدل منه، وهما لعين واحدة، وهذا بدل المعرفة من المعرفة، ونظيره قوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[2]، فالصراط الثاني بدل من الأول، وهما معرفتان.

وتقول: مررت بأخيك رجلٍ صالحٍ، فهذا بدل النكرة من المعرفة، ومنه قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾[3]. إلى آخر ما قاله أبو القاسم في البدل.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

---

(١) ليست في الجمل ٢٣.

(٢) الفاتحة ٦ و ٧.

(٣) العلق ١٥ و ١٦.

البدل في اللغة هو : ما يقوم مقام الشيء ، ويسد مسده في جميع أحكامه[١] .

وفي مصطلح النحاة : إنه تابع مقصود بما نسب إلى الأول من غير واسطة حرف[٢] .

فقولنا : تابع : عام فيه وفي غيره . وقولنا : مقصود بما نسب إلى الأول : يخرج منه التأكيد والصفة فإنهما تابعان ، وليسا مقصودين بما نسب إلى الأول ، وإنما هما تتمتان لمتبوعهما ، ومكملان لهما . وقولنا : من غير واسطة حرف : يخرج منه المعطوف ، فإنه وإن كان تابعًا مقصودًا بما نسب إلى الأول ، خلا أنه بواسطة حرف العطف ، بخلاف البدل ، فإنه تابع من غير واسطة .

وللنحاة تعريفات للبدل أعرضنا عنها خوفا من الاطالة ، هذا هو تفسيره .

وأما قسمته فقد أورده أبو القاسم على هذه الأضرب الأربعة ، ونحن نذكر كل واحد منها بكلام يخصه ، وإنما كان البدل منقسمًا إلى هذه الأربعة لا غير لأن البدل لا يخلوا حاله إما أن يكون هو عين الأول ، أو يكون بعضًا له ، أو يكون معنا فيه ، أو يكون أمرًا خارجًا عن حقيقته وما هيته . فإن كان الأول فهو بدل الكل ، وإن كان الثاني فهو بدل البعض ، وإن كان الثالث فهو بدل الاشتمال ، وإن كان الرابع فهو بدل الغلط ، فلا جرم كان على هذه الأضرب الأربعة[٣] .

الضرب الأول منها : بدل الكل من الكل وفيه تقسيمات :

التقسيم الأول : باعتبار حالهما في أنفسهما ، أعني البدل ، والمبدل منه ، إلى

---

(١) عرف ابن الحاجب البدل في الكافية ١٣٧ بأنه :« تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه » . وينظر : شرح ألفية ابن معطي ٢/٧٩٩ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٧٤ ، وشرح الكافية ١/٣٣٧ .

(٢) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٢/٤٢٤ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/٨٠٢-٨٠٣ .

(٣) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٢/٤٢٤-٤٢٥ ، وشرح جمل الزجاجي ١/٢٨٥ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/٨٠٤-٨٠٥ .

معرفتين، ونكرتين، والأول منهما معرفة والآخر نكرة، وعكس هذا، وهذه مسائل أربع:

الأولى: معرفة من معرفة: بأي أنواع التعريف كان، وهذا كقولك: جاءني زيد أخوك، فإن الأول منهما هو الثاني، وعن هذا قال أبو القاسم: إنهما لعين واحده، يشير به إلى أن الأول منهما هو الثاني لا محالة، ونظيره قوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾(١)، فإنهما معرفتان كما ترى والأول منهما معرف باللام، والبدل معرف بالإضافة.

الثانية: نكرة من نكرة: وهذا كقولك مررت برجل أخ لك.

الثالثة: بدل معرفه من نكره كقولك: مررت برجل محمد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ * صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾(٢)، فالأول نكره والثاني معرفة كما ترى.

الرابعة: نكره من معرفة: كقولك: مررت بأخيك رجل صالح، قال الله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾(٣)، فالأول معرفة والثاني نكره.

وإذا كان المبدل على هذه الصفة، فلابد من اشتراك وصفه، لأنه إذ[ا] كان هو المقصود بالذكر، فلابد فيه من فائدة تكون عوضًا عن التعريف وليس ذلك إلا أن يكون نكره موصوفة، كما ذكرناه.

فأما البيت الذي أنشده:

وكنتُ كذي رِجلينِ رجلٍ صحيحةٍ ورجلٍ رَمى فيها الزمانُ فشلتِ

فهو لكثير عزة(٤). ولنذكر إعرابه، وموضع الشاهد منه.

---

(١) الفاتحة ٦ و٧.

(٢) الشورى ٥٢ و٥٣. وينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/١١٣٦.

(٣) العلق ١٥، ١٦. وينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/١٢٩٥.

(٤) ديوانه ٩٩. وهو من شواهد الكتاب ١/٢١٥، والمقتضب ٤/٢٩٠، وشرح المفصل ٣/٦٨.

أما إعرابه : فالكاف من كذى متعلق باستقرار محذوف ، لكونها واقعة خبرًا لكان ، ورجْل : مجرور على البدل من رجلين ، ورجْل الثانية : عطف عليها ، ورمى : جملة فعلية في موضع الصفة لرجل ، ويجوز الرفع في الرجل الأولى على أنها مبتدأ ، والخبر محذوف ، أي منهما رجل ، فالجر فيها على كلام واحد ، والرفع على كلامين .

وأما موضع الشاهد منه ، فإنما أورده شاهدًا على إبدال النكرة من النكرة فإن الأول والثاني نكرتان كما ترى .

التقسيم الثاني : باعتبار جلائهما وظهورهما ، إلى الظهور والإضمار وفيه[1] : مسائل أربع :

الأولى : أن يكونا ظاهرين ، وهذا كثير ، كقولك : رأيت أخاك زيدًا .

الثانية : أن يكونا مضمرين ، كقولك : زيد ضربته إياه .

الثالثة : ظاهر من مضمر ، كقولك : زيد أكرمته أخاك .

الرابعة : مضمر من ظاهر ، كقولك : أعجبني زيد هو .

فهذا هو بدل الشيء من الشيء كما ترى .

الضرب الثاني : بدل البعض من الكل :

قال أبو القاسم : وإنما قلت بدل البعض من الكل ، مجازًا على استعمال الجماعة مسامحة ، وهو في الحقيقة غير جائز ، وأجود من هذه العبارة أن يقال : بدل الشيء من الشيء هو بعضه[2] .

اعلم أن /١٦ ب/ أبا القاسم اعتذر من إطلاق هذه العبارة ، ولا حاجة به إلى

---

(١) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٢/٤٢٥-٤٢٦ ، وشرح جمل الزجاجي ١/٢٨٧-٢٨٨ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/٨٠٦ .

(٢) ينظر : إصلاح الخلل ٩٦ .

الاعتذار عن ذلك ، فإن هذه العبارة هي الجارية على ألسنة العلماء من أئمة العربية ، كالزمخشري[١] وغيره من أهل الصناعة ، وهي عبارة صحيحة لا غبار في وجهها ، ولا عثار في مشيها ، وقد حمل اعتذاره على وجهين[٢] :

أحدهما : أن يكون اعتذاره ها هنا من أجل إدخال اللام على الكل والبعض لأنهما في معنى الإضافة ، فلا يجوز دخول اللام فيهما ، وهذا فاسد ، فإنه قد يقال : النصف ، والربع ، والخمس ، فجاز دخول اللام مع كونها في معنى الإضافة .

وثانيهما : أَنّ بدل البعض من الكل قد يكونُ غلطًا كقولك : ضربت زيدًا رأسًا ، وقد يكون غير غلط كقولك : ضربت زيدًا رأسه ، فإطلاق هذه العبارة لا يفصله عن بدل الغلط بخلاف ما إذا قال : بدل الشيء من الشيء هو بعضه ، زال ذلك الاحتمال .

وهذا الوجه في الاعتذار ، وإن كان أسد من الأول ، وأدخل في الإيضاح ، لكنه غير محتاج إليه ، كما أشرنا إليه من استعمال هذه اللفظة في كلام النحاة في مصنفاتهم . كيف وفي كلامه ما هو أحوج إلى الاعتذار من هذا الإطلاق فلم يعتذر عنه ، فإذن لا وجه لاعتذاره .

فإذا عرفت هذا ، فالبدل والمبدل منه بدل البعض قد يكونان : معرفتين ، ونكرتين ، والأول معرفة والثاني نكره ، وعكس هذا ، فهذه مسائل أربع[٣] :

الأولى : معرفة من معرفة ، كقولك : ضربت زيدًا رأسه .

الثانية : نكرتين ، وذلك كقولك : أعجبني رجل رأس له .

ونكره من[٤] معرفة ، كقولك : أعجبني زيد رأس له .

---

(١) ينظر : المفصل ١٣/٢ .

(٢) ينظر : إصلاح الخلل ٩٦-٩٨ .

(٣) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٤٢٦/٢-٤٢٧ ، وشرح جمل لزجاجي ٢٨٥/١ .

(٤) يقتضي منهج الشارح أن يقول : الثالثة ، والرابعة .

ومعرفه من نكره، كقولك: أعجبني رجل رأسه. قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾[1] فقوله: من استطاع: بدل بعض الكل وهو الناس، لأن فريضة الحج إنما تلزم المستطيعين من الناس وهم بعض منهم.

الضرب الثالث: بدل الاشتمال.

وسماه أبو القاسم بدل المصدر من الاسم، لأن الاشتمال كثيرًا ما يقع في المصادر، كقولك: أعجبني زيد علمه وحلمه، وقد يقع في غيرها كقولك: أعجبني زيد سلطانه، وسرني زيد غلامه.

والتفرقة بينهما من وجهين[2]:

أما أولًا: فلأن بدل الاشتمال، كما ذكرنا، أكثر وقوعه في المصادر، بخلاف بدل البعض فإنه إنما يقع في الأسماء نحو: اليد، والرجل، والنصف، والثلث، والربع، وغير ذلك مما يكون بعضًا للأول.

وأما ثانيًا: فلأن النفس سابقة إلى معرفة بدل الاشتمال، قبل ذكره بخلاف بدل البعض، ولهذا فإنك إذا قلت: أعجبني زيد، فالنفس تذهب من أوّل وهلة، أن المعجب منه إنما هو: كرمه، وعقله، وشرفه، بخلاف إذا قلت: ضربت زيدًا، فإن الأمر فيه محتمل بين أن يكون المضروب زيدًا كله، أو يكون المضروب هو رأسه، فلهذا لم يكن سابقًا إلى الفهم قبل ذكره بخلاف ما ذكرناه في بدل الاشتمال.

فإذا تمهدت هذه القاعدة، فبدل الاشتمال يجري فيه مسائل أربع[3]:

الأولى: معرفة من معرفة، كقولك: زيد علمه أعجبني.

---

(١) آل عمران ٩٧. وينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٢٨١.

(٢) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٢/٤٢٨، وشرح ألفية ابن معطي ٢/٨١١.

(٣) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٢/٤٢٧، وشرح جمل الزجاجي ١/٢٨٥، وشرح ألفية ابن معطي ٢/٨١٠.

الثانية : نكرة من نكرة ، كقولك : أعجبني رجل أذن له .

الثالثة : معرفة من نكرة ، كقولك : أعجبني رجل أذنه .

الرابعة : نكرة من معرفة ، كقولك : أعجبني زيد شرف له .

قال أبو القاسم : وتقول أعجبتني الجارية حسنها ، والتقدير فيه : أعجبني حسن الجارية ، فأبان بما ذكره من المثال أن الثاني هو المقصود بالذكر ، قال الله تعالى : ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[١] فقتال إنما خفضه على البدل من الشهر ، لأن سؤالهم إنما كان من أجل القتال دون الشهر ، ففيه دلالة على ما قلناه .

واعلم أن لا خلاف بين النحاة في أن البدل هو المعتمد عليه في الحديث ، وأنه هو المقصود ، وإنما الخلاف في أن الأول ، وهو المبدل ، هل يكون مطرحًا مهدرًا أم لا ؟ فالذي عليه الجماهير من النحاة : أن الأول ليس مهدرًا بحال[٢] . وزعم أبو العباس المبرد : أن الأول مطرح لا حاجة إليه[٣] ، وإلى هذا ذهب ابن السراج[٤] ، وصاحب الدره يحيى بن معطي[٥] ، والخوارزمي[٦] .

والمختار عندنا في هذه المسألة ، أن الأول ليس مطروحًا ، وإنما يذكر توطيدًا

---

(١) البقرة ٢١٧ . وينظر : التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٧٤ .

(٢) ينظر : المفصل ٢/ ١٤ ، وشرح المفصل ٣/ ٤٦ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٦١٩ .

(٣) نسب الشارح هذا الرأي إلى المبرد وكذلك فعل الرضي في (شرح الكافية ١/ ٣١٦) وأبو حيان في (ارتشاف الضرب ٢/ ٦٢٦) . وما في المقتضب ٤/ ٣٩٩-٤٠٠ خلاف ذلك إذ يقول : « والمعنى الصحيح أن البدل والمبدل منه موجودان معًا ، لم يوضعا على أن يسقط أحدهما إلا في بدل الغلط » . وذكر أن المازني يقول : « إذا أبدلت من الشيء فقد اطرحته من لفظي ، وإن كان في المعنى موجودًا » . وينظر : المقتصد ٢/ ٩٣٢ .

(٤) ينظر : الأصول ٢/ ٤٦ .

(٥) أبو الحسن ، ت ٦٢٨هـ ، (وفيات الأعيان ٦/ ١٩٧ ، والنجوم الزاهرة ٦/ ٢٧٨) ، ينظر : الغرة المخفية ١/ ٣٩٢-٣٩٣ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/ ٧٩٩-٨٠٠ .

(٦) ينظر : التخمير ٢/ ١١٨-١١٩ .

وتمهيدًا، ولا يجوز طرحه بحال، بدليل قولك: زيد عرفته رجلًا صالحًا، فلو ذهبت بحذف الأول وتلغيه لم يسد كلامك.

فأما البيت الذي أنشده:

لقد كان في حولٍ ثَوَاءٍ ثَوْيَتَهُ تَقَضّى لُبانَاتٍ ويسأَمُ سائِمُ

فهو لأعشى[1] بكر بن وائل. فلنذكر إعرابه، وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه، فاللام في قوله: لقد، هي اللام المحققة للجملة بعدها المشعرة بالقسم فيما دخلت عليه، وهي كثيرة في كلام الله تعالى، وكلام رسول ﷺ، وكلام الفصحاء، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَادَىٰنَا نُوحٌ﴾[2]، ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ﴾[3]، ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ﴾[4] وغير ذلك، وهي موضحة لما هي داخلة عليه من الجمل الفعلية. والثواء: مصدر ثوى يقال: ثوى بالمكان، إذا أقام فيه، وموضعه الجر على البدل من حول. وثويته: جملة فعلية، في موضع الصفة لثواء، ومحلها الجر، وقد جرت على غير من هي له، ولو صيرتها اسما لقلت: ثاوية أنا. ولابد ها هنا من ضميرين، أحدهما[5]: يرجع إلى الثواء من صفته وهو المذكور، وثانيهما: ضمير راجع إلى الحول من بدله، وهو مقدر، كما في قولك: أعجبني زيد علمه، وتقديره: ثواء ثويته فيه. وقد زعم بعض النحاة، أن هذا الضمير كاف من غير حاجة إلى تقدير، وهذا خطأ، فإنه لابد من ضميرين لما ذكرناه. وتَقَضٍّى لبانات فيه روايتان[6]:

---

(١) ديوانه ٧٧. والبيت من شواهد الكتاب ٤٢٣/١، والمقتضب ٢٧/١، ٢٦/٢، ٢٩٧/٤، وقد ورد في الأصل في جميع المواضع: يقضي لنا باب، والتصحيح من الديوان.

(٢) الصافات ٧٥.

(٣) النحل ١٠٣.

(٤) الأنعام ٤٢، وآيات أخر ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٣١٣.

(٥) ينظر: الحلل ٣١.

(٦) ينظر: الحلل ٣٢-٣٣.

الأولى منهما : أن يكون مصدرًا مضافًا إلى الفاعل مما لم يسم فاعله ، وهو في موضع رفع ، إما على أنه اسم لكان ، وفي حول ضميرها متعلق باستقرار محذوف ، وإما على أنه مبتدأ وفي حول ضميره ، وفي كان ضمير الشأن والقصة ، ويكون على هذه الرواية قوله : ويسأم سائم : فعل مضارع منصوب بإضمار إن ، وهو مصدر مرفوع عطفًا على قوله : تقضي ، ومرتفع بارتفاعه ، كما قررناه . واللبانة : الحاجة ، فيكون تقديره على هذا : يقضى لبانات ، وسآمة سائم .

الرواية الثانية : تُقَضَّي لباناتٌ ، على أنه فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله ، ويكون على هذا فاعله : لبانات ، ويسأم سائم أيضًا جمله فعلية مضارعة عطفًا عليه ، ويكون على هذا في كان ضمير الشأن والقصة بكل حال ، إذ لا اسم لها ها هنا ، إلا ما يقدر من ضمير الشّأن . والمعنى في البيت : إن من أقام عند محبوبه حولًا فقد أدى حَقَّهُ ، وشفى غليله . والتاء في : ثويته إما مفتوحة للخطاب ، وإما مضمومة للمتكلم ، ويقدر الضمير البارز للدلالة على من الصفة له على حسب ذلك من المتكلم والمخاطب .

وأما موضع الشاهد منه فإنما أورده شاهدًا على جواز بدل الاشتمال ، وإن أكثر وقوعه في المصادر ، لأن ثواء مصدر ثويت ، والجر أجروه على البدل من حول .

الضرب الرابع : بدل الغلط :

اعلم أن الأغاليط ، وإن كان لا حقيقة لها ولا ثبوت ، لكن النحاة إنما ذكروه لما كان جاريًا على الأول في إعرابه ، وليس له وجه ، سوى إجرائه على البدل ، كما قررناه ، وليس واقعًا في كلام الله تعالى ، لأنه ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[1] /١٧أ/. ثم هو في جريه على وجهين[2] :

أحدهما : أن يكون واقعًا من غير قصد ، كقولك : مررت برجل حمار ، أردت

---

(١) فصلت ٤٢ .

(٢) ينظر : إصلاح الخلل ٩٩-١٠٠ .

أن تقول : مررت بحمارك ، فسبقك لسانك إلى رجل ، وهذا إنما يكون في بداية الكلام ، وفيما لا يصدر عن رواية وفطانة[1] .

وثانيهما : أن يكون على جهة العمد ، والقصد ، وهو أن يذكر شيئًا أولًا ثم يعترض له في تركه ، والإعراض عنه إلى شيء آخر . وهذا شيء يسمى البداء ، وهو واقع في الشعر كثيرًا[2] ، ويستعمله الفصحاء لأغراض رشيقة في المدح والذم ، ومنه قولك : هند كوكب ، بل بدر ، بل قمر ، بل شمس ، فالإعراض ها هنا عن الأول لأنما كان على جهة العمد ، للمبالغة في مدح من تريد مدحه .

ثم إنه يجري على أوجه أربعة : معرفتين ، كقولك : مررت بزيد حمارك . ونكرتين ، كقولك : أعجبني رجل حمار . والأول نكرة ، والثاني معرفة ، كقولك : مررت برجل حمارك . وعكسه كقولك : مررت بزيد حمار .

فهذه هي الأبدال الأربعة التي أشار إليها ، وعليه أكثر النحاة في تقسيمها إلى ما ذكرناه[3] . وزعم الكسائي والفراء ، أن الأبدال ليست إلا ثلاثة ، ولا يعدون الغلط بحال ، وهو رأي الخوارزمي[4] من البصريين أعني أنه لا يعدها إلا ثلاثة ، لكنه يثبت بدل الغلط ، ويجعل بدل البعض وبدل الاشتمال قسمًا واحدًا . والصحيح ما هول عليه الجماهير ، من عدها أربعة ، لأن كل واحد منها مغاير للآخر ، مستعمل عند العرب ، فلا وجه لإبطاله[5] . فهذا هو الكلام في الإبدال .

---

(١) سماه ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/١٢٧٧-١٢٧٨ : البدل المباين .

(٢) جعله ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ١/٢٨٢-٢٨٤ قسمًا قائمًا بذاته .

(٣) ينظر : الكتاب ١/٧٥-٧٦ ، ٢١٨-٢١٩ ، ٢٢٤ ، والمقتضب ١/٢٦-٢٨ ، ٤/٢٩٥-٢٩٨ ، والأصول ٢/٤٦ ، والمفصل ٢/١٣ ، وشرح المفصل ٣/٦٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/٤٥٠ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٧٦-١٢٧٧ .

(٤) ينظر : التخمير ١/٢٥٠ ، ٢/١١٥-١١٦ .

(٥) ذكر ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ١/٢٨٢-٢٨٤ ، أن الأبدال ستة الأربعة المذكورة وبدل النسيان وبدل البداء .

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب أقسام الأفعال [في التعدي]

الأفعال في التعدي على سبعة أضرب:

فعل لا يتعدى إلى مفعول نحو: قام، وقعد، وانطلق، وظرف، وشرف، واحمر، واصفر، واحمارَّ واصفارَّ. وتَفَعْلَلَ، نحو: تدحرج، وتَفَاعَلَ، نحو تضارب، [وتقاتل، وما أشبه ذلك مما لا دليل على مفعوله].

وفعل يتعدَّى إلى مفعول واحد، نحو، ضرب زيد عمرًا، وأكرم أخوك أباك، وما أشبه ذلك.

وفعل يتعدى إلى مفعولين، وإن شئت اقتصرت على أحدهما دون الآخر نحو: أعطى، وكسا، واختار، واستغفر، وما أشبه ذلك. تقول: كسا زيد عمرًا ثوبًا. كسا: فعل ماض، وزيد رفع بفعله، وعمرا(١): نصب بوقوع الفعل عليه، والثوب: مفعول ثان، ولو قلت: كسا زيد عمرًا، وسكت لكان كلامًا تامًا جيدًا. وتقول في التثنية: كسا الزيدان العَمْرَيْنْ الثوبين(٢). وفي الجمع: كسا الزيدون العَمْرِيْنَ أثوابًا، ومثل ذلك: أعطى محمد أخاك درهمًا، واستغفر زيد ربَّه ذَنْبه، واخترتُ الرجالَ عمرًا، تقديره: اخترت من الرجال عمرًا، فلما سقط(٣) الخافض تعدى الفعل فنصب. إلى آخر ما ذكره في هذا الباب من هذه الأنواع السبعة.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

اعلم أن ظاهر كلام أبي القاسم في التقسيم خطأ، وبيانه هو أنه أورد تقسيم الأفعال باعتبار تعديها، ثم ذكر من جملتها اللازم، وهذا يضعف عند النظار، لأن

---

(١) في الأصل: وعمرو.

(٢) في الجمل ٢٧: ثوبين.

(٣) في الجمل ٢٨: أسقط.

من حق مورد التقسيم أن يكون شاملًا لجميع الأقسام: وهذا كمن يريد تقسيم الحيوان ثم يقول بعد ذلك: الحيوان ينقسم إلى إنسان وحجر، فكما أن هذا خطأ في التقسيم فهكذا ما ذكره، ولو قال: باب تقسيم الأفعال في التعدي واللزوم لكان[١] ...

فإذا تمهدت هذه القاعدة، فاعلم أن ماهية اللازم من الأفعال: هو ما كانت عقليته غير متوقفة على متعلق له[٢]، وهذا قولك: قام، وقعد. ونحو أفعال الغرائز كقولك: ظرف، وكرم، وشرف. ونحو أفعال الألوان نحو: أحمر، وأصفر، وأسود، وإحمار، وإدهام. ونحو أفعال المطاوعة نحو: كسرته فانكسر، فإنه يكون لازمًا. وهكذا حال أفعال المفاعلة، فما كان منها متعديًا إلى واحد، فإنه يكون لازمًا عند المفاعلة، نحو: تقاتلا، وتخاصما، وتضاربا. وما كان منها متعديًا إلى اثنين فإنه يكون متعديًا إلى واحد، نحو: أعطيت زيدًا درهمًا، فتقول فيه: تعاطينا الدرهم، وأنسيت زيدًا البغضاء، وتناسيناها. ونحو: تدحرج، وتقرطس، فهذه أنواع أربعة من الأفعال التي تكون لازمة غير متعدية[٣].

فأما المتعدي فهو: ما توقفت عقليته على متعلق له[٤]، كقولك: ضرب زيد عمرًا، فإن هذا وما شاكله من الأفعال المتعدية، لا يمكن مفهومه إلا بعد فهم متعلقه. وقد ذكر أبو القاسم أنواعًا ستة ونحن نذكر كل واحد منها بما يخصه من الكلام.

---

(١) كذا في الأصل ويبدوا أن هنا سقط كلمة أو أكثر. قال أبي الربيع في البسيط ٤١٢/١، عن هذا: «إنما وضع الباب لذكر أقسام التعدي، ثم أخذ في تقسيم الأفعال ليستخرج ما وضع له الباب، وهذا منزع صحيح، وهو في استعمالهم كثير».

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٤٩/٢، والكافية ٢٠٣.

(٣) ينظر: الكتاب ١٤/١، والمقتضب ١٠٤/٢، ١٨٧/٣-١٨٨، وشرح الكافية الشافية ٦٣٠/٢-٦٣٢، والبسيط ٤١٣/١-٤١٥.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٤٩/٢، والكافية ٢٠٣.

النوع الأول منها : ما يكون متعديًا إلى واحد[1] ، وهذا يكون على وجهين :

أحدهما : أن يكون من جهة أفعال الحواس الخمسة ، وهذا نحو : أبصرت ، وشممت ، وذقت ، ولمست ، وسمعت .

وثانيهما : أن يكون من غيرها ، وهذا نحو قولك : ضربت زيدًا ، وشتمته ، وكتبت الكتاب ، وغير ذلك مما تكون عقليته متوقفة على مفعول واحد من غير زيادة .

النوع الثاني : يكون متعديًا إلى مفعولين متغايرين ، وهما على وجهين :

الوجه الأول : أن يكون الفعل مقتضيًا لها من غير واسطة حرف ، وهذا نحو قولك : أعطيت زيدًا درهمًا ، وكسوت خالدًا جبة ، وغير ذلك مما لا يفتقر في نصبهما إلى واسطة[2] .

الوجه الثاني : أن يكون الفعل مقتضيًا لواحد بنفسه ، وللآخر بحرف الجر ، لكنه حذف منه حرف الجر وصار متعديًا إليه ، وهذا كقولك : استغفرت الله ذنبًا ، أي من الذنب ، واخترت الرجال عمرًا ، أي من الرجال ، قال الله تعالى : ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[3] أي من قومه ، لأنه كان مجرورًا بحرف الجر ، فلما حذف منه الحرف توسعًا واختصارًا ، تعدى إليه الفعل على جهة التسليط عليه ، فلا جرم كان منصوبًا به[4] .

وهذان المفعولان يختصان بأحكام ، أما أولًا : فلأنه يجوز طرحهما جميعًا ،

---

(١) ينظر : الكتاب ١/١٤ ، والمقتضب ٣/١٨٨ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢/٣٦٥-٣٦٦ والمقتصد ١/٥٩٦ .

(٢) ينظر : الكتاب ١/١٦ ، والمقتضب ٣/١٨٨ ، والأصول ٢/٢٨٢ ، والمقتصد ١/٦٠٧-٦٠٨ ، والبسيط ١/٤٢٨ .

(٣) الأعراف ١٥٥ ، وينظر : معاني القرآن للأخفش ٢/٣١٢ ، والتبيان في إعراب القرآن ١/٥٩٧ .

(٤) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٦٠ ، والمقتصد ١/٦١٣-٦١٤ ، والبسيط ١/٤٢٢-٤٢٨ .

وأما ثانيًا: فيجوز طرح أحدهما، وأما ثالثًا: فيجوز تقديمها، وتأخيرهما، وتوسيطهما، وتقديم أحدهما دون الآخر على الفعل، ولا مانع من ذلك كله.

فأما البيت الذي أنشده[1]:

أَمرتُكَ الخيرَ فافْعل ما أُمرت[2] به فقد تركتُك ذا مالٍ وذا نشب

/١٧ ب/ فقد وقع في كتاب سيبويه[3] منسوبًا إلى عمرو بن معد يكرب، وزعم غيره أنه لأعشى طرود[4]، وما قاله سيبويه عندنا أوثق، وكلامه أرجح، لكونه إمام هذه الصناعة، وسنان قضيب البراعة. فلنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه، فقولك: أمرتك: جملة خبرية معداة إلى مفعولين، الأول منهما مضمر وهو الكاف، والثاني قوله: الخير، على نزع الجار منه. وقوله: فافعل: جملة إنشائية أمرية، والتاء هي المفعول الأول، أقيم مقام فاعله، والجار والمجرور هو المفعول الثاني، معداة بالحرف، لما كان متصلًا بالمضمر. وعن هذا قال النحاة: المضمر يرد الشيء إلى أصله، لأنه كان في الأصل معدى بالحرف، فلهذا لما اتصل به الضمير رجع إليه، ألا ترى أنك تقول: سرت اليوم، فتحذف في من ظاهره، فإذا أضمرته رددت في وقلت: اليوم سرت فيه، فرد المضمر الظرف إلى أصله في تضمنه لقولنا: في. فقد تركتك: جملة استئنافية. ذا مال: مفعول ثان، والكاف مفعول أول. وذا نشب: يروى بالشين المعجمة، وهي رواية أصحاب

---

(١) ديوان عمرو بن معد يكرب ٣٥، وهو من شواهد معاني القرآن للأخفش ٣١٢/٢، والمقتضب ٣٦/٢، والنكت ١٧/١.

(٢) في الأصل/ائتمرت، والصواب ما أثبت.

(٣) الكتاب ١٧/١.

(٤) ينظر: الحلل ٣٤. وذكر البغدادي في الخزانة ٣٣٩/١، أنه ينسب إلى العباس بن مرداس، وزرعة ابن السائب، وخفاف بن ندبة.

سيبويه ، فيكون المال تريد به المنقولات ، والنشب : الأراضي ، والعقارات . ويروى بالسين المهملة[١] ، وهي من غير سيبويه ، يريد أنه قد مكنه من المال ، وأنه ذو مال ، وذو حسب في قومه .

وأما موضع الشاهد منه فإنما أورده شاهدًا على حذف الحرف من قوله : الخير ، أي بالخير .

النوع الثالث : ما يكون متعديًا إلى مفعولين :

ولا يجوز الاقتصاد على أحدهما دون الآخر ، وهذه هي أفعال القلوب وهي ثمانية : حسبت ، وظننت ، وعلمت ، وخلت ، وزعمت ، ورأيت ، ونبئت ، وأنبئت ، ولم يذكر منها وجدت ، ولابد من ذكره لأنه منها ، وهي من الأفعال الداخلة على المبتدأ وخبره ، ومعناها : ما وضع لتقرير المفعول على صفه ، كقولك : علمت زيدًا قائمًا ، وظننت بكرًا خارجًا[٢] . وقد أشار أبو القاسم إلى أحكامها وهي ثلاثة :

أولها : أن لها في العمل ثلاث حالاتٍ[٣] :

الحالة الأولى : تكون متقدمة : وليس فيها إلا العمل بكل حال لكونها مقدمة ، وهي أقوى مراتبها ، وحكى ابن الحاجب[٤] : جواز إلغائها مع تقدمها ، وهو قوي ، بالإضافة إلى استقلال الجملة الابتدائية بالفائدة دون العمل .

الحالة الثانية : التوسط : ويجوز إعمالها لما لها من القوة بالتصرف ، فتقول :

---

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء ٣١٢/٢ ، والحلل ٣٥-٣٦ ، والخزانة ٣٤١/١ .

(٢) ينظر : الكتاب ١٨/١ ، والمقتضب ١٨٨/٣ ، والأصول ٢٨٤/٢ ، والمقتصد ٤٩٣/١-٤٩٤ .

(٣) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٣٥٧/٢ ، والمقتصد ٤٩٦/١-٤٩٧ ، وشرح جمل الزجاجي ٣١٤/١ .

(٤) قال ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ٦٨/٢ : « وقد نقل جواز الإلغاء ولا بُعد فيه ، لأن المعنى في صحة الإلغاء قائم تقدمت أو تأخرت » . ونسب ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ٣١٤/١ جواز الإلغاء مع التقديم إلى الكوفيين .

زيدًا علمت قائمًا ، ويجوز إلغاؤها فتقول : زيد علمت قائم ، والأعمال أجود .

الحالة الثالثة : التأخر : ويجوز إعمالها ، وإلغاؤها ، كقولك : زيد قائم علمت ، وزيدًا قائمًا علمت . قال السيرافي : والإلغاء مع التأخير فيها أولى[1] . وظاهر كلام أبي القاسم المنع من إلغائها ، مع كونها مصدرة ، وإليه يشير كلام الزمخشري في مفصله[2] .

وثانيها : أنه يقع موقع المفعول الثاني :

من هذه الأفعال ما جاز أنْ يكونَ خبرًا للمبتدأ ، لأنها داخلة عليهما كالماضي ، والمضارع ، والظرف ، والحرف والجملة الخبرية ، وإذا كان الأمر كما قلناه ، لم يظهر فيها الإعراب ، وإنما يكون مقدرًا ، فتقول : ظننت زيدًا قام ، ويقوم ، وفي الدار ، وأمامك ، وأبوه منطلق ، وغير ذلك[3] .

وثالثها : أن لها ، ماخلا حسبت ، وخلت ، وزعمت ، معاني يقتصر فيها على مفعول واحد ، وذلك نحو قولك : ظننت زيدًا ، بمعنى اتهمته ، وعلى هذا قوله تعالى : ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾[4] ، فمن قرأها بالظاء أراد بمتهم ، ومن قرأها بالضاد أراد ببخيل ، وكلاهما لاغبار عليه . وعلمت زيدًا ، بمعنى عرفته ، قال الله تعالى : ﴿وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾[5] ، بمعنى المعرفة . ورأيت زيدًا ، بمعنى أبصرته ، قال الله تعالى : ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾[6] ، أي بصرنا .

---

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجي ١/٣١٤ .

(٢) يقول الزمخشري في المفصل ٢/١٥٤ : « إذا تقدمت أعملت ، ويجوز فيها الإعمال والإلغاء متوسطة أو متأخرة » .

(٣) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٥٨-٣٥٩ ، والمقتصد ١/٤٩٥ .

(٤) التكوير ٢٤ . وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي . وقرأها الباقون بالضاد . (السبعة ٦٧٣ ، والكشف ٢/٣٦٤) . وينظر : الاعتماد في نظائر الظاء والضاد ٣٨ .

(٥) الأنفال ٦٠ .

(٦) البقرة ١٢٨ .

ووجدت الضالة ، أي أصبتها ، فهذه المعاني يقتصر فيها على مفعول واحد من غير زيادة[١] . فهذه جملة ما أشار إليه أبو القاسم من أحكام هذه الأفعال ، وله أحكام كثيرة ، أعرضنا عنها خوفًا من الإطالة .

النوع الرابع : ما يكون منها متعديًا إلى ثلاثة :

وذلك نحو : أعلم ، وأرى ، تقول : أعلمت زيدًا عمرًا قائمًا . واعلم أن ما كان من الأفعال متعديًا إلى ثلاثة مفعولات فهو على أوجه ثلاثة[٢] :

أولها : أنْ يكون منقولًا بالهمزة من المتعدي إلى اثنين فيصير متعديًا إلى ثلاثة ، وذلك نحو : أعلمت ، ورأيت ، ولم يسمع إلا هذان الفعلان . فأما الأخفش[٣] فقد أجاز : أظننت ، وأحسبت ، وأخلت ، وأزعمت ، أنْ تكون متعديةً إلى ثلاثة قياسًا على : أعلمت ، ورأيت ، ولم يجوزه غيره .

وثانيها : أن يكون الفعل متعديًا إلى مفعول واحد لكنه أجري مجرى : أعلمت ، ورأيت ، لموفقتها لهما في المعنى ، وذلك خمسة أفعال : أنبأت ، ونبأت ، وأخبرت ، وخبرت ، وحدثت[٤] .

وثالثها : أن يكون متعديًا إلى مفعولين صريحين ، ثم تعدى إلى الظرف على جهة الاتساع ، وهذا نحو قولك : أعطيت عبدالله الثوب الليلة ، وكسوت خالدًا جبة اليوم .

---

(١) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٥٨ ، والمقتصد ١/٥٠٣-٥٠٤ ، والبسيط ١/٤٤٤-٤٤٥ .

(٢) ينظر : المفصل ٢/١٥٠-١٥١ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٥١-٥٤ ، وشرح الوافية ٣٦٠ .

(٣) ينظر : المفصل ٢/١٥٠-١٥١ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٥١-٥٤ وشرح الوافية٣٦٠ .

(٤) قال أبو علي في الإيضاح١٢٠ : « قال أبو عثمان : لايجوز أن ينقل من هذه الأفعال غير ما استعمل » وقال الجرجاني في المقتصد ١/٦٢٩ : « ولم يجوز أبو عثمان أن يقاس على : أعلمت .. وجوزه أبو الحسن.. وقوله قياس » . وقال ابن أبي الربيع في البسيط ١/٤٤٩-٤٥٠ : إن المازني قال : « إن النقل لا يكون إلا بالسماع ، والمسموع من هذا سبعة أفعال : أعلم ، وأرى ، وأنبأ ، ونبأ ، وأخبر ، وخبر ، وحدث » . وينظر : شرح جمل الزجاجي ١/٣٠٤ .

ثم للاتساع مواقع ثلاثة :

أما أولًا : فبأن يكون في اللازم كقولك : قام زيد اليوم ، وخرج عبدالله الليلة ، تشبيهًا له بالمتعدى إلى مفعول واحد .

وأما ثانيًا : فبأن يكون في المتعدي إلى واحد ، تشبيهًا له بالمتعدي إلى اثنين كقولك : ضربت زيدًا اليوم .

وأما ثالثًا : فبأن يكون واقعًا في المتعدي إلى اثنين ، تشبيهًا له بالمتعدي إلى ثلاثة كقولك : أعطيت زيدًا درهمًا اليوم . ومن النحاة من كره الاتساع فيما كان متعديًا إلى مفعولين اثنين[1] ، تشبيها له بالمتعدي إلى ثلاثة ، لأن المعدى إلى ثلاثة هو قليل ، فلهذا أباه ، فأما ما كان متعديًا إلى ثلاثة فلا اتساع فيه ، إذ لا يوجد في الأفعال ما يكون متعديًا إلى أربعة[2] .

النوع الخامس : ما لا يكون متعديًا إلا بحرف الجر :

وهذ نحو قولك : دخلت إلى أخيك ، ومررت بزيد ، وركبت إلى أبيك ، وما أشبه ذلك .

واعلم أن من الأفعال ما يقصر في نفسه عن التعدي إلى متعلقة ، فلا جرم عدى بواسطة الحرف كما مثله . وقوله : ركبت إلى أبيك ، وقد وقع في بعض النسخ : ركبت ، بالباء ، والصواب : ركنت ، بالنون ، لقوله تعالى : ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[3] ، فأما ركبت ، بالباء ، فإنه مما تعدى بنفسه ، إذا كان مما يصح ركوبه ، كقولك : ركبت الدابة ، فإما ما لا يمكن ركوبه فهو معدى بالحرف ، كقولك : ركبت إلى الأمير ، فلهذا كان بالنون ليكون مطابقًا لما نحن

---

(١) ينظر : المفصل ١٥١/٢ ، وشرح المفصل ٦٨/٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ٥٤/٢ .

(٢) ينظر : الكتاب ١٩/١ .

(٣) هود ١١٣ .

فيه من التعدي بالحرف[١].

النوع السادس: ما يكون متعديًا تارة بنفسه، وتارة بحرف الخفض[٢]:

وهذ أفعال قليلة مسموعة، تقر حيث وردت، ولا يجوز القياس عليها بحال، وهذا كقوله تعالى: ﴿وَٱشْكُرُواْ لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾[٣]، وقال في آية أخرى: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي﴾[٤]، وقال تعالى /١٨ أ/: ﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾[٥]. لا يقال فهل يكون الأصل فيها اللزوم، لكنها عديت بنفسها على وجهة الاتساع، أو يكون الأصل فيه التعدية، خلا أنها أجريت مجرى اللازم من الأفعال، فما الحق في ذلك؟ لأنا نقول: الحق عندنا في هذه الأفعال، أن فيها لغتين: إحداهما: تعديتها بنفسها، والأخرى: تعديتها بحرف الجر، ولم يعرف لها أصل لا في التعدي، ولا في اللزوم، وإنما تكلمت بها العرب على هذين الوجهين، من غير حاجة إلى النظر في الأصالة منها[٦].

فهذا هو الكلام على ما اشتمل عليه كلام أبي القاسم في تعدية الأفعال وكان من حقه عند ذكر الأفعال المتعدية أن يذكر أسباب التعدية، لأن ذكرها ها هنا أخلق من غيره. وجملتها ثلاثة[٧]:

---

(١) ينظر: إصلاح الخلل ١٠٣-١٠٤.

(٢) ينظر: الكتاب ١/١٦-١٧، وشرح المقدمة المحسبة ٢/٣٦٩، والبسيط ١/٤٥٩-٤٦٥.

(٣) البقرة ١٥٢.

(٤) لقمان ١٤.

(٥) الأعراف ٧٩، ٩٣.

(٦) قال الفراء في معاني القرآن ١/٩٢: «العرب لا تكاد تقول: شكرتك، إنما تقول: شكرت لك، ونصحت لك». واشترط ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ١/٣٠٦-٣٠٧، لحذف حرف الجر في هذا تعيين موضع الحذف والمحذوف، وذكر أن علي بن سليمان جوز الحذف قياسًا على ما جاء نحو: بريت القلم السكين.

(٧) قال ابن أبي الربيع في البسيط ١/٤١٧-٤١٩: إن المبرد جعل النقل بالهمزة والتضعيف فقط. كما ذكر أن الكوفيين زادوا على هذه الأسباب سببين هما: =

أولها : الهمزة : كقولك : جلس زيد ، وأجلسته ، وقعد زيد ، وأقعدته .

وثانيها : تثقيل الحشو : كقولك : فرح زيد ، وفرحته ، وعزم زيد ، وعزمته ، وحذر ، وحذرته .

وثالثها : حرف الجر : كقولك : مررت بزيد : ونزلت على عمرو ، فلولاها لم يكن الفعل متعديًا أصلًا .

* * *

= - تغيير الحركة ، نحو : شَتِرَتْ عينهُ ، وشَتَرَهَا اللهُ .

- الإسقاط نحو : أكب زيد على وجهه ، وكب زيد عمرًا على وجهه ،

وينظر : المقتصد ١/٥٩٢-٥٩٥ ، والمفصل ٢/١٥٠ .

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية

اعلم أن كل فعل متعديًا كان أو غير متعد، فإنه يتعدى إلى أربعة أشياء وهي: المصدر، والظرف من الزمان، والظرف من المكان، والحال.

فأما المصدر: فهو أسم الفعل، والفعل مشتق منه، نحو قولك: قام قيامًا، وقعد قعودًا، وركب ركوبًا، وما أشبه ذلك. وهو منصوب أبدًا إذا أطلقت عليه الفعل في موضعه، فإن نقلته عنه كان[1] كسائر الأسماء، ويجري[2] بالإعراب على حسب ما تدخل عليه العوامل من نصب، ورفع، وخفض، كقولك: أعجبني خروجك، وكرهت قدوم بكر، وغضبت من كلام أخيك. والمصدر موحد أبدًا، لا يثنى ولا يجمع، لأنه يقع على القليل والكثير من جنسه، كقولك: ضربت زيدًا ضربًا، وضربت الزيدين ضربًا، وضربت الزيدين ضربًا، إلا أن تَدْخُل عليه التاء[3] فيصير محددًا، فيضارع المفعول به فيثنى ويجمع، وتختلف[4] أنواعه، كقولك في المحدود: ضربت زيدًا ضربةً، وضربت الزيدَينِ ضربتين، وضربت الزيدِينَ ضربات، [والمختلف الأنواع نحو: الحلوم والأشغال، وما أشبه ذلك].

واعلم أنه يجوز تقديم المصدر وتأخيره [وتوسيطه] كقولك: ضربت عمرًا ضربًا، وعمرًا ضربًا ضربت[5]، وضربًا ضربت عمرًا، وما أشبه ذلك. إلى آخر ما قاله أبو القاسم في هذا الباب.

---

(١) في الجمل ٣٢: صار.

(٢) في الجمل ٣٢: وجرى بوجوه.

(٣) في الجمل ٣٢: الهاء.

(٤) في الجمل ٣٢: أو تختلف.

(٥) في الجمل ٣٤: ضربت ضربًا زيدًا

قال الأمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام :

اعلم أن الزجاجي لما ذكر أحوال الأفعال ، بالإضافة إلى ما تختلف في اقتضائه ، وهو المفعول به ، فمرة لا تكون مقتضية له ، وهي الأفعال اللازمة ، ومرة تكون مقتضية له ، وهي الأفعال المتعدية ، وفصل كل واحدة من هذه ، وشرحناه شرحًا شافيًا ، ذكر على أثره ما يتفق أحوالها في اقتضائه ، سواء كانت لازمة أو متعدية . وجملة الأمر أنه لا خلاف بين أهل التحقيق من النحاة : أن الأفعال المتعدية ، وغير المتعدية ، لا يختلف حالها في كونها متعدية إلى المفاعيل الحقيقية ، وإنما الخلاف بينهم في أي اعتبار ووجه تكون به حقيقية بعد اتفاقهم على ما ذكرناه ؟ ، وقد اختلفوا في ذلك على أوجه ثلاثة :

أولها : أنها إنما كانت حقيقية للزومها للفعل ، وكونها من مفهومه ، ومعقول حقيقته ، ومقتضى لفظه ، فعلى هذا الاعتبار يكون المصدر ، والمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والمفعول معه حقيقة ، لكونها على هذه القضية ، وهذا هو مذهب جماهير البصريين ، واعتمده الزمخشري[١] ، والموصلي[٢] ، وابن الحاجب[٣] .

وثانيها : أنها إنما كانت حقيقية لما كان الفعل يتعدى إليها بنفسه من غير واسطة حرف ، فعلى هذا الاعتبار يكون المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والحال حقيقية لأن الفعل يتعدى إليها من غير واسطة حرف وهذا هو قول بعض النحاة ، واعتمده الزجاجي هاهنا[٤] .

---

(١) ينظر : المفصل ١/٩٤ .

(٢) ينظر : الغرة المخفية ١/٢٥١ .

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/٢١٨ ، وأمالي ابن الحاجب ١/٤٢٨ .

(٤) زاد ابن القواس عليها المفعول معه ، ينظر : شرح ألفية ابن معطي ١/٥٢٣ .

وثالثها : أنها إنما كانت حقيقية لكونها تقوم مقام الفاعل عند عدمه ، وعلى هذا الاعتبار لا يكون حقيقيًا منها إلا المصدر ، والمفعول به ، والمفعول فيه ، دون سائرها ، لأنه لا يقام مقام الفاعل عند عدمه إلاّ هذه المفاعيل لا غير ، وهذا هو مذهب الخوارزمي[١] .

واعلم أن الخلاف في هذه المسألة يسير ، وليس وراءه كثير فائدة ، فلنقتصر على ما ذكره صاحب الكتاب في هذه المفاعيل اللازمة ، فنذكر ما يختص كل واحد منها ، ونجعلها على أنواع أربعة[٢] :

النوع الأول : المصدر : وألقابه خمسة :

المصدر ، وإنما سمِّي مصدرًا ، لأن الفعل يصدر عنه كما هو رأي أهل البصرة[٣] .

والمفعول المطلق ، وإنما سمي مطلقًا ، لأن الفعل يتعدى إليه من غير واسطة حرف وهو دال بلفظة عليه[٤] .

والحدث لأنه حادث من جهة الفاعل له[٥] .

والحدثان على جهة المبالغة ، كالنزوان[٦] .

والفعل وهو أقلها جريًا ، وأندرها استعمالاً ، وقد أجراه سيبويه عليه[٧] .

---

(١) ينظر : التخمير ٣/٢٦٧-٢٧٢ .

(٢) ينظر : الكتاب ١/١٥-١٦ ، والمقتضب ٣/١٨٧-١٨٨ .

(٣) ينظر : شرح اللمع ١/٩٩ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢/٣٠١ ، والمفصل ١/٩٤ ، والغرة المخفية ١/٢٥١ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/٥٢٥ .

(٤) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٠١ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/٢١٨ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/٥٢٥ .

(٥) ينظر : شرح المفصل ١/١١٠ .

(٦) ينظر : الكتاب ١/١٥ ، وشرح اللمع ١/٩٩ .

(٧) ينظر : الكتاب ١/١٥ ، وشرح اللمع ١/٩٩ ، والمفصل ١/٩٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/٢١٨ .

قال أبوالقاسم : والمصدر هو : اسم الفعل ، يعني أن القيام ، والقعود ، والأكل ، والشرب ، إنما هي أسماء لهذه الأفعال المخصوصة .

واختلفوا في اشتقاقه مما يكون ، فقال البصريون : إنه ليس مشتقًا من غيره ، وإنما يشتق منه الفعل ، ويؤخذ منه ، وحجتهم على هذا هو : أن المصدر لا خلاف في اسميته ، وأنه مستقل بنفسه لا يفتقر إلى غيره ، وأن الفعل في نفسه مفتقر إلى غيره ، ولا شك أن كل ما كان مستقلًا بنفسه ، غير محتاج إلى غيره ، فهو أصل لما كان لا يستقل بنفسه ، ويكون محتاجًا إلى غيره ، فلهذا قضوا بكون المصدر أصلًا للفعل ومشتقًا منه . وقال الكوفيون : إن المصدر مشتق من الفعل وحجتهم على هذا هو : إن المصدر إنما يذكر على جهة التأكيد للفعل ، وإذا كان الأمر فيه هكذا ، كان الفعل أصلًا ، لأنه مؤكد به ، ومتبوعًا ، فلهذا قضينا بكون المصدر مشتقًا من الفعل لما ذكرناه . فهذا محصول استدلال الفريقين ، وله أدلة كثيرة استقصاها ابن الأنباري(١) ، وفيما ذكرناه كفاية في مقدار غرضنا من ذلك . / ١٨ب/

والمختار ما قاله علماء البصريين لأمرين :

أما أولًا : فلأن الاسم مستحق بالأصالة لأن يكون مخبرًا عنه ، وخبرًا ، والفعل لا يكون إلا خبرًا ، فلما كان أصلًا فيما ذكرناه ، وجب القضاء بكونه أصلًا في الاشتقاق ، والجامع بينهما أصالة الاسم .

وأما ثانيًا : فلأنَّ دلالةَ الاسمِ على ما يدل عليه مطلقة من غير تقييد ، ودلالة الفعل يشترط فيها التقييد بالأزمنة ، والمطلق لا محالة أصل المقيد ، فلهذا كان المصدر أصلًا للفعل في الاشتقاق .

---

(١) ما ذكره الشارح في هذه المسألة يعد رأيا من تلك الآراء التي بسط الحديث عنها كل من الزجاجي في الإيضاح في علل النحو ٥٦-٦٣ ، والأنباري في الإنصاف ١/٢٣٥-٢٤٥(م ٢٨) ، والعكبري في التبيين ١٤٣-١٤٩ . وينظر الكتاب ٢/١ .

فأما معنى المصدر: فهو المنصوب بفعل مذكور مطابق لمعناه[١]. فقولنا: هو المنصوب، نحترز به عما ليس منصوبًا، كقولنا: صَوْتٌ شديدٌ أعجبني، لأن النصب جزء من ماهية المصدر. وقولنا: بفعل مذكور، نحترز به عن مثل قولنا: إياك أن تقوم، فإنه منصوب بفعل لكنه لا يكون مصدرًا، لما لم يكن الفعل مذكورًا. وقولنا: مطابق لمعناه، نحترز به عن مثل قولنا: كرهت القيام، فإنه وإن كان منصوبًا بفعل مذكور، لكنه لا يكون مصدرًا، لما لم يكن القيام مطابقًا لقولنا: كرهت، في معناه، ومن حكم ما كان مصدرًا أن يكون موافقًا لفعله في معناه.

فإذا تمهدت هذه القاعدة، فلنذكر أقسام المصدر، ثم نذكر أحكامه، فهاتان فائدتان:

الفائدة الأولى: في تقسيم المصادر: ولها تقسيمات كثيرة، ولكنا نقتصر منها على تقسيمات ثلاثة:

التقسيم الأول: باعتبارالمصدر في نفسه إلى مبهم، ومحدود[٢].

ونعني بالمبهم: ما ليس مقيدًا بقيد، وهذا نحو قولنا: ضربت ضربًا، وأكلت أكلًا، وهو الذي تريده النحاة بقولهم: المصدر المؤكد، لأنه مفيد فائدة فعله من غير زيادة، ولهذا فإنه لا يجوز تثنيته ولا جمعه، لما كان في معنى الفعل.

وأما المحدود فهو على وجهين:

أحدهما: أن يكون محدودًا في جنسه، إما بالصفة كقولك: ضربت ضربًا شديدًا، أو خفيفًا، وإما بالإضافة: كقولك: ضربته ضرب السوط، وضرب العصا.

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٢٠٢.

(٢) ينظر: المقتصد ١/٥٨١-٥٨٣، والمفصل ١/٩٤، وشرح جمل الزجاجي ١/٣٢٦-٣٢٧، وشرح ألفية ابن معطي ١/٥٢٥-٥٢٦.

وثانيهما : أن يكون محدودًا بالفعل ، وهذا إما للواحدة كقولك : ضربت ضربةً ، وإما للاثنتين نحو : ضربت ضربتين ، وإما للجمع نحو : ضربت ضربات .

التقسيم الثاني : باعتبار إظهار الفعل وإضماره ، إلى ما يستعمل إظهار فعله وإضماره ، وإلى ما لا يستعمل إظهار فعله بحال ، وإلى ما لا فعل له أصلًا ، فهذه وجوه ثلاثة[1] :

أولها : ما يستعمل إظهار فعله وإضماره : وهذا نحو قولك للقادم من سفره : خيرَ مقدمٍ ، فإن شئت قلت : قدمت خير مقدم ، وإن شئت طرحت الفعل وقلت : خير مقدم ، وتقول للغضبان : غَضَبَ الخيلِ اللُّجُم[2] ، ولمن[3] يخلف في مواعيده : مواعيد عرقوب[4] ، بإضمار فعلها وإظهاره .

وثانيها : ما لا يستعمل ، وهذا نحو قولك : سقيًا ، ورعيًا ، وخيبةً ، وجدعًا ، وبعدًا ، وسحقًا ، وحمدًا ، وشكرًا ، وعجبًا ، فهذه المصادر كلها لا يجوز استعمال فعلها بحال .

وثالثها : ما لا فعل له بحال ، وهذا نحو قولك : ويحك ، وويسك ، وويلك ، وويبك ، فهذه المصادر كلها لم تنطق العرب بأفعالها في شيء من الكلام ، وهذا يخالف ما قبله ، فإنه له فعل ، خلا أنهم لم يستعملوه ، فأما هذا فلا فعل له بحال .

التقسيم الثالث : باعتبار انتصابها بالفعل ، إلى ما يكون مصدرًا لذلك الفعل ، وإلى ما لا يكون مصدرًا له .

فالأول نحو قولك : قام قيامًا ، وقعد قعودًا ، وانطلق انطلاقًا ، فهذه مصادر لهذه الأفعال الموجودة لا محالة .

---

(١) ينظر : المفصل ١/٩٥-٩٦ .

(٢) في الأصل : الخمر . ينظر : مجمع الأمثال ٢/٥٦ .

(٣) في الأصل : ولم .

(٤) ينظر : الأمثال لأبي عبيد ٨٧ ، وجمهرة الأمثال ١/٤٣٣ .

وأما الثاني وهو ما لا يكون مصدرًا للفعل المتقدم فهو على نوعين[(١)]، مصدر وغير مصدر، فالمصدر تارة يكون ملاقيًا للفعل في الاشتقاق وإن لم يكن مصدرًا له، وهذا نحو قوله تعالى: ﴿أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾[(٢)]، لأن المصدر القياسي إنباتًا: كاخرج إخراجًا، وتارة لا يلاقيه، وهذا نحو قولك: قعدت جلوسًا، وحبست منعًا، فجلوسًا ومنعًا ليسا مصدرين لهذين الفعلين، ولا هما ملاقيان له في الاشتقاق[(٣)]، وغير المصدر نحو قولك: ضربته أنواعًا من الضرب، وأعدادًا كثيرة من الضرب[(٤)]. ولنقتصر على هذا القدر في تقسيم المصادر ففيه كفاية.

الفائدة الثانية: في ذكر أحكامه: وجملة ذلك أحكام أربعة:

أولها: أن المصدر منصوب بكل حال، مهما كان منطلقًا عليه الفعل، كقولك: ضربت ضربًا، وقام قيامًا، وركب ركوبًا، لأن الفعل عامل فيه، فلا يجوز خروجه عن كونه مفعولًا، والحال هذه، أعنى مصاحبة الفعل له، فإن لم يكن الفعل مصاحبًا له جاز خروجه عن المفعولية، وجرى بتصاريف الإعراب، كقولك: أعجبني الخروج، وكرهت القدوم، وعجبت من إنصافك لي[(٥)].

وثانيها: أن المصدر لا يجوز تثنيته ولا جمعه، إذ لا فائدة في ذلك، وإنما نعني بذلك المؤكد، لأن قولك: ضربت ضربًا، دال على القليل والكثير من جنسه، فلهذا قال: إنه لا فائدة في تثنيته وجمعه، فإن أدخلت عليه التاء، جاز أن يكون مثنى ومجموعًا، كقولك: ضربت ضربة، وضربتين، وضربات، فيصير مضارعًا للمفعول به، يعني أنه متعين بدخول التاء كتعين المفعول به، فثني وجمع. وهكذا

(١) ينظر: المفصل ١/٩٥.

(٢) نوح ١٧.

(٣) ينظر: المقتصد ١/٥٨٦-٥٨٧.

(٤) ينظر: المقتصد ١/٥٨٥-٥٨٦، وشرح ألفية ابن معطي ١/٥٢٨-٥٢٩.

(٥) ينظر: الغرة المخفية ١/٢٥٢.

إذا كان مختلف الأنواع ، فإنه يثنى ويجمع ، تقول : ضربته أنواعًا من الضرب ، وهو ينظر في علوم كثيرة ، وله أشغال عظيمة[١] .

وثالثها : أنه يجوز تقديم المصدر على فعله ، وتوسيطه ، وتأخيره ، إذ لا مانع من ذلك ، لأن الفعل إذا كان متصرفًا جاز ذلك فيه ، نحو : ضربًا ضربت زيدًا ، وضربت زيدًا ضربًا ، وضربت ضربًا زيدًا .

ورابعها : أنه يجوز إضمار المصدر ، كقوله : عبد الله ظننته منطلق ، فالهاء في ظننته راجعة إلى المصدر ، كأنك قلت : عبد الله أظن ظني منطلق ، والمصدر ها هنا هو المفسر للضمير ، لأنه ملازم للفعل ، فكأنه متقدم على الضمير[٢] . وبالله التوفيق .

النوع الثاني : الظرف من الزمان :

اعلم أن معنى ظرف الزمان هو : الاسم دال على الوقت ، يراد فيه معنى في ، وليست في لفظة[٣] . وإنما بدأنا به لأمرين[٤] :

أما أولًا : فلأن الفعل يدل عليه بصيغته ، وهو من ضرورته ، ولا ينفك عنه بحال .

وأما ثانيًا : فلأن المبهم منه ، والمختص على سواء ، في تعدي الفعل إليهما ، فلهذا كان له من المكانة ما ليس لظرف المكان ، فلا جرم قدمناه .

---

(١) ذكر ابن أبي الربيع في البسيط ١/٤٧٢-٤٧٣ ، أن تثنية المصدر المختلف الأنواع وجمعه مما اختلف فيه النحاة ، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يثنى ولا يجمع إلا بالسماع ، وكذا أبوعلي . وينظر : اللمع ١١٥-١١٦ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/٥٢٦ ..

(٢) ينظر : المفصل ١/٠٥١ .

(٣) ينظر : الغرة الخفية ١/٢٥٨ .

(٤) ينظر : شرح اللمع ١/١٢٢ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢/٣٠٨ ، والغرة المخفية ١/٢٥٨ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/٥٣٩ .

فإذا عرفت هذا فلنذكر تقسيمه، وأحكامه، فهاتان فائدتان :

الفائدة الأولى : في تقسيمه، ونشير فيه إلى تقسيمات ثلاثة :

التقسيم الأول : /١٩أ /: باعتباره في نفسه إلى مبهم، ومؤقت[١] :

فأما المبهم فقد قال الفارسي[٢] : هو الذي لا يدل على مقدار معين، نحو : حين، ودهر، وما أشبهه .

وأما المؤقت فهو : المحدود[٣]، وهو ما كان دالًا على زمن مقدر، وهذا نحو : اليوم، والليلة . ومبهمة، ومؤقتة سيان في تعدي الفعل إليهما من غير واسطة .

التقسيم الثاني : باعتبار إعرابه، إلى ما يستعمل اسمًا وظرفًا، وإلى ما يستعمل ظرفًا لا غير[٤] :

فالذي يستعمل اسمًا، وظرفًا هو : ما جاز أن تعتقب عليه العوامل، وهذا نحو : اليوم، والليلة، فإنك تقول فيه : أعجبني اليوم، والليلة، وكرهت اليوم، والليلة، وعجبت من اليوم، والليلة، وإنما جاز ذلك فيه لتمكنه .

وأما ما لا يستعمل إلا ظرفًا لا غير، فهو ما كان لازمًا للنصب فقط، وهذا نحو قولك : سرنا ذات مرة، وسحرًا، وسحيرًا، فهذه الظروف كلها لازمة للنصب لا تخرج عنه، وإنما تكون لازمة له إذا كانت لازمانها المعينة، فأما إذا كانت نكرات

---

(١) ينظر : المفصل ١/١٥٧، والغرة المخفية ١/٢٥٨، وشرح ألفية ابن معطي ١/٥٤٠ .

(٢) قال الفارسي في الإيضاح ٢٠٦ : « ومعنى المبهم ألا تكون له نهاية معروفة، ولا حدود محصورة كالجهات الست » . واعترض على هذا ابن الطراوة في : رسالة الإفصاح ٦٣-٦٥ .

(٣) قال ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ١/٣١٧ : « اختلفت عبارات النحويين في تعريف المبهم والمؤقت ... ومنهم من ظن أن المؤقت هو المحدود، والمبهم غير المحدود، وهو غير مستقيم، لأن الفرسخ والبريد وما أشبههما من الظروف محدودة بقياس مخصوص، وهو ينتصب انتصاب الظروف بلا خلاف » .

(٤) ينظر : الأصول ١/١٩٢، والمفصل ١/١٥٧، والإيضاح في شرح المفصل ١/٣١٨-٣٢١، وشرح ألفية ابن معطي ١/٥٤١ .

غير مختصة فإنها لا تلزم النصب ، بل تكون ظروفًا وغير ظروف .

التقسيم الثالث : باعتبار أحوالها : إلى ما يستعمل معرفة ونكرة[١] : وهذا كقولنا : غدوة ، وبكرةً ، فإن أردت بهما غدوة يومك وبكرته فهما علمان معينان غير منصرفين للعلمية والتأنيث ، وإن أردت بهما بكرة ، وغدوة غير معينين فهما نكرتان ، قال الله تعالى : ﴿بُكۡرَةٗ وَعَشِيّٗا﴾[٢] ، وقال : ﴿صَبَّحَهُم بُكۡرَةٌ عَذَابٞ﴾[٣] .

وإلى ما لا يستعمل إلاّ نكرة فقط ، وهذا كقولنا : صباحًا ، ومساءً ، فإنك إذا قصدت به صباح يومك ، ومساءه ، فإنه لا يستعمل إلا منكرًا بكل حال ، وإن أردت بهما صباحًا ومساءً على الاطلاق جاز فيهما التعريف ، والتنكير ، والخروج عن الظرفية[٤] ، فهذا تقسيم ظروف الزمان .

الفائدة الثانية : في ذكر أحكامه ، وله أحكام كثيرة نذكر منها ما لا بد منه :

أولها : أن ظروف الزمان أدخل في المكانة من ظروف الأمكنة ، ولهذا فإنها جعلت جزءًا من حقيقة الفعل ، كما هو رأي أكثر النحاة ، وزعم أبو العباس المبرد[٥] : أن ظروف الأمكنة أدخل في المكانة من ظروف الأزمنة . والمختار هو الأول لما ذكرناه .

وثانيها : أن ظروف الأزمنة لا تكون أخبارًا عن الأشخاص فلا يقال : زيد اليوم ، وإنما تكون أخبارًا عن المصادر ، فتقول : الخروج اليوم ، والقتال غدًا ، لأن المعاني مناسبة للأزمنة في تغيرها ، وزاولها ، فلهذا وقعت خبرًا عنها .

وثالثها : أن الظرف من الزمان إنما يكون ظرفًا لتضمنه معنى في ، فإن برزت عنه

---

(١) ينظر : الغرة المخفية ١/٢٥٩-٢٦٠ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/٥٤١-٥٤٢ .

(٢) مريم ١١ و٦٢ .

(٣) القمر ٣٨ .

(٤) ينظر : المقتصد ١/٦٣٦-٦٣٧ .

(٥) ينظر : المقتضب ٤/٣٢٩ .

فهو اسم، فإذا قلت: القتال اليوم، فاليوم ظرف للقتال بنفسه، فإذا قلت: القتال في اليوم، فالظرف هو قولك (في) واليوم صار اسمًا[١]، قال الله تعالى: ﴿وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ﴾[٢]. وقال: ﴿خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ﴾[٣].

ورابعها: أن كل ما كان مشبهًا للمبني بالأصالة من الظروف، وجب بناؤه: كإذ، وإذا، وأمس. وظاهر كلام أبي القاسم، إعراب أمس، كما يقوله غيره من الكوفيين، لأنه أورده في قسم المعرب من الظروف، وهو مخالف لمقالة الجماهير من البصريين، فالله اعلم بما قصد من ذلك[٤].

وخامسها: أن سحرًا، إذا أردت سحرًا بعينه، فإنه يكون غير منصرف، للعلمية والعدل عن اللام في السحر، فأما إذا كان نكرة فهو منصرف بكل حال، تقول: جئته سحر، فلا تصرفه مع التعيين، وتقول: أتيته سحرًا، إذا كان نكرة، قال الله تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾[٥]، فصرفه لما ذكرناه[٦].

النوع الثالث: الظرف من المكان:

ومعناه هو: الاسم الدال على الجهة، على إرادة معنى في، من غير ظهورها[٧].

فقولنا: هو الاسم الدال على الجهة، يخرج عنه ظرف الزمان، وقولنا: من غير إرادة

---

(١) ينظر: المقتصد ٦٣٤/١.

(٢) لقمان ١٤.

(٣) فصلت ٩.

(٤) لم أجد من ينسب القول إلى الكوفيين في إعراب (أمس) وإنما يقول النحاة: إن الحجازيين يبنونه والتميميين يعربونه. ينظر: الكتاب، ٤٣/٢-٤٤. والمقتضب ١٧٣/٣، وشرح المقدمة المحسبة ١٨٣/١، والمفصل ٦٦/٢، وشرح المفصل ١٠٦/٤-١٠٧، والإيضاح في شرح المفصل ٥١٦/١. وارتشاف الضرب ٢٤٨/٢-٢٥٠.

(٥) القمر٣٤. وينظر: معاني القرآن للفراء ١٠٩/٣، والتبيان في إعراب القرآن ١١٩٥/٢.

(٦) ينظر: الكتاب ١١٥/١، والمقتضب ٣٥٦/٤، والأصول ٨٨/٢-٨٩ والمقتصد ٦٣٥/١، والغرة الخفية ٢٥٩/١، ٢٦١.

(٧) ينظر: الغرة المخفية ٢٥٨/١.

ظهورها ، نحترز به عما إذا ظهرت (في) في نحو قولك : صليت في المسجد ، فإن المسجد قد صار اسمًا غير ظرف .

فإذا عرفت هذا فلنذكر تقسيم ظرف المكان ، ثم نذكر أحكامه ، فهاتان فائدتان :

الفائدة الأولى : في تقسيمه ، ونذكر من ذلك تقسيمات ثلاثة :

التقسيم الأول : باعتباره في نفسه إلى مبهم ومؤقت[١] :

فالمبهم نحو قولك : أمامك ، وقدامك ، وخلفك .

والمؤقت المراد به المحدود ، هو نحو قولك : الدار ، والمسجد ، والسوق . فما أطلق عليه اسمه باعتبار ما هو داخل في مسماه فهو المحدود ، كالدار ، والسوق ، فإن الاسم يطلق عليها باعتبار الجدار ، والسقف والحائط . وما أطلق عليه ، إلا باعتبار أمر غير داخل في مسماه ، فهو المبهم ، كالفرسخ والبريد ، فإنه يطلق الاسم باعتبار أمر غير داخل في مسماهما ، لأن الصورة في حقهما مجهولة ، فلهذا كان مبهمًا ، لما لم يكن معلومًا في صورته . وللنحاة في الفرق بين المبهم والمعين فروق ، هذا أجودها[٢] .

التقسيم الثاني : باعتبار إعرابه إلى ما يكون لازمًا للظرفية ، وإلى ما يستعمل اسمًا ، وظرفًا[٣] : فالذي يكون لازمًا للظرفية : عند ، ولدى ، ودون ، ومنه تلقاء في قوله تعالى : ﴿تَوَجَّهَ تِلْقَآءَ مَدْيَنَ﴾[٤] . وأما ما يستعمل اسمًا ، وظرفًا ، فنحو : الفرسخ ، والبريد . فمعنى كونه ظرفًا : وقوع الفعل فيه ، كقولك : مشيت فرسخًا ،

---

(١) ينظر : المقتصد ١/٦٤١-٦٤٢ ، وشرح المفصل ٢/٤٣ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/٥٤٣-٥٤٥ .

(٢) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٠٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/٣١٧ .

(٣) ينظر : الأصول ١/١٩٧-١٩٩ ، والمقتصد ١/٦٥٢-٦٥٣ .

(٤) القصص ٢٢ .

وبريدًا، وسرت أمامك، وقدامك، وخلفك.

ومعنى كونه اسمًا، وقوعه غير ظرف، كقولك: أعجبني البريد، وكرهت الفرسخ، وغير ذلك.

التقسيم الثالث: باعتبار حاله، إلى ما يكون معربًا وإلى ما يكون مبنيًا[١]:

فالمعرب هو الأكثر، كقولك: مشيت ميلًا، وفرسخًا، وبريدًا، وسرت أمامك، وقدامك، وخلفك. وأما ما يكون مبنيًا منها فهو: حيث مطلقًا، فإنه لا يعرب بحال، وما كان منها مقطوعًا عن الإضافة في مثل قولك: سرت أمام، وقدام، وخلف، ووراء، كما سيجيء في المبينات. فهذا القدر كاف في تقسيم الظروف.

الفائدة الثانية: في ذكر أحكامها، وله أحكام خمسة:

أولها: أن الفعل يتعدى إلى المبهم منها بنفسه من غير واسطة، كقولك: سرت بريدًا، وفرسخًا، ولا يتعدى إلى المختص منها إلا بواسطة، كقولك: صليت في المسجد، وقعدت في السوق[٢].

وثانيها: أن ظروف المكان تقع أخبارًا عن الأشخاص، كقولك: زيد أمامك، وعمرو عندك، بخلاف ظروف الزمان، كما مر بيانه، / ١٩ ب/ ووجه ذلك ما ذكره أبو علي الفارسي[٣]، هو أن ظروف المكان لها صور، وأشكال، فأشبهت الأشخاص.

وثالثها: أن ظرف المكان لا يكون ظرفًا إلا بتضمنه لفي، فإذا برزت عنه بطل

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/٤٤، والمقتضب ٤/٣٤٦، وشرح المفصل ٤/٩١.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/٣٣٢-٣٣٣.

(٣) قال أبو علي في الإيضاح ٢٠٦: «وهذه الاماكن مخصوصة كزيد وعمرو، وينفصل بعضها عن بعض بصور وخلق فهي في ذلك كالأناسي ونحوهم من الجثث المخصوصة». وينظر: المقتصد ١/٦٤١.

كونه ظرفًا ، كقولك : حفرت وسط الدار ، وفي وسط الدار ، وتقول : مشيت بريدًا ، ومشيت في البريد[١] .

ورابعها : أن ظروف المكان لا تضاف إلى الجمل ، بخلاف ظروف الأزمنة ، فإنها قد تضاف إلى الجمل الاسمية ، والفعلية ، ولم يضف من ظروف المكان إلا حيث ، فإنها أضيفت إلى الجمل لا غير[٢] .

وخامسها : أن ظروف المكان تجوز إضافتها لإيضاحها بما تكون مضافة إليه ، كقولك : قدامك ، وأمامك ، وخلفك ، ويجوز قطعها عن الإضافة إذا كانت معلومة بنفسها ، كقولك : قدام ، وخلف ، وأمام .

فأما إطلاق أبي القاسم : أن ظروف المكان كلها منصوبة ، فإن نقلتها عن موضعها من الظرفية كانت كسائر الأسماء ، فهذا الإطلاق غير سديد ، لأنا قد قررنا : أن في ظروف المكان ما لا يجوز نقله عن الظرفيه ، نحو قولك : عند ، ولدى ، وهذا من جملة إطلاقاته التي لا تحمد .

ثم قال أبو القاسم : واعلم أن أقوى ما تعدى إليه الأفعال هو المصدر ، وهذا جيد ، لأن الفعل يدل على المصدر بنفسه ، وأحرفه موجودة فيه . ثم الظرف من الزمان ، لأن الفعل يدل على الزمان بصيغته ، وهو جزء من حقيقة الفعل كما قررناه فيما سلف . (ثم الظرف من المكان) ، لأن الفعل دال على المكان من جهة الضرورة ، من حيث أن الفعل لا يمكن إلا في الجهة .

فأما قول أبي القاسم تقريرًا منه لمكانة الأزمنة وقوة أمرها : لأن الفعل إنما اختلفت أبنيته للزمان ، وهو مضارع للزمان من حيث أن الزمان حركة الفلك ، فهو تقريب نحوي ، وتشبيه إعرابي ، وليس من الحقائق في شيء ، وكيف يكون الزمان هو حركة الفلك ؟ وحركة الفلك فعل ؟ فلا بد لها من زمان إلى غير غاية . والحق أن

---

(١) ينظر : المقتضب ٤/ ٣٣٠ .

(٢) ينظر : المقتضب ٢/ ٥٤ .

الزمان أمر ممكن في ذاته، يتصور فيه وجود الممكن، ولاقتناصه حمل الفلاسفة[١]، فوقعوا في جهالة عمياء، وربما كان العمى خيرًا من بصيرة حولاء[٢].

النوع الرابع: الحال:

واعلم أن الحال في اللغة: هو ما عليه الإنسان من مرض، وصحة، وغناء، وفقر. وهي تذكر، وتؤنث، ويقال: حالة وحال، كما يقال: تمرة وتمر[٣].

وأما معناها في اصطلاح النحاة: فهو ما يبين هيئة للفاعل، أو للمفعول، لفظًا، أو معنى[٤].

فقولنا: ما يبين هيئة لفاعل، أو مفعول، نحترز به عن الصفة الأصلية، فإنه ليس من شرطها أن تكون لفاعل أو مفعول، فإنما المعنى فيها: ما دلت على معنى في موصوفها كما مر. وقولنا: لفظًا أو معنى، فاللفظ في قولك: جاءني زيد ضاحكا، والمعنى قولك: هذا زيد واقفًا، وزيد في الدار قائمًا، فالأول مفعول في المعنى، والثاني فاعل في المعنى.

والمختار أن يقال في حدها: هو اللفظ الدال على هيئة الفاعل، والمفعول، تحقيقا، أو تقديرًا بأصل وضعها. فقولنا: ما دل على هيئة الفاعل، والمفعول تحقيقًا، أو تقديرًا، قد أوضحنا الاحتراز به، وقولنا بأصل وضعها نحترز به عن الصفة أيضًا، فإنها وإن أتت للفاعل والمفعول، فليس بأصل وضعها، وإنما هو عارض فيها، ولهذا فإنها قد تخرج عن ذلك في نحو قولك: القوم الكرام إخوتك، وزيد العاقل أخوك، بخلاف الحال فإنها لا تنفعك عن ذلك محققا أو مقدرًا،

---

(١) كذا في الأصل، ولم أجد لها توجيهًا.

(٢) ينظر: إصلاح الخلل ١٠٤.

(٣) ينظر: الصحاح: حول ٦/١١٥٢، والغرة المخفية ١/٢٦٥، واللسان: حول.

(٤) ينظر: الكافية ١٠٣، وشرح المقدمة المحسبة ٢/٣١٠، والمفصل ١/١٧٥، وشرح ألفية ابن معطي ١/٥٥٣.

فافترقا . فإذا عرفت هذا ، فلنذكر شروط الحال ، وأقسامها ، وأحكامها ، فهذه فوائد ثلاث :

الفائدة الأولى : في ذكر شروطها ، ولها شروط(١) :

أولها : أن تكون اسمًا ، وإنما وجب اعتبار كونها اسمًا لأمرين : أما أولًا : فلأنها خبر من جهة المعنى ، والأصل في الخبر أن يكون اسمًا ، وأما ثانيًا : فلأنها مفعول فيها ، فهي ظرف ، والظرف اسم .

وثانيها : أن تكون منصوبة ، وإنما وجب نصبها لأنها مفعول من جهة المعنى .

وثالثها : أن تكون مشتقة ، وإنما وجب اعتباره لأنها لا تدل على هيئة الفاعل والمفعول إلا بالاشتقاق .

ورابعها : أن تكون نكرة ، لأنها خبر من جهة المعنى ، فلهذا وجب تنكيرها .

وخامسها : أن يكون له صاحب حال ، تكون صادرة عنه ، لأنها صفة من جهة المعنى ، والصفة لا بد لها من موصوف .

وسادسها : أن تكون مقدرة بفي ، وإنما وجب اعتبار ذلك لأنها مشبهة للظرف .

وسابعها : أن يكون صاحبها معرفة ، وإنما وجب اعتبار ذلك لأمرين :

أما أولًا : فلأنها خبر كما قررناه ، فلا بد من اشتراط تعريف صاحبها لتكون خبرًا عنه ، كما نقرره في تعريف المبتدأ .

وأما ثانيًا : فلأن صاحبها لو كان نكرة لكانت مساوية له ، ولو كان الأمر فيها كذلك لكان الاتباع أولى من نصبها على الحال ، لأن الصفة أقعد من الحال في معناها ، لكونها دائمة مستمرة . فهذه جملة ما نذكره في شرائط الحال .

---

(١) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٢/٣١٢ ، وإصلاح الخلل ١٠٥-١٠٦ ، الغرة المخفية ١/٢٦٦ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/٥٥٥ .

الفائدة الثانية : في تقسيم الحال ، وتذكر لها تقسيمات ثلاثة :

التقسيم الأول : باعتبارها في نفسها إلى مفرد ، وجملة ، فالمفرد على وجهين : جامد ومشتق ، فالجامد نحو قولك : جاء البرمّدين ، وصاعين ، وهو مقدر بالمشتق ، أي مقدرًا ، ونحو قولهم : بايعته يدًا بيد ، أي ملاصقًا ، وغير ذلك من الأمور الجامدة[١] .

وأما المشتق فهو كثير كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، وغيرهما من الأمور المشتقة .

وأما الجملة فهي على وجهين : اسمية ، وفعلية ، فالاسمية نحو قولك : جاء زيد وَيَده على رأسه ، وتارة تكون بالواو ، وهو أقواها ، وتارة تكون بالضمير لا غير ، ومرة تكون بالواو والضمير ، فالأول كقولك : جاء زيد والشمس طالعة ، والثاني كقولك : جاء زيد ويده على رأسه ، والثالث كقولك : جاء زيد نحره يقطر دمًا . وأما الفعلية فهي على وجهين : جملة ماضية كقولك : جاء زيد قد ضحك ، ولا بد من قد لتقريبها من الحال[٢] ، وجملة مضارعة كقولك : جاء زيد يضحك . وقد يختلف المعنى في المفرد والجملة في نحو قولك : نغب طعامك بعضه مكيل ، وبعضه موزون ، وبعضه مكيلًا ، وبعضه موزونًا ، فأنت إذا رفعت فالجملة الابتدائية حال من الطعام نفسه ، وكانت خبرًا عن الطعام وصفة له ، وتكون فائدتها أنه باع الطعام كله على وجهين ، تارة بالكيل ، وتارة بالوزن ، وأنت إذا نصبت فالحال صادر عن البعض ، وهي خبر عن البعض وصفة له ، وعلى هذا تكون فائدتها / ٢٠ أ/ أنه باع البعض على وجهين ، تارة بالكيل ، وتارة بالوزن ، لأنك إذا رفعت فالطعام هو

---

(١) ينظر : المفصل ١/١٨١ .

(٢) هذا رأي البصريين ، وأما الكوفيين فلا يشترطون ذلك . ينظر : المفصل ١/١٨٥ ، والإنصاف ١/٢٥٢-٢٥٨ ، (م ٣٢) ، والغرة المخفية ١/٢٦٧-٢٦٨ وشرح ألفية ابن معطي ١/٥٥٦-٥٥٨ .

المقصود بالحال ، والجملة خبر عنه ، وإذا نصبت فليس المقصود هو الطعام ، وإنما المقصود هو البعض ، لأنه بدل عن الطعام ، فلهذا كان الحال للبعض ، وهو خبر عنه .

التقسيم الثاني : باعتبار فائدتها ، إلى مؤكدة ومنتقلةً ومقدرةً بالمنتقل فهذه وجوه[١] ثلاثة :

أولها : المنتقلة ، وهي أكثرها وأوسعها خطرًا ، كقولك : جاءني زيد ضاحكا ، ولقيته راكبًا ، وماشيًا ، لأن الحال متغيرة .

وثانيها : أن تكون مؤكدة ، وهذا كقوله تعالى ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[٢] ، وحاصل المؤكدة : أن تكون مقررة للجملة الأولى ، ومحصلة لفائدتها ، لأن الحق لا يكون إلا مصدقًا ، ونحو ذلك : زيد أبوك عطوفًا ، لأن الغالب من حال الأبوة هو العطف على الأبناء والحنو عليهم ، فإن لم تكن الحال مقررة للجملة الأولى فلا وجه لكونها مؤكدة بحال .

وثالثها : المقدرة بالانتقال ، كقولك : هذا زيد صائدًا غدًا ، أي مقدرًا للصيد ، ونحوه قوله تعالى : ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ﴾[٣] ، أي مقدرين .

فأما الحال الموطئة فلا وجه لها ، لأن الموطئة هي الحال الجامدة ، وهي مما لا يفتقر إلى توطئة كقولك : جاء البر قفيزين ، وصاعين ، وبايعته يدًا بيد ، فإذًا لا وجه لما يزعمه ابن بابشاذ في ذلك[٤] .

---

(١) ينظر : المقتضب ٣/٢٦٠ ، وشرح المقدمة المحسبة ١/٣١٠-٣١٢ ، والمقتصد ١/٦٨٢ ، وإصلاح الخلل ١/٢٧١-٢٧٢ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/٥٦٥-٥٦٨ .

(٢) البقرة ٩١ . وينظر : التبيان في إعراب القرآن ١/٩٣ .

(٣) الفتح ٢٧ . وينظر : التبيان في إعراب القرآن ٢/١١٦٨ .

(٤) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٢/٣١١ .

التقسيم الثالث : باعتبار عاملها[١] :

وليس يخلو حال العامل فيها ، إما أن يكون فعلًا ، أو مشتقًا منه ، أو يكون معنويًا ، فهذه وجوه ثلاثة :

أولها : أن يكون عاملها فعلًا ، أو مشتقًا منه ، كاسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة والمصدر ، فهذه كلها عاملة في الحال لكونها مشتقة من الفعل ، فلهذا عملت عمله .

وثانيها : أن يكون عاملها أمرًا مشبهًا بالفعل ، وهذا كقولك : ليت زيدًا ضاحكا في الدار ، وكأنَّ زيدًا مقيما عندنا ، وأنشد النحاة[٢] :

وكأنَّ اجرامَ السماءِ لوامعًا دُرَرٌ نُثِرنَ على بساطٍ أَزْرَقِ

فنصب لوامعًا على الحال والعامل فيه كأن .

وثالثها : أن يكون العامل معنويًا ، وهو على وجهين :

أحدهما : أن يكون خبرًا للمبتدأ ، في نحو قولك : زيد في الدار قائمًا ، فهذه فيها خلاف بين سيبويه والأخفش ، فسيبويه يمنع من تقدم الحال هاهنا على عاملها المعنوي ، والأخفش يجيزه ، وكلام سيبويه أحق ، وكلام الأخفش أدق[٣] .

وثانيهما : أن يكون اسما للإشارة كقولك : هذا زيد قائمًا ، فها هنا ثلاثة أشياء ، اسم الإشارة ، وحرف التنبيه ، ومجموعهما ، وأنت مخير في جعل أيهما شئت عاملًا في الحال[٤] .

---

(١) ينظر : المفصل ١/١٧٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/٣٢٨-٣٣٠ ، والغرة المخفية ١/٢٦٨-٢٧٠ .

(٢) لأبي طالب الرقي ، وهو من شواهد أسرار البلاغة ٢٣٥ ، والإيضاح في علوم البلاغة ٢٢٧ .

(٣) ينظر : الكتاب ١/٢٧٧ ، والمقتضب ٤/٣٠٠ ، وشرح المقدمة المحسبة ١/٣١٥ ، والغرة المخفية ١/٢٧٠ .

(٤) هذا رأي ابن بشاذ في شرح المقدمة المحسبة ١/٣١٤ . ويرى ابن الخبار في الغرة المخفية ١/٢٧٠، أن العامل هو حرف التنبيه فقط .

الفائدة الثالثة : في ذكر أحكام الحال ، ولها أحكام :

أولها : أنها إذا كانت جملة فلا بد فيها من عائد منها يكون رابطًا بينها وبين صاحبها ، كقولك : هذا زيد أبوه منطلق ، أو ما يقوم مقام الضمير ، وهي الواو في نحو قولك : جاء زيد والناس يضحكون ، لأن الجملة أجنبية ، فلا بد فيها من العائد لما ذكرناه .

وثانيها : أنها تارة تكون من الفاعل كقولك : جاء زيد ضاحكا ، وتارة تكون من جهة المفعول كقولك : ضربت زيدًا قاعدًا ، وتارة تكون منهما جميعًا ، إما متفقين كقولك : لقيته راكبين ، وإما مختلفين كقولك : لقيته مصعدًا منحدرًا .

وثالثها : أن الحال ربما وقعت مصدرًا كقولك : قتلته صبرًا ، ولقيته فجأة وعيانًا .

ثم اختلف النحاة في ذلك ، فالذي ذهب إليه سيبويه[١] : أن مجيء المصادر أحوالًا إنما هو مخالف للقياس ، ولهذا تقر هذه الأسماء حيث وردت ، ولا يقاس عليها غيرها بحال . وزعم المبرد[٢] أنها قياسية غير دال عليها كقولك : لقيته ضحكا ، ولقيته أكلا وشربًا ، حيث يكون الفعل دالًا عليها ، كقولك : لقيته عدوًا ، وأتيته مشيا ، فأما إذا كان الفعل غير دال عليها كقولك : لقيته ضحكا ، ولقيته أكلًا وشربًا ، فإنها تقر حيث وردت ، ولا يقاس عليها أصلًا[٣] .

ورابعها : أن تكون نكرة ، وإنما وجب ذلك لأنها خبر من جهة المعنى ، كما أسلفنا تقريره[٤] .

---

(١) ينظر : الكتاب ١٨٦/١ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٢٣٤/٣ ، ٢٦٨-٢٦٩ ، ٣١٢/٤ .

(٣) ينظر : المفصل ١٧٨/١-١٨١ ، والإيضاح في شرح المفصل ٣٣٤/١-٣٣٥ ، والغرة المخفية ٢٧٢/١-٢٧٤ .

(٤) ينظر : المقتضب ١٥٠/٤ ، وشرح المقدمة المحسبة ٣١٢/١ ، وإصلاح الخلل ١٠٥-١٠٦ ، والغرة المخفية ٢٧٠/١-٢٧١ .

وخامسها : أنها تأتي بعد تمام الكلام ، وإنما وجب [ذ]لك لما كان لا بد لها من صاحب لها وعامل فيها ، وبهما يتم الكلام ، فلهذا كانت فضلة[١] .

وسادسها : جواز تقدمها إذا كان عاملها لفظيًا ، لأن الفعل متصرف ، فلا جرم جاز تقديمها وتأخيرها عليه ، لأجل تصرفه[٢] .

ولم يذكر أبو القاسم من أحكامها إلا أنها نكرة ، وجواز تقديمها ، إذا كان عاملها لفظيا ، وكونها لا تأتي إلا بعد تمام الجمل ، فكل هذا قد قررناه . فأما قولهم : أَرْسَلَها العِراكَ[٣] ، وغيره مما ظاهره التعريف فهو متأول .

فهذه جملة شرائط الحال ، وأحكامها قد أوردناها ، ثم ما جاء منها مخالفًا لهذه الشرائط والأحكام فهو متأول ، على ما يقتضيه قياسه في الشرط والحكم . ومن عرف ما ذكرنا ها هنا فإنه يهون عليه رد كل شيء وإلى أصله ، وحكمه الواجب له ، وبالله التوفيق .

* * *

---

(١) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٣١٢/١ ، وإصلاح الخلل ١٠٦ .

(٢) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٣١٤/١ .

(٣) هذا جزء من بيت للبيد بن ربيعة ، وهو قوله :

فأَرْسَلَها العِراكَ ولم يذدها ولم يشفقْ على نَغَصِ الدِّخال

ينظر : الديوان ٨٦ ، وهو من شواهد والكتاب ١٨٧/١ ، والمقتضب ٢٣٧/٣ ، والمقتصد ٦٧٨/١ ، والمفصل ١٨٢/١ ، والإيضاح في شرح المفصل ٣٤١/١ ، والكافية ١٠٣-١٠٤ .

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب الابتداء

اعلم أن الاسم المبتدأ مرفوع، وخبره إذا كان اسمًا واحدًا مثله فهو مرفوع أبدًا، وذلك قولك: زيد قائم، فزيد مرفوع لأنه مبتدأ، والابتداء معنى رفعه، وهو مضارعته للفاعل، وذلك أن المبتدأ لا بد له من خبر، ولا بد للخبر من مبتدأ يستند إليه، وكذلك الفعل والفاعل لا يستغني أحدهما عن الآخر[١]، فلما ضارع المبتدأ الفاعل رفع، فتقول في التثنية الزيدان قائمان، وفي الجمع الزيدون قائمون، ومثل ذلك، عبد الله منطلق، وأخوك سائر، والسعر رخيص، والبرد شديد، وكذلك ما أشبهه.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام /٢٠ ب/.

قبل الخوض فيما نريده من المبتدأ، نذكر ماهيته، وللنحاة فيه تعريفات كثيرة، وأجودها أن يقال فيه: هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية، على شريطة الإسناد إليه[٢]، فقولنا: هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية، تحترز به عن كل ما كان معمولًا لعامل لفظي، فإنه لا يكون مبتدأ بحال. وقولنا: على شريطة الإسناد: نحترز به عما يكون تجريده من غير إسناد إليه، نحو تعديد الألفاظ، كقولك، زيد، بكر، خالد، عمر، فإن هذه وإن كانت مجردة عن العوامل اللفظية، لكنها غير مبتداءات، لعدم الإسناد إليها. فهذا هو حد المبتدأ، فإذا عرفت هذا، فلنذكر أقسام المبتدأ، ثم نذكرأحكامه، فهاتان فائدتان:

---

(١) في الجمل ٣٦: عن صاحبه.

(٢) ينظر: منثور الفوائد ٢٩، والكافية ٧٤، والبسيط ٥٣٥/١، وشرح ألفية ابن معطي ٨٠٥/٢.

الفائدة الأولى : في أقسامه وهو قسمان :

القسم الأول : أن يكون معرفة[١] ، وهو القياس ، وإنما وجب ذلك لأمرين :

أما أولًا : فلأن المبتدأ مخبر عنه بأمر ما ، فلا بد من كونه معرفة ليتحقق الإسناد إليه ، لأن ما لا يعرف لا يمكن الإسناد إليه .

وأما ثانيًا : فلأن في تنكير المبتدأ إخلالًا بالغرض المطلوب في إفهام السامع ، لأنه إذا كان نكرة نفر سمعه عن قبوله ، فلهذا وجب تعريفه بكل حال إلا لعارض .

القسم الثاني : أن يكون نكرة ، ولا يعدل إلى تنكيره إلا لوجه ما ، وذلك يوجد في صور[٢] :

أولها : أن تكون موصوفة ، كقوله تعالى : ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾[٣] .

وثانيها : أن يكون متصلًا بها حرف الاستفهام ، كقولك أرجل في الدار أم امرأة ؟ .

وثالثها : أن تكون في ضمن النفي ، كقولك ، : ما أحد خير منك .

ورابعها : أن تكون في معنى الفاعل كقولهم : شر أهر ذا ناب[٤] ، أي ما أهر ذا ناب إلاشر .

وخامسها : أن يكون الخبر متقدمًا على المبتدأ كقولك : تحت رأسي سرج ، وعلى ابنه درع[٥] .

---

(١) ينظر : المقتضب ١٢٧/٤ ، والمفصل ٦٩/١ ، والبسيط ٥٣٥/١ ، وشرح ألفية ابن معطي ٨١٨/٢ .

(٢) ينظر : المفصل ٦٩/١ ، والغرة المخفية ٣٩٩/١-٤٠٠ ، والبسيط ٥٢٧/١-٥٤١ ، وشرح ألفية ابن معطي ٨١٩/٢-٨٢٢ ، وارتشاف الضرب ٣٩/٢-٤١ .

(٣) البقرة ٢٢١ .

(٤) ينظر : مجمع الأمثال ١٧٢/٢ .

(٥) ينظر : الفصول الخمسون ١٩٨ .

وسادسها : المضاف إلى النكرة ، كقولك : غلام رجل خير من غلام أمرأة .

وسابعها : أن يكون تعجبًا ، كقولك : ما أحسن زيدًا : ، فما ها هنا اسم في موضع رفع بالابتداء وسيأتي تقريره .

وثامنها : الدعاء ، كقوله تعالى : ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ﴾[١] ، وويل لك . فهذه المواضع الثمانية يبتدأ بالنكرة فيها لما فيها من التخصيص بهذه الأمور التي ذكرناها ، فإن وجد شيء فهو مقيس عليها .

الفائده الثانية : في ذكر أحكام المبتدأ ، وله أحكام :

أولها : أن يكون مرفوعًا ، وإنما وجب رفعه لمضارعته للفاعل ، والمضارعة من حيث كان مسندًا إليه ، كما أن الفاعل مسند إليه ، فلما كان الفاعل مرفوعًا بحق الأصالة ، وجب رفع المبتدأ لما ذكرناه[٢] .

وثانيها : أن عامله معنوي في كل مواقعه ، وهو متفق عليه بين النحاة ، ثم اختلفوا لغير ذلك ، في كيفية ترافعهما[٣] ، فمنهم من قال : إنهما يترافعان جميعًا ، بمعنى أن كل واحد منهما رافع للاخر ، وهذا هو مذهب الكسائي والغراء . ومنهم من قال : أن الابتداء يعمل في المبتدأ ، وهما جميعًا يعملان في الخبر ، وهذا هو قول الخليل[٤] ، وأبي على الفارسي [٥] .

ومنهم من قال : أن الابتداء عامل فيهما جميعًا ، وهذا هو قول بعض البصريين[٦] ،

---

(١) الهمزة ١ .

(٢) ينظر : المفصل ٦٨/١ ، والبسيط ٥٤١/١-٥٤٢ .

(٣) ينظر : أسرار العربية ٦٧-٧١ ، والإنصاف ٤٤/١-٥١ (م٥).

(٤) لم أجد من يعزو هذا الرأي إلى الخليل، وهو رأي المبرد في المقتضب ٤٩/٢ ، ١٢/٤ ، ١٢٦ . وينظر: شرح اللمع ٣٤/١ ، وشرح ألفية ابن معطي ٨١٧/٢ .

(٥) ينظر : الإيضاح

(٦) نسب أبو حيان هذا الرأي في ارتشاف الضرب ٢٨/٢ ، إلى الأخفش وابن السراج والرماني ، وينظر : الغرة المخفية ٣٩٧/١ ، وشرح ألفية ابن معطي ٨٢٦/٢ .

ومال إليه الزمخشري[١] . ومنهم من قال : أن العامل في المبتدأ هو الابتداء ، والمبتدأ على حده عامل في الخبر ، وهذا هو مذهب أبي الفتح ابن جني [٢] .

والمختار عندنا من هذه الأقاويل : أن الابتداء عامل فيهما جميعًا ، لأنه قد تناولهما تناولًا واحدًا ، فلهذا عمل فيهما .

وثالثها : أن المبتدأ يجوز حذفه ، أما على جهة الوجوب ، كما في قولهم : لاسواء ، فان هذه اللفظة أنما تذكر عقيب شيئين يزعم أنهما مستويان ، فيقول من بنكر ذلك : لاسواء ، ومعناه لاهما سواء ، أي مستويان . وأما على جهة الجواز كما في قولك : الهلال والله ، أي هذا الهلال والله[٣] . فهذ جملة كافية في أحكام المبتدأ .

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه – :

واعلم أن الاسم المبتدأ يخبر عنه بأحد أربعة أشياء : باسم هوكقولك : زيد قائم ، والله ربنا ، ومحمد نبينا ، وعبد الله أخوك ، وما أشبه ذلك . أو بفعل وما اتصل به من فاعل ومفعول ، كقولك : زيد خرج [أبوه] ، وعبد الله أكرم أخاك ، وما أشبه ذلك . أو بظرف كقولك : محمد في الدار ، وزيد عندك ، وعبد الله أمامك ، وما أشبه ذلك . أو بجملة كقولك : زيد أبوه قائم ، ترفع زيدًا بالابتداء ، وأبوه مبتدأ ثان ، وقائم خبره والجمله خبر الأول ، ومثل ذلك : عبد الله ماله كثير ، ومحمد غلامه أسير[٤] ، وكذلك ما أشبهه .

---

(١) قال الزمخشري في (المفصل ٦٨/١) : « وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما » .

(٢) عثمان ، ت٣٩٢هـ . (إنباه الرواة ٣٣٥/٢-٣٤٠ ، وروضات الجنات ١٧٦/٥-١٨٠) . ينظر اللمع ٧٩ . وهو رأي سيبويه في الكتاب ٢٧٨/١ . ونسبه ابن القواس في (شرح ألفية ابن معطي ٨١٧/٢) إلى أبي علي وأبي الفتح ، وذكر أبو حيان في (ارتشاف الضرب ٢٨/٢) أنه رأي جمهور البصريين .

(٣) ينظر : المفصل ٧٣/١-٧٤ ، والغرة المخفية ٤٠٩/١ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٩٣/١ .

(٤) في الجمل ٣٧ : سائر .

واعلم أن يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، إلا إذا كان فعلًا ، فإنه لايجوز تقديمه عليه ، وذلك قولك ، زيد قائم ، وقائم زيد ، ومحمد في الدار ، وفي الدار محمد ، وزيد أخوه منطلق ، وأخوه منطلق زيد ، كل ذلك جائز عندنا . فإن كان خبر المبتدأ فعلًا ثم قدمته عليه ، ارتفع به وزال معنى الابتداء ، لأن الفعل أقوى منه ، وذلك مثل قولك : زيد قام ، فترفعه بالابتداء[١] ، ثم تقول زيد ، فترفعه بفعله . إلى آخر ما ذكره أبو القاسم في الخبر .

قال الامام أمير المؤمنين المؤيد عليه السلام :

اعلم أن للنحاة في بيان ماهية الخبر تعريفات كثيرة ، وأجودها أن يقال فيه : هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظيه مسندًا به[٢] . ونعني بتجرده عن العوامل اللفظية اخلاءه عن كل عامل لفظي . وقولنا : على جهة الاسناد ، نحترز به عما يكون تجرده لاعلى جهة الاسناد به ، فإنه لايكون جبرًا بحال . فأما العامل في الخبر فهو على حد ما ذكرناه في الخلاف بين النحاة في المبتدأ . فاذا عرفت هذا فلنذكر تقسيم الخبر ، وذكر أحكامه ، فهاتان فائدتان :

الفائده الاولى : في ذكر تقسيم الخبر : واعلم أن الخبر يأتي على وجهين[٣] :

مفرد وهو الأصل ، لأن الخبر هو المبتدأ ، فكما كان المبتدأ مفردًا فهكذا يكون الخبر ، ثم تارة يكون جامدًا كقولك : زيد أخوك ، وتارة يكون /٢١ أ/ مشتقًا ، إما اسم فاعل ، وإما أن يكون اسما لمفعول ، أو لغير ذلك من الأسماء المشتقه . فمتى كان جامدًا فهو غير محتمل للضمير ، لأنه هو المبتدأ ، فلا حاجه له إلى ضمير ،

---

(١) في الجمل ٣٧ : ترفع (زيدا) بالابتداء و (قام) خبره .

(٢) ينظر : الكافية ٧٤ .

(٣) ينظر : شرح عيون الإعراب ٩٤-٩٦ ، والمفصل ١/٦٩-٧١ ، وشرح المفصل ١/٨٧-٩١ ، والبسيط ١/٥٤١ ، ٥٤٦-٥٤٩ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/٨٢٤-٨٢٩ .

وزعم الكسائي والفراء[١] : أنه لابد فيه من ضمير ، فأما إذا كان مشتقًا فلا بد فيه من ضمير لاحتماله له .

وأما الجمله فهي على أربعة أوجه[٢] : اسمية كقولك : زيد أبوه منطلق ، وفعليه كقولك : زيد انطلق أبوه ، وشرطية كقولك : زيد إن تعطه يشكرك ، وظرفيه كقولك : زيد في الدار ، وتسمى الحرفيه أيضًا . والجملة إذا كانت حرفية أو ظرفية ثم وقعت خبرًا للمبتدأ فلا بد من أن تكون متعلقه بمحذوف . ثم اختلف النحاة في المحذوف ، هل يكون اسمًا أو فعلًا ؟ فزعم بعضهم أنه يقدر فعل ، لأن أصل التعلق انما هو للأفعال ، فلهذا كان فعلًا ، وذهب آخرون إلى أنه يكون اسمًا لأن الأصل في الأخبار أن تكون أسماء ، فاذا قلت : زيد في الدار ، فعلى الأول يكون تقديره : استقر ، وعلى الثاني يكون تقديره : مستقر ، وعلى كلا الوجهين فالظرف والحرف قد صارا نائبين عن هذا المقدر وجاريين مجراه ، فيكون محتملا للضمير كاحتمالهما[٣] .

الفائدة الثانية : في ذكر أحكام الخبر ، وجملتها خمسة :

أولها : أن الخبر إذا كان جامدًا فإنه غير محتاج إلى ضمير يعود منه على حد ما قدمناه من الخلاف في ذلك ، وإن كان مشتقًا فلابد فيه من ضمير يعود منه ، وإن كان جملة فلا بد فيها من ضمير يعود منها إلى المبتدأ ، لانها اجنبية عنه ، فلابد من ضمير رابط ، وهو اتفاق بين النحاة في ذلك . وقد يجوز حذفه فيها إذا كان معلومًا

---

(١) ينظر : الإنصاف ١/٥٥-٥٧ (م٧) ، وشرح المفصل ١/٨٧-٨٨ ، وحاشية الصبان ١/١٩٧-١٩٨ .

(٢) هذا تقسيم أبي علي الفارسي ومن تابعه ، ينظر : المقتصد ١/٢٧٣-٢٨٠ ، والمفصل ١/٧١ ، ولم يعد ابن هشام والسيوطي جملة الشرط منها . ينظر : المغني ٢/٣٧٦ ، وهمع الهوامع ١/٣٦-٣٩ .

(٣) ينظر : المقتصد ١/٢٧٤-٢٨٠ ، والمفصل ١/٧١ ، وشرح المفصل ١/٨٨ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/١٨٧-١٨٩ ، وشرح الكافية ١/٩٣ ، وهمع الهوامع ٢/٢١-٢٢ .

كقولك : البرُّ الكرُّ[١] بستين ، أي منه وغير ذلك[٢] .

وثانيها : جواز تقديم خبر المبتدأ عليه ، على رأي البصريين ، فأما أهل الكوفة فقد منعوا منه مطلقًا[٣] ، ثم هو في ذلك على أوجه ثلاثة[٤] :

أما أولًا : فبأن يكون تقديمه واجبًا ، وهذا في نحو قولك : قائمان الزيدان ؟ وأذاهبان العمران ؟ لأن الاستفهام له صدر الكلام ، وفي نحو قولك : في الدار رجل ، لأنه مصحح للابتداء بالنكرة وغير ذلك .

وأما ثانيًا : فبأن يكون تأخيره واجبًا ، وهذا إنما يكون إذا كان الخبر مفردًا فعلًا ، كقولك : زيد قام ، وعمرو يقعد ، لأنك لو قدمته لكان فاعلًا له بكل مال .

وأما ثالثًا : فبأن يكون في محل الجواز ، وهو ما عدا ما ذكرناه كقولك : قائم زيد ، وزيد قائم ، وزيد أبوه منطلق ، وأبوه منطلق زيد .

وثالثها : أنه يجوز حذفه ، أما على جهة الوجوب كقولك : لولا زيد لكان كذا ، وضربي زيدًا قائمًا ، وكل رجل وضيعته ، واما على جهة الجواز كقولك : خرجت فأذا السبع ، ومعناه : فإذا السبع واقف ، لكنه حذف للعلم به[٥] .

ورابعها : ما قاله الزجاجي وهو : أن ظرف الزمان لا يقع خبرًا عن هذه

---

(١) الكر : مكيال لأهل العراق ، ومقداره عشرون وسبعمائة صاع . ينظر : اللسان : كرر .

(٢) ضعف سيبويه في الكتاب ١/٤٣-٤٥ ، حذف العائد من جملة الخبر في غير الشعر ، وجوزه غيره . ينظر : معاني القرآن للفراء ١/١٤٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢/٤٧٠ ، والمقتضب ٢/٦٢ ، ٣/٢٥٤ ، والمقتصد ١/٢٨٠-٢٨٤ ، والمفصل ١/٧١-٧٢ ، وشرح الكافية الشافية ١/٣٤٣-٣٤٨ ، وارتشاف الضرب ٢/٥١-٥٣ .

(٣) ينظر : الإنصاف ١/٦٥-٧٠ (م٩) .

(٤) ينظر : الكتاب ١/٢٧٨ ، والمقتضب ٤/١٢٧ ، وشرح عيون الإعراب ٩٦ ، والكافية ٧٨ ، والبسيط ١/٥٨٦-٥٩٦ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/٨٣٩-٨٤٣ .

(٥) ينظر : المفصل ١/٧٥-٧٧ ، الكافية ٨٠ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/١٩٣-١٩٥ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢ ٨٤٣-٨٤٥ .

الأشخاص، فلا تقول: زيد اليوم وعمرو غدًا، بخلاف ظروف المكان فإنها تقع اخبارًا كقولك: زيد أمامك، وعمرو قدامك[١]، وقد قررنا هذا في الظروف.

وخامسها: أن من الأخبار ما يقع على جهة التشبيه، كقولك: زيد الأسد شدة، وعمرو حاتم جودًا، وغيره، والتحقيق في هذا أنه على حذف مضاف تقديره: مثل الأسد في شدته، فإنما يكون من قبيل الأحوال المذكورة في مثل: حاتم في جوده، ونحو: زيد زهير شعرًا، أي مثل زهير في شعره، وما شاكله، وشعرًا: منصوب على التمييز، والحال فيه يضعف، فإن قدرت فانما يكون من قبيل الأحوال المذكورة لا غير، لأنها معطية معنى الجملة، ومقررة لها، فأما تقديرها متنقلة فلا وجه لها.

فأما قول أبي القاسم في نحو قولك: قائمان الزيدان، فإن مذهب سيبويه: أنه مبتدأ وخبر، ونحو: قائم زيد، وقائمون الزيدون، ولا يجيز سيبويه خلاف ذلك: فأما قولنا: قائم الزيدان، وقائم الزيدون، فلا يجيزه سيبويه بحال، وقد اجاز غيره فيها وجهًا آخر.

واعلم أن هذه المسألة لها وجهان[٢]:

الوجه الاول منهما: أن يكون الخبر مقدمًا مصدرًا بحرف الاستفهام، أو النفي كقولك: أقائم الزيدان؟ وما ذاهب العمران، فعند سيبويه[٣]: أن قائمًا مبتدأ، والزيدان فاعلان له، وهما سادان مسد الخبر، وهو رأي أكثر البصريين.

الوجه الثاني: أن يكون اسم الفاعل غير مصدر بالهمزة، وحرف النفي،

---

(١) ينظر: المقتصد ١/٢٨٨-٢٩٢، وإصلاح الخلل ١٢٧-١٢٨، وارتشاف الضرب ١/٥٥-٥٨.

(٢) ينظر: المقتصد ١/٥١١، والإيضاح في شرح المفصل ١/١٩٥، ٦٤٢، وارتشاف الضرب ٢/٢٦-٢٧.

(٣) ينظر: الكتاب ١/٢٣٤، ٢٣٨-٢٣٩.

كقولك : قائم الزيدان ، فهذه أجازها الأخفش [1] ، ومنعها سيبويه ، وهو رأي أكثر البصريين ، لأن اسم الفاعل لم يكن معتمدًا فيها ، فلهذا تعذر عمله .

فهذه جملة كافية فيما يحتمله المبتدأ والخبر ، وبالله التوفيق .

* * *

(١) ينظر : شرح المفصل ٦/٧٩-٨٠ .

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره

إذا اشتغل الفعل عن المفعول بضميره ارتفع بالابتداء، وصار الفعل خبره، كقولك: زيْدٌ ضربتُه، ترفعه بالابتداء، وضربت[١] خبره، والهاء عائدة عليه. وفي التثنية والجمع[٢]: الزيدان ضربتهما، والزيدون ضربتهم. ومثل ذلك: عبد الله أكرمتُه، والماء شربتُه، والدار دخلتُها، وكذلك ما أشبهه. هذا هو المختار، وقد يجوز نصبه.

وإن اشتغل الفعل عنه بضميره تنصبه بفعل مضمر يدل عليه هذا الظاهر، فتقول: زيدًا ضربته، والتقدير: ضربت زيدًا ضربته، ولكنه فعلٌ لا يظهر، وكذلك: الماء شربته، وأخاك أكرمته، والرفع أجود إلا في الاستفهام، والأمر، والنهي، والجحد، والعرض، والجزاء، فإنه يُختار فيها النصب. وإن اشتغل الفعل عنه بضميره، فتقول: أزيدًا ضربتَهُ؟ اختاروا فيه النصب[٣]، لأن الاستفهام بالفعل أولى، والرفع جائز. وكذلك: زيدًا أكْرِمْه، وعبد الله لا تشتمه، وما أشبه ذلك.

وإن كان في صدر الكلام فعل، فعطفت عليه فعلًا آخر كان الوجه: النصب، كقولك: قام زيد ومحمدًا أكرمته، فالتقدير: قام زيد، وأكرمت محمدًا [أكرمته]. وإنما اختير ذلك لاعتدال الكلام، قال الربيع بن ضبع الغزاري[٤]:

أَصْبَحْتُ لا أَحْمِلُ السِّلاحَ ولا ... أَمْلِكُ رَأْسَ البَعِيْرِ إنْ نَفَرا /٢١ب/

والذِّئْبُ أَخْشَاهُ إِنْ مررْتُ بِهِ ... وَحْدِي، وأَخْشَى الرِّيَاحَ والمَطَرَا

---

(١) في الجمل ٣٩: وضربته.

(٢) في الجمل ٣٩: وفي التثنية: الزيدان ضربتهما، وفي الجمع الزيدون ضربتهم ٣٩.

(٣) في الجمل ٣٩: ويختار فيه النصب.

(٤) ينظر: الكتاب ٤٦/١، والنوادر ٤٤٦، والمقتصد ٢٣٧/١، والحلل ٣٩.

تقديره : وأخشى الذئب أخشاه . قال الله تعالى : ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[١] ، تقديره : ويعذب الظالمين أعد لهم عذابًا اليمًا .

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام :

اعلم أن هذا الباب تسميه النحاة : بالمنصوب بالفعل اللازم إضماره[٢] ، لأن فعله لا يظهر بحال . ويسمونه أيضًا : باشتغال الفعل عن المفعول بضميره ، لأنك إذا قلت : زيد ضربته ، فقد اشتغل قولك : ضربت ، بهذا الضمير المتصل به ، عن أن يكون ناصبًا للاسم الذي قبله ، لأنه لو عري عن الاشتغال بهذا الضمير لكان ناصبًا له بكل حال ، وربما يلقبونه : « بما أضمر عامله على شريطة التفسير »[٣] . والأمر في ذلك قريب بعد ادراك حقيقته . قال سيبويه[٤] فيه النصب عربي ، والرفع أجود ، وإنما قال : النصب عربي ، لأنه هو الأكثر الموجود في القرآن ، وهو الواقع في كلام الفصحاء ، مع كونه لا بد فيه من إضمار الفعل ، وإنما كان الرفع أجود ، لأنه لا يحتاج إلى إضمار فعل ، لأن الإضمار على خلاف الأقيسة ، فلهذا كان أجود ، ولهذا قال أبو القاسم : والرفع هو المختار ، يشير به إلى ما قلناه .

فإذا عرفت هذا ، فلنذكر ضابطه ، ثم كيفية إعرابه ، فهاتان فائدتان :

الفائدة الأولى : في ذكر الضابط الذي **يكون هذا الاسم معه منصوبًا :**

اعلم أن لجواز نصب هذا الاسم شرائط خمسة[٥] :

---

(١) الإنسان ٣١ .

(٢) ينظر : المفصل ١/١٤١ .

(٣) المفصل ١/١٤١ ، والكافية ٩٧ .

(٤) ينظر : الكتاب ١/٤١-٤٢ .

(٥) قال ابن أبي الربيع في البسيط : ٢/٦١٦-٦٢٥ بعد أن أورد سبعة شروط : « ومع هذا كله : هذا الباب جاء على غير قياس فيجب أن يوقف على ما سمع منه ولا يتعدى » . وينظر : شرح ألفية ابن معطي ٢/٨٤٦-٨٤٨ .

أولها : أن يكون اسمًا بعده فعل ، فإن لم يكن بعده فعل ، أو معناه ، لم يجز النصب ، إذ لا ناصب له هاهنا ، ولا ما يفسر الناصب ، كقولك : زيد منطلق .

وثانيها : أن يكون الفعل مشتغلًا عنه بضميره ، فإن لم يكن مشتغلًا عنه بضميره وجب النصب ، كقولك : زيدًا ضربت ، وعمرًا أهنت ، فإن هذا وما أشبهه ليس من باب اشتغال الفعل بحال ، لما كان الفعل موجهًا إليه .

وثالثها : أن يكون الضمير منصوبًا ، إما لفظًا كقولك : زيدًا ضربته ، أو تقديرًا : كقولك : زيدًا مررت به ، فإن كان الضمير مرفوعًا لم يكن من الباب ، ووجب الرفع في الاسم بكل حال كقولك : زيد قام ، وزيد خرج .

ثم لا فرق في هذا الفعل المشتغل بالضمير ، بين أن يكون فعلًا متصرفًا ، وبين أن يكون في معنى الفعل ، فكما يجوز النصب في نحو قولك : زيدًا ضربته ، ينصب في نحو قولك : زيدًا أنت محبوس عليه ، وفي نحو قولك : زيدًا أنت مخاصم فيه ، لأن كله سواء في اشتغال الفعل عنه بضمر منصوب لفظًا أو تقديرًا كما مر بيانه .

ورابعها : أن يكون هذا الفعل بحيث لو سلط على هذا الاسم الظاهر لنصبه ، فإن لم يكن الأمر كذلك لم يجز نصبه بحال ، وهذا كقولنا : زيد هل ضربته ؟ وعمرو ما ضربته ، فإن هذا اسم بعده فعل قد اشتغل عنه بضمير منصوب ، لكنه بحيث لو سلط عليه لم يكن ناصبًا له ، لأن ما بعد الاستفهام لا يكون عاملا فيما قبله ، وهكذا النفي أيضًا ، فلهذا لم يكن النصب جائزًا في هذه المسألة وأشباهها لما ذكرناه[(١)] .

فبعد استكمال هذه الشرائط التي قررناها يجوز نصبه ، وربما كان واجبًا كما سنقرره على إثر هذا بمشيئة الله تعالى .

ثم اختلف النحاة في الأمر الذي يُنْصَبُ به هذا الاسم ، فالذي عليه جماهير

---

(١) لم يذكر الشرط الخامس ولعله سهو من الناسخ .

المحققين من أهل البصرة، كالخليل، وسيبويه[١]، واختاره الزمخشري[٢]، والموصـلي[٣]، وابن الحاجب[٤] من المتـأخرين، أنه منصوب باضمار فعل يفسره هذا الظاهر، وزعم الخوارزمي[٥] وأهل الكوفة، أن العامل فيه هو الفعل المذكور بعده، والضمير المتصل بالفعل بدل من الاسم الأول. والمختار هو الأول، لأن عمل الفعل في الضمير أحق لاتصاله به، ولا وجه لنصب الاسم الأول إلا بعامل مقدر يفسره هذا الفعل المذكور، إما على جهة المطابقة له في لفظة، كقولك: زيدًا ضربته، أي ضربت، وإما مطابقًا له في معناه، كقولك: زيدًا مررت به، أي لاصقت زيدًا، وإما بأي ملابسة كانت، كقولك: زيدًا ضربت أخاه، لأن المعنى: أهنت زيدًا ضربت أخاه[٦].

الفائدة الثانية: في بيان ما يجري عليه من الإعراب:

واعلم أنه ربما كان النصب أحسن، وربما كان الرفع أحسن، وربما جاز الأمران، وحاصل الأمر في ذلك يكون على أوجه خمسة[٧]:

أولها: جواز الرفع والنصب خلا أن النصب أحسن فيه، وذلك في موضعين:

أما أولًا: فبأن يكون واقعًا في الأمر، والاستفهام، والنهي، والتمني، والجحد، والعرض، والجزاء، لأن هذه الأمور هي أخص بالفعل وأحق به، فتقول:

---

(١) ينظر: الكتاب ٤٢/١.

(٢) ينظر: المفصل ١٤١/١.

(٣) ينظر: الغرة المخفية ٤١١/١.

(٤) ينظر: شرح الوافية ٢٠٦، والإيضاح في شرح المفصل ٣١٠/١-٣١١.

(٥) ينظر: التخمير ٢٤٩/١-٢٥١، ٣٨٩-٣٩٠.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء ٩٥/٢، ٣٧٨، والإنصاف ٨٢/١-٨٣(م١٢) وشرح المفصل ٣٠/٢-٣١، والبسيط ٦١٩-٦٢١.

(٧) ينظر: المفصل ١٤٣/١-١٤٩، وشرح المفصل ٣٢/٢-٣٩، وشرح الوافية ٢٠٦-٢١٢، وأمالي ابن الحاجب ٥٠٣/٢-٥٠٧، وشرح ألفية ابن معطي ٨٤٩/٢-٨٥٥.

زيدًا أضربه ، وعمرًا لا تشتمه ، وأزيدًا ضربته ؟ وما أشبه ذلك .

وأما ثانيًا : فبأن يكون معطوفًا على جملة فعلية ، كقولك : قام زيد ، ومحمدًا أكرمته ، وإنما كان النصب مختارًا في الأول ، لأنها من مواقع الفعل ، وفي الثاني من أجل مناسبة الجملة الثانية للأولى من حيث كانتا فعليتين .

وثانيها : جواز الرفع والنصب خلا أن الرفع أحسن ، وذلك يكون في موضعين :

أما أولًا : فبأن يكون واقعًا بعد أما كقولك : لقيت زيدًا ، وأما عمرو فقد مررت به ، وبعد إذا كقولك : رأيت زيدًا و [إذا] عبد الله يضربه .

وأما ثانيًا : فبأن يكون معطوفًا على جملة اسمية كقولك : زيد قائم ، وعبد الله أكرمته ، ليكون الكلام متناسبًا متواخيًا ، ونحو أن يقع الاستفهام بالأسماء كقولك : أيهم أكرمته ؟ وأيهم مررت به ؟ ، ونحو أن يكون الاسم مقدمًا على حرف النفي كقولك : عبد الله لا أراه ، ومحمد لم أضربه . فهذه الأمور كلها الرفع فيها أحسن لا محالة لما ذكرناه .

وثالثها : أن يجوز الأمران ، الرفع ، والنصب على جهة الاستواء، من غير ترجيح ، وهذا نحو : قولك : زيد لقيت أباه ، وعمرًا أكرمته ، فيجوز هاهنا في عمرو النصب والرفع ، من غير تفصيل ، لأن الجملة الأولى ذات وجهين ، فإن رفعتها وجعلتها اسمية عطفت الثانية عليها بالرفع ، وإن نصبتها ، أعنى المعطوفة ، جاز ذلك أيضًا ، لأجل مناسبتها للجملة الفعلية قبلها ، فلما كان لا ترجيح يوجد هاهنا لا جرم كانا مستويين .

ورابعًا : ما يجب فيه الرفع لا غير ، وهذا / ٢٢ أ / نحو أن يكون الضمير الذي اشتغل به الفعل مرفوعًا ، كقولك : زيد ذُهب به ، وعمرو أُكرمَ ، وعبد الله خرج ، فهذه المسائل كلها لايجوز فيها إلا الرفع ، ولا يجوز فيها النصب بحال أصلًا ، وإنما كان الأمر كما قلناه ، لأن الشرط في نصب الاسم المتقدم على الفعل ، أن يكون الفعل مشتغلًا عنه بضمير منصوب ، فأما إذا كان الضمير مرفوعًا فلا محمل لجواز

نصبه بحال ، كما قررناه في صدر الباب ، في ذكر الضابط للنصب .

وخامسها : ما يجب نصبه ولا يجوز رفعه بحال ، وهذا إنما يكون إذا كان الاسم واقعًا بعد حرف الشرط ، وحرف التحضيض ، كقولك : إنْ زيدًا تراه يضربه ، وهلا زيدًا ضربته ، فهذا وأمثاله ، أوجب فيه النحاة النصب ، من أجل أن حرف الشرط ، وحرف التحضيض لا تليهما إلا الأفعال ، فلهذا أوجبوا نصبه على تأويل فعل ينصبه .

وأما المبرد[١] فقد جوز رفع هذا الاسم أيضًا على تأويل كونه فاعلًا ، وليس فيما قال المبرد بعد ، ولا يكون مناقضًا لكلام النحاة ، فإن غرض النحاة أن هذه الأحرف لا تليها إلا الأفعال ، وسواء كان الفعل رافعًا للاسم أو ناصبًا له ، لأن المقصود حاصل بخاصية هذه الأحرف من ولاية الأفعال ، وإنما منعوا أن تكون الأسماء والية لها ، فلهذا لم يجيزوا : إنْ زيدٌ قائم أكرمتك ، وهلا عمرو خارج ، لما ذكرناه من اختصاصها بالأفعال .

فهذا ملخص ما أشار إليه أبو القاسم فيما يتوجه في هذا الاسم من الإعراب .

فأما البيتان اللذان أنشدهما ، فهما للربيع كما قال وهو أحد المعمرين ، فإنه أناف على مئتي سنة[٢] ، ولنذكر إعرابهما ، وموضع الشاهد منهما .

أما إعرابهما فقوله : لا أملك ، ولا أحمل : جملتان فعليتان في موضع نصب ، إما خبرًا لأصبح على أنها ناقصة ، وإما في موضع نصب على الحال على أنها تامة[٣] . ومعنى أصبح : أي دخل في الصباح ، فتكون تامة على هذا . والذئب أخشاه : منصوب على إضمار فعل يفسره الظاهر ، أي أخشى الذئب . ووحدي : في

---

(١) ينظر : المقتضب ٢/٧٦-٧٧ .

(٢) المعمرون والوصايا ٨-٩ . وينظر : أمالي المرتضى ١/٢٥٣-٢٥٦ .

(٣) ينظر : الحلل ٣٨ .

موضع نصب على الحال ، أي منفردًا ، وما بعده عطف على تقدم من الجمل الفعلية .

وأما موضع الشاهد ، فالبيت الأول لا شاهد فيه على الباب ، وإنما أورد الثاني شاهدًا على اختيار النصب في قوله : والذئب ، لما تقدم من الجملة الفعلية في البيت الأول ، فلهذا كان الأولى نصبه ليتناسب الكلام ، ويكون متسقا متواخيًا . ويجوز رفعه على الابتداء كما أشرنا إليه . وهكذا الآية في قوله : ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمَۢا﴾[1] . فالرفع جائز في الظالمين على الابتداء ، ولم يقرأ به ، لكن النصب أحسن لولايتها لما قبلها من الجملة الفعلية .

* * *

(١) الإنسان ٣١ . وينظر : التبيان في إعراب القرآن ٢/١٢٦١ .

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر

وهي: كان، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات، وصار، وليس، وما زال، وما انفك، وما فتيء، وما برح، وما دام، وما تصرف منه مثل: كان، ويكون [وتكون]، ويصبح، [ويمسي]، وما أشبه ذلك. كقولك: كان زيد قائمًا، ترفع زيدًا لأنه اسم كان، وتنصب قائمًا لأنه خبر كان.

وفي التثنية: كان الزيدان قائمين، وفي الجمع: كان الزيدون قائمين، وقيامًا إن شئت. ومثل ذلك: أصبح عبد الله شاخصًا، وأمسى أخوك سائرًا. وما انفك عبد الله منطلقًا، وليس بكرٌ شاخصًا، وكذلك ما أشبهه.

ويجوز تقديم أخبار هذه الحروف عليها وتوسيطها، لأنها متصرفة فتقول: كان محمد شاخصًا، وكان شاخصًا محمد، وشاخصًا كان محمد، وكذلك ما أشبهه، قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[1]. إلى آخر كلامه في هذا الباب.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

اعلم أن ما ذكره الزجاجي في تسمية هذه الأفعال حروفًا، اصطلاح غريب لا محالة، لأن هذه الأمور التي ذكرها لا شبهة في فعليتها لأمرين[2]:

أما أولًا: فلأن ماهية الفعل حاصلة فيها، فإنها دالة على معان في أنفسها مقترنة بالزمان.

وأما ثانيًا: فلأن خواص الأفعال موجودة فيها أيضًا، من التصرف واتصال الضمير المرفوع بها وغير ذلك من الخصائص، فلا وجه لانكار فعليتها.

---

(١) الروم ٤٧.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن معطي ٢/٨٥٧.

ويتقدح له العذر في ذلك من أوجه ثلاثة[١] :

أما أولًا : فلأنها لما كانت تغير معنى الجملة الاسمية عند دخولها عليها ، نحو : كان زيد قائمًا ، وصار ، وظل ، وأضحى ، بتغيير الحروف من النفي ، والاستفهام ، والتمني ، والعرض ، وغير ذلك ، قيل لها حروفًا .

وأما ثانيًا : فلأن من حق الأفعال أن تكون دالة على معان في أنفسها ، مقترنة بالأزمنة كـ : ضرب ، فإنه دال على الضرب في زمنٍ ماضٍ ، ولما كانت هذه الأفعال ، أعني كان وأخواتها ، لا تدل على معانيها إلا باعتبار أخبارها ، إذ لا معاني لها في أنفسها ، كانت كأنها دالة على معان في غيرها ، فلهذا أشبهت الحروف .

وأما ثالثا : فلأن سيبويه[٢] قد سمى الأسماء ، والأفعال حروفًا ، أما الأسماء فقال : إذا قلت : أزيدًا رأيته ؟ وأعمرًا مررت به ؟ وأبكرًا قتلت أخاه ؟ فهذه الأحرف كلها منصوبة بفعل مضمر . وأما الأفعال فقال : إذا قلت : ضربت : وأكلت ، [و] وجدت ، فإنك تسكن أواخر هذه الأحرف ، فسماها أحرفًا . فإذا كان سيبويه قد سماها أحرفًا ، وهو رب هذه الصناعة ، وأميرها ، وترجمانها ، وسفيرها ، فغيره بذلك أخلق على جهة المتابعة له . فهذه معاذير الزجاجي في تسميته هذه الأفعال حروفًا .

فإذا عرفت هذا ، فلنذكر معناها وبيان صورها ، ثم تردفه بذكر أحكامها فهاتان فائدتان :

الفائدة الأولى : في بيان معناها :

واعلم أن معناها : ما وضع لتقرير الفاعل على صفة لازمة[٣] . فقولنا : ما وضع

---

(١) ذهب ابن أبي الربيع في البسيط ٢/ ٦٦١-٦٦٤ ، إلى أن الزجاجي يريد بالحروف الكلم ، وسميت بذلك لضعفها ، فهي لا تكتفي بمرفوعها كالأفعال ، ولا تؤكد بالمصدر . وينظر : إصلاح الخلل ١٣٥-١٣٨ .

(٢) ينظر : الكتاب ١/ ٥٢ .

(٣) قال ابن الحاجب في الكافية ٢٠٦ : «الأفعال الناقصة : ما وضع لتقرير الفاعل على صفة» .

لتقرير الفاعل على صفة ، نحترز به عن أفعال القلوب ، فإنها موضوعة لتقرير المفعول على صفة . وقولنا : لازمة نعني به الاحتراز عن الحال ، فإنك إذا قلت : جاء زيد ضاحكًا ، فإن ضاحكًا ليس إثباته لازمًا في الكلام ، وإنما هو فضلة جاء بعد تمام الجملة الفعلية ، بخلاف خبر كان فإنه لازم لا بد منه في كون الكلام قصدًا . وهذا هو مراد /٢٢ب/ المحققين من النحاة بكونها ناقصة ، فإن الجملة الفعلية التامة ، تكون كلامًا تامًا مهما أحدث مرفوعها في نحو : ضُرِبَ زيد ، وأَكل زيد ، من غير حاجة في الإفادة إلى ذكر المنصوب ، بخلاف هذه الأفعال ، فإنها لا تكون كلامًا تامًا إلا إذا حدث منصوبها ، وكان مذكورًا معها ، فأما من دونه فلا[1] .

وأما صورها فلم يذكر سيبويه[2] منها إلا أربعة أفعال : كان ، وصار ، وما دام ، وليس ، ثم قال : وما كان نحوهن مما لا يستغني عن الخبر ، فذكر هذه الأربعة منبهًا على ما وراءها بالضابط الذي ذكره ، وهو الافتقار إلى الأخبار . وجملتها تسع عشرة صورة[3] ، وهي على ثلاثة أوجه :

أولها : ثمانية أفعال مجردة أوائلها عن لزوم ما ، وهي : كان ، وصار ، وأصبح ، وأمسى ، وأضحى ، وظل ، وبات ، وليس .

وثانيها : خمسة أفعال تلزم أوائلها ما ، وهي : ما زال ، وما برح ، وما فتىء ، وما انفك ، وما دام . فهذه الصور كلها الثلاث عشرة أصلية ، غير ملحقة ، ناقصة ، على الوجه الذي أشرنا إليه .

وثالثها : أفعال ستة ملحقة بها ، وهي : آض ، وعاد ، وغدا ، وراح ، وجاء ، في قولهم : ما جاءت حاجتك[4] ، وقعد ، في نحو قولهم : أرهف شفرته حتى قعدت

---

(١) ينظر : البسيط ٢/٦٦١-٦٦٢ .

(٢) ذكر سيبويه في الكتاب ١/٢١ ، ستة أفعال ، التي ذكرها الشارح و : أصبح وأمسى .

(٣) ينظر : المفصل ١/١٥٦ ، والكافية ٢٠٦ ، والبسيط ٢/٦٧١-٦٧٢ .

(٤) ينظر : الكتاب ١/٢٤ .

كأنها حربة[1]، وقوله تعالى: ﴿فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾[2] وإنما قلنا إن تلك أصلية غير ملحقة، لأنها قلما تستعمل على التمام، فلهذا كانت أصلًا في الأفعال الناقصة، بخلاف هذه الستة فإن استعمالها على النقصان قليل، فلهذا كانت ملحقة.

فهذه جملة هذه الأفعال الناقصة، تدخل على المبتدأ والخبر لأنها من عواملها فيرفعن المبتدأ وينصبن الخبر، ويسمى المرفوع اسما، والمنصوب خبرًا، وإنما فعلوا ذلك لتحصل التفرقة بين هذه الأفعال الناقصة، والأفعال التامة، فالمرفوع في التامة يسمى فاعلًا، والمنصوب مفعولًا، كما ذكرناه، بخلاف هذه، فإنه يسمى مرفوعها اسما ومنصوبها خبرًا، تفرقة بينهما، وتمييزًا لأحدهما عن الآخر.

الفائدة الثانية: في ذكر أحكامها: وقد أشار أبو القاسم إلى نبذ من أحكامها:

الحكم الأول منها: أن هذه الأفعال يجوز تقديم أخبارها عليها: واعلم أنها في ذلك على أوجه ثلاثة[3]:

أولها: ما يجوز تقديم أخبارها عليها باتفاق في ذلك بين النحاة، وهذا فيما لم يلزم أوله ما، وكان متصرفًا، كقولك: قائمًا كان زيد.

ثانيًا: ما لا يجوز تقديم أخبارها عليها على اختلاف بين النحاة، وهذا ما لزم أوله ما، فالذي عليه جلة البصريين، واختاره الفراء من أهل الكوفة: امتناع تقديم أخبارها عليها، فلا يجوز أن تقول: قائمًا ما زال زيد، وزعم الكسائي، وغيره أنه يجوز تقديمها عليها، وهو مذهب ابن كيسان من أهل البصرة، في غير ما دام[4]،

---

(١) ينظر: المفصل ٢/١٥٦.

(٢) الإسراء ٢٩.

(٣) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٥٤-٣٥٥، والمقتصد ١/٤٠٧-٤٠٩، والبسيط ٢/٦٧٣-٦٧٨، وشرح ألفية ابن معطي ٢/٨٦٠-٨٦٢.

(٤) ينظر: الإنصاف ١/١٥٥-١٦٠(م١٧)، والبسيط ٢/٦٧٤، وشرح ألفية ابن معطي ٢/٨٦١، وارتشاف الضرب ٢/٨٧.

وحكاه بابشاذ[١] عن الزجاج أبي إسحاق[٢].

وثالثها: ما لا ينصرف منها، نحو: ليس. ومنع أهل الكوفة من تقديم خبرها عليها، وهو مذهب المبرد[٣]، وابن الأنباري، من أهل البصرة، وذهب سائر البصريين إلى جواز ذلك فيها[٤]. فأما سيبويه فليس عنه فيها نص صريح[٥]. وما قاله أهل لكوفة هو الحق[٦]، لأنها غير متصرفة في نفسها، فلم تكن متصرفة في معمولها.

الحكم الثاني: قال: واعلم أن كل شيء كان خبرًا للمبتدأ، فإنه يكون خبرًا لهذه الحروف.

واعلم أنا قد ذكرنا ما يكون خبرًا للمبتدأ، فما كان جائزًا فيه فهو جائز هاهنا، من الجمل الاسمية كقولك: كان زيد أبوه منطلقًا، ومن الجمل الفعلية، إما مضارعة كقولك: كان زيد يضحك، وإما ماضية كقولك: كان زيد قام، ولا بد من اشتراط (قد) هاهنا، لأن في كان غيبة عن الدلالة على المضي، فلا بد من (قد) لتكون مقربة له من زمن الحال ومن الجمل الشرطية، كقولك: كان زيد إن تعطه يشكرك، ومن الظرفية والحرفية كقولك: كان زيد عندك، وكان زيد في الدار. فهذه الجمل،

---

(١) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٥٤ وشرح الجمل ق ٦٦.

(٢) إبراهيم بن محمد بن السري بن سهل، ت ٣١٠هـ. (الفهرست ٦٦، وإنباه الرواة ١/١٥٩-١٦٦).

(٣) نسب الأنباري في الإنصاف ١/١٦٠، هذا الرأي إلى المبرد. وجاء في المقتضب ٤/١٩٤، ١٩٥ قوله: «و (ليس) تقديم الخبر وتأخيره فيها سواء. لأن (ليس) يقدم فيها الخبر». وينظر: همع الهوامع ٢/٨٨.

(٤) ينظر: المقتصد ١/٤٠٨-٤٠٩، والإنصاف ١/١٦٠-١٦٤ (م١٨)، وارتشاف الضرب ٢/٨٧-٨٨.

(٥) ينظر: الكتاب ١/٢١، والمقتصد ١/٤٠٩، وإصلاح الخلل ١٤٠.

(٦) هذا رأي الأنباري. ينظر: الإنصاف ١/١٦٣.

والحروف، والظروف، كلها واقعة أخبارًا عن هذه الأفعال كما ترى[١].

الحكم الثالث: إنه إذا وقع بعد هذه الأفعال جار ومجرور لا غير، كان الاسم الواقع بعدها مرفوعًا على أنه اسم لها، وكان الجار والمجرور خبرًا لها، في مثل قولك: كان في الدار زيد، وكان لعبد الله عذر، فأما إذا قلت: كان زيد في الدار قائمًا، وكان زيد عندك قائمًا، فالظرف والحرف يجوز فيهما ثلاثة أوجه: أن يكونا خبرين جميعًا، وقائم خبر معهما[٢]، وأن يكونا خبرين جميعًا، وقائم منصوب على الحال، وأن يكون قائمًا هو الخبر، والظرف، والحرف، حالان من الضمير في قائم[٣].

الحكم الرابع: إذا قلت: كان زيد أبوه منطلقًا[٤]، فإذا أخرت منطلقًا عن الأب فليس فيه إلا وجه واحد، وهو الرفع على أنه خبر للأب، والجملة في موضع نصب خبرًا لكان، وإن قدمته جاز فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون منصوبًا خبرًا لكان، والأب مرفوع به من جهة الفاعلية، وعلى هذا لا يجوز تثنيته ولا جمعه، فتقول: كان الزيدان منطلقًا أبوهما، وكان الزيدون منطلقًا أبوهم.

وثانيهما: أن يكون مرفوعًا، إما على أنه خبر مقدم لأب، وعلى هذا يجوز تثنيته، وجمعه، بحسب ما هو خبر عنه، وإما على أن في كان ضمير الشأن والقصة، والأب مرفوع بمنطلق من جهة الفاعلية، وعلى هذا أيضًا لا يجوز تثنيته، ولا جمعه، باعتبار من هو خبر عنه، فعلى هذا تقول: كان الزيدان منطلقًا أبوهما، وكان الزيدون منطلقا أبوهم.

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي يحذف ١/٣٧٩-٣٨٢، والبسيط ٢/٦٨١-٦٨٣.

(٢) ذكر ابن أبي الربيع في البسيط ٢/٦٨٩: أن ابن جني أجاز هذا الوجه.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/٣٩٢-٣٩٣، والبسيط ٢/٦٨٦-٦٩١.

(٤) ينظر: المقتصد ١/٤١٠، وإصلاح الخلل ١٤٩-١٥٠، والبسيط ٢/٦٩٢-٦٩٥.

الحكم الخامس: وإذا جئت بعد اسم كان باسم مما يصح أن يكون بدلًا عن الأول، جاز لك في الخبر وجهان[١]:

أحدهما: نصبه، ويكون الاسم بدلًا من الأول، فتقول: كان زيد وجهه حسنًا.

وثانيهما: رفعه، على أنه خبر عما قبله، ويكون هو وما قبله جملة ابتدائية في موضع الخبر لكان، فتقول على هذا: كان زيد وجهه حسن. وهكذا تقول: كان زيد ماله كثير، وكثيرًا، على التوجيه الذي ذكرناه.

فأما البيت الذي أنشده:

فما كان قيسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ واحِدٍ ... ولـكـنـهّ بـنـيـانُ قَـومٍ تَـهَـدَّمَـا

فهو لعبدة بن الطبيب[٢]، يرثي به قيس بن عاصم المنْقَري، ولْنذكر إعرابه، وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه: فالضمير في (هلكه) لقيس، وفي (ولكنه) يعود على (هلك)، أي: ولكن هلكه انهدام بنيان. والبنيان: اسم للمَبْنَى، وليس مصدرًا، لأن المصدر لا يوصف بالهدم، مثله في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ﴾[٣].

وأما موضع الشاهد منه، فإنما أورده شاهدًا على جواز رفع: هُلْكُ واحد، على أنه خبر عن هلك الأول، وعلى جواز نصبه يكون خبرًا لكان.

الحكم السادس: إذا تقدم اسم كان عليها:

واعلم أنه إذا تقدم عليها بطل رفعه بها /٢٣أ/ لأن الفاعل لا يتقدم أبدًا على فعله بحال، فلهذا وجب رفعه على الابتداء، ويكون فيها ضمير مطابق لما قبله، فلهذا

(١) ينظر: البسيط ٦٩٦/٢-٦٩٨.

(٢) من شواهد الكتاب ٧٧/١، والأصول ٥١/٢، والحلل ٤٣، وشرح المفصل ٦٥/٣.

(٣) التوبة ١٠٩.

تقول فيه : زيد كان قائمًا ، والزيدان [١] كانا قائمين ، والزيدون كانوا قيامًا[٢] .

الحكم السابع : أنه لا يلى كان ما انتصب بغيرها :

واعلم أنه إنما وجب ذلك لانحطاطها عن رتبة الأفعال ، فلهذا لا يجوز أن تقول : كان زيد طعامك آكلًا ، لما فصلت بين اسمها وبينها بمعمول خبرها ، وهو أجنبي عنها ، وهذا التعذر إنما يكون باعتبار أمور ثلاثة[٣] :

أما أولًا : فبأن يكون الناصب مؤخرًا ، فإن قدمته جاز أن تقول : كان طعامك آكلا زيد .

وأما ثانيًا : فبأن لا يكون المعمول ظرفًا ، فإن كان ظرفًا جاز أن تقول : كان في الدار آكلًا زيدٌ .

وأما ثالثا : فبأن يكون العامل منصوبًا ، فإن كان مرفوعًا جاز أن تقول : كان طعامك آكل زيد ، لأنه في الحقيقة قد صار متأخرًا بعد الاسم ، لما كان فيها ضمير الشأن والقصة .

الحكم الثامن : إذا اجتمع في باب كان معرفة ونكرة : واعلم أن هذا يكون على أوجه أربعة[٤] :

أما أولًا : فإذا اجتمع فيه نكرة ومعرفة ، فالاسم هو المعرفة ، والخبر النكرة ، وهذا هو أصل الكلام وحده وعليه استعمال الفصحاء ، وهو المطرد .

وأما ثانيًا : فإذا كان معرفتين فأنت بالخيار في جعل أيهما شئت الاسم ،

---

(١) في الأصل : الزيدين .

(٢) ينظر : إصلاح الخلل ١٥٠ .

(٣) ذكر ابن أبي الربيع في البسيط ٢/٧٠٥-٧١٠ ، أن بين النحاة خلاف في الأمر الأول ، وينظر : إصلاح الخلل ١٥٠-١٥٣ .

(٤) ينظر : المقتصد ١/٤٠٣-٤٠٥ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/٨٧٧-٨٨٠ ، وارتشاف الضرب ٢/٨٩-٩٢ .

كقولك : كان زيدٌ أخاك ، وكان أخوك زيدًا ، هذا هو مذهب النحاة . والحق عندنا أن الخبر يكون خبرًا بكل حال ، ولايتغير حاله بالتعريف ، فلهذا تقول : كان زيد المنطلق ، ولاتقول كان المنطلق زيدًا[1] .

وأما ثالثًا : فبأن يكونا نكرتين[2] ، وهذا كقولك : كان أحد خيرا منك ، وهذا إذا كان في ذلك فائدة ، فإن عري عن الفائدة فلا يجوز بحال ، كقولك : كان رجل شخصا ، وكان شخص رجلا ، فلك في الخبر وجهان : الرفع على أن يكون صفة لأحد ، وتاتي بفيها ليكون خبرا لكان ، والنصب على أن يكون خبرا لكان وفيها صلة له .

فأما قوله : ما كان مثلك أحد ، ففيها وجهان :

أحدهما : رفع أحد ، ويكون الخبر مثلا ، ويكون معناه نفي المماثلة على جهة المدح ، والمعنى أن المماثلة في حقه مفقودة لبلوغه كل غاية في النفاسة .

وثانيهما : رفع المثل ويكون الخبر أحدا ، فإن أراد مدحه حتى يلحقه بالملائكة ، ويخرجه عن ألاحدين ، أو ذمه حتى يلحقه بالشياطين والأبالسة فهذا جائز ، وإن لم يرد واحدا من هذين الوجهين فلا وجه له ، لأن الأحدية لا ينفك عنها أحد ، كما أن الإنسانية لا ينفك عنها أحد أيضًا .

وأما رابعًا : فبأن يكون الاسم نكرة والخبر معرفة ، وهذا على خلاف القياس[3]، وإنما يكون واردًا في الشعر وضروراته ، فأما في سعة الكلام واختياره فلا وجه له . وقد أوردها هنا أبياتا ثلاثة :

---

(١) جعل ابن أبي الربيع في البسيط ٧١٤/٢-٧١٦ هذا النوع قسمين : قسم لايختلف المعنى أنت فيه بالخيار ، وقسم يختلف المعنى ليس فيه خيار نحو : زيد صاحبي .

(٢) ينظر : البسيط ٧٢٢/٢ - ٧٢٥ .

(٣) يرى ابن أبي الربيع في البسيط ٧١٨/٢ ، إن هذا الوجه من باب القلب .

البيت الأول قوله :

فلست لإنسي ولكن لملاك تنزل من جو السماء يصوب

فهو لعلقمة[١] ، وقيل لرجل من عبد القيس [٢] . ونذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه : فاللام في : لإنسي في موضع نصب خبرا لـ ليس ، واللام في لملأك في موضع رفع خبر المبتدأ تقديره : ولكن أنت لملأك ، وتنزل جملة فعلية في موضع الصفة لملأك ، ويصوب أيضا جملة فعليه في موضع الحال من تنزل .

وأما موضع الشاهد منه : فأنما أورده شاهدا على أنه يجوز تشبيهه بالملائكة .

البيت الثاني :

كَأَنَّ سبيئة من بَيْت رَأْسٍ يَكُونُ مِزاجَها عَسَلٌ وماءُ

فهو لحسان بن ثابت[٣] ، ولنذكر إعرابه ، وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه : فالسبيئة : هي الخمر المشتراة ، يقال لها سبيئة ، وهي فعيلة ، ومن بيت رأس : قيل إنه اسم موضع ، وقيل أسم لخمار يوجد [قريبا] من بيته[٤] ومزاجها هو : خلطها بالماء والعسل لترق ، وتنكسر حدة شرابها .

وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على استعمال الاسم نكرة ، والخبر معرفة ، وهذا إنما يكون في ضرورة الشعر ، ولا تعريج على مثله .

البيت الثالث قوله :

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُقِ يا ضُبَاعَا ولاَيَكُ مَوقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا

---

(١) ديوانه ١١٨ ، وهو من شواهد الكتاب ٣٧٩/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢٠٣/٢ .

(٢) ينظر : الحلل ٥٤ -٥٥ .

(٣) ديوانه ١٧/١ ، وهو من شواهد الكتاب ٢٣/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢١٥/٣ ، والمقتضب ٩٢/٤ ، وشرح المفصل ٩٣/٧ .

(٤) ينظر : الحلل ٤٧ .

فهو للقطامي[1] . ولنذكر إعرابه ، وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه : فضباعا : ترخيم ضباعة ، على قصد المراعاة لآخر الكلمة ، وقبل : متعلق بقفي تعلق الأموال ، أي قفي منتظرة .

وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدا على استعمال الاسم نكرة ، والخبر معرفة كما مر في نظائره . وكل هذه الأبيات خارجة عن القياس المطرد ، وأوردها على جهة الشذوذ ، وللنحاة فيها تأويلات تخرجها عن الشذوذ ، وليس وراءها كثير فائدة .

الحكم التاسع : أنّ ما أنفك ، وما فتيء ، وما لزم أوله ما ، لا تدخل إلا على أخبارها[2] :

وأعلم أن كل ما لزم أوله ما من هذه الأفعال ، وهي خمسة ، لايجوز دخول كلمة الاستثناء عليها ، وإنما امتنع ذلك في حقها لأن الغرض بها إنما هو : دوام اخبارها ، واستمرا[ر]ها ، وهي في انفسها قد صارت للايجاب ، لأن زال ، وفتيء ، موضوعان للنفي ، فلما دخلت (ما) عليها صارت إيجابًا ، لأن نفي النفي ايجاب ، فإذا أدخلت (إلا) على الموجب صار نفيا ، فيبطل وضعها في استمرار أخبارها ، فلهذا بطل دخولها عليها كما قررناه ، فأما في غيرها من هذه الأفعال فهو جائز ، فلهذا تقول : ما كان زيد عالما ، وما كان زيد إلا عالما ، والمعنى في هذا يختلف ، فالغرض بالأولى نفي علم زيد مطلقا ، والغرض بالثانية ، اثبات العلم له على جهة الخصوص . قال أبو القاسم : فإذا قلت : ما زال عبد الله إلا شاخصا ، كان خلفا من الكلام ، لأنك تثبت الشخوص له بقولك مازال ، وتنفيه بقولك إلا فيصير منفيا مثبتا . وهذا جيد لا غبار عليه .

---

(١) ديوانه ٣٧ ، وهو من شواهد المقتضب ٩٤/٤ ، وشرح المفصل ٩١/٧ ، وهمع الهوامع ٩٦/٢ .

(٢) ينظر شرح جمل الزجاجي ٣٩٦/١- ٣٩٩ .

الحكم العاشر : قال : وكان لها أربعة مواضع[١] /٢٣ب/:

اعلم أنه لم يذكر إلا كان لكونها أم الباب ، وكان ينبغي ايراد كل واحد من هذه الأفعال وذكر كل ما يستعمل فيه ، ولكن أورده هكذا فتبعناه حذرا من الاطالة ، ولها أربعة مواضع[٢] :

اولها : أن تكون تامة ، فلا تحتاج إلا إلى فاعل فقط ، ومنه قولهم : كانت الكائنة ، وقوله تعالى : ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾[٣] ، أي وإن حصل ذو عسرة .

وثانيها : أن تكون زائدة ، وإنما زيدت لكونها مسلوبة عن المصدر ، فجرت مجرى الحروف ، ومنه قولهم : لم يوجد كان مثلهم .

وثالثها : أن تكون ناقصة تفتقر إلى اسم وخبر ، أما على أن فيها ضمير الشأن ، والقصة فتفسر بالجملة ، وأما على غير ذلك فتكون مفسرة بالمفرد ، وكله معدود في النقصان .

ورابعها : أن تكون بمعنى صار ، كقولك : كان الغني فقيرا ، أي صار . وهذه التي بمعنى صار ، وإنما كانت ناقصة من جهة الحقيقة ، خلا أن لها معنى يخالف معنى كان ، فلهذا عددناها قسما رابعا ،وقد أهمله الزجاجي ، وعد ما فيه ضمير الشأن وجها رابعا ، وما ذكرناه أولى وأحق ، لكونها مندرجة تحت الناقصة .

وقد أورد أبياتا أربعة ، البيت الأول منها قوله :

إذَا كانَ الشِّتاءُ فأدْفِئُوني ... فإنَّ الشَّيخَ يَهدِمُه الشتاءُ

---

(١) ذهب ابن السيد في إصلاح الخلل ١٥٣-١٥٥ ، إلى أن تقسيم الزجاجي لمواضع كان خطأ ، لأن كان التي يضمر فيها الأمر والشأن قسم من أقسام الناقصة . ورد مذهبه هذا ابن أبي الربيع في البسيط ٧٥٩/٢-٧٦٠ .

(٢) ينظر : المقتصد ٤٠١/١ -٤٠٢ ، والبسيط ٧٣٧/٢-٧٤٥ ، وشرح ألفية ابن معطي ٨٦٤/٢-٨٦٥ ، وارتشاف الضرب ٧٦/٢-٨٠ .

(٣) البقرة ٢٨٠ ، وينظر : التبيان في إعراب القرآن ٢٢٥/١ .

وهو للربيع بن ضبع الغزاري[١] ، فلنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه . أما إعرابه : فإذا : فيها معنى الشرط ، والعامل فيها جوابها ، والمعنى : ادفئوني وقت الشتاء . وأما موضع الشاهد منه : فأنما أورده شاهدا على تمام كان ، لأن المعنى : إذا وقع الشتاء فأدفئوني .

وأما البيت الثاني منها :

فكَيفَ إذَا مَرَرتُ بدارِ قومٍ   وجيرانٍ لَنَا كانُوا كِرَامِ

فهو للفرزدق[٢] ، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه : فكيف هاهنا في موضع رفع على الابتداء ، والخبر محذوف ، وهو عامل في إذا وتقديره : أي حال تكون حالي وقت مروري بدار قوم .

وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدا على الدلالة على زيادة كان في بيت الفرزدق ، كما هو رأي الخليل وسيبويه[٣] ، فأما المبرد[٤] فإنه يذهب إلى أنها غير زائدة فيه ، لأنها لاتزاد مع ضميرها ، وهو رأي جماعة من النحاة [٥] ، وما أراه بعيدا عن الصواب ، فالضمير هو اسمها ، وخبرها الجار والمجرور من غير حاجة إلى زيادتها .

وأما البيت الثالث منها

إذاَ متُّ كَانَ الناسُ نِصْفَانِ شَامِتٌ   وآخرُ مُثنٍ بالَّذِي كُنتُ أَصْنَعُ

فهو للعجير السلولي[٦] ، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه . أما إعرابه : فإذا

---

(١) ينظر : المعمرون والوصايا ١٠ ، وهو من شواهد اللمع ٩٩ ، والأزهية ١٩٤ ، والحلل ٥٧ .

(٢) ديوانه ٨٣٥ ، وهو من شواهد الكتاب ١٨٩/١ ، والمقتضب ١١٦/٤ ، والحلل٥٩ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢٨٩/١ ، وإصلاح الخلل ١٥٧ .

(٤) ينظر : المقتضب ١١٧/٤ ، وإصلاح الخلل ١٥٧ .

(٥) ينظر : إصلاح الخلل ١٥٦-١٥٩ ، والحلل٦٢ .

(٦) من شواهد الكتاب ٣٦/١ ، والنوادر ٤٤٢ واللمع ١٠٠ ، وشرح المقدمة المحسبة ٣٥٤/٢ ، والحلل ٦٤ . والرواية في هذه المصادر وغيرها : صنفان ، بدلا من : نصفان . وفي النوادر : =

فيها معنى الشرط :

أما إعرابه : فإذا : فيها معنى الشرط والعامل فيها كان ، ويروى نصفين على أنه خبر كان ، ونصفان على أنه خبر للناس ، وشامت ومثن تفسير لقوله نصفان ويروى : مت ، ومت ، بالضم والكسر[١] .

وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على أن كان فيها ضمير الشان والقصة ، والجملة الابتدائية مفسرة للضمير ، أي : كان الأمر ، الناس نصفان .

وأما البيت الرابع منها :

هيَ الشِّفاءُ لدائي لَوْ ظَفِرتُ بها ... وليسَ فِيها شِفَاءُ الداءِ مَبْذُول

فهو لهشام أخي ذي الرمة[٢] ، ولنذكر إعرابه ، وموضع الشاهد منه . أما إعرابه فهو ظاهر وجواب لو محذوف ، تقديره : لاشتفيت بها . وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على أن ليس فيها ضمير الشان والقصة ، وهو مفسر بالجملة الابتدائية التي هي : شفاء الدواء مبذول .

فهذه جملة ما أشار إليه أبو القاسم في أحكام هذه الأفعال ، وفيها كلام أبسط من هذا ولكنا ملنا فيها إلى الاختصار ، ومن أراده مستوفيا فليطالعه في شرحنا لكتاب المفصل ، وبالله التوفيق .

* * *

= ....نصفين .... ومثن بصرعي بعض ما .

(١) ينظر : الحلل ٦٤ .

(٢) من شواهد الكتاب ٣٦/١، ٧٣ ، والمقتضب ١٠١/٤ ، وشرح المقدمة المحسبة ٣٥٤/٢ ، والحلل ٦٦ .

قال صاحب الكتاب – هدى اللّه سعيه –:

باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر

وهي: إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ، ولَيتَ، ولَعلَّ.

فأما إنَّ وأنَّ: فمجراهما في التوكيد واحد، والفرق بينهما يقع في باب مفرد. ولكِنَّ[١]: بمعناهما، وهي متضمنة معنى الاستبدال، وهي للتوكيد أيضًا. ولعل: توقع وترج وليت: تمن، وكأن تشبيه.

هذه الحروف على إختلاف معانيها، تنصب الاسم، وترفع الخبر، كقولك: إن زيدًا منطلق، وإن الزيدين منطلقان، وإن الزيدين منطلقون، ولعل أخاك شاخص، وليت بكرًا قادم، وكذلك ما أشبهه.

وإنما نصبت الاسم ورفعت الخبر لمضارعتها للفعل، وذلك أنها تطلب اسمين كما يطلبهما الفعل المتعدي، ويتصل بها المضمر المنصوب كما يتصل بها الفعل المتعدي في قولك: إنه وإنك، وإنني، كما تقول: ضربك، وضربه، وضربني، وأواخرها مفتوحة كأواخر الفعل الماضي، ومعانيها معاني الأفعال من: التوكيد، والتشبيه، والترجي، والتوقع، على ما ذكرناه. فلما ضارعت هذه الأفعال[٢]، عملت عملها، فنصبت ورفعت، فَشُبِّهَتْ من الأفعال بما قدم مفعوله على فاعله، إلا أنها غير متصرفة. إلى آخر ما ذكره في هذا الباب عليه السلام.

قال الامام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

أعلم أن هذه الأحرف لا مقال في حرفيتها، وأنها من عوامل المبتدأ والخبر، ولهذا فإنا نقول في معنى اسم إن وخبرها: إنه المسند والمسند إليه بعد دخولها[٣]،

---

(١) في الجمل ٥١: ولكن: للتوكيد والاستدراك أيضًا.

(٢) في الجمل ٥٢: فلما ضارعت الأفعال هذه المضارعة.

(٣) ينظر: الكافية ٨١، ١١٤.

كما ذكرناه في المبتدأ والخبر . فإذا عرفت هذا فلنذكر عملها ، والوجه الذي عملت لأجله ، ونذكر أحكامها ، فهاتان فائدتان :

الفائدة الأولى : في عملها :

وعملها النصب في الاسم والرفع في الخبر ، بلا خلاف بين البصْرين ، فأما نحاة الكوفة ، فعملها إنما هو في الاسم لا غير ، فأما الخبرفهو مرفوع عندهم بما كان مرفوعًا قبل دخولها ، ولا تأثير لها في رفعه بحال ، تقول : إن زيدًا قائم ، وأن عمرًا منطلق[1] /٢٤أ/.

والمختار أنها عاملة في الجزءين جميعًا ، لأنهما تقتضيهما اقتضاءً واحدًا ، فلهذا كانت مؤثرة فيهما جميعًا ، وإنما قدم منصوبها على مرفوعها لأمرين[2] :

أما أولًا : فللفرق بينها وبين الأفعال ، فإن عمل الأفعال بتقديم المرفوع على المنصوب ، وخولف في هذه تفرقة بينهما .

وأما ثانيًا : فلأنها شبهت في العمل بما قدم مفعوله على فاعله ، ونُزِّل قولنا : كان زيدًا الأسد ، منزلة : فرس عمرًا الأسد .

وأنما عملت هذا العمل لأمور ثلاثة [3] :

أما أولًا : فلأنها تطلب هذين الاسمين جميعًا ، أعنى المبتدأ والخبر ، وتقتضيهما ، كما يطلب الفعل المتعدي سائر معمولاته ، فلهذا أثرت فيهما :

وأما ثانيًا : فلان المضمر يتصل بها بالفعل ، فلهذا تقول إنك ، وإنه ، وإنني ،

---

(١) ينظر : اللمع ١٠٣ ، والمقتصد ١/٤٤٣-٤٤٥ ، وشرح عيون الإعراب ١٠٩ ، والإنصاف ١/١٧٦-١٨٥ (م٢٢) وشرح الكافيةالشافية ١/٤٧١ ، وارتشاف الضرب ٢/١٢٨ وذكر الدكتور فاضل السامرائي ، في أحدى محاضراته ، أنه تحقق من الرأي المنسوب إلى الكوفيين في هذه المسألة ، ووجد أن أوائل الكوفيين يذهبون مذهب البصريين ، وأن الخلاف إنما وقع في كتب المتأخرين ثم تناقلته الكتب .

(٢) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ١/٢١٨ ، والبسيط ٢/٧٦٩ .

(٣) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ١/٢١٧ ، والبسيط ٢/٧٦٩ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/٩٠٨ .

كما تقول : ضربك ، وضربه ، وضربني .

وأما ثالثًا : فلان أواخرها مفتوحة كأواخر الأفعال الماضية .

فلما أشبهت الأفعال من هذه الأوجه ، وجب أن تكون عاملة مثل عملها .

ولكل واحد منها معنى مخالف للآخر ، فإن وأن للتأكيد في الجملة الاسمية . ولكنَّ : للاستدارك . وكأن : للتشبيه . وليت للتمني . ولعل : للترجي في الأمور المحبوبة ، كقوله تعالى : ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[1] و﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[2] وللتوقع في الأمور المكروهة : كقوله تعالى : ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾[3] وغير ذلك[4] . فهذا ما اردنا ذكره في عمل هذه الأحرف .

الفائدة الثانية : في ذكر أحكامها :

وقد ورد أبو القاسم طرفًا من ذلك ، نسردها ونشرحها بمعونة الله :

الحكم الأول : أنه لايجوز تقدم شيء من أخبار هذه الأحرف عليها [5] :

واعلم أن هذه الأحرف مشتركة في أنه لا يجوز تقديم شيء من أخبارها عليها بحال ، سواء كان ظرفًا ، أو اسما ، فلا تقول : في الدار إن زيدًا ، ولا أن تقول : قائم إن زيدًا . فأما تقديم الخبر على الاسم في نفسه فليس يخلو حاله ، إما أن يكون ظرفًا أو جارًا ومجرورًا ، أو غيرهما من الأسماء ، فإن كان الأول جاز تقديمه على الاسم ، فنقول إن امامك زيدًا ، وإن في الدار عمرًا ، وإنما جاز ذلك لكثرة اتساعهم في الظروف والجار والمجرور ، ومن أجل ذلك فصلوا بها بين المضاف والمضاف

---

(١) البقرة ١٨٩ ، وآيات أخر . ينظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٦٤٨-٦٤٩ .

(٢) آل عمران ١٣٢ ، وآيات أخر . ينظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٦٤٨-٦٤٩ .

(٣) الشورى ١٧ .

(٤) ينظر : البسيط ٧٦٨/٢ ، وارتشاف الضرب ١٢٨/٢-١٣١ .

(٥) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٢١٩/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٤٧٢/١-٤٧٣ ، والبسيط ٧٧١/٢-٧٧٢ ، وشرح ألفية ابن معطي ٩٣٣/٢ ، وارتشاف الضرب ١٣٢/٢-١٣٣ .

إليه ، فأما أن كان غيرهما من سائر الأسماء فلا يجوز بحال قال أبو القاسم : وأنما لم يجز ذلك كما جاز في كان ، لأن كان متصرفة ، تقول : كان يكون فهو كائن ، ومكون ، كما تقول : ضرب يضرب فهو ضارب ، ومضروب . وهذا كلام جيد وحاصل : أنها لما تصرفت في نفسها تصرفت في معمولها ، بخلاف أن فلذلك بطل تقديمه على اسمها .

خلا أن قوله : مكون ، لا وجه لذكره ، فإن أسم المفعول لا يبنى إلا من فعل يصح أن يبنى لما لم يُسَمَّ فاعله ، فكما لا يصح أن تقول : كِينَ زيد ، لا يصح أن يقول : مكون ، وقد وقع في كلام سيبويه[1] ، قال أبو الفتح بن جني : سألت الفارسي عن قول سيبويه مكون ، وكائن ، فلم يخبرني بشيء فيه ، فقلت له لعله خطأ وقع في النسخة فقال : لا ، وقال : ما كل داء يعالجه الطبيب . وقد تأوله السيرا في[2] : بأن مراد سيبويه إنما هو كان التامة ، فعلى هذا يجوز : كِين الكون ، كما يجوز : قعد القعود[3] .

الحكم الثاني : إذا أتيت بخبر مع الظرف ، وكان الظرف تامًا ، فإنه يجوز الرفع والنصب . واعلم أنك إذا جئت بخبر مع الظرف فلا يخلو حال الظرف ، أما أن يكون تامًا ، أو ناقصًا ، ونعني بالتام ما يستقل خبرًا على حياله وانفراده ، ونعني بالناقص ما لا يستقل خبرًا على انفراده . فإن كان مستقلًا جاز وجهان : فالرفع على أنه خبر بعد خبر ، فتقول : إن في الدار زيدًا قائم ، والنصب على الحال ، فتقول فيه : إن في الدار زيدًا قامًا ، وهكذا : إن أمامك بكرًا جالسًا ، وجالس . وإن كان ناقصًا لم يجز في الخبر إلا الرفع بكل حال ، كقولك : زيد فيك راغب ، وبكر بك واثق ، ولو

---

(١) الكتاب ١/٢١ .

(٢) ينظر : إصلاح الخلل ١٦١ .

(٣) هذا خلاصة كلام ابن السيد إصلاح الخلل ١٦٠-١٦٢ . وينظر : شرح جمل الزجاجي ١/٣٨٤-٣٨٥ ، والبسيط ٢/٧٧٤-٧٧٥ .

نصبت راغبًا ، وواثقًا لم يجز أصلًا ، لأن الحال لاتكون إلا بعد تمام الجملة وهي ناقصة غير تامة[(١)] .

الحكم الثالث : كل ما كان خبرًا للمبتدأ فإن يكون خبرًا لهذه الأحرف[(٢)] :

وأعلم أن جميع ما ذكره في خبر المبتدأ من كونه معرفة ، ونكرة ، ومفردا ، وجملة اسمية ، وفعلية وشرطية ، وظرفية ، ومن جواز حذفه ، وأشتراط الضمير فيه إذا كان جملة ، وغير ذلك من الأحكام فإنه في خبر إن من غير فرق بينهما ، وإنما تقع المخالفة بينهما في أمور ثلاثة :

أما الأول : فإنه يجوز الإخبار بالأمور الإنشائية من الأمر ، والنهي ، عن المبتدأ ، ولا يجوز ذلك في إن .

وأما ثانيًا : فلأن اللام تدخل في خبر المبتدأ ، ولا تدخل في خبر إن[(٣)] .

وأما ثالثًا : فلأن الاستفهام يخبر به عن المبتدأ ، كقولك : أين زيد ؟ ومتى ألقاك ؟ ولا يجوز ذلك في إن .

وقد تسامح أبو القاسم في كلامه ها هنا في أمرين[(٤)] :

أحدهما : إطلاقه بأن كل ما كان خبرًا للمبتدأ : جاز أن يكون خبرًا لإن ، وفيهما مخالفة كما قررناه .

وثانيهما : أنه قال : كما كان في باب كان ، والخبر بالفعل الماضي يجوز في المبتدأ وخبر إن ، ولا يجوز في كان ، كما أشرنا إليه هناك . فأما قوله : خبر إن ، فإن غرضه : خبر أسم إن ، لأن إن لا يخبر عنها لكونها حرفًا .

---

(١) ينظر : الكتاب ١/٢٨٠-٢٨٢ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/٩٣٤ ، وإرتشاف الضرب ٢/١٣٢-١٣٥ .

(٢) ينظر : اللمع ١٠٤ ، وشرح جمل الزجاجي ١/٤٢٨-٤٢٩ .

(٣) بل تدخل وسيأتي كلامه في ذلك في الحكم الرابع.

(٤) ينظر : إصلاح الخلل ١٦٢-١٦٤ .

الحكم الرابع: أنه يدخل في خبر إن اللام من دون سائرها[(١)] :

واعلم أنها إنما اختصت بأن وحدها ، لأن أصل اللام أن تكون للابتداء ، وإن لم تغير معنى الابتداء ، بخلاف سائر هذه الأحرف ، فإنها قدغيرت معنى الابتداء ، فلهذا تعذر دخولها عليها ، خلافًا لما زعمه أهل الكوفة ، من جواز دخولها في خبر لكن ، ودخولها في مواضع ثلاثة : مع الاسم إذا تأخر ، ومع الخبر ، ومع فضلة الخبر إذا كانت متقدمة ، فتقول : إن في الدار لزيدًا ، وإن عمرًا لقائم ، وإن زيدًا لطعامك آكل[(٢)] . ودخول اللام إنما كان من أجل توكيد الجملة ، كما دخلت إن توكيدًا لها أيضًا . وحكى ابن الأنباري[(٣)] عن يوسف الكندي ، وكان وقحًا أحمق متفلسفًا ، ركب يومًا إلى المبرد فقال : إني أظن في كلام العرب حشوًا ، فقال له المبرد في أي موضع ؟ فقال : أجد العرب تقول : عبد الله قائم ، إن عبد الله قائم ، وإن عبد الله لقائم ، والمعنى فيها واحد ، فقال له المبرد/٢٤ ب /: إن المعاني مختلفة ، فقولك : عبد الله قائم ، إخبار لمن لا يعرف قيامه ، وقولنا : إن عبد الله قائم ، جواب عن قال : ما عبد الله قائمًا ، وقولنا : إن عبد الله لقائم ، جواب لمن قال : ما عبد الله بقائم ، فلما كان إنكار قيامه مؤكدًا بحرف ، كان إثباته مؤكدًا بحرف مثله ، وإذا كان الإنكار مؤكدًا بحرفين فهكذا اثباته يكون مؤكدًا بحرفين أيضًا على جهة المطابقة ، فأعجب بجوابه ، واعترف به . ولله در علماء الدين ، فما أصلبهم في ذات الله !

---

(١) ينظر: الكتاب ٤٧٣/١ ، واللمع ١٠٥ ، وشرح اللمع ٦٥/١-٦٧ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢٢٠/١ ، وإصلاح الخلل ١٦٤-١٦٥ ، والإنصاف ٢٠٨/١-٢٠٩ (م٢٥) ، وارتشاف الضرب ١٤٣/٢-١٤٨ .

(٢) زاد ابن القواس في شرح ألفية ابن معطي ٩١١/٢-٩١٣ ، موضعا رابعا وهو دخولها على ضمير الفصل نحو: إن زيدًا لهو الظريف . ينظر شرح ألفية ابن معطي ٩١١/٢-٩١٣ .

(٣) ينظر: شرح اللمع ٨٤/١-٨٥ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢٢١/١ ، والمقتصد ٤٤٨/١-٤٥١ ، وإصلاح الخلل ١٧٠-١٧٧ ، والمفصل ١٨٨/٢-١٨٩ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٧٨/١-١٨٥ ، وشرح جمل الزجاجي ٤٥٠/١-٤٥٧ .

وأشد شكيمتهم على أعداء الله ! وأحرصهم على حماية حوزة الإسلام ! .

قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني : والتحقيق أن هذه الأحرف إنما دخلت للتنكير . فأما قول أبي القاسم : إن ، إن وصله لجواب القسم بها ، ولاستئناف الكلام ، ولكن للاسستدراك ، فهو كلام جيد ، يشير به إلى أن : إن ، ولكن ، وإن كانتا جميعًا يستأنف بهما الكلام ، فإن لكن لا يجوز دخول اللام في خبرها ، ليس لكونها قد غيرت معنى الابتداء ، كما سنوضحه بعد هذا بمعونة الله تعالى .

الحكم الخامس : في جواز العطف على محل اسم إن[١] :

واعلم أنّ إنَّ يجوز العطف على محلها ، أما لأنها لم تغير معنى الابتداء ، وإما لأن يكون عطفًا على اسم إن قبل دخولها . وكلام أبي القاسم في هذا الحكم مشتمل على أربع مسائل :

الأولى منها : أنك إذا قلت : إن زيدًا قائم وعمرًا ، وإن بشرًا راكب لا سعيدًا ، فيكون المنصوب معطوفًا كما ترى على ما قبله ، فأما إذا رفعته فرفعه يكون على أوجه ثلاثة :

أما أولًا : فبأن يكون معطوفًا على محل إن[١] ، لأنها لم تغير معنى الابتداء .

وأما ثانيًا : فبأن يكون معطوفًا على المضمر في الخبر .

قال أبو القاسم : والأجود أن يؤكد بضمير فتقول : إن زيدًا قائم هو وعمر : وهذا جيد لأنا قدر قررنا في العطف على المضمر أنه لا بد من تأكيده بضمير منفصل ، فتقول إن زيدًا قائم هو وعمرو .

وأما ثالثًا : فبأن يكون مبتدأ محذوف الخبر ، فيكون التقدير : إن زيدًا قائم ، وعمرو قائم أيضًا .

فأما الآية التي أوردها أبو القاسم ، وهي قوله تعالى : ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ

---

(١) يقصد : محل اسم إن ، لأن الحديث عن ذلك ، وقد تكرر هذا التعبير ولم أشر إليه .

إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[١] فإنها تقرأ بفتح إن وكسرها[٢]؛ فمن فتحها، وهي القراءة المشهورة في السبعة، فمن نصب رسول عطفه على اسم الله تعالى، ومن رفعه فإنما يرفعه على أحد وجهين: أما على أنه مبتدأ محذوف الخبر قد دل عليه ما قبله، أي: إن الله بريء ورسوله بريء، وإما على العطف على الضمير في بريء والجار والمجرور قد سدا مسد تأكيده بالضمير المنفصل.

فأما الوجه الثالث[٣]، وهو العطف على محل (أن) فإنه ها هنا متعذر، لأن (أن) المفتوحة لا يعطف على محلها، لأنها قد غيرت معنى الجملة، وصيرتها في حكم المفرد، ولهذا لا تقع قط إلا معمولة لما قبلها لما ذكرناه، هذا هو الذي عول عليه ابن بابشاذ[٤]. والحق جواز العطف على محل المفتوحة إذا كانت في محل الجملة، كذلك: عَمِلتُ إن زيدًا قائم وعمرو، فلما كان الآذان في معنى العلم جاز العطف على محلها من أجل ذلك، وهذا هو الذي ذكره سيبويه[٥]، وعول عليه الزجاجي أبو القاسم في الجمل.

وأما من كسر (إن) أجاز النصب في الرسول أيضًا، عطفًا على اسم الله تعالى، ومن رفعه فإنه يرفعه على أحد الأوجه الثلاثة التي ذكرناها، وهذا هو مراد أبي القاسم بما قاله في الأوجه الثلاثة، في قراءة الكسر، وهي من غير السبعة، فأما قراءة الفتح فهو متوجه فيها العطف على محل إن كما حققناه.

---

(١) التوبة ٣، وينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٦٣٤-٦٣٥.

(٢) ينظر إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٨٧. وهي قراءة الحسن. وينظر: الفريدة في إعراب القرآن المجيد ٢/ ٤٤٥، والبحر المحيط ٥/ ٦.

(٣) كذا في الأصل، ولعله أراد القول: فأما العطف على محل إن ...

(٤) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٢١-٢٢٦.

(٥) ينظر: الكتاب ١/ ٢٨٥.

المسألة الثانية : أن (لكنَّ) يجوز العطف على محلها مثل إن لأنها لم تغير معنى الابتداء ، فلهذا أجاز العطف على محلها فتقول : لكن زيدًا قائم وعمرو ، فهي تشايع إن في هذا الحكم ، وإنما ماثلتها باعتبار العطف على محلها ولم تشايعها باعتبار دخول اللام ، لأن اللام من حقها أن تكون قاطعة لما بعدها عما قبلها ، و (لكنَّ) من حقها أن تكون متوسطة بين كلامين متغايرين ، فلما تنافى حكماهما لم يجز دخول اللام في خبرها ، فأما العطف فإنما جاز ، لأنه لم يكن بأعتبار أمر متقدم عليها حتى تحصل المخالفة بينهما وبين (إن) بذلك ، وإنما باعتبار ما بعدها وهو الاستدراك ، فلما شايعت (إن) في المعنى الذي لأجله صح العطف ، جاز ذلك بخلاف اللام .

المسألة الثالثة : أنه لا يجوز العطف على محل (إن) إلا بعد تمام الخبر ، هذا هو رأي المحققين من البصريين ، كالخليل وسيبويه ، وذهب الكسائي إلى جواز العطف على محلها قبل تمام الخبر ، فتقول على هذا : إن زيدًا وعمرو قائمان ، وأهل البصرة يمنعون هذه الصورة ويقولون : إن زيدًا قائم وعمرو ، وأما الكسائي فإنما يجوز العطف على محلها قبل تمام الخبر إذا كان اسمها مبنيًا ، فعلى هذا يجوز : إنك وزيد ذاهبان ، ولا يجوز إذا كان معربًا كالذي حكيناه عن الكسائي[١] ، وإلى ما قاله الكسائي ذهب المبرد من البصريين[٢] .

والمختار عندنا جواز العطف على محلها مطلقًا في المعرب المبني ، لأنه إذا جاز ذلك في لا فهكذا يجوز في (إن) من غير فرق بينهما .

المسألة الرابعة : هل تكون الصفة جارية مجرى العطف في الجمل على محل إن ؟

هذه مسألة خلاف ، فالذي عول عليه جماهي النحاة : أن ذلك غير جار في

---

(١) ينظر : الإنصاف ١/١٨٥-١٩٥ (م ٢٣) .

(٢) يفهم من كلام المبرد في المقتضب ٤/١١١-١١٢ ، أنه يذهب مذهب البصريين .

الصفة بحال، وزعم أبوإسحاق الزجاج[١] أنه جار فيها، وحمل قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾[٢]، فرفع علام على الصفة لربي على محل إن قبل دخولها[٣].

والمختار ما قاله النحاة، لأنا قضينا بجواز الحمل على المحل في العطف، لما كان واردًا عن العرب، فأما الصفة فإنها غير واردة، فلهذابقيت على الأصل في المنع، ثم إن ما قاله الزجاج ليس بعيدًا عن القياس.

فأما البيت الذي أنشده أبو القاسم.

معاوِيَ إننا بَشَرٌ فأَسْجِحْ فلسنا بالجِبال ولا الحديدا

فقد وقع في قافية منصوبة، وهي لعقيبة الأسدى[٤]، وقد وقع في قافية مجرورة، وهي لعبد الله بن الزبير الأسدي[٥]. فلنذكر إعرابه، وموضوع الشاهد منه.

أما أعرابه فهو ظاهر، معاوي: من خَصَم[٦] معاوية، والإسجاح: من العفو، يقال: أملكت فأسجح، ومعناه: سهل الأمر علينا فإنا بشر لسنا حجارة ولا حديدًا.

وأما موضع الشاهد منه، فإنما أورده شاهدًا على جواز العطف على المحل في

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٥٧.

(٢) سبأ ٤٨، وفي التبيان في إعراب القرآن ٢/١٠٧١: بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أو خبر ثان، أو بدل من الضمير في (يقذف) أو صفة على الموضع. والنصب صفة لاسم إن أو على إضمار أعني.

(٣) ينظر: المفصل ٢/١٨٩، وشرح المفصل ٨/٦٨-٦٩، والإيضاح في شرح المفصل ٢/١٨٠-١٨١.

(٤) من شواهد الكتاب ١/٣٤، والمقتضب ٢/٣٣٨، وسر صناعة الإعراب ١/١٣١، والإنصاف ١/٣٣٢.

(٥) شعره: ١٤٥. وينظر: الحلل ٦٨-٧٠، والخزانة ٢/٢٦٠-٢٦٦.

(٦) كذا في الأصل، ولم يتوجه لي معناه. ويقتضي السياق أن تقول: ترخيم معاوية.

قوله : ولا الحديدا ، فإن نصب الحديد على محل الباء في قوله : بالجبال ، كما في قولك : ما زيد بجبان /٢٥أ/ ولا بخيل ، على اللفظ ، ولا بخيلًا ، على المحل ، كما في قوله : إن زيدًا قائم وعمروٌ ، وعمرًا ، فالنصب على اللفظ ، والرفع على المحل .

قال أبو القاسم : فأما سائر أخوات إن فإنه لا يجوز العطف على محلها بالرفع ، وهذا ظاهر ، لأنا قد ذكرنا أن هذه الأشياء كلها من التمني ، والترجي قد غيرت معنى الابتداء ، فلا وجه للعطف على محلها بالرفع بحال ، وإنما يجوز العطف بالرفع على الضمير المرفوع في الخبر . وأما الاستئناف فظاهر كلامه المنع منه ، وفيه نظر ، فإن منعنا من الاستئناف ، فلأنك إذا قلت : ليت زيدًا قائم وعمرو ، فالغرض إدراج الجمل تحت ليت حتى يكون تمنيًا ، فلهذا بطل الاستئناف[1] .

والمختار جوازه ، ليكون الكلام أوقع لخروجه من التمني إلى الأخبار فيكون أبلغ لا محالة ، فلا وجه لمنع أبي القاسم من جواز الاستئناف في الجملة الثانية ، والله أعلم بالصواب .

* * *

(١) هنا حدث تكرار من قوله : فلأنك إذا قلت ... إلى قوله : بطل الاستئناف ، ولعله انتقال نظر .

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب الفرق بين « إنَّ » و« أنّ »

اعلم أنَّ « إنَّ » تكسر في أربعة مواضع، وهي في سائر ذلك مفتوحة. تكسر في الابتداء كقولك: إن زيدًا قائم، وإن أخاك شاخص.

وإذا كان في خبرها اللام، كقولك: ظننت أن زيدًا قائم، فتفتحها ثم تدخل اللام فتقول: ظننت أنَّ لقائم، وكذلك حسبت أنَّ عبد الله لشاخصٌ. ولا يجوز فتح إن مع اللام، لأن هذه اللام لام الابتداء، وإنما كانت مقدرة قبل إن فا ستقبح الجمع بين حرفين مؤكدين، ففرق بينهما وجعلت اللام في الخبر، قال الله عز وجل: ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ ۝ وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ ۝ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾[١]. فكسرها من أجل اللام. وتكسر أيضًا بعد القسم[٢]، كقولك: والله إن زيدًا قائم، وتالله إن أخاك منطلق قال الله تعالى: ﴿وَالطُّورِ ۝ وَكِتَابٍ مَّسْطُورٍ﴾[٣] ثم قال ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ﴾[٤]. وقد أجاز بعض النحويين فتحها بعد اليمين، واختاره بعضهم على الكسر، والكسر أجود وأكثر في كلام العرب، والفتح جائز قياسًا كما ذكر.

والموضع الرابع الذي تكسر فيه (إن) يكون[٥] بعد القول، كقولك: قال زيد: إن عمرًا منطلق، وقلت: إن أخاك شاخص، قال الله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ﴾[٦]، وكذلك ما تصرف منه إلى آخر ما ذكره.

---

(١) العاديات ٩-١١.

(٢) في الأصل: لغير، والتصحيح من الجمل ٥٧.

(٣) الطور ١، ٢.

(٤) الطور ٧.

(٥) في الجمل ٥٨: هو.

(٦) آل عمران ٤٥، وقد زاد الناسخ واوا في أول الآية وهو خطأ.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام :

اعلم أن هذين الحرفين يختصان ، أن كل واحد منها داخل على الجمل الابتدائية ، وأنها موضوعان لتأكيد هذه الجملة أيضًا ، وأنها يعملان النصب والرفع ، فهذه أمور ثلاثة يشتركان فيها ، فأما تحقيقهما فقد أفرد لهما أبو القاسم بابا على انفراده ، ونحن نذكر شرحه هنالك ، فلا وجه لتقديمه ، وإنما الذي نذكره ها هنا هو : مواضع المكسورة ، والمفتوحة ، ومواضع الكسر ، والفتح جميعًا ، والأمر الذي يميز بينهما ، وكيف حال القول مع الاستفهام ، فهذه فؤائد خمس اشتمل عليها كلام أبي القاسم :

الفائدة الأولى : في بيان مواقع المكسورة ، وجملتها ستة[1] :

أولها : الابتداء كقولك : إن زيدًا قائم ، وإن عمرًا خارج .

وثانيها : بعد القسم[2] ، كقولك : والله إن زيدًا قائم ، قال الله تعالى : ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾[3] .

وثالثها : إذا كانت اللام واقعة في خبرها ، كقولك : علمت إن زيدًا لقائم ، لأن هذه اللام هي لام الابتداء لكنها أخرت كراهة الجمع بين حرفي تأكيد .

ورابعها : بعد القول ، كقولك : قلت : إن زيدًا قائم ، وقال عمرو : إنك خارج .

وخامسها : بعد الاسم الموصول : كقوله تعالى : ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ

---

(١) ينظر : المفصل ١/١٨٦ ، وشرح الوافية ٣٨٩ ، وشرح الكافية الشافية ١/٤٨٣-٤٨٤ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/٩٢٨ ، وارتشاف الضرب ٢/١٣٩-١٤٠ .

(٢) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/٤٦٠-٤٦١ : « واختلف فيها إذا وقعت بعد القسم نحو : والله أن زيدا قائم ، فمنهم من لم يجز إلا الفتح ، ومنهم من أجاز الفتح والكسر واختار الفتح ، ومنهم من أجازهما واختار الكسر ، ومنهم من لم يجز إلا الكسر ، وهو الصحيح لأن جواب القسم إنما هو جملة » .

(٣) العصر ١ ، ٢ .

مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾[١]

وسادسها : إذا وقعت في موضع الجملة الحالية ، كقولك : جاء زيد وأنه يضحك .

فهذه المواضع الستة من مواضع المكسورة لا تقع المفتوحة فيها ، ولم يذكر أبو القاسم إلا الأربعة الأول منها .

فأما قوله : إن بعض النحاة قد أجاز فتحها بعد اليمين ، كقولك : يمين الله أنك قاعد ، فإنما جاز لكونها خبر المبتدأ أو هو يمين ، والأكثر هو الكسر كما في قولك : والله إنك لقائم ، قال الله تعالى : ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[٢] ، فالرفع في لعمرك على الابتداء ، فإذا أوقعت إن بعد لفظ اليمين جاز فيها الفتح لكونه خبرًا ، والكثير الكسر .

الفائدة الثانية : في بيان مواقع المفتوحة ، وجملتها ثلاثة[٣] :

أولًا : إذا وقعت فاعلةً ، كقولك : أعجبني أنك قائم .

وثانيها : إذا وقعت وفعولة ، كقولك : كرهت أنك قائم .

وثالثها : إذا وقعت مجرورة لقولك : عجبت من إنك ذاهب .

وإنما وجب فتحها بعد (لو) لأنها في موضع الفاعل كقوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ﴾[٤] ، وبعد (لولا) في نحو قولك: لولا أنك قائم لأكرمتك ، لأنها في موضع المبتدأ ، فهذه المواضع كلها هي من مواضع إن المفتوحة ، لما كانت معمولة لما قبلها ، وهكذا في نحو قولك : ما رأيته مذ أن الله خلقه ، لأن الغرض : مذ خلقه الله ، والتقرير فيه : قدر مذ خلقه الله ، لأن

---

(١) القصص ٧٦ ، وينظر : التبيان في إعراب القرآن ١٠٢٥/٢ .

(٢) الحجر ٧٢ ، وينظر : التبيان في إعراب القرآن ٧٨٦/٢ .

(٣) ينظر : المفصل ١٨٦/٢ ، وشرح الوافية ٣٨٩-٣٩٠ ، وشرح ألفية ابن معطي ٩٢٦/٢-٩٢٧ .

(٤) لقمان ٢٧ .

مذ، ومنذ، يختصان بالأزمنة، فلا بد من تقدير الزمان ليوفر عليهما ما يقتضيه أمرهما ومعناهما.

الفائدة الثالثة: في بيان المواضع التي يجوز فيها الفتح والكسر[(١)]:

فمتى قدرنا المفرد كانت إن فيه مفتوحة، ومتى قدرنا الجملة كانت فيه مكسورة، ولنذكر من ذلك أمثلة ثلاثة:

أولها قولهم: خرجت فإذا أنه عبد، فمن فتحها أوقعها موقع المفرد، وهي العبودية، فيسبكها مصدرًا مقدرًا بالعبودية، وتكون البعودية مبتدأ، وحاصلة خبرها محذوف، ومن كسرها أوقعها موقع الجملة وتقديره خرجت فإذا الشخص عبد، فلهذا كانت مكسورة.

وثانيها قولهم: أول ما أقول: إني أحمد الله[(٢)]، فمن فتحها /٢٥ب/ فهي في موضع الفرد، واقعة خبر المبتدأ، وهو: أول ما أقول، ويكون تقديره: أول قولي حمدًا لله، ومن كسرها كانت وأقعة موقع الجملة الابتدائية، وهي في موضع الخبر، لقوله أول ما أقول، ولم تفتقر إلى عائد، لأنها هي هو في الحقيقة، فلا حاجة بها إلى عائد.

وثالثها قوله[(٣)]:

وكنتُ أُرَى زيدًا كما قيل سَيِّدًا ... إذا إنّه عبدُ القَفَا واللَّهَازِمِ

فمن فتح (إن) أوقعها موقع المفرد، الذي هو العبودية، ومن كسرها أوقعها

---

(١) ينظر: المفصل ١٨٧/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٨٥/١-٤٨٨، وارتشاف الضرب ١٤١/٢-١٤٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٤٧١/١، والمقتصد ٤٧٩/١، والإيضاح في شرح المفصل ١٧١/٢.

(٣) من شواهد الكتاب التي لا يعرف قائلها ١٧٢/١، والمقتضب ٣٥١/٢، وإصلاح الخلل ١٧٩، والمفصل ١٨٧/٢.

موقع الجملة الابتدائية[١]، وعلى هذا القياس، حيث صلح تقدير المفرد المفتوحة أحق بها، وحيث صلح وحيث تقدير الجملة فالمكسورة أحق به، وحيث يصح تقدير المفرد والجملة، فالوجهان جائزان.

الفائدة الرابعة: في بيان ما تميز بين موقعيهما[٢]:

اعلم أن هذا أصل عظيم يجب الاعتناء به، لكثرة دوره وصعوبته، وللنحاة في ذلك ضوابط، ونحن نذكرها وهي ثلاثة:

أولها: قول الزجاجي، فإنه قال: التميز في ذلك بأن المكسورة لها مواقع أربعة، قد حكيناها عنه، ثم قال بعد ذلك: إن ما عدا هذه الأربعة فهو من مواقع المفتوحة، فهذه جملة ما أشار إليه في الضبط بين موقعيهما، وهو فاسد لأمرين:

أما أولًا: فلأنا قد ذكرنا أنها تكتب في الموصول، وفي الجملة الحالية، وليس من جملة ماعده، فلا يكون ما قاله حاصرًا.

وأما ثانيًا: فليس في كلامه ما يكون ضابطًا جامعًا لجميع مواقعها، وإنما هو تعديد لا غير، لا يليق بالضوابط النحوية.

وثانيها: ما ذكره الفارسي[٣] وهو أن كل موضع كان صالحًا للاسم وحده فإنه من مواضع المفتوحة، وكل موضع كان صالحًا للاسم والفعل، فإنه من مواضعها جميعًا، وهذا أيضًا ضعيف ليس فيه إشارة إلى ضبط حاصر مشعر بالعلة[٤].

وثالثها: ما قاله الزمخشري[٥]، وارتضاه ابن الحاجب[٦]، والخوارزمي[٧]،

---

(١) ينظر: المفصل ١/١٨٧.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/٤٨٨.

(٣) ينظر: الإيضاح ١٦٢، والمقتصد ١/٤٧١-٤٧٨.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٦٥-١٦٦.

(٥) ينظر: المفصل ١/١٨٦.

(٦) ينظر: شرح الوافية ٣٨٩، والإيضاح في شرح المفصل ٢/١٦٥-١٦٦.

(٧) ينظر: التخمير ٤/٤٢.

وهو أن كل ما كان موضعًا للمفرد وقعت فيه المفتوحة، لأن المفرد معموله، والمفتوحة معموله، وكل ما كان موضعًا للجملة وقعت فيه المكسورة لأن الجملة غير معمولة لما قبلها، كما أن المكسورة غير معموله. فهذا هو الضابط المستمر في جميع المواضع، ثم فيه إشارة إلى الوجه في الفتح والكسر، فلهذا كان مختارًا.

الفائدة الخامسة: في كيفية حال القول مع الاستفهام[١]:

أعلم أنّ القول فيه لغتان:

أحدهما: وهي العامة، إجراؤه مجرى الظن مطلقًا من غير أعتبار شريطة، فتقول: قلت زيدًا منطلقًا، وتقول زيدًا خارجًا، وهي لغة سُلَيْم، فإنهم يجرونه مجرى: ظننت زيدًا منطلقًا.

وثانيهما: وهي الخاصة، وهي اجراء القول مجرى ظننت، إذا كان مستعملًا في الفعلية مع الاستفهام، والخطاب، كقولك: متى تقول زيدًا منطلقًا؟ وأتقول عمرًا ذاهبًا؟ قال عمرو بن معد يكرب[٢]:

عَلَامَ تقول الرمح يثقل عاتقي ... إذا أنا لم أطعن على الخيل كرّتِ

فهؤلاء بأجمعهم يفتحون إن بعد القول، كما يفتحونها بعد ظننت.

قال أبو القاسم: فأما (إن) المكسورة فحرف لا يحكم على موقعه شيء[٣] من الإعراب، وهذا ليس على إطلاقه، فإنه ربما حكم على موضعها بالإعراب، إذا كانت في موضع الحال كقولك: جاء زيد وإنه يضحك، كما أن الجملة التي وقعت موقعها في موضع الحال في قولك: جاء زيد وهو يضحك، وإنما الغرض بما ذكره أبو القاسم، إذا كانت واقعة موقع جملة لا موضع لها من الإعراب فيسد ما قاله حينئذ ويكون صحيحًا.

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/٤٦٢-٤٦٣، وشرح ألفية ابن معطي ٢/٩٣١-٩٣٢.

(٢) ديوانه ٤٤، وهو من شواهد المغني ١/١٤٣، وهمع الهوامع ٢/٢٤٦.

(٣) في الجمل ٥٩: على موضعه بشيء.

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب حروف الخفض

اعلم أن الخفض لا يكون في الكلام إلا بالإضافة ، وهو خاص للأسماء . والذي به يكون الخفض ثلاثة أشياء : حروف ، وظروف ، وأسماء ليست [بحروف ولا] بظروف .

فالحروف : من ، وإلى ، وعن ، وعلى ، وفي ، ورب ، وحاشا ، وخلا ، ومنذ ، والباء ، واللام ، والكاف الزائد والواو والتاء في القسم ، والواو التي بمعنى رُبَّ ، وحتى [في بعض المواضع] .

فأما عن وعلى فقد يكونان اسمين ، وذلك أنه قد تدخل عليهما حروف الخفض ، كما قال (القطامي)(١) :

فقلتُ للركبْ لَماً أنه علا بهم   من عن يمين الحُبياَ نَظْرَةُ قبلُ

وتقول : جئت من عليه ، أي من فوقه ، قال الشاعر(٢) :

عُدت من عليه بعد ما تمّ ظِمْؤُها   تَصِلُّ وعن قيضٍ بزَ يزاء مجهل

بمعنى من فوقه .

وأما الظروف فنحو : خلف ، وأمام ، وقدام ، ووراء ، ووسط ،وبين ، وأسفل ، وأعلى ، وحذاء ، وتلقاء ، وإزاء(٣) ، وعند ، ومع ، وما أشبه ذلك [من الظروف وهي

---

(١) ديوانه ٥ ، وهو من شواهد الغرة المخفية ١/١٩٢ ، وشرح المفصل ٨/٤١ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/٤١٣ ، وارتشاف الضرب ٢/٤٤٤ .

(٢) البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي ، ديوانه ١٢٠ ، وهو من شواهد الكتاب ٢/٣١٠ ، والنوادر ٤٥٤ ، والمقتضب ٣/٥٣ ، والأزهية ٢٠٣ ، والرواية فيها : ..... تم خمسها ..... ببيداء عدا رواية الأزهية فإنها موافقة لهذه الرواية .

(٣) في المخطوطة : ووراء ، وهو خطأ من الناسخ . وينظر : الجمل ٦١ .

كثيرة ، وفيما ذكرنا دليل على ما بقى] .

وأما الأسماء فنحو : شبه ، مثل ، وشبيه ، وسِوى ، وسُوى ، وسَواء ، وحذو ، وقرب ولدى ، وكل ، وبعض ، وغير ، وما أشبه ذلك من الأسماء التي لا تكاد تنفصل عن الإضافة ، ولا تستعمل مفردة .

وكلما أضفت أسمًا إلى اسم خفضت المضاف إليه ، وأجريت المضاف بالإعراب .

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام :

اعلم أن الجر علم الاضافة ، كما أن الفاعلية علمها الرفع ، والمفعولية علمها النصب . والخفض والجر هما شيء واحد ، خلا أن الخفض يستعمله أهل الكوفة ، والجر هو أستعمال البصريين ، الأمر فيه قريب ، لأنه كلام في عبارة ، والمعنى متفق عليه ، وهو خاص للاسماء . وقد أشار أبو القاسم إلى أن الجر يكون بثلاثة أشياء ، ونحن نفرد كل واحد من هذه الأشياء بنوع نذكره له ، ليكون أقرب إلى ضبطه :

النوع الأول منها : حروف الجر ، ومعناها : ما وضع لايصال معاني الأفعال ، أو ما يلحق بها إلى الأسماء[١] ، كقولك ، مررت بزيد ، ونزلت على عمرو ، وزيد قائم في الدار ، ومارّ بزيد أمس ، وما أشبه ذلك ، فالباء موصلة لمعنى الفعل ، وما شا كله إلى الاسم كما ترى .

ثم تختلف وجوه الإفضاء والايصال إلى الأسماء على حسب اختلاف معانيها ، وهي في ذلك على أضرب ثلاثة[٢] :

الضرب الأول منها : ما لا يكون إلا حرفًا لا غير ، وذلك أحرف عشرة :

---

(١) ينظر : الكافية ٢١٥ .

(٢) ينظر : المفصل ١٧٦/٢ ، وشرح ألفية ابن معطي ٣٧٦/١ .

أولها : **من** : وهي تكون لابتداء الغاية في المكان ، كقولك : سرت من البصرة /٢٦أ/ وتكون للتبعيض ، كقولك : أخذت من الدراهم . وتكون لبيان الجنس ، كقوله تعالى : ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾[1] . وتكون ، للزياة إما في النفي ، كقولك : ما جائني من أحد ، وما رأيت من رجل ، وهذا هو مذهب سيبويه[2] ، وإما في الإثبات كقولك : جاءني من رجل ، وهذا هو مذهب الأخفش[3] .

وثانيها : **الى** : وهي دالة على انتهاء الغاية ، كقوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾[4] ، وخرجت من البصرة إلى الكوفة ، وهي معارضة لـ (من) لما كانت (من) لابتدائ الغاية ، وهذه لانتهائها[5] .

وثالثها : **حتى** : وسيأتي لها باب مفرد ، ذكر فيه أبو القاسم أحكامها .

ورابعها : **في** : ومعناها الظرفية ، أما على جهة الحقيقة ، كقولك : جلست في السوق ، وأما على جهة المجاز ، كقولك : سطرت في المسألة[6] .

وخامسها : **الباء** : ومعناها الإلصاق ، أما على جهة الحقيقة ، كقولك : به داء ،

---

(١) الحج ٣٠ ، وينظر : التبيان في إعراب القرآن ٢/٩٤١ .

(٢) ينظر الكتاب ١/٣٦٢ ، ٢/٣٠٧ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للأخفش ١/٩٨-٩٩ . وذكر المبرد في المقتضب ٤/٤٢٠ ، أنها تزاد في النفي ولا تقع في الايجاب زائدة . وذكر أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢/٤٤٥-٤٤٦ ، أن مذهب سيبويه أن الزائدة لتأكيد استغراق الجنس ، وأن المبرد يرى أنها غير زائدة لإفادتها استغراق الجنس ، والحق أن قول المبرد فيها مضطرب فمرة يرى أنها لا تكون زائدة (المقتضب ١/٤٥) ومرة يرى أنها زائدة (المقتضب ٤/٥٢ ، ١٣٦-١٣٧ ، ٤٢٠) .

(٤) البقرة ١٨٧ ، وينظر : التبيان في إعراب القرآن ١/١٥٥ .

(٥) ينظر : حروف المعاني ٦٥-٦٦ ، وارتشاف الضرب ٢/٤٤٩-٤٥١ .

(٦) ينظر : حروف المعاني ١٢ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/٤١٧-٤١٩ ، وارتشاف الضرب ٢/٤٤٦-٤٤٧ .

وأما على جهة المجاز كقولك: مررت بزيد، وتكون للاستعانة، كقولك: كتبت بالقلم، وللمقابلة نحو: أخذت هذا بهذا، وللمصاحبة نحو: دخل علينا بثياب السفر، وللزيادة، أما في المرفوع، كقوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾[١]، واما في المنصوب، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[٢][٣].

وسادسها: اللام: وتكون للاختصاص، كقولك: المال لزيد، وللتعليل، كقولك: جئتك للسمن وللزيادة كقوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[٤]، والدلالة على التعجب، كقولك: الله لا يؤخر الأجل[٥].

وسابعها: رب: وهي موضوعة للتقليل، وفيها لغات: رُبَّ: بضم الراء مع التخفيف والتشديد، ورَبَّ: بفتح الراء مع التشديد والتخفيف أيضًا، ورُبَّتَ: بضم الراء مع التشديد والتخفيف وتختص بصور الكلام، ولا تدخل إلا على النكرة الموصوفة، كقولك: رب رجل كريم جاءني، وتدخل على الضمير، كقولك: ربه رجلًا[٦].

وثامنها: واو رُب[٧]، كقوله[٨]:

---

(١) النساء ٦، وآيات أخر. ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٦١٣-٦١٤.

(٢) البقرة ١٩٥، وينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/١٥٩.

(٣) ينظر: حروف المعاني ٤٧-٤٨، ٨٦-٨٧، وشرح ألفية ابن معطي ١/٣٩٤-٤٠١، وارتشاف الضرب ٢/٤٢٦-٤٢٩.

(٤) النمل ٧٢. وينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/١٠١٣.

(٥) ينظر: شرح ألفية ابن معطي ١/٣٩١ - ٣٩٤، وارتشاف الضرب ٢/٤٣٣-٤٣٥.

(٦) ينظر: حروف المعاني ١٤، والأزهية ٢٦٨-٢٧٦، والمفصل ٢/١٧٩-١٨٠، وشرح ألفية ابن معطي ١/٤٠١-٤٠٤، والمغني ١/١٣٨.

(٧) مذهب سيبويه ومن تابعه: أن الجر برب مقدره بعد الواو، ومذهب الكوفيين ومعهم المبرد: أن الواو حرف جر. ينظر: الكتاب ١/٥٤، والمقتضب ٣/٣١٩، والأزهية ٢٤١، والإنصاف ١/٣٧٦-٣٨١ (م٥٥)، والمغني ٢/٣٦١.

=

(٨) نسب في اللسان ١٥/٣١٣ إلى مره بن محكان. والرواية فيه:

وليلة من جمادى ذات أبدية لا يهتدى السبل فيها بطن واديها

وتاسعها : فاء ربّ[١] ، كقوله[٢] :

فَحُور قد لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ نواعمِ في المروط وفي الرباط

وعاشرها : واوالقسم ، وتختص بالاسم الظاهر ، وتاؤه ، وهي مختصة باسم الله تعالى ، فتقول : تالله وقد روى الأخفش[٣] : تَرَبِّ الكعبة ، سيأتي لهذا مزيد كشف في باب القسم فهذه الأحرف العشرة لا تكون أبدًا إلا حروفًا .

الضرب الثاني : ما يكون اسمًا وحرفًا ، وذلك أمور خمسة :

أولها : على : وتارة تكون حرفًا الأعلى الاستعلاء ، أما على جهة الحقيقة ، كقولك : علوت على الدابة ، وأما على جهة المجاز ، كقولك : فلان علينا أمين ، وتارة تكون أسمًا في نحو قولك : جئت من عليه ، أي من فوقه[٤] .

فأما البيت الذي أنشده :

غدت من عليه بعد ما تم ظَمْؤها تَصِلُ وعن قَيْضٍ بزيزاء مِجْهَلِ

فهو لمزاحم بن الحارث العقيلي . ونذكر إعرابه وموضوع الشاهد منه .

أما إعرابه ، فقوله : من عليه : في موضع الحال أي مجانبة له ، وقوله : تصل : بالصاد المهملة ، والصليل : صوت الأجواف من العطش ، وقيل هو صوتها في طيرانها ، وحفيفها ، والقيض : قشرالبيض الأعلى ، والظمأ : ما بين الوردين ، كما

= في ليلة من جمادة ذات أندية لا يبصر الكلب من ظلمائها الطنبا

(١) الجر بعد الفاء برب مقدره بلاتفاق . ينظر : الأزهية ٢٥٢ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٤١٠ ، والمغني ١٦١/١ .

(٢) البيت للمتنخل الهذلي ، ديوان الهذليين ١٩/٢ ، وهو من شواهد الإنصاف ١/ ٣٨٠ ، وشرح المفصل ٥٣/٨ ، وشرح الأشموني ٢/ ٢٣٢ .

(٣) ينظر : المقتصد ٢/ ٨٣١ ، والمفصل ٢/ ١٨٠ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٤٢٣ .

(٤) ينظر : الأزهية ٢٠٢-٢٠٣ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٤١٥-٤١٧ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٤٥١-٤٥٥ .

يقال في الإبل الخمس ، والزيزاء : هو القصر ، والمجهل : صفه له ، أو على أن زيزاء مضاف إلى مجهل كما هو اختيار البصرين ، وهو يصف قطاة بذلك(١) .

وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على أن على اسمًا ، لدخول حرف الجر عليه ، وهو من بمعنى من فوق .

وثانيها : عن : وتارة تكون حرفًا ، وهي إذا كانت دالة على المجاوزة ، إما على جهة الحقيقة ، كقولك : رمى عن القوس ، وأما على جهة المجاز ، كقولك : أطعمته عن الجوع ، وكسوته عن العري ، وتارة تكون اسما ، كقولك : جئت من عن يمينه .

فأما البيت الذي أنشده :

فقلت للركب لما أن علا بهم

فهو للقطامي . ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه ، أما إعرابه فهو ظاهر ، ولما : ظرف بمعنى الحين ، وإن : زائدة ، والحبيا : موضع بالشام ، ونظرة قبل : أي لم تستبقها نظرة أخرى . وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على أن عن اسم لدخول حرف الجر عليه ، وهو من(٢) .

وثالثها : الكاف : وتارة تكون حرفًا للتشبيه ، كقولك : زيد كالأسد ، وتارة تكون اسمًا إذا دخل عليها حرف الجر(٣).

---

(١) ينظر : الحلل ٧٩-٨٢ ، وفيه : الزيزاء : الغليظ من الأرض ، وتصل : في موضع نصب على الحال .

(٢) ينظر : الحلل ٧٥-٧٧ .

(٣) مذهب سيبويه ومن تابعه أن الكاف لا تكون اسما إلا في ضرورة الشعر . ينظر : الكتاب ٣٩٢/١ ، والمقتضب ١٤٠/٤-١٤١ ، والمفصل ١٨٢/٢ ، وشرح ألفية ابن معطي ٣٨٨/١-٣٩١ ، وذكر أبو حيان في ارتشاف الضرب ٤٣٥/٢ أن صاحب المشرق يرى أنها تكون اسمًا أبدًا ، وذكر أن الفارسي وابن مالك يريان أنها تكون اسما في اختيار الكلام ، والظاهر من كلامهما أنهما يذهبان مذهب سيبويه . ينظر : المقتصد ٨٤٩/٢-٨٥٣ ، وشرح الكافية الشافية ٨١١/٢-١١٣ . ولم أجد من يشترط في مجئ الكاف اسما أن يسبقها حرف جر ، إلا ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ١٥٧/٢ .

كقوله[١] :

يضحكن عن كالبرد المُنَهَّمِ

وتختص بالدخول على الظاهر أستغناءً عنه بمثل[٢] .

ورابعها وخامسها : مذ ، ومنذ ، وتارة يكونان حرفين يجران ، إذا كان للزمان الحاضر ، كقولك : ما رأيته مذ الساعة ، ومنذ اليوم ، وزعم بعضهم : أنهما : اسمان إذا جربهما أيضًا ، وتارة يكونان اسمين ، كقولك : ما رأيته مذ يومان ، ومنذ ليلتان ، وسيأتي لها باب مفرد نشرحه بمعونة الله تعالى .

الضرب الثالث : ما هو كائن حرفًا وفعلًا ، وذلك أمور ثلاثة :

أولها : حاشا : وهي تكون حرفًا وفعلًا ، لكن حرفيتها أظهر ، وهو رأي سيبويه[٣] ، وجماهير البصريين .

وثانيها : خلا وعدا : وهما يكونان حرفًا وفعلًا[٤] ، لكن فعليتهما أظهر ، وهي اللغة الفصيحة . وقد أفرد أبو القاسم لحتى ، ومذ ، ومنذ ، والقسم ، أبوابًا نستقصي شرحها هناك . فهذا هو الكلام في حروف الخفض في هذا النوع .

النوع الثاني : مما يخفض به أسماء غير ظروف :

وهذا نحو قولك : مثل ، وشبه ، وسِوى ، وسُوى ، وسَواءُ ، فالأولان مقصوران بالكسر والضم في فائهما ، والثالث محدود بفتح فائه ، وخِدَبٌ ، وتِرْبُ ، ولدى ، وبعض ، وكل ، وغير ذلك من الأسماء . فهذه الأسماء كلها لازمة للاضافة ، وقلما

---

(١) للعجاج ، ملحقات ديوانه ٣٢٨/٢ . وهو من شواهد المفصل ١٨٢/٢ ، وشرح ألفية ابن معطي ٣٨٩/١ ، وهمع الهوامع ١٩٧/٤ .

(٢) ينظر : المفصل ١٨٢/٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣٥٩/١ ، ٣٧٧ . وينظر : المقتضب ٣٩١/٤ ، ٤٢٦ ، والإنصاف ٢٧٨/١-٢٨٧(م٣٧) ، والمغني ١٢١/١-١٢٢ . وذكر المبرد أن (عدا) لا يكون إلا فعلا ، المقتضب ١٣٣/١-١٣٤ ، ١٤٢ .

(٤) ينظر : المفصل ٢٥٢/١-٢٥٤ .

تستعمل مفردة، واضافتها حقيقية ومعنوية، ثم هي في ذلك على نوعين: لازمة للإضافة، وغير لازمة، فاللازمة هي ما ذكرناه، وغير اللازمة ما يضاف في حال دون حال، وهذا نحو: غلام، وفرس، مما يكون مضافًا في حال دون حال[١].

ثم الإضافة المعنوية تكون على ثلاثة أوجه[٢]:

أولها: أن تكون بمعنى اللام، كقولك: غلام زيد، وسرج الدابة، وماشا كله.

وثانيها: أن تكون بمعنى من، كقولك: خاتم ذهب، وسوار فضة، وباب حديد.

وثالثها: أن تكون بمعنى في، كقولك: مكر الليل، وضرب اليوم، وهذا قليل[٣]، والأكثر هما الوجهان الأولان. فإذا قلت: غلام زيد، فقد اختلف النحاة في عامل الجر في المضاف إليه، فمنهم من قال: العامل فيه هو الاسم الأول، ومنهم من قال: العامل فيه أمر معنوي كالمبتدأ، ومنهم من قال: العامل هو الحرف، والمختار أن العامل فيه هو: الحرف بواسطة نيابة الاسم الأول، لأن الحرف لا يعمل وهو مضمر /٢٦ب/ وأنما عمله لنيابه هذا الاسم عنه[٤]. فإذا اضفت الأول إلى الثاني فلك في الأول أحكام أربعة[٥]:

أولها: حذف اللام منه، إن كان فيه لام أصلها للتعريف والانفصال، وأصل الإضافة للاتصال، ومحال كون الكلمة الواحدة متصلة منفصلة، بخلاف التنوين،

---

(١) ينظر: المفصل ٢٤٣/١، وشرح الكافية الشافية ٩٠٢/٢، وشرح جمل الزجاجي ٤٦٨/١.

(٢) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٩٠٦/٢: «وأغفل أكثر النحويين الإضافة بمعنى (في) وهي ثابتة في الكلام الفصيح».

(٣) ينظر: الكتاب ٢٠٩/١، والمفصل ٢٤٣/١، والغرة المخفية ٣٦١/١، وشرح المفصل ١١٧/٢، وشرح جمل الزجاجي ٧٥/٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٨٩٩/٢.

(٥) ينظر: المفصل ٧٧/٢، ٨١، والغرة المخفية ١٢٣/١، ١٣٣، وشرح جمل الزجاجي ١٥٢/١-١٥٤.

فإن التنوين للتنكير، ومحال أن تكون الكلمة معرفة منكرة.

وثانيها: طرح التنوين منه أن كان منونًا، لأن التنوين علامة لانفصال الكلمة، والإضافة علامة لاتصال الكلمة، ومحال كون الكلمة متصلة منفصلة.

وثالثها: طرح نوني التثنية، والجمع إذا كان مثنى أو مجموعًا[١]، كقولك: غلاما زيد، ومسلموا أبيك وإنما وجب حذفهما عند الإضافة لأنهما عوضان من التنوين كما قاله النحاة، والمختار أنهما حذفا لاستطالة الكلمة بهما، فلا جرم حذفوهما عند الإضافة.

ورابعها: إزالة العلمية عند إضافة العلم، في نحو قولك: زيدكم، وعمركم، فتدخله في أمة يقال لكل واحد منهم زيد، ليكون ذلك سببًا لتنكيره، فإذا تنكر أدخلت عليه اللام، أو الإضافة ليكون معرفًا، فهذا هو الطريق إلى إضافة العلم على نحو هذا التأويل.

ولا يجوز الجمع بين اللام والإضافة ولا بين التنوين والإضافة، ولا بين التنوين واللام لما ذكرناه.

قال أبو القاسم: واعلم أن هذه الحروف تخفض ما بعدها، وترفع ما بعدها المخفوض على الابتداء، إلا أن يدخل عامل غيره، وهذا ظاهر، فتقول: في الدار زيد، فتخفض الدار بالحرف، وترفع زيدًا على الابتداء، فإن أتيت بعامل تغير عن رفعه، تقول: إن في الدار زيدًا.

وحاصل الأمر في ذلك هو: أن الحروف، والظروف لابد لها من متعلق[٢]، وهي في ذلك على أوجه ثلاثة:

أولها: أن تكون متعلقة بموجود، وهذا هو الاكثر المطرد، لأن الكلام إنما

---

(١) ينظر: المفصل ١/٧١-٧٢، والغرة المخفية ١/٤٠٣، وشرح المفصل ١/٩٠-٩١، وشرح جمل الزجاجي ١/٤٨٢-٤٨٣، وارتشاف الضرب ٢/٥٤-٥٥.

(٢) ينظر: المفصل ١/٢٥٤، وشرح المفصل ٢/١٢٦-١٢٧.

يوضع للإفادة والبيان .

وثانيها : أن يكون متعلقًا بما هو في حكم الموجود ، لأن حذفه إنما كان من أجل كثرة الاستعمال ، وهذا نحو قولنا : بسم الله ، فإنه يستعمل في الأفعال كلها للتبرك ، فحذف تخفيفًا ، فلهذا كان في حكم الموجود .

وثالثها : أن يكون محذوفًا ، إما في خبر المبتدأ ، كقولك : زيد في الدار ، وإما في صفة لموصوف ، كقولك : أعجبني رجل من الكرام ، وإما صلة لموصول ، كقولك : أعجبني الذي في الدار ، وإما حالًا لذي حال ، كقولك : جاء زيد على فرس ، ولقيت زيدًا في الدار ، وهكذا القول في الظروف تجرى على نحو هذه الصورة من غير فرق بينهما ، فهذه جملة ما أشار إليه أبو القاسم في المجرورات بالأسماء والحروف .

النوع الثالث : في الظروف[1] :

وهي نحو قولك : خلف ، وأمام ، وقدام ، ووراء ، ووسط ، فهذه الظروف كلها لازمة للإضافة ، فإذا قطعت بنيت على الضم ، كقولك : أسفلُ ، وقدامُ ، وخلف والوسَط بالتحريك هو الاسم ، والساكن العين هو الظرف ، فكل ما يصلح مكانه بين فهو وسْط ، بالتسكين ، وكل ما لا يصلح فيه ذلك فهو بالتحريك ، حكاه الجوهري[2] . وحذاء ، وحده ، وعند ، ومع ، فهذه كلها ظروف أمكنة تلزم الإضافة كما ذكرناه .

* * *

(١) ينظر : الصحاح : (وسط) ١١٦٨/٣ .

(٢) الفرزدق ، ديوانه ٥١٨/٢ . وهو من شواهد الكتاب ٤١٣/١ ، والمقتضب ٤١/٢ ، وشرح عيون الإعراب ٢٠٩ ، والحلل ٨٣ .

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب حتى [في الأسماء]

اعلم أن حتى تدخل على الأسماء، والأفعال، والجمل. فأما عملها في الأفعال: فإن الفعل بعدها ينصب بإضمار إن الخفيفة. كقولك: خرجت حتى أقصد زيدًا، ونحن نذكرها في باب إعراب الأفعال.

وأما دخولها على الجمل، فإنها غير مؤثرة فيها، كقولك: قام القوم حتى زيد قائم، ترفع زيدًا على الابتداء، وقائم خبره، وكذلك: سار الناس حتى محمد سائر، قال الشاعر[1]:

فيا عَجَبًا حتىَّ كُلَيْبُ تَسُبُّني كأنَّ أباها نَهْشَلُ أو مُجَاشِعُ

ولامرئ القيس[1]:

سريتُ بِهِمْ حَتىَّ تَكِلَّ مطيهم[2] وَحَتَى الجيادُ ما يُقَدْنَ بأَرْسَانِ

فأما دخولها على الأسماء المفرده، فإن الوجه فيها أن تكون خافضة لها، وربما أجريت مجرى حرف عطف، ولا تقع في الوجهين إلا بعد الجمع، وذلك قولك: قام القوم حتى زيد، ترفع القوم بفعلهم وتخفض زيدًا بحتى، وكذلك: رأيت إخوتك حتى زيدٍ، بالخفض، وأكرمت أصحابك حتى عمرو، وإن شئت أجريتها مجرى الواو، فقلت: قام القوم حتى زيدٌ، بالرفع كأنك قلت: قام القوم وزيدٌ، وكذلك: رأيت إخوتك حتى زيدًا، كأنك قلت: رأيت أخوتك وزيدًا، والوجه الخفض. إلى آخر ما ذكره في حتى.

---

(١) ديوانه ٩٣. وهو من شواهد الكتاب ٤١٧/١، والمقتضب ٤٠/٢، وشرح عيون الإعراب ٢٠٩، والحلل ٨٦.

(٢) في الأصل: غزاتهم.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام :

اعلم أنه كان لا حاجة به إلى ذكر باب على أنفراده لحتى ، وكان ينبغي ذكر كل معنى من معانيها في بابه ، والا لزم أن يجعل لكل حرف بابًا على حياله ، وعذره في ذلك أنه لما كانت مختصة بمعان فلا جرم أفرد لها بابًا يستوفي فيه معانيها .

وهي تدخل على الأسماء والأفعال ، والجمل ، ولكل واحد من هذه حكم يخالف فيه الآخر ، فحأصل الأمر أن لها بالإضافة إلى كونها عاملة ، وغير عاملة حالات أربع :

الحالة الأولى : أن تكون ناصبة للأفعال ، وذلك على وجهين[1] :

أما أولًا : فبأن يكون ما بعدها سببًا عما قبلها ، فلأجل هذا تكون بمعنى كي كقولك : أسلمت حتى ادخل الجنة ، وفعلت الخير حتى يغفر الله لي .

وأما ثانيًا : فبأن يكون ما بعدها غاية لما قبلها ، فتكون بمعنى إلى[2] كقولك : سرت حتى تطلع الشمس ، ولألزمنك حتى تعطيني حقي .

وهل تكون عاملة بنفسها أو بغيرها ؟ فيه خلاف فالذي قاله علماء البصر بين : أن عملها إنما هو باضمار إن ، وزعم الكسائي ، والفراء أنها عاملة بنفسها[3] ، وسيأتي لهذا مزيد كشف وإيضاح في الحروف الناصبة إن شاء الله تعالى .

الحالة الثانية : أن تكون جارة بمعنى إلى ، فإن كل واحد منها أعنى إلى وحتى ، دال على معنى الغاية ، خلا أن حتى تخالف إلى من أوجه ثلاثة[4] :

---

(١) ينظر : الكتاب ٤١٣/١ ، والأزهية ٢٢٤ ، وشرح اللمع ١٨٣/١-١٨٤ ، والإنصاف ٥٩٧/٢-٦٠١ (م٨٣) ، والغرة المخفية ١٦٧/١-١٦٨ ، وشرح ألفية ابن معطي ٣٤٧/١ .

(٢) في كتب النحو : إلى أن .

(٣) ينظر : الكتاب ٤٠٨/١ ، والإنصاف ٥٩٧/٢-٥٩٨ (م٨٣) ، وشرح ألفية ابن معطي ٣٤٥/٢ .

(٤) ينظر : المفصل ١٧٦/٢-١٧٧ ، والمقتصد ٨٤٢/٢ ، وشرح عيون الإعراب ٢١٠ ، وشرح ألفية ابن معطي ٣٨٠/١-٣٨١ .

أما أولًا : فلأن مجرور حتى يجب أن يكون آخر جزء من الشيء ، كقولك : أكلت السمكة حتى رأسها ، أو ما يلاقي آخر جزء منه ، كقولك : نمت البارحة حتى الصباح ، فإن الصباح يلاقي آخر جزء من الليل .

وأما ثانيًا : فلأ ن من حق حتى أن يدخل ما بعدها /٢٧أ/ في حكم ما قبلها ، بخلاف إلى فإن الأظهر في مجرورها ، أن يكون خارجًا عن حكم ما قبلها ، فلهذا كان في مسألتي السمكة ، والبارحة قد أكل الرأس ونمت الصباح .

وأما ثالثًا : فلأن حتى لا تدخل على المضمر بخلاف إلى ، فلهذا تقول :إليك ، وإليه ، ولا تقول حتاه ، وحتاك .

فأما البيت الذي أنشده[1] :

ألقى الصحيفة كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والـزادَ حـتـى نـعِـلُـه أَلْـقَـاهـا

فقبل هو للمتلمس ، وحكاه أبو الحسن الأخفش لابن مروان النحوي ، ولم يعثر عليه في ديوان المتلمس ، وحكاه الفارسي عن ابن مروان أيضًا[2] ، فلنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه فهو ظاهر ، يروى : ألقى الصحيفة ، والحقيبة ، وقوله : حتى نعله ألقاها ، يروى مرفوعًا على أنها ابتدائية ، أي حتى نعله ملقاةٌ ، ويروى منصوبًا على العطف على ما قبله ، ويروى بمجرورًا على أنها حرف جر بمعنى الغاية .

وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على جواز الأوجه الثلاثة ، فالرفع على أنها مبتدأ ، وما بعده خبر ، والنصب على أنها عاطفة ، والجر على أنها للغاية .

---

(١) قائله مروان بن سعيد النحوي (ت نحو ١٩٠هـ) (معجم الأدباء ١٤٦/١٩ ، وبغية الوعاة ٢٨٤/٢) ، وهو من شواهد الكتاب ٥٠/١ ، والأصول ٥١٧/١ ، واللمع ١٥٥ ، وشرح المفصل ١٩/٨ .

(٢) ينظر : الحلل ٨٩ ، ٩٢ .

وقوله ألقاها : عمدة في الرفع لأنه يكون خبرًا ، ومع النصب ، والجر فضلة لا يحتاج إليه[١] .

الحالة الثالثة : أن تكون ابتدائية[٢] :

ونعني بكونها ابتدائية : أنها تأتي مصدرة بها الجملة الابتدائية ، إما فعلية كقوله تعالى : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذۡنَا مُتۡرَفِيهِم بِٱلۡعَذَابِ﴾[٣] وقوله تعالى : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلۡأَرۡضُ زُخۡرُفَهَا﴾[٤] ، وإما اسمية كقولك : قام القوم حتى زيد قائم .

فأما البيت الذي أنشده :

فيا عجبًا حتى كليب تسبني

فهو للفرزدق . ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه[٥] ، فقولنا : يا عجبًا ، فيه روايتان :

الأولى منهما منونًا منصوبًا ، إما على أنه مصدر والمنادى محذوف ، تقديره : يا قوم عجبًا ، وإما على أنه منادى منكرًا ، كقولك : يا رجلًا .

الثانية : على أنه غير منون ، إما على أنه مضاف إلى النفس فكان أصله : يا عجبي ، فقيل : يا عجبا ، على إبدال الياء ألفًا ، كما قالوا في : يا غلامي ، يا غلاما ، وإما على أنه يريد : يا عجباه ، فطرحت الهاء للوصول ، وقوله : حتى كليب تسبني ، خرج مخرج للاستحقار .

وأما موضع الشاهد منه ، فإنما أورده شاهدًا على أن حتى للابتداء[٦] ، ولهذا

---

(١) ينظر : شرح اللمع ١/١٨٦-١٨٧ .

(٢) ينظر : المقتضب ٢/٤١ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/١١٤٨ ، والمغني ١/١٢٨-١٣٠ .

(٣) المؤمنون ٦٤ .

(٤) يونس ٢٤ .

(٥) ينظر : الحلل ٨٣-٨٤ .

(٦) في الأصل : لابتداء .

وقعت بعدها الجملة الابتدائية . وقد أجاز أهل الكوفة خفض كليب على أنها للغاية .

قال أبو القاسم : وتقول : ضربت القوم حتى زيدًا ضربته ، فيجوز لك[1] في زيد ثلاثةأوجه ، أجودها النصب . وإنما كان أجودها لأنه معطوف على جملة فعلية ، فلهذا كان النصب فيه أجود ليكون الكلام متناسبًا ، والرفع على الابتداء ، وضربته خبره ، والجر على أنها للغاية ، فيكون ضربته في الجر تأكيدًا ، وفي الرفع لا بد منه لكونه خبرًا ، وفي النصب أيضًا عمدة لكونه مفسرًا لفعل ينصب زيدًا .

الحالة الرابعة : أن تكون عاطفة[2] :

والواجب في معطوفها أن يكون جزءًا من المعطوف عليه ، إما على الأفضلية ، كقولك : مات الناس حتى الأنبياء ، وإما على الأدونية ، كقولك : قدم الحاج حتى المشاة ، وهي لا تنفك عن الدلالة على الغاية ، وهي محمولة على الجارة وفرع لها ، ولهذا لم يكن معطوفها إلا ما يكون آخر جزء من الشيء ، كقولك : أكلت السمكة حتى رأسها ، بالنصب ، ولم يأت في العاطفة أن يكون ملاقيًا لآخر جزء منه ، فلا تقول : نمت البارحة حتى الصباحَ ، بالنصب .

فأما البيت الذي أنشده :

سريت بهم حتى تكل غُزَاتُهُم

فهو لامرىء القيس . ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه فهو ظاهر[3] ، يروى : تكل ، مرفوعًا فمن رفعه جعله إما جملة حالية ،

---

(١) في الجمل ٦٨ : فيكون .

(٢) هذا مذهب سيبويه ومن تابعه ، الكتاب ١/٤٩-٥٠ ، ونقل أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢/ ٦٣١ ، أن مذهب الكوفيين : أنها ليست حرف عطف وإنما يعربون ما بعدها بالإضمار ، وتابعه ابن هشام في المغني ١/١٢٧ ، وقال : إنهم يحملون ما جاء من ذلك على أن حتى ابتدائية . وينظر : المقتضب ٣٩/٢ ، وشرح اللمع ١/١٨٤-١٨٥ ، والمقتصد ٢/ ٨٤٠-٨٤١ ، والمفصل ٢/١٩٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٠٧ .

(٣) ينظر : الحلل ٨٧-٨٨ .

أي سريت بهم في هذه الحالة، وإما على أنها قد تقضت ومضت خلا أنا حكيينا الحال الماضية، ويروى منصوبًا أيضًا على أنها غاية، أي: سريت بهم إلى هذه الحالة، فهي على هذه في موضع جر، كأنه قال: سريت بهم إلى حين كلال السراة. والغزاة: جمع غاز، كقاضي، وقضاة، وحتى الجياد ما يقدن بأرسان، يعني: لكثرة الكلال والتعب والإعياء ما يفتقرن إلى أرسان.

وأما موضع الشاهد منه. فإنما أورده شاهدًا على أن حتى ها هنا ابتدائية، يقع بعدها المبتدأ والخبر فالجياد مبتدأ، وما يقدن خبره، كأنه قال: وحتى الجياد غير مقودات بأرسان، والباء متعلقة بيقدن لا موضع لها من الإعراب سوى المفعولية، إذ لا يعقل هناك إعراب آخر يكون لها من الحال وغيره، سوى ما ذكرناه. وكان ينبغي إيراد هذا البيت في الحالة الثالثة، لكنا أوردناه في هذه الحالة الرابعة، لما كان العطف ها هنا جائز، ليكون عطفًا لجملة على جملة فعلية كقولك: قام زيد وعمرو منطلق، فتكون الواو جامعة لمضموني الجملة في الحصول، كأنه قال: سرت بهم حتى حصل الكلال للسراة، والإعياء للجياد.

* * *

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب القسم وحروفه

[وهي] : الواو، والباء، والتاء، واللام. واعلم أن هذه الأحرف خافضة للمقسم به، ولا بد للقسم من جواب، وجوابه في الإيجاب: إنَّ، واللام، وفي النفي: ما، ولا، وذلك قولك: والله لأَخْرُجَنَّ، ووالله لقد خرج زيد، وتالله لأقصدن عمرًا، قال الله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾(١)، وتقول في النفي: والله لاخرج زيد، وتالله ما خرج عمرو، وكذلك ما أشبهه.

واعلم أن الفعل المستقبل في جواب القسم إذا كان موجبًا تلزمه اللام، والنون، لابد من ذلك، كقولك: والله ليخرجن عمرو، وتالله لينطلقن أخوك، وكذلك ما أشبهه. فإن كان [الكلام] منفيا لزمه لا، أو ما، كقولك: والله لا يقوم أخوك، وربما حذفت لا وأضمرت، وكان ذلك جائزًا، لأن الفرق بين الموجب والمنفي قد وقع بلزوم الموجب اللام والنون، وذلك قولك: والله يقوم زيد، وأنت تريد: والله لا يقوم زيد، لأنك لو أردت الإيجاب لقلت: والله ليقومنَّ زيدٌ(٢). إلى آخر ما ذكره في القسم.

قال الإمام أمير المؤمنين بالله عليه السلام:

اعلم أن القسم: كل جملة اسمية أو فعلية، يؤكد بها جملة موجبة، أو منفية(٣)، والكلام فيه واسع، ولكنا نشيرها هنا إلى ما اشتمل عليه كلام أبي القاسم، فنذكر القسم /٢٧ب/ إذا كان مجرورًا، ثم نذكره إذا كان غير مجرور، ثم نذكر

---

(١) الأنبياء ٥٧.

(٢) في الأصل: والله يقوم زيد. وهو وهم من الناسخ والصحيح ما أثبتناه بدليل ما ياتي من كلام المؤلف في الجملة المنفية. وينظر: الجمل ٧١، وشرح الكافية الشافية ٢/٨٤٥.

(٣) ينظر: المفصل ٢/٢٣٧، وشرح الكافية الشافية ٢/٨٣٤.

جوابه، فهذه فؤائد ثلاث:

الفائدة الأولى: في حكمة إذا كان مجرورًا، ولا يكون مجرورًا إلا بأحرف القسم وجملتها خمسة[١]:

أولها: الباء: وهي الأصل في حروف القسم ،ولأجل أصالتها تستبد عن أخوانها بثلاثة أمور:

أما أولًا: فلأنها تدخل على الظاهر، والمضمر، فتقول: بالله، وبالرحمن، وبه، وبك.

وأما ثانيًا: فلأن الفعل يظهر معها فتقول: حلفت بالله، وأقسمت بالرب، ولا يظهر مع غيرها.

وأما ثالثًا: فلأنها قد تستعمل في الاستعطاف، كقولك: بالله أخبرني، والغرض أن هذه الجملة القسمية إنما جيء بها على جهة التعطف، لا على جهة الحتم والإلزام، كما في سائر الأمور القسمية.

وثانيها: الواو: وهي بدل من الباء، لأن مخرجهما واحد، وهو الشفتان، وتختص بكل محلوف به من الأسماء الظاهرة، ولا تدخل على مضمر بحال فتقول: والله وأبيك، والرحمن، فالواو في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾[٢]، للقسم لا محالة، ثم اختلف النحاة في قوله: ﴿وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾[٣]، فقال بعضهم: إن الثانية للعطف[٤]، وقال آخرون: أنها للقسم، والمختار أنها للعطف، لأنه

---

(١) ينظر: شرح اللمع ٢/٥٦٩-٥٧٢، والمفصل ٢/٢٣٩-٢٤٠، والغرة المخفية ١/١٩٤-١٩٥، وشرح ألفية ابن معطي ١/٤٢١-٤٢٣.

(٢) الشمس ١.

(٣) الشمس ٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٢/١٤٥-١٤٦، ومعاني القرآن للأخفش ٢/٥٢٩، والمقتضب ٣/٣٣٦-٣٣٧، والمفصل ٢/٢٤٢، وشرح المفصل ٩/١٠٦، وارتشاف الضرب ٢/٤٩٥-٤٩٦.

يحسن مكانه ثم، والفاء، فتقول: والله ثم حياتك، كما تقول: وحياتك، فدل على أنها للعطف، وتقول: والله فأبيك، كما تقول: وأبيك.

وثالثها: التاء: وهي بدل من الواو، كما أبدلت في نحو: تراث، وتخمة، وهو من الورث، والوخم، وتقاة: وهو من الوقاية، وتكأة، وهو من قولهم: توكأت، وهي مختصة باسم الله تعالى فتقول: تالله، ولا تقول تالرحمن، ولا تحياتك، وقد حكى الأخفش(١): تربي، وهو نادر.

ورابعها: اللام وهي مختصة بالتعجب، ومعنى هذا أنها لا تأتي إلا في المواضع المستظرفة للتعجب منها كقولك: الله لا يؤخر الأجل، والله لا تقوم الساعة، ولا تقول: لله لأفعلن(٢).

وخامسها: من: وهي مختصة بربي(٣)، وقد حكى الأخفش(٤): من الله، وهو قليل والأكثر ما ذكرناه، وتضم ميم من، فيقول: مُن ربي، قال سيبويه(٥): «ولا تدخل الضمة في من إلا هاهنا، كما لا تدخل الفتحة في لدن إلا مع غدوة». وتحذف نونها فتختص باسم الله كالتاء(٦)، فيقال: مِ(٧) الله، ومُ الله بالكسر والضم، ومن الناس من زعم أن المكسورة مأخوذة من من، والمضمومة مأخوذة من أيمن الله(٨). فهذه هي حروف القسم.

---

(١) ينظر: المفصل ٢/٢٣٩، والإنصاف ١/٣٩٧، وشرح ألفية ابن معطي ١/٤٢٣.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن معطي ١/٤٢٩.

(٣) ينظر: الغرة المخفية ١/١٩٩.

(٤) ينظر: المفصل ٢/٢٣٩.

(٥) الكتاب ٢/١٤٥.

(٦) ينظر: المفصل ٢/٢٣٩.

(٧) في الأصل: من

(٨) ينظر: المفصل ٢/٢٣٩، والغرة المخفية ١/١٩٩، وشرح ألفية ابن معطي ٢/٤٢٩-٤٣٠.

الفائدة الثانية : في بيان ما يجاب به القسم :

قال ابن الأنباري[١] : ولا بد في القسم من حرف يربط بين القسم والمقسم عليه ، وهو يكون على أوجه أربعة[٢] :

أولها : أن يكون الجواب جملة اسمية موجبة ، إما بإنّ واللام ، كقولك : والله إنَّ زيدًا لمنطلق ، وإما باللام وحدها ، كقولك : والله لزيد منطلق ، وإما بإنّ وحدها ، كقولك : والله إنّ زيدًا منطلق .

وثانيها : أن تكون موجبة بالفعل المضارع ، إما باللام ونون التوكيد ، كقولك : والله يقومنَّ زيدُ . وهذا هو الأكثر والأعرف ، وقد تأتي باللام وحدها كقولك : والله ليقوم زيد ، وقد تأتي بالنون وحدها ، كقولك : والله يقومنَّ زيد ، وهو قليل .

وثالثها : أن تكون موجبة بالفعل الماضي ، إما باللام وقد ، كقولك : والله لقد قام زيد ، وهذا كثير ، وقد تأتي باللام وحدها ، كقولك : لكذب[٣] ، وقد تأتي بقد وحدها ، كقولك : والله قد جاء زيد ، قال الله تعالى : ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّنهَا﴾[٤] ، عقيب قوله : ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَنهَا﴾[٥] .

ورابعها : أن تكون الجملة منفية ، أما بما ، كقولك : والله ما قام زيد ، واما بلا ، كقولك : والله لاقام أحد ، ويجوز حذفمها جميعًا لما كان اللبس مأمونًا ، كقولك : والله يقوم زيد ، لأنه لو كان موجبًا لوجب فيه لزوم اللام والنون كما ذكرناه ، فلهذا جاز حذفهما جميعًا .

---

(١) ينظر : الغرة المخفية ١/٢٠٠ .

(٢) ينظر : الغرة المخفية ١/٢٠٠-٢٠٣ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٨٣٤-٨٣٧ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/٤٣٠-٤٣٥ .

(٣) في الكتاب ١/٤٥٤ : « وسمعنا من العرب من يقول : والله لكذبت ، ووالله لكذب » .

(٤) الشمس ٩ . وينظر : معاني القرآن للأخفش ٢/٥٣٩ ، والتبيان في إعراب القرآن ٢/١٢٩٠ .

(٥) الشمس ١ .

وقد أوردها هنا بيتين، فأما البيت الأول فهو قوله:

فحالِف فلا واللّه تَهْبِطُ تَلْعةً من الأَرضِ إلا أنتَ للذل عارِفُ

فهو لمزاحم العقيلي[١]، وقيل لغيره، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه:

أما إعرابه[٢] فظاهر، التلعة: المكان المرتفع، والمكان المنخفض، وهو من الأسماء الأضداد[٣]، ومراده في البيت هو المنخفض، ولهذا قال: تهبط، والهبط لما كان من أعلى إلى أسفل، وقوله: أنت للذل عارف: جملة ابتدائية في موضع النصب على الحال من الضمير في تهبط، لكنها تضعف قليلًا لكونها من غير واو، أمره بالمحالفة وهي المعاقدة، لأن من سار في غير الأشهر الحرام، من غير محالفة لرئيس يحميه ويحفظه أخذ وقتل.

وأما موضع الشاهد منه، فإنما أورده شاهدًا على جواز حذف حرفي النفي من قوله: تهبط، لأن المعنى: ما تهبط، بدليل الاستثناء.

وأما البيت الثاني وهو قوله:

للهِ يَبْقَى على الأيام ذو حِيدٍ بِمشمخر به الظَّيَّانُ والآسُ

فقيل لأبي ذؤيب الهذلي، وقيل لمالك بن خالد، رواه سيبويه[٤]، ولنذكر إعرابه وموضوع الشاهد منه.

أما[٥] إعرابه فهو ظاهر، والحيد: اعوجاج في قرن الوعل، والمشمخر: هو

---

(١) أخل به شعره. وقد نسب إلى لقيط بن زرارة في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٣١ وهو من شواهد الكتاب ١/ ٤٥٤، والحلل ٩٣، والبسيط ٢/ ٩٢٢.

(٢) ينظر: الحلل ٩٤-٩٥.

(٣) ينظر: الأضداد لأبي بكر بن الأنباري ٢١٨.

(٤) نسبه سيبويه في الكتاب ٢/ ١٤٤، إلى أمية بن أبي عائذ، وكذا هو في الأصول ١/ ٤٣٠، والنكت ٢/ ٩٥٣، ونسب في ديوان الهذليين ٣/ ٢ إلى مالك بن خالد والرواية فيه:

والخنس لن يعجز الأيام ...

(٥) ينظر: الحلل ٩٦-٩٧.

الجبل العالي، والظيان: ياسيمن البر، والآس: الريحان.

وأما موضع الشاهد منه: فإنما أورده شاهدًا على جواز حذف حرف النفي وهو قوله: ما يبقى على الأيام، ومنه قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ﴾[1] أي ما تفتؤ تذكر، ومنه قوله أمرىء القيس[2]:

فقلتُ يمينُ الله أبرحُ قاعِدًا ... ولو قَطَعوا رأسي لَدَيْك وأوْصالي

أي لا أبرح.

الفائدة الثالثة: في حكمة إذا كان مرفوعًا:

قال أبو القاسم: وقد يجيء غير مخفوض. واعلم أن المقسم به إذا كان غير مخفوض فهو على وجهين[3]:

أحدهما: أن يكون مرفوعًا، كقولك: أمانة الله لأقومن، وعهد الله لأخرجنَّ وأيمن الله، وعلي عهد الله، فهذه الأمور كلها مرفوعة على الابتداء، والخبر محذوف في أكثرها كما ترى، تقديره: أمانة الله قسمي. فأما أيمن ففيه خلاف، فذهب جماهير البصريين إلى أنه: اسم مفرد، وألفه ألف وصل، وفتحها على غير قياس، وزعم الفراء وغيره من نحاة الكوفة: أنها جمع يمين، وأن ألفها ألف قطع. وفيها لغات؛ أيمن الله، وأيمنك الله، ومُنُ الله، يضم الميم والنون جميعًا، ومَنَ الله، بكسرها جميعًا، ومن الله، بفتحها جميعًا، وإيمْن الله، وأيم الله، بكسر الهمزة وفتحها، ومِ الله، ومُ الله بكسر الميم وضمها، ولعمر الله، لا يأتي إلا مرفوعًا على الابتداء، وخبره محذوف، أي لعمر الله قسمي، قال الله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ﴾[4].

---

(١) يوسف ٨٥.

(٢) ديوانه ٣٢، وهو من شواهد الكتاب ١٤٧/٢، والمقتضب ٣٢٦/٢، واللمع ٢٩١.

(٣) ينظر: البسيط ٩٢٨/٢-٩٣٧، وشرح ألفية ابن معطي ٤٢٥/١-٤٢٦.

(٤) الحجر ٧٢.

فهذه الأمور كلها تكون مرفوعة على ما ذكرناه[(١)].

وثانيها: أن تكون منصوبًا على نزع الجار، لأنه لما حذف منه حرف الجر تعدى إليه الفعل، تقول فيه: أمانة الله لأفعلن، وعهد الله لأقومن، كأنك قلت: ألزمت نفسي عهد الله، وأمانته. ويعوض عن حرف القسم أمور ثلاثة: هاء التنبيه في نحو قولك: لاها الله ذا. وهمزة الاستفهام كقولك: آلله لأفْعَلَنَّ. وقطع الوصل مع حرف العطف، كقولك: فَألله لأفْعَلَنَّ[(٢)]. /٢٨أ/ والنصب عند طرح حرف القسم أجود من الرفع، كما قاله أبو القاسم، وإنما كان أجود لأمرين:

أما أولًا: فلأنه أكثر وأوسع.

وأما ثانيًا: فلأن مع النصب يتوهم الحرف، بخلاف الرفع فإنه قد تقضي بالكلية فلا أثر له.

وقد أورد أبو القاسم بيتين، فأما البيت الأول وهو قوله:

فقلت يمين الله أبرح قاعدًا ولو قطعوا رأسي لديك واوصالي

فهو لامرىء القيس، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهر، وجواب لو محذوف، تقديره ما برحت[(٣)]. وأما موضع الشاهد منه فإنما أورده شاهدًا على جواز نصب اليمين على طرح الجار كما ذكرناه.

وأما البيت الثاني وهو قوله:

فقال فريقُ القوم لمأ نشدتُهم نَعَمْ، وفَريقٌ أيمن الله مَاندْرِي

---

(١) ينظر: إصلاح الخلل ١٩١-١٩٤، والإنصاف ١/٤٠٤-٤٠٩ (م٥٩)، وشرح الكافية الشافية ٢/٨٧٧-٨٨١، وشرح ألفية ابن معطي ١/٤٢٧-٤٢٨، وارتشاف الضرب ٢/٤٨٠-٤٨٢.

(٢) ينظر: المقتضب ٢/٣٢١-٣٢٤، وإصلاح الخلل ١٩٠، والمفصل ٢/٢٤١، وشرح الكافية الشافية ٢/٨٦٥، وشرح ألفية ابن معطي ١/٤٢٤، وارتشاف الضرب ٢/٤٧٧-٤٧٨.

(٣) ينظر: الحلل ٩٩.

فهو لنصيب[1]، ولنذكر إعرابه، وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهر، ولما ظرف زمان، بمعنى حين. وأما موضع الشاهد منه، فإنما أورده شاهدًا على رفع أيمن على الابتداء، وخبرها محذوف.

قال أبو القاسم: ومن نادر القسم أمران[2]:

أحدهما: جَيْرِ: وهي كلمة بمعنى نعم، ويحذف معها القسم به تخفيفًا، ومعناه: جَيرِ والله لأفعلن، وحركت لالتقاء الساكنين، وخصت بالكسرة على أصل إلتقاء الساكنين، وهو يمين للعرب تقسم بها.

وثانيها: عَوْضُ: ويستعمل مضافًا، فتقول فيه: عوض العائضين، ويكون منصوبًا على الظرفية، بمنزلة: دهر الداهرين، وغير مضاف، أما مضمومًا لقطعه عن الإضافة، وأما مكسورًا على أصل التقهاء الساكنين، وأما مفتوحًا للتخفيف، وهذه الأوجه الثلاثه حكاها أبو عثمان المازني، وأصله أن يكون ظرفًا، لكنه كثر استعماله فأجرى مجرى أدوات القسم، فقيل فيه: عوض لأفعلن.

فأما البيت الذي أنشده:

رَضِيعَيْ لِبانٍ ثَدْيِ أُمٍّ تَحالَفا   بأَسْحَم داجٍ عَوْضُ لانَتَفرَقُ

فهو لأعش بكر بن وائل[3]، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه[4]؛ فقوله: رضيعي لبان فيه، وجوه أجودها نصبه على المدح، وثدي

---

(١) ديوانه ٩٤، وهو من شواهد الكتاب ١٤٧/٢، والمقتضب ٢٢٨/١، والإنصاف ٤٠٧/١، وشرح ألفية ابن معطي ٤٢٧/١. والرواية فيها: ليمن الله.

(٢) ينظر: الإنصاف ١/ ٤٠٠-٤٠٢، وشرح الكافية الشافية ٨٨٢/٢-٨٨٦، والبسيط ٩٣٧/٢، ٩٤٤-٩٤٧.

(٣) ديوانه ٢٢٥، وهو من شواهد الخصائص ٢٦٥/١، والحلل ١٠٤، والمفصل ٦٧/٢، والإنصاف ٤٠١/١، وشرح المفصل ١٠٧/٤-١٠٨.

(٤) ينظر: الحلل ١٠٥-١٠٩.

أم : من رواه مجرورًا كان بدلًا من لبان ، ومن رواه منصوبًا فنصبه أما على اليمين ، وأما على نزع الجار ، وأما بدلًا من محل لبان ، وقوله : بأسحم داج ، مختلف فيه ؛ فقيل الليل ، وقيل ظلمة الرحم ، وقيل الدم ، حكاه ابن السكيت في (إصلاح المنطق)[1] . وعَوْض : فيه لحركات الثلاث ؛ إما بناء كما قررنا ، وأما أعرابًا إذا جعلناه اسم صنم ، فالرفع على الابتداء ، وخبره محذوف ، والجر على إضمار حرف القسم وإعماله ، والنصب على طرحه وتعدية الفعل إليه .

وأما موضع الشاهد منه ؛ فأنما أورده شاهدًا على أستعمال عوض في القسم على هذه الأوجه التي ذكرناها .

* * *

---

(١) أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ، ت ٢٤٤هـ . (إنباه الرواة ١/ ٢٢٠ ، وشذرات الذهب ٢/ ١٠٦) . ينظر : إصلاح المنطق ٢٩٧ ، وشرح أبيات إصلاح المنطق ٤٦٩ .

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب ما لم يسم فاعله

حكم ما لم يسم فاعله من الأفعال [الماضية الثلاثية السالمة] : أن يضم أوله، وبكسر ثانية، ويحذف الفاعل، ويقام المفعول مقامه ويرفع، وذلك قولك: ضُرِبَ زَيْدُ، وشتم عمرو، أكرم أخوك، وشرب الماء، ودخُلت الدار، وأكرمت هند، إلا أن يكون ثاني الفعل باءً، أو واوًا، فإنك تكسر أول ذلك الفعل استثقالًا للضم فيه، فتنقلب واوه ياء، فتصير ذوات الواو والباء بلفظ واحد، وذلك قولك: كِيل الطّعامُ، وبِيعَ الثوب، وسِيْرَ بزيدِ، وصِيغَ الخاتم، وقِيلَ في أخيك قَوْلُ حَسَنُ، هذه هي[1] اللغة الجيدة.

ومن العرب من يُشِمُ الضمَّ في هذا حرصًا على البيان، فيقول: كِيلَ الطعام، وبيع المتاع. وقد قرأت القراء: ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾[2] بالكسرة اللغة الأولى، وأكثرهم عليها، وقرأ بعضهم: ﴿وَغِيضَ﴾ بالاشمام[3]، وهذا لا يضبط إلا بالمشافهة. وفيه لغة ثالثه لم تجيء في القرآن لشذوذها، وقلتها، وذلك أن من العرب من يضم أول هذا النوع من الفعل، ويسكن ثانية فتنقلب ياؤه واوًا ويصير من ذوات الواو والياء فيه بلفظ واحد، فتقول: كُول الطعامُ، وبُوع المتاع، وقُولَ القولُ.

فإن كان الفعل مستقبلًا ضم أوله، وفتح ثالثه، كقولك: يُضْرَبُ زيدُ، ويُؤْكَلَ الطعامُ، [(وما أشبه ذلك)] . فإذا كان الفعل غير متعد إلى مفعول لم يجز رده إلى ما لم يُسمَّ فاعله عند أكثر النحويين. إلى آخر ما ذكره أبو القاسم في الباب.

---

(١) ليس في الجمل ٧٦.

(٢) هود ٤٤.

(٣) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها ٦٨/١، والتذكرة في القراءات الثمان ٢٤٩/٢.

قال الامام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام :

اعلم أن هذا الفعل يسمى : مالم يسم فاعله ، كما قال أبو القاسم ، ويسمى أيضًا : المبنى للمفعول ، في ألسنة النحاة ، وأحسن ما قيل في تعريفه هو : كل فعل ضم أوله ، وكسر ما قبل آخره أن كان ماضيًا ، وفتح ما قبل آخره أن كان مضارعًا ، ما لم يتغير بالاعلال . فقوله : يضم أوله : ماضيًا كان أو مضارعًا ، فأما ثانيه : فيكسر ماضيًا كضرب ، ويفتح مضارعًا نحو يضرب . فأما أذا كان معتلًا فإنه يختلف حالة كما هو سنوضحه بمعونة الله تعالى ، فإذا عرفت هذا فكلام أبي القاسم قد أشتمل على بيان صيغة ما لم يسم فاعله ، وما يقام مقام الفاعل فيه ، فهاتان فائدتان .

الفائدة الأولى : في بيان الصيغة له :

قال أبو القاسم : حكم ما لم يسم فاعله من الأفعال أن يضم أوله . واعلم أن هذه الصيغة لها أحكام خمسة[1] :

أولها : أن يضم أولها ماضيًا كان الفعل أو مضارعًا ، فتقول فيه : ضرب ، ويضرب ، وأنما وجب ضمها ليكون الضم دلالة على الفاعل لما كان محذوفًا .

وثانيها : أن يكسر ما قبل آخره في الماضي ، ثلاثيًا كان أو زائدًا على الثلاثة ، نحو : ضرب ، وانطلق ، واستخرج المال ، وإنما وجب ذلك للتفرقة بين الماضي والمضارع ، وآثروا الفتحة في المضارع لتكثره بحروف المضارعة فاستحق الأخفّ .

وثالثها : أنه يفتح ما قبل آخره في الفعل المضارع ، سواء كان ثلاثيًا ، أو زائدًا على الثلاثة ، نحو قولك : يضرب ، وينطلق به ، ويستخرج المتاع ، وإنما وجب لأجل الخفة ، كما ذكرناه .

---

(١) ينظر : شرح المفصل ٧/٧٠ ، والغرة المخفية ١/٢٩٨-٣٠٠ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/٦١٧-٦١٩ ، وارتشاف الضرب ٢/١٩٥-١٩٩ .

ورابعها : أنها تقلب لامه ياء أذا كانت واوًا ، ثلاثيًا كان ، أو زائدًا على الثلاثة ، كقولك : دعي ، واستدعي ، وإنما وجب ذلك لانكسار ما قبله .

فأما إذا كان معتل العين بالواو ، أو بالياء ، نحو : قيل ، وبيع ففيه لغات ثلاث :

الأولى منها /٢٨ب/: قيل وسبق بالكسر الخالص ، وأصله : قُوِلَ ، ثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى القاف بعد حذف الضمة منه ، فسكنت الواو وانكسر ما قبلها فقلبت ياء خالصة ، وبيع ، وسير ، وأصله : بُيِع ، ثقلت الكسرة على الياء فنقلت إلى الباء بعد حذف ضمتها ، فصار قيل ، وبيع ، بالكسر الخالص كما ذكرناه . وهذه هي اللغة الفصيحة التي ورد عليها التنزيل قال الله تعالى : ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ﴾[1] ، وقوله : ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ﴾[2] ، وقوله : ﴿سِيٓءَ بِهِمۡ﴾[3] .

الثانية : الإشمام ، وهي لغة بعض العرب[4] ، حرصًا على الضمة في اول الفعل ، وقد ورد في قراءة السبعة في قوله تعالى : ﴿وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ﴾ . و﴿سِيٓءَ بِهِمۡ﴾ . قال أبو القاسم : وهذا لا يضبط إلا بالمشافهة : يعني أن الإشمام إنما يدرك لا بروئ العين لا غير ، فيشمون الكسرة صوت الضمة .

الثالثة : وهي قليلة نادرة لبعض العرب ، ولم يقرأ بها في السبعة ، وهي إبقاء الضمة حرصًا عليها ، وحذف الكسرة من عين الفعل ، فتبقى الواو ساكنه في ذوات الواو ، نحو : قول ، وطول ، وقلبت الياء واوًا في ذوات الياء لسكونها وانضمام ما قبلها ، نحو : بوع المتاع ، وكول الطعام ، فاللفظ واحد كما ترى في ذوات الواو ، والياء ، والأصل فيها مختلف كما قررناه .

---

(١) هود ٤٤ .

(٢) الزمر ٧٣ .

(٣) هود ٧٧ ، والعنكبوت ٣٣ .

(٤) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٩٦/٢ : «وهي لغة فقعس ودبير ، وهما من فصحاء بني أسد ، وموجودة في لغة هذيل» .

وخامسها : أنها تقلب عينه ولامه ألفًا سواء كان ثلاثيًا ، أو زائدًا على الثلاثة ، كقولك يقال ، ويباع ، ويستعار ، ويسترد ، وغير ذلك ، وأنما وجب ذلك لتحركها وانفتاح ما قبلها . فهذه جملة أحكام هذه الصيغة في الصحيح ، والمعتل ، والثلاثي ، والزائد على الثلاثة ، يجري على هذه الأوجه .

الفائده الثانية : فيما يقام مقام الفاعل فيه :

قال أبو القاسم وإذا كان الفعل غير متعد إلى مفعول لم يجز رده إلى ما لم يسم فاعله .

واعلم أن من النحاة من زعم أن الفعل إذا كان لازما ، فإنه لا يجوز بناؤه لمالم يسم فاعله بحال ، وهو رأي أكثر النحاة[1] ، فلا يجوز أن تقول : قُعِد ، ولاجُلس ، لتعذر فاعله ، ومنهم من جوز ذلك أعتمادًا على جواز إقامة المصدر والظروف مقام فاعله ، فلهذا تقول : قيم القيام ، وقعد يوم الجمعة ، وهذا جيد لأن الغرض أنما هو إقامة مفعول مقامه . وهذه المفاعيل ، أعني المصدر ، وظروف الأمكنة ، والأزمنة أشد لزومًا للفعل من المفعول به ، فلا جرم جاز أقامتها مقام الفاعل في حقه ، وهذا هو رأي سيبويه[2] . فإذا عرفت هذا فلنذكر ما يقام مقام الفاعل من المفاعي ، وما لا يجوز إقامته منها فهذان بحثان :

البحث الأول : في ذكر ما يجوز إقامته مقام فاعله منها ، وذلك أمور أربعة[3] :

أولها : المفعول به : وهو أحقها بالإقامة ، وأولاها ، مهما كان موجودًا ، فإذا

---

(١) ينظر : اللمع ٩٣ ، والمقتصد ١/٣٤٤-٣٤٥ ، وإصلاح الخلل ١٩٥-١٩٨ ، وشرح المفصل ٧/٧٢-٧٣ ، والغرة المخفية ١/٣٠٢ .

(٢) ينظر : الكتاب ١/١٩ ، ١٤ ، ١١٦-١١٧ .

(٣) زاد ابن الخباز في الغرة المخفية ١/٣٠٠-٣٠٣ أمرا خامسا وهو : الجار والمجرور ، وكذا فعل ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ١/٥٣٦ ، وابن القواس في شرح ألفية ابن معطي ١/٦١٩ ، وأبو حيان في ارتشاف الضرب ٢/١٨٤-١٩٢ ، إلا أنه جعله المجرور بحرف جر زائد ، وجعل ما يجر بالحرف مما اختلف فيه . وقد ذكر الشارح هذا الأمر عرضا بعد هذا .

كان الفعل متعديا إلى مفعول فإنه يكون لازمًا فتقول فيه : ضرب زيد ، وأن كان متعديا إلى اثنين فإنه يبقى عند نيابة المفعول متعديًا إلى واحد ، كقولك : أعطي زيد درهمًا ، فتنصب درهمًا على المفعولية ، هذه عبارة البصريين ، وهي الكثيرة ، لأنه مفعول كما كان ، وعبارة سيبويه[١] نصبته لأنه تعدى إليه فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل ، وهي قريبة من الأولى ، فأما قول أبي القاسم : نصبته لأنه خبر ما لم يسم فاعله ، فهذه عبارة غريبة ، واصطلاح وحشي لم يعهد مثله[٢] .

وثانيها : المصدر الموصوف : كقولك : ضرب ضرب عظيم ، قال ابن السراج[٣] : ولابد من وصفه ، لأن المصدر المؤكد لا يقام مقام الفاعل ، لكونه بمنزلة الفعل .

وثالثها : ظروف الازمنة المتمكنة : تقول : سير به يوم الجمعة ، بخلاف إذ وإذا ، فلا يجوز إقامتها لعدم تمكنها .

ورابعها : ظروف الأمكنة نحو قولك : سير فرسخان ، بخلاف حيث فلا يجوز إقامتها لعدم تمكنها . فهذه المفاعيل يجوز إقامتها مقام الفاعل عند عدم الفعول به ، فأما مع وجوده فلا مذهب لصحة ذلك بحال .

البحث الثاني : في بيان ما لا يجوز إقامته مقام الفاعل ، وذلك أمور أربعة أيضًا[٤] :

أولها : الثاني من باب علمت : وإنما تجز إقامته لأنه في الحقيقة مسند به ، لأنه هو خبر المبتدأ ، فلو جعلناه فاعلًا لكان مسندًا إليه ، فيكون متناقضًا .

---

(١) ينظر : الكتاب ١/١٩ .

(٢) ينظر : إصلاح الخلل ١٩٨-٢٠٢ .

(٣) ينظر : الاصول ١/٧٩ .

(٤) زاد ابن يعيش في شرح المفصل ٧/٧٢ ، الحال والتمييز ، وينظر : شرح ألفية ابن معطي ١/٦٢١-٦٢٢ .

وثانيها : الثالث من باب أعلمت : وإنما أمتنع ذلك فيه لكونه مسندًا به ، لأنه خبر لمبتدأ في الحقيقة ، فلم يجز ذلك لما ذكرناه .

وثالثها : المفعول له : وإنما امتنع للكونه علة للفعل ، فلو أقمناه مقام الفاعل لبطلت علة الفعل وهو محال .

ورابعها : المفعول معه : فإنما امتنع ذلك فلأنه وضع الدلالة على المصاحبة ، وجعله فاعلًا يبطل ذلك . فلا جرم كان إقامة هذه المفاعيل مقام الفاعل متعذرًا .

فحصل من مجموع ما ذكرناه ها هنا ، أن المفعول به الصريح مهما كان موجودًا فلا يجوز إقامة غير مقام الفاعل أصلًا[1] . فأما متى فقد جاز إقامة غيره مقام الفاعل ، كالجار والمجرور[2] ، والمصدر الموصوف ، وظروف الأزمنة ، والأمكنة المتمكنة ، فأما ما عداه فلا يجوز إقامته بحال كما أشارنا إليه ، والله أعلم .

فأما قول أبي القاسم : فإذا شغلت ما لم يسم فاعله بحرف خفض ، رفعت ما بعد المخفوض فأقمته مقام الفاعل ، فإنه مندرج تحت ما ذكرناه من القاعدة التي ذكرناها ، من أنه لا يجوز إقامة الجاوروالمجرور مع وجود المفعول الصريح ، تقول : أخذ من زيدٍ دينارًا ، ورفع إلى عمرو ثوب ، وكذلك ما أشبه . فهذا ما أردنا ذكره ، فيما لم يسم فاعله ، وأحكامه .

* * *

---

(١) أجاز المبرد في المقتضب ٥١/٤ إقامة غير المفعول مقام الفاعل مع وجوده ، وذكر ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ٥٨/٢ أن مذهب البصريين : وجوب إقامة المفعول به إذا وجد مع بقية المفاعيل ، وأما الكوفيين فإنهم يختارونه ولا يوجبونه ، وتابعه في ذلك أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٩٤/٢ . ورد ابن القواس رأي الكوفيين في شرح ألفية ابن معطي ٦١٩/١-٦٢٠ .

(٢) عدد الشارح قبل هذا ما يقام مقام الفاعل ولم يذكر من ضمنها الجار والمجرور .

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب من مسائل ما لم يسم فاعله

تقول: سير بزيد يومان فرسخين، فتقيم اليومين مقام الفاعل، وتنصب الفرسخين على الظرف، وإن شئت على التشبيه بالمفعول به. وإن شئت قلت: سير بزيد يومين فرسخان، فرفعت الفرسخين ونصبت اليومين على التفسير الذي ذكرت لك. وإن شئت قلت: سير بزيد يومين فرسخين، فنصبتهما جميعًا، وأقمت بزيد مقام الفاعل فيكون مخفوضًا في اللفظ، مرفوعًا في التأويل، كما قالوا: ما جاءني من أحد، فأحد فاعل وإن كان مخفوضًا، وكذلك قرأت القراء: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾[١] نعتا لـ «إله» على الموضع.

وتقول: ضرب بزيد ضرب شديد، رفعت الضرب لما خفضت زيدًا، ولو قلت: ضرب بزيد ضربًا شديدًا، على أن تقيم بزيد مقام الفاعل جاز على ما فسرت لك. ولكن الرفع في المصدر إذا نعت /٢٩أ/ أحسن، لأنه يقرب من الاسم، والنصب جائز، قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾[٢]، وإذا لم ينعت المصدر كان الوجه النصب، وقبح الرفع، وذلك قولك: ضرب بزيد ضربًا، وسير بعمرو سيرًا، وتقول: ضرب بزيد على الحائط ضربتان، خفضت الحائط بعلى، ورفعت الضربتين، وقوي الرفع فيهما بتحديدهما، والنصب جائز، وكذلك[٣]:

ضرب بزيد على الحائط ضربتين. إلى آخر ما ذكره في الباب.

---

(١) الأعراف ٥٩، وآيات أخر. ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٣٨.

(٢) الحاقة ١٣.

(٣) ترك الشارح مثالا بعد هذا وانتقل إلى الذي بعده. ينظر: الجمل ٨١.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام :

ولما فرغ أبو القاسم من تأصيل تلك الأصول التي ذكرها ، وهي ثلاثة :

أما أولًا : فمتى وجد المفعول به فلا يجوز إقامة شيء غيره مقام الفاعل .

وأما ثانيًا : فلأن المصدر لا يجوز أن يقام مقام الفاعل ، إلا إذا كان الفاعل مؤكدًا .

فأما ثالثًا : فجواز إقامة الظروف مقام الفاعل .

فلما مَهَّد هذه الأصول عقبهما بمسائل تكون مقدرة لها ، وجملتها مسائل خمس :

المسألة الأولى منها : سير بزيد يومان فرسخين سيرًا شديدًا [١] :

وأعلم أن في هذه المسألة أربعة أشياء ، يجوز في كل واحد منها أن يقام مقام الفاعل ، فأيها أقمت رفعته ، ونصبت البواقي ، فيصير فيها أربعة أوجه : سير بزيد يومين فرسخين سيرًا شديدًا ، فإن أقمت ها هنا الجار والمجرور فهما في موضوع رفع على الفاعلية ، ولا يستنكر ذلك لأن الفاعل فيما سمي فاعله قد يكون مجرورًا ، كقولك : ما جائني من أحد ، وكفى بالله شهيدًا ، فهكذا يكون أيضًا فيما لم يسم فاعله .

فأما قول أبي القاسم : أن الفاعل قد جاء مخفوضًا ، ومثل له بقوله تعالى : ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾[٢] ، فغيره مرفوع صفة على محل من إله ، فلم نجهل أنه ليس من باب الفاعل كما زعمه ابن بابشاذ[٣] ، وإنما أراد أنه كما جاء مجرورًا ، وهو في

---

(١) ينظر : اللمع ٩٣-٩٤ ، وشرح اللمع ١/٤٦-٤٧ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢/٣٧٤ ، وشرح عيون الإعراب ٩٠ ، وشرح المفصل ٧/٧٣ ، والبسيط ٢/٩٧٩-٩٨٢ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/٦٢٤ .

(٢) الأعراف ٥٩ ، وآيات أخر . ينظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٣٨ .

(٣) ينظر : شرح الجمل ق ٩٩ .

موضع رفع، فهكذا يكون فاعلًا، وإن كان مجرورًا في لفظه.

وثانيها: سير بزيد يومان. وثالثها: سير بزيد يومين فرسخان. ورابعها: سير بزيد يومين فرسخين سير شديدٌ.

المسألة الثانية: ضرب بزيد ضرب شديد[(١)]:

وهذه فيها وجهان: أما إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل، فيكون المصدر منصوبًا، وأما إقامة المصدر، فيكون الجار والمجرور في موضع نصب على المفعولية، فأما إذا اسقطت الباء فليس فيه الأوجه واحد وهو رفع زيد بكل حال، لكونه مفعولًا به صريحًا، فلا يجوز إقامة شيء إلا هو مقام الفاعل كما قررناه، قال تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾[(٢)] فها هنا قد أقام المصدر مقام الفاعل لما كان موصوفًا محدودًا، فأما إذا لم يكن منعوتًا فلا وجه إلا إقامة الجار والمجرور بكل حال، فتقول: ضرب بزيد ضربًا، لأنه في معنى الفعل، وهكذا تقول: ضرب بزيد على الحائط ضربتان، فيجوز فيها ثلاثة أوجه، وضرب بزيد على أعلى الحائط ضربتان، فيها ثلاثة أوجه أيضًا، فأما إذا قلت: ضرب بزيد أعلى الحائط ضربتين، فليس فيه إلا وجه واحد، وهو إقامة أعلى مقام الفاعل لا غير.

المسألة الثالثة: أعطِي بالمعطى ثلاثين دينارًا ديناران[(٣)]:

فهذه المسألة على ما مهدناه من الأصول يجوز فيها أربعة أوجه من الإعراب:

أولها: رفع الثلاثين والدينارين، وهذا إنما يكون إذا شغلت الفعل، والمعطى بحرف الجر، لأنهما يصيران هما المفعولين الصريحين، فلهذا، وجب رفعهما، فتقول: أعطى بالمعطى به ثلاثون دينارًا، ديناران.

---

(١) ينظر: إصلاح الخلل ٢٠٣، والبسيط ٢/٩٨٣-٩٨٥.

(٢) الحاقة ١٣.

(٣) ينظر: الغرة المخفية ١/٣٠٤-٣٠٦، وشرح جمل الزجاجي ١/٥٤٦-٥٤٩، والبسيط ٢/٩٨٧-٩٨٩، وشرح ألفية ابن معطي ١/٦٢٥-٦٢٧.

وثانيها : نصبها جميعًا ، وهذا إنما يكون إذا خليتهما عن الشغل بالجار والمجرور فتقول : أعطي المعطى ثلاثين دينارًا دينارين ، والمعنى أعطي دينارين الرجل المعطي ثلاثين دينارًا .

وثالثها : أن تشغل الفعل دون اسم المفعول ، وعلى هذا يجب رفع الدينارين ، ونصب الثلاثين ، فتقول فيه : أعطى ديناران بالمعطى ثلاثين دينارًا .

ورابعها : أن تشغل اسم المفعول دون الفعل ، وعلى هذا تقول : أعطى المعطى به ثلاثون دينارًا دينارين ، فترفع الثلاثين لأنها هي الفاعلة ، وتنصب الدينارين لكونهما مفعولين .

المسألة الرابعة : زِيدَ في رزق عمرو عشرون دينارًا[١] :

فهذه المسألة ليس فيها إلا وجه واحد ، وهو رفع العشرين لكونه فاعلًا ، فإن قدمت عمرًا فقلت : عمرو زيد في رزقة ، جاز في العشرين النصب على أنه يكون مفعولًا ، وفاعل زِيد مضمر فيه راجع إلى عمرو ، ويظهر في التثنية ، فتقول : الزيدان زيدا في رزقهما ، والزيدون زيدوا في رزقهم ، وإن رفعت العشرين كان فاعلًا ، وعلى هذا يكون الفعل مفردًا بكل حال ، فتقول : الزيدان زيد في رزقهم عشرون ، والعمرون زيد في رزقهم عشرون ، من غير فرق .

المسألة الخامسة : أدخِل بزيد الدار[٢] :

وهذه المسألة فيها أوجه أربعة :

أولها : دخلت الدار ، فتسقط الهمزة و حرف الجر .

وثانيها : أدخلت بزيد الدار ، فهذه ممتنعة ، لأنك جمعت فيها بين حرفي تعدية ، وهما الهمزة وحرف الجر .

---

(١) ينظر : البسيط ٢/ ٩٩٠ .

(٢) ينظر : البسيط ٢/ ٩٩٤-٩٩٥ .

وثالثها : أدخل زيد الدار ، وهذه جائزة إذ ليس فيها إلا الهمزة لا غير .

ورابعها : دخل بزيد الدار ، وهي جائزة إذ ليس فيها إلا حرف الجر .

فأما قول أبي القاسم : كُسِيَ المكسو جُبّة قميصا ، فهذه يجوز فيها أربعة أوجه[1] ، على حد ما ذكرناه في مسألة : أعطي المعطى ثلاثين دينارًا دينارين . فهذه جملة ما أشار إليه في مسائل الباب .

* * *

(١) ينظر : الغرة المخفية ١/٣٠٤-٣٠٦ ، والبسيط ٢/٩٩٣ .

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب اسم الفاعل

اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي، كان مضافًا إلى ما بعده، وجرى مجرى سائر الأسماء في الإضافة، كقولك: هذا ضاربُ زيد أمس، وهذا شاتم أخيك أمس، وكذلك ما أشبهه. ولو قلت: هذا الضارب[1] زيدًا أمس، بالتنوين والنصب، لم يجز عند أحد من البصريين، والكوفيين إلا الكسائي، فإنه كان يجيزه، وإنما لم يجز ذلك لأن اسم الفاعل إنما يصل عمل الفعل الذي ضارعه، وهو المستقبل، كما أن المستقبل أعرب لمضارعته لاسم الفاعل[2]، وكل واحد منهما محمولًا على صاحبه /٢٩ب/ وليس بين اسم الفاعل والفعل الماضي مضارعة، فلذلك لم يعرب الفعل الماضي[3]، ولا عمل اسم الفاعل عمله.

فإذا ثنيت وجمعت، حذفت النون [في الإضافة] وخفضت كما فعلت في الواحد حين حذفت التنوين وخفضت، ومن ذلك: هذان ضاربا زيد أمس، وهؤلاء ضاربوا أخيك أمس، لايجوز غيره. فإن عطفت على الاسم المخفوض باسم الفاعل اسما، جاز في المعطوف الخفض والنصب، كقولك: هذا ضارب زيد وعمرو، عطفًا على زيد، وهذا ضارب زيد وعمرًا، تنصبه باضمار فعل تقديره: وتضرب عمرًا، أو ضرب عمرًا، قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنًا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانًاۚ﴾[4]، نصب الشمس باضمار فعل.

فإذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، كان لك فيه وجهان. إلى آخر

---

(١) في الجمل ٨٤: ضارب.

(٢) في الجمل ٨٤: اسم.

(٣) ليس في الجمل ٨٤.

(٤) الأنعام ٩٦. وفي الأصل: «وجل الليل» وهو سهو من الناسخ.

ما ذكر في اسم الفاعل.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

اعلم أنا قبل الخوض فيما نريده من أعمال أحكام اسم الفاعل، نذكر ماهيته، لأن الكلام على حكم الشيء فرع على الكلام على مفهوم ماهيته. وللنحاة تعريفات كثيره وأجودها أن يقال فيه: هو الاسم المشتق الدال على حدوث الفعل من جهه فاعله[1]. فقولنا: هو الاسم المشتق: عام في جميع الأسماء الاشتقاقيه كلها، من أسماء الزمان والمكان، وغيرهما. وقولنا: الدال على حدوث الفعل من جهه فاعله: يخرج عنه سائر الأسماء المشتقه، فإنه ليس لها هذه الحاله. فإذا عرفت هذا، فلنذكر صيغته، وأعماله، ونذكر أحكامه، فهاتان فائدتان:

الفائده الأولى: في بيان صيغته وأعماله:

أما صيغته فهو في ذلك على وجهين[2]:

أحدهما: أن يكون مأخوذًا من الفعل الثلاثي، ومتى كان الأمر فيه كما قلناه، فإنه يكون على فاعل: كقائم، وضارب، لاينفك عنها بحال، إلا فيما كان جاريًا على جهه المبالغه، كما سنذكر أمثله عقيب هذا بمشيئه الله تعالى.

وثانيهما: أن يكون مأخوذًا من الأفعال الزائده على الثلاثه، ومتى كان الأمر هكذا، فإنه يكون على شكل الفعل المضارع لا يفترقان إلا في ازالة حرف المضارعة وتعويضها ميمًا، فتقول في: ينطلق: منطلق، وفي يستخرج: مستخرج، فتجده على ما ذكرناه من غير فرق، وإنما وجب ازاله حرف المضارعه لأن المقصود من الفعل إنما هو الدلاله على الأزمنه، فلهذا كان الفعل مختصًا بها لما ذكرناه، بخلاف اسم الفاعل، فإن المقصود منه إنما هو الدلاله على الصفه،

---

(١) ينظر: الكافية ١٨٠.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٦٣٨-٦٣٩، وشرح ألفية ابن معطي ٢/٩٨٦-٩٨٧.

واستمرارها من غير حاجه بها إلى الأزمنه ، فلا جرم كانت زائله ، غير أسماء الفاعلين لهذا الغرض .

وأما أعماله فاعلم أن أصل العمل للأفعال بالأصاله[1] ، كما إن الإعراب للأسماء بالأصاله ، ثم دخل كل واحد من هذين الصنفين على ما هو مستحق لصاحبه بالأصاله ، فاعربت الأفعال لمشابهتها للأسماء ، واعملت الأسماء لأجل مشابهتها للأفعال ، توفيرًا على كل واحد منهما حظه من المشابهه ، ووجه مشابهة اسم الفاعل للفعل من أوجه ثلاثة[2] :

أما أولًا : فلأن عدد حروفه ، وحركاته كعدد حروف الفعل ، وحركاته ، وسكناته ، فقولنا : منطلق ، مثل قولنا : ينطلق ، فيما ذكرناه .

وأما ثانيًا : فلأن لام الابتداء تدخل عليه ، كما هي داخله على اسم الفاعل ، فلهذا نقول : إن زيدًا لمنطلق ، كما تقول إن زيدًا لينطلق .

وأما ثالثًا : فلأنك إذا قلت : زيد يقوم ، فقولنا : يقوم ، يصلح أن يكون للحال والاستقبال فإذا أدخلت السين ، أو سوف تمحض للاستقبال ، كما أنك إذا قلت : جاءني رجل ، صلح أن يكون زيدًا ، أو عمرًا ، فإذا ادخلت اللام للعهد كان صالحًا لأحدهما ، فلما وقعت هذه المشابهه من هذه الأوجه الثلاثه ، وجب اعماله كاعمال الفعل هذا هو مذهب جماهير البصريين ، أعني أن استحقاق العمل في اسم الفاعل إنما هو بطريق المشابهه ، كما قررناه . فأما ابن الحاجب فقد ذكر أن العمل في اسم الفاعل وغيره من الأسماء العاملة ، إنما هو بطريق الأصاله لا بطريق المشابهة ، لأن العمل إنما هو أخذ من الصيغة واقتضائها لمعمولاتها ، وهذا حاصل في الأسماء كحصوله في الأفعال ، فإذًا لا حاجة بنا إلى المشابهة في العمل في

---

(١) ينظر : المقتصد ١/٥٠٦ ، وشرح جمل الزجاجي ١/٥٥٠ .

(٢) ينظر : المقتصد ١/٥٠٦ ، والغرة المخفية ٢/٤٧٩ ، وشرح المفصل ٦/٦٨ ، وشرح جمل الزجاجي ١/٥٥٠ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/٩٧٩ .

الأسماء للأفعال . وما أرى هذا القول بعيدًا عن الصواب ، وقد ذكرنا تقرير نصرفه في شرحنا لـ (كتاب المفصل) . فتقول في إعماله : هذا ضارب زيدًا ، ومعط غلامه درهما ، وعالم زيدًا قائمًا ، ومعلم زيدًا عمرًا خير الناس ، وهذا مار بزيد ، ونازل على عمرو ، فتجده عاملًا على حد عمل الفعل ، فإن كان متعديًا فهو متعد ، وإن كان لازمًا فهو لازم كلزومه على قضيه واحده .

الفائدة الثانية : في ذكر أحكامه : وقد اورد أبو القاسم أحكامًا نذكرها بمعونه الله تعالى :

الحكم الأول : في إعماله ، قال : ويعمل إذا كان للحال والاستقبال :

واعلم أن هذه مسأله خلاف بين النحاة ، فالذي عليه جماهير البصريين[1] . والفراء من أهل الكوفة ، أن اسم الفاعل لايعمل إلا إذا كان للحال والاستقبال ، ولايعمل إذا كان ماضيًا ، فلا تقول : هذا ضارب زيدًا أمس ، ولا شائم أخاك أمس ، وذهب الكسائي[2] إلى إعماله إذا كان ماضيًا .

وحجه البصريين على ذلك هو : أن اسم الفاعل إنما كان مضارعًا للفعل المستقبل فاما الماضي فإنه لامضارعه فيه ، فلهذا لم يكن عاملًا ، لأن اسم الفاعل لايشبه الفعل الماضي . والمختار ما قاله الكسائي ، ويدل عليه قوله تعالى : ﴿وَجَعَلَ

---

(١) ينظر : الكتاب ٨٢/١ ، والمقتضب ١١٩/٢ و ١٤٨/٤-١٤٩ ، والمقتصد ٥١٢/١-٥١٥ ، والمفصل١٢١/٢ ، والغرة المخفية ٤٨١/٢ ، وشرح الوافية ٣٢٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ٦٤٠/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٢٨/٢-١٠٣٠ ، ١٠٤٣ ، وشرح ألفية ابن معطي ٩٧٩/٢-٩٨١ . وأكثر هؤلاء النحاة يذكرون أن إعمال اسم الفاعل مشروط بالاعتماد على مبتدأ أو موصوف أو ذي حال أو همزة الاستفهام أو حرف نفي (ما) .

(٢) الأنعام ٩٦ ، قرأ عاصم وحمزة والكسائي (وجعل) بفتح العين واللام من غير ألف ونصب (الليل) ، وقرأ الباقون بالألف وكسر العين ورفع اللام وخفض (الليل) . ينظر : السبعة ٢٦٣ ، والتذكرة في القراءات الثمان ٣٢٩/٢ .

ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿وَكَلۡبُهُم بَٰسِطٞ ذِرَاعَيۡهِ بِٱلۡوَصِيدِۚ﴾[٢]، فهذا كله بمعنى المضي، وقد اعمل كما ترى من غير حاجه إلى اضمار فعل كما زعموه، فإنه يكون تعسفًا[٣]، وقد نصرنا هذه المسألة في غير هذا الموضع.

الحكم الثاني: إذا ثنيت اسم الفاعل أو جمعته، وكان ماضيًا فذلك يكون على وجهين[٤]:

أحدهما: إضافة من غير عطف، فهذا ليس فيه إلا إسقاط النون والجر لا غير، فتقول على هذا: هذان ضاربًا زيد أمس، وهؤلاء ضاربوا زيد أمس، فتسقط في التثنية والجمع عند الإضافة بكل حال، قال ابن السراج[٥]: لأن قولك ضاربًا زيد أمس، بمنزلة قولك: غلاما زيد، وضاربا زيد أمس، بمنزله: غلام زيد.

وثانيهما: أن تكون اضافه مع العطف، فتقول: هذان ضاربا[٦] زيد أمس وعمرًا، فيجوز في عمرو الجر على اللفظ، فأما النصب فإنما يكون جائزًا عند البصريين على اضمار فعل ينصب عمرًا، لأن الاسم الأول لا محل له في النصب، لتعذر إعمال اسم الفاعل إذا كان ماضيًا، واما /٣٠أ/ على ما اخترناه فيجوز نصبه

---

(١) الكهف ١٨.

(٢) وذهب ابن أبي الربيع أن اسم الفاعل واسم المفعول يقع على الماضي والحاضر والمستقبل. ينظر: البسيط ٢/٩٩٧-٩٩٨، ١٠٠٨-١٠١٠.

(٣) ينظر: المقتصد ١/٥٢٦-٥٢٧.

(٤) ينظر: الأصول ١/١٢٥.

(٥) في الأصل: هذا ضارب زيد. والسياق يقتضي التثنية أو الجمع.

(٦) ذكر ابن أبي الربيع في البسيط ٢/١٠٤٩-١٠٣٣، خلاف النحاة في نصب عمر في هذه المسألة، وذكر لهم ثلاثة آراء: النصب بإضمار فعل، والعطف على الموضع، وجواز الوجهين. وفضل إضمار الفعل، وهو رأي سيبويه. ينظر: الكتاب ٨٦-٨٧، والمقتضب ٤/١٥١-١٥٤، والمقتصد ١/٥٢٠.

على محل الاسم الأول من غير حاجه إلى اضمار فعل .

الحكم الثالث : اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال فله حالتان :

الأولى منهما : التنوين واعماله ، وهذا هو الأكثر ، كقولك : هذا ضارب زيدًا غدًا ، وهذا شاتم أخاك الآن ، ومكرم عمرًا الساعه ، فيعمل لكونه قد ضارع الفعل وشابهه .

الحالة الثانيه : الإضافه ، ثم هي على وجهين :

أحدهما : إضافة من غير عطف ، فتقول فيها : هذا ضارب زيد ، فتحذف التنوين من أجل التخفيف ، ولا يجوز النصب مع طرح التنوين ، لأن الإضافة لا يحذف التنوين إلا لأجلها .

وثانيهما : إضافة مع العطف ، فتقول : هذا ضارب زيد الآن وعمرو ، فيجوز في عمرو وجهان ، النصب عطفًا على المحل ، والجر عطفًا على اللفظ[1] .

فأما قول أبي القاسم : أن النصب إنما يكون جائزًا بإضمار فعل ، فلا وجه له ، لأن المعطف على المحل كاف من غير حاجة إلى تقدير فعل ، فيكون ناصبًا له ، لأن ذلك إنما وجب في اسم الفاعل لما مضى ، لما كان غير عامل .

فأما البيت الأول ، وهو قوله :

بدَالِيَ أَنّيْ لَستُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سابقُ شيئًا إذا كان جائيًا

فهو لزهير بن أبي سلمى[2] ، وقيل لِصرْمَةَ الأنصاري[3] ، ولنذكر إعرابه ومضع الشاهد منه .

أما إعرابه[4] : فإن وما بعدها من صلتها في موضع رفع على الفاعلية لبدا ،

---

(١) ديوانه ١٦٩ ، وهو من شواهد المقتضب ٣٣٩/٢ ، والأصول ٢٥٢/١ ، والخصائص ٣٥٣/٢ .

(٢) الكتاب ٨٣/١ ، ١٥٤ ، ٢٩٠ ، ٤١٨ ، ٤٢٩ ، ٤٥٢ ، و ٢٧٨/٢ .

(٣) ينظر : الحلل ١١١ ، والبسيط ١٠٢٦/٢-١٠٢٨ .

(٤) الكتاب ٨٣/١ ، ١٥٤ ، ٢٩٠ ، ٤١٨ ، ٤٢٩ ، ٤٥٢ ، و ٢٧٨/٢ .

وقوله: لست مدرك: في موضع رفع خبرًا لأن، وقوله: ولا سابق: يجوز فيه النصب عطفًا على مدرك، والرفع على إضمار مبتدأ، أي ولا أنا سابق، والجر على توهم الباء في مدرك، هكذا قرره سيبويه(١)، والعامل في إذا سابق، أي ولا أنا سابق شيئًا وقت مجيئه.

وأما موضع الشاهد منه: فإنما أورده شاهدًا على إعمال سابق في قوله شيئًا النصب على المفعولية، لأن فعله من الأفعال المتعدية، وأضاف مدرك إلى ما إما على أنها موصولة، وأما على أنها نكرة موصوفة، أي شيئًا ماضيًا.

وأما البيت الثاني وهو قوله:

وكم مَالِئٍ عينيهِ من شيء غيره إذا راحَ نحو الجمرة البيضُ كالدُمى

فهو لعمر بن أبي ربيعة القرشي(٢)، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فقوله: وكم مالئ: هي الخبرية، أي كثير ممن يكون هذه حالة، وإذا: العامل فيه مالئ عينيه، البيض: يروى مرفوعًا، وهو الكثير، على أنه مبتدأ، وكالدمى: خبره، ويروى مجرورًا على البدل من شيء(٣)، والدمى جمع دُمْيَة، وهي الصورة من العاج، كأنه قال: وكم مالئ عينيه من البيض كالدمى.

وأما موضع الشاهد منه، فإنما أورده شاهدًا على أعمال مالئ في عينيه النصب، ومن شيء غيره: متعلق بمالئ.

وأما البيت الثالث وهو قوله:

إني بِحَبْلِكَ واصلُ حَبْلي وبرِيشِ نَبْلِكَ رائشُ نبلِيْ

---

(١) ديوانه ٤٥٩، وهو من شواهد الكتاب ١/٨٣، ودلائل الإعجاز ٩٣، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٣٠، والحلل ١١٤، والرواية فيها: ومن مالىء.

(٢) ينظر: الحلل ١١٦.

(٣) ديوانه ٢٣٩، وهو من شواهد الكتاب ١/٨٣، والحلل ١١٢.

فهو لامرئ القيس بن حُجْر[١]، وقيل لامرئ القيس بن عابس[٢]، ولنذكر إعرابه ومضع الشاهد منه. أما إعرابه فهو ظاهر، وأما موضع الشاهد منه، فإنما أورده شاهدًا على إعمال وأصل في حبلي، وعلى إعمال رائش في نبلي.

فأما البيت الذي أنشده، وهو قوله[٣]:

هل أنت باعث دينارٍ بحاجتنا   أو عَبدَ رَبٍ أخا عُون بن مخراق

فلم أعرف قائله، ولا عثرت عليه في (شرح أبيات الجمل) ولا وجدته في (شرح أبيات الكتاب لسيبويه)، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهر، وقد اجازوا: هل أنت خارج، حملًا لها على الهمزه في قولك: أأنت خارج، ولم يجيزوا،: هل أنت خرجت. وأما موضوع الشاهد منه فإنما أورده شاهدًا على جواز نصب قوله: أو عبد رب على اضمار فعل، ولا حاجه إلى هذا الاضمار، وإنما يكون عطفًا على المحل في دينار، وهكذا رواه عيسى بن عمر النحوى[٤]، وقد روي مجرورًا أيضًا عطفًا على لفظ دينار.

الحكم الرابع: إذا ثنيت اسم الفاعل أو جمعته:

واعلم إنك عند التثنيه والجمع لاسم الفاعل، إذا كان بمعنى الحال والاستقبال جاز فيه أوجه ثلاثه[٥]:

---

(١) ينظر: الحلل ١١٢.

(٢) نسب هذا البيت إلى تأبط شرا، وجرير، وجابر بن رألان السنبسي، وقيل إنه مصنوع، ذكر ذلك في الخزانة ٨/ ٢١٥، . وهو من شواهد المقتضب ٤/ ١٥١، والأصول ١/ ١٢٧، والمقتصد ١/ ٥٢٠، والحلل ١١٨. والرواية فيها: لحاجتنا.

(٣) ت ١٤٩هـ. (إنباه الرواة ٢/ ٣٧٤-٣٧٧، وبغية الوعاة ٢/ ٢٣٧-٢٣٨). وينظر: الكتاب ١/ ٨٧.

(٤) ينظر: المقتصد ١/ ٥٣١، وشرح ألفية ابن معطي ٢/ ٩٩٤-٩٩٥، والبسيط ٢/ ١٠٠٥-١٠٠٨.

أولها : إثباتها[١] والنصب ، فتقول : هذان ضاربان زيدًا ، وهؤلاء ضاربون زيدًا ، وهكذا في جمع التكسير أيضًا ، تقول : هم قطان مكه ، وهن حواج بيت الله ، وهن عَوَاقِدُ حُبُكَ النِّطاقِ[٢] ، إذ لا وجه للإضافة مع إثبات النون .

وثانيها : حذف النون للإضافة والجر ، تقول : هذان ضاربا زيد ، وهؤلاء ضاربو زيد ، وهذا كثير جار على الاطراد .

وثالثها : حذف النون والنصب ، وظاهر كلام أبي القاسم جوازه من غير ألف ولام كما دل عليه مثاله في قوله : هذان ضاربا زيد غدًا ، وهؤلاء مكرموا عمر غدًا ، وهذا وهم ، فإنهم لم يجوزوه ناصبًا مع حذف النون إلا إذا كان فيه ألف ولام ، ليقوى أمر الفعل في النصب ، لكونه بمنزلة الصلة والموصول .

وقد أورد أبياتًا ثلاثة ، فأما البيت الأول وهو قوله :

الضاربون عُميَرًا عن بيوتِهِمُ ... بالتَّل يوم عُمَيرٌ ظالمٌ عادي

فهو للقطاهي[٣] ، ولنذكر إعرابه ، وموضوع الشاهد منه .

أما إعرابه فهو ظاهر ، والتل : موضع ، والباء متعلقه بالضاربون ، ويوم عمير : اليوم متعلق بالضاربون أيضًا ، وهو مضاف إلى جملة اسمية ، كقولك : أعجبني يوم زيد قائم .

وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على إعمال اسم الفاعل ، مع إثبات

---

(١) أي أثبات النون .

(٢) ينظر : المفصل ١٢٠/٢ . وقوله : وهن عواقد .. جزء من بيت لأبي كبيرالهذلي وهو قوله :

مِمَّا حملن به وهُنَّ عواقِدٌ ... حُبُكَ الثياب فشَبَّ غيرَ مثقَّلِ

ينظر : ديوان الهذليين ٩٢/٢ ، وهو من شواهد الكتاب ٥٦/١ ، وشرح المفصل ٧٤/٦ ، والخزانة ٩٢/٨ . والرواية فيها .

حبك النطاق فشب غير مهبل

(٣) ديوانه ١٢ ، وروايته : الضاربين. وهو من شواهد المقتضب ١٤٥/٤ ، وشرح ألفية ابن معطي ٩٨٤/٢ .

النون في الجمع .

وأما البيت الثاني وهو قوله :

الحافِظو عَوْرة العشيرةِ لا يَأتِيهمُ من وَرَائنا وكف

فهو لقيس بن الخطيم[1] ، بالخاء المعجمه ، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه[2] : فهو ظاهر ويروى : لايأتيهم من ورائنا ، ويروى : من ورائهم ، على اخراج الضمير مخرج الغيبه على لفظ الألف واللام ، ومعناه : نحن الذين يحفظون ، كما تقول : أنا الرجل الذي قام ، والوكف : التعب والريبه ، ولايأتيهم : جمله يجوز أن تكون في موضع نصب على الحال من الضمير في الحافظو ، كما يقال : نحن المقدمون لا نكل عن ملاقات الأعداء .

وأما موضع الشاهد منه فإنما أورده شاهدًا على جواز النصب ، مع حذف النون ، كما هو ظاهر في البيت .

وأما البيت الثالث وهو قوله :

الفَارجُو بَابِ الأَميرِ المبْهمِ

فهو لرجل من بني ضبة[3] ، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه ، أما إعرابه فهو ظاهر ، والفارجو : هم الفاتحون للأبواب ، والمبهم : المغلق . وأما موضع الشاهد : فهو شاهد على جواز الجر مع حذف النون .

---

(١) ينظر : ديوانه ١١٥ (الحاشية) ، وهو من شواهد الكتاب ٩٥/١ ، والمقتضب ١٤٥/٤ ، والمقتصد ٥٢٩/١ . والرواية فيها : .... نطف .

(٢) ينظر : الحلل ١٢٣ .

(٣) من شواهد الكتاب ٩٥/١ ، والمقتضب ١٤٥/٤ ، والمقتصد ٥٢٨/١ ، والحلل ١٢١ . والرواية فيها : الفارجي .

الحكم الخامس : في إضافة اسم الفاعل[١] :

وأعلم أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي فإضافته معنوية ، اما للتخصيص ، كقولك : مررت بضارب رجل أمس /٣٠ب/، وأما للتعريف كقولك : هذا شاتم أخيك أمس ، وإنما كان الأمر كما قلناه ، لأن إضافته ليست على جهة الانفصال ، فلهذا أفادت تعريفًا ، أو تخصيصًا كما ذكرناه وأما إذا كان بمعنى الحال والاستقبال فإنها لا تكون الإضافة فيه معنوية ، وإنما هي لفظية من جهة الانفصال ، فلهذا لم تكون مفيدة تخصيصًا في النكرة ، لأن التخصيص كما هو حاصل بالإضافة في قولك : مررت بضارب امرأة الآن ، فهو حاصل بالنصب ، فإذًا لا وجه لكون الإضافة فيه مخصصة ، ولا هي أيضًا مفيدة للتعريف ، إذا كان المضارع إليه معرفة في قولك : مررت بضارب زيد ، وشاتم أخيك الآن ، ولهذا فإنه يكون جاريًا على النكرة نعتا في نحو قولك : مررت برجل ضارب زيد الآن ، قال الله تعالى : ﴿هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾[٢] ، فلو كان معرفة بإضافته إلى المضمر ، لم يكن نعتا لعارض .

قال أبو القاسم : وهكذا قولنا : غيرك ، وشبهك ، ومثلك ، تكون نكرات ، وإن كانت مضافة إلى المضمر ، ولهذا يوصف بها النكرة ، فتقول : مررت برجل شبهك ، ورجل مثلك ، لأن المغايرة والمماثلة منحصرة ، فما من شيء إلا وهو مغاير لغيره ومشابه له من وجه ما ، ومماثل له ، فلما كانت غير منحصرة لا جرم لم تكن مفيدة للتعريف بحال ، فأما شبيهك فأنما كان من بين أخواته مفيد للتعريف فيما لما كان مسوقًا للمبالغة ، فلما كان الأمر فيه هكذا فكأنه قال : شبهك من كل الوجوه ، فكانت المماثلة منحصرة فأفاد التعريف .

فأما البيت الذي أنشده وهو قوله :

---

(١) ينظر : البسيط ١٠٣٨/٢-١٠٤٣ .

(٢) الأحقاف ٢٤ .

يا رُبَّ غابطنا لو كان يطلبكم لاقَى مباعدةً منكم وحرمانا

فهو لجرير[1]، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه: فهو ظاهر، والغابط: هو الذي يتمنى مثل الذي لغيره، من غير أن يسلب المغبوط نعمته، فهو يخالف الحاسد، لأن الحاسد يتمنى أن يسلب المحسود نعمته.

وأما موضع الشاهد منه: فإنما أورده شاهدًا على أن اسم الفاعل لا يتعرف، وأن أضيف إلى المعرفة، ولهذا دخلت رب على غابطنا، وأن أضيف إلى المضمر المعرفة، لما كان لا يتعرف بما أضيف إليه. فهذه جملة ما أشار إليه في اسم الفاعل.

* * *

(١) ديوانه ١٦٣، وهو من شواهد الكتاب ٢١٢/١، والمقتضب ٢٢٧/٣، وشرح المفصل ٥١/٣، والحلل ١٢٤، ٢٥٨.

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل

وهي: فَعُولٌ، وفَعَّالٌ، ومِفْعَال، وفَعِل، وفَعِيل[١].

أعلم أن هذه الأمثلة تجرى مجرى اسم الفاعل، فتعمل فيما بعدها عمله، ويتصرف ما تعمل فيه كما يتصرف [ما يعمل] فيه اسم الفاعل، وذلك قولك: هذا ضروبٌ زيدًا، كما تقول: هذا ضارب زيدًا، قال الشاعر[٢]:

ضَروبٌ بِنَصْلِ السيف سُوْقَ سِمانِها إذا عَدِمُوا زادًا فإنّك عاقِرُ

الى آخر ما ذكره في هذه الأمثلة.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

أعلم أن هذه الأمثلة إنما ترد على جهة المبالغة، وما قدمناه من اسم الفاعل فليس فيه دلالة على المبالغة، وجملتها أمثلة خمسة: فَعُولٌ نحو: ضروبٌ، وفَعَّال نحو: ضَرَّاب، ومِفعَال نحو: منحار، وفَعِل نحو: حذر، وفعيل نحو: ضريب[٣].

ثم هي في ذلك على وجهين:

أحدهما: متفق على إعماله، وذلك أمثلة ثلاثة[٤]:

أولها: فَعُولٌ نحو: ضروب زيدًا، وشاهده قوله:

ضَروبٌ بنصل السيف سُوق سِمانِها إذاعَدموا زادًا فإنكَ عاقرُ

وهذا البيت لأبي طالب، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه. أما إعرابه فهو

---

(١) في الأصل: فُعُل، والصواب ما أثبت، فإنه لم يشرح فُعُل بل فعيل. وينظر: الجمل ٩٢.

(٢) أبو طالب، ديوانه (غاية المطالب) ٨٨، والرواية فيه: إذا أرملوا زادا... وهو من شواهد الكتاب ١/٥٧، والمقتضب ٢/١١٤، والمفصل ٢/١١٩، والغرة المخفية ٢/٤٨٥.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/١٠٣١، والبسيط ٢/١٠٥٣.

(٤) ينظر: إصلاح الخلل ٢٠٧، والغرة المخفية ٢/٤٨٤-٤٨٧، وشرح ألفية ابن معطي ٢/٩٨٨.

ظاهر، نصل السيف، حده، وسوق: جمع ساق، يمدحه بأنه يعقر الإبل عند الأَزَمَاتِ والسنين الجدبة[١]. وأما موضع الشاهد منه: فإنما أورده شاهدًا على إعمال ضروب في سوق النصب على المفعولية.

وثانيها: فَعَّال: وشاهده قول القُلاخ، بالقاف والخاء المعجمه[٢]:

أخَا الحَرْب لبَّاسًا إليْهاَ جَلاَلَهاَ وَليَسَ بِولاَّجِ الخَوالف ألمقلا

والخوالف: أعمدة البيت،والأعقل: مَن في رَسْغِه إلتواء.

وثالثها: مفعال، وشاهده قول الكميت[٣]:

شَم مهاوِيَنَ أبدان الجزور مخا مِيصُ العشيات لاحور ولا قزم

ومهاوين: جمع مهوان، يصفهم بأنهم يعقرون الإبل للأضياف، ويجوعون ويؤثرون بطعامهم.

فهذه الأمثلة الثلاثة كلها متفق على أعمالها بين علماء البصريين، كالخليل وسيبويه[٤]، واختاره الزمخشري[٥]، وغيره.

وثانيهما: مختلف في إعماله، وهما مثالان: فَعِل، وفعيل، فزعم جماعة من النحاة أنهما غير عاملين[٦]، وذهب سيبويه[٧]، وجماعة من النحاة إلى أعمالهما،

---

(١) في الأصل: الجدينه، وهو تحريف.

(٢) وهو من شواهد الكتاب ٥٧/١، والمقتضب ١١٣/٢، والمفصل ١١٩/٢.

(٣) شعره: ١٠٤/٢، وهو من شواهد الكتاب ٥٩/١، والمفصل ١٢١/٢، والغرة المخفية ٤٨٧/٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٥٦/١.

(٥) المفصل ١١٩/٢-١٢١.

(٦) هذا مذهب المبرد في المقتضب ١١٤/٢-١١٥، ونسبه ابن أبي الربيع إلى المبرد والمازني في البسيط ١٠٥٨/٢. وينظر: ارتشاف الضرب ١٩٢/٣-١٩٣.

(٧) ينظر: الكتاب ٥٦/١.

واختاره ابن الحاجب[١].

فأما البيت الذي أنشده وهو قوله[٢]:

حَذِرٌ أمورًا لا تضير وآمنٌ[٣] ما ليس مُنْجِيهُ من الأقدارِ

فقد قيل إن هذا البيت مصنوع[٤] وليس عربيًا، ثم منهم من نسبه إلى ابن المقفع[٥] ومنهم من نسبه إلى غيره، ومن ها هنا ردَّ على سيبويه الاحتجاج به، وقد جاء في شعر زيد الخيل[٦] إعماله مما لا يطعن فيه قال:

أتاني أنهم مَزِقُون عرضي جحاشُ الكِرْمِلَينْ لها[٧] فديدُ

والفديد: هو الصياح.

وأما فعيل فشاهده[٨]:

حَتىّ شآهَا كَلِيْلٌ مَوْهِنًا عَمِل بَاتَتْ طِرابًا وبَاتَ الليْلَ لم يَنَم

وهذا فيه ضعف، لأن بناء فعيل لا يكاد يأتي إلا في الأفعال اللازمة، نحو مَرِضَ فهو مريض، وأَلِمَ فهو أليم، ولهذا لم يعمل ها هنا إلا في الظرف، فإذا لا حجة فيه[٩].

---

(١) ينظر: شرح الوافية ٣٢٦، والإيضاح في شرح المفصل ٦٣٩/١.

(٢) من شواهد الكتاب ٥٨/١، والغرة المخفية ٤٨٦/٢، وشرح المفصل ٧١/٦.

(٣) في الأصل: وآمنا، والصواب ما أثبته.

(٤) ينظر: المقتضب ١١٧/٢.

(٥) ينظر: إصلاح الخلل ٢٠٨، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٩/٢، وشرح ألفية ابن معطي ٩٩٢/٢.

(٦) ينظر: إصلاح الخلل ٢٠٩-٢١٠، والحلل ١٣١، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٩/٢-١٠٤٠، وشرح المفصل ٧٣/٦، والبسيط ١٠٥٩/٢.

(٧) في الأصل: بها، والصواب ما أثبت.

(٨) ينسب إلى ساعده بن جؤية، ديوان الهذليين ١٩٨/١، وهو من شواهد الكتاب ٥٨/١، وإصلاح الخلل ٢٠٨، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٥/٢، وشرح المفصل ٧٢/٦، وشرح ألفية ابن معطي ٩٩٠/٢.

(٩) هذا رأي المنكرين على سيبويه. ينظر: إصلاح الخلل ٢٠٩، وشرح الكافية الشافية =

فأما البيت الذي أنشده :

ثُمَّ زَادُوا أنهم في قَومهم غُفُرٌ ذنبَهُمُ غير فَجُر[(١)]

فهو لطرفة بن العبد[(٢)] ، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه فهو ظاهر ، إن وما بعدها في موضع نصب بزادوا ، وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على إعمال فُعْل ، وهو جمع فُعول ، وقد دللنا على إعمال المفرد في نحو : ضروب ، وكان لا حاجة به إلى ايراده للاستغناء بما ذكره ، وقوله : فجر ، يروى بالجيم ، أي ليسوا بفجار ولا فاسقين ، ويروى بالخاء أي ليسوا يفخرون على قومهم ، وإنما هم متواضعون .

فهذه جملة الكلام في هذه الأمثلة ، ولم يورد الزجاجي شاهدًا على إعمال فعال وقد أوردناه ، ولا على إعمال مفعال . فأما قول أبي القاسم : وفاعلة ، وفواعل ، وفاعلات ، تعمل هذا العمل /٣١أ/ فإنه يشير إلى أن تأنيثه ، وجمعه في التكسير والسلامة ، في المذكر السالم ، والمؤنث السالم ، سواء في العمل لا يختلف[(٣)] .

* * *

= ٢/١٠٣٦-١٠٣٧ ، والبسيط ٢/١٠٦٠ .

(١) في الأصل : عفر دينهم ، والصواب ما أثبت .

(٢) ديوانه ٦٤ ، والرواية فيه : فخر ، وهو من شواهد الكتاب ٥٨/١ ، والنوادر ١٥٧ ، والحلل ١٣٣ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ٧٤/٦-٧٥ ، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٤٠-١٠٤٢ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/٩٩٣ .

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه - :

باب الصفة المشبهة باسم الفاعل فيما تعمل فيه

وإنما تعمل فيما كان من سببها ، وذلك قولك : مررت برجلٍ حسنٍ وجهُهُ ، تخفض الرجل بالباء الزائدة ، وتنعت الرجل بحسن ، وترفع الوجه به ، لأن الفعل للوجه ، وإنما جاز أن يجرى صفة على الرجل لأنه من سببه ، ومثل ذلك : مررت برجلٍ كريمٍ أبوه ، وكثيرٍ ماله ، وما أشبه ذلك ، وفي هذا وجوه :

أحدها : ما ذكرناه ، وهو أن تقول : مررت برجل حسن وجهه ، وقد مضى تفسيره .

والثاني : أن تقول مررت برجل حَسَنِ الوجهِ ، فتخفض الرجل بالباء ، وتجعل حسنًا نعته ، وتضيفه إلى الوجه ، وأنما جاز أن تنعت رجلًا وهو نكرة بقولك : حسن الوجه ، لأنه نكرة مثله ، وأن كان بلفظ المعرفة ، لأن إضافته ليست محضة ، لتقدير الانفصال ، لأن الأصل ما ذكرناه أولًا ، وهو قولك : مررت برجل حسن وجهه ، وهذا موضع مكانه .

والثالث : أن تقول : مررت برجل حسنٍ الوجهَ ، فتنون حسنًا ، وتنصب الوجه على التشبيه بالمفعول [به] ولا يجوز نصبه على التمييز لأنه معرفة ، والتمييز لا يكون إلا نكرة .

والرابع : أن تقول : مررت برجل حسنٍ وجهًا ، فتنصب وجهًا لتمييز لأنه نكرة ، وإن شئت نصبته على التشبيه بالمفعول [به] .

والخامس : أن تقول : مررت برجل حَسَنِ وجهٍ ، بترك التنوين ، وخفض وجه على الإضافة ، وإنما جاز ذلك لأنه قد علم أنه لا يعني من الوجه إلا وجهه . إلى آخر ما ذكره في هذه الصفة .

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام :

واعلم أنا قبل الخوض فيما نريده من هذه الصفة ، نذكر ماهيتها ، وأجود ما يقال في معناها ، أن يقال : الاسم المشتق من فعل لازم تكون لمن حدث منه على جهة الثبوت[١] . فقولنا : هو الاسم المشتق : عام فيها وفي غيرها ، وقولنا : من فعل لازم : يخرج منه اسم الفاعل المتعدي ، وكذلك اسم المفعول ، وقولنا : لمن حدث منه : يخرج اسماء الزمان والمكان ، فإنهما مشتقان من فعل لازم ، لكن ليس عن حدث منه ، ولكن على معنى أنه فعل فيهما ، وقولنا : على جهة الثبوت : نحترز به عن اسمي الفاعل والمفعول ، فإنهما مشتقان من فعل لازم لكن ليس على جهة الثبوت ، ولكن اشتقاقها هو على جهة الحدوث من الفاعل ، أو على جهة الوقوع عليه ، كاسم المفعول .

فإذا عرفت هذا ، فلنذكر تقسيم مسائلها ، ثم نذكر أحكامها ، فهاتان فائدتان :

الفائدة الأولى : في تقسيم مسائل هذه الصفة[٢] :

واعلم أن مسائلها يرتقي عددها إلى ثماني عشرة مسألة ، وبيانه هو أن الصفة في نفسها لا يخلو حالها ؛ أما أن تكون متصلة بها لام التعريف ، أو معراة عنها ، فهاتان حالتان :

الحالة الأولى : أن تكون اللام متصلة بها ، ثم معمولها لا يخلو حاله ، أما أن يكون مضافًا ، أو معرفًا باللام ، أو نكرة ، فهذه ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن يكون المعمول مضافًا ، فيجوز فيه الرفع والنصب والجر ، فتقول فيه : الحسنٌ وجهُهُ ، والحسن وجهَهُ ، والحسن وجهِهِ ، فهذه ثلاثة .

---

(١) ينظر : الكافية ٨٣ ، وشرح الوافية ٣٢٩ .

(٢) ينظر : الغرة المخفية ٢/ ٤٩٠-٤٩٣ ، وشرح الوافية ٣٢٩ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٤٦ ، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٥٧٠ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/ ٩٩٧-١٠٠١ .

الوجه الثاني : أن يكون معمول الصفة معرفًا باللام ، فيجوز فيه الرفع والنصب والجر ، فتقول : الحُسن الوجهُ ، والحسن الوجهَ ، والحسن الوجهِ ، فهذه ثلاثة أيضًا .

الوجه الثالث : أن يكون معمول الصفة نكرة ، فيجوز فيه الرفع والنصب والجر ، فتقول فيه : الحسن وجهٌ ، والحسن وجهًا ، والحسن وجهٍ ، فهذه ثلاثة أيضًا .

فحصل من الصفة إذا كانت معرفة باللام باعتبار اختلاف معمولها ، مسائل تسع كما ترى .

الحالة الثانية : أن تكون الصفة مجردة من اللام ، ثم معمولها لا يخلو حاله ، إما أن يكون مضافًا ، أو معرفًا باللام ، أو نكرة ، فهذه أوجه ثلاثة :

الوجه الأول : أن يكون معمول الصفة مضافًا ، فيجوز فيه الرفع والنصب والجر ، فتقول فيه : حسَن وجهُهُ بالرفع(١) ، حسُن وجهَهُ ، بالنصب ، حسُن وجهه ، بالجر ، فهذه ثلاثة .

الوجه الثاني : أن يكون معموله الصفة معرفًا باللام ، فيجوز فيه الرفع والنصب والجر ، فتقول فيه : حسن الوجهُ بالرفع ، حسن الوجهَ بالنصب ، حسن الوجهِ بالجر ، فهذه ثلاثة .

الوجه الثالث : أن يكون معمول الصفة نكرة ، فيجوز فيه الرفع والنصب والجر ، فتقول فيه : حسُن وجهٌ بالرفع ، حسُن وجهًا ، بالنصب ، حسن وجهٍ ، بالجر ، فهذه ثلاثة أيضًا .

فحصل أيضًا من الصفة إذا كانت مجردة عن اللام باعتبار اختلاف معمولها مسائل تسع أيضًا ، وإذا تممت تسعًا باعتبار دخول اللام على الصفة ، وتسعًا باعتبار

---

(١) قال ابن القواس في شرح ألفية ابن معطي ٩٩٧/٢ عن هذه الجملة : وهي أقواها وأصلها ، لأن فيها وصفةنكرة بنكرة هي فعل السبب من غير حذف ولا زيادة احتمال ، لأن الوجه هو الذي حسن في المعنى فنسبت الصفة إليه .

تجريدها عنها ، صارت ثمانية عشر مسألة ، فهذه قسمة مسائل الصفة باعتبار صورها .

ثم هي منقسمة الى : القوي ، والضعيف ، والمتوسط ، والممتنع ، فهذه وجه أربعة نذكرها[١] :

أولها : ما يكون منها قويًا ، والضابط في حقه ، هو أن يكون الضمير العائد من الصفة إلى موصوفها واحدًا من غير زيادة ، ويكون متصلًا ، أما بالصفة ، أو معمولها ، فهذا هو ضابط القوى من هذه المسألة ، فعلى هذا يكون قولنا : مررت برجل حسن وجهُه ، بالرفع ، وحسن الوجهَ ، بالنصب ، وحسن الوجهِ ، بالجر ، وحسُن وجههِ ، بالجر ، وحسن وجهًا ، وغير ذلك من المسائل كلها قوية ، لما كانت جارية على ما ذكرناه من الضابط ، وإنما كانت قوية لما جرت على وفق الأوصاف المستعمله في اللغة العربية .

وثانيها : أن تكون ضعيفة ، والضابط لما كان منها ضعيفًا ، أن تعرى الصفة ومعمولها عن ضمير يكون راجعًا إلى الموصوف ، وعلى هذا يكون قولنا : مررت برجل حسن الوجُه ، وحسن وجهٌ[٢] ، والحسن الوجهُ /٣١ب / مرفوعة ، تكون ضعيفة لا محالة لخلوها عن الضمير الراجع ، وإنما كانت ضعيفة لما كانت خالية عن قياس الأوصاف في رجوع الضمير منها ، لأنها تكون أجنبية عنها .

وثالثها : ما يكون منها متوسطًا بين القوى والضعيف ، والضابط في حقه هو أن

---

(١) ينظر : شرح الوافية ٣٢٩-٣٣٠ ، والإيضاح في شرح المفصل ٦٤٩/١-٦٥٠ ، والبسيط ١٠٧٧/٢-١٠٨٨ .

(٢) ذكر بن أبي الربيع في البسيط ١٠٧٨/٢ ، أن قوله : حسن الوجه ، أجازه الكوفيون والزجاج ، ومنعه الفارسي . وقوله : حسن وجه ، منعه أبو علي ، ويقتضي كلام الكوفيين المنع ، ويقتضي كلام الزجاج الجواز .

يكون في كل واحد من الصفة ومعمولها ضميرًا راجعًا إلى الموصوف ، فهذا يكون دائرًا بين الأولى والثاني ، فلا هو خال عن الضمير فيكون ضعيفًا ، ولا فيه ضمير واحد فيكون قويًا ، فصارت متوسطة بينهما ، وإنما كان متوسطًا لأن أحدهما كان مغنيًا عن الآخر ، فلا حاجة إلى جمعهما جميعًا ، فإن أحدهما مغن عن الآخر .

ورابعها : ما يكون منها ممتنعًا ، وذلك مسائل ثلاث ، فأما مسألتان فهما لا خلاف في أمتناعهما عند النحاة[1] :

فالأولى منهما : الحسنِ وجهِهِ ، بالجر ، وأنما كانت ممتنعة ، لأن هذه الإضافة لفظية ، ولم تفد خفة ، لأن التنوين لم تزله الإضافة ، وأنما كان زائلًا لأجل دخول اللام ، فلهذا كانت [ممتنعة] .

الثانية : هي قولنا : الحسن وجهٍ ، بالجر أيضًا ، وإنما امتنعت لأنها جاءت على خلاف قياس العربية وقوانينها من جهة إضافة صريح المعرفة إلى صريح النكرة ، وهذا مضاد لأقيسة العربية ومناقض لقواعدها .

الثالثة : مختلف فيها وهي قولنا : حسن وجهه ، بالجر أيضًا ، وفيها خلاف بين النحاة ، فالذي ذهب إليه جماهير البصريين ، واختاره المتأخرون من محققي النحاة ، كالزمخشري[2] ، والخوارزمي[3] ، وابن الحاجب[4] ، جوازها لأمرين :

---

(١) قال ابن الخباز في الغرة ١/٤٩١-٤٩٢ : المسألتان باطلتان ، أي الأولى والثانية ، والثالثة قبيحة . وضعف مسألتين هما : حسنِ وجهٍ ، لتنكير وجه ، وحسنِ وجهٍ ، لبدل النكرة من المعرفة .
وذكر ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ١/٥٧٠-٥٧١ ، أن هناك ثلاث مسائل لا تجوز إلا في الضرورة وهي : حسنُ وجهَهُ ، والحسنُ وجهُه ، وحسنُ وجهِهِ ، وينظر : كشف المشكل ١/٤٢٧ ، وشرح الوافية ٣٢٩ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/٦٤٨ .

(٢) ينظر : المفصل ٢/١٢٤ .

(٣) ينظر : التخمير ٣/١١٧-١١٨ .

(٤) ينظر : شرح الوافية ٣٢٩ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/٦٤٩ .

أما أولًا : فلقول الشماخ[1] :

أقامت على رَبْعَيْهما جَارتًا صَفًا   كُمَيْتَا الأعالي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُما

فأضاف الجونتين إلى المصطلى المضاف إلى ضمير الجارتين ، وهو عين مسألة ما أجازه سيبويه[2] من : حسن وجهه .

وأما ثانيًا : فلأنه لا وجه يمنع من هذه المسألة ، فيجب القضاء بجوازها ، وهو مطلوبنا فأما الزجاجي[3] فقد قال : إن سيبويه قد أجاز هذه المسألة وحده ، وخالفه جميع الناس من البصريين والكوفيين ، وقالوا : هذا خطأ ، لأنه قد أضاف الشيء إلى نفسه . ثم قال : وهو كما قالوا ، يعني خطأ سيبويه . وما قاله فاسد لأمرين[4] :

أما أولًا : فقوله : إن سيبويه خالف فيها جميع الناس ، فإن أكثر الكوفيين وأصحاب سيبويه وافقه عليها ، وهكذا جماهير المتأخرين ، فإنهم قائلون بها ، كما حكيناه عنهم ، والعجب في أطلاقه هذا الاطلاق من أبي القاسم ، مع ظهور الأمر في خلاف ما قاله ونقله .

وأما ثانيًا : فلأن عمدته في فسادها هو أنه أضاف الصفة إلى الوجه ، ثم أضاف الوجه إلى المضمر ، فكأنه أضاف الشيء إلى نفسه ، وهذا فاسد ، فإن هذا ينتقض بمثل قولنا : ضارب وجهه ، فإنه أضاف الصفة إلى الوجه ، وأضاف الوجه إلى ضميره ، فكان يلزم أمتناعها كما زعم ، فلما كانت جائزة ، دل على بطلان ما قاله .

فأما أبو القاسم فلم يذكر من المسأل إلا أحد عشر وجهًا ، عشرة من الوجوه القوية ، ووجه واحد من الوجوه المتوسطة ، وهو مسألة سيبويه ، ولم يذكر وجهًا من

---

(١) ديوانه ٣٠٨ ، وهو من شواهد الكتاب ١٠٢/١ ، والخصائص ٤٢٠/٢ .

(٢) ينظر : الكتاب ١٠٢/١ .

(٣) ينظر : الجمل ٩٨ .

(٤) ينظر : إصلاح الخلل ٢١٢-٢١٦ ، والإيضاح في شرح المفصل ٦٤٩/١ ، وشرح جمل الزجاجي ٥٧٢/١-٥٧٤ .

الوجوه الضعيفة ، ولا أستكمل الوجوه المتوسطة ، فصار جملة مسائلها ثمانية عشر مسألة كما ذكرناه ، عشر منها قوية ، وقد أكملها أبو القاسم أولها : حسنٍ وجهُهُ ، بالرفع ، وثانيها : حسنِ الوجهِ ، بالخفض ، وثالثها : حسنِ الوجهَ ، بالنصب ، ورابعها : حسنٍ وجهًا ، وخامسها : حسنِ وجهٍ ، بالجر ، وسادسها : الحسنِ الوجهَ ، بالنصب ، وسابعها : الحسنِ الوجهِ ، بالجر ، وثامنها : الحسنِ وجهًا ، وتاسعها : الحسنِ وجهُهُ ، بالرفع ، وعاشرها : الحسنِ الوجهُ ، بالرفع ، وقد عده من الوجوه القوية ، وكان ينبغي أن يكون معدودًا في الوجوه الضعيفة ، لخلو الصفة عن الضمير الراجع إلى الموصوف ، فالحق إذا أن الوجوه القوية تسعة ، جميع ما ذكره أبو القاسم كله ، إلا قولنا : الحسن الوجهُ ، بالرفع ، فلا وجه لعده في الوجوه القوية لما ذكرناه .

وأما الوجوه الضعيفة فهي أربعة : أولها : حسنِ الوجْهُ ، وثانيها : الحسنِ الوجْهُ ، وثالثها : حسُن وجهٌ ، ورابعها : الحسنِ وجْهٌ . وأنما كانت هذه كلها ضعيفة لأنها خالية عن الضمير العائد من الصفة إلى موصوفها ، لأن الوجه في كلها مرفوع على الفاعلية ، فلا يبقى عائد منها إلى موصوفها ، فلهذا حكمنا بضعفها ، والذي حسن منه قليلًا أن نقدر الضمير ليكون عائدًا ، فتقول : مررت بالرجل الحسنِ الوجْهُ منه ، وكذلك سائرها ، هذا هو مذهب البصريين ، فأما أهل الكوفة ، فإن اللام فيما كان فيه لام ليسد مسد العائد عندهم[1] .

وأما الوجوه المتوسطة فهي ثلاثة : أولها : حسنٌ وجهَه ، بالنصب ، وثانيها : الحسن وجهَه ، بالنصب أيضًا ، وثالثها : حسن وجهِه ، بالجر ، فهذه كلها متوسطة بين القوية ، والضعيفة ، فوجه كونها قوية أنها جارية على وفق الصفات في وجوب عود الضمير منها إلى موصوفها ، ووجه كونها ضعيفة : أن فيها ضميرين ، في الصفة

---

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٥٠-٦٥١ ، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٥٧١-٥٧٢ .

واحد، وفي معمولها واحد، ولا حاجة إلى جمعهما، لأن في أحدهما غنية عن الآخر، فلما جمعت وجها من القوة، ووجهًا من الضعف كانت متوسطة.

وأما الوجوه الممتنعة فهي وجهان: أحدهما: الحسن وجهٍ، بالجر، وإنما كان ممتنعًا لأن حاصله إضافة صريح المعرفة إلى صريح النكرة، فلهذا كان ممتنعًا. وثانيهما: الحسنِ وجهِهِ، وإنما كانت ممتنعة لأنها إضافة لفظية، ولا تخفيف فيها. فالوجوه الجائزة الصحيحة تسعة كما ذكرناه، والضعيفة أربعة، والمتوسطة ثلاثة، والممتنعة مسألتان، فكملت ثماني عشرة مسألة.

الفائدة الثانية: في بيان أحكامها، ولها أحكام ثلاثة:

أولها: هو أن ما كان منها مرفوعًا فارتفاعه إنما يكون على الفاعلية، ويجب إفراد الصفة عند رفعها لفاعلها في موضع التثنية، والجمع، فلهذا تقول: مررت برجلين حسن وجوهما، وبرجال حسن وجوهُهُم، وما كان منها مجرورًا فإنما يكون جره بالإضافة، وهي لفظية لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا كما مر، وما كان منها منصوبًا، أعني المعمول، فمنهم من قال: إن نصبه يكون على التمييز، ومنهم من قال: يكون منتصبًا على التشبيه بالمفعول، فهؤلاء أطلقوا فيما ذهبوا، سواء كان معرفة أو نكرة، ومنهم من فصل فقال: إن كان المعمول نكرة، كقولك: حسن وجهًا، فنصبه يكون على التمييز، وإن كان معرفة كقولك: حسن الوجهَ، فنصبه إنما يكون على التسبيه بالمفعول[1].

وثانيها: أنها جارية على وفق موصوفها في الإعراب غير مخالفة مرفوعًا كان، أو منصوبًا، أو مجرورًا، فلا أن الصفة إذا كانت غير متصرفة لم يدخلها الجر بحال، فلهذا تقول: مررت بامرأة حبلى أمها، وغضبان أخوها، وسكران زوجها /٣٢أ/، فلا تنصرف بحال المكان فيه مانع من صرفه.

---

(١) ينظر: كشف المشكل ٤٢١/١-٤٢٣، والإيضاح في شرح المفصل ٦٤٧/١، وشرح جمل الزجاجي ٥٧٠/١، وشرح الكافية الشافية ١٠٥٩/٢.

وثالثها: أن الصفة إذا كانت رافعة لموصوفها، فلا ضمير فيها اصلًا، وإنما الفاعل هو معمولها الظاهر، إذ لا يجتمع للفعل، وما كان مسبهًا له فاعلان، وإذا كان معمولها منصوبًا، أو مجرورًا ففيها ضمير يرجع إلى موصوفها، فتفردها على الأولى في موضع التثنية والجمع، كما قررناه من قبل. وأما إذا كان معمولها منصوبًا، أو مجرورًا، ففيها ضمير يرجع إلى موصوفها، فعلى هذا تكون مثناة ومجموعة في موضع التثنية والجمع، فلهذا تقول: مررت برجلين حسنين وجهًا، وبرجلين حسني وجهٍ، وهؤلاء رجال حسنون وجهًا، ومررت برجال حسنين وجهًا، وهكذا القول في سائرها[1].

ولها أحكام كثيرة، وفيما ذكرناه غنية وكفاية، يطلع على ما سواه.

فأما البيت الذي أورده أبو القاسم وهو:

لاحِقُ بطنٍ بِقَرًا سَمينِ

فهو لُحمِيْد الأرقط[2]، يصف حمار وحشي، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد من.

أما إعرابه فقوله: لاحق بطن: أي مضمرقد لحق بطنه بظهره لكثرة اشتغاله بالأتن، والقرا: هو الظهر وأما موضع الشاهد منه: فإنما أورده شاهدًا على جواز أحد المسائل وهي قولنا: حسن وجهٍ، بالجر، وفيه دلالة أيضًا على أن اسم الفاعل إذا كان لازمًا فهو جار مجرى الصفة المشبه بأسم الفاعل كقولك: ضامر البطن، وجائلة الوشاح، وغير ذلك، وهكذا اسم المفعول أيضًا، نحو: معمور الدار[3]، ومضروب الغلام.

---

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٦٤٧/١-٦٤٨.

(٢) من شواهد الكتاب ١٠١/١، والمقتضب ١٥٩/٤، والأصول ١٣٣/١، والحلل ١٣٤، وشرح المفصل ٣/٦، ٨٤.

(٣) ينظر: المفصل ١٢٣/١.

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب التعجب

إذا تعجبت من شيء، وجعلت أول كلامك ما مع الفعل، فانصب المتعجب منه بوقوع ذلك الفعل عليه، وذلك قولك: ما أحسن زيدًا، ما: اسم مبتدأ في موضع رفع ولكنه مبهم، فلذلك لم يعرب، وهو اسم تام بغير صلة، وما بعده خبره، وأحسن: فعل ماض، وفاعله مضمر فيه، وهو مذكر يعود على ما، وزيد: نصب بوقوع الفعل عليه، وتمثيله: شيء حسن زيدًا، إلا أن لفظ التعجب لمن رفع ما.

فتقول في التثنية: ما أحسن الزيدَين، وفي الجمع: ما أحسن الزيدين، ومثل ذلك: ما أظرف أباك، وأكرم أخاك، وأنظف ثوبك، وأطيب رائحتك، كل ذلك منصوب.

واعلم أن فعل التعجب غير متصرف فلا يرد إلى المستقبل، ولا إلى اسم الفاعل، ولا يكون منه غير هذا اللفظ.

وفعل التعجب ثلاثي أبدًا، مثل قولك: فَعُل، وفِعل، فَعَل، كقولك: كُرُمَ زيد، وجَهلِ عمرو، وبَرَدَ الماء، وما أشبه ذلك، فتدخل عليه الهمزة، وتنقله من فاعله، وتجعله مفعولًا في اللفظ، وتجعل الفعل على أفعل، وذلك قولك، ما أكرم زيدًا، وأظرف عمرًا، وأجهل بكرًا، فالمنصوب به فاعل في الحقيقة، لأن معنى قولك: ما أحسن زيدًا، زيد حسن جدًا، وكذلك ما أشبهه.

فإن زاد الفعل على الثلاثة لم يكن إدخال الهمزة عليه، فإن أردت التعجب من فعل فعله زائد على الثلاثة، تعجبت منه بأشد، وما أشبه ذلك، كقولك: انطلق زيد، [فتقول]: ما أشد انطلاقه. إلى آخر ما ذكره في هذا الباب.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

وقبل الخوض فيما نريده منه نذكر ما هية التعجب. واعلم أن ماهية التعجب

هو : الجملة الدالة على أمر مستظرف بطريق الانشاء . فقولنا : هو الجملة : ليندرج تحته قولنا : ما أفعله ، وأفعل به ، لأنهما جملتان ؛ إحداهما اسمية ، وهي قولنا : ما أفعله ، والأخرى ، فعلية ، وهي قولنا : أفعل به ، وقولنا : الدالة على ثبوت[١] امر مستظرف : يخرج عنه سائر الجمل التي تدل على ذلك ، وقولنا : على جهة الانشاء : نحترز به عن مثل قولنا : تعجبت من كذا ، فإن هذه الجملة وإن كانت دالة على ثبوت أمر مستظرف ، لكنها لا تكون تعجبًا بالمعنى الذي نريده ، لما كانت على

جهة الخبر ، وليس حاصلة على جهة الانشاء . وإنما الذي يكون على جهة الانشاء هو قولنا : ما أحسن زيدًا ، وما أكرمه ، وما أكرم به .

فإذا عرفت هذا ، فلنذكر صيغة التعجب ، وما يتعلق بها ، ثم نذكر أحكامه ، فهاتان فائدتان :

الفائدة الأولى : في ذكر صيغته وما يتعلق بها [و] له صيغتان[٢]

الصيغة الأولى : وهي الكثيرة الاستعمال ، وهي قولنا : ما أفعل ، نحو : ما أحسن زيدًا ، قال الله تعالى : ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[٣] فما ها هنا اسم بمعنى شيء ، وارد على جهة الإبهام ، والتقدير فيه : شيء حَسَّن زيدًا[٤] ، وزعم أبو الحسن الأخفش[٥] أنها موصولة ، والتقدير عنده : الذي حسن زيدًا شيء ، وزعم بعض

---

(١) لم ترد في التعريف

(٢) ينظر : شرح اللمع ٤١١/٢ ، والمقتصد ٣٧٣/١ ، ٣٧٦-٣٧٧ ، والمفصل ١٦٩/٢-١٧٠ ، وكشف المشكل ٥٠٨/١-٥٠٩ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٧٧/٢ .

(٣) البقرة ١٧٥ . وينظر : التبيان في إعراب القرآن ١٤٢/١ .

(٤) هذا رأي سيبويه ومن تابعه . ينظر : الكتاب ٣٧/١ ، والمقتضب ١٧٣/٤-١٧٤ ، والمقتصد ٣٧٥/١ ، والكافية ٢١١ ، وشرح ألفية ابن معطي ٩٥٨/٢ ، وشفاء العليل ٥٩٩/٢ .

(٥) معاني القرآن ٣٨/١ (ويلاحظ هامش رقم ٣) .

النحاة أنها استفاهمية[1]، حكاه الزمخشري في (مفصّله)[2] ومعنى قولنا : ما أعظم الله، أي شيء، جعله عظيمًا، والمعنى فيه أن مخلوقاته المتقنة، ومصنوعاته المحكمة هي التي دلت على عظمته، وأما أن عظمته إنما هي لذاته لا من جهة غيرها، فلا جرم لما ذكرناه حسن أن يقال : شيء جعله عظيمًا بالمعنى الذي ذكرناه، ولا ينكر هذا إلا من لا تتسع حوصلته للأسرار الإلاهية، والوقوف على المباحث الكلامية، كما حكي عن بعض أهل الكوفة انكار ذلك[3].

وأحسن ها هنا : فعل ماض مبني على الفتح وفاعله مضمر فيه، وهو يرجع إلى (ما) وهي تفسره، وزيد : منصوب بأحسن على جهة المفعولية، فصارت (ما) مبتدأ، والجملة الفعلية خبر لها، والجملة التعجبية بأسرها جملة ابتدائية، كما فسرناه من معناها. وزعم أهل الكوفة أن أحسن اسمٌ/٣٢ب/ وليس فعلًا، وذهب البصريون إلى أنه فعل، وهو مذهب الكسائي من الكوفيين، وهذا هو المختار، لأن أمارة الأفعال من كونه مبنيًا عل الفتح، وتتصل به الضمائر، وغير ذلك من الأدلة حاصلة فيه، فلهذا وجب القضاء بكونه فعلًا[4].

الصيغة الثانية : هي قولنا : أكرم بزيد، ولها معنيان.

أحدهما : وهو الذي عول عليه جماهير البصريين، كالخليل، وسيبويه، وغيرهما، واختاره ابن جني[5]، أن معنى أكرم بزيد، أصله : أكْرَمَ زيد، أي صار ذا

---

(١) ينسب هذا الرأي إلى الفراء وابن درستويه. ينظر : معاني القرآن للفراء ١/١٠٣، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٨١، وشفاء العليل ٢/٥٩٩.

(٢)ينظر : المفصل ١/١٧٠.

(٣) ينظر : الإنصاف ١/١٢٨-١٢٩، ١٤٦-١٤٧ (م١٥).

(٤) ينظر : الإنصاف ١/١٢٦-١٤٨ (م١٥)، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٧٧، وشفاء العليل ٢/٥٩٩.

(٥) ينظر : اللمع ٢٣٣.

كرم، كأغد البعير، إذا صار ذا غُده، خلا أنه أخرج على لفظ الأمر، ومعناه الخبر، والباء على هذا مزيدة مثلها في ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[١]، وهو[٢] في موضع رفع على الفاعلية.

وثانيهما: أن تكون هذه الصيغة باقية على كونها دالة على الأمر من غير تعيين، ويكون أمرًا لكل أحد أن يجعل زيدًا كريمًا، أي يصفه بالكرم، وعلى هذا تكون الباء مزيدة في موضع نصب، مثلها في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[٣]، وزيادتها للتأكيد، وهذا الذي أختاره الزمخشري[٤]، والزجاج[٥].

ثم هاتان الصيغتان يجريان على ما ذكرناه من غير تغيير في التثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، فلهذا تقول: ما أحسن زيدًا، وما أحسن الزيدَين، وما أحسن الزيدِين، وأحسن بالزيدَين، وأحسن بالزيدين. قال الزمخشري[٦]: ثم جريا مجرى المثل، فلم يغيرا عما هما عليه، فلهذا تقول: ما أكرم زيدًا، وما أكرم الزيدَين، ويا رجلاَن أكرِم بزيد، ويا رجال اكرم بزيد، فلا تغيرهما عن حالهما بتثنية، ولا جمع، ولا تذكير، ولا تأنيث بحال.

فأما قول أبي القاسم أن المنصوب في قولنا: ما أحسن زيدًا، هو فاعل في الحقيقة، فهذا يخالف ما حكيناه عن سيبويه، وجماهير البصريين، فإنهم قالوا: إن معنى قولنا: ما أحسن زيدًا، شيء حسَّنَ زيدًا، فهو مفعول كما ترى في اللفظ، فأما

---

(١) النساء ٧٩. وينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٦١٣-٦١٤.

(٢) أي الباء وما دخلت عليه. وينظر: معاني القرآن للأخفش ٢/٣٩٥، وشرح ألفية ابن معطي ٢/٩٥٨-٩٥٩، وشفاء العليل ٢/٦٠٠.

(٣) البقرة ١٩٥.

(٤) المفصل ٢/١٦٩-١٧٠.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/٢٦٤. ونسب هذا الرأي في شرح ألفية ابن معطي ٢/٩٥٩، إلى الكوفيين والزجاج، ونسب في شفاء العليل ٢/٥٩٩ إلى الزجاج.

(٦) المفصل ٢/١٦٩-١٧٠.

على ما قاله أبو القاسم ، فإنه وإن كان منصوبًا من جهة اللفظ ، فلأنه مرفوع من جهة المعنى ، لأن معناه : حَسُن زيدٌ ، وكرم ، فلهذا كان فاعلًا من جهة المعنى ، وما قاله البصريون أولى ، لأن ما قالوه يشهد له اللفظ ، والمعنى عليه ، وما قاله أبو القاسم يخالف ظاهر الصيغة من كونه مفعولًا .

وفعل التعجب في كلتا الصيغتين لا يتصرف بمستقبل ، ولا ماض ، ولا أمر ، ولا نهي ، ولا غير ذلك من وجوه التصرف أصلًا[1] ، وإنما كان ذلك لأمرين :

أما أولًا : فلأنه موضوع للإبهام ، فلهذا ترك تصرفه لما ذكرناه .

وأما ثانيًا : فلأنه وضع للإنشاء ، فترك تصرفه إشعارًا بهذا المقصد ، والغرض بكونه للإنشاء ، هو أنه غير دال على صدق ولا كذب ، وإنما هو كالأمر ، والنهي ، وسائر الأمور الإنشائية .

فهذا هو الكلام على ما أردنا من صيغتي التعجب ، ونذكر الآن الأحكام .

الفائدة الثانية : في ذكر أحكامه : واعلم أن للتعجب أحكامًا[2] :

الحكم الأول منها : أنه لا يؤخذ قط ، ولا يكون مبنيًا إلا من ثلاثي نحو : فَعَل ، مثل : ضَرب ، وفَعِل ، مثل : عَلِم ، وفَعُل ، نحو : ظُرف ، وشُرف ، فتقول فيه : ما أضرب زيدًا ، وما أعلم عمرًا ، وما أظرف بكرًا ، فتنقل الفعل من هذه الصيغة إلى صيغة أفعل بزيادة الهمزة . وإنما خصوه بالثلاثي لكثرة استعمال التعجب ، وسعة دوره في الكلام ، فلا جرم اختاروا له الأخف في لسانهم .

الحكم الثاني : أنهم إذا أرادوا بناءه فيما زاد على الثلاثة توصلوا إليه بفعل

---

(١) ينظر : المقتضب ٣/١٩٠ ، والمفصل ٢/١٧٠ ، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٨٠ ، وشفاء العليل ٢/٦٠٣ .

(٢) ينظر : المقتضب ٤/١٧٨ و ١٨٠ ، والمقتصد ١/٣٧٧-٣٧٩ ، وكشف المشكل ١/٥١٠-٥١٢و ٥١٦ ، وشرح الشافية (٢)/١٠٨٤-١٠٨٥ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/٩٩٢ ، وشفاء العليل ٢/٦٠٥ .

ثلاثي ، وجعلوا مصدر الفعل المتروك مميزًا له ، فقالوا في نحو : انطلق ، ودحرج ، واستخرج : ما أحسن انطلاقه ، وأكثر دحرجته ، وأعظم استخراجه ، وإنما فعلوا ذلك لأنهم لو تعجبوا منه لكانوا ، إما نقصوه وفيه هدم لصيغة الفعل ، وإما بقوه على حاله فكان مستكرهًا لما فيه من الثقل .

الحكم الثالث : أن التعجب إنما يكون من جهة الفاعل ، فتقول في ظَرُفَ ، وكَرُم ، ما أظرف زيدًا ، وما أكرم عمرًا ، وإنما كان الأمر كما قلناه ، لأن اهتمامهم بالفاعل أكثر من اهتمامهم بالمفعول ، فلا جرم قصروه على ما كان من الأفعال مختصًا بالفاعل . وقد شذ : ما أشهاه ، وما أمقته ، أخذًا من قولهم : مقت فهو ممقوت ، وقد قيل إنهما من الفاعل ، من قولهم : مَقتُّ فلانًا ، وشَهَوْتُ الطعام ، ومما يقع محتملًا للأمرين ، أعني أن يكون من الفاعل ، وأن يكون من المفعول ، فإن اردت الفاعل قلت : ما أحبني له وأبغضني له ، وامقتني له ، وإن أردت المفعول قلت : ما أحبني إليه ، وأبغضني إليه ، وامقتني إليه ، وهو قليل[1] .

الحكم الرابع : أن سائر الألوان ، والخلق الثابتة ، لا يجوز التعجب منها إلا بواسطة فعل ثلاثي كما ذكرناه في التعجب بالأفعال الزائدة على الثلاثة ، فلهذا تقول : ما أشد حمرته وما أقبح عوره ، وما أبين عرجه ، ولو قلت : ما أسوده من السواد لم يجز ، ولو جعلته من السؤد جاز ، ولو قلت : ما أحمره ، فإن أردته من الحمرة لم يجز ، وإن اردته من الحمارية ، وهي البلادة جاز أيضًا ، وإنما امتنع ذلك لأن اسم الفاعل منها يكون على أَفْعَل ، كقولك : سَوِدَ فهو أسوَد ، وحَمِرَ فهو احمر ، وعرِج فهو أعرج ، وعور فهو أعور ، فلو بنينا منها أفعل للتعجب لوقع اللبس ، ألا ترى أن قولنا : جهل زيد فهو جاهل ، لما كان اسم الفاعل منه على غير صورة أفعل جاز التعجب منه ، وإن كان عاهة ، فيقال : ما أجهله ، لما كان لا لبس فيه ، بخلاف

---

(١) ينظر : الكتاب ١/٢٥١-٢٥٢ ، والمقتصد ١/٣٨٤-٣٩٠ .

قولنا : ما أعوره ، فإنه غير جائز لكونه عاهة لما ذكرناه ، فإذا لا وجه لكلام النحاة أن قولنا : ما أعوره ، وأعرجه ، إنما كان ممتنعًا لكونه عاهة ، فإن الجهل من أعظم العاهات ، ومع ذلك جاز أن تقول : ما أجهله ، وإنما الوجه ما ذكرناه[١] .

الحكم الخامس : هو أن كل ما جاز أن يكون من باب أفعل التفضيل ، جاز أن يكون من باب التعجب : وهذا ظاهر فإن المقصود من كل واحد منهما ، إنما هو المبالغة ، في تلك الخصلة ، فما جاز في أحدهما من كونه فعلًا ثلاثيًا من غير أن يكون لونًا أو عيبًا ، جاز أن يكون في الآخر ، وما امتنع من أفعل التفضيل ، كأن يكون فعلًا زائدًا . على الثلاثة /٣٣أ/، أو يكون لونًا أو عيبًا ، فإنه لا يجوز فيه التعجب ، فكما امتنع : هو أحمر منك ، واسود ، امتنع : ما أحمره ، وما أسوده ، وكما امتنع قولنا : هو أطول منك ، امتنع : أطوله ، ولكن تقول : ما أشده سواده ، كما قلت : هو أشد سوادًا منك .[٢]

فأما البيت الذي أنشده وهو قوله :[٣]

جَاريةٌ في درعِها الفضْفاضي ... أبيضُ مِنْ أُختِ بَني إباضِ

فلم أعرف قائله ، ولا وجدته في شرح أبيات الجمل . فأما إعرابه ، فهو ظاهر والفضفاض : هو الواسع الطويل ، وإباض : قبيلة ، ومنهم الإباضية ، وهم فرقة من الخوارج ، وإنما أورده دلالة على شذوذه وانحرافه عن القياس[٤] .

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/٢٥٠-٢٥١ ، والمقتضب ٤/١٨١-١٨٢ ، وشرح اللمع ٢/٤١٣-٤١٤ ، والمقتصد ١/٣٨٠-٣٨١ ، وكشف المشكل ١/٥١٤-٥١٨ ، وشرح الكافية الشافية ١/١٠٨٨-١٠٨٩ .

(٢) ينظر : شرح الكافية ٢/٣٠٧ .

(٣) لرؤبة : ديوانه ١٧٦ ، وهو من شواهد الأصول ١/١٠٤ ، وشرح المفصل ٦/٣٦ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/٩٦٣ ، وارتشاف الضرب ٣/٤٦ .

(٤) منع البصريون التعجب من سائر الألوان ، وأجاز الكوفيون التعجب من البياض والسوداء ، لأنهما أصلا الألوان . ولو ورد النقل . ينظر : الإنصاف ١/١٤٨-١٥٥ (م١٦) .

فأما البيت الذي أنشده وهو قوله :

إذا الرِّجَالُ شَتَوْا واشْتَدَّ أَكْلُهُمُ فَأَنْتَ أَبْيَضُهُم سِرْبَالَ طَبَّاخِ

فهو لطرفه بن العبد[١] يهجو به عمرو بن هند ، فأما إعرابه فهو ظاهر ، وإذا العامل فيه شيء مقدر تقديره : وإذكر إذا الرجال ، وسربال طباخ : منتصب على التمييز ، وإنما أورده شاهدًا على كونه شاذًا لا اعتماد عليه لمخالفة القياس الذي ذكرناه ، ولا حاجة بنا إلى تعسف في تأويله ، بل حمله على الشذوذ اخلص ، وأسهل ليتحقق الشاذ من المقيس .

الحكم السادس : في دخول كان في التعجب[٢] :

واعلم أن كان قد تدخل على الجملة التعجبية على جهة الزيادة ، فإذا كانت مزيدة ، فهل يكون لها فاعل أم لا ؟ ذكر الفارسي[٣] أنه لا فاعل لها ، وإنما تكون مزيدة ، وزعم السيرافي[٤] أن لها فاعلًا مقدرًا بالمصدر ، والمختار ما قاله الفارسي ، لأنها إذا كانت مزيدة فهي لغوٌ ، فلا حاجة بها إلى فاعل ، لأن الفعل إنما يلتزم فاعله إذا كان معتمدًا ، فأما ما مع كونه مزيدًا فلا . وورودها في التعجب على وجوه ثلاثة :

أولها : في صدر الجملة كقولك : ما كان أحسن زيدًا ، فكان زائدةٌ كما ذكرناه ، والجملة التعجبية على حالها ، وزعم أبو القاسم : أن كان خبرٌ لما ، واحسن وما بعده خبرٌ لكان ، وهذا فاسد لأمور ثلاثة :

أما أولًا : فلأن كان لا اسم لها ولا خبر ، مع كونها مزيدة كما حققناه .

---

(١) ديوانه ١٤٧ ، وهو من شواهد الإنصاف ١/١٤٩ (م١٦) ، وشرح المفصل ٦/٣٦ ، وارتشاف الضرب ٦/٤٦ .

(٢) ينظر : الكتاب ١/٣٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/٤٠ ، والمقتضب ٤/١٨٤-١٨٥ ، شرح اللمع ٢/٤١١ ، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٩٩ وشرح ألفية ابن معطي ٢/٩٦١-٩٦٢ .

(٣) ينظر : إصلاح الخلل ٢١٧ .

(٤) ينظر : إصلاح الخلل ٢١٧ .

وأما ثانيًا : فلأنه يلزم أن يكون فعل التعجب على غير وزن أفعل ، وهو خطأ .

وأما ثالثًا : فلأنه يلزم أن يكون خبر كان فعلًا ماضيًا من غير قد ، وهو خطأ أيضًا .

وثانيها : أن تكون في عجز الكلمة ، كقولك : ما أحسن ما كان زيدٌ ، فكان ها هنا تامة ، وزيد فاعل لها ، وتقديره : ما أحسن كون زيد ، أي حاله ، ولو نصبت زيدًا لم يجز إلا مع من فتقول : ما أحسن من كان زيدًا .

وثالثها : أن تكون في صدر الجملة وعجزها ، كقولك : ما كان أحسن ما كان زيدٌ ، فكان الأولى زائدة ، وكان الثانية تامة على ما ذكرناه ، وهي في موضع المصدر . ولا تزاد في التعجب إلا كان لكثرة دورها ، فأما قولهم : ما أصبح أبردها ، للغداة ، وأمس أدفأها ، للعشية[1] ، فهو قليل لا يعول عليه ، وقد أجاز أبو القاسم النصب في قولك : ما أحسن ما كان زيدًا ، فيكون زيدٌ خبرًا لكان ، والاسم مضمر فيها وهو قبيح لا وجه له .

الحكم السابع : في تعجب الإنسان من نفسه : وإذا أردت التعجب من نفسك فلك فيه وجهان :

أحدهما : أن تقول : ما أحسنني ، من غير إدغام ، لتحرك النونين ، فلا وجه لإدغامهما ، قال الله تعالى : ﴿مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي﴾[2] .

وثانيهما : ما أحسنِّي ، على الإدغام ، لأجل التقاء المثلين ، وثقل الكسرة ، فتسكن الأول وتدغمه في الآخر ، قال الله تعالى : ﴿مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي﴾ على الإدغام .

---

(١) ينظر : المفصل ٢/١٧٠ ، والغرة المخفية ٢/٤٦٨-٤٦٩ . ونسب هذا القول في شرح المفصل ٧/١٥١-١٥٢ إلى الأخفش .

(٢) الكهف ٩٥ وفي المصحف الشريف (مكنّي) ، وقرأ ابن كثير وحده بنونين . ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها ١/٤١٩ ، والتذكرة في القراءات الثمان ٢/٤١٩ .

فإن ثنيت أو جمعت قلت : ما أحسننا ، من غير إدغام ، من أجل خفة الفتحة ، فلا حاجة إلى الإدغام . ثم ختم أبو القاسم الباب بصورة واحدة من جهة اللفظ ، ثم هي مشتملة على معان ثلاثة وهي قولنا : ما أحسن زيدًا :

أولها : التعجب ، وهي قولك : ما أحسن زيدًا ، فزيد منصوب على ما فسرناه ، وشرحنا حال هذه الجملة ، فلا مطمع في إعادته .

وثانيها : الاستفهام ، وهو قولك : ما أحسنُ زيدٍ ؟ فتجر زيدًا بإضافة أفعل إليه ، وما مبتدأ وأحسن مرفوع على أنه خبر ما ، والتقدير فيه : أي زيد حسن ؟

وثالثها : النفي ، وهو قولك : ما أحسن زيدٌ ، فما هنا حرف نفي ، وأحسن فعل ماض ، وزيد مرفوع على الفاعلية ، والتقدير فيه : لم يحسن زيد في فعله .

فهذه صيغة واحدة كما ترى ، وهي مشتملة على هذه المعاني الثلاثة ، التعجب ، والاستفهام ، والنفي ، فإذا أدخلت الضمير قلت في التعجب : ما أحسنني ، وما أحسننا ، وفي الاستفهام : ما أحسنُني ؟ بالرفع ، وما أحسننا ، وفي النفي : ما أحسنت ، وما أحسنَّا ، بالإدغام بكل حال[1] .

* * *

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجي ١/٥٨٩-٥٩٠ .

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب ما

اعلم أن ما في لغة أهل الحجاز ترفع الاسم وتنصب الخبر، إذا كان الخبر مؤخرًا منفيًا، لأنهم شبهوها بليس، وفي لغة بني تميم لا تعمل شيئًا، فيرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر.

فإذا قدمت خبرها على اسمها، وأدخلت إلا في الخبر بطل عملها، ورجعوا إلى اللغة التميمية، وذلك هو قولك في اللغة الحجازية: ما زيد قائما، وما عبد الله شاخصًا، وما أخوك سائرًا، وكذلك ما أشبهه، ترفع الاسم وتنصب الخبر، قال الله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[1] و﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[2]فإن قدمت الخبر قلت: ما قائم زيد، وما سائر عبد الله، وما صواب فعلك، فترفعه بالابتداء والخبر، ويبطل عملها، وكذلك إذا أدخلت في الخبر (إلا) صار محققًا، وبطل عملها، لانتقاض معنى النفي، وذلك قولك:

ما زيد إلا سائر، وما أخوك إلا منطلق، وما عبد الله إلا عالم، ترفعه بالابتداء والخبر، وبطل عمل (ما) لما انتقض النفي، لأنها شبهت (بليس) في باب النفي، فلما زال النفي بطل عملها، فأما (ليس) فإنك تنصب خبرها مقدمًا ومؤخرًا، وموجبًا ومنفيًا، لأنها في بابها أقوى. إلى آخر ما ذكره في هذا الباب/٣٣ب /.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

اعلم أن (ما) من الألفاظ التي وقعت مشتركة بين الأسماء والحروف، فلنذكر كيفية استعمالها مطلقًا، ثم نذكر كيفية استعمالها في النفي، فهاتان فائدتان:

---

(١) يوسف ٣١.

(٢) المجادلة ٢.

الفائدة الأولى: في كيفية استعمالها على الأطلاق:

ولها استعمالان، الاستعمال الأول في الاسمية، وهي على أوجه خمسة[(١)]:

أولها: استفهامية، في نحو قولك، ما أَكَلْتَ؟ وقوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾[(٢)] و﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾[(٣)].

وثانيها: شرطية، كقولك: ما أكلتَ أكلتُ، قال الله تعالى: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ﴾[(٤)] وقوله تعالى: ﴿مَّا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾[(٥)].

وثالثها: التعجبية، كقولك: ما أحسن زيدًا!، وقال تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾[(٦)] وقد مضى شرحه.

ورابعها: الموصولة، في نحو قولك: أعجبني ما صنعته، قال الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾[(٧)]، وقال تعالى: ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُم بِقُوَّةٍ﴾[(٨)] وهي كثيرة الاستعمال.

وخامسها: النكرة الموصوفة، في نحو قولك: ربما تكره شيئًا أكرهه، قال الله تعالى: ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ﴾[(٩)]، أي نعم شيئًا يعظكم به.

---

(١) ينظر: حروف المعاني ٥٣-٥٤، والأزهية ٧١-٨٠، وكشف المشكل ٣٤٣/١، والمغني ٢٩٦/١-٣٠٠.

(٢) الصافات ١٥٤، وآيات أخر. ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٢١٢.

(٣) المدثر ٤٩.

(٤) البقرة ١١٠، والمزمل ٢٠.

(٥) فاطر ٢.

(٦) البقرة ١٧٥.

(٧) الحشر ٧.

(٨) البقرة ٦٣، وآيات أخر: ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٩.

(٩) النساء ٥٨.

وأنشد النحاة[1] :

رُبَّما تكرَهُ النفوسُ من الأمْـ ـرِ لَـهَ فَـرْجَـةٌ كَـحـلِّ الـعِـقـالِ

أي رب شيء تكرهه. فهذه الوجوه كلها اسمية كما ترى، والدلالة على اسميتها ظاهرة، فلا حاجة بنا إلى ذكرها.

الاستعمال الثاني في الحرفية، وهي على أوجه خمسة[2] :

أولها : كافة لإن وأخواتها عن العمل، في نحو قولك : إنّما، وأنَّما، ولكنمَّا، فإذا دخلت كفتها عن العمل، وعادت الجملة بعدها كما كانت مرفوعة على الابتداء، فتقول : إنما زيد قائم، قال الله تعالى : ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ﴾ [3] .

وثانيها : مُهَيِّئة، وهذا كقولك : ربما قام زيد، فإن رب لا تدخل على الأفعال : فلما دخلت (ما) هيَّأتها للدخول عليها، قال الله تعالى : ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [4] .

وثالثها : أن تكون مصدرية، كقولك : أعجبني ما اقُمت، وما قعدت، أي قيامك، وقعودك قال الله تعالى : ﴿يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلۡعَذَابُۚ مَا كَانُواْ يَسۡتَطِيعُونَ ٱلسَّمۡعَ﴾ [5] أي استطاعتهم، وأنشد النحاة[6] :

يَسُرُّ المرءَ ما ذهب الليالي وكـان ذهـابـهـن لـه ذهـابـا

أي ذهاب الليالي.

---

(١) لأمية بن أبي الصلت، ديوانه ٤٤٤، وهو من شواهد الكتاب ٢/ ٢٧٠، والمقتضب ١/ ٤٢، شروح المفصل ٤/ ٢ .

(٢) ينظر : حروف المعاني ٥٤، والأزهية ٨١-٩٩، وكشف المشكل ١/ ٣٤٣، والمغني ١/ ٣٠٣- ٣١٨ .

(٣) الكهف ١١٠، وآيات أخر. ينظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٣٩ .

(٤) الحجر ٢ .

(٥) هود ٢٠ .

(٦) لمعاوية بن مالك، وهو من شواهد المفصل ٢/ ٢٠٧، والتصريح ١/ ٢٦٨، وهمع الهوامع ١/ ٢٨١ .

ورابعها: أن تكون زائدة، كقولك: غظتك من غير ما جرم، وجئتك من أجل ما شيء، قال الله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ [1] وقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [2] وغير ذلك، وليس الغرض بزيادتها في كتاب الله تعالى هو أن دخولها يكون كاسقاطها، فإن مثل هذا ينزه عنه كتاب الله تعالى، فإنه لا حرف فيه إلا وتحته معنىً وفائدة، وإنما الغرض أنها غير مفيدة ها هنا لأحد معانيها الحرفية، وإنما أتي بها للتأكيد، زيادة في رونق اللفظ، وحسن سبكه وتأليفه.

وخامسها: النفي، وإذا دخلت على المضارع فالأصل فيه أن يكون لنفي الحال، وقد تأتي لنفي الماضي، والمستقبل على جهة المجاز، كقولك: ما قام، وما هو بقائهم غدًا، قال الله تعالى: ﴿وَمَا نَحْنُ بِمُنشَرِينَ﴾[3] وقد تكون داخلة على الجملة الاسمية، كقولك: ما زيد قائمًا، وهو المقصود هنا.

الفائدة الثانية: في كيفية استعمالها في نفي الجمل الاسمية، وفيها لغتان[4]:

اللغة الأولى: التميمية: وهي ترك العمل بها، وإبقاء الجملة الاسمية بعدها غير عمل فيها، ويقرأون ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[5] و ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[6] بالرفع، إلا من عرف كيف ورد التنزيل، فدخولها على الجملة الاسمية بمنزلة همزة الاستفهام، في نحو قولك: أزيد قائم.

---

(١) النساء ١٥٥، والمائدة ١٣.

(٢) آل عمران ١٥٩.

(٣) الدخان ٣٥.

(٤) ينظر: الكتاب ٢٨/١، ومعاني القرآن للفراء ٤٢/٢، والمقتضب ١٨٨/٤-١٨٩، وشرح المقدمة المحسبة ٢٧٦/١، والمقتصد ٤٣٠/١، وكشف المشكل ٣٤٤/١، والغرة المخفية ٤٢٩/٢-٤٣١، وارتشاف الضرب ١٠٣/٢.

(٥) يوسف ٣١. وينظر: معاني القرآن للفراء ٤٢/٢.

(٦) المجادلة ٢. وينظر: معاني القرآن للفراء ١٣٩/٣، والتبيان في إعراب القرآن ١٢١٢/٢.

اللغة الثانية : الحجازية : وهي عاملة في الجزأين ، فتعمل في الأولى الرفع ، وفي الاثنية النصب ، بمنزلة ليس . ووجه المشابهة بينهما من أوجه ثلاثة[١] :

أما أولًا : فلأنهما جميعًا يفيدان النفي .

وأما ثانيًا : فلأنهما داخلان على الجملة الاسمية .

وأما ثالثًا : فلأن النفي بهما جميعًا للحال .

فلأجل هذا عملت عمل ليس ، ولما كان عملها بالمشابهة لا جرم يبطل لعروض عارض ، وجملة ما يعرض لها فيبطل عملها أمور ثلاثة[٢] :

أما أولًا : فدخول إلا في نحو قولك : ما زيد إلا منطلق ، وإنما بطل عملها لأنه إنما كان من أجل النفي ، وقد انتقض بإلا ، فلهذا تعذر إعمالها مع إلا .

وأما ثانيًا : فإذا تقدم خبرها في نحو قولك : ما قائمٌ زيدٌ ، وما منطلق عمروٌ ، ووجه ذلك هو أنها غير متصرفة في نفسها ، فلأجل هذا لما تغيرت الجملة بالتقديم بطل عملها .

وأما ثالثًا : فإذا دخلت إنّ في نحو قولك : ما إنّ زيد قائم ، وما إن عمرو خارج ، وإنما بطل عملها ها هنا لأجل ضعفها أيضًا ، فلما توسط بينهما وبين اسمها (إنّ) كان مبطلًا لعملها . فهذه الأمور الثلاثة كلها مبطلة لعملها ، لما ذكرناه ، بخلاف ليس ، فإنها إنما عملت من أجل الفعلية ، فلأجل هذا كانت عاملة ، سواء كان خبرها متأخرًا عن اسمها ، أو متقدمًا عليه ، فلهذا تقول : ليس زيدٌ قائمًا ، وليس قائمًا زيد ، وبعد إلا أيضًا في نحو قولك : ليس زيد إلا قائمًا . وقد مضى تقريره في باب

---

(١) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ١/٢٧٦ ، والغرة المخفية ٢/٤٢٩ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/٨٨٦ .

(٢) ذكر الشارح بعد هذه الأمور أمرًا رابعًا يبطل عمل (ما) وهو العطف عليها . ينظر : الغرة المخفية ٢/٤٣٠ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/٨٨٧-٨٨٨ . وزاد ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١/٤٣٠-٤٣٢ : عدم تقدم معمول الخبر ، وأجازه ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ١/٥٩٥ إن كان ظرفًا أو جارًا و مجرورًا .

كان ، فأمل قولك : ما كان زيد إلا قائمًا ، فإنما جاز لما كان العمل لكان وهي فعل ، فلهذا لم يبطل عملها .

قال أبو القاسم : وتقول ما زيد قائمًا ، ولا سائرًا أخوه .

واعلم أن العطف على (ما) لا يخلو حاله ، إما أن يكون موجبًا ، أو منفيًا ، فإن كان موجبًا بطل عملها فيه بكل حال ، تقول : ما زيد قائمًا لكن قاعد ، وما زيد قائمًا بل قاعد ، فمتى كان العطف على هذه الصفة فإن عملها يبطل ، لأن عملها إنما هو للنفي ، والمقصود ها هنا الإثبات ، فلهذا كان الثاني جملة ابتدائية ، لأن المقصود : لكن هو قاعد ، وبل هو قاعد[1] .

وإن كان العطف منفيًا ، فلا يخلو حاله إما أن يكون فيه ضميرًا أو لا ، فإن كان خاليًا عن الضمير ، كقولك : ما زيد بقائم ، ولا قاعد عمرو ، فإنه يحصل في قاعد ثلاثة أوجه[2] :

أحدهما : جائزة باتفاق وهو : الرفع ، فتعطف جملة ابتدائية على ما قبلها .

وثانيها : ممتنعة باتفاق وهو : النصب ، لأنك إن عطفته على محل قولك : بقائم ، ورفعت عمرًا بقاعد فلا ضمير فيه يرجع إلى الاسم ، وإن نصبته بحرف النفي ، ورفعت عمرًا على الاسمية كنت قد قدمت خبرها عليها وهو ممتنع ، فلهذا كانت ممتنعة .

وثالثها : جائزة على الخلاف وهو : جر قاعد عطفًا على قائم ، ورفع عمرو بالعطف على زيد ، فهذه جائزة على رأي الأخفش[3] ، لأنه يجيز العطف على

---

(١) ينظر : المقتصد ١/٤٣١ ، والغرة المخفية ٢/٤٣٠ ، وشرح الكافية الشافية ١/٤٣٣ ، وارتشاف الضرب ٢/١٠٦-١٠٧ .

(٢) ينظر : المقتصد ١/٤٣٨-٤٤١ ، وأمالي ابن الحاجب ٢/٦٩٠ ، وارتشاف الضرب ٢/١٠٧-١٠٨ .

(٣) ينظر : المقتضب ٤/١٩٥ . وذكر الجرجاني في المقتصد ١/٤٣٩ أنه رجع عنه .

عاملين، وممتنعة /٣٤أ/ على رأي سيبويه[١]، لأنه يمنع من العطف على عاملين.

وإن كان فيه ضمير، كقولك: ما زيد بقائم، ولا قاعدًا أخوه، فإنه يحصل أيضًا في قاعدة ثلاثة أوجه[٢]:

أحدها: جائزة باتفاق وهو: الرفع، يكون عطفًا للجملة الابتدائية على ما قبلها.

وثانيها: **النصب باتفاق**، يكون عطفًا على الخبر في الأول، ويكون الا[سم] حينئذٍ مرفوعًا بقاعد. والعائد هو الضمير في الا[سم] حينئذٍ.

وثالثها: جائزة على حسب الخلاف وهو: الجر في قاعدة، فيكون جره عطفًا على قائم، ويكون الا[سم] حينئذ مرفوعًا بقاعد. فهذا مما لا خلاف فيه بين الأخفش، وسيبويه على هذا التقدير، فاما إذا عطفت قولك: قاعد بالجر على قائم، وعطفت إلا حينئذ على زيد، فهذه جائزة عند الأخفش، وممنوعة عند سيبويه، لكونها عطفًا على عاملين كما ترى.

وأعلم أن العطف على عاملين فيه نزاع بين النحاة، واختلفوا فيه على مذاهب ثلاثة:

أولها: منعه مطلقًا، وهذا هو رأي أكثر النحاة، سيبويه[٣] وأصحابه، واختاره الزمخشري.

وثانيها: جوازه مطلقًا، وهذا رأي الفراء[٤] من أهل الكوفة.

وثالثها: جوازه في صورة دون صورة، ومثال المسألة قولنا: في الدار زيد،

---

(١) الكتاب ١/٣١-٣٣.

(٢) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٢/٦٨٩-٧٩٠، وارتشاف الضرب ٢/١٠٧. وقد ذكر ابن الحاجب أن النصب يكون عطفًا على موضع (بقائم) وأخوه مرفوع بالفاعلية.

(٣) ينظر: ينظر: لكتاب ١/٣١، والمقتضب ١/١٩٥.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/٤٥.

والحجرة عمرو، فقد عطفت بالواو عمرًا على زيد، وهو مرفوع بالابتداء، ثم عطفت الحجرة على الدار، وهي مجرورة بالحرف الجار، فهذان عاملان، فسيبويه يمنعهما على الإطلاق، والفراء يجوزهما على الاطلاق، والمختار فيها الفرق، وهو جوازه في قولك: في الدار زيد، والحجرة عمرو، ومنعها في نحو قولك: زيد في الدار، وعمرو الحجرة، لأن الواو بمنزلة حرف الجر، وفي هذه الصورة قد فصلت بين الجار ومجروره بالاسم المبتدأ، فما كان بهذه الصورة فهو ممتنع، وما عداه فهو جائز، وهذا مذهب ابن الحاجب[1]، واختاره الأعلم[2] من النحاة، وفيه تفصيل قد أودعناه كتاب (المحصل) وذكر الاحتجاج لكل فريق.

* * *

---

(١) نص ابن الحاجب في الأمالي ٢/٦٩٠ على منع العطف على عاملين، ولم أجد له أي إشارة إلى الصورة التي ذكرها الشارح هنا.

(٢) أبو الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمري، ت ٤٧٦هـ، (وفيات الأعيان ٧/٨١-٨٣، وبغية الوعاة ٢/٣٥٦). وينظر: النكت ١/٢٠١.

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب نعم وبئس

اعلم أن نعم للمحمدة والثناء، وبئس للذم، وهما فعلان ضعيفان غير متصرفين، لأنهما أزيلا عن موضعهما، وذلك أن نعم منقولة من قولك: نعم الرجل، إذا أصاب نعمة، وبئس [منقول] من قولك: بئس الرجل، إذا أصاب بؤسًا، فنقلا إلى المدح والذم، فضارعا الحرف فلم يتصرفا، فهذا وجه ضعفهما.

ولا يعملان في المعارف، إلا فيما عرف بالألف واللام، أو ما اضيف إلى ما عرف بالألف واللام، والمضمر فيهما على شريطة التفسير. وتنتصب النكرة معهما على التمييز [والتفسير] وذلك قولك: نعم الرجل زيد، الرجل رفع بنعم، وزيد خبر ابتداء مضمر، كأنك قلت: هو زيد، وإن شئت جعلت زيدًا رفعًا بالابتداء، وجعلت ما قبله خبره.

وتقول في التثنية: نعم الرجلان الزيدان، وفي الجمع: نعم الرجال الزيدون، وكذلك: نعم الصاحب محمد، ونعم صاحب القوم زيد، ونعم فتى العشيرة عمرو، وكذلك ما أشبهه. وتقول في النكرة: نعم رجلا زيد. إلى آخر ما ذكره في الباب.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله، عليه السلام:

قبل الخوض فيما نريده نذكر ماهية هذه الأفعال. ومعناها: ما وضع للدلالة على المدح والذم من الأفعال على جهة الإنشاء(١). فقولنا: ما وضع للدلالة على المدح والذم: عام فيها وفي غيرها، وقولنا: من الأفعال: نحترز به عما يدل على مدح أو ذم من الأسماء، كقولنا: كريم، ولئيم، وقولنا: على جهة الإنشاء: نحترز

---

(١) ينظر: الكافية ٢١٣، والإيضاح في شرح المفصل ٩٦/٢.

عما يدل على مدح أو ذم من الأسماء، كقولنا: كريم، ولئيم، وقولنا: على جهة الإنشاء: نحترز به عما يدل من الأفعال على مدح أو ذم على جهة الإخبار، نحو قولنا مدحت زيدًا، وذممت عمرًا، فإن هذه الأفعال ليس مما نحن بقصده في شيء، فلهذا احترزنا عنها بخلاف قولنا: نعم الرجل، وبئس الرجل زيد، فإن هذه دالة على مدح وذم من جهة الإنشاء لا من جهة الإخبار. ومعنى الإنشاء قد ذكرناه غير مره، وهو الكلام الذي لا يحتمل صدقًا ولا كذبًا. فإذا عرفت هذا فلنذكر ما يتعلق بحال هذين الفعلين، ثم نذكر فاعلهما، فهاتان فائدتان:

الفائدة الأولى: في ذكر الفعلين[(١)]:

واعلم أن الذي ذهب إليه علماء البصريين: أنهما فعلان غير متصرفين، وإنما ترك تصرفهما لأنهما لما وضع للدلالة على الإنشاء في المدح والذم فلا جرم ترك تصرفهما ايذانًا بهذا المعنى الذي ذكرناه. وإلى كونهما فعلين ذهب علي بن حمزة الكسائي من أهل الكوفة، وذهب الفراء[(٢)]، وتلميذه الأحمر: إلى أنهما اسمان.

والمختار ما قاله البصريون، لأن إمارة الفعلية حاصلة فيهما من كونهما مبنيين على الفتح، ودخول تاء التأنيث عليهما، وغير ذلك مما يشعر بالفعلية في حقهما، فلهذا قضينا بكونهما فعلين. قال الكسائي: والبرهان الدال على فعلتيهما ما حكي عن العرب من قولهم: نعما رجلين، ونعموا رجالًا[(٣)]، فاتصال الضمير المرفوع بهما فيه دلالة قاطعة على كونهما فعلين، كما قالوا: ضربا وضربوا، لأن مثل هذا لا يكون إلا في الأفعال.

---

(١) ينظر: الكتاب ٣٠٠/١، ٣٤/٢، والمقتضب ١٤٠/٢، واللمع ٢٣٦، والإنصاف ٩٧/١-١٢٦ (م١٤)، والغرة المخفية ٤٧٢/٢، وشرح الكافية الشافية ١١٠٢/٢ وشرح ألفية ابن معطي ٩٦٧/٢، وشفاء العليل ٥٨٥/٢.

(٢) معاني القرآن ٢٦٨/١، ١١٩/٢، ١٤١-١٤٢.

(٣) ينظر: المقتضب ١٤٠/٢، والمفصل ١٦٥/٢-١٦٦، والغرة المخفية ٤٧٣/٢، وشرح الكافية الشافية ١١٠٠/٢-١١٠١، وشرح ألفية ابن معطي ٩٦٨/٢-٩٦٩، وشفاء العليل ٥٨٥/٢.

وفي نعم لغات أربع[١] : نَعِمَ بوزن عَلِمَ ، وهي الأصل ، ونَعْم بوزن فَلْس ، طرحت الكسرة من العين تخفيفًا ، ونِعْم بوزن جِذْع ، على نقل الكسرة من العين إلى الفاء ، وحذف الفتحة ، ونِعِم بوزن إِبِل ، على اتباع كسرة الفاء كسرة العين ، قال أبو سعيد السيرافي : ويجوز في بئس أيضًا أربع لغات ، كما ذكرناه في نعم ، لأنهما سيان في الوزن ، وفي كون حرف الحلق عينًا فيهما . ومعنى قول أبي القاسم : إنهما فعلان أزيلا عن موضعهما ، يعني أنهما في الأصل موضوعان للإخبار ، تقول : نعم الرجل ، إذا أصابته نعمة ، وبئس الرجل ، إذا اصابه بؤس ، فنقلا إلى إفادة المدح والذم على طريقة الإنشاء ، كما أشرنا إليه ، فلا جرم ضارعا الحروف بترك التصرف ، فاما ما زعمه أهل الكوفة في الدلالة/٣٤ب/على اسميتها حكاية بعض العرب لما بشر بمولدة : ما هي بنعم الولد[٢] ، فأدخل عليها حرف الجر ، فهو شاذ لا يلتفت إليه ، والذي حسن منه هو أنهما لما لم يكونا اسمين ، لا جرم ضارعا الأسماء في ترك التصرف ، فلهذا دخل عليهما حرف الجر[٣] .

الفائدة الثانية : في بيان فاعلهما :

وإذا تقرر ما ذكرناه من فعلتيهما فلا بد لهما من فاعل ، وفاعلهما لا يخلو حاله ، إما أن يكون ظاهرًا أو مضمرًا ، فهذان ضربان[٤] :

الضرب الأول منهما : أن يكون ظاهرًا ، ونعني بكونه ظاهرًا هو أنه ليس مستترًا

---

(١) ينظر : الإنصاف ١/١٠٤ (م١٤) .

(٢) ينظر : الإنصاف ١/٩٩ ، ١١٢-١١٣ . رد الأنباري دليل أهل الكوفة هذا بحجة أن الحكاية فيه مقدرة ، والتقدير : ما هي بمولودة مقول فيها : نعم المولودة .

(٣) ينظر : الكتاب ١/٣٠٠-٣٠١ ، والمقتضب ٢/١٤١-١٤٤ ، اللمع ٢٣٦-٢٣٧ ، والمفصل ٢/١٦٦ ، والغرة المخفية ٢/٢٧٣ ، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٠٥-١١١٠ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/٩٦٩-٩٧٠ .

(٤) ينظر : المقتضب ٢/١٤٣ .

فيهما، وليس الغرض أنه يكون من الأسماء الظاهرة، فإن هذا لا يطرد كما سنوضحه، وإذا كان غير مضمر فيهما فهو يأتي على أوجه أربعة:

أولها: أن يكون معرفًا باللام لمعهود في الذهن، فيكون اللام مشعرًا بهذه العهدية الذهنية، ولا يجوز أن تكون اللام للجنس لما جاز فيه التثنية، ولا يجوز أن تكون اللام لمعهود في الوجود، فإن الواحد إذا قال: نعم الرجل زيد، فليس يقصد بذلك شخصًا معينًا أصلًا، فلهذا وجب القضاء بكونهما للعهد الذهني كما ذكرناه.

وثانيهما: أن يكون مضافًا إلى ما فيه اللام، كقولك: نعم غلام الرجل، وبئس غلام المرأة، ويثنى ويجمع، فتقول: نعم الرجلان، ونعم الرجال، ونعم صاحب القوم، ونعم صاحبا القوم، ونعم أصحاب القوم بنو عمك.

وثالثها: أن يكون فاعلهما اسمًا موصولًا، كقولك: نعم الذي جاءك، وبئس الذي تخلف عنك، قال المبرد[1]: ولا بد أن تكون الصلة مبهمة، فإن كانت موضحة لم تجز، وهذا جيد، لأن الصلة إذا كانت مبهمة كانت موافقة لنعم وبئس في مقصود العهدية المبهمة، كقولك: نعم الذي فعل الخير زيد، وبئس الذي فعل الشر عمرو، فيجوز هذا لما فيه من الإبهام، فإن قلت: نعم الذي قدم من الحضر وهو معين لم يجز لما فيه من الإيضاح المناقض لمعناهما، فلهذا كان ممتنعًا لما ذكرناه.

ورابعها: أن يكون فاعلهما مَن وما، كقولك: نعم مَنْ جاءك زيد، ونعم ما أكلت اللحم، فهذا وأمثاله يجوز أن يكون فاعلًا لهما، لما فيه من الإبهام، وقد استقر به ابن الحاجب[1]، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ

---

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/٩٩.

﴿أَنفُسَهُمْ﴾[1] على جواز كون (ما) فاعلة، و﴿أَن يَكْفُرُوا﴾ هو المخصوص بالذم، فهذا هو حكم فاعلهما، إذا كان غير مضمر.

الضرب الثاني: أن يكون فاعلهما مضمرًا: ولا بد فيه إذا كان مضمرًا من اسم نكرة يكون مفسرًا ويكون منصوبًا على التمييز، فتقول: نعم رجلا زيد، وبئس غلامًا عمرو، وهذا إنما يذكر عند حذف الفاعل، وإضماره، فأما إذا ذكر فلا حاجة إليه، وقد جمعها من قال:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زادِ أَبِيكَ فِينا ... فَنِعْمَ الزادُ زادُ أبيك زادا

والبيت لجرير[2]، وهو قليل، ولأنه من ذكر المخصوص بالمدح والذم، فتقول: نعم الرجل زيد، وبئس المرأة هند، وفي ارتفاعه مذهبان[3]:

أحدهما: أن يكون مرفوعًا على الابتداء، وما قبله من الجملة الفعلية يكون خبرًا له، وهذا مذهب أكثر النحاة، واختاره ابن الحاجب[4]، والعائد من الجملة الأولى إلى المبتدأ غير مفتقر إليه، لأن الرجل لما كان هو زيدًا لم يحتج إلى عائد يعود عليه إليه، كما في قولك: زيد أخوك. وهذا أحسن من قول النحاة: إنه إنما لم يفتقر إلى عائد، لأن اللام لما كانت للجنس سدت مسد العائد، لأنا قد قررنا أنها لا تكون للجنس وإنما هي للعهدية الذهنية فبطل ما قالوه.

وثانيهما: أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، تقديره: نعم الرجل هو زيد، وهذا

---

(١) البقرة ٩٠ ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾. وينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٩١-٩٢.

(٢) شرح ديوان جرير ١٣٥ (طبعة الصاوي) وهو من شواهد المقتضب ٢/١٥٠، والمفصل ٢/١٦٦، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٠٧.

(٣) ينظر: المقتضب ٢/١٤١-١٤٢، وشرح اللمع ٢/٤١٦-٤١٧، والمفصل ٢/١٦٦-١٦٧، وشرح ألفية ابن معطي ٢/٩٧١.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٠١-١٠٢.

أولى لأمرين[١] :

أما أولًا : فلأن القياس في الخبر إذا كان فعلًا أن لا يكون متقدمًا على المبتدأ .

وأما ثانيًا : فلأنه إذا كان خبرًا لمبتدأ كان الكلام أفخم وأبلغ ، لأن الجمل إذا ترادفت كانت أتم واوقع من جنس واحد ، فكيف بها إذا كانت من جنسين ، اسمية وفعلية ، كما ترى في هذا الموضع ، فلهذا كان كونه خبرًا لمبتدأ مقدر أولى .

قال أبو القاسم : ويجوز تذكير الفعل ، وتأنيثه . واعلم أن هذا يكون على وجهين[٢] :

أحدهما : أن يكون الفاعل مؤنثًا ، فيجوز على هذا تذكير الفعل وتأنيثه ، فتقول : نعم المرأة هند ، ونعمت المرأة هند ، وبئس الجارية ، وبئست الجارية ، فإن كان مؤنثًا فهو جار على القياس ، وإن كان مذكرًا جاز أن تقول أيضًا : نعم المرأة هند ، وبئس الجارية هذه ، وإنما جاز ذلك لما كان غير متصرف ، فلهذا لم يلتزم تأنيثه .

وثانيهما : أن يكون الفاعل مذكرًا ، كقولك : هذه الدار نعمت البلد ، وهذه المرأة نعمت الشخص ، فأ[ماما] ذكرته فهو جار على القياس ، كقولك : نعم الرجل زيد ، وإن انثته جاز أيضًا ، لأنهما لما كان الشيء واحد جاز تأنيثه أيضًا ، كما قالوا : من كان أمك ، ومن كانت أمك ، وأنشد النحاة لذي الرمة[٣] في جواز تأنيث الفعل إذا كان فاعله مذكرًا :

أَوْحُرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَبْحاءُ مُجْفَرَةٌ   دَعَائِمُ الزَّورِ نِعْمَتْ زَوْرَقُ الْبَلَدِ

فأنث لما كان المخصوص مؤنثًا .

---

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٠١-١٠٢ .

(٢) ينظر : الكتاب ١/٣٠١-٣٠٢ ، والمقتضب ٢/١٤٦-١٤٩ ، والمفصل ٢/١٦٧ .

(٣) ديوانه ١/١٧٤ ، وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ١/٢٦٨ ، والمفصل ٢/١٦٧ ، وخزانة الأدب ٩/٤٢٠ .

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب حبذا

اعلم أن حَبَّ فعل رفع ذا، ثم لزم مكانًا واحدًا ولم يفترقا، فصارا بمنزلة اسم رفع ما بعده. ويرفع المعرفة، و[ينصب] النكرة، ويجيء مع الحال والتمييز، وذلك قولك: حبذا زيد، وحبذا هند، وحبذا أخوك، قال جرير[1]:

يا حبذا جبل الريان من جبل   وحبذا ساكن الريان من كانا

وتقول: حبذا زيد راكبًا، فتنصبه على الحال، وحبذا راكبًا زيد، وحبذا سائرًا أخوك، وكذلك ما أشبهه.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

اعلم أن حبذا مما يناسب باب نعم، لأنه مشعر بالمدح كإشعار نعم، وقيل تركيبه مع ذا فيه لغتان[2]: فبالإضافة إلى البناء يروى بضم الحاء وفتحها، يروى: حُبَّ، وحَبَّ، قال الأعشى[3]:

وحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حينَ تُقْتَلُ

وبالإضافة إلى الزيادة، والتجريد /٣٥أ/ يقال فيه: حبني، وأحبني، وأصله: حَبُبَ، على وزن فَعُلَ، نحو: ظرف وشرف. فإذا عرفت هذا، فلنذكر جنسه، ثم نذكر حكمه، فهاتان فائدتان:

---

(١) ديوانه ١٦٥، وهو من شواهد شرح اللمع ١/ ١٤٠، والغرة المخفية ٢/ ٤٧٦، وشرح المفصل ٧/ ١٤٠.

(٢) ينظر: شرح اللمع ٢/ ٤٢٠، المفصل ٢/ ١٦٨، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٠٥، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١١٨-١١١٩.

(٣) هذا عجز بيت اللمع للأخطل وليس للأعشى وصدره:

فقلتُ اقتلُوها عنكمُ بِمزاجِهَا

ديوانه ١/ ١٩، وروايته: وأطيب بها... ولا شاهد في البيت على هذه الرواية. وهو من شواهد شرح اللمع ٢/ ٤٢٠، والمفصل ٢/ ١٦٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١١٨.

الفائدة الأولى : في ذكر جنسه :

وأعلم أن حبذا مركب من حب ، وذا ، وأجريا مجرى الكلمة الواحدة ، فلما صارا على هذه الحالة ذهب قوم إلى تغليب حكم الاسمية عليه[١] ، ولهذا جاز نداؤه في قولهم : يا حبذا ، وزعموا أن إعرابه رفع بالابتداء ، وما بعده خبره ، فكأنه قال : المحبوب زيد . وذهب قوم إلى تغليب حكم الفعلية عليه لأن الفعل سابق على الاسم في الرتبة ، فلهذا كان غالبًا عليه ، فعلى هذا يكون فعلًا فاعله ما بعده من الاسم المرفوع ، فهذان القولان حكاهما ابن بابشاذ[٢] ، ولم نعثر عليهما لاحد من النحاة إلا ما حكيناه عن الزجاجي ، والله أعلم بصحتهما[٣] . والقول الثالث هو الذي عول عليه الجماهير من النحاة[٤] ، واختاره الزمخشري[٥] ، والخوارزمي[٦] ، وابن الحاجب[٧] ، أن يكون مركبًا من فعل وفاعل ، فحب : فعل ماض مبني على الفتح ، وذا : فاعل له في موضع رفع به ، وزيد في : حبذا زيد : هذا المخصوص بالمدح ، وارتفاعه على أحد الوجهين اللذين ذكرناهما في نعم ، إما مبتدأ وما قبله خبره ، وإما على أنه خبر مبتدأ محذوف .

ثم هذه الصيغة ، أعني حبذا ، لا يجوز تغييرها بحال ، في حال التثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، بل تقول : حبذا زيد ، حبذا الزيدان ، حبذا الزيدون ، حبذا هند ، وحبذا الهندان ، وحبذا الهندات ، فتجد ذا مستمرًا على حاله من غير تغيير ،

---

(١) نسبه ابن الخباز في الغرة المخفية ٢/٤٧٥ إلى الفارسي ولم أجده في كتابه الإيضاح . وينظر : الكتاب ١/٣٠٢ ، والمقتضب ٢/١٤٥ ، والأصول ١/١١٦ ، وشرح جمل الزجاجي ١/٦١١ .

(٢) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٨٣-٣٨٤ .

(٣) ينظر : شرح ألفية ابن معطي ٢/٩٧٥ .

(٤) ينظر : شرح اللمع ٢/٤٢٠ ، وشرح الكافية الشافية ٢/١١١٧ .

(٥) ينظر :المفصل ٢/١٦٨ .

(٦) ينظر :التخمير ٣/٣٢١-٣٢٣ .

(٧) ينظر :الكافية ٢١٤ ، وشرح الوافية ٣٧٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/١٠٥-١٠٦ .

ولا يجوز أن يوضع مكانه غيره من أسماء الإشارة بحال ، بل يجري مجرى الأمثال ، فلا سبيل إلى تغييره بحال[١] .

الفائدة الثانية : في ذكر أحكامه ، وله أحكام خمسة[٢] :

أولها : أن الفاعل ، وهوذا ، لا يجوز وصفه ، ولا إيضاحه بشيء من التوابع بحال ، لأن المقصود منه هو الابهام ، ليكون أوقع في النفس ، وادخل في المبالغة .

وثانيها : أنه لا يجوز تقديم المخصوص بالمدح ها هنا كما جاز في نعم ، فلا تقول : زيد حبذا ، كما تقول : زيد نعم الرجل ، وإنما امتنع ذلك لأنهم لما التزموا في فاعلها لزوم طريقة واحدة في الإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، التزموا في مخصوصها جهة واحدة ومكانًا واحدًا ، فلهذا لم يسوغوا تقديمه بحال .

وثالثها : أن يجوز انتصاب الحال والتمييز عنه ، فتقول : حبذا قائمًا زيد ، وحبذا رجلًا زيد ، فهو عامل فيهما كما ترى .

ورابعها : أن الفاعل ها هنا لما كان لازمًا لا ينقل بحال ، استغني عن ذكر المميِّز ، فلهذا تقول : حبذا زيد ، بخلاف نعم فإنك لا تقول : نعم زيد ، بل لا بد من ذكر ما قلناه من المميز ، فتقول : نعم رجلًا زيد ، وإنما وجب ذلك في نعم من أجل اللبس ، لأنك لو قلت : نعم السلطان احتمل أن يكون هو الفاعل ، وأن يكون هو المخصوص بالمدح ، فإذا قلت : نعم رجلًا السلطان زال اللبس بذكر التمييز ، بخلاف حبذا فإنه لا تلبس بحال ، فلهذا لزم في نعم لما ذكرناه .

وخامسها : أن المخصوص ها هنا لا بد من أن يكون معرفة ، قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني : لو قلت : حبذا رجل ، لم يكن شيئًا .

---

(١) ينظر : المقتضب ٢/١٤٥ ، والمفصل ٢/١٦٨-١٦٩ ، والغرة المخفية ٢/٤٧٥-٤٧٦ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/٩٧٥ .

(٢) ينظر : الغرة المخفية ٢/٤٧٦ ، وشرح الوافية ٣٧٧ ، وارتشاف الضرب ٣/٣٠-٣٢ ، وحاشية الصبان ٣/٤٢-٤٣ .

فأما البيت الذي أنشده فهو لجرير يهاجي به الأخطل، ولنذكر إعرابه، وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه: فقوله: يا حبذا: يحتمل أن يكون المنادى فيه محذوفًا، تقديره: يا قوم حبذا، ويحتمل أن يكون على جهة استفتاح الكلام والتعجب، وهذا قول الأصمعي[1]، وهو قوي المعنى، فأما قوله: من جبل: فهو في موضع التمييز، ومن كانا: هو بدل من الاسم الذي قبله، وهو المخصوص بالمدح.

وأما موضع الشاهد منه: فإنما أورده شاهدًا على جواز انتصاب التمييز عن حبذا، كأنه قال: يا حبذا جبل الريان جبلًا.

* * *

(١) عبد الملك بن قريب، ت ٢١٦هـ، (أخبار النحويين البصريين ٧٢-٨٠، وإنباه الرواة ٢/١٩٧-٢٠٥). وينظر: الحلل ١٤٠.

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب الفاعلين والمفعولين الذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثلما يفعل به [الآخر]

اعلم أن الاختيار في هذا الباب إعمال الفعل الثاني، لأنه أقرب إلى الاسم. والكوفيون يختارون إعمال الأول لأنه أسبق الفعلين، وذلك قولك: ضربت وضربني زيد، على إعمال الفعل الثاني، والتقدير: ضربت زيدًا، وضربني زيد، إلا أنك حذفت المفعول من الفعل الأول حذفًا لاستغنائك عنه، ودلالة ما بعده عليه، وفي التثنية: ضربت وضربني الزيدان، وفي الجمع: ضربت وضربني الزيدون.

فإن أعملت الأول قلت: ضربت وضربني زيدًا، والتقدير: ضربت زيدًا وضربني، وفي قولك: ضربني، ضميران، أحدهما: ضمير المفعول، وهو النون والياء، والآخر: يظهر في التثنية[1] وهو ضمير الفاعل يرجع على زيد، فتقول في التثنية: ضربت وضرباني الزيدين، لأن التقدير: ضربت الزيدَين وضرباني، فظهرت علاقة المضمر الفاعل في التثنية[2]، وتقول في الجمع: ضربت وضربوني الزيدِين، على ذلك التقدير.

وتقول: ضربني وضربت زيدًا، على إعمال الثاني، فتضمر في ضربني الفاعل، وهو ضمير قبل المذكور، وإنما جاز إضماره ضرورة، لأن الفاعل لا يستغني عنه، والمفعول قد يستغني عنه، فلذلك لم يضمر في المسألة الأولى.

وتقول في التثنية: ضرباني وضربت الزيدَين، تثبت الضمير الذي في التثنية[1] كما ذكرت لك. وتقول في الجمع: ضربوني وضربت الزيدِين.

---

(١) في الجمل ١١٢، والآخر في النية.

(٢) ليس في الجمل ١١٢.

وعلى هاتين المسألتين مدار الباب فتفهمها .إلى آخر ما ذكره في الباب .

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام :

هذا الباب كما يسمى : باب الفاعلين ، المفعولين ، فهو يسمى : باب إعمال الفعلين[١] ، وكل واحد من اللغتين صادق عليه /٣٥ب /. والكلام في التسمية سهل يسير ، وله شرطان[٢] :

أحدهما : أن يكون الفعلان موجهين إلى معمول واحد ليصح أن يكون كل واحد منهما ، عاملًا فيه ، كقولك : ضربني وأكرمت زيدًا ، فإن وجها كقولك : ضربني وأكرمته زيد ، لم يكن من الباب .

وثانيهما : أن يكون المعمول اسمًا ظاهرًا ، فإن كان مضمرًا لم يكن من الباب ، لأن كل فعل لابد من اتصال ضميره به في نحو قولك : ضربت ، وأكرمت ، ولا يجوز تأخره عنه ، وعند هذا يبطل أن يكون معمولهما واحدًا في الإضمار ، فلهذا بطل إذا كان مضمرًا كما قلناه . فإذا عرفت هذا ، فلنذكر كيفية التوجيه ، ثم نذكر كيفية الإعمال ، ثم نردفه بامتحان المسائل في ذلك ، فهذه فوائد ثلاث نفصلها بمعونة الله تعالى :

الفائدة الأولى : في كيفية التوجيه :

ولا بد من أن يكون المعمول فيهما واحد ، كما قررناه ، فالتوجيه يكون على أربعة أوجه[٣] :

أولها : أن يكون على جهة الفاعلية ، فيكون مرفوعًا كقولك : قام وقعد زيد ،

---

(١) ينظر : الغرة المخفية ١/٣٢١ ، وشرح جمل الزجاجي ١/٦١٣ .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/١٦٢ .

(٣) ينظر : شرح الوافية ١٦١-١٦٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/١٦٢ ، شروح ألفية ابن معطي ١/٦٢٥ .

وخاطبني وأكرمني زيد .

وثانيها : أن يكون موجها على جهة المفعولية ، كقولك : ضربت واكرمت زيدًا ، وزيد ضارب وشاتم أباه ، فيكون على هذا منصوبًا .

وثالثها : أن يكون الأول موجها على جهة الفاعلية ، والثاني على جهة المفعولية ، كقولك : أكرمت وخاطبني زيدًا .

ورابعها : أن يكون على العكس من هذا كقولك : أكرمت وخاطبني زيد ، وزيد مُكرِمٌ وقاعد أبوه .

فالذي ذهب إليه نحاة البصرة كالخليل ، وسيبويه ، ومتبعيهما ، ونحاة الكوفة كالكسائي ، والفراء ، وأصحابهما : أنه لا مقال في جواز إعمال كل واحد من هذين الفعلين ، وإنما الخلاف في المختار من ذلك ، فأجمع البصريون على أن إعمال الثاني هو الأقوى ، محتجين بالقرآن كقوله تعالى : ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾[1] ، ولو أعمل الأول لقال : هاؤم اقرأوه كتابيه ، وقوله تعالى ﴿وَأَنَّهُمۡ ظَنُّواْ كَمَا ظَنَنتُمۡ﴾[2] ، ولو أعمل الأول لقال : كما ظننتموه ، وبالقياس وهو أنه لو أعمل الأول لكان قد وقع الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ، هو على خلاف القياس . وأجمع أهل الكوفة على أن الأقوى هو إعمال الأول ، محتجين بالشعر والقياس ، أما الشعر فسنذكر ما احتجوا به منه في موضعه ، وأما القياس فلأن الفعل الأول إذا كان موجهًا على جهة الفاعلية ، وإعمال الثاني ، كان في ذلك إضمار قبل الذكر ، كقولك : ضربني وضربت زيدًا ، وهو على خلاف القياس ، فلهذا كان إعمال الأول هو الأولى[3] .

---

(١) الحاقه ١٩ . وينظر : التبيان في إعراب القرآن ١٢٣٧/٢ .

(٢) الجن ٧ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣٧/١ ، والمقتضب ١١٢/٣ ، ٧٢/٤-٧٤ ، والمفصل ٥٦/١-٥٨ ، والإنصاف ٨٣/١-٩٦ (م١٣) ، والغرة المخفية ٣٢١/١-٣٢٤ ، وشرح الوافية ١٦٢ ، والإيضاح في شرح =

فهذه عيون كلام الفريقين في الاحتجاج، والمختار ما عول عليه البصريون لأنه هو الأكثر وعليه التنزيل كما حكيناه.

الفائدة الثانية : في كيفية الإعمال :

وليس يخلو الحال في ذلك، إما أن يعمل الفعل الثاني، أو الفعل الأول، ولكل واحد منهما حكم يخالف الآخر، فليفرد لكل واحد منهما تقرير :

التقرير الأول : أن يكون الإعمال موجهًا إلى الفعل الثاني، وإذا كان الأمر كما قلناه، فالفعل الأول لا يخلو حاله من وجهين[١] :

أحدهما : أن يكون موجها على جهة الفاعلية في نحو قولك : ضربني وضربت زيدًا، وأكرمني وأكرمت زيدًا، فهذه المسألة ونحوها جائزة خلافًا للفراء[٢]، فإنه منع منها وأحالها بكل حال، لأنها تؤدي، إما إلى حذف الفاعل، وإما إلى الإضمار قبل الذكر، وكلاهما محالٌ، ويضمر فيها الفاعل خلافًا للكسائي[٣]، فإنه جوزها على حذف الفاعل، وقد حكي عن أبي الفتح عثمان بن جني، جواز حذف الفاعل، وهذا مخالف لما عليه الجماهير من النحاة، والحذاق من أهل هذه الصناعة، من التزام ذكر الفاعل قياسًا مطردًا، وحمل ما ورد من ذلك على الشذوذ والندرة، ومما يدلك على كثرة الاعتناء بذكره أنهم وسطوه عند الإضمار، وجعلوا الإعراب بعده، في نحو : يفعلان، ويفعلون، وهذا ينبهك على ضعف مقالة ابن جني.

= المفصل ١/١٦٥-١٦٨، وشرح جمل الزجاجي ١/٦١٣-٦١٥، وشرح ألفية ابن معطي ١/٦٥٤-٦٥٦.

(١) ينظر : شرح الوافية ١٦٢، وشرح ألفية ابن معطي ١/٦٥٢-٦٥٣، وارتشاف الضرب ٣/٩٠-٩١.

(٢) ينظر : الغرة المخفية ١/٣٢٤، والإيضاح في شرح المفصل ١/١٦٣-١٦٤، وشرح جمل الزجاجي/٦١٧، وشرح ألفية ابن معطي ١/٦٥٣.

(٣) ينظر : شرح ألفية ابن معطي ٢/٦٥٣-٦٥٤، وارتشاف الضرب ٣/٩١.

وثانيهما : أن يكون موجها على جهة المفعولية ، في نحو قولك : ضربت وضربني زيد ، والحكم في مثل هذه الصورة ، أن المفعول لا يخلو حاله ، إما أن يكون مستغنى عنه أولا ، فإن كان مستغنى عنه كان الوجه حذفه لأنه فضلة في الكلام ، يستقل مفيدًا من دون ذكره ، ولا حاجة بنا إلى إضماره كما قلناه في إضمار الفاعل ، فلهذا تقول : أكرمت وأكرمني الزيدان ، وأكرمت وأكرمني الزيدون ، فتحذفه من الفعل الأول بكل حال . وإن كان غير مستغنى عنه فلا بد من ذكره ، وهذا إنما يلزم إذا كان الفعل من أفعال القلوب ، لأنه يلتزم فيها إذا ذكر أحد المفعولين ، فلا بد من ذكر الآخر ، فلهذا تقول : ظنني منطلقًا ، وظننت زيدًا منطلقًا ، لأن حذفه لا وجه له كما ذكرناه ، وإضماره يكون إضمارًا قبل الذكر فيما عنه غنية ، فلهذا وجب إظهاره لا محالة ، فهذا هو الحكم إذا كان الإعمال للفعل الثاني .

التقرير الثاني : أن يكون الإعمال موجها إلى الفعل الأول ، وإذا كان الأمر كما قلناه ، فالفعل الثاني لا يخلو حاله من وجهين[1] :

أحدهما : أن يكون موجهًا على جهة الفاعلية ، فالحكم في هذا وأمثاله أن يضم الفاعل في الثاني بلا خلاف فيه على موافقة الأول ، ومطابقته ، فلهذا تقول : أكرمت وخاطبني زيدًا ، وأكرمت وخاطباني الزيدَينِ ، وأكرمت وخاطبوني الزيدِينَ ، لأنه قد تقدم ما يفسره ، فلهذا وجب إضماره بكل حال .

وثانيهما : أن يكون موجها على جهة المفعولية ، ومتى كان الأمر كذلك فالواجب هو إضمار المفعول لتقدم ما يفسره ، إلا أن يمنع مانع من إضماره فيجب ظهوره ، ومثال ما يجوز إضماره قولك : خاطبني وأكرمت زيدٌ ، وخاطبني وأكرمتهما الزيدان ، وخاطبني وأكرمتهم الزيدون ، ومثال ما لا يجوز إضماره فيجب

---

(١) ينظر : الكتاب ٣٧/١ و ٣٩-٤٠ ، والمقتضب ١١٣/٣ ، ١١٨/٤ .

إظهاره ما يكون من أفعال القلوب ، وهذا كقولك : ظنني وظننتما منطلقين الزيدان منطلقا ، فيظهر قولك : منطلقين ، لتعذر إضماره ، لأنك لو أضمرته لكان لا يخلو حاله عند الإضمار ، إما أن يكون مفردًا أو مثنى ، فإن كان مفردًا لم يجز ، لأنه يصير : وظننتما إياه ، ومن حق المفعول الثاني أن يكون مطابقًا للأول ، وإن كان مثنى فهو فاسد أيضًا ، لأنه يصير : وظننتهما إياهما ، لأن الذي يفسره هو قولنا : منطلقًا ، والمفرد لا يفسر المثنى ، فلما تعذر إضماره ، وجب إظهاره كما قلناه ، فهذا هو الكلام في كيفية الإعمال .

الفائدة الثالثة : في امتحان المسائل على هذه القاعدة :

واعلم أن أبا القاسم قد ذكره عدة من المسائل من المتعدي واللازم ، وجعلها تدريبًا للمسترشد في كيفية /٣٦أ/ الإعمال ، ومن أحاط بما ذكرناه من تقدير هذه القواعد هان عليه التصرف والإعمال . وجملة ما أشار إليه منها مسائل سبع :

المسألة الأولى : من المتعدي إلى واحد ، نحو : ضربت ، ثم هي على وجهين[1] :

أحدهما : أن تقول على إعمال الثاني : ضربت وضربني زيد ، ضربتَ وضربني الزيدان ، ضربت وضربني الزيدون ، وإن اعملت الأول قلت : ضربت وضربني زيدًا ، ضربت وضرباني الزيدين ، ضربت وضربوني الزيدين .

وثانيهما : أن يقدم الآخر ، ويؤخر الأول ، فتقول على إعمال الثاني : ضربني وضربت زيدًا ، ضرباني وضربت الزيدين ، ضربوني وضربت الزيدين ، وإن أعملت الأول قلت : ضربني وضربته زيد ، ضربني وضربتهما الزيدان ، ضربني وضربتهم الزيدون .

المسألة الثانية : من المتعدي إلى اثنين متغايرين : ثم هي على وجهين[1] :

---

(١) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ٣/ ٩٢ : « وعن الجرمي أيضًا أن التنازع لا يكون فيما يطلب اثنين ، والصحيح جواز ذلك » . وينظر : المقتضب ٣/ ١١٣ ، ١١٧ .

أحدهما : أن تقول : أعطيت وأعطاني زيد درهما ، أعطيت وأعطاني الزيدان درهمين ، أعطيت وأعطاني الزيدون دراهم ، وإن أعملت الأول قلت : أعطيت وأعطانيه زيدًا درهمًا ، أعطيت وأعطانيهما الزيدَينِ درهمين ، أعطيت وأعطونيها الزيدين دراهم .

وثانيهما : أن تؤخر الأول وتقدم الثاني فتقول : على إعمال الثاني : أعطاني وأعطيت زيدًا درهمًا ، أعطاني وأعطيت الزيدين درهمين ، أعطاني وأعطيت الزيدِينَ دراهِمَ ، وإن أعملت الأول قلت : أعطاني وأعطيته إياه زيد درهمًا ، أعطاني وأعطيتهما إياها الزيدان درهمين ، أعطاني وأعطيتهم إياها الزيدون دراهم .

المسألة الثالثة : من المتعدي إلى اثنين متوافقين : ثم هي على وجهين :

أحدهما : أن تقول على إعمال الثاني : علمت وعلمني زيد منطلقًا ، علمت وعلمني الزيدان منطلقًا ، علمت وعلمني الزيدون منطلقًا ، وإن أعملت الأول قلت : علمت وعلمني إياه زيدًا منطلقا ، علمت وعلماني منطلقًا الزيدَين منطلقين ، علمت وعلموني منطلقًا الزيدين منطلقين ، وهذه هي المسألة التي ذكرنا فيها وجوب إظهار المفعول الثاني ، ولا يجوز إضماره ولا حذفه .

وثانيهما : أن يؤخر الأول ويقدم الثاني ، فتقول على إعمال الثاني : علمني قائمًا وعلمت زيدًا قائمًا ، علماني قائمًا وعلمت الزيدَينِ قائمين ، علموني قائمًا وعلمت الزيدين قائمين ، وإن أعملت الأول قلت : علمني قائمًا وعلمته إياه زيد ، علمني قائما وعلمتهما قائمين الزيدان ، علمني قائمًا وعلمتهم قائمين الزيدون .

المسألة الرابعة : من المعتدي إلى ثلاثة[1] : وهي على وجهين :

---

(١) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ٣/٩٢ : «ذهب الجرمي إلى أنه-أي التنازع-لا يكون فيما يتعدى إلى ثلاثة ولم يسمع عن العرب ذلك لا في نثر ولا في نظم، وأجاز ذلك الجمهور. وينظر أيضًا الارتشاف ٣/٩٣-٩٤ .

أحدهما : أن تقول : على إعمال الثاني : أعلمت وأعلمني زيد عمرًا قائمًا ، أعلمت واعلمني الزيدان عمرًا قائمًا ، أعلمت وأعلمني الزيدون عمرًا قائمًا ، وإن أعملت الأول قلت : أعلمت وأعلمني إياه قائمًا زيدًا عمرًا قائمًا ، أعلمت وأعلماني إياهما قائمين الزيدَين العَمْرَيْنِ قائمين ، وأعلمت وأعلموني إياهم قائمينَ الزيدينَ العمرِينَ قائمينَ .

وثانيهما : أن تؤخر الأول وتقدم الثاني ، فتقول على إعمال الثاني : أعلمني واعلمت زيدًا عمرًا قائمًا ، أعلمني وأعلمت الزيدين العمرينَ قائمين ، وإن أعلمت الأول قلت : أعلمني وأعلمته إياه قائمًا زيدٌ عمرًا قائمًا ، أعلمني وأعلمتهما إياهما قائمين الزيدان العمرين قائمين ، أعلمني وأعلمتهم إياهم قائمين الزيدون العَمرِينَ قائمينَ .

المسألة الخامسة : من المتعدي بحرف جر : ثم هي على وجهين :

أحدهما : أن تقول على إعمال الثاني : مررت ومرَّ بي زيد ، ومررت ومر بي الزيدان ، ومررت ومر بي الزيدون ، وإن أعملت الأول قلت : مررت ومر بي بزيد ، ومررت ومَرَّ أبي بالزيدَينِ ومررت ومروا بي بالزيدينَ .

وثانيهما : أن تؤخر الأول وتقدم الثاني ، فتقول على إعمال الثاني : مرَّ بي ومررت بزيد ، ومرَّ أبي ومررت بالزيدَينِ ، ومروا بي ومررت بالزيدِينَ ، وإن أعلمت الأول قلت : مر بي ومررت به زيد ، مرَّ بي ومررت بهما الزيدان ، مر بي ومررت بهم الزيدون .

المسألة السادسة : من اللازم : ثم هي على وجهين[1] :

أحدهما : أن تقول على إعمال الثاني : قام وقعد زيد ، قام وقعد الزيدان ، قام وقعد الزيدون .

---

(١) ينظر : المقتضب ٧٧/٤ .

وثانيهما : أن تعمل الأول : قام وقعد زيد ، فالصورة واحدة ، قام وقعد الزيدان ، قام وقعد الزيدون .

المسألة السابعة : مجموعة من المتعدي واللازم ، قام وأكرمت زيدًا ، ثم هي على وجهين :

أحدهما : أن تقدم اللازم ، فتقول على إعمال الثاني : قام وأكرمت زيدًا ، قاما وأكرمت الزيدين ، قاموا وأكرمت الزيدِين ، وإن أعملت الأول قلت : قام وأكرمته زيد ، قام وأكرمتهما الزيدان ، قام واكرمتهم الزيدون .

وثانيهما : أن تقدم المتعدي ، فتقول على إعمال الثاني : أكرمت وقام زيد ، أكرمت وقام الزيدان ، أكرمت وقام الزيدون ، وإن أعملت الأول ، قلت : أكرمت وقام زيدًا ، أكرمت وقاما الزيدَينِ ، أكرمت وقاموا الزيدينَ .

وإنما كررناها تقريبًا لخواطر المبتدئين ، وإيناسًا لها ، فأما الأبيات التي ذكرها أبو القاسم . فنحن نذكرها ونرمز إلى أسرارها ومعانيها ، وجملتها خمسة ، فأما البيت الأول وهو قوله :

ولكنَّ نِصفا لَوْ سَبَبْتُ وسَبَّني بنُو عَبْدِ شمْسٍ مِنْ منَافٍ وهاشم

فهو الفرزدق[1] يهاجي به جريرًا ، ونذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه[2] ، فقوله : نصفًا ، بكسر الفاء : وهو الاسم من الانتصاف ، وهو منصوب بلكن ، وخبره الجملة الفعلية وهي قوله : لو سببت وسبني ، تقديرها : ولكنّ الإنصاف أن تسبني بنو عبد شمس ، وبنو هاشم ، وهاشم : مجرور عطفًا على عبد شمس لأنه أخوه ، لأنهما ولدان لعبد مناف .

---

(١) ديوانه ٨٨٤ ، وهو من شواهد الكتاب ٣٩/١ ، والمقتضب ٧٤/٤ ، والإنصاف ٨٧/١ ، شرح المفصل ٧٨/١ .

(٢) ينظر : الحلل ١٤٣ .

وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على إعمال الثاني ، وهو قوله : تسبني بنو عبد شمس ، كما هو مذهب أصحابه البصريين .

وأما البيت الثاني ، وهو قوله :

وكُمْتًا مُدَمَّاةً كأنَّ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَها واسْتَشْعَرَتْ لَون مُذْهَبِ

فهو لطفيل الغنوي[(١)] ، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه ، فإنما نصب : كمتًا عطفًا على منصوب قبله في القصيدة ، والكميت : تصغير أكمت على الترخيم ، وهو الآخر الذي خالطه سواد فلم يخلص إلى أحدهما ، وإنما حقروه لقربه منهما ، كما قالوا : دوين ذاك ، وفويق هذا ، والمدَّمَّى من الخيل : هو الذي شعر سراة ظهره أحمر شديد الحمرة ، والمتون : الظهور ، والمذهب من الخيل : هو الذي لا يخالط حمرته صفرة ، بل تكون حمرته خالصة ، والشعار من الثياب : ما يلي الجسد ، والدثار : ما فوقه .

وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده/٣٦ب/ شاهدًا على إعمال الثاني ، وهو نصب لون باستشعرت ، كما هو المذهب البصري .

وأما البيت الثالث والرابع ، وهو قوله :

فردَّ على الفؤاد هَوَى عَمِيْدًا وسوئِلَ لو[(٢)] يُبِينُ لنا السُّؤَالا

وقدْ نَغْنَى بها ونَرَى عُصورًا بها تَقْتَدْ نَنَا الخُرُدَ الخِدَالاَ

فقد عزاهما إلى عمر بن أبي ربيعة ، وذكر البطليوسي[(٣)] أنهما للمرار

---

(١) ديوانه ٢٣ ، وهو من شواهد الكتاب ٣٩/١ ، والمقتضب ٧٥/٤ ، والمفصل ٥٤/١ . والإنصاف ٨٨/١ .

(٢) في الأصل : لن ، وهو تحريف .

(٣) أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد ، ت ٥٢١هـ ، (إنباه الرواة ١٤١/٢-١٤٣ ، ووفيات الأعيان ٩٦/٣-٩٨) . وينظر : إصلاح الخلل ٢١٨ ، والحلل ١٥٢ .

الأسدي[١]، هكذا قاله سيبويه[٢]، ولنذكر إعرابهما، وموضع الشاهد منهما.

أما إعرابهما[٣]: فرد على الفؤاد: يعني نظرة إلى منزل محبوبه، والهوى العميد: هو المفسد للكبد، والرجل العميد: هو الذي أفسد الحبُّ كبده، وهوى عميدًا: منصوب على المفعولية. والسؤال: منصوب بوجهين:

أحدهما: أن يكون منصوبًا على المصدرية، ومعناه: وسوئل سؤالًا، قال ابن درستويه[٤]: ومن نصب سؤالًا بيبين فقد أخطأ، لأن المسؤول لا يتبين السؤال، وإنما يبينه المجيب.

وثانيهما: أن يكون منصوبًا على حذف مضاف تقديره: جواب السؤال، وعلى هذا يكون منصوبًا بيبين، أي يبين لنا جواب السؤال، وقوله نغني: أي تقيم من غني بالمكان إذا أقام به، والعصور: الدهور، ومعنى تقتدننا: وهو افتعال من قاد الدابة إذا أخذها بزمامها، والخُرُدُ: جمع خريدة، والخريدة من النساء: هي ذات الحياء، والخدال: جمع خدلة، وهي كثيرة لحم الساقين.

وأما موضع الشاهد منهما: فإنما الشاهد في البيت الثاني، وإنما أورد البيت الأول ليعلمك أن القصيدة منصوبة، وهو شاهد على إعمال الأول وهو: نرى، ولهذا أضمر الفاعل في تقتدننا، ولو أعمل الثاني لقال: تَقتادنا، من غير إخلال في وزن البيت، وهذا هو شاهد، على المذهب الكوفي.

فأما البيت الخامس، وهو قوله:

قضى كل ذي دين فوفى غريمَهُ وَعَزَّةُ ممطولٌ مُعَنىً غريمها

---

(١) التبيان في شعر المرار ١٧٠. وهو من شواهد المقتضب ٤/٧٦-٧٧، والإنصاف ١/٨٥-٨٦.

(٢) ينظر: الكتاب ١/٤٠.

(٣) ينظر: الحلل ١٥٣-١٥٥.

(٤) أبو محمد عبدالله بن جعفر، ت ٣٤٧هـ، (بغية الوعاة ٢/٣٦، وتاريخ بغداد ٩/٤٢٨-٤٢٩). وينظر: الحلل ١٥٤.

فهو لكثير عزة[1] ، ولم يذكره البطليموسي في شرحه لأبيات الجمل ولأمرٍ مَّا اسقطه ، ولعله ساقط من نسخته ، وليس اسقاطه لجلائه ، فقد ذكر ما هو أجلى منه ، فلنذكر إعرابه ، وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه ، فهو ظاهر ، وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على إعمال الثاني على ما يراه أهل البصرة من وجهين :

أما أولًا : فقوله : قضى ، ووفى ، فإنهما موجهان إلى غريمه .

وأما ثانيًا : فقوله : ممطولة ، ومعنى ، فإنهما موجهان إلى غريمها .

والعامل منهما هو الثاني كما ترى . فهذه جملة ما أشار إليه أبو القاسم في هذا الباب .

* * *

(١) ديوانه ١٤٣ ، وهو من شواهد الإيضاح ١٠٩ ، والإنصاف ١/ ٩٠ (م١٣) وأوضح المسالك ٢/ ٢٥ ، وهمع الهوامع ٥/ ١٤٧ .

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب ما يجوز تقديمه من المضمر على الظاهر وما لا يجوز

اعلم أن حكم المضمر يجيء، بعد ظاهر يتقدمه يعود عليه [لأنه مبهم ولا يعقل على من يعود عليه حتى يتقدمه اسم ظاهر يعود عليه] هذا أصله [كقولك: زيد ضربته وعمرو مررت به، ونحوه].

ثم قد يتقدم المضمر في كلام العرب على الظاهر على وجهين:

أحدهما: مضمر يتقدم على شريطة التفسير، ويكون ما بعده يفسره، وذلك المضمر في كان من قولهم: كان زيد قائم، فأضمروا فيه الاسم لما فسرته الجملة التي بعده، وكذلك (إن) في قولهم: إنه زيد قائم، قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ﴾ (1). وكذلك المضمر في: نعم، وبئس، في قولهم: نعم رجلًا زيد، وبئس رجلا عمرو. وكذلك المضمر في هذا الباب الذي تقدم ذكره في قولهم: ضربني وضربت زيدًا، لما أضمروا الفاعل ضرورة لدلالة ما بعده عليه.

والوجه الثاني: هو الذي قصدناه في هذا الباب، مضمر تقدم لفظًا وهو مؤخر في المعنى، وقد علم أن موضعه متأخر فجاز لذلك تقديمه، وذلك كل مضمر اتصل باسم منصوب أو مخفوض، فإنه يجوز تقديمه وتأخيره [على المظهر] لأن النية فيه أن يكون مؤخرًا. فإن اتصل باسم مرفوع لم يجز تقديمه على الظاهر، لأنه لا ينوي به التأخير، وذلك قولك: ضرب زيدٌ غلامه. إلى آخر ما ذكره في الباب.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

لم يذكر أبو القاسم المضمر في كتابه إلا بهذه النكتة، وهي غير شافية،

---

(1) طه ٧٤.

فلنذكره بأتم مما ذكره، وقبل الخوض فيما نريد ذكره من ذلك، نذكر ماهية المضمر.

ومعناه: «ما وضع لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب تقدم ذكره لفظًا، أو معنى، أو حكما»[١]: فقولنا: ما وضع لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب: ليكون شاملًا لجميع أنواع المضمر كلها، كأنا، وأنت، وهو، لأن جميع أنواع المضمرات على كثرتها لا تخرج عن هذه الأقسام الثلاثة. وقولنا: تقدم ذكره لفظا، أو معنى، أو حكما: تقسيم لمراتب التقدم في الغيبة، ومثال ما تقدم ذكره من جهة اللفظ، إما من جهة اللفظ والمعنى، كقولك: ضرب زيدٌ غلامه، وإما من جهة اللفظ لا غير، كقولك: ضرب زيدًا غلامه، فإن زيدًا رتبته التأخير، لكونه مفعولًا، ولكنه لما كان متقدمًا لفظًا جاز ذلك.

ومثال ما يكون ذكره متقدمًا من جهة المعنى قوله تعالى ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ﴾[٢]، وإنما كان هذا متقدمًا من جهة المعنى، لأن السابق هو الفعل، وهو دال على مصدره من جهة معناه، فلهذا كان تقدمه من جهة المعنى كما ذكرناه.

ومثال ما يكون متقدمًا من جهة الحكم قولهم: نعم رجلًا زيدٌ، وبئس غلامًا عمروٌ، وإنما كان هذا تقدمه من جهة الحكم، لأنه لما كان غرضهم بهذه الصيغة المدح العام، والذم العام، نسبوه إلى أمر متصور في الذهن، فصار الحكم معلومًا بالعهديَّة السَّابقة، فلهذا كان تقدمه من جهة الحكم، وهكذا القول في ضمير الشأن والقصة في نحو: كان زيد قائم.

ثم هي مبنيات، وإنما كانت مبنية لأمرين[٣]:

---

(١) الكافية ١٤٣.

(٢) المائدة ٨.

(٣) ذكر ابن القواس في شرح ألفية ابن معطي ١/٦٦١، هذين الأمرين وزاد عليهما أمرين هما:

- أن منها ما هو على حرف واحد، والحرف الواحد لا يعرب. =

أما أولًا : فلأن ما وضع منها للغائب نحو : هما ، وهو ، يفتقر إلى ما يفسره ، فأشبه الحروف في افتقاره إلى ما يكون متعلقًا به ، ثم حمل سائر المضمرات عليه بجامع كونها مشتركة في الإضمار .

وأما ثانيًا : فلأن الإعراب يزاد من أجل الفرق بين المسائل الملتبسة ، كما قلنا في نحو :ما أحسن زيدًا ، ولما كانت صيغ المضمرات مختلفة للواحد ، والأثنين ، والجماعة ، والمذكر ، والمؤنث وغير ذلك ، أعني اختلاف صيغها غير إعرابها ، فلأجل هذا كانت مبنية .

فإذا تمهدت هذه القاعدة فلنذكر تقسيم المضمرات ، ثم نذكر مواقع الاتصال والانفصال ، ثم نذكر خلاف النحاة ، ثم نذكر تفسيرها ، فهذه فوائد أربع :

الفائدة الأولى : في تقسيم المضمرات :

واعلم أنها منقسمة باعتبارات مختلفة إلى أقسام كثيرة ، ولكنا نشير ها هنا إلى ما يليق بمقصدنا من هذا الكتاب من غير حاجة إلى الإكثار ، ونذكر من ذلك تقسيمات أربعة :

التقسيم الأول : باعتبار من وضعت له :

إلى ما يكون موضوعًا للمتكلم/٣٧أ/ لا يتعداه ، وإلى ما يكون موضوعًا للمخاطب لا يتعداه ، وإلى ما يكون للغائب لا يتعداه ، فهذه وجوه ثلاثة[1] :

الوجه الأول : منها : ما يكون موضوعًا للمتكلم ، وهذا نحو قولك : أنا ، ونحن ، فهذان الضميران يستعملان للمتكلم في جميع وجوهه ، التذكير ، والتأنيث ، والمفرد ، والتثنية ، والجمع ، فأنا : للواحد مذكرًا كان ، أو مؤنثًا ،

= - أنه كالجزء من الظاهر نحو : زيد أكرمته ، وجزء الكلمة لا يستحق إعرابًا .

وينظر : الغرة المخفية ١/٣٢٦ ، شرح المفصل ٣/٨٥ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/٤٦٢ .

(١) ينظر : اللمع ١٨٧-١٨٨ ، والمفصل ٢/٢٠ ، وشرح المفصل ٣/٨٥-٨٦ .

ونحن : للجمع والتثنية من غير زيادة .

الوجه الثاني : ما يكون موضوعًا للمخاطب ، نحو : أنتَ ، أنتِ ، أنتما ، أنتم ، أنتن ، وإياكَ إياكِ ، إياكما ، إياكم ، إياكن .

الوجه الثالث : ما يكون موضوعًا للغائب نحو قولك : هو ، هي ، هما ، هم ، هن ، إياه ، إياها ، إياهما ، إياهن .

فهي لا تخرج عن هذه الأوجه الثلاثة باعتبار من وضعت له كما ذكرناه ، والله أعلم .

التقسيم الثاني : باعتبارها في أنفسها إلى متصل ومنفصل(١) :

وتعني بالمنفصل : ما يكون مستقلًا بنفسه ، ونعني باستقلاله بنفسه : هو أنه مستغن في نفسه عن إتصاله بكلمة أخرى ، ثم هو على وجهين :

أحدهما : أن يكون مرفوعًا ، كأنا ، ونحن ، وهو إلى هن ، وأنت إلى أنتن .

وثانيهما : أن يكون منصوبًا ، كإياك إلى إياكن ، وإياه إلى إياهن .

وأن يكون متصلًا ، ونعني بالمتصل : ما لا ينفك عن ملازمة كلمة ، ثم تارة يكون مرفوعًا نحو : ضربت وضربت إلى ضربتن ، وتارة يكون منصوبًا نحو : ضربتك إلى ضربتكن ، وضربته إلى ضربتهن ، وتارة يكون مجرورًا نحو : غلامك ولك إلى غلامكن ولكن ، وغلامه إلى غلامهن ولهن .

التقسيم الثالث : باعتبار إعرابها إلى مرفوع ومنصوب ومجرور(٢) :

فالمرفوع منها منفصل : كأنا ، وأنت ، ونحن ، والمتصل منها نحو : ضربت ، وضربت . والمنصوب منها متصل نحو : ضربه ، وضربته ، والمتصل

---

(١) ينظر : اللمع ١٨٧-١٩٠ ، والمفصل ١٩/٢-٢٠ ، وشرح المفصل ٨٥/٣ ، وشرح الوافية ٢٧٣-٢٧٥ ، وشرح الكافية ٢٢٥/١-٢٢٧، ٢٣٠ .

(٢) ينظر : اللمع ١٨٧-١٩٠ ، وشرح المفصل ٨٦/٣ ، وشرح الوافية ٢٧٣-٢٧٥ .

منها نحو: إياك، وإياه. والمجرور منها متصل لا غير نحو: غلامك، وله، غلامه. وإنما كان المرفوع، والمنصوب كل واحد منهما منقسم إلى متصل ومنفصل، لأن رفعهما، ونصبهما إنما يكون بالفعل، وقد يعرض لكل واحد منهما ما يوجب الانفصال في حقه، والأكثر هو الاتصال، كما سنوضحه على أثرها بمعونة الله تعالى، فلهذا كان كل منهمل متصلًا ومنفصلًا بخلاف المجرور، فإن جره إنما يكون باسم، كغلامك، وغلامه، أو بحرف نحو: لك وله، وكل واحد من الأمرين، أعني الاسم والحرف، لا قوة له في العمل، فلهذا لم يعرض لهما الانفصال بحال، لضعف عملهما، فلهذا كان المجرور متصلًا بكل حال.

التقسيم الرابع: باعتبار دلالتها على ما تدل عليه من المعاني[1]:

إلى ما يكون منها نصا فيما يدل عليه، وإلى ما يكون مشتركا. فالذي يكون منها نصا فهو موضوع على شيء بعينه، وما يكون منها مشتركا فهو دال على معنيين فصاعدًا.

وجملة المضمرات كلها خمسة أنواع، كل نوع منها مشتمل على أثني عشر مضمرا؛ فإثنان منها للمتكلم، وهما مشتركان في جميع مواقعهما، كأنا، فإنه يصلح للواحد المذكر، والواحدة المؤنثة، ونحن يصلح لأربعة، للمذكر والمؤنث في المثنى، والمذكر والمؤنث في الجمع. وخمسة منها للمخاطب: أنت إلى أنتن، فأربعة منها نصوص، وواحد مشترك، وهو أنتما بين المذكر والمؤنث في المثنى. وخمسة منها للغائب: هو إلى هن، فأربعة منها نصوص، وواحد مشترك بين المذكر والمؤنث، وهو قولنا: هما. وهكذا القول في سائر الأنواع الأربعة، فإن

---

(١) ينظر: الغرة المخفية ١/٣٢٧-٣٣٤، وشرح المفصل ٣/٨٦-٨٩، وشرح الوافية ٢٧٤، والإيضاح في شرح المفصل ١/٤٦١.

ما كان منها للمتكلم فهو مشترك كما ذكرناه، وما كان منها للغائب والمخاطب، فإثنان يكونان مشتركين، والبواقي نصوصٌ. ولنقتصر من التقسيم في المضمرات على ما ذكرناه، ففيه غنية وكفاية، وتنبيه على ما عداه.

الفائدة الثانية: في بيان مواقع الاتصال والانفصال:

واعلم أن الأصل في المضمرات إنما هو الاتصال[1] بما هو عامل فيها من رفع أو نصب، لأن المقصود بالمضمرات إنما هو الاختصار، والإيجاز، ولا إشكال أن المتصل أخصر، ولهذا فإنهم لم يصوغوا الانفصال في حال أصلًا، إلا حيث يكون الاتصال متعذرًا، وفي هذا دلالة على أنه هو الأصل في هذه القاعدة، وقد شذ عما ذكرناه قولهم[2]:

كَأَنَّا يَومَ قُرَّى إِنَّما نقتل إِيّانا

والأصل فيه: نقتلنا، وقولهم[3]:

إِليكَ حتى بَلَغَتْ إِيّاكا

وغير ذلك مما يعد الندرة والشذوذ. فحصل من هذا أنه لا يجوز العدول إلى الانفصال إلا بعد تعذر الوصل، ويتعذر الاتصال في مواضع ثمانية[4]:

أما أولًا: فبأن تكون مبتدآت، وهذا نحو قولك: هو، وهما، لأن العامل فيه

---

(١) نسب ابن القواس في شرح ألفية ابن معطي ٦٦٢/١ إلى أبي علي القول: إن المنفصل أصل للمتصل. وينظر: المقتضب ٢٦١/١، واللمع ١٩٠، والمفصل ٢٠/٢، شرح الوافية ٢٧٧، والإيضاح في شرح المفصل ٤٦٢/١-٤٦٣، وشرح الكافية ٢٣٠/١.

(٢) البيت لذي الأصبع العدواني. ديوانه ٧٨، وهو من شواهد الكتاب ٢٧١/١، ١٨٣، والخصائص ١٩٤/٢، والإنصاف ٦٦٩/٢ (م٩٨) وشرح المفصل ١٠١/٣-١٠٣.

(٣) ينسب لحميد الأرقط، وهو من شواهد الكتاب ٣٨٣/١، واللمع ١٩٠، والخصائص ١٩٤/٢، والمفصل ٢٠/٢، والإنصاف ٦٩٩/٢.

(٤) ينظر: المقتضب ٢٦١/١، ٢١٢/٢، وشرح الوافية ٢٧٧-٢٧٨، والإيضاح في شرح المفصل ٤٦٣/١، ٤٦٩.

معنوي فلهذا تعذر اتصاله .

وأما ثانيًا : فبأن تكون خبرًا للمبتدأ ، كقولك : الكريم أنت ، والعاقل هو ، لأن العامل معنوي فيه أيضًا .

وأما ثالثًا : فبأن تقع خبرًا لإنَّ في نحو قولك : إن الكريم هو ، وإن العاقل أنت ، وإنما كان الاتصال متعذرًا لأن هذه الأحرف لا تحتمل الضمير المرفوع .

وأما رابعًا : فبأن يكون الفصل واقعًا بإلا ، كقولك : ما ضرب إلا أنت ، وما ضربت إلا إياك ، وإنما تعذر الوصل لأجل الفصل بإلا .

وأما خامسًا : فبأن يكون الضمير متقدمًا على عامله ، في نحو قولك : إياك ضربت .

وأما سادسًا : فإذا وقع الواو فاصله بالعطف ، في نحو قولك : جاء عبد الله وأنت ، وضربت زيدًا وإياك .

وأما سابعًا : فإذا وقع الضمير في صدر ما الحجازية اسما لها كقولك : ما أنت قائمًا ، وما هو سائرًا ، وغير ذلك .

وأما ثامنًا : فإذا كان الضمير جاريًا على غير من هو له ، فلا بد من اتصاله ، ليتضح الحال فيه ، وذلك إنما يكون في الصفة ، إذا كانت جارية على غير من هي له ، فإن الضمير فيها ينفصل للدلالة على من هو له ، كقولك : زيد هند ضاربها هو ، وهند زيد ضاربته هي ، فالضمير في هاتين المسألتين يكون فاعلًا لهاتين الصفتين لكونهما قد جريا على غير مَن هما له ، فلأجل هذا برز الضمير[1] ، هذا كله إذا كانت الصفة نكرة ، فاما إذا كانت الصفة معرفة باللام ففيها مسائل أربع :

الأولى منها : هند زيد الضاربها ، فهذه المسألة وما شابهها لا تفتقر إلى ظهور

---

(١) هذه من مسائل الخلاف ، فالكوفيون يرون أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى الوصف على غير من هو له نحو : هندٌ زيدٌ ضاربتهُ هيَ ، لا يجب إبرازه ، ويرى البصريون وجوب إبرازه . ينظر : الإنصاف ١/٥٧-٦٥ (م٨) ، وشرح الوافية ٢٧٨ .

ضمير منفصل، لأن اللام لزيد، والفعل له، وهما خبران عن زيد، وزيد وما بعده خبر عن هند، فلهذا لم يفتقر إلى إبراز ضمير بحال.

الثانية: هند زيد الضاربته هي، فاللام ها هنا الهند، والفعل لها، والضاربته يكون مبتدأ، وقولنا: هي: خبره على مذهب النحاة، فأما على ما اخترناه في: أقائم الزيدان، فإن الضمير يكون مبتدأ، والضاربته الخبر، والجملة إنما هي خبر عن زيد، وزيد وما بعده خبر عن هند.

الثالثة: هند زيد الضاربته هي، فاللام ها هنا لزيد، والفعل لهند، وهذه المسألة والتي قبلها في الصورة سواء، وهما مختلفان من جهة التقدير من وجهين:

أما أولًا: فلأن الضمير في الثانية وهو قولنا: هي، فهو إما مبتدأ على ما /٣٧ب/ اخترناه، وإما خبر على قول النحاة، وهو في الثالثة فاعل للصفة.

وأما ثانيًا[١]: فلأن الضارب في المسألة الثانية مبتدأ، وهو في الثالثة خبر، فلهذا افترقا.

الرابعة: هند زيد الضاربها هو هي، فاللام ها هنا لهند، والفعل لزيد، فالضمير المرفوع وهو قولنا: هو، فاعل، لأن الفعل قد جرى صلة لغير من هو له، والضمير وهو قولنا: هي: إما مبتدأ على ما نختاره، وإما خبر على مذهب النحاة، وزيد وما بعده خبر عن هي، والعائد على زيد من خبره قولنا هو، والعائد على هند من خبرها الهاء في الضاربها[٢]. فهذا ما أردنا ذكره في تمييز مواقع الاتصال، عن مواقع الانفصال، على جهة الاختصار.

الفائدة الثالثة: في ذكر خلاف النحاة في المضمرات وأصولها:

وقد وقع بينهم شجار طويل، ونحن نحكي أقوالهم، ونعرض عن ذكر

---

(١) في الأصل: ثالثًا، والصواب ما اثبت.

(٢) في الأصل الضارها.

الاحتجاج لكل فريق خوفًا من الإطالة، وجملة ما نورده خلافات ثلاثة:

الخلاف الأول: في (إيا)[(١)] وفيها مذاهب:

أولها: أن إيا اسم مضمر، والحروف التي بعدها لواحق للدلالة على أحوال المخاطبين، وهذا مذهب سيبويه[(٢)]، وتلميذه الأخفش[(٣)]، واختاره الزمخشري[(٤)]، وابن الحاجب[(٥)]، والخوارزمي[(٦)]، وعليه جلة البصريين[(٧)].

وثانيها[(٨)]: أن الكاف اسم مضمر، وما قبلها من هذه الأحرف عماد لها، وهذا هو قول الكسائي والفراء من نحاة الكوفة، وإليه ذهب علي بن كيسان من البصريين[(٩)].

وثالثها: مذهب الخليل، وقد اختلفت الرواية عنه، فمرة قال: بأن إيا اسم مضمر مضاف إلى ما بعده، ومرة قال: بأنه اسم مظهر مضاف إلى ما بعده، حكاهما ابن الأنباري عنه[(١٠)].

ورابعها: أن إيا اسم مبهم مضاف إلى ما بعده، ولا يعلم اسم مبهم أضيف إلى

---

(١) في الأصل (أَنا) في جميع المواضع والصواب ما أثبت.

(٢) ينظر: الكتاب ١/١٤١، ٣٨١.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٣/٩٨، وارتشاف الضرب ١/٤٧٤، وهمع الهوامع/٢١٢.

(٤) ينظر: المفصل ٢/٢٠.

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٦٢.

(٦) ينظر: التخمير ٢/١٤٥.

(٧) ينظر: شرح المفصل ٣/١٠١، وشرح جمل الزجاجي ٢/٢١، وشرح ألفية ابن معطي ٢/٦٧٣.

(٨) في الأصل: وثالثها.

(٩) ينظر: الإنصاف ٢/٦٩٥ (م٩٨)، وشرح المفصل ٣/١٠٠، والإيضاح في شرح المفصل ١/٤٦٢، وشرح جمل الزجاجي ٢/٢١، وارتشاف الضرب ١/٤٧٤، وهمع الهوامع ١/٢١٢.

(١٠) الإنصاف ٢/٦٩٥ (م٩٨). وينظر: شرح المفصل ٣/١٠٠، والإيضاح في شرح المفصل ١/٤٦٢، وشرح جمل الزجاجي ٢/٢١، وشرح ألفية ابن معطي ١/٦٧٣، وهمع الهوامع ١/٢١٢.

ما بعده إلا هو ، وهذا شيء يحكى عن المبرد[١] وابن درستويه .

وخامسها : أن إيا اسم مظهر مضاف إلى ما بعده لازم للنصب بمنزلة سبحان من المصادر ، وهذا محكي عن أبي إسحاق الزجاج[٢] .

وسادسها : أن إياك بكماله اسم مضمر ، وهذا شيء حكاه ابن الأنباري[٣] ، وابن بابشاذ[٤] عن أقوام من الكوفيين ، وهذا هو المختار عندنا ، ويدل على ما قلناه هو : أن إياك بكماله دال على ما وضع له من الكناية على من يرجع إليه كدلالة قولنا : رجل ، وأسد ، على ما وضعا له من غير أن يكون بعضه دالًا على معنى ، وبعضه دالًا على معنى مخالف للأول كما زعمه أكثر النحاة ، لأن هذا مما لا دليل عليه ولا يعلم إلا بوحي وتنزل ، فلا جرم كان الاعتماد على ما ذكرناه .

الخلاف الثاني : في الضمائر المنفصلة المرفوعة في نحو قولنا : أنتما ، أنتم ، أنتن ، والذي عليه الجماهير من البصريين كالخليل ، وسيبويه[٥] ، واختار الزمخشري[٦] في مفصله ، ونصره ابن الحاجب[٧] ، والخوارزمي[٨] : أن الاسم من هذه الضمائر إنما هو الألف والنون ، ما عداهما أحرف لاحقة للدلالة على التثنية ،

---

(١) ينظر : الإنصاف ٢/٦٩٥ (م٩٨) ، والإيضاح في شرح المفصل ١/٤٦٢ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ١/٤٨-٤٩ .

(٣) ينظر : منثور الفوائد ٥٨ .

(٤) قال ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ١/١٥٢-١٥٥ : « إن (إيا) اسم مضمر والكاف حرف خطاب ، وهذا قول الأخفش وسيبويه وعليه العمدة » . وقال في شرح الجمل ق ١٣٦ : « ولو كانت أيضًا بكمالها اسم لم يتغير بتغيؤر المخاطبين ، وفي اختلافها من قولك : إياي ، وإياك وإياه ، دليل على أنها ليست بكمالها اسم ، إذا الاسم الكامل لا يتغير بعضه » .

(٥) قال سيبويه في الكتاب ١/١٢٥ : « تاء أنت بمنزلة الكاف » .

(٦) ينظر : المفصل ٢/٢٠ .

(٧) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٦٢ .

(٨) ينظر : التخمير ٢/١٤٥ .

والجمع، والتذكير، والتأنيث، والخطاب[١]، وذهب الكسائي والفراء[٢]، وغيرهما من نحاة الكوفة إلى أن: هذه الضمائر بكمالها أسماء[٣] دالة على ما وضعت له من الكنايات من غير أن يكون بعضها اسما، وبعضها حرفًا، وهذا هو المختار عندنا، ويدل عليه ما سبق تقريره، ونزيدها هنا وهو أنا نعلم أن مدلول التاء في: أنت، كمدلولها في أقمت، وضربت، فكما أنها للخطاب في: قمت، وضربت، فهكذا تكون للخطاب في أنت، على جهة الاسمية من غير فرق بينهما أصلًا.

الخلاف الثالث[٤]: في الضمائر المرفوعة المتصلة، نحو ضربتما، وضربتم، وضربتن، والذي عليه الجماهير من أهل البصرة، كالخليل، وسيبويه، واختاره الزمخشري، والخوارزمي، وابن الحاجب: أن هذه الضمائر كلها أسماء لا غير، والذي عليه الكوفيون: أن الاسم من هذه الضمائر هو التاء لا غير، والبواقي حروف دالة على التثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، والمختار عندنا: هو ما ذكرناه في غيرها من الضمائر، وأنها كلها ضمائر دالة على من ترجع إليه من غير حاجة إلى أن بعضها يكون اسما وبعضها يكون حرفًا، فإن هذا تحكم لا مستند له، وأمر لا دليل عليه، فهذا ما أردنا ذكره من ذكر الخلاف في هذه المضمرات.

الفائدة الرابعة: في كيفية تفسيرها:

اعلم أن من حق المضمر أن يفسره ما قبله بكل حال، بخلاف المبهم، فإن تفسيره يكون بعده، كقولك: هذا الرجل، ومررت بهذا الغلام، والفرق بينهما هو

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٣/٩٥، وشرح جمل الزجاجي ٢/٢٣.

(٢) ينظر: همع الهوامع ١/٢٠٨.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٣/٩٥، وشرح جمل الزجاجي ٢/٢٣.

(٤) لم أجد في مصادري من يشير إلى هذا الموضوع، إلا إذا حمل كلامه هنا على ما ورد في الخلاف السابق.

أن اسم الإشارة لما كان مبهم الذات في نفسه ، لم يكن بد من أن يكون بيانه بعده ، فأما الاسم المضمر فإنه لم يضمر إلا بعد أن كان معروفًا ، فلهذا كان تفسيره قبله لا محالة ، وإنما وجد هذا في المضمر من جهة أن وضعه للكناية عما بعده فلا جرم كان إبهامه عارضًا من أجل كونه كناية عن غيره ، بخلاف الاسم المبهم فإن إبهامه أمر ذاتي يختصه ، إذ ليس كناية عن غيره ، فوجب أن يكون تفسيره بعده[1] ، فهذا هو الوجه في التفرقة بين المضمر ، والمبهم في تقدم تفسير أحدهما دون الآخر . ثم المضمر في تفسيره يكون على أوجه ثلاثة :

الوجه الأول منها : أن يفسره ما قبله[2] : وهذا هو الأصل كما قررناه ، ثم تقدم ما يفسره على وجهين :

أحدهما : أن يكون متقدمًا في اللفظ والمعنى ، كقولك : ضرب زيد غلامه ، وجاءني زيدٌ وأخوه .

وثانيهما : أن يكون تقدمه من جهة اللفظ دون المعنى ، وهذا كقولك : ضرب زيدًا غلامه ، فهذه إنما ساغت من أجل التقدم اللفظي لا غير ، فأما من جهة المعنى فهو متأخر لا محالة ، لأن مرتبة الفاعل تكون سابقة على المفعول ، فإن تقدم المضمر على ما يفسره من جهة لفظه ، ومعناه ، كان فاسدًا لا محالة ، وهذا كقولنا : ضرب غلامه زيدًا ، وعَلَمُهُ زان الثوب ، ولبست أَلْيَنَهَا من الثياب ، لأن في هذا إضمارًا قبل الذكر من جهة لفظه ، ومعناه ، فكان معاكسًا لتفسير المضمر ، فلا جرم كان ممتنعا ، فإن تقدم المضمر على الظاهر من جهة اللفظ كان جائزًا بلا إشكال ، وهذا كقولك : ضرب غلامه زيدٌ ، لأن الظاهر المفسر في نية التقديم ، فلهذا كان جائزًا ، فصارها هنا أربع مسائل : ضرب زيدٌ غلامَه ، وضرب زيدًا غلامه ، وضرب

---

(١) ينظر : الغرة المخفية ١/٣٣٦ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي ٢/١٢-١٥ ، وارتشاف الضرب ١/٤٨١-٤٨٣ ، وهمع الهوامع ١/٢٢٦-٢٣١ .

غلامه زيدًا، وضرب غلامُه زيدًا، فالثلاث المتقدمة جائزة، والرابعة ممتنعة لما ذكرناه.

فأما قول أبي القاسم: إن المضمر إذا كان متصلًا بالمرفوع فإنه لا يجوز تقديمه؛ فهو جيد وضابط حسن، وهو في ذلك على أوجه ثلاثة:

أولها: أن يكون متصلًا بالمرفوع، فلا يجوز تقديمه/٣٨أ/، وهذا كقولك: ضرب غلامه زيدًا، وغلامه ضرب زيدًا، لأنه إضمار قبل الذكر، فكان ممتنعا.

وثانيها: أني كون متصلًا بالمنصوب، فيكون جائزًا تقديمه، كقولك: ضرب غلامه زيد، قال الله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾[1]، فيمن قرأ بنصب ربه، وهي عن ابن عباس[2] وابي حنيفة[3]، والمعنى فيها: دعا إبراهيم ربه، فعل المحبين له، في أنه يفعل، أو لا يفعل ما دعاه، ونادى ابنه نوحٌ، وابنه نادى نوحٌ، كل هذه جائزة، لأنها لما كانت منصوبة فهي في نية التأخير.

وثالثها: أن يكون المضمر متصلًا بالمجرور فيكون جائزًا أيضًا، كقولك: في داره عمرو، و« في بيته يؤتى الحكم »[4] لأنه إذا كان مجرورًا، فهو في نية التأخير، فلهذا كانت جائزة، فهذه جملة ما يفسره ما قبله من المضمرات.

الوجه الثاني منها: ما يفسره ما بعده[5]، وذلك يكون على أوجه أربعة:

أولها: ضمير الشأن والقصة، في نحو قولك: إنه زيد قائم، ثم هو على وجهين:

---

(١) البقرة ١٢٤.

(٢) عبد الله ت ٦٨هـ (الاستيعاب ٣/٩٣٣-٩٣٩، وأسد الغابة ٣/٢٩٠-٢٩٤). ينظر: الشواذ ٩.

(٣) النعمان بن ثابت ت ١٥٠هـ (تاريخ بغداد ١٣/٣٢٣-٤٢٣، والنجوم الزاهرة ٢/١٢-١٥).

(٤) جمهرة الأمثال ٢/١٠١.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٣/١١٤، ١١٨، وشرح جمل الزجاجي ٢/١١-١٢، وارتشاف الضرب ١/٤٨٤-٤٨٦، وهمع الهوامع ١/٢٢٩-٢٣٥.

أحدهما : أن يكون مرفوعًا ، إما منفصلًا ، كقولك : هو زيد قائم ، وهو الأمير قادم ، وإما متصلًا كقولك : كان زيد قائم ، وكان الجيش قادمٌ ، وغير ذلك .

وثانيهما : أن يكون منصوبًا ، ولا يكون قط إلا بارزًا ، كقولك : ظننته زيد قائم ، وإن أمة الله واقفة ، لأنه إذا كان مرفوعًا كانت دلالة الفعل عليه قوية ، فلهذا جاز أن يكون مستترًا ، بخلاف حاله إذا كان منصوبًا فهو في موضع المفعول ، وما أشبهه ، فلهذا لم يكن بد من بروزه ، وظهوره كما قلناه .

وثانيها : نعم رجلا زيد ، وبئس غلامًا عمرو ، فهذا وأمثاله ، الفاعل فيهما مضمر ، تفسره النكرة بعده ، وقد قررنا تحقيق القول في هذا الضمير أولًا .

وثالثها : الضمير في رب ، في نحو قولك : ربه رجلًا ، وربه امرأة ، ثم فيه لغتان(١) :

اللغة الأولى : وهي الكثيرة الاستعمال ، إفراد الضمير في جميع أحواله ، لكونه مبهمًا ترمي به من غير قصد ، فتقول فيه : ربه رجلا ، وربه رجلين ، وربه رجالًا ، وربه امرأة ، وامرأتين ، ونساءً ، وهذا هو الذي اعتمده البصريون ، وهو الأفصَح .

اللغة الثانية : تصريفه بحسب النكرة بعده ، فتقول فيه : ربه رجلًا ، ربهما رجلين ، ربهم رجالا ، وربها امرأة ، وربهما امرأتين ، وربهن نساءً ، وهذه هي القليلة ، واعتمدها الكوفيون .

ورابعها : ضمير الفاعل ، في باب إعمال الفعلين ، فإنه يفسره ما بعده في نحو قولك : ضربوني وضربت الزيدِينَ ، وضرباني وضربت الزيدَين ، وقد قدمنا تقريره ، وذكر الخلاف فيه . فهذه الضمائر كلها يفسرها ما بعدها كما ترى .

الوجه الثالث منها : ما يفسره دلالة ظاهرة(٢) ، ثم هي على أوجه ثلاثة :

---

(١) ينظر : الأصول ١/٤٢٢ ، والتصريح ٢/٤ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي ٢/١١ ، وهمع الهوامع ١/٢٢٧ .

أولها : دلالة مشاهدة ، وهذا كقولك : أنا ، وأنت ، وضربت ، وضربت ، فإن المشاهدة في هذا كافية عن تفسيره .

وثانيها : دلالة حال ، كقولك : إذا كان غدًا فأتني ، والغرض بهذا إذا كان ما نحن عليه .

وثالثها : دلالة مقال ، وهذا كقوله تعالى في قصة سليمان عليه السلام : ﴿رُدُّوهَا عَلَيَّ﴾[1] ، الغرض بها الشمس ، لأنه اشتغل بعرض الخيل عن صلاة العصر حتى غابت ، فقال : ﴿رُدُّوهَا عَلَيَّ﴾ ، ونحو قوله تعالى : ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾[2] وهو يريد الشمس ، وغير ذلك من الأمثلة التي تفسرها دلالة المقال ، وهو سياق الآية ومدلولها .

فأما البيت الذي أنشده أبو القاسم وهو قوله[3] :

جَزَى رَبُّهُ عني عديَّ بن حاتِم جَزَاءَ الكِلابِ العاويات وقد فَعَلْ

فلم أعرف قائله ، ولا عثرت عليه في شرح أبيات الجمل ، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه فهو ظاهر ، وجزاء الكلاب العاويات هو : ضربها وطردها وإهابتها . وأما موضع الشاهد منه ، فإنما أورده شاهدًا على جواز تقديم المضمر على ما يفسره من الظاهر ، إذا كان في ضرورة الشعر ، فأما في غيره فلا وجه لجوازه كما قررناه . وفيه احتمال آخر يخرجه عن الضرورة ، وهو أن يكون الضمير في (ربُّه) عائدًا على المصدر ، كأنه قال : جزاء ربه الجزاء ، كما قالوا : ظننته زيدًا قائمًا ، أي ظننت الظن

---

(١) ص ٣٣ . وينظر : الكشاف ٣/٣٧٣-٣٧٤ .

(٢) ص ٣٢ . وينظر : التبيان في إعراب القرآن ٢/١١٠٠ ، وقد جعلها دلالة حال لا دلالة مقال .

(٣) النابغة الذبياني ، ديوانه ٢١٤ ، وأبو الأسود الدؤلي ، مستدرك ديوانه ١٢٤ . وهو من شواهد الخصائص ١/٢٩٤ ، وشرح المفصل ١/٧٦ .

زيدًا قائمًا ، وحمل الزمخشري الضمير في قوله عليه السلام في الدعوة المرفوعة : « واجعله الوارث منا » [1] على المصدر ، كأنه قال : واجعل الجعل الوارث منا ، وفيه كلام قد ذكرناه في (شرح المفصل) .

فهذا ما أردنا ذكره في المضمرات ، وكيفية تفسيرها .

* * *

(١) سنن الترمذي ٥/٤٩٤ .

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه - :

باب إضافة المصدر

أعلم أن المصدر يضاف إلى ما بعده فيخفض، ويحمل ما بعد المخفوض على المعنى فيرفع إذا كان فاعلًا، وينصب إذا كان مفعولًا، وذلك قولك: أعجبني ضرب زيدٍ عمرًا، وإن كان زيداً في المعنى فاعلًا، والتقدير: أعجبني أن ضرب زيد عمرًا، يقدر المصدر بِأَنْ الخفيفة مع الفعل، فإن كان زيد مفعولا [في المعنى] قلت: أعجبني ضربُ زيدٍ عمرو، والتقدير: أعجبني أن ضرب زيدًا عمروٌ، [كذلك ما أشبهه]. وكذلك[1] تقول: كرهت ركوبَ أخيك الفرسَ، وسرني قتلُ الكافرِ المسلمُ، وقتل المسلمِ الكافرَ، قال الشاعر[2]:

أَفْنَى تلاَدِيْ وما جَمَّعْتُ من نَشَبٍ قرعُ القَواقيز أفواه الأباريقِ

ويروى أفواه الأباريق[3]، والتقدير: أنْ قَرَعَتِ القواقيزَ أفوَاهُ الأباريق، ويروى: أفواهَ الأباريق، على أن يكون القواقيز فاعلًا، لأن ما قرع شيئًا فقد قرعه المقروع، كما أن ما لقيك فقد لقيته، قال الشماخ[4]:

وَهَنَّ وقوفٌ ينتظرن قَضَاءه بضامي عذاةٍ[5] أَمْرَهُ وهو ضامِرُ

نصب الأمر بوقوع الفعل[6] عليه، والتقدير: ينتظرن أن يقضي أمره، يصف أُتُنا

---

(١) ليس في الجمل ١٢١.

(٢) وهو الأقيشر الأسدي، شعره: ٧٥، وهو من شواهد إصلاح المنطق ٣٣٨، والمقتضب ٢١/١، والإنصاف ٢٣٣/١، والمقرب ١٤٣.

(٣) ليست في الجمل ١٢٢.

(٤) ديوانه ٤٩١، وهو من شواهد المقتضب ١٥/١، والمقرب ١٤٣، والمغني ٥٤٠/٢.

(٥) في الأصل: غداة، في جميع المواضع، وهو تصحيف.

(٦) في الجمل ١٢٢: القضاء.

وحِمارًا. فإذا نونت المصدر، أو أدخلت عليه ألفًا ولامًا بطلت الإضافة، وحملت كل شيء، على معناه، ورفعت الفاعل ونصبت المفعول، فقلت: عجبت من ضربٍ زيد عمرًا، إن كان زيد فاعلًا، ومن ضربٍ زيدًا عمرو، إن كان مفعولًا، [و] عمرو فاعلًا، و [عجبت] من الضرب زيد عمرًا، ومن الضرب زيدًا عمرو، لأن التنوين والألف واللام مجراهما في منع الإضافة واحد، قال الله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾ [1]. إلى أخر ما ذكره في الباب /٣٨ب/.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

اعلم أنا قد ذكرنا المصدر باعتبار مفهومه، ومعقول حقيقته، والذي نذكره الآن من معناه إنما هو باعتبار عمله وتأثيره. وهو: «اسم الحدث الجاري على الفعل»[2] وليس غرض النحاة باعتبار جريه على فعله هو مطابقته في حركاته، وسكناته، وعدد حروفه، كما اعتبروا ذلك في جرى اسم الفاعل على فعله، فإن هذا يتعذر في أكثر المصادر، وإنما الغرض بالجري في المصدر على الفعل هو أنه مفيد لمعنى الفعل، ودال عليه، ومشعر به، ألا ترى أن الضرب أصل لقولنا: ضرب، وهو مأخوذ منه، وضرب دال على المصدر ومرشد إليه، بخلاف المصدر المؤكد، فإن دلالته إنما هي على التأكيد لا غير، وليس مشعرًا بالفعل كإشعار المصدر الجاري[3]. وحاصل هذه التفرقة أن المصدر المؤكد لا ينفك عم ملازمة الفعل، بخلاف الجاري، فإنه لا تجب ملازمته للفعل، فمعنى جريه على الفعل: قيامه مقامه، بخلاف المؤكد، فإنه لا يزايل فعله فافترقا. وعن هذا قال المحققون من النحاة: إن المصدر لا يكون عاملًا إلا إذا كان مقدورًا بأن والفعل، يحترزون به عما إذا كان المصدر مؤكدًا فإنه لا يكون عاملًا، وإنما العمل للفعل، فإذا قلت:

---

(١) البلد ١٤، ١٥.

(٢) الكافية ١٧٨.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٢/١٩١-١٩٢.

ضرب ضربًا زيد عمرًا، فالعمل إنما هو للفعل لما كان المصدر مؤكدًا[١]، كما ستقرره في أحكام المصدر بمشيئة الله تعالى.

فحصل من هذا أن الذي نريده من اعتبار الجري في المصدر على الفعل، هو الذي تريده النحاة باعتبار تقديره بأن والفعل، وهو الاحتراز عن المصدر المؤكد في الاصطلاحين جميعًا، وإنه لا يكون عاملًا إلا إذا كان على حد هذا الاعتبار.

فإذا عرفت هذا فلنذكر كيفية عمل المصدر، ثم نذكر أحكامه فهاتان فائدتان:

الفائدة الأولى: في كيفية عمله:

والعمل بالأصالة إنما هو للأفعال، لأجل تصرفها، فإن حصل عمل في الأسماء، فإنما هو بالمشابهة لا غير، فالعمل في الأسماء دخيل لأجل المضارعة والمشابهة، والإعراب دخيل في الأفعال لأجل المضارعة والمشابهة، وإنما عمل المصدر لأنه أصل للفعل[٢]، وفيه أحرفه موجودة، فلهذا كان عاملًا، وله في العمل ثلاثة أحوال[٣]:

الحالة الأولى: أن يكون منونًا، وهو أكثرها وأقواها، وإنما كان أقوى لأنه مشبه للفعل، في إفراده وتنكيره، فلهذا كان أقوى في العمل على هذه الحالة، تقول: أعجبني ضربٌ زيدٌ عمرًا، واعطاءٌ بكرٌ خالدًا درهمًا، وغير ذلك من المسائل، قال الله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾[٤] وقوله

---

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٦٣٤/١-٦٣٥، وشرح جمل الزجاجي ٢٤/٢.

(٢) ينظر: المقتصد ٥٥٣/١، والغرة المخفية ٤٩٦/٢، وشرح الكافية الشافية ١٠١١/١-١٠١٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٩٧/١-٩٩، والمقتصد ٥٥٣/١-٥٥٤، ٥٥٨-٥٦٠، والمفصل ١١٦/٢-١١٧، والغرة المخفية ٤٩٧/٢-٤٩٨، والإيضاح في شرح المفصل ٦٣٥/١، وشرح جمل الزجاجي ٢٤/١-٢٧، وشرح الكافية الشافية ١٠١٢/٢-١٠١٧ وشرح ألفية ابن معطي ١٠٠٨/٢-١٠١٠.

(٤) البلد ١٤ و ١٥.

تعالى : ﴿قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ۝ رَسُولًا﴾[(١)] ، ومتى كان منونًا جاز فيه وجهين :

أحدهما : أن تترك الفاعل ، فتقول فيه : أعجبني ضربٌ زيدًا ، وإنما جاز ترك ذكر الفاعل ها هنا ، لأن الجملة ها هنا مستقلة بالفائدة من غير ذكر الفاعل ، وإنما يمتنع حذف الفاعل حيث يكون جزءًا من الجملة ، كما في قولك : قام زيد .

وثانيهما : أن تترك ذكر المفعول ، فتقول : أعجبني ضربٌ زيد ، وإنما جاز تركه لأجل كونه فضلة يستقل الكلام بالإفادة ومن دون ذكره .

الحالة الثانية : أن يكون مضافًا ، إما إلى فاعله ، كقولك : أعجبني ضرب الأمير اللص ، ودقُّ القصارِ الثوبَ ، وإما إلى مفعوله ، كقولك : يعجبني ضرب اللص الأمير ، ودق الثوب القصار ، فالذي تضيفه إليه فهو مجرور لا محالة بإضافة المصدر إليه فاعلًا كان أو مفعولًا ، وما عداه يكون على إعرابه ، إما مرفوعًا على الفاعلية ، وإما منصوبًا على المفعولية وإضافة المصدر إلى ما يضاف إليه إضافة معنوية إما للتخصيص كإضافته إلى النكرة ، كقولك : أعجبني ضرب رجل امرأة ، وإما للتعريف كقولك : أعجبني ضرب الأمير ، ودق القصار ، وهذه الحالة في العمل أقوى من التعريف باللام ، والسر في ذلك هو أنه بالإسناد إلى فاعله مشبه للفعل في إسناده إلى الفاعل أيضًا ، فلهذا قوي عمله في الإضافة أيضًا ، ويعمل المصدر في الإضافة على نحو عمل الاسم المضاف إلى ما بعده ، فقولنا : ضرب زيد ، بمنزلة : غلام زيد ، في جميع أحكام الإضافة .

الحالة الثالثة : أن يكون معرفًا باللام : وهذه قليلة الاستعمال ، ولم يرد في كتاب الله مصدر معرف باللام عاملًا في مفعول صريح ، وإنما ورد عاملًا في مفعول بحرف جر ، كقوله تعالى : ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ﴾[(٢)] ، والسر في ذلك هو

---

(١) الطلاق ١٠ و ١١ .

(٢) النساء ١٤٨ . وينظر : التبيان في إعراب القرآن ١/٤٠٢ .

أن اللام مختصة بالأسماء ، فاختصاص المصدر باللام يبعده من شبه الفعل ، فلهذا كان إعماله باللام قليلًا كما ذكرناه ، قال أبو علي الفارسي[(١)] : لا أعلم هذا النوع في معمول صريح في القرآن لكنه قد جاء في الشعر ، وأنشد الفارسي :

ضعيف النكاية أعداءَهُ يَخَالُ الفرارَ يُراخي الأجَلْ

فأما البيت الذي أنشده أبو القاسم : أفنى تلادي ، فهو للأقيشر الأسدي[(٢)] ، وهو تصغير أقشر ، ولنذكر إعرابه ، وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه ، فإن التليد من المال هو : الكثير الأصلي الذي وُلِدَ عندك ، وهو نقيض الطارق المكتسب ، والنشب ، بالشين المعجمة ، هي : الأراضي والعقارات ، والقواقيز : آنية واحدتها قاقوزه يشرب فيها الخمر ، والأباريق : جمع إبريق ، وهي آنية طويلة الأعناق ، لها عروة تحمل بها ، والكُوْبُ : الذي لا عروة لها . وأما موضع الشاهد منه ، فإنما أورده شاهدًا على إعمال قرع في أفواه ، إما بالرفع ، فيكون فاعلًا له ، وإما بالنصب فيكون مفعولًا له[(٣)] .

وأما البيت الآخر الذي أنشده ، وهو قوله : وهن وقوف ، فهو للشماخ ، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه[(٤)] ، فقوله : ينتظرن : جملة فعلية في موضع نصب على الحال من الضمير في وقوف ، وقضاءه : أي حكمه ، فمنصوب بينتظرن ، والضاحي : ما برز من الأرض للشمس ، والعذاة : هي الأرض الكريمة[(٥)] ، وقوله : وهو ضامر : جملة

---

(١) ينظر : الإيضاح ١٨٦ ، والمقتصد ١/٥٦٣-٥٦٤ . والبيت من شواهد الكتاب ١/٩٩ التي لم يعرف قائلها ، والمنصف ٣/٧١ ، والمفصل ٢/١١٧ ، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠١٣ .

(٢) ينظر : الحلل ١٥٨ .

(٣) ينظر : الإنصاف ١/٢٣٤ .

(٤) ينظر : الحلل ١٦٤-١٦٦ .

(٥) ينظر : الصحاح : عذا (٦/٢٤٢٣) .

ابتدائية في موضع نصب على الحال، وهو يصف حمار وحش قد عطشت، واحتاجت إلى ورود الماء، فهي واقفة ينتظرن أن ينهض بهن فحلهن فتنهضن بنهوضه، وهو ضامز بالزاي: أي ساكت، لأن حمير الوحش لا تنهض لورود الماء نهارًا خشبية القناص، فهن ينتظرن إقبال الليل، فإذا نهض فحلهن نهضن بنهوضه.

وأما موضع الشاهد منه، فإنما أورده شاهدًا على إعمال قضاءه في أمره، ونصبه به نصب المصدرية كما كان في غيره.

الفائدة الثانية: في ذكر أحكام المصدر، وله في عمله أحكام خمسة(١):

أولها: أن ما كان صلة للمصدر ومعمولًا له، فإنه لا يجوز تقديمه عليه، لأن صلته بمنزلة /٣٩أ/ جزء من أجزائه فلا يجوز تقديمه عليه بحال كقولك: عجبت من ضربك زيدًا يوم الجمعة أمام الأمير، فإن جعلت هذه الأشياء متعلقة بعجبت جاز تقديمها لمكان الفعلية، فأما ما كان من متعلقات المصدر مفعولًا كان، أو ظرف زمان أو مكان، فإنه لا يجوز تقديمه أصلًا، وإنما كان ما يتعلق بالمصدر صلة له من جهة أنه لما حول عن الفعلية، ووجه توجيه الأسماء، لا جرم احتاج إلى خبر، فقولك: ضربت، لا يحتاج إلى خبر، بخلاف قولك: ضربني، فإنه يفتقر إلى خبر يكمله، فلما كان محتاجًا إلى ما ذكرناه لا جرم أشبه الذي والتي في افتقارهما إلى ما يكملهما، فلهذا سمي موصولًا في ألسنة النحاة من أجل ذلك.

وثانيهما: أنه يجوز الحمل على لفظ معمول المصدر، وعلى محله، فتقول: أعجبني ضرب زيد عمرٍو عمرٌو، فإن جررت فعلى لفظ المعطوف عليه، وإن رفعت فعلى محله، لأن محله رفع بالفاعلية للمصدر، وهكذا القول في سائر التوابع،

---

(١) ينظر: الكتاب ١/٦٦، والمقتضب ١/١٣، ١٦، والمقتصد ١/٥٥٦-٥٥٧، والمفصل ٢/١١٨-١١٩، والغرة المخفية ٢/٤٩٨-٤٩٩، وشرح جمل الزجاجي ٢/٢٨، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠١٢، ١٠٢٠-١٠٢٢، وشرح ألفية ابن معطي ٢/١٠١١-١٠١٣.

يحمل على لفظه، ومحله كما قدرناه.

وثالثها: أنه يعمل ماضيًا كان، أو مستقبلًا بخلاف ما ذكرناه عن النحاة في اسم الفاعل، فإنه لا يعمل إذا كان للماضي، فاما على ما ذهب إليه الكسائي[١]، واخترناه، فهما لا يفترقان، وإنما عمل المصدر مطلقًا، لأنه لاحظ له في مقارنة الأزمنة لمكان الاسمية، واسم الفاعل، إنما حصل له المقارنة للأزمنة من أجل اشتقاقه من الفعل، والمصدر أصل للفعل، والفعل مشتق منه، فلهذا لم يحتج إلى زمن البتة.

ورابعها: أنه لا يفصل بينه وبين معموله بأجنبي، فلا يجوز أن نقول: إكرامك خير لك زيدًا، ولا: أكلك خير لك طعام الأمير، وعمله على حد عمل فعله في التعدي واللزوم، وسائر المفاعيل كلها لا تخالف فعله في شيء من ذلك.

وخامسها: أن عمله فيما كان عاملًا فيه يكون واقعًا على أوجه ثلاثة[٢]:

أولها: أن يكون المصدر موجودًا مع الفعل، كقولك: ضرب ضربًا زيد عمرًا، فالعمل ها هنا للفعل بكل حال، وذكر المصدر ها هنا إنما هو من جهة التأكيد لا غير.

وثانيها: أن يكون المصدر محذوفًا عن الفعل حذفًا غير لازم، كقولك: ضربٌ زيدٌ عمرًا، ففيه احتمال أن يقال: العمل ها هنا للمصدر، لأنه هو الموجود، والأقوى، والذي عليه أهل التحقيق من النحاة: أن العمل للفعل ها هنا أيضًا، ولا أثر لوجود المصدر.

وثالثها: أن يكون الفعل محذوفًا حذفًا لازمًا لا يجوز وجوده كقولك: سقيا زيدًا، ورعيًا عمراً، فهذا فيه مذهبان:

---

(١) ينظر: التصريح ٦٥/٢.

(٢) ينظر: الغرة المخفية ٢٥٣/١-٢٥٤، وشرح الكافية ١٩٧/٢.

أحدهما : أن يكون العمل للفعل المضمر المحذوف ، لأنه أحق لأصالته ، فالعملية له ، وإضماره إنما كان لعارض .

وثانيهما : وهو الذي عليه الأكثر من النحاة ، أن العمل إنما هو للمصدر الموجود ، لا باعتبار كونه مصدرًا ، وإنما هو باعتبار كونه نائبًا عن الفعل ، وعوضًا عنه ، ولهذا فإنه لا يجوز الجمع بينهما ، فلا تقول : سقى الله زيدًا سقيًا ، ولا رعى الله رعيًا بكرًا ، ونظير هذه المسألة ، في احتمال الوجهين قولنا : زيد في الدار أبوه ، فيحتمل أن يكون الأب مرفوعًا بالظرف لا باعتبار النيابة عن الفعل ، ويحتمل أن يكون رافعًا له باعتبار النيابة عن الفعل ، فهكذا ما قلنا في هذه المسألة .

فأما البيت الذي أنشده أبو القاسم وهو :

لقد عَلِمَتْ أُولَى المغيرة أنني[1] كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعًا

فهو لمرّار الأسدي[2] ، وهو فَعَّال كضراب ، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه فهو ظاهر ، واللام في : لقد ، هي محققة لما بعدها من الجمل كما هو في قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾[3] ، ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ﴾[4] والنكول : هو التأخير عن كل أمر يحاول تحصيله ، كالنكوص ، والمغيرة هي : الخيل ، يروي بكسر الميم على الاتباع ، وبضمها على الأصل .

وأما موضع الشاهد منه فإنما أورده شاهدًا على إعمال المصدر المعرَّف باللام ، وهو أقوى على من رواه : كررت ، فأما من رواه : لحقت فلا حجة فيه ، إذ لا حاجة إلى إعمال الأضعف ، وهو المصدر المعرف ، مع وجود الأقوى وهو الفعل[5] .

---

(١) في الأصل : أني .

(٢) وهو من شواهد الكتاب ١/٩٩ ، والمقتضب ١/١٤ ، واللمع ٣٠٦ ، والمقتصد ١/٥٦٧ ، والمفصل ٢/١١٧ ، والغرة المخفية ٢/٤٩٨ .

(٣) الأعراف ١٧٩ .

(٤) الأنعام ٤٢ . وينظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٣١٣ .

(٥) ينظر : المقتصد ١/٥٦٧-٥٦٩ .

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب العدد

عدد المذكر ما بين الثلاثة إلى العشرة بالهاء، وعدد المؤنث ما بين الثلاثة إلى العشرة بغير هاء، تقول: عندي خمسة رجال، وعشرة أثواب، وسبع جبات، وخمس نسوة، وعشر جواري، وكذلك ما أشبهه، قال الله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾[1]، لأن الليلة مؤنثة واليوم مذكر.

وإنما كان العدد هكذا في المذكر بالهاء، وفي المؤنث بغيرها، لأن المؤنث في كلام العرب على ضربين:

ضرب منه فيه علامة تدل على تأنيثه، نحو: قائمة، وذاهبة، وبيضاء، وخضراء[2]، وسكرى.

وضرب منه لا علامة فيه نحو: قدر، وشمس، وعين، وسوق، وما أشبه ذلك.

والعدد مؤنث كله لمذكر كان أو لمؤنث، فما جاء فيه بهاء التأنيث فهو بمنزلة مؤنث فيه علامة التأنيث، وما جاء فيه بغيرها [التأنيث] فهو بمنزلة مؤنث لا علم فيه للتأنيث.

فإذا جزت العشرة قلت: [عندي] أحد عشر رجلًا، وإحدى عشرة جارية، فكان أحد للمذكر، وإحدى للمؤنث. وتقول: عندي اثنا عشر رجلًا، واثنتا عشرة جارية، فتثبتُ في عدد المؤنث فيما تعدى إحدى عشرة إلى تسعة عشرة، الهاء في العشرة، وتسقطها فيما دون العشرة. وفي المذكر تسقطها من العشرة، وتثبتها فيما

---

(١) الحاقة ٧.

(٢) ليست في الجمل ١٢٥.

دون العشرة كقولك : عندي ثلاثة عشر غلامًا ، وثلاث عشرة جارية ، ومررت بتسعة عشر رجلًا ، وبتسع عشرة جارية ، وكذلك ما أشبهه . إلى آخر ما ذكره في الباب .

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام :

اعلم أن الكلام في الأعداد يختص به أهل الحساب ، من أهل علم الهيئة ، وأصحاب الهندسة ، وإنما أورده النحاة لأمرين :

أما أولًا : فلأنها موضوعة في الكلم العربية ، ووضعها أهل اللغة ، فكانت كسائر الألفاظ العربية .

وأما ثانيًا : فلأنها مختصة في التعريف ، والتنكير ، والتأنيث ، والإفراد ، والتركيب بأمور مخصوصة فلا جرم أفرد لها النحاة بابا ، وتكلموا عليها .

وقبل الخوض فيما نريده/٣٩ب/من ذلك ، نذكر ما هية أسماء الأعداد ، فنقول في معناها : « هو ما وضع لكمّيّة آحاد الأشياء »[1] . فعلى هذا يكون الواحد والاثنان داخلين تحت هذه الماهية ، لأنهما موضوعان لمعرفة هذه الكمية ، وقد زعم بعض أهل الحساب أنهما غير داخلين ، لأن أسماء العدد معناها : ما وضع لكمية آحاد الأجناس ، ولا جنس لهذين العددين ، ولهذا فإنك لا تقول : واحد رجل ، ولا اثنتا امرأتين . والحق ما قلناه ، لأن معنى العدد حاصل فيهما لا محالة ، ولهذا فإنهما يجاب بها كم للعدد ، فيقال : كم عندك ؟ فتقول : واحد ، أو أثنان . وخلافهم يؤول إلى عباره ، وليس وراءه كثير فائدة .

واعلم أن الأعداد ، وإن كانت بلا نهاية ، لكن أصولها إلى اثنتي عشرة كلمة ، واحد إلى العشرة ، ومائة ، وألف ، فهذه هي أصولها ، وما عداها من الأعداد فإنه

(١) الكافية ١٦٧ . وينظر : شرح الوافية ٣٠٩ .

متفرع على هذه الاثنتي عشرة[1]، إلى المقادير التي لا حصر لها، ولا نهاية لمقدارها، وتفريعها عليها تكون على أوجه ستة:

أما أولًا: فبالعطف الحقيقي، كقولك: واحد وعشرون، وخمسة وعشرون، إلى غير ذلك من الأعداد المعطوفة.

وأما ثانيا: فالبعطف المقدر، نحو قولك: أحد عشر إلى تسعة عشر.

وأما ثالثا: فالبتثنية الحقيقية، كقولك: مائتان، وألفان، فإن هذا تكرير بالتثنية المعنوية.

وأما رابعا: فبالتثنية غير الحقيقية، كقولك: اثنان، واثنتان.

وأما خامسًا: فبأن يكون تفريعها بالجمع الحقيقي، كقولك: ألوف، وآلاف، ومئات، ومِئِين.

وأما سادسًا: فبأن يكون الجمع غير الحقيقي، كقولك: عشرون، وثلاثون، وغير ذلك من الأعداد إلى تسعين، فهذه الأعداد كلها متفرعة إلى ما لا نهاية، على هذه الأوجه الستة كما قررناه.

فإذا تمهدت هذه القاعدة، فاعلم أن أبا القاسم قد قصر كلامه على معرفة أحكام العشرات، وما فوقها، والمئين، والألوف، فلنجعلها على هذه المراتب الخمس، ونذكر في كل مرتبة من هذه المراتب ما يتوجه من أحكامها:

المرتبة الأولى: في بيان أحكام العشرات من الأعداد، وهي مختصة بأحكام أربعة:

أولها: أن الواحد، والاثنين جاريان على القياس في تذكير العدد المذكر، وتأنيث المؤنث فيهما، فتقول: واحد، واثنان، للمذكر، وواحدة، واثنتان

---

(١) ينظر: المفصل ٢/١٠٥، والغرة المخفية ٢/٥٥٩، والكافية ١٦٧، وشرح الوافية ٩٠، وشرح ألفية ابن معطي ٢/١٠٩٧.

للمؤنث ، وثنتان . ويخرجان عن القياس بطرح مُمَيّزهما ، فلا يجوز أن تقول : واحد رجال ، ولا اثنا دراهم ، وإنما كان الأمر فيهما كما قلناه ، لأن الغرض من ذكر العدد في غيرهما هو معرفة المقدار ، والغرض من ذكر المميز هو معرفة الجنس ، فإذا قلت : ثلاثة دراهم ، فقد حصل المقدار والجنس في الثلاثة فما فوقها من الأعداد ، فلهذا لم يكن بد من ذكر العدد المميز جميعا ، بخلاف الواحد والاثنين ، فإنك إذا قلت : رجل ، ورجلان ، فإنه يحصل لك الجنس والمقدار جميعًا ، فلا حاجة إلى ذكر المميز فيهما ، وقد شذ عن القياس من قال : ثنتا حنظل[1] ، وكان هذا هو الأصل ، ولكنه قد رفض ، وصار القياس في تركه[2] .

وثانيها : إلحاق التاء بالثلاثة إلى العشرة في عدد المذكر ، فتقول فيه : ثلاثة رجال ، وعشرة غلمان ، وطرحها من الثلاثة إلى العشرة في عدد المؤنث ، فلهذا تقول : ثلاث جوار ، وعشر نسوة ، وإنما فعلوا ذلك لأن العدد كله مؤنث ، سواء كان لمذكر ، أو لمؤنث ، لأن الثلاثة فما فوقها بمنزلة الجماعة ، فكما انقسم المؤنث إلى ما يكون بعلامة ، كامرأة ، وناقة ونعجة ، وإلى ما لا تكون فيه علامة للتأنيث ، نحو : قدر ، وشمس ، وعين ، فهكذا العدد مما كان فيه علامة تأنيث ، كثلاثة ، وأربعة ، فهو بمنزلة الاسم المؤنث ، كامرأة ، وقائمة ، وما خلا عن علاقة التأنيث ، كثلاث ، وأربع ، فهو بمنزلة الاسم المؤنث ، الذي لا علاقة فيه للتأنيث ، كشمس ، وعين ، وسوق ، وقائمة ، وما خلا عن علامة التأنيث ، كثلاث ، وأربع ، فهو بمنزلة الاسم المؤنث ، الذي لا علامة فيه للتأنيث ، كشمس ، وعين ، سوق .

---

(١) هذا جزء من قول الراجز خطام المجاشعي :

كأَنَّ خُصْيَيْهِ من التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عجوز فيه ثِنْتا حَنْظَلِ

ينظر : الكتاب ٢/١٧٧ ، والمقتضب ٢/١٥٦ .

(٢) ينظر : المقتضب ٢/١٥٥-١٥٦ ، والمقتصد ٢/٧٢٩-٧٣١ ، والغرة المخفية ٢/ ٥٦٠ ، والكافية ١٦٨ ، وشرح الوافية ٣١١-٣١٢ .

وللنحاة في التفرقة بينهما كلام طويل، وعلل كثيرة، وأحسنها هذا الذي ذكره أبو القاسم الزجاجي[١].

وثالثها: أن مميز الثلاثة إلى العشرة لا بد من أن يكون مجرورًا، لأن الثلاثة فيها إبهام، فلا بد من بيانها بمميزها، بالإضافة لما فيها من الاختصار، ولا يكون إلا مجموعًا ليكون مطابقًا للعدد المميز له، فتقول: ثلاثة أثواب، وعشرة أحمال، هذا هو الجاري على السنة الفصحاء، والكثير في الاستعمال[٢].

وقد خرج عن هذه القاعدة ما يخالفها، وهي في ذلك على أوجه ثلاثة[٣]:

أما أولًا: فالذي شذ عن قياسه، وهو كثير الاستعمال، نحو ثلاثمائة إلى تسعمائة، لأن القياس: أن يكون مجموعًا مميزه كما ذكرناه.

وأما ثانيًا: فالذي يكون شذوذه من جهة الاستعمال، وإن كان جاريًا على قياس بابه، نحو قولهم: ثلاث مآت، وأربع مئين، فإن هذا خارج عن الاستعمال كما ترى، فإن الاستعمال فيه الكثير إضافته إلى المفرد كما أوضحناه.

وأما ثالثًا: فالذي شذ عن القياس، والاستعمال جميعًا، والقياس فيه خفضه وجمعه، والاستعمال فيه خفضه وإفراده، وهذا نحو قولهم: ثلاثة أثوابًا، وأربعة غلمانًا، قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني[٤]: وهذا لا يقال إلا في لغة شاذة.

ورابعها: أن مميز الثلاثة فما فوقها، وإن كان جمعًا فلا بد من اشتراط كونه جمع قلة، فلا يجوز استعمال جمع الكثرة فيه مع إمكان جمع القلة، فلهذا تقول:

---

(١) ينظر: المفصل ٢/١٠٦، والغرة المخفية ٢/٥٦١-٥٦٢، وشرح المفصل ٦/١٨-١٩.

(٢) ينظر: المفصل ٢/١٠٧-١٠٨، وشرح المفصل ٦/١٨، والكافية ١٦٨، وشرح الوافية ٣١١.

(٣) ينظر: المفصل ٢/١٠٦، وشرح المفصل ٦/٢١-٢٤.

(٤) لم أجد قوله هذا، وإنما قال في المقتصد ٢/٧٣١: «وقد ينصب وذلك قول بعضهم: ثلاثة أثوابًا، وذلك أنهم لما نونوا نصبوا المميز لامتناع الإضافة» ثم قال في ٢/٧٣٤، «وقد جاء في الشعر نحو: مائتان رجلًا، نُصِبَ لما أُثْبِتَ النون كما قيل: ثلاثةٌ أثوابًا».

ثلاثة أثواب، وعشرة غلمة وثمانية أجربة، فإن أعوز جمع القلة، جاز استعمال جمع الكثرة فيه، كما قالوا: ثلاثة شسوع، لفقد السماع عنهم في أشسع[١]، وقدوري الأخفش[٢]: أشسعًا، وأثبته، فأما قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[٣]، مع وجود: أقراء، فإنما عدل عن: أقراء، لثقله بحصول الهمزة في أوله وآخره. قال الشيخ عبد القاهر[٤]: لاتقول: ثلاث نساء، مع وجود ثلاث نسوة، لما ذكرناه.

المرتبة الثانية: في المركبات، وهي من أحد عشر إلى تسعة عشر، وله أحكام ثلاثة[٥]:

أولها: أن يكون الجزئين فيها مبنيان، فالجزء الأول إنما كان مبنيًا لتنزله منزلة صدر الكلمة من عجزها، فهو بمثابة الجيم من جعفر، والجزء الثاني إنما كان مبنيًا، لتضمنه الحرف، لأن الأصل فيها: واحد وعشرة، إلى تسعة وعشرة، فضم هذا الواو وصار مبنيًا كما ترى.

وثانيها: أن أثني عشر من بينها مخصوص بكونه معربًا، والجزء الثاني منه بمنزلة نون التثنية، ولهذا فإنه لا يقال: اثني عشرك، بالإضافة، كما يقال: أحد عشرك، ولهذا فإنه ينقلب فيقال: هذه اثني عشر، ورأيت أثني عشر، فتجد ألفه منقلبة كألف

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/١٩٧، والمقتضب ٢/١٦٠، والمفصل ٢/١٠٨، وشرح المفصل ٦/٢٥.

(٢) المفصل ٢/١٠٨.

(٣) البقرة ٢٨٨. وينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/١٨٠-١٨١. وقال ابن يعيش في شرح المفصل ٦/٢٥: « هذا مما استعير فيه جمع الكثرة لجمع القلة لاشتراكهما في الجمعية ولعل القروء أكثر استعمالًا، فنزلوا ما قل استعماله منزلة المهمل».

(٤) جاء في المقتصد ٢/٧٣٠ قوله: «فلا تقول: ثلاثةُ غلمانٍ، لأن الغلمان للكثرة، والثلاثة إلى العشرة من عقود القلة فيجب أن تقول: ثلاثةُ غلمةٍ».

(٥) ينظر: الكتاب ٢/٨٧، ١٧١، والمقتضب ٢/١٦٢، وشرح اللمع ٢/٥١٤، والمقتصد ٢/٧٣٦-٧٣٧، والمفصل ٢/١٠٨، وشرح المفصل ٦/٢٥-٢٧.

التثنية ، وحكى عن ابن دستوريه[١] : إنه مبني كأخواته ، وهو قريب ، لأن المعنى في : اثني عشر ، إثنان وعشره ، كما أن المعنى في : أحد عشر ، واحد عشره ، فكما كان أحد عشر مبنيًا ، فهكذا يكون اثني عشر ، من غير فرق .

وثالثها : تأنيث هذه المركبات ، فأما واحد ، واثنان ، في : إحدى عشرة ، واثنتي عشرة ، فإنه جار إلى القياس في تذكير المذكر ، وتأنيث المؤنث ، فلهذا تقول : أحد عشر ، اثني عشر رجلًا ، إحدى عشرة ، اثنتي عشرة امرأة ، فتثبت علامة التأنيث فيها كما أثبتها في واحدة وثنتان ، ومن ثلاث عشرة إلى تسع عشرة ، يكون على حد : ثلاث إلى تسع ، فتطرحها من المؤنث ، كما طرحتها هناك ، فتقول : ثلاث عشرة امرأة ،/٤٠أ/ إلى تسع عشرة جارية ، كما قلت : ثلاث جوار ، وعشر نسوة ، من غير فرق بينهما . وأما قولنا : عشر ، من قولنا : أحد عشر إلى تسعة عشر ، فإنك تطرحها في المذكر ، وتأتي بها في المؤنث ، فتقول : أحد عشر رجلًا ، وثلاثة عشر ثوبًا ، وتثبتها في المؤنث ، فتقول : ثلاث عشرة امرأة ، وأربع عشرة جارية ، وكان القياس طرحها في المؤنث ، كما طرحناه في عدد المؤنث من الشطر الأول ، نحو : ثلاث عشرة ، لكنا لما يئسنا عن وقوع اللبس بين المذكر والمؤنث ، بإثباتها في المذكر وطرحا في المؤنث ، أدخلت في الشطر الثاني ، فقيل : ثلاث عشرة إلى تسع عشرة .

فأما عين عشر من : أحد عشر إلى تسعة عشر ، فأكثر العرب على فتحها ، ومنهم من يسكنها حذرًا من توالي الحركات ، وترى قوله تعالى : ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[٢] بالوجهين جميعًا في السبعة المشهورة .

فأما شين العشرة في المذكر فهي مفتوحة بكل حال ، وأما شين العشرة في

---

(١) ينظر : كتاب الكتاب ٨٤ .

(٢) يوسف ٤ . وينظر : الشواذ ٦٢ ، والمحتسب ٣٣٢/١ ، وإعراب القراءات الشواذ ٦٨٢/١ .

المؤنث من : إحدى عشرة إلى تسع عشرة ، فأهل الحجاز على اسكانها ، وبنو تميم يكسرونها[١] .

وأما ثماني عشرة في المؤنث ففيها لغات : إثبات الياء وفتحها ، وإثبات الياء وإسكانها ، وحذف الياء والاجتزاء بالكسرة فيها ، وحذف الياء وفتح النون ، وهي أقلها وأردأها[٢] .

المرتبة الثالثة : العشرون وما فوقها إلى التسعين ، وله أحكام ثلاثة[٣] :

أولها : أنه يستوي فيه المذكر والمؤنث ، فلهذا تقول فيه : عشرون رجلًا ، وثلاثون جارية ، وهكذا القول فيما زاد على ذلك إلى التسعين ، وإنما فعلوا ذلك على جهة التغليب للمذكر على المؤنث .

وثانيها : أنه معرب بالحروف ، فالواو في حال الرفع ، والياء في حال النصب والجر ، فتقول : هذه عشرون ، كما تقول : هؤلاء مسلمون ، وزيدون ، ورأيت عشرين ، كزيدِين ، وليس جمعًا على الحقيقة ، وإنما هو اسم للجمع ، ولو كان جمعًا على الحقيقة لوجب في الثلاثين أن يكون عشرين ، لأن الثلاثين ثلاث عشرات ، وهو أقل الجمع ، فكان يلزم أن تكون الثلاثون عشرين ، لما ذكرناه .

وثالثها : أنك إذا عطفت فيه فإنه يجري على ما ذكرناه فيما دون العشرة ، فتطرحها ، أعني التاء في المؤنث ، وتثبتها في المذكر ، فتقول : ثلاثة وعشرون رجلًا ، وثلاث وعشرون امرأة ، ومميزه لا يكون إلا مفردًا منصوبًا ، ولا تجوز

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/١٧١ ، وشرح اللمع ٢/٥١٥ ، والمفصل ٢/١٠٨ ، والغرة المخفية ٢/٥٦٤ ، وشرح المفصل ٦/٢٧ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/١١٠٤ .

(٢) ينظر : المفصل ٢/١٠٨ ، و شرح المفصل ٢/٢٧ ، وشرح الوافية ٣١٠ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/٦١٥ ، وشفاء العليل ٢/٥٦٨ ، وحاشية الصبان ٤/٧٢ .

(٣) ينظر : المفصل ٢/١٠٨ ، و الغرة المخفية ٢/٥٦٥ ، و شرح المفصل ٦/٢٧-٢٨ ، و شرح الوافية ٣١١ .

إضافته ، فلا تقول : عشر بدرهم ، أصلًا لأنك في حال الإضافة إما تحذف النون ، وهذا محال ، لأنها ليست بنون جمع السلامة ، وإما أن تثبتها وهو محال أيضًا ، لأن النون لا تثبت مع الإضافة ، فلهذا كانت الإضافة متعذرة[١] .

المرتبة الرابعة : المِائة ، وأصلها : مئي على مثال : مِعِيّ ، فحذفت الياء وهي لامها ، ثم عوض عنها الهاء ، وتجمع بالواو والنون ، فيقال فيها : مِئونٍ ، بكسر الميم ، ومُئُون ، بضمها لغة لبعض العرب ، حكاه الجوهري[٢] ، وعن ابن السكيت[٣] حكاية عن الأخفش[٤] ولو قلت : مئات ، لكان جائزًا ، قال سيبويه[٥] وتقول : ثلاث مائة إلى تسع مائة ، وكان قياسه : ثلاث مئين ، ومئات ، على حد ثلاثة أثواب ، لكنهم شبهوه بأحد عشر رجلًا ، وثلاثة عشر ثوبًا . فأما من قال : مئين ، وجعل النون معتقب الإعراب ، ففيه وجهان[١] :

أحدهما : أن وزنه : فِعِلين ، نحو : غِسْلِين ، وهذا هو قول الأخفش .

وثانيهما : أن أصله : مِئِيٌّ ، ومئِيٌّ ، على مثال : عِصِيِّ ، وعُصِيٌّ ، فأبدل من الياء نون . ومميزه مفرد بكل حال ، فتقول فيه : مائة رجل ، ومائة امرأة ، ويستوى فيه المذكر والمؤنث كما مثلناه[٦] .

والعدد المضاف إلى المائة يكون بطرح التاء لأجل التأنيث ، فتقول فيه : ثلاثمائة ، وتسعمائة ، كما تقول : ثلاث نساء ، وعشر جواري ، وتضاف إلى مميزها إضافة معنوية ، فتقول فيها : مائة رجل[٧] ، والله أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب ١/٣٥٥ ، ٣٦٤ ، وشفاء العليل ٢/٥٦٦ .

(٢) ينظر : الصحاح :(مأى) ٦/٢٤٨٨ .

(٣) ينظر : ينظر إصلاح المنطق ٢٩٩-٣٠٠

(٤) ينظر : الصحاح :(مأى) ٦/٢٤٨٨ .

(٥) ينظر : الكتاب ١/١٠٧ .

(٦) ذكر الجوهري هذا الرأي في الصحاح (مأى) ٦/٢٤٨٨-٢٤٨٩ وحكم بشذوذي الوجه الأول .

(٧) ينظر : المقتصد ٢/٧٣٢-٧٣٤ ، والغرة المخفية ٢/٥٦٥-٥٦٦ ، وشرح الوافية ٣١١ .

المرتبة الخامسة : الألْف : وهو عدد مذكر يقع على عشر المئيين ، يقال : ألف واحد ، ولا يقال : الألف واحدة ، قال ابن السكيت[1] في (إصلاح المنطق) : لو قلت هذه ألف ، وأنت تريد الدراهم لكان جائزًا . وجمعه ألوف ، وآلاف[2] ، فعلى هذا تقول في المذكر والمؤنث : عندي ألف دينار ، وألف جارية ، فتحمله على التذكير كما قلناه ، ومميزه مفرد مجرور على نحو مميز المائة ، لأن المائة عشر عشرات ، كما أن الألف عشرمآت ، فلهذا جريا في التمييز مجرًا واحدًا[3] .

والهمزة في : إحدى ، منقلبه عن واو ، لانكسارها قلبت همزة ، والحادي أيضًا قلب الواحد ، سكنت الواو وانكسر ما قبلها فقلبت ياء ، وكلاهما مأخوذ من الوحدة[4] .

* * *

---

(١) ينظر : إصلاح المنطق ٢٩٩ .

(٢) ينظر : الصحاح : (ألف) ١٣٣١/٤ .

(٣) ينظر : الغرة المخفية ٥٦٦/٢-٥٦٧ ، وشرح الوافية ٣١١ .

(٤) ينظر : المفصل ١٠٩/٢ ، وشرح المفصل ٣١/٦-٣٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٦١٦/١ .

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب تعريف العدد

إذا كان العدد مضافًا إلى جنسه فأردت تعريفه، أدخلت اللام على المضاف إليه ولم يجز غير ذلك، نحو قولك: ما فعلت ثلاثة الأثواب، وعشرة الغلمان، وخمس الجواري، ومائة الدرهم، وألف الدرهم، قال ذو الرمة[1]:

وهل يُرْجِعُ التسليمَ أو يكشف العمى ثلاثُ الأثافِي والرسومُ البلاقعُ

وقال الفرزدق[2]:

ما زالَ مُذْ عَقَدَتْ يداهُ إزَارَهُ فسما فأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبارِ

فإن كان العدد مفسرًا بواحد منصوب، أدخلت الألف واللام في أوله، ولم تدخل على التمييز، لأنه لا يعرف الأول إذا كان منفصلًا عنه، ولأن تعريف التمييز خطأ، نحو قولك: ما فعلت الأحد عشر درهمًا، والخمسة عشر رجلًا، والخمس عشرة جارية، والعشرون عبدًا، وكذلك ما أشبهه. هذا هو الاختيار عند الكتاب والعلماء، ومن الناس من يدخل الألف واللام في الأول والثاني فيقول: ما فعلت الخمسة العشر درهمًا، والخمس العشر جارية، ومنهم من يدخل الألف واللام في ثلاثة مواضع فيقول: ما فعلت الخمسة العشر الدرهم. إلى آخر ما يذكره في الباب.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

واعلم أن/٤٠ب/ التعريف في أسماء العدد لما كان يختلف بحسب اختلاف أسمائه في إفرادها وتركيبها، لا جرم أفرد له باب، وليس يخلو حال العدد، إما أن

---

(١) ديوانه ١٢٧٤، وهو من شواهد إصلاح المنطق ٣٠٣، والمقتضب ١٧٦/٢، والتكملة ٦٩، وشرح المفصل ٣٣/٦، وشفاء العليل ٥٧٢/٢.

(٢) ديوانه ٣٧٨، وهو من شواهد إصلاح المنطق ٣٠٣، والمقتضب ١٧٦/٢، والتكملة ٦٩، وشرح المفصل ٣٣/٦.

يكون مضافًا أو مفردًا، أو مركبًا[١]، فهذه أوجه ثلاثة يختلف التعريف بحسبها نذكرها[٢]:

الوجه الأول منها: أن يكون العدد مضافًا، وهذا نحو: الثلاثة إلى العشرة، والمائة، والألف، فمتى كان العدد على هذه الصورة ففي تعريفه وجهان[٣]:

أما أولًا: وهو الأكثر الأشهر الجاري على الأقيسة في الإضافة، فهو تعريف الاسم الثاني، فيقال فيه: خمسة الأثواب، وعشر الجواري، ومائة الدرهم، وألف الثوب، وهذا هو الذي عليه أكثر أئمة الأدب.

وأما ثانيًا: فبأن يعرف الاسمان جميعًا، وهذا هو مذهب الكسائي والفراء[٤] وغيرهما من نحاة الكوفة، وغير جائزة عند جماهير البصريين، كالخليل وسيبويه، وغيرهما وروى الكسائي: الخمسة الأثواب، وعن أبي زيد[٥]: أن قومًا من العرب يقولونه غير فصحاء، فصار ها هنا مسائل ثلاث، فمسألة لا خلاف في جوازها، وهي تعريف الاسم الثاني كما ذكرناه، ومسألة لا خلاف في فسادها، وهي تعريف الأول وتنكير الثاني نحو: الثلاثة أثواب، ومسألة مختلف فيها، وهي تعريفهما جميعًا كما حكيناه، والله أعلم.

الوجه الثالث: الأعداد المركبة، نحو: أحد عشر إلى تسعة عشر، وتعريفها يكون على أوجه ثلاثة[٦]:

---

(١) جعلها ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٩، ٣٧، أربعة وزاد المعطوف، ويقصد به العقود المعطوفة من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين.

(٢) ينظر: الغرة المخفية ٢/ ٥٦٧، وشرح المفصل ٦/ ٣٣، وشرح ألفية ابن معطي ٢/ ١١٠٨-١١١٠.

(٣) ينظر: المقتضب ٢/ ١٧٥، والمفصل ٢/ ١٠٩، والإنصاف ١/ ٣١٢-٣٢٤ (م٤٣)، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٣٧، وارتشاف الضرب ١/ ٣٣٦، وشفاء العليل ٢/ ٥٧٢-٥٧٣.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٣.

(٥) سعيد بن أوس بن ثابت، ت ٢١٥ هـ، (طبقات بن سعد ٧/ ٢٧، وتاريخ بغداد (٩/ ٧٧).

(٦) ينظر: المقتضب ٢/ ١٦٨، ١٧٦-١٧٧، واللمع ٢٧٣، والمقتصد ٢/ ٧٣٩، والتكملة ٦٨، =

أما أولًا : وهو الذي وقع عليه الاتفاق بين النحاة البصرية والكوفية ، وهو تعريف الاسم الأول لا غير ، لأنهما قد صارا بمنزلة الاسم الواحد من أجل التركيب ، فلهذا تقول : الأحد عشر درهمًا ، والثلاثة عشر ثوبًا .

وأما ثانيًا : فبأن يعرف الاسمان جميعًا ، فيقال فيه : الأحد العشر درهمًا ، والثلاثة العشر غلامًا ، والخمسة العشر جارية ، وهذا هو مذهب الكسائي والفراء[1] ، وقول الأخفش من البصريين ، ووجهه هو أن الاسم الثاني في الحقيقة معطوف على ما قبله ، فلهذا جاز تعريفه كما لو كان العطف صريحًا .

وأما ثالثًا : فتعريف الأسماء الثلاثة ، فتقول فيه : الأحد العشر الدرهم ، والخمسة العشر الثوب ، والثلاثة العشر الجارية ، وهذا هو مذهب قوم الكتاب لا اعتداد به ، ووجهه على هونه وضعفه ، هو أن الدرهم لما كان مقصودًا في رفع الإبهام عن العدد جاز تعريفه[2] .

الوجه الثالث : العدد المفرد ، نحو العشرين ، والثلاثين ، وحكم هذا العدد في التعريف هو إدخال اللام على العدد لا غير ، والتمييز نكرة على حاله منصوب ، فيقال فيه : العشرون درهمًا ، والثلاثون جارية ، وهكذا القول في سائر العقود إلى التسعين ، وقد حكى عن قوم من الكتاب تعريف التمييز ، فيقولون : العشرون الدرهم ، والثلاثون الجارية ، وهو رديء ، غير معمول عند الفصحاء .

فهذا هو الكلام في كيفية تعريف أسماء الأعداد ، فأما البيت الذي أنشده لذي الرمه : وهل يرجع التسلم ، فلنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه فثلاث الأثافي : مرفوع إما بيرجع على مذهب أهل الكوفة في إعمال

= وشرح المفصل ٦/٣٣ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/٣٧-٣٨ ، وارتشاف الضرب ١/٣٦٧ .

(١) معاني القرآن للفراء ٢/٣٣ .

(٢) أجاز هذا الرأي الفراء في معاني القرآن ٢/٣٣ ، وخطأه المبرد في المقتضب ٢/١٧٥ ، ونسبه ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ٢/٣٨ إلى أبي زيد .

الأول ، وإما بيكشف على مذهب أهل البصرة في إعمال الثاني ، والأثافي : جمع أثفيَّة ، يروى بتشديد الياء ، وتخفيفها في لغة العرب ، وأكثرهم على تخفيفها ، وفي وزنها قولان : أحدهما : أفعوله ، وأصلها : ثفوية ، فأدغمت الواو في الياء . وثانيهما : فعليه ، على أصالة الهمزة . والأثافي : حجارة القدر التي ينصب عليها ، والرسوم البلاقع : هي الآثار الخالية المندرسة . ومعناه : وهل يرد السلام ، أو يكشف ما ياتي من عمى الهوى زيارة المنازل الخالية التي ليس فيها إلا الأحجار ، والرسوم المندرسة .

وأما موضع الشاهد منه فإنما أورده شاهدًا على الوجه المستعمل في تعريف الأعداد المضافة ، وهي تعريف الاسم الثاني كما قررنا المختار فيه .

فأما البيت الذي أنشده للفرزدق : ما زال مذ عقدت يداه ، فلنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه أما إعرابه[1] ، فخبر ما زال في صدر البيت الثاني وهو قوله :

يُدني كتائب من كتائب[2]

ومعنى قوله : فسما فأدرك خمسة الأشبار : يحكى عن الفلاسفة أن المولود إذا ولد لتمام مدة الحمل ، ولم تتصل به آفة في الرحم ، فإنه يكون ثمانية أشبار بشبر نفسه ، من سرته إلى أعلاه أربعة ، ومن سرته إلى أسفله أربعة ، فإذا نقص من ذلك فالآفة قد اعترته في الرحم ، فإذا زاد فوق ذلك أي خمسة أشبار إلى أعلاه ، فهذا قد بلغ نهاية الكمال ، وأناف عليه وهذا هو مراد الفرزدق بما أراده ها هنا . وقوله : سما ، أي ارتفع وشب .

وأما موضع الشاهد منه ، فإنما أورده شاهدًا على الوجه المختار في العدد المضاف إلى ما بعده لأن التعريف فيه يكون للثاني لا غير .

---

(١) ينظر : الحلل ١٧٥-١٧٦ ، وشرح المفصل ١٢١/٢ .

(٢) ديوان الفرزدق ٣٧٩ ، ورواية البيت بتمامه من الديوان :

يدني خوافقَ من خوافق تلتقي   في كل مُعْتبط الغبارِ مُثارِ

قال صاحب الكاتب – هدى الله سعيه –:

باب ثاني اثنين وثالث ثلاثة

إن اتفق اللفظ في هذا الباب، فاضيف الأول إلى الثاني لا يجوز غيره، كقولك: هذا ثاني اثنين، وثالث ثلاثة، ورابع أربعة، وعاشر عشرة، وهذه ثالثة ثلاث، وعاشرة عشر، في المؤنث، ومعنى هذا: أحد اثنين، واحد ثلاثة، وأحد عشرة، إحدى ثلاث، وإحدى عشر، قال الله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَـٰثَةٍ﴾[1] أي أحد الثلاثة. فإذا اختلف اللفظان كان لك وجهان:

أحدهما: وهو الأجود، أن تجريه مجرى الأول، فتضيف الأول إلى الثاني كقولك: هذا رابعُ ثلاثةٍ، وخامسُ أربعةٍ.

والآخر: أن تنونه وتنصب ما بعده، فتقول: هذا رابعٌ ثلاثةً، وخامسٌ أربعةً، وعاشرٌ تسعةً، ومعناه: هو الذي يصير[2] أربعة خمسة بنفسه. إلى آخر ما ذكره في الباب من هذا العدد.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

اعلم أن العدد له مجريان:

فالمجرى الأول منهما: هو أسماء العدد من غير اشتقاق، وهو ما أسلفنا الكلام فيه وقررناه.

والمجرى الثاني: هو أسماء العدد المشتقة المضافة إلى ما بعدها، وهو الذي أورده في هذا الباب، وليس يخلو حاله، إما أن يكون واقعًا فيما دون /٤١أ/ العشرة، أو فيما فوقها، فهاتان حالتان:

---

(١) المائدة ٧٣.

(٢) في الأصل: يصدر، والصواب ما اثبت. وينظر: الجمل ١٣١.

الحالة الأولى : في حالة إذا كان في العشرة فما دونها ، وله استعمالان[1] :

فالاستعمال الأول منها : أن يكون مضافًا إلى مماثله في الاشتقاق ، كقولك : هذا رابع أربعة ، وثالث ثلاثة ، فمتى كان على هذه الصفة ، كان بمعنى : واحد من هذا المضاف هو إليه ، قال الله تعالى : ﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾[2] أي واحد من الثلاثة ، وقال تعالى : ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ﴾[3] أي واحد من أثنين . ثم هو في إفادة الوحدة على وجهين :

أما أولًا : فبأن يضاف إلى مماثله ، كما ذكرناه الآن .

وأما ثانيًا : فبأن يكون مضافًا إلى : أكثر منه ، كقولك في تفصيل جملة : هي عشرة ثالثها ، ورابعها ، وخامسها ، فهو مفيد للوحدة على هذين الوجهين الذين ذكرناهما .

الاستعمال الثاني : أن يكون مضافًا إلى ما يخالفه في الاشتقاق ، ثم هو على وجهين :

أحدهما : صحيح ، وهو أن يكون مضافًا إلى ما دونه في العدد بواحد ، فعلى هذا تقول : هذا رابع ثلاثة ، وخامس أربعة ، بمعنى أنه صيرهم على العدد المشتق منه ، ويجوز تنوينه ونصب ما بعده ، تقول : هذا رابعٌ ثلاثةً ، وخامسٌ أربعةً ، ومعناه كمعنى الإضافة من غير فرق .

وثانيهما : أن يكون فاسدًا ، وهو أنك تضيفه إلى عدد أقل منه باثنين فصاعدًا ، فلا يستقيم أن تقول : هذا عاشر خمسة ، إذ الواحد لا يصير الخمسة عشرة ، ولا

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/١٧٢ ، والمقتضب ٢/١٨١-١٨٢ ، والأصول ٢/٤٢٦ ، والمفصل ٢/١٠٩ ، وإصلاح الخلل ٢٢٢ ، والغرة المخفية ٢/٥٦٨-٥٦٩ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/٦١٩ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/٤٠-٤١ ، وشفاء العليل ٢/٥٧٤-٥٧٦ .

(٢) المائدة ٧٣ . وينظر : التبيان في إعراب القرآن ٢/٦٤٤ .

(٣) التوبة ٤٠ وينظر : التبيان في إعراب القرآن ٢/٦٤٤ .

يجوز أيضًا إضافته إلى أكثر منه ، فلا يجوز أن يقال : هذا ثالث خمسة ، لأن الثلاثة لا يستقيم أن يزاد عليها واحد فتكون خمسة .

هذا كله إذا كان مستعملًا في العشرة فما دونها ، كما أوضحناه .

الحالة الثانية : في حالة إذا كان مجاوزًا للعشرة ، وفيه استعمالان[1] :

الاستعمال الأول : أن يكون مضافًا إلى مماثله ، كقولك : هذا حادي عشر أحد عشر ، وهذا ثالث عشر ثلاثة عشر ، إلى تاسع عشر تسعة عشر ، فمتى كان على هذه الصفة ، كان بمعنى واحد من العدد المضاف إليه ، سواء كان مضافًا إلى مماثله في العدد كما قلناه ، أو كان مضافًا إلى ما هو أكثر منه ، فكما قلت : حادي عشر أحد عشر ، وهو بمعنى واحد مبهم ، فتقول أيضًا : هذا ثاني عشر تسعة عشر ، وثالث عشر خمسة عشر ، بمعنى واحد مبهم ، وقد استعملوا المركب في إفادة هذا المعنى على أوجه ثلاثة[2] :

أحدهما : إتمام الاسمين ، وإكمالهما ، فتقول : حادي عشر أحد عشر .

وثانيهما : حذف الاسم الثاني من الأول ، فتقول فيه : حادي أحد عشر .

وثالثها : حذف الاسم الثاني من الأول ، وحذف الاسم الأول من الثاني ، وهذه الصورة فيها ضعف ، لما فيها من اللبس .

الاستعمال الثاني : أن يكون مضافًا إلى ما يخالفه في الاشتقاق ، فتقول فيه : رابع عشر ثلاثة عشر ، وخامس عشر أربعة عشر ، على معنى أنه يصيرهم بنفسه على

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/١٧٢-١٧٣ ، والمقتضب ٢/١٨٢-١٨٣ ، وإصلاح الخلل ٢٢٥-٢٢٨ ، والإنصاف ١/٣٢٢ (م٤٤) ، والغرة المخفية ٢/٥٦٩ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/٦٢٠ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/٤١-٤٢ .

(٢) ينظر : المفصل ٢/١٠٩-١١٠ ، وشرح المفصل ٦/٣٥ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/١١٢-١١٣ ، وارتشاف الضرب ١/٣٧١ .

العدد المشتق هو منه ، وهذا مما قد اختلف فيه ، فذهب سيبويه[١] ، إلى جوازه قياسًا على قولنا : رابع ثلاثة ، وذهب المبرد[٢] إلى منعه ، لأن فيه معنى الفعل بالاشتقاق ، والفعل لا يكون مركبًا من كلمتين .

واعلم أن استعمال العدد على هذا الوجه فيما قبل العشرة إلى العشرة مسموعًا ، وما بعدذ لك إلى تسعة عشر مقيس وليس مسموعًا ، فأما ما وراء هذين العددين فليس مسموعًا ولا مقيسًا[٣] ، والله أعلم .

* * *

(١) ينظر : الكتاب ٢/١٧٣ .

(٢) ينظر : المقتضب ٢/١٨٣ . ومنعه أبو علي في التكملة ٧١ . وينظر : الغرة المخفية ٢/٥٦٩ .

(٣) ينظر : الجمل ١٣٢ ، وإصلاح الخلل ٢٢١ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/٣٩ ، وارتشاف الضرب ١/٣٧٥ .

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب ما يحمل من العدد على اللفظ لا على المعنى

يقال: [له] ثلاث من البط ذكور، تسقط الهاء من ثلاثٍ، وإن أردت الذكور، لأنك حملته على لفظ البط، وهو مؤنث، وكذلك الخيل، والشاء، والبقر، وما أشبه ذلك مؤنث كله، فيحمل العدد عليه. وكذلك: له خمس من الخيل ذكور[1]، وعشر من الإبل ذكور، فإن قدمت العدد[2] أتيت بالهاء، فقلت: له ثلاثة ذكورٍ من الخيل، وخمسة ذكور من الإبل، وكذلك ما أشبهه.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

أعلم أن من الأشياء ما يكون التعويل في جري الأحكام اللفظية والمعنوية على لفظه، ومنها ما يكون التعويل في إجرائها على معناه، ومنها ما يكون التعويل فيها على لفظه ومعناه جميعًا، فهذه ضروب ثلاثة:

الضرب الأول منها: ما يكون التعويل عليه في لفظه دون معناه، وهذا هو أمور ثلاثة:

أولها: العدد الذي ذكره في الكتاب، فإن التعويل في ذلك على ما يلي اسم العدد من المفسّرات، فإن وليه مؤنث أسقطت الهاء، وإن وليه مذكر أتيت بالهاء، لأن المقصود هو ما يلي العدد مذكرًا كان أم مؤنثًا، فلهذا تقول: له ثلاث من البط ذكور، فتسقط الهاء من اسم العدد لما وليه مفسر مؤنث، وهو لفظ البط، ولا يغني قولنا ذكور، لأنه جاء بعده، فلا حكم له، وتقول: له ثلاث ذكور من البط[3]، فتثبت التاء لما وليه مفسّر مذكر، ولو جاء لفظ البط بعده فلا يلتفت إليه كما

(١) في الأصل: له من الخيل خمس ذكور. وينظر: الجمل ١٣٣، وشرح جمل الزجاجي ٢/٤٤.

(٢) في الجمل ١٣٣: الذكور.

(٣) في الأصل: له ثلاثة من البط ذكور. والصحيح ما أثبت.

ذكرناه ، وهكذا القول إذا قدمت المفسر ، فإن الحكم إنما هو لما يأتي قبل العدد ، فلهذا تقول : له من البط ثلاث ذكور ، فتحذف الهاء ، لما كان المؤنث سابقًا على العدد ، وعندي من الخيل خمس ذكور ، وعشر من الإبل ذكورٌ ، لأنك إذا عولت على السابق إلى العدد مع اجتماع الاسمين في نحو قولك : عندي ثلاث من البط ذكور ، فهكذا يكون التعويل على السابق ، وإن كانا مفترقين ، فعلى هذا لو قلت : عندي ذكور ثلاثة من البط ، وعندي ذكور ثلاثة من الخيل ، لأثبت الهاء ، لما كان المذكر سابقًا ، فعلى هذا يجري قياس الباب ، فإن التعويل فيه على ما يلي اسم العدد ، إن كان التفسير بعده ، أو على ما يكون سابقًا على اسم العدد إن كان التفسير قبله ، في التذكير والتأنيث على الأمثلة التي ذكرناها[1] .

وثانيها : حكم الفاعل فيما لم يسم فاعله ، فإن التعويل في جري الأحكام اللفظية من التأكيد ، والنعت ، والبدل ، وإنما هو على ما يظهر في لفظه من الرفع دون معناه ، /٤١ب/ فإن معناه المفعولية ، ولكن لا تجري الأحكام اللفظية الإعرابية إلا على ما يظهر في لفظه من هذه الرفعة لا غير .

وثالثها : اسم إن فإنه وإن كان في المعنى مبتدأً مرفوعًا ، خلا أنه لا يجوز إجراء التوابع من التأكيد ، والصفة ، وعطف البيان ، والبدل ، إلا على لفظه دون محله ، هذا هو مذهب النحاة ، وهو قول الجماهير منهم وأهل التحقيق ، وحكى عن أبي إسحاق الزجاج[2] : أنه يجوز اجراء الصفة على المحل كالعطف ، وحمل عليه قوله تعالى : ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾[3] فأما العطف فإنه يجوز باتفاق من النحاة على محل إن ، ووجهه هو : أنه لما كان المعطوف مغايرًا لحكم المعطوف

---

(١) ينظر : الأصول ٢/٤٢٨-٤٢٩ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/٤٤ ، وارتشاف الضرب ١/٣٦١-٣٦٣ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٥٧ .

(٣) سبأ ٤٨ . وينظر : مشكل إعراب القرآن ٢/٥٩٠ .

عليه في معناه، جاز مغايرته له في إعرابه، بخلاف سائر التوابع، فإنها هي المتبوعات، فلهذا لم تجز المخالفة فيها لإعراب المتبوع[(١)].

الضرب الثاني: ما لا يكون التعويل فيه إلا على معناه دون لفظه: وهذا نحو الفتحة في نحو: إبراهيم، وأحمد، فإنه لا يجوز إجراء التوابع على هذه الفتحة بحال، وإنما يكون اجراؤها على الكسرة المقدرة التي هذه الفتحة خلف عنها، ونحو الكسرة في نحو: رأيت الزينبات، فإن هذه الكسرة لا يجوز إجراء التوابع عليه أصلًا، وإنما يكون اجراؤها على الفتحة المقدرة التي هذه الكسرة عوض عنها، فهذان أمران لا يجوز إجراء التوابع على لفظها، وإنما يكون إجراء التوابع على ما يقدر فيهما كما ذكرناه[(٢)].

الضرب الثالث: ما يكون التعويل على اللفظ تارة وعلى المعنى أخرى، وذلك أمران:

أحدهما: مَنْ[(٣)]، فإنه يجوز الحمل على لفظها في الإفراد كقولك: مَنْ جاءني أكرمته، قال الله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا﴾[(٤)] ويحمل على معناها فيقال: جاءني من جاءوك، قال الله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾[(٥)] فالجمع حمل على معناها.

وثانيهما: كم[(٦)]، فإنه يجوز الحمل على لفظها، فتقول: كم رجل جاءني، ويجوز: جاءوني، حملًا على معناها، قال الله تعالى: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ

---

(١) سبق الحديث عنه في باب إن ٢٤ب من الأصل.

(٢) سيأتي الحديث عنها في بابه.

(٣) سيأتي الحديث عنه.

(٤) النمل ٨٩، والقصص ٨٤.

(٥) يونس ٤٢. وينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/١١٨٩.

(٦) سيأتي الحديث عنها.

لَا تُغْنِي شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا﴾(١) .

فلما ذكر أبو القاسم الحمل من العدد على اللفظ لا على المعنى ، لا جرم انجرّ الكلام على هذه الأضرب الثلاثة ، وبالله التوفيق .

* * *

(١) النجم ٢٦ .

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب كم

أعلم أن لكم موضعين في الكلام: الخبر، والاستفهام. وهي في الاستفهام بمنزلة عدد منون ينصب ما بعده على التمييز، وهي في ذاتها اسم يحكم على موضعه بالرفع، والنصب، والخفض، إلا أنها مبنية لا يلحقها الإعراب لمضارعتها ألف الاستفهام، وذلك قولك إذا استفهمت: كم رجلًا عندك؟ فكم: في موضع رفع بالابتداء، ورجلًا: نصب على التمييز، وعندك: الخبر، والتقدير: أعشرون رجلًا، أو ثلاثون رجلًا عندك، وما اشبه ذلك.

وتقول: كم غلامًا ملكت، فكم: في موضع نصب بوقوع الفعل عليه وهو: ملكت، والتقدير: أعشرين[1] غلامًا ملكت، وكذلك تقول: كم رجلًا قصدك؟ فتكون في موضع رفع [بالابتداء] إلا أن ما بعدها منصوب ابدًا، إذا كانت استفهامًا، على التمييز، إلا أن يدخل عليها حرف خفض، فيكون فيما بعدها النصب على أصل الاستفهام[2]، والخفض على إضمار من، [و] ذلك قولك: بكم درهمًا اشتريت ثوبكَ؟ وبكم درهمٍ [اشتريت ثوبك]؟ فالنصب على تقدير قولك: أبعشرين درهمًا اشتريت ثوبك؟ والخفض على تقدير قولك: بكم من درهم اشتريت ثوبك؟ فاضمرت من، وخفضت بها. وإنما جاز إضمار من ها هنا، وإن كانت حروف الخفض لا تضمر، لأنه قد عرف موضعها. إلى آخر ما ذكره في الباب.

---

(١) في الأصل: أعشرون.

(٢) في الجمل ١٣٥: فيكون لك فيما بعدها وجهان: النصب على التمييز.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام :

اعلم أن كم، وكذا، وضعا كنايتين عن الأعداد المبهمة[١]. فكذا إنما يستعمل في الإخبار، تقول: عندي كذا رجلًا[٢]. وكم يرد في الاستفهام، والخبر جميعًا[٣]، وهما يشتركان في أمور، ويختص كل واحد منهما بأمور، فلنذكر ما يشتركان فيه ثم نردفه بما يختص كل واحد منهما، فلا جرم اشتمل هذا الباب على فوائد ثلاث:

الفائدة الأولى: في ذكر الأحكام التي يشتركان فيها، وجملتها خمسة:

أولها: أنهما يشتركان في لزومهما صدر الكلام، فلا يتقدمهما شيء، إلا حرف الجر والمضاف، كقولك: بكم رجلًا مررت؟ وغلام كم رجلًا ضربت؟ واغتفروا ذلك في حرف الجر لكثرة دوره، وفي المضاف لأن المضاف والمضاف إليه بنزلة شيء واحد.

فالاستفهامية لها صدر الكلام لأنها بمنزلة همزة الاستفهام، والخبرية محمولة عليها، فلهذا كانا مصدَّرين جميعًا[٤].

وثانيها: أنهما يشتركان في الحكم على موضع كل واحد منهما بالرفع والنصب والجر، فالرفع على الابتداء، والنصب على المفعولية، والجر بحرف الجر والإضافة، فتقول على هذا: كم غلامٍ، وغلامًا لك، وكم رجلٍ، وكم رجلًا

---

(١) ينظر: الكتاب ١/١٩٧، ٢/٣٠٩، واللمع ٢٤٤، والغرة المخفية ٢/٥٧٢، وشرح الكافية الشافية ٤/١٧٠٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٧١٠.

(٣) ينظر: الكتاب ١/٢٩١، والمقتضب ٣/٥٥.

(٤) قال ابن برهان في شرح اللمع ٢/٤٢٧: «والخبرية لها الصدر لأنها نقيضة (ربَّ) وربَّ للتقليل».
وينظر: الكتاب ١/٢٩١-٢٩٢، وشرح جمل الزجاجي ٢/٥٠، وشرح الكافية ٢/٩٧، وشفاء العليل ٢/٥٨١.

لقيت، وغلام كم رجلٍ، وكم رجلًا ملكت، فتجدهما مقدرة فيهما وجوه الإعراب كلها[١].

وثالثها: أنهما يشتركان في صحة الاسمية، وكونهما مبنيَّين، أما صحة الاسمية فيهما فهي ظاهرة، وأما بناؤهما فالاستفهامية إنما كانت مبنية لتضمنها معنى الهمزة، وأما الخبرية فإنما كانت مبنية بالحمل على أختها لاشتراكها في الصورة، فلهذا بنيا جميعًا[٢].

ورابعها: أنهما يشتركان في جواز الحمل على معنى كل واحد منهما، ولفظه في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير والتأنيث، كما قال تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَآءَهَا﴾[٣]، فهذا على لفظها، وقوله: ﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾[٤]، حملًا على معناها، وغير ذلك[٥].

وخامسها: أنهما يشتركان في جواز حمل كل واحد منها على أختها، فيما يختص به من الحكم، فالخبرية محمولة على الاستفهامية في نصب مميزها عند وقوع الفصل، لأن مميز الاستفهامية منصوب بكل حال، وقع الفصل، أو لم يقع، فأما الخبرية فلا يكون منصوبًا إلا عند وقوع الفصل، فتقول فيها: كم لك غلامًا، وكان أصله أن يقع مجرورًا، لكنه لما وقع الفصل بطل الجر، لأن المضاف لا يفصل بينه وبين المضاف إليه /٤٢أ/ فلهذا وجب نصبه حملًا عليها، وأما الاستفهامية فإنها قد تحمل على الخبرية في جواز إضافتها إلى ما بعدها، لأن مميز

---

(١) ينظر: الغرة المخفية ٢/٥٧٥، وشرح الكافية ٢/٩٧-٩٨.

(٢) وهناك من يرى أن الخبرية بنيت حملًا على (ربَّ). ينظر: شرح اللمع ٢/٤٢٧، والغرة المخفية ٢/٥٧٥، وشرح جمل الزجاجي ٢/٤٦، وشرح الكافية ٢/٩٤.

(٣) الأعراف ٤.

(٤) الأعراف ٤.

(٥) ينظر: المقتصد ٢/٧٤٢، وشرح المفصل ٤/١٣٢-١٣٣.

الاستفهامية منصوب، وقد يجر حملًا على الخبرية، كما في قولك: على كم جذع بني بيتك؟ قال سيبويه[١]: سألت الخليل عن قولهم: على كم جذع بني بيتك؟ فقال لي: القياس هو النصب، لأنه من مواضع الاستفهامية، فجره إنما هو حمل على الخبرية، وهذا هو الأقوى، والأحسن، وهو اختيار أبي إسحاق الزجاج[٢]، وأبي علي الفارسي[٣]،وارتضاه هشام الكوفي[٤] من نحاة البصرة، فأما الخليل وسيبويه فالجر عندهما هو بإضمار من، وهذا فاسد، فإن الجر بإضمار الحرف لا وجه له، وفيما ذكرناه من الجر بالمشابهة بالخبرية مندوحة وسعة عن إضمار الحرف[٥]. فأما قول أبي القاسم: أنه لا خلاف بين النحاة في الجر بإضمار الحرف ها هنا فهو فاسد، فإنه كما ترى يضعف من جهة النظر، لضعف إضمار حرف الجر، فهو خطأ من جهة النقل، فإنا حكينا خلاف من ذكرناه من النحاة في جره بالمشابهة، فإذا لا وجه لما إدعاه أبو القاسم من ذلك، فهذا ما أردنا ذكره في وجوه المشاركة بينهما.

الفائدة الثانية: في الأحكام المختصة بالاستفهامية، وهي ثمانية:

أولها: أن الاستفهامية بمنزلة عدد منون، من نحو: عشرين، وثلاثين، ولهذا وجب أن يكون مميزها منصوبًا[٦]، كما وجب ذلك في نحو عشرين وثلاثين[٧].

---

(١) ينظر: الكتاب ١/٢٩٣.

(٢) ينظر: إصلاح الخلل ٢٢٩.

(٣) ينظر: الإيضاح ٢٤٢، والمقتصد ٢/٧٤٢.

(٤) ينظر: إصلاح الخلل ٢٢٩.

(٥) ينظر: المقتضب ٣/٥٥، ٥٦، وإصلاح الخلل ٢٢٨-٢٣٠، وشرح جمل الزجاجي ٢/٤٨-٤٩، وشرح الكافية ٢/١٠٠.

(٦) أجاز ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٤/١٧٠٥ جر مميز كم الاستفهامية بمن مضمره.

(٧) ذهب الكوفيون إلى جواز مجيء مميز كم الاستفهامية جمعًا ومنع ذلك البصريون، وأولوا ما يوهم =

وثانيها : أن مميزها يكون مفردًا بكل حال ، وإنما وجب إفراده لكونه وضع تمييزًا لمطلق العدد من غير نظر إلى كثرة ، فيكون بمنزلة تمييز المائة ، والألف ، ولا إلى قلة فيكون بمنزلة تمييز الثلاثة إلى العشرة ، فلأجل هذا اختص بتمييز العدد المتوسط ، من نحو : أحد عشر إلى تسعة عشر[1] .

وثالثها : أن الاستفهامية تكون مقتضية للجواب ، لأنها لمجرد الاستخبار ، والاستعلام فيكون جوابها على حد إعرابها في نفسها ، فإذا قلت : كم مالك ؟ فجوابه : عشرون ، وكم درهمًا ملكت ؟ فجوابه عشرين ، وبكم درهم شريت خاتمك ؟ فتقول : بعشرين[1] .

ورابعها : أن الاستفهامية يعاد حرف الاستفهام في ابدالها ، فإذا قلت : كم مالك أعشرون أم ثلاثون ؟ وكم غلامًا ملكت أعشرين أم ثلاثين ، وبكم رجلًا مررت أبعشرين أم ثلاثين ؟ وإنما وجب ذلك لأن ذلك تفسير من جهة المستفهم لكلامه الأول ، وتسهيلًا منه لأن يرج جواب المسؤول على نحوه ، فلهذا لم يكن بد من صرف الاستفهام للمطابقة[2] .

وخامسها : أن مميز الاستفهامية يجوز حذفه ، فإذا قلت : كم مالك ؟ فقد حذفت ها هنا مميزها لأجل الاختصار ، وإذا كان الأمر كما قلناه ، احتمل في كم أن يكون مميزها ظرف زمان كقولك : كم خرجت ؟ أي كم يومًا خرجت ؟ وظرف مكان ، كقولك : كم دخلت ؟ أي كم مكانًا ؟ ومصدرًا كقولك : كم ضربة ؟ أي كم ضربة ضربت ؟ وشخصًا كقولك : كم أكرمت ؟ أي [كم] شخصًا أكرمت ،

= من ذلك حملًا على الحال والمميز محذوف نحو : كم شهودًا لك ؟ والتقدير : كم نفسًا شهودًا لك . ينظر : اللمع ٢٤٤ ، والمقتصد ٢/٧٤٤-٧٤٥ ، والغرة المخفية ٢/٥٧٣-٥٧٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢/١٧١١-١٧١٢ ، وشرح الكافية ٢/٩٦ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/١١١٧ .

(١) ينظر : الكتاب ١/١٠٨ ، ٢٩١ ، والمقتضب ٣/٦٥ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/٤٦ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب ١/٣٧٩ .

فهذه الأمور كلها ممكنة التقدير عند حذف المميز ، لما كانت في نفسها ملازمة ، فلأجل هذا حسن تقديرها[١] .

وسادسها : أن الاستفهامية يجوز الفصل بينها وبين مميزها ، فتقول : كم عندك درهمًا ؟ وكم لك عبدًا ؟ قال النحاة : وإنما حسن الفصل ها هنا ، ليكون الفصل عوضًا عن إعرابها ، ولهذا لم يجز الفصل في نحو : عشرون لك درهمًا ، والمختار أن الفصل بما ذكرناه إنما حسن من أجل الاعتناء بتقديم المتعلق على التمييز ، كما وقع الاهتمام بتقديم قولنا : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[٢] ، بخلاف عشرون درهمًا ، فإن العناية فيه إنما كانت بذكر التمييز فافترقا[٣] .

وسابعها : أن الاستفهامية إذا دخلت إلا في خبرها فإنها تفيد التقليل ، ويكون إعرابه على حد إعرابها ، ويكون بمنزلة هل ، كقولك : كم مالك إلا ألفان ؟ وكم أعطيت إلا ألفين ؟ وبكم مررت إلا رجلين ؟ فهي كما ترى مفيدة للتحقير والتقليل ، كأنه قال : هل مالك إلا ألفان ؟ وهل أعطيت إلا ألفين ؟ وهل مررت إلا برجلين[٤] ؟

وثامنها : أن الاستفهامية لا يجوز العطف عليها بلا ، فلا يجوز أن تقول : كم درهمًا عندك لا ثلاثة ولا أربعة ؟ وكم غلامًا لك لا واحد ولا اثنان ولا ثلاثة ؟ وإنما تعذر ذلك ، لأن (لا) لا يجوز العطف عليها إلا بعد موجب ، والاستفهامية ليست موجبة ، فلهذا كان ممتنعًا فيها[٥] .

الفائدة الثالثة : في الأحكام المختصة بالخبرية ، وجملتها عشرة :

أولها : أن الخبرية بمنزلة عدد مضاف ، فلهذا كان الاسم المميز لها مجرورًا

---

(١) ينظر : المقتصد ٢/٧٤٥-٧٤٦ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/٥١ ، وشفاء العليل ٢/٥٧٩ .

(٢) الفاتحة ٥ .

(٣) ينظر : المقتضب ٣/٥٥ ، والغرة المخفية ٢/٥٧٤ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/٤٩ ، وشرح الكافية الشافية ٤/١٧٠٥-١٧٠٦ ، وشرح الكافية ٢/٩٦ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/١١٢٢-١١٢٣ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب ١/٣٧٩ .

(٥) ينظر : اللمع ٢٤٤ ، والغرة المخفية ٢/٥٧٣ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/٤٦-٤٨ .

بها ، فلهذا تقول : كم رجلًا جاءك ، وكم درهمٍ ملكت ، هذا هو مذهب جماهير النحاة[١] ، كالمازني ، وسيبويه[٢] ، واختاره الزمخشري[٣] ، وحكى عن الخليل[٤] ، وأبي علي الفارسي[٥] : أنها منونة بكل حال ، وأن الجر في الاسم بعدها إنما كان بإضمار من[٦] ، والحق ما قاله سيبويه ، لأن الظاهر من الجر إنما هو بنفسها من غير حاجة إلى إضمار فيها للحرف ، كيف وإضمار الحرف قليل ، هذا كله إذا كانت مجردة عن مِن .

وثانيها : أنه إذا وقع بعدها من فالجر إنما هو بها ، وكم تنون بكل حال من جهة التقدير ، لبطلان الإضافة بتوسط الحرف ، ومن ها هنا مختصة بالخبرية لأنها دالة على الكثرة ، كأنه قال : كثير من الرجال ، وكثير من الغلمان ، في قولك : كم من رجل ، وكم من غلام لي[٧] .

وثالثها : أن الخبرية يجوز في مميزها أن يكون مفردًا ، وأن يكون مجموعًا ، فتقول فيها : كم درهم ، وكم غلمان لك ، لأنها بمنزلة عدد مضاف ، والأصل في العدد إذا كان مضافًا أن يكون مميزه مجموعًا ، كقولك : ثلاثة رجال ، وأربعة أفراس ، وخمسة غلمة ، فلهذا جاز جمعه لما ذكرناه[٨] .

---

(١) الكتاب ٢٩٣/١ .

(٢) المفصل ٧٣/٢ .

(٣) نسب هذا الرأي إلى مجهول في الكتاب ٢٩٤/١ .

(٤) قال في الإيضاح ٢٣٨ : « فإذا استعملت في الخبر بينت بالواحد والجميع واضيفت إلى المعدود كما تضاف الأعداد المنونة » .

(٥) نسب ابن القواس في شرح ألفية ابن معطي ١١١٨/٢ هذا الرأي إلى الخليل والكوفيين .

(٦) جاء في شرح الكافية ٩٦/٢-٩٧ قوله : « والجر في مميز الخبرية باضافتها إليه خلافًا للفراء فإنه عنده بمن مقدره ... لكثرة دخول من على مميز الخبرية » . وينظر : شفاء العليل ٥٧٩/٢ .

(٧) ينظر : المقتصد ٧٤١/٢ ، والغرة المخفية ٥٧٤/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٧٠٧/٤ ، وشفاء العليل ٥٨٠/٢ .

(٨) ينظر : شرح جمل الزجاجي ٤٦/٢ .

ورابعها : أن الخبرية لا تقتصر إلى جواب ، لأنها خبر في المعنى ، فإذا قلت : كم رجل جاءوني ، فالفرض : كثير من الرجال جاءوني ، فلا تفتقر فيه إلى جواب ، كما افتقرت في الاستفهامية ، لأن هذه خبر ، وتلك استخبار ، والاستخبار يستدعي جوابًا[١] .

وخامسها : أن الخبرية إذا أردت بيان مفسرها فإنك لا تحتاج فيه إلى تكرير حرف الاستفهام ، كما كان ذلك في الاستفهامية ، فلهذا تقول : كم رجال عندي ثلاثون ، وأربعون ، وخمسون ، من غير تكرير الهمزة ، لأنه خبر وليس استخبارًا[٢] .

وسادسها : أن الخبرية لا يجوز طرح مميَّزها ، لأن مميَّزها مضاف إليه ، والمضاف إليه لا يجوز طرحه . وعن هذا قال المحققون من النحاة : إذا قلت : كم مالك ؟ وكم دراهمك ؟ كانت استفهامية ، أقرب من كونها خبرية ، من حيث كانت الخبرية لا يجوز حذف مميزها لما ذكرناه ، نعم يجوز ذلك في الخبرية على جهة التشبيه لها بأختها ، فإذا قلت : كم غلمانك ، احتمل في /٤٢ب/ المميز المحذوف أن يكون شخصًا ، كقولك : كم مالك ، أي كم درهمًا مالك ، وأن يكون ظرف زمان ، كقولك : كم عبد الله ماكث عندك ، أي كم يوم ، وأن يكون ظرف مكان ، كقولك : كم سرت ، أي كم فرسخ سرت ، وأن يكون مصدرًا ، كقولك : كم ضربت ، أي كم ضربة ضربت ، كما ذكرناه في مميز الاستفهامية إذا كان محذوفًا من غير تفرقة بينهما[٣] .

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب ١/٣٧٩ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب ١/٣٧٧ .

(٣) ذكر الأنباري في الإنصاف ١/٣٠٣-٣٠٩ (م٤١) أن الكوفيين يجيزون بقاء الجر مع الفصل بالظرف أو حرف الجر، والبصريين يمنعون ذلك . وذكر ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ٢/٤٩-٥٠ ، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ٤/١٧٠٨-١٧١٠ ، جواز ذلك في ضرورة =

وسابعها: أن الخبرية لا يجوز الفصل بينها وبين مميزها، لأن المضاف والمضاف إليه لا يجوز الفصل بينهما بحال، فإن وقع فصل وجب إظهار من، كقولك: كم عندك من رجل، وإلا وجب النصب، كقولك: كم عندك رجلًا، تشبيهًا لها بأختها، وقد قررنا هذا الوجه فلا وجه لتكريره[1].

وثامنها: أن الخبرية يجوز العطف عليها بلا، فتقول في ذلك: كم درهم عندي، لا درهم ولا درهمان، لأن الخبرية بمنزلة كلام موجب، والعطف بلا إنما يكون بعد كلام موجب، فلهذا جاز في الخبرية، وتعذر في الاستفهامية[2].

وتاسعها: أن الخبرية إذا دخلت إلا في خبرها، فإنه يكون منصوبًا بكل حال، فلهذا تقول: كم غلمان جاءوني إلا زيدًا، المعنى كثير من الغلمان جاءوني إلا زيدًا، وكم درهم عندي لك إلا عشرين، والمعنى كثير من الدراهم عندي إلا عشرين، وعن هذا قال المحققون من النحاة: إنك إذا قلت: كم ثلاثة ستة إلا ثلاثتان؟ وكم خمسة عشرة إلا خمستان؟ فإن هذا من مواضع الاستفهامية دون الخبرية، لأن المعنى فيه: هل عدد الستة من الثلاثة إلا ثلاثتان؟ وهل عدد العشرة من الخمسة إلا خمستان؟ فالثلاثة والخمسة منصوبان على التمييز، والتفسير.

وعاشرها: أن الخبرية إنما تكون مختصة بمواضع الكثرة، كما قال تعالى: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا﴾[5] فالغرض هاهنا إنما هو الكثرة،

= الشعر. وينظر: الكتاب ١/٢٩٥-٢٩٦، ٣٤٧، واللمع ٢٤٥-٢٤٧، والمقتصد ٢/٧٤٢-٧٤٣، والغرة المخفية ٢/٥٧٤ وشرح الكافية ٢/٩٧.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١/٣٧٩، ٣٨١.

(٢) النجم ٢٦.

(٣) الأنبياء ١١.

(٤) الأعراف ٤.

(٥) ينظر: المقتصد ٢/٧٤١، وشرح المفصل ٤/١٢٦، وشرح جمل الزجاجي ٢/٤٦-٤٧.

والمبالغة فيها[١].

فهذه هي الأحكام المختصة بالاستفهامية، والخبرية، فأما البيت الذي أنشده أبو القاسم:

كم بجودٍ مُقْرَفٍ نال العلا وكريم بَخْلَهُ قد وَضَعَه

فهو لأبي الأسود الدؤلي[٢]، وقيل لابن زُنَيم حكاه البطليوسي[٣]، فلنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه، فقوله: مُقْرف، يروى بالأوجه الثلاثة، فالرفع بالابتداء، وقوله: نال العلا: خبره، وكم: إما ظرف زمان، أو مكان، أو مصدر، لأن مميزها محذوف، فلا بد من تقدير ما ذكرناه. والنصب: على أنه لما فصل بينها وبين مضافها وجب نصب مميزها كما قلناه في قولك: كم عندك رجلًا. والجر: على إضافتها إلى ما بعدها، وجره بها من غير التفات إلى الفاصل، أو على إضمار حرف الجر، وكله مما يضعف.

وأما موضع الشاهد منه: فإنما أورده شاهدًا على وجوب النصب عند وقوع الفاصل.

وأما البيت الذي أنشده وهو قوله:

كم عمةٍ لك يا جرير وخالةٍ فدعاء قد حلبت عليّ عِشارى

فهو للفرزدق[٤] يهجو به جريرًا، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

---

(١) ليس في ديوانه.

(٢) الحلل ١٧٧. وهو من شواهد الكتاب ٢٩٦/١، والمقتضب ٦١/٣، والإنصاف ٣٠٣/١، والغرة المخفية ٥٧٤/٢، وشرح المفصل ١٣٢/٤، وشرح الكافية الشافية ١٧٠٩/٤.

(٣) ديوانه ٤٥١/٢ وهو من شواهد الكتاب ٢٥٣/١، ٢٩٥، ومعاني القرآن للفراء ١٦٩/١، والمقتضب ٥٨/٣، واللمع ٢٤٦، وشرح اللمع ٤٢٩/٢.

أما إعرابه[١]، فمن روى: عمةٍ، بالجر فقد أراد تكثير الجدات، ومن رواها: عمةٌ، فقد أراد تكثير المرات، لأن مميزها يكون محذوفًا، ومن رواه منصوبًا فقال السيرافي[٢]: يكون استفهامًا، والذم حاصل فيها، وقال الفارسي[٣]: لا وجه ها هنا للاستفهام، وإنما هي خبرية مشبهة بالاستفهامية، وتوسط الربعي[٤] فقال: الوجه ما قاله الفارسي، وكلام السيرافي محمول على الاستفهام على جهة التهكم والاستهزاء. والمختار ما قاله السيرافي، لأن الذم يكون مع الاستفهام أبلغ، لأن المعنى: أخبرني عن عماتك، فإني لا أعرف عددهن. والفدعاء: التي إلتوى رسغها من كثرة المشي. والعشار: النوق التي قد دخلت في الشهر العاشر من حملها.

وأما موضع الشاهد منه: فإنما أورده شاهدًا على جواز هذه الأوجه الثلاثة كما قررناه.

قال أبو القاسم: وإذا وقع بعد كَمْ اسم معرفة رفعه، وأضمرت مميزها، وهذا كما ذكر لأنه يصير أحدهما مبتدأ، والآخر الخبر، ويكون المميز محذوفًا، فإذا قلت: كم غلمانك؟ فكم ها هنا هي الاستفهامية، لأن الخبرية لا يجوز حذف مميزها، كما مر بيانه، فيكون تقديره: كم نفسًا غلمانك؟ وكم ثوبك؟ أي: كم ذراعًا ثوبك؟ وكم دراهمك؟ أي: كم درهمًا دراهمك؟ وهكذا الأمر فيما شاكله[٥].

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/١٦٩، والمقتضب ٣/٥٨، واللمع ٢٤٦-٢٤٧، وشرح اللمع ٢/٤٢٩، وإصلاح الخلل ٢٣٢، والمفصل ٢/٧٦، وشرح الكافية ٢/١٠٠.

(٢) ينظر: شرح اللمع ٢/٤٢٩، وإصلاح الخلل ٢٣٢، والحلل ١٨٠.

(٣) ينظر: إصلاح الخلل ٢٣٢.

(٤) أبو الحسن علي بن عيسى ت ٤٢٠هـ (إنباه الرواه ٢/٢٩٧، ومعجم الأدباء ١٤/٧٨-٨٥). وينظر: شرح اللمع ٢/٤٢٩، وإصلاح الخلل ٢٣٢، والحلل ١٨٠.

(٥) سبقت الإشارة إلى هذا عند الحديث عن مميز كم الاستفهامية ٤٢أ من الأصل.

فالمعاني في هذا الباب مختلفة على حسب اختلاف إعرابها ، وهذا كقولك : بكم ثوبك مصبوغًا ومصبوغ ؟ فإذا رفعت مصبوغًا فهو سؤال عن أجرة الصبغ ، وعن المقدار المصبوغ به لاغير ، إذ لا وجه سوى ما ذكرناه . وإذا نصبت مصبوغًا كان ثوبك مبتدأ ، وبكم خبر له ، وهي عمدة لأنها هي الخبر ، وتعلقها تعلق الأخبار ، ومصبوغًا ينتصب على الحال ، والحال فضلة لا اعتماد عليها ، فعلى هذا يكون سؤالا عن جملة النوق ، ومقدار ثمنه ، لأن الصبغ ها هنا فضلة لا سؤال عنه ، فحيث كان الصبغ مرفوعًا لا اعتماد وفي الإخبار عليه ، وحيث كان منصوبًا فالاعتماد على كم ، لأنها هي الخبر ، وعلى هذا تختلف المعاني كما قررناه . وهكذا القول فيما يرد من المسائل مجرى على هذا المجرى .

* * *

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب مذ ومنذ

اعلم أن منذ يخفض ما بعده على كل حال. وهو في الزمان بمنزلة (مِنْ) في سائر الأشياء، تقول: ما رأيته منذ يومين، ومنذ خمسة أيام، ومنذ اليوم، ومنذ يومنا، ومنذ العام، ومنذ عامنا، يخفض ذلك كله ما مضى، وما لم يمض.

ولو استعملت (مِن) في هذا الباب مكان منذ قلت: ما رأيته من يومين، أو من شهرين، كان ذلك قبيحًا، وأهل البصرة لا يجيزونه، وأما قوله سبحانه: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[1]، فتقديره عندهم: من تأسيس أول يوم، كذلك قال الشاعر[2]:

لمن الديار بقُنَّة[3] الحِجر ... أقوين من حجج ومن دهر

فتقديره: من مر حجج[4]. وزاد[5] بعضهم: مذ حججٍ، ومذ دهرٍ، وقال: كان /٤٣أ/ من لغته أن يخفض (بمذ) على كل حال، ويجعلها بمنزلة (منذ) [فتقديره عنده: من مرَّ حججٍ ومن مرَّ دهرٍ][6]. وأما (مذ) فترفع ما مضى، وتخفض ما أنت فيه، كقولك: ما رأيته مذ يومان، ومذ شهران، ومذ عامان، ومذ عشرةُ أيامٍ، فترفع هذا كله، لأنه ماض، بالابتداء، وخبره (مذ) والتقدير: بيني وبين لقائه يومان. وتقول فيما أنت فيه بالخفض: ما رأيته مذ عامنا، ومذ يومنا، ومذ

---

(١) التوبة ١٠٨.

(٢) زهير، ديوانه ١١٤، وهو من شواهد الأزهية ٢٩٣، وشرح اللمع ١/١٩٢، وشرح عيون الإعراب ٢٠٤، والإنصاف ١/٣٧١. ورواية الديوان: من شهر.

(٣) في الأصل: بقبة، في جميع المواضع.

(٤) ليست في الجمل ١٤٠.

(٥) في الجمل ١٤٠: وروى.

(٦) ينظر: إصلاح الخلل ٢٣٤.

شهرنا[١]، فتخفضه لأنك فيه. وهي إذا رفعت ما بعدها: اسم، وإذا خفضت ما بعدها: حرف، بمنزلة (من) في المعنى، والعمل، فاعرف ذلك[٢].

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

اعلم أن الذي عليه أكثر النحاة: أن مذ، ومنذ إذا جررت بهما فهما حرفان، وإذا رفعت ما بعدهما فإنهما اسمان، وحكى عن بعضهم أنهما اسمان في حال الجر بهما أيضًا[٣].

ومذ، بغير نون، أدخل في الاسمية[٤]، لاجل الحرف الذي لحقها، قال سيبويه[٥]: ولو صغرت مذ لقلت فيها: منيذ، وظاهر كلام أبي القاسم أنك ترفع بها ما مضى، وتخفض ما أنت فيه. وأما منذ، بالنون، فإنها أدخل في الحرفية[٥]، ولهذا قال فيها: إنك تخفض بها ما مضى، وما أنت فيه، قال ابن الدهان[٦]: رفع الماضي بمذ من غير نون، هو لغة أسد وتميم، وخفض الماضي بها لغة مزينة وغطفان وقيس، فإذا أدخلت النون، فالخفض بها في الماضي هو لغة بني عامر، والرفع بعدها في الماضي هو لغة هوازن وبني سليم، فإذا هما اسمان إذا ارتفع بعدهما ماضيًا كان، أو حاضرًا، وحرفان إذا انجر ما بعدهما ماضيًا كان، أو حاضرًا، هذا هو المعمول عليه.

---

(١) ليست في الجمل ١٤٠.

(٢) ينظر: المقتصد ٢/٨٥٣-٨٥٤، وشرح عيون الإعراب ٢٠٤، والغرة المخفية ١/١٧٥، ١٩٧-١٨٠، وشرح جمل الزجاجي ٢/٥٣، وشرح الكافية ٢/١١٨، وشرح ألفية ابن معطي ١/٣٨٢.

(٣) ينظر: شرح عيون الإعراب ٢٠٤، الغرة المخفية ١/١٧٩، وشرح جمل الزجاجي ٢/٥٤، وشرح الكافية ٢/١١٧.

(٤) ينظر: الكتاب ٢/١٢٢.

(٥) ينظر: شرح عيون الإعراب ٢٠٤، الغرة المخفية ١/١٧٩، وشرح جمل الزجاجي ٢/٥٤، وشرح الكافية ٢/١١٧.

(٦) أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي ت ٥٦٩هـ (وفيات الأعيان ٢/٣٨٢، ومعجم الأدباء ١١/٢١٩-٢٢٣). وينظر: شرح اللمع ١/١٩٠، والغرة المخفية ١/١٨٠-١٨١.

فإذا عرفت هذا، فلنذكر صيغتهما، وما يتعلق بهما، ثم نذكر أحكامهما، فهاتان فائدتان:

الفائدة الأولى: في بيان صيغتها:

والذي عليه أهل التحقيق من جماهير أهل البصرة، أنهما مفردتان لا تركيب فيهما، خلا أن مذ محذوفة من منذ، كما قال سيبويه[١]، وزعم الفراء[٢]: أن منذ مركبة، وقال: به غيره: من نحاة الكوفة، ثم اختلفوا، فقال الفراء: هي مركبة من (من وذو)، وقال غيره: مركبة من (من وإذ)، والحق ما قاله أهل البصرة، لأن الأصل في وضع الكلم هو الإفراد، وإنما يعلم التركيب فيها بدلالة ظاهرة، ولا دلالة ها هنا على ما قالوه إلا بوحي منزل، أو كلام نبي مرسل[٣]. ثم هما مبنيتان جميعًا، فإذا كانا حرفين فلا كلام في بنائهما، لأن الأصل في الحروف هو البناء، وأما إذا كانا اسمين فإنما وجب بناءهما حملًا عليهما، إذا كان استعمالهما حرفين لأنهما مشتبهان في الصورة، فلهذا وجب بناؤهما في حال كونهما اسمين[٤].

قال أبو القاسم: لو قلت: ما رأيته من يومين، كان قبيحًا، وهذا كما قال، لأن هذا من مواضع مذ، لأن مذ في الزمان من غير المكان، فأما قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[٥] فإن التقدير فيه: تأسيس أول يوم، ليوفر عليها ما يقتضيه وضعها، فلهذا تقول: ما رأيته منذ يوم الجمعة، وخرجت من الدار.

ومذ، ومنذ بناؤهما على السكون لأنه هو الأصل، ومنذ إنما حركت لالتقاء

---

(١) الكتاب ٢/٢٩٣. وينظر: اللمع ١٥٢، وشرح اللمع ١/١٨٨، وشرح الكافية ٢/١١٧.

(٢) ينظر: الإنصاف ١/٣٨٣، وشرح عيون الإعراب ٢٠٥، وشرح المفصل ٨/٤٥، وشرح الكافية ٢/١١٨، وشرح ألفية ابن معطي ١/٣٨٢-٣٨٣.

(٣) ينظر: الإنصاف ١/٣٩٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٨/٤٦-٤٧، وشرح الكافية ٢/١٢٢، وشرح ألفية ابن معطي ١/٣٨٢.

(٥) التوبة ١٠٨. وينظر: المقتضب ٢/٨٥٥، والتبيان في إعراب القرآن ٢/٦٦٠.

الساكنين، وخصت بالضم من أجل الاتباع لضمة الميم، فإذا احتيج إلى تحريك مذ لأجل ساكن لقيها حركت بالضم حملًا لها على أختها، كما ذكرناه[(١)].

وإذا كان الاسم بعدهما مرفوعًا، فارتفاعه فيه أقوال ثلاثة[(٢)]:

أما أولًا: فبأن تكون منذ ومذ هما المبتدأين، والاسمان بعدهما خبران، فلهذا تقول: مارأيته مذ يومان، ومذ شهران، وهذا هو مذهب الجماهير من أهل البصرة، كالخليل وسيبويه[(٣)].

وأما ثانيًا: فبأن يكون الاسمان بعدهما هما المبتدين[(٤)]، ومذ ومنذ يكونان خبرين، وهذا هو قول أبي القاسم الزجاجي.

وأما ثالثًا: فبأن يكون الاسم الواقع بعدها مرتفعًا على الفاعلية، فإذا قلت: مارأيته مذ يومان، أي مذ مضى يومان، وهذا هو رأي الكسائي[(٥)].

وما قاله الزجاجي هو: الأقرب، لأنهما بحقيقة الإخبار أشبه، ولأن اليومين هما أدخل في المكانة في الاسمية والتعريف، فلهذا كانا أحق بأن يكونان هما المبتدأين.

فأما إذا جررت بهما فإنهما يكونان بمنزلة حروف الجر، يتعلقان بالأفعال وما

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/٤٥، ٢٧٢، ٢٩٣، واللمع ١٥٢، وشرح عيون الإعراب ٢٠٥-٢٠٦، وشرح ألفية ابن معطي ١/٣٨٢.

(٢) ذكر ابن القواس في شرح ألفية ابن معطي ١/٣٨٣، قولًا رابعًا ونسبه إلى الفراء وهو: أن ما بعدهما خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: ما رأيته من الذي هو يومان. وهذا عين ما ذكره الأنباري في الإنصاف ١/٣٨٢-٣٩١ (م٥٦). وينظر: المقتصد ٢/٨٥٥-٨٥٨، وشرح عيو الإعراب ٢٠٦، وإصلاح الخلل ٢٣٥، وشرح المفصل ٨/٤٦.

(٣) نصب في الإنصاف ١/٣٨٢، ٣٩١، إلى البصريين، ونسبه ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ٢/٦٠ إلى أبي علي وأبي بكر.

(٤) في الأصل: المبتدآن.

(٥) ينظر: الإنصاف ١/٣٨٢، وشرح جمل الزجاجي ٢/٦٠.

قاربها . فلهذا تقول : ما رأيته مذ يومين ، أي في يومين ، فيكون تعلقهما مع كونهما جارَّين بمنزلة تعلق حروف الجر[١] .

فإذا كانا مرفوعين بالابتداء في قولك : ما رأيته مذ يومان ، فهل يكون لهذه الجملة الابتدائية موضع من الإعراب أم لا ؟ فيه خلاف ، فالذي ذهب إليه علماء البصريين : أنه لا موضع لهذه الجملة من الإعراب ، لأنها غير نازلة منزلة المفرد ، والجملة لا يكون لها موضع من الإعراب إلا إذا كانت نازلة بمنزلة المفرد ، وذهب أبو سعيد الأخفش[٢] : إلى أن لها موضعًا من الإعراب ، وأنها تكون منصوبة على الحال ، فإذا قلت : ما رأيته مذ يومان ، فالتقدير فيه : ما رأيته متقدمًا ، وهذا هو الصحيح ، لأنك إذا قلت : ما رأيته مذ يومان ، فالتقدير فيه : ما رأيته وأمد انتفاء رؤيتي له يومان ، كما لو قال : جاء زيد ويده على رأسه ، فتكون هذه الجملة مقدرة بالحال ، كما ذكرناه[٣] .

فأما البيت الذي أنشده :

لمن الديار بقنَّة الحجر

فقد قيل أنه ليس لزهير ، وإنما صنعه حماد الراوية[٤] لما سأله الرشيد[٥] عنه ، لأنه لما سأل هارون المفضل بن محمد[٦] عن هذا البيت فقال : لا أعرفه ولا سمعت به ، ثم سأل حمادا عنه فأنشده له ، فقال الرشيد لحماد : أصدقني ، فقال حماد : أنا صنعته ، فقال الرشيد عند ذلك : من أراد الرواية الصحيحة فعليه بالمفضل

---

(١) ينظر : الكتاب ٤/١ ، والمقتصد ٨٥٣/٢-٨٥٥ ، والإنصاف ٣٨٢/١ .
(٢) نسب أبو حيان هذا الرأي في ارتشاف الضرب ٢٤٣/٢-٢٤٤ إلى أبي سعيد السيرافي .
(٣) ينظر : المقتصد ٨٦٠/٢ ، وارتشاف الضرب ٢٤٣/٢-٢٤٤ .
(٤) ابن ميسر بن المبارك ت ١٥٥هـ . (معجم الأدباء ٢٥٨/١٠-٢٦٦ ، والأغاني ٦٨/٦-٩١) .
(٥) هارون بن محمد بن منصور ت ١٩٣هـ . (تاريخ الرسل والملوك ٣٤١/٨-٣٤٦ ، والكامل في التاريخ ٣٥٢/٥-٣٥٤) .
(٦) الضبى ت ١٧٨هـ . (إنباه الرواة ٢٩٨/٣-٣٠٥ ، ومعجم الأدباء ١٦٤/١٩-١٦٧) .

ابن محمد ، ومن أراد التوسع في الرواية فعليه بحماد[١] . واقول بئس التوسع برواية الكذب ، وقد قال عليه الصلاة والسلام : « من أراد أن يلعن نفسه فليكذب »[٢] . فلنذكر إعرابه ، موضع الشاهد منه .

أما إعرابه ، فالقنة : أعلى الجبل ، والأقواء : هو الإقفار ، والديار : مبتدأ ، وقوله : لمن : الخبر ، وإنما قدم لأجل الاستفهام ، وتعلق الباء في قوله : بقنة الحجر ، إنما يكون بما تعلقت به اللام . وأما موضع الشاهد منه ، فإنما أورده شاهدًا على ما زعمه أهل الكوفة[٣] ، الكسائي والفراء ، من جواز دخول من في الزمان . وقد تؤل على وجوه ثلاثة : إما بأن الرواية فيه : حجج ، وإما بأنه على حذف مضاف ، أي مذ مر حجج ، وإما بأن من زائده ، وهذا هو تأويل الأخفش[٤] .

الفائدة الثانية : في ذكر أحكامهما ، وجملتها خمسة[٥] :

أولها : أن الاسم إذا كان مرفوعًا بعدهما على وجهين :

أحدهما : أن يكون معرفة ، كقولك : ما رأيته مذ يوم الجمعة ، ومذ اليوم ، فعلى هذا يكون معناه : أول المدة التي انتفت فيها الرؤية يوم الجمعة ، فيكون هذا المعنى مؤديًا لتعريف أول مدة انقطاع الرؤية .

وثانيهما : أن يكون نكرة ، كقولك : ما رأيته مذ يومان ، ومذ ليلتان /٤٣ب/ وعلى هذا يكون معناه انتظام الزمان كله ، وبيان أن الرؤية منقطعة فيه بأجمعه ، لأنه في المعرفة جواب لمتى وفي النكرة جواب لكم .

وثانيها : أنك إذا جررت ما بعدهما فالرؤية لا محالة منتفية فيه أجمع ، سواء

---

(١) ينظر : الأغاني ٦/٨٥-٨٦ ، الحلل ١٨٢-١٨٣ .

(٢) لم أقف على تخريجه .

(٣) ينظر : شرح اللمع ١/١٩٤ .

(٤) ينظر : معاني القرآن للأخفش ١/٣٣٧ . وينظر : شرح اللمع ١/١٩٣-١٩٤ .

(٥) ينظر : المقتصد ٢/٨٥٥-٨٥٩ ، وشرح الكافية ٢/١١٨-١٢٢ ، والمغني ١/٣٣٥-٣٣٦ .

كان ماضيًا أو حاضرًا ، فلهذا تقول : ما رأيته مذ يوم الجمعة ، ومذ يوم وليلة ، فالرؤية منتفيه في هذا كله ، لأنها إذا كانت حرفًا ألزمت طريقة واحدة ، فلهذا لم يختلف حالها في المعرفة ، والنكرة ، والماضي ، والحاضر ، بخلاف ما إذا كانا اسمين اختلف حالهما في المعرفة ، والنكرة ، كما أوضحناه ، وما ذاك إلا من أجل مكانة الأسماء ، فلهذا أختلف حالهما في التعريف ، والتنكير ، بخلاف كونهما حرفين فلا اختلاف فيه ، والله أعلم .

وثالثها : أن مذ ومنذ لا يليهما إلا ما كان من قبيل الأزمنة ، أو ما كان ملازمًا لها ، فلهذا يجوز أن تقول : ما رأيته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس ، ومذ قيام زيد ، ومذ خرج عمرو ، لأن المصدر والفعل يدلان على الزمان ، ويشعران به ، فلهذا جاز أن يليانهما ، بخلاف قولك : ما رأيته مذ زيد ومذ عمرو ، فإن مثل هذا لا يدل على الزمان البته ، فلهذا كان غير جائز بحال .

ورابعها : أنك إذا رفعت ما بعدهما ، وكان معرفة ، كقولك : ما رأيته مذ يوم الجمعة ، فإن الرؤية ها هنا يجوز أن تكون قد حصلت ثم انقطعت ، بخلاف حالهما إذا ولتهما النكرة ، في نحو قولك : ما رأيته مذ يومان ، ومذ شهران ، فإن الرؤية ما وقعت في شيء من هذا الزمان .

وخامسها : أنه لا يجوز أن يليهما إلا الظروف الماضية أو الحاضرة ، فلهذا يجوز : ما رأيته مذ أمس ، ومذ اليوم ، ولا يجوز : ما رأيته مذ غد ، ومنذ بعد غد .

وهكذا الأمر مع الأفعال ، فإنه يجوز أن يكون معها الماضي ، فتقول : أنا رأيته مذ أمس قد قام مع فلان ، وأنا رأيته مذ الآن يتكلم مع فلان ، ولا يجوز ذلك في المستقبل ، فلا يجوز أن يقال : أنا أراه مذ غد سيتكلم مع فلان[1] .

فهذه الأحكام الخمسة فيها كفاية عما زيد من ذكر أحكامهما .

---

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجي ٦١/٢ ، وحاشية الصبان ٢٠٧/٢ .

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب الجمع بين إنَّ وكان

تقول: إنَّ زيدًا كان قائمًا، فتجعل زيدًا اسم إن، وكان خبر إن، وقائمًا خبر كان. وفي التثنية: إن الزيدين كانا قائمين. وفي الجمع: إن الزيدين كانوا قيامًا، وقائمين. هذا هو الاختيار، وإن شئت قلت: إن زيدًا كان قائم، فتجعل قائمًا خبر إن، وألغيت كان. وتقول: إن القائم أبوه كان منطلقة جاريته، فتنصب القائم بإنّ، وأبوه رفع بالقائم، وكان خبر إن، واسم كان مستترًا فيها، ومنطلقة خبر كان، والجارية رفع بمنطلقة. وفي التثنية: إن القائم أبواهما كانا منطلقةً جاريتاهما، وفي الجمع: إن المنطلق[1] آباؤهم كانوا منطلقة جواريهم [فقس على هذا تصب].

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

هذا الباب كان ينبغي إدراجه في باب كان من غير حاجة إلى إفراده بباب على حياله، وهو مشتمل على ذكر مسألتين قد ضمنه إياهما:

المسألة الأولى: قوله: إن زيدًا كان قائمًا، فهذه قد اشتملت على وجوه من الصواب، ووجوه من الخطأ، فلنذكر ما يتعلق بكل واحد منهما ونجعل لكل واحد منهما صورة:

الصورة الأولى: في ذكر وجوه الصواب، وهي أربعة:

أما أولًا: فإن زيدًا كان قائمًا، على إعمال كان، ويجوز ها هنا تثنية فاعلها وجمعة، على حسب الأول، فتقول: كانا، وكانوا.

وأما ثانيًا: فإن زيدًا كان قائم، على رفع قائم، وإلغاء كان عن العمل، وهل

---

(١) في الجمل ١٤١: إن القائم.

يكون لها فاعل أم لا ؟ فقال الفارسي[١] : لا فاعل لها ، وزعم السيرافي[٢] : أنه لا بد لها من فاعل ، واتفق الأكثر على أنه لا يجوز مع زيادتها اتصال الفاعل بها ، فلا يقال : كانوا ، ولا كانا ، وإنما يكون فاعلها المصدر لا غير .

وأما ثالثًا : فإن زيدًا قائمًا كان ، على إعمال كان ، ونصب قائم بها ، ويثني فاعلها ، ويجمع ، فيقال : كانا ، وكانوا .

وأما رابعًا : فإن زيدًا قائم كان ، على رفع قائم ، وإلغاء كان ، خلا أن إلغاءها وسطًا أكثر من الغائها أخيرًا ، لأنها تكون حشوًا . فهذه أوجه الصواب .

الصورة الثانية : وجوه الخطأ ، وهي أربعة :

أما أولًا : فإن قائمًا زيدًا كان ، وإنما كان خطأ لأنك فصلت بين إن واسمها بمعمول خبرها ، وهو قائم .

وأما ثانيًا : فإن كان قائمًا زيدًا ، وإنما كان خطأ لأنك قدمت فيه خبر إن على اسمها وليس ظرفًا .

وأما ثالثًا : فإن قائمًا كان زيد ، وإنما كان خطأ لعدم اسم إن ها هنا ، وحذفه لا وجه له .

وأما رابعًا : فكان إن زيدًا قائم ، وإنما كان خطأ لعدم اسم كان ، وحذفه لا وجه له . وفي وجوه الخطأ الكثرة ، وفيما ذكرناه تنبيه على ما عداه ، فهذا شرح لهذه المسألة .

المسألة الثانية : أن القائم أبوه كان منطلقه جاريته ، فهذه المسألة ، قد اشتملت على الخطأة ، والصواب .

الصورة الأولى : في وجوه الصواب ، وهي أربعة : رفع منطلقة من وجوه ثلاثة :

---

(١) ينظر : الغرة المخفية ٢/٤٢٥ ، وارتشاف الضرب ٢/٩٦ .

أما أولًا : فعلى إلغاء كان ، ويكون ما بعدها جملة ابتدائية خبرًا عن القائم .

وأما ثانيًا : فبأن تكون كان ملغاة ، وتكون منطلقة مرفوعة على أنها خبر القائم ، والجارية مرفوعة بها ارتفاع الفاعلية .

وأما ثالثًا : فبأن تكون كان معتمدة عاملة في ضمير للقائم ، وتكون ما بعدها جملة ابتدائية خبرًا عنها ، وهي وما بعدها خبرًا عن القائم .

وأما رابعًا : فبأن تكون منطلقة منصوبة خبرًا عن القائم لكان ، والجارية مرفوعة بها على الفاعلية . فهذه وجوه لا غبار عليها في الصحة كما ترى .

الصورة الثانية : وجوه الخطأ : وهي كثيرة : إن القائم أباه كان منطلقة جاريته ، غير خافية ، فلا وجه بنا لا يرادها ضنينة بالبياض ، ثم إذا عرف الصواب فالخطأ ما خالفه ، والله أعلم .

***

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه – :

باب الفصل ويسميه الكوفيون العماد

اعلم أن العرب تجعل هو، وهما، وهم [وهي] وأنت، وأنتما، وأنتم، وما أشبه ذلك فصلًا بين كل معرفتين، لا يستغنى[1] أحدهما عن الآخر، وبين معرفة ونكرة تقارب المعرفة، وذلك في باب كان، وأخواتها، وباب إنَّ، وفي الظن، والابتداء والخبر، وذلك قولك: كان زيدُ هو القائم، فتجعل القائم خبر كان، وهو فصل لا يعتد به. وإن شئت قلتَ: كان زيدٌ هو القائمُ، جعلت هو مبتدأ، والقائم خبره، والجملة خبر كان، ومثله: كنتَ أنتَ القائمُ، وكنت أنا القائمُ[2]، قال الله تعالى [: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[3] و] ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ بالرفع[4] أيضًا، وقال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ﴾[5]، بالرفع والنصب، وقال الله تعالى: ﴿وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[6] /١٤٤أ/، وقرأ بعضهم: (هم الظالمون)، جعل هم مبتدأ، والظالمون خبره، [والجملة خبر كان] وقال قيس بن ذريح[7]:

تُبَكِّي عَلَى لُبْنَى وأنتَ تَرَكْتَهَا ... وكُنْتَ عليها بالْمَلاَ أنتَ أَقْدَرُ

والقوافي مرفوعة. وكذلك تقول في الظن: ظننت زيدًا هو القائم، إذا جعلت

---

(١) في الأصل: لاستغناء.

(٢) ليست في الجمل ١٤٢.

(٣) المائدة ١١٧. وينظر: المختصر ٣٦، والتبيان في إعراب القرآن ٤٧٧/١، والقراءة غير منسوبة.

(٤) في الأصل: وبالرفع.

(٥) الأنفال ٣٢. وينظر: معاني القرآن للفراء ٤٠٩/١، ومشكل إعراب القرآن ٣١٤/١، والتبيان ٦٢٢/٢، وهذه قراءة الأعمش.

(٦) الزخرف ٧٦. وينظر: معاني القرآن للفراء ٣٧/٣، وهي قراءة ابن مسعود.

(٧) شعره: ٨٦، وهو من شواهد الكتاب ٣٩٥/١، والمقتضب ١٠٥/٤، وشرح المفصل ١١٢/٣.

هو فصلًا ، وإن لم تجعله فصلًا رفعت القائم ، وكذلك ما أشبهه .

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام :

نحاة البصرة يسمون هذا الضمير : الفصل ، أخذًا له من الغرض الذي جيء به من أجله ، لأنه إنما جيء به للفصل بين كون الاسم خبرًا ، أو صفة . ونحاة الكوفة يسمونه : العماد ، أخذًا له من جهة أنه إنما جيء به ليعتمد عليه في الفصل بين كون الاسم خبرًا ، أو صفة[1] ، وكلهم متفقون على المقصود والمعنوي ، وهذا الخلاف أمر لفظي ليس وراءه كثير فائدة ، فلا حاجة إلى بسط الكلام فيه . فلنذكر شرائطه ، ثم نذكر أحكامه ، فهاتان فائدتان :

الفائدة الأولى : في ذكر شرائطه :

واعلم أن هذا الضمير إذا كان واقعًا على جهة الفصل ، فلا بد فيه من اعتبار شرائط[2] :

أولها : أن يكون هذا الضمير من الضمائر المرفوعة المنفصلة ، إما على جهة الفصل ، وإما على جهة الاعتماد على ما حكيناه من الخلاف ، لأن سائر الضمائر ، غير ما ذكرناه ، لا وجه لدخوله ها هنا ، إذ لا لبس فيما عدى ذلك من الضمائر .

وثانيها : أن يكون هذا الضمير حاصلًا على جهة المطابقة لما قبله في الغيبة ، والخطاب ، فلهذا تقول : كان زيد هو القائم ، وكنت أنت القائم ، وكنا نحن القائمين ، فلا بد فيه من الموافقة لما قبله ، ولهذا جوز الكسائي[3] من قولنا : كان

---

(١) ينظر: الكتاب ٣٩٣/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٥١/١-٥٢ ، والمفصل ٢٦/٢ ، والإنصاف ٧٠٦/٢ ، (م١٠٠) ، والتخمير ١٦٢/١ ، وشرح الكافية ٢٤/٢ .

(٢) ينظر : الغرة المخفية ٣٢٩/١ ، وشرح المفصل ١١٠/٣-١١٢ ، والكافية ١٤٨ ، وشرح الكافية ٢٣/٢-٢٤ ، وشرح ألفية ابن معطي ٦٦٧/١-٦٦٨ .

(٣) قال ابن السراج في الأصول ١٢٥/٢-١٢٦ : «وقد حُكي هذا عن الكسائي ...وهذا لا يجوز عندي ولا عند الفراء» . وينظر : شرح الكافية ٢٦/٢ .

زيد هو القائمة جاريته ، لأن التقدير فيه : كان زيد هو الذي قامت جاريته ، فأما الفراء[١] ، وابن السراج فمنعا منها لعدم المطابقة ، والمختار ما قاله الكسائي ، لأن المطابقة حاصلة من جهة المعنى .

وثالثها : أن يكون هذا الضمير متوسطًا ، فإن كان مصدرًا فلا وجه لكونه فصلًا ، كقولك : هو القائم ، وهي القائمة ، لأنه إذا كان صدرًا فلا لبس فيه .

ورابعها : أن يكون توسطه بين المبتدأ ، وخبره ، وبين عواملهما ، فإن كان متوسطًا بين الحال ، وصاحبها فلا يعد من هذا الباب ، كقولك : هذا زيد هو قائمًا ، فلا وجه للنصب بحال ، وكقراءة من قرأ : ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ﴾[٢] بالنصب ، وهي محكية عن ابن مروان[٣] ، قال سيبويه[٤] : أما ابن مروان فقد احتبى في لحنه ، وقال أبو عمرو بن العلاء[٥] : من قرأها بالنصب فقد تربع في لحنه .

وخامسها : أن يكون حاصلًا بين معرفتين كقولك : زيد هو القائم ، أو ما يقاربهما كقولك كان زيد هو أفضل منك ، وإنما كان أفضل مقاربًا للمعرفة ، لأن مِنْ فيه ساده مسد اللام أو الإضافة ، فلا تنفك عن أحدهما . فإن كان الخبر نكرة فلا مساغ للنصب بحال على جهة الفصل ، كقولك : كان زيد هو منطلقًا ، قال الشيخ عبد القاهر : لو قلت : كان زيد هو رجلًا من بني تميم شاعرًا ، لم يجز ، وكان خطأ .

فمتى استكمل هذا الشرائط ، فالنصب هو الوارد في اللغة الفصيحة العالية ، قال

---

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء ٣/١٨٥-٢٣٦ .

(٢) هود ٧٨ . ينظر : معاني القرآن الأخفش ٢/٥٨١ ، ومشكل إعراب القرآن ١/٣٧١ .

(٣) محمد بن مروان السدي . (غاية النهاية ٢/٢٦١ ، وطبقات المفسرين ٢/٢٥٥-٢٥٦) .

(٤) ينظر : الكتاب ١/٣٩٧ . وينظر : المقتضب ٤/١٠٥ .

(٥) واسمه زبان ، ت ١٥٤هـ ، (الفهرست ٣٠ ، وأخبار النحويين البصريين ٤٦-٤٨) . الكتاب ١/٣٩٧ . وينظر : النكت ١/٦٧٦-٦٧٧ ، وشرح الكافية ٢/٢٦ .

الله تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ﴾[١]، وقال تعالى ﴿وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ﴾[٣]، وغير ذلك من الآي. وقد حكي الرفع، وهو لغة رديئة، ويقرأ قوله تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ﴾[٤]، ﴿وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾[٥].

فأما البيت الذي أنشده لقيس، فلنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهر، وقوله: وأنت تركتها: جملة ابتدائية، في موضع نصب على الحال من الضمير في تبكي، والملا: الأرض الواسعة، والملا: الجماعة من الناس، فكأنه قال: تبكي عليها تاركا لها، وقد كان نكحها، فأقسم عليه أبوه ليطلقنها، فطلقها، فأبت عن العودة إليه، ونكحها غيره، فهام عليها، وشغف بحبها[٦].

وأما موضع الشاهد منه، فإنما أورده شاهدًا على جواز الرفع على الخبرية، لأن القوافي كلها مرفوعة في هذه المقطوعة، وبعده[٧]:

لقد كان فيها للأمانة موضع ··· وللقلب مرتادٌ وللعين منظر

الفائدة الثانية: في ذكر أحكامه، وله[٨] أحكام ثلاثة:

أولها: أن مواقعه في باب المبتدأ وخبره وعواملهما، وجملتها خمسة[٩]:

---

(١) المائدة ١١٧.

(٢) القصص ٥٨.

(٣) الكهف ٣٩. وقد كتبت في الأصل: ترني. وينظر: معاني القرآن للفراء ٢/١٤٥.

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/٤٤٢، والبحر المحيط ٦/١٢٩، وهي قراءة عيسى بن عمر.

(٥) لم أقف عليها.

(٦) ينظر: الحلل ١٨٦، والأغاني ٩/١٧٧-١٧٨.

(٧) شعره: ٨٦.

(٨) في الأصل: واله.

(٩) ينظر: الكتاب ١/٣٩٣-٣٩٥، والمقتضب ٤/١٠٤-١٠٤، والمفصل ٢/٢٦، والغرة المخفية =

أما أولًا: فالمبتدأ والخبر، كقولك: زيد هو القائم.

وأما ثانيًا: فكان وأخواتها، كقولك: كان زيد هو القائم.

وأما ثالثًا: فباب ظننت، كقولك: ظننت زيدًا هو القائم.

وأما رابعا: فإن وأخواتها، كقولك: إن زيدًا هو أخوك.

وأما خامسًا: فباب ما، كقولك: ما زيد هو المنطلق.

قال الله تعالى: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾(١)، فهذا شاهد على الفصل في المبتدأ وخبره، وقال: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ﴾(٢)، ﴿وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾(٣)، وهذا شاهد في باب كان، وقال: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ﴾(٤) وهذا شاهد في باب أفعال القلوب، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾(٥)، وهذا شاهد في باب إن، وما لم يرد فهو مقيس على ما ورد فيه.

وثانيها: هل يكون اسما أم لا؟ اختلف النحاة في هذه المسألة، فالذي قاله علماء البصريين، كالخليل وسيبويه(٦)، واختاره الفارسي: إن هذا الضمير لا محل له من الإعراب، وإنما أتى به للفصل، وهذا كالصريح فهم على أنه حرف، لأنه لو كان اسما عندهم لكان لا بد له من إعراب، إما ظاهر، وإما مقدر. والذي عليه جماهير أهل الكوفة، الكسائي والفراء(٧) وغيرهما، أن هذا الضمير له موضع من

= ١/٣٣٠، وشرح جمل الزجاجي ٢/٦٧-٦٨، وشرح ألفية ابن معطي ١/٦٦٩.

(١) الشورى ٩.

(٢) المائدة ١١٧.

(٣) القصص ٥٨.

(٤) الكهف ٣٩. وقد كتب في الأصل: ترني.

(٥) البروج ١٤. وكتب في الأصل: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ﴾....

(٦) قال سيبويه في الكتاب ١/٣٩٥: «فصار هو وأخواتها هنا بمنزلة ما إذا كانت لغوًا، في أنها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل الذكر». وينظر: الإنصاف ٢/٧٠٦ (م١٠٠)، والكافية ١٤٨.

(٧) الإنصاف ٢/٧٠٦-٧٠٧ (م١٠٠). وينظر: شرح ألفية ابن معطي ١/٦٧٠.

الإعراب، وهذا تصريح منهم باسميته، فأما ابن الحاجب[١]، والخوارزمي[٢]، والزمخشري[٣]، فليس عنهم تصريح باسمية ولا حرفية. والمختار عندنا: أنه اسم كما هو مذهب أهل الكوفة[٤]، ويدل عليه أمران:

أما أولًا: فلأن المعلوم قطعا: أن مدلول قولنا: أنت، وأنتما، وهما، إذا وقعت فصلا كما قررناه، كمدلولها إذا وقعت مصدرة في نحو قولك: أنت قائم، وأنتِ قائمة، وهو قائم، وهي قائمة، فإذا كان هذا اسما، فهكذا إذا وقعت فصلًا من غير فرق.

وأما ثانيًا: فلأن الاجتماع منعقد بين النحاة على وجوب القطع باسمية هذه الضمائر إذا وقعت مبتدآت، فلو قضينا بحرفيتها في مواقعها فصلًا لكانت مشتركة، ولا شك أن الاشتراك على خلاف الأصل، فلأجل هذا قضينا بكونها اسما حيث وقعت، دفعا للاشتراك، وهذا هو مقصودنا.

وثالثها: أن الجماهير/٤٤ب/ من أهل البصرة ذكروا: أن هذا الضمير لا يؤكد ولا يعطف عليه، ولا يوضح بشيء من التوابع، كالبدل وغيره، قال ابن السراج[٥]: فأما الضمير المنفصل، المسمى بالفصل والعماد، فهو ملغى عن الإعراب، فلا يؤكد، ولا ينسق عليه، وهذا إنما بناء على مقالتهم بحرفيته، فأما على ما هو الحق، والذي اخترناه، فإنه لا مانع من بيانه بهذه التوابع، فيجوز على هذا: كان زيد هو

---

(١) نص ابن الحاجب في شرح الإيضاح ٤٦٩/١-٤٧١، على أن ضمير الفصل له موضع من الإعراب، وعلى هذا يكون من قبيل الأسماء. وينظر: شرح الوافية ٢٨٣.

(٢) ذكر في التخمير ١٦٣/٢: أن هو من قوله: ﴿هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ آل عمران ١٨٠، لا محل له من الإعراب، لأنه علامة مؤذنة بأن ما بعده خبر لا صفة ونظيره النون في: يعصرن السليط أقاربه.

(٣) ينظر: المفصل ٢٦/٢.

(٤) وهو اختيار ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ٦٥/٢.

(٥) الأصول ١٢٥/٢.

العاقل أخوك ، وظننت زيدًا هو الظريف صاحبك ، فيجوز في صاحبك ، وأخيك ، أن يكونا بدلًا ، أو عطف بيان من الضمير[1] ، كما أشرنا إليه . فهذ جملة كافية في أحكامه .

* * *

(١) ينظر : الأصول ٢/١٢٥-١٢٦ ، والإنصاف ٢/٧٠٦-٧٠٧ (م١٠٠) ، وشرح المفصل ٣/١١٣ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/٦٦ .

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب الإضافة

إذا أضفت اسما إلى اسم، خفضت المضاف إليه، وأجريت الأول بالإعراب، وحذفت منه التنوين، وفي التثنية والجمع النون، وينكر ويعرف بالمضاف إليه، وذلك قولك: هذا غلام زيد، [وهذان غلاما زيد]، وهؤلاء غلمان زيد، ورأيت صاحب عمرو(١)، ورأيت صاحبي عمرو ورأيت أصحاب عمرو، وهؤلاء بنو محمد، وكذلك ما أشبهه.

واعلم أنك لا تجمع بين الألف واللام والإضافة، لا تقول: هذا الغلام زيدٍ، ولا هذا الصاحب عمرو، لأن الاسم لا يتعرف من جهتين مختلفتين.

قال الأمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

اعلم أن الإضافة لها معنيان: لغوي، واشتقاقها من الميل، يقال: ضافت الشمس، إذا دنت للغروب، ومنه قولهم: ضاف السهم، إذا مال عن الهدف، واضفت ظهري إلى الحائط، أي أملته إليه(٢).

وهي في مصطلح النحاة لها معنيان: عام، وخاص. فالعام: هو إسناد الاسم إلى الاسم لا على جهة الإخبار عنه. فقولنا: اسناد الاسم إلى (الاسم: عام في الإضافة اللفظية والمعنوية، وقولنا: لا على جهة الإخبار عنه: يخرج قولنا: قائم زيد، وزيد قائم، فإن هذا اسناد اسم إلى اسم وليس من الإضافة في شيء، لما كان على جهة الإخبار عنه.

---

(١) ليست في الجمل ١٤٤.

(٢) ينظر: الصحاح: (ضيف) ١٣٩٢/٤

وأما الخاص: فهو إسناد الاسم إلى الاسم لا فائدة تعريف، أو تخصيص[١].

فقولنا: إسناد الاسم إلى الاسم: يشمل الإضافة اللفظية والمعنوية، لأنهما جميعًا مستويان في اختصاصهما بالأسماء، وقولنا: لإفادة تعريف أو تخصيص: يخرج به الإضافة اللفظية، كقولنا: حسن الوجه، وضارب زيد، فإن مثل هذا لا يفيد تعريفًا، ولا تخصيصًا. أما التعريف فظاهر لأنه قد يجري على النكرة على جهة التبعية، كقوله تعالى: ﴿عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾[٢]، وأما التخصيص فلا يفيده أيضًا، لأن التخصيص حاصل مع الإضافة كحصوله من غير إضافة، فقولنا: مررت برجل ضارب زيدًا، مثل قولنا: مررت برجل ضارب زيدٍ، في إفادة التخصيص.

وأما اللفظية على جهة الخصوص فهي: إضافة الاسم إلى الاسم على جهة التخفيف، ولا يجوز تعريفها، بأن يقال: إضافة الاسم إلى معموله، لأن في الإضافة ما هو إضافة إلى المعمول: كضارب زيد أمس، وليس لفظيًا.

فإذا تمهدت هذه القاعدة، فلنذكر أقسام الإضافة، ثم نذكر أحكامها، فهاتان فائدتان:

الفائدة الأولى: في تقسيم الإضافة:

اعلم أن الإضافة في نفسها منقسمة إلى لفظية، ومعنوية، فاللفظية كما ذكرناه لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا[٣]، ثم هي على وجهين[٤]:

---

(١) ينظر: شرح عيون الإعراب ٢١٢.

(٢) الأحقاف ٢٤.

(٣) ينظر: المفصل ٢٤٣/١، والغرة المخفية ٣٥٧/١، وشرح الكافية الشافية ٩١٠/٢.

(٤) ذكر الرضي في شرح الكافية ٢٧٨/٢، أن المتفق عليه من الإضافة اللفظية ثلاث أشياء: ما ذكر هنا والصفة المشبهة. والمختلف فيه ثلاثة: ما ظاهره اضافة الصفة إلى موصوفها والعكس، وأفعل التفضيل. وينظر الأصول ٦/٢-١٠، والمقتصد ٨٨٣/٢-٨٩٥، وشرح عيون الإعراب ٢١٣-٢١٥، والغرة المخفية ٣٥٦/١-٣٦٠، وشرح ألفية ابن معطي ٧٣٣/١-٧٣٨.

أحدهما : أن تكون الصفة مضافة إلى فاعلها ، وهذا كقولك : ضامر البطن ، وجائلة الوشاح ، ومعمور الدار ، ومؤدب الخدام .

وثانيهما : أن تكون مضافة إلى مفعولها ، كقولك : ضاربُ زيدٍ ، وراكب فرسٍ ، فهكذا تكون الإضافة اللفظية .

وأما الإضافة المعنوية : فهي ما أفادت تعريفًا : كغلام زيد ، أو تخصيصًا ، كغلام رجلٍ ، وما شاكله[1] . ثم الإضافة المعنوية تكون على أوجه خمسة[2] :

أولها : أن تكون بمعنى اللام ، وهذا إنما يكون عند مغايرة المضاف للمضاف إليه ، وهذا كقولك : غلام زيد ، وثوبه ، وداره ، وهذا يكثر جدًا .

وثانيها : أن تكون بمعنى مِنْ ، كقولك : باب سَاج ، وخاتم ذَهبٍ ، وهذا إنما يكون عند أن المضاف نفسه من جنس المضاف إليه ، فالخاتم من جنس الذهب ، والباب من الساج .

وثالثها : أن تكون بمعنى في ، كقولك : ضرب اليوم ، ومكر الليل ، وهذا إنما يستعمل على القلة والكثير ، هما الوجهان الأولان[3] .

ورابعها : إضافة الموصوف إلى صفته ، في نحو قولك : مسجد الجامع ، وصلاة الأولى ، ودار الآخرة ، فهذا أصله : المسجد الجامع ، والصلاة الأولى ، والدار الآخرة ، فهذا متأول عند علماء البصريين على موصوف محذوف ، وتقديره : مسجد الوقت الجامع ، وصلاة الساعة الأولى ، ودار الكره الآخره ، وعلى هذا

---

(١) ينظر : المقتصد ٨٧٢/٢ ، والمفصل ٢٤٣/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٩٠٨/٢ .

(٢) ينظر : الغرة المخفية ٣٥٥/١-٣٥٦ ، والكافية ١٢١-١٢٢ ، وشرح ألفية ابن معطي ٧٣٠/١-٧٣٢ .

(٣) ذهب الرضي إلى القول في شرح الكافية ٢٧٤/٢ : إن الإضافة تكون بمعنى اللام ومن ولا ثالث لهما .

يخرج عن كونه إضافة الموصوف إلى صفته[١]. فأما على مذهب الكسائي والفراء[٢]، فإن ذلك جائز عند تغاير اللفظ.

وخامسها: إضافة الصفة إلى موصوفها في نحو قولك: جرد قطيفة، وإخلاقُ ثياب، فإن أصله: قطيفة جرد، وثياب أخِلاق، وهل عندك جائبة خبر؟ أي خبر جائبة، تجوب من أرض إلى أرض، أو مغرّبة خبر، أي خبر مغربه، فهذا وأمثاله على أن هذه الأوصاف طرحت لوضوحها، فلما طرحت موصوفاتها لا جرم استبهمت، فلهذا أوضحوها بموصوفاتها على جهة الإضافة، فلهذا قالوا: جائبة خبر أو مغربة خبر، وسحق عمامة، على هذا التأويل الذي ذكرناه.

فهذه الأسماء المضافة في هذه الأوجه الخمسة، جارية على قضيَّة الإضافة المعنوية، تفيد تعريفًا أو تخصيصًا في جميع مجاريها، لا يختلف حالها في شيء من ذلك.

الفائدة الثانية: في أحكام الإضافة:

فأما الإضافة اللفظية فلا تفيد تعريفًا، ولا تخصيصًا، كما أوضحناه، وإنما إفادتها للتخفيف لا غير، إما بإزالة التنوين في نحو قولك: ضارب زيد، وراكب فرس، وحسن الوجه، وحسن وجه، وإما بإزالة نون التثنية، في نحو قولك: ضارب زيد، وراكبًا فرس، وإما بإزالة نون الجمع، في نحو قولك: ضاربو زيد، وحسن وجه. وقد يكون التخفيف بحذف الضمير في نحو قولك: الحس الوجه، فإن التخفيف فيه حاصل بحذف الضمير، فإن الأصل فيه: الحسن وجه، رفعًا، والحسن وجهه، نصبًا، فلما قلنا: الحسن الوجه، حصل /٤٥أ/ التخفيف بحذف

---

(١) ينظر: شرح اللمع ١٩٨/١، والمفصل ٢٦٥/١، والغرة المخفية ٣٥٩/١-٣٦٠، وشرح الوافية ٢٤٩-٢٥٠، وشرح جمل الزجاجي ٧١/٢-٧٢.

(٢) يقصد إضافة الشيء إلى نفسه التي منعها البصريون وأجازها الكوفيون. ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٣٠/١-٣٣١، والإنصاف ٤٣٦/٢ (م٦١).

الضمير، وفي نحو: الضاربان، والضاربون أيضًا، تخفيف بحذف النون[١].

وأما الإضافة المعنوية فلها أحكام:

أولها: أنها تفيد تعريفًا في المعرفة، كقولك: غلام زيد، وغلامك، وتخصيصًا في النكرة، في نحو قولك: غلام رجل، وصاحب امرأة. فإذا قلت: غلام زيد، فجميع أحكام المعرفة حاصل في حق الغلام، بدليل استعماله في جميع المواضع التي يشترط فيها التعريف، من كونه مبتدأ، وصاحب حال، وغير ذلك، ولا وجه لتعريفه إلا من جهة الإضافة، إذ لا وجه يقتضي تعريفه سوى ما ذكرناه. وإذا قلت: غلام رجل، فالتخصيص حاصل في حقه من بين سائر الغلمان، ولا وجه لذلك إلا من جهة الإضافة[٢].

وثانيها: أنه لا يجوز الجمع بين اللام والإضافة، فلا يجوز أن يقال: الغلام زيد، ولا الصاحب عمرو[٣]، وإنما امتنع ذلك لأمرين:

أما أولًا: فلأن الألف واللام يشعران باستقلال الكلمة، واستغنائها عن غيرها، والإضافة تشعر بافتقار الكلمة إلى غيرها، واحتياجها، ويستحيل في الكلمة الواحدة أن تكون حاصلة على جهة الاستغناء، والافتقار، لما فيه من التناقض.

وأما ثانيًا: فلأن أحد التعريفين كاف عن الآخر، فلا يجوز جمعهما بحال، وهذا أحسن من كلام أبي القاسم، حيث قال: لأن الاسم لا يتعرف من جهتين مختلفتين، فإنه يوهم أنه يجوز تعريف الكلمة من جهتين متفقتين[٤]، فالتعليل بما ذكرناه رفع للاحتمال وأقطع.

---

(١) ينظر: المقتضب ٤/١٤٤، والمفصل ١/٢٤٨، وشرح المفصل ٢/١٢٢-١٢٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٢/١٢١.

(٣) ينظر: الأصول ٢/٥، والمقرب ٢٣١.

(٤) ينظر: إصلاح الخلل ٢٣٦.

وثالثها : أنه لا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة ، وإنما امتنع ذلك لأن التنوين في الأصل للتنكير ، والإضافة للتعريف ، ويستحيل في الكلمة الواحدة أن تكون معرفة منكرة في حالة واحدة[١] ، وإنما حكمنا بأن التنوين في الأصل للتنكير ، فلأمرين :

أما أولًا : فلأن اللام لما كانت موضوعة للتعريف ، وهو مضاد لها ، كان موضوعًا للتنكير .

وأما ثانيًا : فلأن التنكير مقابل للتعريف ، وقد وضعوا للتعريف حرفًا ، فيجب أن يضعوا للتنكير حرفًا ، ولا حرف للتنكير يعرف سواه ، فلهذا كان موضوعًا له . والتفرقة بين الوجهين ظاهرة ، فالأول باعتبار المعنيين ، والثاني باعتبار الحرفين ، فافترقا .

وهكذا القول في استحالة الجمع بين الألف واللام والتنوين ، لهذه العلة أيضًا . فحصل من هذا : أن هذه الأمور الثلاثة ، أعني الألف واللام ، والتنوين ، والإضافة ، لا يجوز الجمع بين اثنين منها لما ذكرناه .

ورابعها : أن العامل في المضاف إليه ، إنما هو الحرف المقدر ، أحد الأحرف الثلاثة : من ، واللام ، وفي ، بواسطة الاسم المضاف ، هذا هو المختار في ذلك . وزعم بعضهم : أن العامل و المضاف[٢] ، وهذا فاسد ، فإن الاسم المضاف لا عمل له بحال ، لأن الأصل في الأسماء أنها غير عاملة ، وإنما العمل إنما هو الأفعال ، والحروف . وقال بعضهم : إن العامل هو الحرف المتوسط ، هذا فاسد أيضًا ، فإن الحرف يضعف عن أن يكون عاملًا وهو مضمر ، لأن عمله مع ظهوره ليس يقوى ،

---

(١) ينظر : المقتضب ١٤٣/٤ ، والأصول ٥/٢ ، وشرح جمل الزجاجي ٧٥/١ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢٠٩/١ ، والمقتضب ١٤٣/٤ ، والغرة المخفية ٣٦١/١ ، والعوامل المائة ٣٠٣ ، وشرح التصريح ٢٥/٢ ، وحاشية الصبان ٣٧/٢-٢٣٨ .

فضلًا عن أن يكون مضمرًا وهو عامل[١] . وقال بعضهم : إن العامل في المضاف أمر معنوي ، وهذا فاسد أيضًا ، لأن العامل المعنوي على خلاف الأصل ، وإنما اضطرنا إليه في المبتدأ ، والفعل المضارع ، وما عداهما فلا دليل عليه . فإذا بطلت هذه الأقوال ، لم يبق عاملًا في المضاف إليه الجر ، إلا ما ذكرناه من الحرف المقدر بواسطة الاسم المضاف ، فهذا هو أحسن الأقوال ، واقربها كما ترى .

وخامسها : أنه يجوز حذف المضاف كثيرًا عند العلم به ، كقوله تعالى : ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[٢] وقوله تعالى : ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾[٣] أي أمر ربك ، وأسأل أهل القرية ﴿ٱلْعِيرُ﴾ أي أهل العير . ويجوز أيضاً حذف المضاف إليه ، كقوله تعالى : ﴿بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ﴾[٤] أي فوق بعض ، وقال تعالى : ﴿وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾[٥] أي وكلهم ، وهذا التنوين كما هو دال على المكانة ، فهو عوض عن المضاف إليه[٦] .

ولا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ، ولا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف والحرف ، لكثرة استعمالهما في كلامهم[٧] .

فهذه جملة ما نذكره من أحكام الإضافة اللفظية والمعنوية ، وبالله التوفيق .

---

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجي ٢/٧٥ .

(٢) يوسف ٨٢ . وفي الأصل : أسال . ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٢/٧٤٢ .

(٣) الفجر ٢٢ .

(٤) الزخرف ٣٢ .

(٥) الأنبياء ٧٩ .

(٦) ينظر : الغرة المخفية ١/٣٦١-٣٦٢ ، والمقرب ٢٣٥ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٦٨ ، وشرح الكافية ١/٢٩١-٢٩٢ وشرح ألفية ابن معطي ١/٧٤١ .

(٧) هذه من مسائل الخلاف ، فالبصريون لا يجوزن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر ، والكوفيون يجزون ذلك في ضرورة الشعر . ينظر : الإنصاف ٢/٤٢٧ (م٦٠) ، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٧٩ ، وشرح الكافية ١/٢٩٣ .

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب التاريخ

اعلم أن التاريخ محمول على الليالي دون الأيام، لأن أول الشهر ليلة. فلو حمل التاريخ على الأيام سقطت من أول الشهر ليلة، فيؤنث التاريخ لما ذكرت، فتقول: كتبت لخمس خلون [من الشهر]، ولست خلون [من الشهر] فيقع التاريخ على الليالي [دون الأيام]، لأن[1] مع كل ليلة يومًا، وليس في العربية موضع يغلب فيه المؤنث على المذكر إلا في التأريخ، فأما[2] ما سوى هذا، فإنه يغلب فيه المذكر على المؤنث، فيقال: الهندات وزيد خرجوا، الفواطم وعمر قدموا، فيغلب المذكر المؤنث. وكذلك تقول لرجل معه خمس نسوة: هذا سادس ستة، أي أحد ستة، فيغلب المذكر [على المؤنث] وتثبت الهاء، إلا في التأريخ، فإنك تغلب المؤنث على المذكر، وتقول: كتبت لخمس بقين، ولست بقين.

فإذا ميزت العدد بواحد، أفردت الإخبار [عنه] كقولك: كتبت لإحدى عشرة ليلة خلت من الشهر، ولثلاث عشرة [ليلة] خلت، وبقيت، وإذا فسرته بجمعٍ، جمعت الخبر عنه فقلت: كتبت لأربع خلون، ولعشر بقين.... وصلى الله على محمد وآله.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

اعلم أن التاريخ: هو توقيت الحوادث بالأزمنة، والتأريخ المذكور في زماننا هذا هو التأريخ الإسلامي، إنما هو من حدوث الهجرة، صلوات الله على صاحبها وسلامه. وفيه لغتان: أرَّخْتُ، ووَرَّخْتُ[3]. وله أحكام تتعلق بالأسماء العددية في

---

(١) في الجمل ١٤٥: وقد عُلم أن مع كل ليلةٍ يومًا.

(٢) في الأصل: فما سوى.

(٣) ينظر: رسالة الخط والقلم ٣١، وأدب الكاتب ٧٨، وكتاب الكتاب ٧٩-٨٠.

التذكير، والتأنيث /٤٥ب/ فلا جرم ذكره النحاة في كتبهم، وهو باب يغلب فيه المؤنث على المذكر، لما كان التأنيث فيه سابقًا، وهي الليلة، فلنذكر حكم التغليب، ثم نذكر كيفية جري التأريخ، فهاتان فائدتان:

الفائدة الأولى: في حكم التغليب:

واعلم أن الأصل في التغليب إنما هو للمذكر، لأنه هو الأصل، لافتقار المؤنث إلى العلامة، فلهذا كان المذكر هو الأصل، ولاختصاص التذكير بمزية الفضل. أما شرعًا، فإن الله تعالى جعل للرجال مزية على النساء، وخص الذكور بخصائص ليست للنساء. وأما عرفًا، فالظاهر فيما بين العقلاء نزول مراتبهن في العقل، والخصومات، وركة الأحوال في جميع التصرفات، فلأجل هذا غلب حكم التذكير على التأنيث في جميع الخطابات، ونذكر من ذلك خمسة أمور:

أولها: جميع السلامة بالواو والنون، فإنك تقول: زيد والهندات سائرون، وعمرو والنساء خارجون.

وثانيها: التثنية في نحو قولك: القمران، فإنه تثنية للشمس والقمر، لكنه غلب حكم القمر لما كان مذكرًا على لفظ الشمس، وثني لفظ القمر فقيل: القمران، لما ذكرناه.

وثالثها: الضمير المرفوع فإنه إنما يكون للمذكرين، فإذا اجتمع مذكر ومؤنثان غلبت فيه حكم التذكير، فقلت فيه: زيد والهندات خرجوا، وعمرو والنساء خرجوا، ولا تقول: دخلن، ولا خرجن.

ورابعها: حكم الضمير المنصوب والمجرور، فإنك تقول: زيد والهندات ضربتهم، وعمرو والنساء أخرجتهم، ولا تقول: أخرجتهن، لأن الضمير الأول للمذكرين، والثاني للمؤنثات، وفي المجرور تقول: زيد والهندات غلامهم قائم، ولا تقول: غلامهن، لأجل التغلب، كما ذكرناه.

وخامسها: العدد، كقولك لرجل معه خمس نسوة: هذا سادس ستة، ولا

تقول : ست ، فتثبت الهاء في ستة ، لأنها إنما تثبت في عدد المذكرين .

فهذه مواضع التغليب ، كما ترى ، وهذا الصنع مستمرًا في جميع المواضع ، أعني تغليب حكم المذكر ، على حكم المؤنث ، عند اجتماعهما ، كما أوضحناه ، إلا في التأريخ فإنهم اعتزموا فيه على تغليب حكم المؤنث ، إخراجًا له عن هذه القاعدة ، والسِّر فيه هم أن تقدير حكم التأريخ إنما هو على ذكر الأيام والليالي ، والليلة هي السابقة من كل شهر ، فلو حملنا التأريخ على الأيام ، لاسقطنا حكم الليلة من الشهر ، ولا سبيل إليه ، فلهذا أنث التأريخ[1] .

الفائدة الثانية : في كيفية جرى التأريخ في التذكير والتأنيث :

اعلم أن الأمر إذا كان حادثًا في أول ليلة من الشهر ، فإنه يقال في تأريخه : غرة شهر كذا ، ومستهل شهر كذا ، ولا تقول : حصل في ليلة خلت ، لأنه يكون كذبًا ، لأنها غير خالية وأنت فيها ، فإذا خلت الليلة قلت : كان ذلك لليلة خلت ، إذا كنت في يومها ، ولا تقول : ليوم خلا ، لأنه غير خالٍ وأنت فيه ، وهكذا القول فيما عدى ذلك[2] . فإذا مضت من الشهر أيام وليالٍ فذلك يكون على وجهين :

أحدهما : أن يكون الحال في النصف الأول من الشهر ، فهذا يكون على أوجه ثلاثة :

أولهما : أن يفضل ذكر الليالي والأيام ، وإذا كان الأمر كما قلناه فإنك تقول في هذا : كان هذا الأمر لخمس خلون ، ولسبع خلون ، فها هنا يكون الحكم للمؤنث فتأتي بضميره وهو النون وتسقط التاء من العدد ، دلالة على أن الليالي هي المعتبرة

---

(١) ذهب بعض النحاة إلى أن هذا ليس من باب تغليب المؤنث على المذكر وإنما هو من باب الاستغناء . ينظر : شرح جمل الزجاجي ٢/٧٧-٧٩ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٩١ ، وارتشاف الضرب ١/٣٧٥ .

(٢) ينظر : التكملة ٦٩ ، والغرة المخفية ٢/٥٧٠ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٩١ ، وشرح الكافية ٢/١٥٧ ، وارتشاف الضرب ١/٣٧٥-٣٧٦ .

وأن الحكم لها، وهذا مشروط، أعني تغليب المؤنث بأن لا تذكر الأيام بحال[١].

وثانيها: أن تذكر الأيام في التأريخ، فتقول: كان الأمر لخمسة أيام، ولسبعة أيام خلت، فيكون الحكم ها هنا للمذكر، فتأتي بالتاء في العدد، وبالتاء في خلت، دلالة على أن الاعتبار بالأيام دون الليالي، لما ذكرناه.

وثالثها: أن يجمع بين المذكر والمؤنث، فتقول على هذا: كان الأمر لإحدى عشرة، أو ثلاث عشرة بين يوم وليلة، فمنهم من يغلب حكم التأنيث لأنه هو الأصل في التأريخ كما ذكرناه، فيقول: لخمس عشرة فيسقط التاء من العدد، ومنهم من يغلب حكم التذكير لأنه هو الأصل مطلقًا، فيأتي على هذا بالتاء في العدد، فتقول: لخمسة عشر، فأما إذا لم تذكر الأيام والليالي، أو ذكرت الليالي وحدها، فإنك تغلب التأنيث لا محالة.

وثانيهما: أن يكون الحال في النصف الآخر من الشهر، وهو يكون على ما فصلناه من الوجوه الثلاثة، فإن أغفلت ذكر الأيام والليالي غلبت التأنيث بكل حال، وإن ذكرت الأيام وحدها غلبت حكم التذكير، وإن ذكرتهما جميعًا كان على الخلاف الذي ذكرناه في تغليب أحدهما، خلا أنك تقول في النصف الأول: خلت وخلون، وتقول في النصف الآخر: بقيت وبقين[٢]. هذا هو الذي عليه التعويل عند أكثر النحاة، وأكثر الكتاب على هذا التقدير الذي لخصناه، وقد حكي عن بعض الفقهاء[٢]: إدخال حرف الشرط في آخر الشهر، فيقول: لخمس إن بقين من الشهر، حرصًا على إدخال الشك بالشرط، لأن الشهر ربما تمّ، وربما نقص، فادخلوا الشرط احترازًا عن هذا. وحكى عن بعض الكتاب[٣] أنه

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٦٩١/٣، وارتشاف الضرب ٣٧٦/١.

(٢) ينظر: الغرة المخفية ٥٧١/٢، وشرح الكافية ١٥٧/٢-١٥٨، وحاشية الصبان ٧٨/٤.

(٣) ينظر: الغرة المخفية ٥٧١/٢، وشرح جمل الزجاجي ٨٠/٢، وارتشاف الضرب ٣٧٦/١.

أنف عن التقسيم الذي ذكرناه، في النصف الأول والأخير، فلا يلتفت إليه، فتقول على هذا: لخمس وعشرين خلون، وخلت، والأمر في ذلك قريب، والله أعلم بالصواب.

* * *

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب النداء

كل منادى في كلام العرب منصوب إلا المفرد العلم فإنك تبنيه على الضم وهو في موضع نصب، وذلك قولك: يا زيد، ويا محمد، ويا بكر، ويا صالح، قال الله تعالى: ﴿يَٰصَٰلِحُ ٱئْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ﴾[1]. وكذلك كل اسم علم مفرد تضمه في النداء كما ترى.

فأما المضاف والنكرة فمنصوبان، كقولك: يا غلامَ زيدٍ، وصاحب الفرسِ، ويا أخانا، ويا أبانا، قال الله تعالى: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾[2] وقال: ﴿يَٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَ۫نَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾[3]، وتقول: يا صاحِبَ الدارِ، ويا قاصِدَ بكرٍ، وتقول في النكرة: يا ذاهِبًا مُسْرِعًا، ويا راكبًا مستعجلًا، ويا قاصدًا بلدًا، و [كذلك] ما اشبهه: قال الشاعر[4]:

فيا راكبًا إما عرضت فَبلِّغَنْ ... نداماى من نجران أن لا تلاقيا

فنصب راكبًا لأنه منادى منكر، وقال الشاعر[5]:

ألا يا نَخْلَةً من ذات عرقٍ ... عليكِ ورحمةُ الله السلامُ

/٤٦أ/، وقال ذو الرمة[6]:

---

(١) الأعراف ٧٧.

(٢) يوسف ٣٩، ٤١.

(٣) يوسف ١١.

(٤) عبد يغوث الحارثي، المفضليات ١٥٦، وهو من شواهد الكتاب ٣١٢/١، والمقتضب ٢٠٤/٤، والأصول ٣٣١/١، والمفصل ١٠٦/١.

(٥) الأحوص، ديوانه

وهو من شواهد مجالس ثعلب ١٩٨، والخصائص ٣٨٦/٢، وارتشاف الضرب ١٢٠/٣.

(٦) ديوانه وهو من شواهد الكتاب ٣١١/١، والمقتضب ٢٠٣/٤، وارتشاف الضرب ١٢١/٣.

أدارًا بِحُزْوَى هجتِ للعينِ عَبْرةً فماء الهوى يَرْفَضُّ أو يَترقْرَقُ

وقال الأخطل في المضاف[(١)] :

أَلاَ يَاعِبَادَ اللَّه قَلْبِي مُتَيَّمٌ بِأَحْسَنِ مَنْ صَلَّى وَأَقْبَحِهِمْ فعلا

وإذا نعت المنادى المفرد العلم، كان لك في نعته إذا كان مفردًا وجهان : الرفع، والنصب، أما الرفع فعلى اللفظ، وأما النصب فعلى الموضع، لأنه في موضع نصب، وذلك قولك : يازيدُ العاقلُ، ويا بكر اللبيبُ .

فأما النعت المضاف والنكرة فلا يكونان إلا منصوبين . إلى آخر ما ذكره في الباب .

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام :

وقبل [الخوض] فيما نريده من ذلك نذكر معنى المنادى، وبيان العامل فيه .

أما معنى المنادى فهو : الاسم الملحق بأوله أحد حروف النداء، ملفوظًا به أو مقدرًا، لإرادة إقباله عليك[(٢)] . فقولنا : هو الملحق بأوله أحد حروف النداء : نفصله عن سائر الأسماء التي تلحق بأولها، وقولنا : ملفوظًا به أو مقدرًا، تقسيم للحرف في ظهوره وإضماره، كما سنقرره من بعد . وقولنا : لإرادة إقباله عليه : نفصله عن المندوب، والمخصوص في نحو قولهم : أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل . وله تفسيران غير ما ذكرناه، أعرضنا عنها استكفاءً بما ذكرناه ها هنا .

وأما بيان العامل فيه فقد اضطرب فيه رأي النحاة، واختلفوا على مذاهب فيه ثلاثة :

أولها : أن العامل فيه فعل مضمر لا يجوز إظهاره بحال، وأن هذا الحرف عوض عنه، وهذا هو قول جماهير البصريين كالخليل، وسيبويه[(٣)]، واختاره

---

(١) ينسب إلى الأخطل وليس في ديوانه، وهو من شواهد الحيوان ٥٢٥/٣، وحياة الحيوان ٢٤٩/٢ .

(٢) ينظر : الكافية ٨٩، وشرح الوافية ١٩٠، والإيضاح ٢٤٩/٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ١٤٧/١، ٣٠٣ . وينظر : المقتضب ٢٠٢/٢، واللمع ١٩٦، والنكت ٥٤٠/١ .

الزمخشري[١] ، ونصره ابن الحاجب[٢] والموصلي[٣] .

وثانيها : أن العامل فيه هو حرف النداء بنفسه من غير أن يكون قائمًا مقام الفعل ، وهذا هو مذهب الخوارزمي[٤] ، وحكاه ابن الأنباري[٥] عن بعض البصريين .

وثالثها : أن حرف النداء ليس حرفًا ، وإنما هو اسم للفعل ، والمنادى منصوب به ، وهذا محكي عن بعض المحققين من النحاة ، رواه ابن الحاجب[٦] .

فهذه مذاهب النحاة ، والمختار : أن المنادى مفعول في المعنى ، لأن المقصود فيه : أنادي زيدًا ، وأن العامل فيه إنما هو الحرف نفسه بواسطة الفعل ، وأن الفعل نفسه لا يجوز إظهاره مع حرف النداء بحال ، ويدل على ما قلناه هو : أن حرف النداء قد سمعت فيه الإمالة ، فلولا كونه قائمًا كمقام الفعل ، لكان لا وجه للإمالة فيه ، فلهذا قلنا : إن العمل مضاف إلى هذا الحرف ، لقيامه مقام الفعل[٧] .

والنداء تكسر نونه ، وتضم ، وتمد وتقصر[٨] . وهو من الأمور الإنشائيَّة[٩] التي لا تحتمل صدقًا ، ولا كذبًا ، ولهذا فإن من قال : يا زيد ، فلا يقال له صدقت ولا

---

(١) ينظر : المفصل ١/١٠٥ .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٤٩-٢٥٢ . وقد ذكر أربعة مذاهب ردها كلها عدا الأول .

(٣) لم يبين الموصلي في الغرة المخفية ٢/٥١٣ ، مذهبه ، بل اكتفى بايراد المذاهب الثلاثة ، وعلق عليها بقوله : وفي الأقوال الثلاثة نظر .

(٤) ينظر : التخمير ١/٣٢٥ . ورد المذهب الأول بقوله : « وما أبرد هذا المذهب ، بل ما أبطله ، وهذا لأنه لو كان الفعل مضمرًا ها هنا لكان كلامًا يتطرق اليه التصديق والتكذيب » .

(٥) ينظر : أسرار العربية ٢٢٦-٢٢٧ .

(٦) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٤٩-٢٥٢ . وقد ذكر أربعة مذاهب ردها كلها على الأول

(٧) ينظر : التبيين ٤٤٢-٤٤٣ .

(٨) ينظر : الصحاح أ (٦/٢٢٧٥) ، والغرة المخفية ٢/٥١٢ ، وارتشاف الضرب ٣/١١٧ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب ٣/١١٧ .

كذبت ، فأما أبو علي الفارسي فقد قال : النداء خبر من وجه ، يعني إذا كان واقعًا في الصفات ، كقولك : يا زاني ، ويا سارق ، ولهذا فإنه يجب على من قال الحد والأدب ، وغير خبر من وجه ، وهو إذا قال : يا زيد ، يا عمرو . فإذا عرفت هذا فلنذكر إعراب المنادى في نفسه ، ثم نذكر توابعه ، ثم نذكر حروف النداء ، فهذه فوائد ثلاث اشتمل عليها كلام أبي القاسم :

الفائدة الأولى : في ذكر إعراب المنادى :

واعلم أن المنادى تارة يكون معربًا ، وتارة يكون مبنيًا ، فهذان ضربان في المنادى :

الضرب الأول : في حالة إذا كان معربًا ، وهو يكون على أوجه أربعة[1] :

أولها : أن يكون مضافًا ، وهذا كقولك : يا عبد الله ، ويا غلام زيد ، ويا صاحب رجل ، فهذا يكون معربًا ، لأن الأصل في الأسماء والإعراب ، ولم يعرض ما يوجب بناؤه .

وثانيها : أن يكون مضارعًا للمضاف ، في نحو قولك : يا ضاربًا زيدًا ، ويا طالعًا جبلًا ، ويا حسنًا وجه الأخ ، وغير ذلك ، وإنما كان هذا مشبها للمضاف ، لأن الثاني من تتمة المضاف الأول ، كما أن المضاف إليه من تتمة المضاف ، ومن حيث أن الأول عامل في الثاني ، كما أن المضاف عامل في المضاف إليه بواسطة حرف الجر .

وثالثها : أن يكون نكرة في مثل قولك : يا رجلا ويا غلاما .

ورابعا : أن تكون داخلة عليه لام الاستغاثة ، كقولك : يالزيدِ ، ويالله ، وسيأتي لها باب أفرده له أبو القاسم .

---

(١) ينظر : الأصول ١/٣٣١ ، ٣٤٠ ، والمفصل ١/١٠٥ ، والغرة المخفية ٢/٥١٥-٥١٦ ، والكافية ٨٩ .

فهذه جملة الأوجه الإعرابية التي يشتمل عليها المنادى . وقد أنشد أبياتًا شواهد على هذه الأوجه أربعة نوضحها .

فأما البيت الأول ، وهو قوله : أيا راكبًا[1] : فقد قيل إنه لعبد يغوث[2] ، وقيل لعبد الرحمن الأسدي ، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه : فإن : هي الشرطية ، أكدت بما كهي في قوله تعالى : ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾[3]، وقوله : فبلغن : هو جوابها ، ونداما : جمع ندمان ، على حد سكران ، وسكارى ، وأَنْ ها هنا المخففة من الشديدة ، واسمها مضمر فيها ، أي أنه تلاقيا ، وموضعها نصب ، إما على نزع الجار ، وإما مفعولة لبلغن .

وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على نصب راكبًا على أنه نكرة غير مقصودة ، كقولنا : يا رجلًا ، ويا ضاربًا .

وأما البيت الثاني ، وهو قوله : إلا يا نخلة ، فهو للأحوص ، فلنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه . أما إعرابه فهو ظاهر ، وقوله : من ذات عرق : صفة لنخلة ، والمراد بها امرأة ، وقوله : عليك ورحمة الله السلام : وإنما قدم المعطوف من أجل الضرورة . وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على نصب النكرة غير المقصودة كما ذكرناه في الأول .

وأما البيت الثالث ، وهو قوله : أدارًا بحزوى ، فهو لذي الرمة ، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه : فهو ظاهر ، وحزوى : اسم موضع ، ومعنى هجت : حركت ، والعبرة : ماء العين ، وهود معها ، فماء الهوى يرفض : أي ينحدر شيئًا بعد شيء ،

---

(١) كذا في الأصل ، وقد سبق أن ذكر في نص الجمل : فيا راكبًا .

(٢) في الأصل : يعرب ، وهو تحريف .

(٣) الزخرف ٤١ .

وقوله يترقرق : أي يبقى في العين من غير أن يسكب . وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على جواز نصب النكرة التي هي غير مقصودة . وقد أكثر من هذه الشواهد من غير حاجة إليها كما ترى .

فأما البيت الرابع ، وهو قوله : ألا يا عباد الله ، فهو للأخطل ، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه : فهو ظاهر ، والمتيم : هو الذي استرقه الحب واستعبده ، ولهذا يقولون : يتم اللات ، أي عبدها ، وقوله : وأقبحهم بعلًا ، يروي بعلًا ، أي زوجها قبيح المنظر والصورة ، ويروي فعلًا أيضًا ، أي أفعاله قبيحة في الهجران وترك الالتفات ، وكلاهما جيد[1] .وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على إعمال حرف النداء في المنادى المضاف ، وإعرابه كما ترى . فهذا هو المعرب من المنادى .

الضرب الثاني : في حالة إذا كان مبنيًا ، ثم هو على وجهين[2] :

الوجه الأول منهما/٤٦ب /: أن يكون مفردًا معرفة ، وهذا كقولك : يا زيدُ ، ويا عمرو ، قال الله تعالى : ﴿يَـٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۝١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ﴾[3] و﴿يَـٰلُوطُ﴾[4] ، و﴿يَـٰنُوحُ﴾[5] ، وغير ذلك . ثم اختلف فيه النحاة ، فالذي عليه جماهير البصريين : أنه مبني على الضم ، لأنه واقع موقع المضمر ، فإذا قال : يا زيد ، فكأنه قال : يا

---

(١) ذكر البطليوسي في إصلاح الخلل ٢٣٦-٢٣٧ ، وفي الحلل ١٩٣ ، أن رواية : فعلًا ، غلط وتصحيف ، وإنما هو : بعلًا ، لكي يعود الضمير في البيت الثاني على مذكور وهو قوله :

يدب على أحشائها كلَّ ليلةٍ   دبيبَ القَرَنْبَى بات يقرونقًا سَهْلًا

(٢) ينظر : الأصول ١/٣٣٠-٣٣١ ، والغرة المخفية ٢/٥١٣ .

(٣) الصافات ١٠٤-١٠٥ .

(٤) هود ٨١ .

(٥) هود : ٣٢ .

أنت . فأما أهل الكوفة ، فاختلفوا ، فزعم الكسائي أنه معرب ، لكنه مرفوع غير منون ، وزعم الفراء أن الأصل في قولنا : يا زيدُ ، أن يقال فيه : يا زيداه ، لكن العلامة اقتطعت عنه ، فأشبه ما قطع عن الإضافة كقبل ، وبعد . فحاصل كلام الفراء : أنه مبني على الضم ، كمقالة البصريين ، وإن خالفهم في العلة كما ترى[(١)] .

والمختار ما عول عليه البصريون ، لأن المنادى ، كما ذكرنا ، مفعول في المعنى لكنه بنى لما ذكرناه ، فأما ما قاله الكسائي ، من كونه معربًا بالرفع ، فهو فاسد ، فإنه لا وجه لإعراب المنادى بالرفع مع كونه مفعولًا بالمعنى ، لأن الضمة لا تكون إعرابًا للمفعول بحال .

الوجه الثاني : أن يكون نكرة مقصودة ، كقولك : يا رجلُ ، ويا غلام ، قال الله تعالى : ﴿يَـٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ﴾[(٢)] ، وإنما كان هذا مبنيًا لمثل ما ذكرناه في العلم والمعرفة ، فإن العلة فيهما واحدة . فأما البيت الذي أنشده وهو قوله :

قَالَتْ هُرَيْرَةُ لَماً جِئْتُ زَائرَةَ وَيْلِي عَلَيْك وَوَيلِي مِنْكَ يَا رَجُلُ

فهو للأخطل ، وقيل لأعشى بكر بن وائل[(٣)] ، ولنذكر إعرابه ، وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه : فهو ظاهر ، ويلي : منصوب على المصدرية ، ويروي : ويلًا عليك أيضًا ، ويروي : ويلِ منك ، بكسر اللام على الإتباع لكسرة الميم . وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على جواز الضم في النكرة المقصودة .

أما البيت الثاني الذي أنشده وهو قوله :

---

(١) ينظر : الكتاب ٣٠٣/١ ، والمقتضب ٢٠٤/٤-٢٠٥ ، والأصول ٣٣٠/١-٣٣١ ، والإنصاف ٣٢٣/١-٣٣٥ (م٤٥) والتبيين ٤٣٨-٤٣٩ .

(٢) سبأ ١٠ .

(٣) ديوانه ٥٧ ، وهو من شواهد شرح عيون الإعراب ٢٥٩ ، والغرة المخفية ٥١٤/٢ ، وشرح المفصل ١٢٩/١ .

حيتك عزة بعد الهجر وانصرفت فحي ويحك من حياك يا جمل
ليت التحية كانت لي فأقبلها فكان يا جملًا حييت يا رجل

فهذان كلاهما لكثير عَزَّة[1]، والذكر ها هنا لإعرابهما، وموضع الشاهد.

أما إعرابهما[2] فهو ظاهر، ويحك: منصوب على المصدرية، وكانت قد هجرته وحلفت أن لا تكلمه، فلقيته بمكة فضربت بيدها على جملة وقالت: حياك الله يا جمل، وكان القياس ضم يا جمل لاقبالها عليه، ولكنه اضطر فنصبه، وسنذكر الخلاف في حركته عند الضرورة. وأما موضع الشاهد منه: فإنما أورده شاهدًا على الضم في النكرة المقصودة.

فهذا ما أردنا ذكره في إعراب المنادى وبيانه.

الفائدة الثانية: في ذكر التوابع:

اعلم أن المنادى لما كانت التوابع له تجري على أوجه مختلفة فيه، أفردها النحاة بالمذكر من سائر التوابع، فلنذكر حال الصفة إذا كانت مفردة، وحالها إذا كانت مضافة ثم نذكر حال البدل، والعطف من بينها، فهذه أحكام ثلاثة:

الحكم الأول: إذا كانت الصفة مفردة[3]: ومتى كانت مفردة جاز إجراءها على موصوفها تارة على لفظه، وتارة على محله، فتقول: يا زيد الطويلُ، والطويلَ، فترفع الصفة أجراءً لها على لفظ المنادى، وإنما جرت الصفة على لفظه، وإن كان مبنيًا بخلاف سائر المبنيات، لما كانت هذه الضمة مشبهة بالحركة الإعرابية، لما

---

(١) ديوانه، وهو من شواهد شرح اللمع ٢٨١/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٥/٣، وحاشية الصبان ١٤٤/٣. والرواية فيها: ... فأشكرَها مكان يا جملٌ...
قال ابن مالك: إن الرواية المشهورة بالرفع: يا جمل.

(٢) ينظر: الحلل ١٩٥.

(٣) ينظر: المقتضب ٢٠٧/٤، والأصول ٣٣٣/١-٣٣٤، واللمع ٢٠٠-٢٠٣، والمفصل ١١٠/١-١١٢، والغرة المخفية ٥٢٣/٢-٥٢٤.

كانت تثبت تارة، وتزول أخرى عند الإضافة، فتقول: يا زيد، وتقول: يا زيد عمرو، وتنصب الصفة على المحل، لأن محل كل منادى إنما هو النصب، لأنه مفعول من جهة المعنى، ثم اجراء الصفة على لفظ المنادى ومحله، مشروط بأمور أربعة:

أما أولًا: فبأن يكون المتبوع منادى.

وأما ثانيًا: فبأن يكون مضمومًا.

وأما ثالثًا: فبأن يكون غير مبهم، لأنه إذا كان مبهمًا فلا يجوز فيه النصب بحال، كقولك: يا أيها الرجلُ، وهذا الرجلُ.

وأما رابعًا: فبأن يكون مفردًا غير مضاف، لأنه إذا كان مضافًا كان معربًا بكل حال. فإذا حصلت هذه الشرائط، جاز حينئذ إجراء التابع عليه في لفظه ومحله، كما ترى في التأكيد، في نحو قولك: يا تيم أجمعون، وأجمعين، وفي الصفة في نحو قولك: يا زيد الظريفُ والظريفَ، وفي عطف البيان، في نحو قولك: يا غلام بشرٍ وبشرًا، وفي نحو المعطوف باللام كقولك: يا عمرو والحرث، ويا زيد ويا رجل، وقرئ: ﴿وَٱلطَّيۡرَۖ﴾[1] رفعًا ونصبًا، لكن الخليل وسيبويه[2] يختاران في المعطوف الرفع، وأبو عمرو[3]، ويونس بن حبيب[4] يختاران النصب، وأبو الفتح عثمان بن جني[5] يسوى بين الرفع والنصب، وأبو العباس المبرد[6] يفرق، فإن

---

(١) سبأ ١٠. والآية بتمامها: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضۡلٗاۖ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيۡرَۖ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلۡحَدِيدَ﴾.
وينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٣٥٥، والتبيان في إعراب القرآن ٢/١٠٦٤.

(٢) الكتاب ١/٣٠٥-٣٠٦.

(٣) ينظر: المقتضب ٤/٢١٢، والأصول ١/٣٣٦، والغرة المخفية ٢/٥٣٧.

(٤) ينظر: اللمع ٢٠٢-٢٠٣.

(٥) قال المبرد في المقتضب ٤/٢١٢-٢١٣: «وكلا القولين حسن، والنصب عندي حسن على قراءة الناس».

(٦) ينظر: المفصل ١١٤-١٢٩، والإيضاح في شرح المفصل ١/٢٧٠-٢٧١، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣١٧-١٣٢٠.

كانت اللام لازمة للجنس فالنصب هو الأولى، كقولك: يا زيد والرجل، وإن كانت اللام لغير الجنس: فالأولى هو الرفع، كقولك: يا زيد والحرث.

فأما المبهم من المنادى، فهو أمران[١]:

أحدهما: اسم الإشارة، وهو لا يوصف إلا بذي اللام وحده، فلهذا تقول: يا هذا الرجل، ويا هؤلاء الرجال.

وثانيهما: أي، تارة توصف باللام مقحمًا بينهما حرف التنبيه، كقولك: يا أيها الرجل، وتارة يوصف باسم الإشارة، كقولك: يا أيهذا الرجل. ولا يجوز في صفتهما إلا الاجراء على لفظ المنادى دون محله، خلافًا لأبي عثمان المازني[٢]، وأبي إسحاق الزجاج[٢]، فإنهما جوزا في صفة المبهم الاجراء على اللفظ والمحل كسائر الصفات، والأول هو مذهب سيبويه والخليل[٣]، واختاره الزمخشري[٤] ونصره ابن الحاجب[٥]، والخوارزمي[٦].

وهو المختار، لأن صفة المبهم هي المقصودة في نفسها، فلهذا لم يجز فيها إلا الاجراء على اللفظ لا غير.

والحركة في الصفة هي الحركة الإعرابية[٧]، إذ لا وجه لكونها مبنية، فأما أبو الحسن الأخفش[٨] فإنه يذهب إلى أن الضمة في الصفة هي حركة الإعراب، ولكنه

---

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٧٠، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣١٨.
(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٣١٨.
(٣) ينظر: الكتاب ١/٣٠٦.
(٤) ينظر: المفصل ١/١١٤-١١٩.
(٥) ينظر: الكافية ٩١، وشرح الوافية ١٩٤، والإيضاح في شرح المفصل ١/٢٧٠-٢٧١.
(٦) ينظر: التخمير ١/٣٣١.
(٧) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٧٠.
(٨) ينظر: حاشية الصبان ٣/١٥١.

يقول : إنها خبر مبتدأ محذوف تقديره : يا هذا هو الرجل ، وليس جارية على الصفة بحال . والمختار أنها صفة ، إذ لا حاجة ملجئة إلى تقدير هذا المحذوف ، وفي إجرائها صفة غنية عنه وكفاية .

فأما البيت الذي أنشده[١] :

ألا يا زيد والضحاك سيرا فقد جاوزتما خَمرَ الطريق

فلم أعرف له قائلًا ، وقد بحثت ولم أقع عليه ، ولنذكر إعرابه ، وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه[٢] فهو ظاهر ، وألا : للتنبيه ، والخمر : كل ما يستر الإنسان من شجر أو غيره . ومعناه : سيرا آمنين ، فقد جاوزتما مواضع المخاوف في الطريق . وأما موضع الشاهد منه ، فإنما أورده شاهدًا على جواز عطف ذي اللام ، على ما قبله من المنادى ، في الرفع والنصب على ما ذكرناه من الخلاف فيه .

وأما البيت الذي أنشده وهو قوله :

فَمَا كَعْبُ بنُ مامَةَ وابنُ سُعْدَى بأجود مِنْكَ يا عُمَرُ الجَوَادَا

فهو لجرير بن الخطفى[٣] يمدح به عمر بن عبد العزيز ، ولنذكر إعرابه /٤٧أ/ وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه فهو ظاهر ، ومامه : أصلها أمامه ، لكنه خفف الهمزة لاستواء البيت ، وقوله : بأجود : هو خبر ما ، والباء : للتأكيد في النفي . وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على جواز الحمل على المحل في صفة المفرد ، كقولك : يا زيد الطويل .

---

(١) لم ينسب لأحد ، وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ٢/٣٥٥ ، والرواية فيه : ألا يا عمرو ، والأزهية ١٧٤ ، والحلل ١٩٦ ، وشرح المفصل ١/١٢٩ ، والرواية فيه : ألا يا قيس .

(٢) ينظر : الحلل ١٩٦ .

(٣) ديوانه ، وهو من شواهد المقتضب ٤/٢٠٨ ، والأصول ١/٣٦٩ ، والمقتصد ٢/٧٧٠ .

الحكم الثاني : إذا كانت هذه التوابع مضافة[1] :

واعلم أن هذه التوابع كلها متى كانت مضافة فليس فيها إلا الإعراب ، واجراؤها على المحل بكل حال ، قال الخليل[2] : جعلوا الصفة إذا كانت مضافة بمنزلة المنادى ، فلهذا تقول : فيها إذا وصفت : يا زيد ذا الجمه ، ويا زيد صاحب عمرو ، وفي التأكيد : يا تميم كلكم ، وكلهم ، ويا خالد نفسه ، وتقول في البدل : يا زيد غلامَ الأمير ، وفي عطف البيان : يا غلامُ أبا عبد الله ، فتجدها منصوبة في جميع المواضع ، وتقول في العطف بالحرف : وعبدَ الله .

وإذا اضطر الشاعر إلى تنوين العلم المفرد في حال ندائه ، فإنه يكون مرفوعًا وهو اختيار الخليل ، وسيبويه[3] ، فأما أبو عمرو بن العلاء[4] فالنصب هو اختياره .

فأما البيت الذي أنشده وهو قوله :

سلامُ الله يا مطرًا عليها وليس عليك يا مطرُ السلامُ

فهو للأحوص[5] ، والحوص : ضيق في مؤخر العين ، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه . أما إعرابه فهو ظاهر ، وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على اختيار الخليل وسيبويه في رفعه ، وأبو عمرو يرويه منصوبًا على اختياره للنصب فيه .

وأما البيت الذي أنشده وهو قوله :

---

(1) ينظر : الكتاب ١/٣٠٤-٣٠٥ ، والأصول ١/٣٣٣-٣٣٤ ، واللمع ٢٠٢ ، والمفصل ١/١١٠-١١٢ .

(2) ينظر : الكتاب ١/٣٠٤ .

(3) الكتاب : ١/٣١٢-٣١٣ .

(4) نسب هذا الرأي في الكتاب ١/٣١٣ ، وفي الأصول ١/٣٤٤ ، إلى عيسى بن عمر ، وفي المقتضب ٤/٢١٣ ، لأبي عمرو بن العلاء وأصحابه .

(5) ديوانه ، وهو من شواهد الكتاب ١/٣١٣ ، والأصول ١/٣٤٤ ، والإنصاف ١/٣١١ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٠٤ .

ضربت صدرها إليَّ وقالت يا عديُّ لقد وقتك الأواقي

فهو لمهلهل بن ربيعه[١]، وقيل لعدي بن أخيه[٢]، ولنذكر إعرابه، وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهر، وقوله: وقالت: جملة فعلية، يجوز أن تكون نصبًا على الحال، وإن كان يضعف قليلًا لخلوها من قد، أي ضربت صدرها قائلة، والأواقي: جمع واقية، وهو ما يحفظ الإنسان ويقيه. وأما موضع الشاهد منه: فإنما أورده شاهدًا على اختيار الرفع، كما هو مذهب الخليل وغيره، وعلى اختيار النصب كما هو مذهب أبي عمرو.

الحكم الثالث: في كيفية إخراج البدل والمعطوف:

اعلم أن البدل والمعطوف بغير اللام يخالفان ما ذكرناه في أحكام التوابع، من اجرائها على اللفظ والمحل، فأما البدل والمعطوف بعد اللام فلا يجوز إجراؤهما في التبعية على المحل أصلًا، فلهذا تقول: يا زيد عمروٌ، وهذا في البدل، وتقول في العطف: يا زيدٌ وعمروٌ، ويا غلام لا بشرٌ، وإنما وجب ذلك كما ذكرناه لأن البدل والعطف كل واحد منهما مستقل على حياله، فكأنه هو المنادى بعينه، وأنت لو أوليته حرف النداء لكان مضمومًا، فهكذا إذا كان بدلًا، أو عطفًا، لما كان كل واحد منهما مقصودًا بالذكر[٣].

ولا يجوز نداء ما فيه ألف ولام، هذا هو مذهب البصري، فلا يجوز أن تقول: يا الرجل، ويا الغلام، لأن اللام للتعريف، وياء مع القصد تفيد التعريف، ولا حاجة

---

(١) من شواهد المقتضب ٤/٢١٤، وسر صناعة الإعراب ٢/٢٥٤، والمفصل ٢/٢٥٤، وشرح الكافية الشافية ٣/١٠٣٤.

(٢) ينظر: الحلل ٢٠٢.

(٣) ينظر: الكتاب ١/٣٠٥، والأصول ١/٣٣٥-٣٣٦، والمقتصد ٢/٧٧٥-٧٧٦، والمفصل ١/١١٠.

بنا إلى الجمع بين التعريفين . فأما الكسائي والفراء، وغيرهما من نحاة الكوفة، فقد جوزوا نداء ما فيه اللام[١]، وهو ضعيف كما ترى، ولا يجوز دخولها إلا على اسم الله وحده، فيقال فيه يا الله، وإنما جاز ذلك لأمرين[٢] :

أما أولًا : فلأنهما عوضًا عن همزة إله، لأن أصل قولنا : الله، الإ لاه، فحذفت الهمزة، وهي همزة فعال، ثم عوضت اللام عنها، فوزنه على هذا : العال، بحذف فائه .

وأما ثانيًا : فلأن الألف واللام، لما كانا لا ينزعان عن هذا الاسم بحال، جريا في لزومهما له مجرى بعض حروف الكلمة، فلهذا كان مفارقًا لسائر ما تدخله اللام، بما ذكرناه، والله أعلم .

الفائدة الثالثة : في ذكر حروف النداء :

وهي سبعة : ياء، وأيا، وهيا، وأي، وآ، والهمزة، ووا، وعدها الزمخشري[٣] ستة واسقط منها آ، ولا وجه له، وتابعه على إسقاطها الخوارزمي[٤] وابن الحاجب[٥]، وعدها أبو القاسم في كتابه هذا خمسة وأسقط منها : آ، ووا، فأما (وا) فإنما اسقطها لأنها للندبة، وسنذكرها في فصل مفرد، وأما إسقاطه (آ) فلا عذر له في ذلك[٦] .

---

(١) ينظر : الكتاب ٣٠٩/١، والمقتضب ٢٣٩/٤-٢٤٠، واللمع ٢٠٣-٢٠٤، والمفصل ١١٩/١، والإنصاف ٣٣٥/١-٣٤٠ (م ٤٦)، والغرة المخفية ٥١٨/٢-٥٢٠ .

(٢) ينظر : المفصل ٢٠٢/٢ .

(٣) ينظر : التخمير ٩٧/٤-٩٨ .

(٤) ينظر : الكافية ٩٤، ٢٢٨ .

(٥) ينظر : الكتاب ٣٢٥/١، المقتضب ٢٣٣/٤، والأصول ٣٢٩/١، واللمع ١٩٨، والغرة المخفية ٥١٢/٢، وشرح الكافية الشافية ١٢٨٨/٣-١٢٨٩ .

(٦) ذكر المبرد في المقتضب ٢٣٥/٤، أن (يا) للبعيد والقريب، ووافقه في هذا ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٢٨٩/٣، وأن (أيا وهيا) للنائم والمستثقل . وذكر الزمخشري في المفصل ٢٠٢/٢

ثم هذه الأحرف في استعمالها في النداء على ثلاثة أوجه[١] :

أولها : ما يكون لنداء القريب ، وهذا كقولنا : يا ، وجعلها الزمخشري للبعيد .

وثانيها : أن يكون موضوعًا لنداء البعيد ، وهذا كقولنا : أيا ، وهيا .

وثالثها : أن يكون موضوعًا للمتوسط ، وهو الهمزة ، وأي ، بالفتح مثل كي ، حكاه الجوهري[٢] .

وقد ذكرنا خلاف النحاة في كونها حروفًا أو أسماء أفعال[٣] ، وقررنا أن العامل في المنادى النصب هو الحرف ، لقيامه مقام الفعل ، فلا وجه لتكريره . لا يقال : فإذا كان هذا الحرف هو العامل لقيامه مقام الفعل ، فهل يجوز أن يقال : يا زيد راكبًا ، فيكون الحال معمولًا له كما يقال : أنادي زيدًا راكبًا[٤] ، لأنا نقول أما ابن الحاجب[٥] فظاهر كلامه المنع من هذه الصورة ، وقال : إنه لم يسمع منهم مع كثر

أن (يا ، وأيا ، وهيا) لنداء البعيد ، و (أي والهمزة) للقريب ، ووافقه في ذلك ابن الخباز في الغرة المخفية ٢/٥١٢ ، وابن الحاجب في الكافية ٢٢٨ .

(١) المفصل ٢/٢٠٢ .

(٢) ذكر الجوهري في الصحاح أ (٦/٢٢٧٥) و أيا (٦/٢٢٧٧) أن هذين الحرفين لنداء القريب دون البعيد .

(٣) مذهب الجمهور أنها حروف ، وذهب بعض النحاة إلى أنها أسماء أفعال تتحمل ضميرًا مستكنًا فيها . ينظر: المفصل ١/١٢٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/٢٤٩-٢٥٠ ، وارتشاف الضرب ٣/١١٧ .

(٤) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ٣/١١٩ : «وفي جواز الحال من المنادى على مذاهب :
أحدهما : الجواز مطلقًا ، وهو مذهب المبرد وابن طاهر وابن طلحة من المتأخرين .
الثاني : المنع ، وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين .
الثالث : التفصيل بين أن تكون الحال مؤكدة أو مبينة فلا يجوز وهو مذهب الأخفش والمازني والفارسي ، ولا نص عن سيبويه في إجازة ولا منع .

(٥) قال ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٥٨-٢٥٩ : إن الفراء والكسائي يجوزون ذلك ، وأن في كلام سيبويه ما يشعر بجوازه .

دوره، وفي هذا دلالة على كونه ممتنعًا، وأما أبو عثمان المازني فقد كان في أول نظره يمنع منه، وقال: إن العرب لم تنادي على شريطة، وإنما كانت تنادي مطلقًا، واستمر على هذا النظر حتى قال له تلميذه أبو العباس: فما تقول إذا احتاج إلى ندائه راكبًا، هل يجوز؟ فقال المازني: ألست تقول: يا زيد دعاء حقًا؟ فقال المبرد: بلى، فقال المازني: فعلام تحمل المصدر فيه؟ فقال المبرد: لأنه بمنزلة أدعو زيدًا دعاءً حقًا، فقال المازني: لا أرى بعد ذلك بأسًا أن تقول: يا زيد راكبًا، فرجع إلى جوازه، بعد مناظرة المبرد له، وصدقه المبرد فيما قال.

فأما البيت الذي أنشده، وهو قوله:

ألم تسمعي أيِ عبدَ في رونق الضحى ... بكاءَ حماماتٍ لهن هَدِيرُ

فهو لكثير عزة[1]، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه[2] فهو ظاهر، وقوله: أي عبد: أراد أي عبده، ورونق الضحى: إشراقه وإنارته، والهدير، بالراء، والهديل، باللام: هو صوت الحمام، وفي: متعلقة بتسمعي، ولا يجوز تعلقه بالبكاء، لأن المصدر لا يتقدم عليه معموله بحال، وقوله: لهن هدير: جملة ابتدائية في موضع جر صفة لحمامات، وصوت الحمام قيل: إنه بكاء، وقيل: إنه غناء. وأما موضع الشاهد منه: فإنما أورده شاهدًا على استعمال أي في حروف النداء.

وأما البيت الثاني وهو قوله:

أعبدًا حَلَّ في شُعبى غريبًا ... ألؤمًا لا أبالك واغتِرابا

فهو لجرير بن الخطفى[3]، ولنذكر إعرابه، وموضع الشاهد منه /٤٧ب/.

---

(١) ديوانه، وهو من شواهد شرح عيون الإعراب ٢٧٥، والمغني ٧٦/١.

(٢) ينظر: الحلل ٢٠٤.

(٣) ديوانه، وهو من شواهد الكتاب ١٧٠/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٥/٣، والتصريح ١٧١/٢.

أما إعرابه : فقوله : أَلُؤمًا : مفعول لفعل محذوف ، تقديره : أتجمع لؤما وغربة ، وقوله : لا أبالك : هو قولهم لا أبَ لك ، خلا أنه إعربه بالحرف على توهم الإضافة مع إقحام اللام عليه ، وهي لغة فصيحة ، ويجوز أن يكون : لؤما واغترابًا منصوبين على المصدرية ، والأول أقوى في المعنى ، وشعبى : اسم موضع ، وهو على مثال : غُربا ، من غير مد . وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على استعمال الهمزة في النداء .

فهذا ما أردنا ذكره في شرح هذا الباب ، وقد عقدناه عقدًا ، وأتينا بالاستشهادات كل شيء في موضعه على حسب العقد ، رغبة إلى الله تعالى في قبول دعوة صالحة ، واستغفار مرفوع من صالحي الإخوان في مجالس الدرس والمحاورة ، ومواضع القراءة ومواطن المناظرة بالمغفرة ، والتجاوز عن الفرطات .

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه – : وقد ينادى بغير حرف النداء ، قال الله تعالى : ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾[١] .

واعلم أن كلامه هذا يشير به إلى ما يجوز حذف حرف النداء عنه وما لا يجوز ، وجملة الأمر أن الأسماء المناداة على ضربين :

فالضرب الأول منها : لا يجوز طرح حرف النداء عنها : وذلك كل ما كان فيه لبس وحاصلها أمور خمسة[٢] :

أولها : اسم الجنس ، في نحو قولك : رجل .

وثانيها : اسم الإشارة ، في مثل : هذا . وإنما لم يجز حذف حرف النداء من هذين الاسمين لأن الأصل في ندائهما أن يقال فيها : يا أيها الرجل ، ويا أيهذا

---

(١) يوسف ٢٩ .

(٢) ينظر : الغرة المخفية ٢/٥١٦-٥١٨ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٩٠ ، وارتشاف الضرب ٣/١١٧-١١٨ .

الرجل، لكن أي طرحت تخفيفًا، فلهذا لم يفتقر، واطرح حرف النداء لما فيه من الإيهام.

وثالثها: قولنا: الله، فإنه لا يجوز طرح حرف النداء عنه، لأنه يوهم أنه غير منادى، فلا يقال: الله، وأنت تريد: يا الله، لما ذكرناه.

ورابعها: المستغاث، فإذا قلت مستغيثًا: يا لزيد، فإنه لا يجوز طرح يا لأنه يوهم أمرًا آخر عن كونه منادى، فلهذا لم يجز طرحه.

وخامسها: المندوب، فإذا قلت: يا زيداه، فإن العلامة في الندبة إنما هو وا، أو يا مع المدة في آخره، فلو حذفنا حرف النداء لكان ذلك جزمًا لعلامته، وهو فاسد، فهذه الأمور يتعذر فيها طرح حرف النداء عنها لما ذكرناه.

الضرب الثاني: ما يجوز فيه طرح حرف النداء، وهو ما عدا ما ذكرناه، قال الله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ﴾[1] وقال: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾[2]، وتقول: مَن لا يزال محسنًا أَحْسِن إليَّ، وغير ذلك من الأسماء المناداة، غير الأمور التي ذكرناها[3].

* * *

(١) يوسف ٢٩. وينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/٧٢٩-٧٣٠.

(٢) الأعراف ١٤٣.

(٣) ينظر: المفصل ١/١٢٨-١٢٩، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٩٣.

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب الاسمين اللَّذَيْن لفظُهماَ واحدٌ والآخرُ مضاف

وذلك قولك: يا زيدُ زيدَ عمرٍو، ويا تيمُ تيمَ عدِيٍّ، ترفع الأول لأنه منادى مفرد، وتنصب الثاني لأنه مضاف، وتجعله بدلًا من الأول، وإن شئت كان عطفًا على الأول عطف بيان، هذا هو الوجه الجيد.

وقد يجوز أن تقول: يا زيدَ زيدَ عمرٍو، ويا تيمَ تيمَ عديٍّ، فتنصبهما جميعًا، تجعل الثاني مقحمًا، والأول مضافًا، كأنك قلت: يا تيمَ عَدَيٍّ، وهكذا أنشدوا[1]:

يا تيمَ تيمَ عَدِيٍّ لا أَبَا لكُمُ لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوْأَةٍ عُمَرُ

فتنصبهما جميعا بمنزلة اسم واحد مضاف إلى عديٍّ، وكذلك: يا زيد بنَ عمرٍو، علي تقدير إضافة زيد إلى عمرو، وإقحام الابن، وإن شئت قلت: يا زيدُ بنَ عمرو، فرفعت الأول، والثاني منصوب. [وكذلك تقول]: يا محمدُ بنَ بكرٍ، ويا جعفرُ بنُ بكر[2]، ويا جعفر بن محمد. [فقس على هذا تصب إن شاء الله].

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

واعلم أن سيبويه[3] يترجم هذا الكتاب بقوله: وإذا كرر المنادى في حال الإضافة، وقد ترجمه أبو القاسم بهذه الترجمة، والكلام في العبارة يسير ليس وراءه كثير فائدة.

وقد اشتمل هذا الباب على ذكر مسألتين نفصلهما:

---

(١) البيت لجرير، ديوانه. وهو من شواهد الكتاب ٣١٤/١، والمقتضب ٢٢٩/٤، والأصول ٣٤٣/١، والمفصل ١٢١/١.

(٢) ليست في الجمل ١٥٨.

(٣) ينظر: الكتاب ٣١٤/١.

المسألة الأولى : في حكم الاسم إذا كرر في حال الإضافة ، وكان منادى :
وهذا كقولك : يا زيد زيد عمرو . واعلم أن هذه الصورة لها حالتان[١] :

الحالة الأولى : وهي الأقوى ، والمستعملة كثيرًا ، وهو أن يكون الأول مضمومًا على أنه منادى مقصود مبني على الضم ، كما ذكرناه في المفرد العلم ، ثم يكون الثاني مفسرًا له ، إما على جهة البدلية ، وإما على أنه عطف بيان عليه ، ويكون الثاني منصوبًا بكل حال ، لما كان مضافًا ، إذ لا وجه لكون الأول مضافًا مع كونه مضمومًا ، فلهذا تعينت في الثاني الإضافة بكل حال[٢] .

الحالة الثانية : وهي قليلة الاستعمال ، أن يكونا كلاهما منصوبين ، وعلى هذا يكون فيهما مذاهب أربعة :

أولها : أنك إذا قلت : يا تيمَ تيمَ عديٍّ ، ونصبتهما جميعًا ، فمذهب سيبويه[٣] أن يتم الأول مضاف إلى عدي ، ويتم الثاني مؤكد على جهة الاعتراض بين المضاف والمضاف إليه ، فيكون تيم الأول حركته إعرابية ، وتيم الثاني حركته إتباعية .

وثانيها : مذهب أبي العباس المبرد[٤] ، وهو أن يكون تيم الأول مضافًا إلى محذوف ويكون تيم الثاني مضافًا إلى موجود ، ويكون التقدير فيه : يا تيم عدي تيم عدي ، لكنه حذف الأول لدلالة الثاني عليه ، وعلى هذا تكون الحركة في الأول ، والثاني حركة إعرابية ، لأن كل واحد منهما مضاف ، لكنه حذف مضاف الأول استغناء عنه بالآخر ، واكتفاء به .

---

(١) ينظر : المفصل ١/١٢١-١٢٥ .
(٢) ينظر : المقتضب ٤/٢٢٧ ، والأصول ١/٢٤٣ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٢١ .
(٣) ينظر : الكتاب ١/٣١٤-٣١٥ .
(٤) ذكر المبرد في المقتضب ٤/٢٢٧ ، المذهب الأول والثاني، وقال عن الأول: إنه أحسن الوجهين.

وثالثها : مذهب أبي سعيد السيرافي[١] ، وهو أن ينزل تيم الثاني ، في كونه عطف بيان على الأول ، منزلة الصفة في جريها على موصوفها ، في نحو : يا زيدَ بن عَمرو ، فكما جعل الصفة مع موصوفها بمنزلة اسم واحد ، فهكذا يكون الأمر في نحو : يا تيم تيم عديٍّ ، فكلام السيرافي ها هنا دال على أن حركة الثاني حركة إعراب لا محالة ، فأما الأول فهو متردد بين أن تكون حركته إعرابية أو بنائية ، فهو محتمل كما ترى ، لأنه شبهها بقولنا : يا زيد بن عمرٍو/١٤٨أ/، ولم اتحقق مذهبه في حركة الفتح في زيد ، وفي مثل : يا زيد بن عمرٍو ، وهل تكون إعرابية ، أو تكون بنائية .

ورابعها : مذهب حكاه البطليوسي[٢] ، ولم أعرف قائله ، وهو أن يكون الاسمان جميعًا جعلًا بمنزلة اسم واحد ، نحو : حضرموت ، وبعلبك ، وأضيفا جميعًا إلى عدي وعلى هذا تكون حركة تيم الأولى حركة بناء ، وتكون حركة تيم الثاني حركة إعراب .

فأما الفراء[٣] فقد حكى عنه نحوًا من مذهب المبرد . والمختار ما قاله المبرد لأمرين :

أما أولًا : فلأن الأول معرب ، والظاهر من الفتحة فيه أنها حركة إعراب ، وأن الثاني معرب أيضًا من غير حاجة إلى تأويل .

وأما ثانيًا : فلأن الظاهر أن الثاني موضح للأول ، آتي به على جهة البيان له . وهذان الوجهان لا يأتيان إلا على كلام المبرد ، لأن ماعداه فيه ضرب من التعسف ، فلهذا كان هو الأقرب إلى الصواب .

---

(١) ينظر : النكت ١/٥٥٥ ، وهامش شرح الكافية الشافية ٣/١٣٢٢ .

(٢) ينظر : الحلل .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب ٣/١٣٦ .

فأما البيت الذي أنشده فهو لجرير بن الخطفي ، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه فهو ظاهر ، قوله : لا أبا لكم : فيه كلام نشرحه عند الكلام في لا ، بمعونة الله تعالى ، والسوأة : كل ما يسوء النفس وتكرهه . وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على جواز الرفع والنصب في تيم الأول ، فالأول تكون ضمته ضمة بناء ، والنصب على ما ذكره من الأوجه المذكورة ، فإنا قد أوردنا خلاف النحاة فيه ، وذكرنا الوجه المختار فيه ، وبالله التوفيق .

المسألة الثانية : في نحو قولك : يا زيد بن عمرو :

واعلم أن الابن أكثر ما يقع صفة وله حالة إذا وقع صفة في حال النداء تخالف غيرها إذا وقع في غير النداء ، ولكنا إنما نتعرض لوقوعه صفة في حال النداء ، ولا حاجة بنا إلى ذكر غيرها لأنه بمعزل عما نحن فيه ، فإذا وقع في حال النداء ، فله حالتان :

الحالة الأولى : أن يكون واقعًا بين علمين :

فحكمه التخفيف ، وإنما وجب تخفيفه لما كثر الاستعمال فيه ، ومع كثرة دوره فله استعمالان[(١)] :

الاستعمال الأول[(٢)] : إبدال الضمة في الاسم الأول فتحة ، فلهذا تقول : يا زيدَ ابن عمرٍو ، ويا هندَ بنت عاصم ، وهذا التخفيف الذي ذكرناه يشترط فيه أمران :

أما أولًا : فبأن يكون واقعًا بين علمين .

وأما ثانيًا : فبأن يكون الابن واقعًا صفة . فمتى حصل هذان الشرطان وجب ما ذكرناه من التخفيف ، ومتى انتفيا في نحو قولك : زيد بن أخي ، فإنه ليس منادى ،

---

(١) ينظر : الغرة المخفية ٢/٥٢٥-٥٢٦ .

(٢) ينظر : الكتاب ١/٣١٣-٣١٤ ، والمقتضب ٤/٢٣١ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٩٧-١٢٩٨ .

ولا واقعًا بين علمين، أو انتفت العلمية في نحو قولك: يا زيد بن أخينا، أو انتفى لنداء في نحو قولك: جاءني زيد بن عمرو، فلا وجه لتخفيفه بما ذكرناه.

ثم اضطرب رأي النحاة في هذه الفتحة في زيد، وفي حركة الابن، واختلفوا على مذاهب ثلاثة[1]:

أما أولًا: فمذهب من قال: إنهما حركتا بناء، لأن هاتين الكلمتين مزجتا وصيرتا شيئًا واحدًا، فكان على مثل خمسة عشر، وعلى قول هؤلاء تكون الحركتان حركتي بناء.

وثانيهما: تكون الحركتان للإعراب، ونزلوا قولنا: يا زيد بن عمرو، منزلة قولنا: يا زيد عمرو.

وثالثها: أن تكون الحركة الأولى بنائية، والثانية إعرابية، لأن الأولى تكون للبناء، والثانية للإعراب.

فهذه مذاهب النحاة كما ترى، والمختار: أن الأصل في كل منادى أن يكون منصوبًا لأنه مفعول من جهة المعنى، وإنما يعدل عن النصب لعارض من البناء، فلما عرض لهذا التخفيف الذي ذكرناه، لا جرم عاد إلى أصله، فأتبع على حركته الأصلية، فلهذا كان حركة الأول حركة إتباع لما بعدها، فهي حركة بنا تشبهه حركة إعرابه تابعة لما بعدها، فهذا على اللغة الكثيرة.

الاستعمال الثاني: أن يكون الأول مضمومًا على حاله، وهذه قد ذكرها صاحب الجمل، لكنه تسامح في تسمية الأول مرفوعًا، وليس مرفوعًا عند البصريين، وإنما هو مضموم كما مرَّ بيانه، خلافًا لما زعمه أبو القاسم، ولم يوردها الزمخشري.

والمختار أن الفتح ليس حتمًا في الاسم إذا وقع بين علمين في النداء، بل كما

---

(١) ينظر: المقتضب ٢/٧٨٥-٧٨٦، والغرة المخفية ٢/٥٢٥، وشرح التصريح ٢/١٦٩.

يجوز الفتح في الأول فالضم جائز، وقد أورده سيبويه[1] في كتابه، وأنشد للعجاج[2]:

يا عُمَروُ بْنَ مَعْمَرٍ لا تَنْتَظَرْ

بضم عمرو، وروى أيضًا[3]:

يا حكم بنَ المنذر بنَ الجارود

بضم حكم على أصله. فهذا هو الكلام في حالة إذا وقع صفة في النداء بين علمين.

الحالة الثانية: في حكمه إذا كان واقعًا صفة وليس بين علمين[4]: وحكمه: جريه على الصفة من غير إتباع، فلهذا تقول: يا زيدُ بنَ أخينا، ويا هند بنت عمنا، فيكون الأول مضمومًا على حاله مقصودًا، والثاني منصوبًا صفة جارية على الأول، من غير بناء. والله أعلم بالصواب.

* * *

(١) رواية سيبويه في الكتاب ١/٣١٣-٣١٤ النصب في البيتين. وينظر: النكت ١/٥٥٣.

(٢) ديوانه ٤٧، وهو من شواهد الغرة المخفية ٢/٥٢٦.

(٣) لأعشى مازن في الصبح المنير ٢٨٨. وهو من شواهد المقتضب ٤/٢٣٢، والأصول ١/٣٤٥، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٩٧.

(٤) ينظر: المقتضب ٤/٢٣١، والمقتصد ٢/٧٨٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٩٨.

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب إضافة المنادى إلى المتكلم

اعلم أن للعرب في ذلك لغات :

أجودها : أن تقول : يا غلام أقبل ، ويا قوم أقبلوا ، قال الله تعالى : ﴿يَٰقَوْمِ لَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾[1] ، وقال تعالى : ﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾[2] ، وقال : ﴿رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ﴾[3] ، تحذف منه الياء ، ويجتزئ[4] بالكسرة منها ، كما يحذف التنوين من المفرد .

اللغة الثانية : أن تقول : يا غلاميَ أقبل ، بياء مفتوحة ، وهو الأصل ، فتحركها لأنها اسم مضمر متطرف[5] ، يتحرك[6] كما تتحرك سائر المضمرات ، نحو التاء من : قمتُ ، وقمت ، والكاف من : غلامك [وصاحبك] ، وما أشبهه .

واللغة الثالثة : أن تقول : يا غلاميْ أقبل ، بتسكين الياء استثقالًا للحركة فيها ، لانكسار ما قبلها .

واللغة الرابعة : أن تقول : يا غلاماه ، بفتح الكسرة فتقلب الياء ألفًا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وتقف عليها بالهاء بيانًا للألف ، فإذا وصلت حذفت الهاء ، فقلت : يا غلامًا تعال ، قال أبو النجم[7] :

---

(١) هود ٥١ .

(٢) الزمر ٥٣ . وهذه الآية ليست في الجمل ١٥٩ ، وإنما وردت آية ١٦ من نفس السورة .

(٣) نوح ٢٦ .

(٤) في الجمل ١٥٩ : وتكتفي .

(٥) في الأصل : منصرف ، وهو تحريف . وينظر : الجمل ١٥٩ .

(٦) ليست في الجمل ١٥٩ .

(٧) ديوانه ١٣٤ ، وهو من شواهد الكتاب ٣١٨/١ ، والمقتضب ٢٥٢/٤ ، وشرح عيون الإعراب ٢٧١ . والرواية فيها : يا ابنة عما .

يا بنت عمًّا لا تلومي واهجعي

ومن العرب من يقول : يا غلامُ أقبل .

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام :

اختلف النحاة والقراء في هذه الياء ، أعني ياء الإضافة ، فمنهم من قال : أصلها السكون وإنما تحرك لعارض ، لأن أصل البناء هو السكون ، ومنهم من قال /٤٨ب/ الأصل فيها الحركة وإنما تسكن لعارض وهو تخفيفها[١] ، وهذا هو المختار لأمرين :

أما أولًا : فلأن الاسم لا يوجد ساكنًا على حرف واحد أصلًا .

وأما ثانيًا : فلأنها مثل والكاف والهاء في لك ، وله ، فكما أن الحركة أصل في هذين ، فكذا في الياء .

فإذا عرفت هذا فلنذكر حكم اللغات في هذه الياء ، ثم نذكر إعراب المضاف ، فهاتان فائدتان : **الفائدة الأولى : في بيان اللغات في هذه الياء :**

واعلم أن هذه الياء في الإضافة لا يخلو حالها من أن تكون متصلة بأمور ثلاثة[٢] :

أولها : أن تكون متصلة بالاسم المعتل بالألف ، كقولك : عصاي ، وفتاي ، ومصطفاي ، وليس فيها ها هنا إلا وجه واحد وهو إثباتها بكل حال ، فتقول فيها : يا فتاي ويا مصطفاي .

وثانيها : أن تكون متصلة بالاسم المعتل بالياء ، كقولك : يا قضيَّ ، ويا داعيَّ ، وهذا ليس فيه أيضًا إلا وجه واحد ، وهو إثباتها ، فتقول فيه : يا قاضِيَّ أقبل .

---

(١) ينظر : المقتضب ٢٤٨/٤ ، والكافية ١٢٦ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢٧٩/١-٢٨٠ ، وشرح جمل الزجاجي ٩٩/٢ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ٣٥/٣ ، وارتشاف الضرب ٥٣٧/٢ ، والتصريح ٦٠/٢ .

وثالثها : أن تكون متصلة بالاسم الصحيح والجاري مجراه ، كقولك : دلوي ، وظبيي ، وغلامي ، فهذا وأمثاله قد استعملوا فيه في حالة النداء لغاتٍ خمسًا[١] :

الأولى منها : وهي الأصل ، تحريك ياء النفس بالفتح وإثباتها ، فتقول فيها : يا غلاميَ ، ويا صاحبِيَ ، قال الله تعالى : ﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ﴾[٢]

الثاني : حذف الياء والاجتراء بالكسرة عنها ، فتقول فيها : يا غلامِ أقبل ، وقرء قوله تعالى : ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾[٣] بالكسرة لا غير .

الثالثة : إثبات الياء وتسكينها على جهة التخفيف ، وقرئ قوله تعالى : ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ بإسكان الياء .

الرابعة : إبدال الكسرة فتحة ، وقلب الياء ألفًا ، فيقال فيه : يا زيدًا ، ويا غلامًا ، وهذه هي لغة طيء[٤] ، فإنهم يقلبون الياء الواقعة بعد الكسرة ألفًا ، فتقول في جارية : جاراه ، وفي ناهية : ناصاه ، فتثبت هذه الألف وقفًا ووصلًا ، فيقال : يا زيد أقبل ، ومنهم من يلحق بآخره الهاء عند الوقف ، فيقال فيه : يا زيداه ، ويا غلاماه .

الخامسة : حكى سيبويه[٥] عن بعض العرب أنهم يقولون : يا ربُّ ، ويا غلامُ ، بالضم ، وقرأ أبو جعفر[٦] : ﴿رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ﴾[٧] ، وقُرِئ : ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّي

---

(١) ينظر: الكتاب ١/٣١٦-٣١٧ ، والمقتضب ٤/٢٤٥-٢٤٧ ، وشرح عيون الإعراب ٢٦٨ ، والمفصل ١/١٢٥ ، والغرة المخفية ٢/٥٢١ ، والمقرب ١٩٨-١٩٩ .

(٢) الزمر ٥٣ .

(٣) الزمر ١٦ . أثبت الياء رويس ، ينظر: إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ٣٧٧ .

(٤) ينظر: شرح المفصل ٢/١١ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/٩٩ .

(٥) ينظر: الكتاب ١/٣١٦ .

(٦) يزيد بن العقاق ، ت نحو ١٢٧هـ (معرفة القراء الكبار ١/٧٦ ، وغايه النهاية ٢/٣٨١ . وينظر: المبسوط في القراءات العشر ٣٣٠ .

(٧) الأنبياء ١١٢ .

رَأَيْتُ﴾[١] بالضم فيها جميعًا، على أنه مقصود كقولنا: يا زيدُ، لأنهم نزلوه منزلته.

وما فيه ألف في آخره فليس فيه إلا وجهٌ واحد على اللغة الفصيحة، وهو إثبات الألف والياء، فتقول: يا فتاي، ويا مصطفاي، إلا في لغة هذيل، فإنهم يقلبون الألف ياء ويدغمونها، فيقولون في هذا: يا فتيَّ، ويا مصطفيَّ، فكأنهم ردوها إلى أصلها في الياء، فأدغموا من أجل ثقلها[٢].

الفائدة الثانية: أعلم أن النحاة قد اضطربت آراؤهم في المضاف إلى المضمر المتكلم في نحو قولك: يا غلامي، وهذا غلامي، هل يكون معربًا أو مبنيًا؟ ولهم في ذلك مذاهب ثلاثة:

أولها: أنه مبني لكونه مضافًا إلى غير متمكن، وعمموا هذه القضية في كل ما كان مضافًا إلى غير المتمكن كما زعموا، ولا يعرف الخلاف في إعراب ما ذكرناه[٣].

وثانيها: أن المضاف في نحو: يا غلامي، وهذا غلامي، معرب بإعراب الياء المقدر عليها فنقل إلى ما قبلها وهو المضاف، وهذا شيء يحكى عن الخوارزمي[٤]، وهو أبعد من الأول لأمرين:

أما أولًا: فلأنه لا يوجد في كلام العرب إعراب كلمة منقول إلى كلمة أخرى أصلًا.

---

(١) يوسف ٤. وينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٣٢.

(٢) ينظر: المفصل ١/٣٠٨، والإيضاح في شرح المفصل ١/٤٣١، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٠٤.

(٣) ينسب هذا المذهب إلى الجرجاني وابن الخشاب والمطرِّزيّ وابن الخباز. ينظر: المرتجل ١٠٩، والغرة المخفية ١/١١٠، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٩٩، وشرح المفصل ٣/٣٢، وارتشاف الضرب ٢/٥٣٦.

(٤) ينظر: التخمير ١/٣٤٩.

وأما ثانيًا: فإذا كان إعراب الياء، وهو الكسر، منقولًا إلى ما قبلها من المضاف، فليت شعري ما يكون للياء من الإعراب، وقد سلب إعرابها إلى ما قبلها، وهي اسم لا بد لها من إعراب.

وثالثها: أن إعراب المضاف في مثل هذه الصورة مقدر لا محالة لأجل تعذر الإعراب عليه، كما تعذر في نحو: صلى، فيكون معربًا بوجوه الإعراب الثلاثة على جهة التقدير لا غير، وهذا هو مذهب أهل التحقيق من البصريين[(١)]، واختاره الزمخشري[(٢)]، ونصره الموصلي[(٣)] وابن الحاجب[(٤)]، ويدل على ذلك أنه لا وجه لبنائه، وإذا بطل بناؤه وجب إعرابه، ويجب أن يكون مقدرًا لتعذر ظهور الإعراب فيه، لأن الياء تطالب أن يكون ما قبلها من جنسها، وحركتها أحق بالوقوع لكونها لازمة الثبوت.

واعلم أن الياء المكسور ما قبلها على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون أصلية: كالوادي، والمنادي، والتنادي.

وثانيها: أن تكون مجرورة بالإضافة، كقوله: ﴿يَٰعِبَادِىَ﴾[(٥)]، ﴿وَنَذِيرٌ﴾[(٦)]، ﴿فَحَقَّ وَعِيدِ﴾[(٧)]، ﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾[(٨)].

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/١٠٠٠، وارتشاف الضرب ٢/٥٣٥-٥٣٦.

(٢) لم أعثر عليه في المفصل. وقد ذكر في ارتشاف الضرب ٢/٥٣٦: أن ظاهر كلام الزمخشري أنه مبني.

(٣) قال ابن الخباز الموصلي في الغرة المخفية ١/١١٠: إن المضاف إلى ياء المتكلم مبني.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٣١.

(٥) العنكبوت ٥٦، والزمر ٥٣.

(٦) المائدة ١٩.

(٧) ق ١٤.

(٨) الحج ٤٤ وآيات أخر. ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٧١٨.

وثالثها : أن تكون منصوبة قبلها نون الوقاية ، في نحو قوله : ﴿فَٱتَّقُونِ﴾[١] ، ﴿فَٱعۡبُدُونِ﴾[٢] ﴿وَٱخۡشَوۡنِۚ﴾[٣] ، وغير ذلك ، فهذه كلها وجدت محذوفة من خط المصحف ، من أجل التخفيف ، كما ترى .

فأما البيت الذي أنشده لأبي النجم ، فإعرابه ظاهر ، وموضع الشاهد منه : إنما يكون على إبدال الكسرة فتحة ، والياء ألفًا ، كما قالوا في : يا غلامًا ، وهذا قليل ، لأن هذا إنما ورد في المضاف إلى الياء من غير واسطة ، في نحو قولك : يا غلاما ، ويا صاحبا ، فأما فيما كان مضافًا إلى الياء مع الواسطة في نحو : يا ابن أما ، ويا بنت عما ، فإنما هو على سبيل القلة على ما ذكرناه ، وبالله التوفيق .

* * *

(١) البقرة ٤١ ، والنحل ٢ ، والمؤمنون ٥٢ ، والزمر ١٦ .

(٢) الأنبياء ٢٥ ، ٩٢ ، والعنكبوت ٥٦ . في الأصل « واعبدون » .

(٣) المائدة ٣ ، ٤٤ .

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب ما لا يجوز فيه إلا إثبات الياء

وذلك إذا أضفت اسما إلى اسم مضاف إليك، نحو قولك: يا غلامَ غلامِي، ويا صاحب صاحِبي، ويا ضارب أخِي، فتثبت الياء في الثاني، لأنه ليس بمنادى. ألا ترى أنك إذا قلت: يا غلام زيدٍ، لم يكن بد من التنوين في زيد، وإنما تحذف الياء في الموضع الذي يحذف منه التنوين، قال الشاعر[1]:

يا ابنَ أُمِّي لو شهدتُك إذتَدْ ... عوُ تميمًا وأنت غير مُجابِ

قال آخر[2]:

يا ابنَ أُمِّي ويا شُقَيِّقَ رُوحي ... أنت خَلَّيتني لأمرٍ شديدِ

فأما قول العرب: يا ابن أم، ويا ابن عم، ففيه ثلاث لغات:

فمنهم من يجعله اسما واحدًا فيبنيه على الفتح، فيقول: يا ابن عمَّ، ويا ابن أمَّ.

ومنهم من يقول: يا ابن أمِّ، ويا ابن عمِّ، فيكسر ويحذف الياء.

وإثباتها أجود، كما ذكرت لك، فيقال: يا ابن أميَ، ويا ابن عمي، وهي اللغة الثالثة.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

اعلم أن/٤٩أ/هذا الباب قد اشتمل على ما لا يجوز فيه إلا إثبات الياء، وعلى ما يجوز فيه خلافه، فهاتان فائدتان:

---

(١) نسب في الأغاني ٢١٢/١٢-٢١٣، إلى معد يكرب المعروف بغلفاء، وهو من شواهد معاني القرآن للأخفش ٣١١/٢، والمقتضب ٢٥٠/٤.

(٢) وهو أبو زبيد الطائي، شعره: ٤٨، وهو من شواهد الكتاب ٣١٨/١، والمقتضب ٢٥٠/٤، وشرح الكافية الشافية ١٣٢٥/٣، والرواية فيها: ... نفسي. وجاء في الأصل: جلستني لأمر.. وهو تحريف.

الفائدة الأولى : في بيان ما لا يجوز فيه إلا إثبات الياء :

وذلك إنما يكون في كل اسم مضاف إلى ما أضيف إلى الياء ، وهذا كقولك : يا غلام غلامي ، ويا صاحب صاحبي ، لأن تلك اللغات التي ذكرناها إنما كانت في المضاف إلى الياء من غير واسطة ، كقولك : يا غلامي ، وهو قد اتسع في كلامهم دوره ، فلهذا حققوه من تلك الوجوه التي ذكرناها ، فأما هذا الذي يكون مضافًا إلى الياء مع اعتبار واسطة ، فإنه لم يكثر كثرته ، فلهذا لم يجز فيه إثبات الياء[1] .

فأما قول أبي القاسم : إن الياء إنما تنحذف في الموضع الذي يحذف منه التنوين ، فإنما يريد به أنك إذا قلت : يا غلام غلامي ، فغلامي الثاني قائم مقام زيد في نحو : يا غلام زيد ، فكما لا يجوز طرح التنوين في : ياغلام زيد ، فهكذا لا يجوز طرح الياء في : يا غلام غلامي ، بخلاف قولنا : يا غلامي ، فإنه بمثابة قولنا : يا زيد ، فكما جاز طرح التنوين من زيد في : يا زيد ، فهكذا قولنا : يا غلامي ، ولأن الاسم ليس بمنادى في نفسه ، أعني ما أضيف إليه المنادى والكثرة إنما وردت في المنادى نفسه ، فلأجل هذا لم يجز طرح الياء عنه[2] .

فأما البيت الذي أنشده الأول ، وهو قوله :

يـابـن أمـي ولـو شـهـدتـك

فهو لمعد يكرب ، ولنذكر إعرابه ، وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه فهو ظاهر ، وإذا : العامل فيها ما قبلها وهو قوله : شهدتك ، وقوله : وأنت غير مجاب : جملة ابتدائية في موضع نصب على الحال من الضمير في

---

(١) ينظر : الكتاب ٣١٨/١ ، والمقتضب ٢٥٠/٤-٢٥١ ، والمقرب ١٩٩ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٢٤/٣-١٣٢٥ .

(٢) ينظر : الكتاب ٣١٨/١ ، والمقتضب ٢٥٠/٤-٢٥١ ، والمقرب ١٩٩ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٢٤/٣-١٣٢٥ .

تدعو، وإذ تدعو: يجوز أيضًا أن تكون جملة فعلية، في موضع نصب على الحالي من الضمير، وهو الكاف في شهدتك، والمعنى فيه: ولو شهدتك داعيًا لتميم غير مجاب فيهم.

وأما موضع الشاهد منه: فإنما أورده شاهدًا على أن الوجه هو إثبات الياء في أمي، لأنه غير منادى كما قررناه.

وأما البيت الثاني وهو قوله:

يا ابن أمي ويا شُقَيِّقَ روحي

فهو لأبي زبيد الطائي، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهر، وشقيق الإنسان: أخوه، لأنهما أخذا من أصل واحد وهو: الأب والأم. وأما موضع الشاهد منه: فإنما أورده شاهدًا على أن الوجه هو إثبات الياء في: يا ابن أمي لما ذكرناه.

الفائدة الثانية: في بيان ما يجوز فيه حذف الياء:

وهو قولنا: يا غلامي، من غير واسطة، وقد اسلفنا تقريره، وما يجوز فيه من اللغات، فأما قول العرب: يا ابن أمّيَ، ويا ابن عمي، فإنهم قد جوزوا فيه لكثرة استعماله لغات أربع[1]:

الأولى: يا ابن أميّ، ويا ابن عَمِّيَ، وهذه هي الأكثر، والجارية على القياس المطرد، في نحو: يا غلام غلامي.

الثانية: يا ابن أُمِّ، ويا ابن عمِّ، بحذف الياء والاجتزاء بالكسرة عنها.

الثالثة: يا ابن أُمَّ، ويا ابن عمَّ، بقلب الكسرة فتحة للخفة.

الرابعة: يا ابن أمَّا، ويا ابن عمَّا، بقلب الياء ألفًا، كما قلناه في نحو: يا غلاما.

---

(١) ينظر: الكتاب ٣١٨/١، والمقتضب ٢٥١/٤، وزاد المجاشعي في شرح عيون الإعراب ٢٧٠-٢٧١، وابن عصفور في المقرب ١٩٩ لغة خامسة وهي: يا ابن أمّيْ، بإسكان الياء. وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٣٢٥/٣: ولا يكادون يثبتون الياء والألف إلا في ضرورة.

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب ما يقع إلا في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره

من ذلك قولهم: يا هَناهُ أقبل، لا يستعمل إلا في النداء [خاصة]، لا يقال: جاءني هَنَاهُ، ولا مررت بهناه، ولكنه للنداء خاصة، قال: أمرؤ القيس[1]:

وقَدْ رَابني قولُها يَا هن ٭ وَيْحَكَ أَلحقْتَ شرًا بِشَرْ

ومن ذلك قولهم: يا مَلأمان، ويا مكذبان، ويا مخبثان، وكذلك قولهم: يا فُسق ويا لكع، ويا غدر، ويا خبث، وللمؤنث: يا لكاع، ويا خباث، ويا غدار، ويا فساق، ولا يستعمل شيء من هذا إلا في النداء خاصة. وكذلك: يا فُلْ أَقْبِلْ، لا يستعمل إلا في النداء، وليس بترخيم لو كان ترخيمًا لقيل: يا فُلاَ.

وربما استعمل بعض هذا في الشعر في غير النداء [ضرورة] قال أبو النجم[2]:

في لُجَّةٍ أمسِكْ فُلانًا عن فُلِ

وأنشد الأصمعي للحطيئة[3]:

أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثم آوِي ٭ إلى بيتٍ قعيدتُهُ لَكَاعِ

ومما لا يستعمل فيه حرف النداء قولهم: اللهم اغفر لنا ذنوبنا[4]، زيدت الميم في آخره مثقلة[5] عوضًا من حرف النداء، ولا يقال: يا اللهُمَّ، لأن الميم عوض من

---

(١) ديوانه ١٦٠، وهو من شواهد المقتصد ٧٦٢/٢، وشرح عيون الإعراب ٢٦٩، وشرح المفصل ٤٨/١.

(٢) ديوانه ١٩٩، وهو من شواهد الكتاب ٣٣٣/١، والمقتضب ٢٣٨/٤، والأصول ٣٤٩/١، والغرة المخفية٥٤٧/٢.

(٣) ديوانه ٣٣٠، وهو من شواهد المقتضب ٢٣٨/٤، والغرة المخفية ٥٤٦/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٣١/٣.

(٤) ليست في الجمل ١٦٤.

(٥) في الأصل: منقلبه، وهو تحريف، ينظر: الجمل ١٦٤.

حرف النداء. فأما قولهم[1]:

وما عليكِ أن تقولي كُلَّما سَبَّحْتِ أَوْ هَلَّلْتِ يا للهما
أرْدُدْ عَلَيْنا شَيْخَنا مُسَلَّمَا

فإنه جائز[2] في ضرورة الشعر. إلى آخر ما قاله في الباب.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

أعلم أن باب النداء مختص بأمور لا تكون إلا فيه، وقد أوردها أبو القاسم، ونحن نشرح كل واحد منها، بما يحتمله، ونجعل لكل واحد منها صورة.

الصورة الأولى: قوله: يا هناه:

اعلم أن الزمخشري ذكر في مفصله[3]: أن هن، وهَنة، كنايتان عن اسماء الأجناس، وليس بالجيد، وإنما هما كنايتان عن الأشياء القبيحة نفسها، يقال: كان بينهم هنات، وفي الحديث: «أن حسان بن ثابت لما أراد مهاجات قريش، قال له: الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: سل أبا بكر فإنه أعرف بتلك الهنات»[4] يعني الأشياء القبيحة فيهجوهم بها في شعره.

واختلف النحاة في أصل هذه الهاء على مذاهب ثلاثة[5]:

أولها: أنها هي هاء السكت، وهذا هو قول الكسائي والفراء، وهو محكي عن الأخفش، والقياس إسكان هذه الهاء، لأنها للوقف، ولكنها سمعت محركة،

---

(١) القائل مجهول، وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ٢٠٣/١، والإنصاف ٣٤٢/١، والتبيين ٤٥١، والمقرب ٢٠١. والرواية فيها: يا اللهم ما، وفي التبيين: يا اللهما.

(٢) في الجمل ١٦٥: جاء.

(٣) ينظر: المفصل ٤١/١.

(٤) لم أقف على تخريجه.

(٥) ينظر: المنصف ١٣٩/٣-١٤٣، وسر صناعة الإعراب ٦٦/١، ٥٦٠/٢-٥٦٢، والصحاح: (هنو): ٢٥٣٧/٦، والغرة المخفية ٥٤٥/٢، وارتشاف الضرب ١٣٨/٣-١٣٩.

ولكنهم شبهوها بهاء الضمير فحركوها .

وثانيها : أنها بدل من الواو ، ولهذا يقال فيها : هنوات ، وهذا هو قول الخليل وسيبويه ، وغيرهما من علماء البصريين .

وثالثها : أن هذه الهاء هي أصل ، ولهذا يقال فيها : هنيهه .

فهذه اقاويل النحاة فيها كما ترى ، والمختار ما عول عليه أهل البصرة ، بدليل قولهم في تثنيته : هنوان ، وفي جمعه : هنوات ، وفي تصغيره : هني ، وفي هذا كله دلالة على أن لامه واو .

فإذا عرفت هذا ، فلهم فيها استعمالان :

الاستعمال الأول : في حق المذكر في حال النداء ، فيقال فيه وجهان[1] :

أحدهما : أن تقول : يا هن أقبل ، ويا هنان أقبلا ، ويا هنون أقبلوا ، ولك أن تقول : يا هنه أقبل ، للواحد المذكر ، فالهاء ها هنا للسكت عند الوقف .

وثانيهما : أن تقول : يا هناهُ أقبل ، بضم الهاء على غير قياس ، ويا هنانيه أقبلا ، ويا هنانون أقبلوا ، بحركة الهاء كما ذكرناه /٤٩ب /، وهذا كله إنما هو في حال المذكر .

الاستعمال الثاني : للمؤنث ، وذلك على وجهين[2] :

أحدهما : أن تقول : يا هَنتُ أقبلي ، ويا هنتان أقبلا ، ويا هنات أقبلن .

وثانيهما : أن تقول : يا هنتاه أقبلي ، ويا هنتانيه أقبلا ، ويا هناتوه أقبلن ،

فأما البيت الذي أنشده ، وهو قوله : وقد رابني ، فهو لأمرئ القيس ، وقيل للنمر بن قاسط ، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

---

(١) ينظر : الأصول ٣٤٨/١ ، والمقرب ٢٠٠ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٣١/٣-١٣٣٢ .

(٢) ينظر : الأصول ٣٤٨/١ ، والمقرب ٢٠٠ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٣١/٣-١٣٣٢ .

أما إعرابه[١] فهو ظاهر، وقوله: وقد رابني: من الريبة، وقوله: ألحقت شرًا بشر: معناه أني كنت من قبل متهمًا، ثم لما قالت له: يا هناه، فهذا شر أيضًا، لأنه لا يقال إلا عند الاستحقار، وركة حاله. وأما موضع الشاهد منه، فإنما أورده شاهدًا على استعمال هذه اللفظة في حال النداء مقصورة عليه.

الصورة الثانية: قولهم: يا ملأمان، ويا مكذبان، وقد وقع في بعض النسخ: يا مكرمان من الكرم، وهو خطأ لأنه وسَّطه بين أوصاف الذم، لأن قبله: ملأمان، وبعده مخبثان وإنما هو مكذبان من الكذب[٢]. وهذه الأوزان كلها إنما تورد على جهة المبالغة في اللؤم والكذب، والخبث، وغير ذلك. ثم هذا يكون واردًا على أوجه ثلاثة[٣]:

أولها: مفعلان[٤]، نحو: مكذبان، ومخبثان، لكثرة من يصدر منه ذلك.

وثانيها: فَعَال نحو: فَساق، وخَبَاث، وغَدار، ولكاع، وكل هذا مبالغة في صفة من يصدر منه الفسق، والخبث، والغدر، وهذا إنما يكون مستعملًا للمؤنث. وسيأتي لهذا باب يستقصى فيه القول قد أفرده له أبو القاسم.

وثالثها: فُعَل، وهذا نحو قولنا: يا غُدر، يا فُسَق، يا لُكَع، يا خُبَث، للمبالغة فيمن يصدر منه ذلك.

فهذه الثالثة لا تكون مستعملة إلا في حال النداء، لما ذكرناه من افادة المبالغة على هذه الزنة.

فأما البيت الذي أنشده وهو قوله: أطوف، فهو للحطيئة، ولنذكر إعرابه

---

(١) ينظر: الحلل ٢١٩.

(٢) ينظر: إصلاح الخلل ٢٣٧.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٤٧/١، والأصول ٣٤٧/١، والغرة المخفية ٥٤٦/٢، والمقرب ٢٠٠، وشرح الكافية الشافية ١٣٣٠/٣.

(٤) في الأصل: مفعلات، وهو تحريف.

وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه[١] فهو ظاهر ، وقوله : أطوف : أي أكثر الطواف ، وما : زَمَانيَّة ، مثلها في نحو قولك : انتظرني ما جلس الحاكم ، أي مدة جلوسه ، فكأنه قال : أطوف مدة طوفي ، والقعيده : المرأة ، لكثرة قعودها في بيتها ، واللكاع : هي[٢] الخسيسة الصورة والفعل ، وهو يهجو امرأته .

وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على استعمال فَعَال في غير النداء ، وهي قليلة . ومنه الحديث المأثور عنه ، صلى الله عليه وآله وسلم : « لا تقوم الساعة حتى يلي أمور الناس لكع بن لكع »[٣] أي خسيس بن خسيس ، وهو نادر كما ذكرناه ، فتقول للمذكر : يا لكع ، وللمؤنثة : يا لكعا ، وللمثنى منهما : يا ذَوّي لكع ، وللجمع منهم : يا ذَوي لكع ، كله حكاه أبو نصر الجوهري[٤] .

الصورة الثالثة : قولهم : اللهم اغفر لنا ذنوبنا ، وهذا لا يكاد يستعمل إلا في النداء خاصة ، ثم اختلف النحاة في هذه الميم فيه ، فالذي ذهب إليه علماء البصريين : أن هذه الميم إنما هي بدل من حرف النداء ، وعوضًا عنه ، ولهذا فإنه لا يجوز الجمع بينهما ، فلا يقال فيه : يا اللهم اغفر لنا ، وزعم الفراء[٥] : أن هذه الميم مأخوذة من فعل ، وأن التقدير فيه : يا الله أُمَّنا منك بخير ، وهذا فاسد ، والمختار ما قاله البصريون ، لأنه لو كان الأمر كما زعمه الفراء : لما جاز : اللهم أمنا منك بخير ، فلما جاز ذلك دل على بطلان مقالته[٦] . وقد تأتي حشوًا بعد عموم حفظًا على

---

(١) ينظر : الحلل ٢٢٢ .

(٢) في الأصل : هو ، والصواب ما أثبت .

(٣) المسند ٣٢٦/٢ ، والجامع الصحيح ٢٠٢/٢ .

(٤) ينظر : الصحاح : (لكع) ١٢٨٠/٣ .

(٥) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢٠٣/١ ، والإنصاف ٣٤١/١-٣٤٧ (م٤٧) .

(٦) ينظر : الكتاب ٣١٠/١ ، والمقتضب ٢٣٩/٤ ، والتبيين ٤٤٩-٤٥٢ ، والغرة المخفية ٥٤٧/٢ ، والمقرب ٢٠٠ .

رعاية القيد المذكور بعدها ، وهذا كقولك : أنا لا أترك ملازمتك اللهم إلا أن يبدو لي منك ما أكرهه ، وأنا لا أترك زيارتك اللهم إلا أن يعرض لي عارض عن ذلك[١] ، وقد ورد ذلك في الجر بزمان متوسطًا بين كلامين لما ذكرناه ، وهذا من علم البيان في المكان الرفيع ، والمحل العالي المنيع ، يعقله الجهابذة من أهل صناعته .

فأما البيت الذي أورده وهو قوله[٢] : وما عليك أن تقولي ، فلم أعرف قائله ، ولا عثرت عليه . وإعرابه ظاهر ، وما في : يا اللهم ما ، زائدة ، وزاد فيه أهل الكوفة[٣] :

فإننا من خير لنا نعدما

وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على استعمال الميم مع وجود حرف النداء ، على جهة الضرورة في الشعر لا غير ، فأما في اختيار الكلام فلا .

الصورة الرابعة : قولنا : يا أبَتِ ، ويا أُمَّتِ ما فإن مثل هذا إلا يكون مستعملًا إلا في النداء ، ولا يقال في غيره ، فلا تقول : جاء أمتي ، وخرج أبتي ، وهذه التاء فيها مذهبان :

أحدهما : أن هذه التاء ليست للتأنيث ، وإنما هي للعوض من ياء الإضافة ، وهذا مذهب جماهير البصريين ، كالخليل ، وسيبويه[٤] ، والمبرد[٥] ، والسيرافي .

وثانيهما : أن التاء إنما هي للتأنيث ، وياء الإضافة مقدرة بعدها ، كأنه قال : يا أبتي ويا أمتي ، وهذا هو مذهب الكسائي ، والفراء[٦] .

والمختار ما قاله علماء البصريين ، لأمرين :

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب ٣/١٢٧ .

(٢) في الأصل : كقوله ، والصواب ما أثبت .

(٣) ينظر : الحلل ٢٢٣ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/٢٩١ .

(٤) ينظر : الكتاب ١/٣١٧ .

(٥) ينظر : المقتضب ٣/١٦٩ ، ٤/٢٦٢ .

أما أولًا : فلأنها تقلب هاء في الوقف ، فيقال فيها : يا أبه ، ويا أمه ، فلو كانت ياء الإضافة مقدرة بعدها كما زعموا ، لما جاز قلبها هاء ، لأنها تكون متوسطة ، والمتوسطة تقلب هاء .

وأما ثانيًا : فلأنه لا يجوز الجمع بينهما وبين الإضافة ، فلا يقال فيها : يا أبتي ، ويا أمتي ، وما ذاك إلا لأجل كونها عوضًا منها .

وأما الفراء[١] فيقف عليها بالتاء ، فيبقيها على ما كانت عليه من غير قلب لها إلى الهاء . ثم هاتان اللفظتان لما كثر استعمالهما أجازوا فيهما لغات كثيرة وجملتها أربع[٢] :

أولها : الكسرة في آخرهما ، وهي القراءة المشهورة في السبعة ، قال الله تعالى : ﴿يَـٰٓأَبَتِ لَا تَعْبُدِ ٱلشَّيْطَـٰنَ﴾[٣] .

وثانيهما : الفتحة ، وهي قراءة ابن عامر .

وثالثها : الضمة ، وهي مقروءة في غير السبعة .

ورابعها : يا ابتاه ، ويا أمتا ، وهذه الألف هي المبدلة من الياء في نحو : يا غلاما ، وإنما جمعوا بينهما لأن الألف ليس بصريح الياء .

الصورة الخامسة : قولهم : يا فل أقبل ، وليس ترخيمًا لفلان ، لأنه لو كان ترخيمًا له لقال : يا فلا ، كما يقال : يا ثمو ، في ثمود . وفلان ، وفلانة ، هما كنايتان عن أسماء الأعلام ، وأبو فلان ، وأبو فلانة كناية عن الكنى ، ويقال فيه في النداء ، يا

---

(١) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٤٠٣/٢ ، وارتشاف الضرب ١٣٧/٣ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء ٣٢/٢ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء ٣٢/٢ ، ومشكل إعراب القرآن ٣٧٧/١-٣٧٨ ، والتبيان في إعراب القرآن ٧٢١/٢ .

(٤) مريم ٤٤ . قرأ بالفتح أبو جعفر وابن عامر ، والباقون بالكسر ، إلا ابن أبي عبله فقد قرأ بالضم . ينظر : الكامل في القراءات العشر : ق ١٨٧ ، الكنز في القراءات العشر ٤٤٧ .

فل، على جهة الحذف والاختصار دون الترخيم، كما ذكرناه[١].

فأما البيت الذي أنشده فهو لأبي النجم العجلي، فلنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهر، واللجة: اختلاط الأصوات، والمعنى: في لجة يقال فيها: أمسك فلانًا عن فُلِ، وكما ورد في الحديث: «وجدت الناس أخبر تقله»[٢] أي يقال فيهم هذا القول. وقبله:

تُثِيرُ أيديها عجاج القَسطَل

يصف الابل مزدحمة في حال إقبالها كقوم يزحم بعضهم بعضًا، من غير قتال، في لجة أصوات يقال فيها أمسك فلانًا عن فُلِ. وأما موضع الشاهد منه: فإنما أورده شاهدًا على أن هذا الحذف إنما يستعمل على الخصوص على النداء على جهة القلة. /٥٠أ/

* * *

(١) ينظر: الكتاب ٣١١/١، والمقتضب ٢٣٧/٤، والأصول ٣٤٩/١-٣٥٠، والغرة المخفية ٥٤٦/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٢٩/٣.

(٢) ينظر: الفائق ٢٢٣/٣، وكشف الخفاء ٤٤٦/٢.

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب الاستغاثة

إذا استغثت بشيء فتحت لامَهُ، وكسرت لام المستغاث من أجله، وخفضت بهما جميعًا، وذلك قولك: يا لَزَيْدٍ لِعَمْرٍو، فتحت لام زيد، لأنك استغثت به، وكسرت لام عمرو، لأنك استغثت من أجله، وكذلك: ياَلَلرِّجالِ لِلْعجبِ، ويا لَبكرٍ لعمرٍو[1]، ومن ذلك قوله[2]:

يـا عَـجَـبَـاَ لِـهـذِهِ الـفَـلِـيـقَـهْ ... هَلْ تُـذْهِـبَـنَّ الـقُـوَباءَ الـرِّيـقَـهْ

وقال آخر[3]:

تَـكـنَّـفِـنـي الـوُشـاةُ فـأَزْعَـجـونـي ... فـيَـا لـلـنَّـاسِ لـلـواشـي الـمطـاعِ

وقال آخر[4]:

يُبْكيكَ ناءٍ بعيدُ الدارِ مغتربٌ ... يـالَلْكـهُـول ولِـلشُبَّان لِـلْـعَـجَـبِ

وفي الخبر لما طعن العلج، أو العبد عمرَ صاح: «يا لله وللمسلمين»[5].

واعلم أن لام الاستغاثة بدل من الزيادة التي تلحق آخر المنادى، نحو قولك: يا زيداه، ويا بكراه، فلا يجمع بينهما بحال، لا يقال: يا لَزيداه، فيجمع بين اللام والزيادة.

---

(١) في الأصل: ويا لعمرو، وهو تحريف. ينظر: الجمل ١٦٦.

(٢) من شواهد إصلاح المنطق ٣٤٤، والمنصف ٦١/٣، والغرة المخفية ٥٣٤/٢، والمغني ٣٧٢/٢.

(٣) قيس بن ذريح، ديوانه ١١٨، وهو من شواهد الكتاب ٣١٩/١، والأصول ٣٥٢/١، وشرح عيون الإعراب ٢٧٢.

(٤) نسبة القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ٢٦٨ إلى أبي الأسود الدؤلي، وليس في ديوانه، والى أبي زبيد الطائي، وليس في شعره، وهو من شواهد المقتضب ٢٥٦/٤، والأصول ٣٥٣/١، والمقرب ٢٠٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٣٥/٣.

(٥) ينظر: المقتضب ٢٥٤/٤، والجمل ١٦٧.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام :

اعلم أن كلما تدخل عليه اللام هذه متأخرة عن حرف النداء فهي على وجهين[1] :

أحدهما : أن يكون مستغاثًا ، كقولك : يا لَزيد .

وثانيهما : أن يكون للتعجب ، كقولك : يا للماء ، ويا للدواهي . وتريد بالتعجب أن مثل هذا الكلام إنما يستعمل في المواضع المستظرفة التي يتعجب منها ، ولهذا فإنه لا يقال : يا للقيام ، ويا للقعود ، لما كانا غير مستظرفين ، ومعنا هذا : أي يا قوم أدعوكم للماء ، وللداهية ، فتدفعونهما عني . فلنذكر كيفية استعمالهم في الاستغاثة ، ثم نذكر أحكامها ، فهاتان فائدتان :

الفائدة الأولى : في بيان كيفية استعمالهم اللام في الاستغاثة :

واعلم أن معنى الاستغاثة : هو طلب الفرج من جهة الغير لما هو فيه من البلوى .

واستعمالهم إياها على ثلاثة أوجه[2] :

أما أولًا : فبأن يذكران جميعًا ، المستغاث به ، والمستغاث من أجله ، فيقال : يا لَزَيدٍ لِعَمْرٍو ويالَلّهِ وللمسلمين للعلج .

وأما ثانيًا : فبأن يستعمل المستغاث به ، ويحذف المستغاث من أجله ، فيقال فيه : يالَزَيدِ ، قال[3] :

يا لَبَكرٍ أنْشِرُوا لي كليبًا   يا لَبَكرٍ أيْنَ أيْنَ الفِرارُ[4]

وأما ثالثًا : فبأن يستعمل المستغاث منه ، ويترك ذكر المستغاث به ، كقولك :

---

(١) ينظر : الكتاب ٣١٨/١-٣٢٠ ، والمقتضب ٢٥٤/٤ ، الأصول ٣٥١/١-٣٥٤ ، وشرح المفصل ١٣١/١ ، والمقرب ٢٠١ .

(٢) ينظر : الأصول ٣٥٤/١ ، والغرة المخفية ٥٣٣/٢-٥٣٤ ، والمقرب ٢٠١ .

(٣) المهلهل ، وهو من شواهد الكتاب ٣١٨/١ ، والخصائص ٢٢٩/٣ ، والغرة المخفية ٥٣٣/٢ .

(٤) في الأصل : ... أبشروا .... ابن أبي .... وهو تحرف .

يا قوم لزيد ، ويا أيها المسلمون للعلج .

فاستعمالهما يكون على هذه الأوجه الثلاثة ، فإن أتي بهما فعلى جهة البيان ، وإن حذف واحد منهما ، فلأن الحال معلومة ، فلهذا جاز حذفه .

فأما البيت الذي أنشده وهو قوله : تكنفني ، فهو لقيس بن ذريح ، ولنذكر إعرابه ، وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه فهو ظاهر ، والواشي : الباغض ، والمكتنف ، المستدار حوله ، فأزعجوني : أي أسرعوا ، ومعنى ذلك : أنهم أحاطوا به حتى طلق لبنى ، ثم ندم ، ولات حين ندامه . وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على جواز الإتيان بالمستغاث به ، والمستغاث من أجله ، فقوله : فيا لَلناس : هو المستغاث به ، ولِلواشي المطاع : هو المستغاث من أجله .

وأما البيت الثاني وهو قوله : يبكيك ناء ، فهذا لم أعرف قائله ، ونذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه فهو ظاهر ، وناء : هو الفاعل ، من باب قاض . وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على جواز الإتيان بالمستغاث به والمستغاث من أجله ، فقوله : يا للكهول والشبان ، مستغاث بهما ، وقوله : للعجب : مستغاث من أجله .

وأما البيت الثالث وهو قوله : يا عجبًا ، فلم أعرف قائله هذا الرجز[1] ، ونذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه فهو ظاهر ، قد ذكرنا وجه تنوين عجبًا ، وترك تنوينه من قبل ، فلا وجه لتكريره ، والفليقة ، هي الداهية ، والقوباء فيها لغتان : وهي : الحزاز المنقرش في الجسم ، فمن فتح واوها جعل ألفها للتأنيث ، إذ لا وجه لكونها للإلحاق لعدم المحلق به ، ومن سكن واوها فهي عند سيبويه ، والخليل ألفها للإلحاق بكل حال

---

(١) نسب في اللسان : (قوب) ٥/٢١٣ إلى ابن قنان الراجز .

بقسطاس، وأجاز الكسائي والفراء أن تكون للتأنيث مع سكون واوها، وهذا لا يجيزه البصريون، والريقة: لُعَابُ الإنسان، وهو يذهب القوباء، ويقلعها[١].

وأما موضع الشاهد منه: فإنما أورده شاهدًا على جواز حذف المستغاث به، وذكر المستغاث من أجله، وعجبًا يروي منونًا على وجهين:

أما أولًا: فبأن يكون منادى نكرة، كقولك: يا رجلًا.

وأما ثانيًا: فبأن يكون مصدرًا على حاله، والمنادى غيره، أي يا قوم عجبًا.

ويروي غير منون، وهو على وجهين أيضًا:

أما أولًا: فبأن يكون أصله عجبي، فقلبت ياؤه ألفًا كما قلناه في نحو: يا غلاما، في: يا غلامي.

وأما ثانيًا: فبأن يريد: يا عجباه، وأكثر استعماله في الندبة، فهكذا يكون استعمالهم للاستغاثة.

الفائدة الثانية: في ذكر أحكام الاستغاثة، ولها أحكام خمسة[٢]:

أولها: المستغاث به، والمستغاث من أجله، معربان مجروران باللام كما ذكرناه وأنشدنا فيه الأبيات، والعامل في الأولى حرف النداء، ليس لنفسها وإنما لكونها نائبة عن الفعل، والعامل في الثانية فعل دل عليه المعنى، كأنه قال: أدعوكم لزيد.

وثانيها: أن لام المستغاث به مفتوحة أبدًا، وإنما وجب ذلك لأنه بمنزلة المنادى المقصود الواقع موقع المضمر، فلهذا كانت فيه مفتوحة كما فتحت مع المضمر، ولام المستغاث من أجله مكسورة على القياس لكونها تابعة لعملها في التظاهر.

---

(١) ينظر: الحلل ٢٢٥-٢٢٦.

(٢) ينظر: الكتاب ١/٣٢٠-٣٢١، والمقتضب ٤/٢٥٤-٢٥٦، والأصول ١/٣٥١-٣٥٤، وشرح عيون الإعراب ٢٧١-٢٧٢، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٣٤-١٣٣٥.

وثالثها : أن المستغاث به إذا كرر فإنه إذا كان معه حرف النداء ، فاللام فيه مفتوحة ، كقولك : يا لَزيد ويا لَعمرو ، وإن حذف منه حرف النداء كسرت اللام ، كقولك : يا لِزَيد ولِعمرو لِفُلاَنٍ ، وإنما وجب ذلك لأن حرف النداء إذا كان مكررًا قَويَ أمر الاستغاثة ، فلهذا كان مفتوحًا على أصله ، وإذا زال حرف النداء ، رجعت إلى أصلها في الكسر .

ورابعها : أنه لا يجوز إلحاق حرف الندبة بالمستغاث فلا يجوز أن يقال : يا لَزَيداه ، وإنما وجب ذلك لأن الزيادة وهي لام الاستغاثة ، قد أغنت ، فلا حاجة إلى ذكر غيرها .

وخامسها : أنه لا يجوز حذف حرف النداء ، كما ذكرناه من قبل ، ولا يجوز استعمال غير ياء في الاستغاثة ، وإنما كان الأمر كما ذكرناه ، لأن ياء هي أم الباب ، فلهذا كانت مختصة بالاستغاثة . فهذا ما أردنا ذكره في أحكام الاستغاثة / ٥٠ب /.

* * *

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب الترخيم

الترخيم: حذف في آخر[1] الأسماء الأعلام في النداء خاصة تخفيفًا.

واعلم أنه لا يرخم مضاف، ولا نكرة، ولا مضمر، ولا مبهم، ولا ما عاقب المضاف مما يضم إليه، لأن هذه الأسماء جرت في النداء على أصولها. وإنما يرخم ما لحقه التغيير في النداء، ولا يرخم ما ليس بمنادى إلا في ضرورة الشعر. ولا يرخم من الأسماء إلا ما كان على أكثر من ثلاثة أحرف، لأن الثلاثة أقل الأصول، إلا ما كان في آخره هاء التأنيث فإنه يرخم قلت حروفه أو كثرت، فتقول في ترخيم جعفر: يا جعفَ، فتحذف الراء، وتدع ما قبلها على حركته. وكذلك كل مرخم يحذف آخره ويترك ما قبل المحذوف على حركته. وتقول في ترخيم مالك: يا مالِ أقبل، وقرأ بعض القراء: ﴿وَنَادَوْا يَـٰمَالِ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[2]، وتقول: يا حارِ أقبل، قال حسان بن ثابت الأنصاري[3]:

حَارِ بن كعبٍ ألا أحْلاَمَ تزجُرُكم ... عنا وأنتم من الجُوف الجَمَاخِيرِ

وقال زهير[4]:

يا حارِ لا أُرْمَيَنْ منكم بداهيةٍ ... لم يَلْقَها سُوقَةٌ قبلى ولا مَلِكُ

وتقول في ترخيم فاطمة: يا فاطمِ، وعائشة: يا عائش، قال الشماخ:

أعائش ما لأهلك لا أَرَاهم ... يضيعون الهجَانَ مع المُضيعِ

---

(١) في الجمل ١٦٨: حذف أواخر.

(٢) الزخرف ٧٧. وهي في المصحف «يا مالك». وينظر: المحتسب ٢/٢٥٧، والبحر المحيط ٨/٢٨.

(٣) ديوانه ١/٢١٩، وهو من شواهد الكتاب ١/٢٥٤، والمقتضب ٣٣٤، وشرح المفصل ٢/١٠٢.

(٤) ديوانه ١٨٠، وهو من شواهد اللمع ٢٠٧، وشرح عيون الإعراب ٢٧٣، وشرح المفصل ٢/٢٢.

وتقول في ترخيم ثُبَةٍ، وعزَة[١]، وعِضَة: يا ثُبَ، يا عِزَ، يا عِضَ. إلى آخر ما ذكرناه في هذا الباب.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

قبل الخوض فيما نريده ها هنا، نذكر ماهية الترخيم، وله معنيان:

أحدهما: لغوي، واشتقاقه من قولهم: صوت رخيم، أي ضعيف، أو من قولهم: رخم صوته، إذا رققه[٢]، وأنشد النحاة حجة على صحة الاشتقاقين جميعًا[٣]:

لها بَشَرٌ مثل الحرير ومَنْطِقٌ　　رخيم الحواشي لا هُراء ولا نَزْرُ

وثانيهما: اصطلاحي، قال الزجاجي أبو القاسم: الترخيم حذف آخر الأسماء الأعلام في النداء خاصة، وهذا جيد، وأحسن منه أن يقال: الترخيم حذف في آخر الاسم المنادى إما على جهة التمام، أو على جهة النقصان. فقولنا: هو حذف: عام فيه وفي غيره من سائر ما يحذف في العربية، وقولنا: في الاسم المنادى: يخرج عنه تصغير الخماسي، فإنه ليس منادى، وقولنا: إما على جهة التمام أو على جهة النقصان: بيان لكيفية جرى الحذف في الترخيم، فالنقصان كقولك: يا حارِ، بالكسر، لأن آخر الكلمة في حكم المراعي، والتمام كقولك: يا حارُ، بالضم، لأن آخر الكلمة ليس ها هنا في حكم المراعي، لأنها قد صارت مستقلة بنفسها من غير نظر إلى آخرها، كما سنقرره من بعد، بمعونة الله تعالى.

فإذا عرفت هذا فلنذكر شرائط الاسم المرخم، وتقسيمه، ثم نذكر كيفيته، فهذه فوائد ثلاث:

---

(١) في الجمل ١٧٠: عِدَة.

(٢) ينظر: الصحاح: (رخم) ٥/١٩٣٠، والمرتجل ١٩٨.

(٣) لذي الرمة، ديوانه ٥٧٧/١، وهو من شواهد شرح المفصل ١٩/٢، وحاشية الصبان ١٧١/٣.

الفائدة الأولى : في ذكر شرائط الاسم المرخم ، وجملة ما نذكره من ذلك شروط سبعة[١] :

الشرط الأول : أن يكون المنادى مصوتابه ، وإنما وجب اعتبار هذا الشرط ، لأن النداء فيه مد الصوت ، وتطويل له ، فلأجل هذا خصوا باب الترخيم بالنداء ليكون مدُّ الصوت كالعوض مما حذف منه .

الشرط الثاني : أن يكون علمًا ، وإنما وجب اعتبار كونه علما لأن الترخيم هو حذف في الأسماء المناداة ، فلو رخمنا الاسم المنكر لكان ذلك زيادة في إبهامه بحذف بعض حروفه ، فلهذا منعوا ترخيم الاسم النكرة .

الشرط الثالث : أن يكون مبنيًا على الضم ، وإنما وجب اعتبار هذا الشط لما ذكرناه في اشتراط العلمية ، لأنه إذا كان مبنيًا على الضم فهو علم ، فهذا الشرط وإن كان مندرجًا تحت الشرط الثاني لكنا أعدناه إيضاحًا وبيانًا .

الشرط الرابع : أن يكون الاسم المرخم غير مضاف ، وهذه مسألة خلاف بين النحاة ، فالذي ذهب إليه جماهير البصريين ، كالخليل ، وسيبويه ، والمبرد ، والمازني : أنه لا يجوز ترخيم المضاف إليه ، فلا تقول : يا أبابك ، ويازبي[٢] ، في ترخيم أبي بكر ، وابن الزبير ، وذهب الكسائي والفراء ، وغيرهما من نحاة الكوفة إلى جواز ذلك[٣] . وهذا هو المختار ، ويدل عليه أمران :

أما أولًا : فقياسي ، وهو أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد ، فلهذا جاز ترخيم المضاف إليه كما لو كان مفردًا مرخمًا في نفسه ، فلهذا تقول :

---

(١) ينظر : المفصل ١/١٣٥ ، والغرة المخفية ٢/٥٣٥ ، وشرح المفصل ٢/١٩-٢٠ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/٢٩٨ .

(٢) في الأصل : ويا مار بي .

(٣) ينظر : الإنصاف ١/٣٤٧-٣٥٦ (م٤٨) ، والتبيين ٤٥٣-٤٥٥ ، وشرح المفصل ٢/٢٠ .

يا أبا حمز ، بحذف التاء من حمزة ، كما تقول : يا حمزُ ، إذا رخمته مفردًا .

وأما ثانيًا : فما أنشده الكسائي وهو قوله[١] :

خذُوا حَظَّكُمْ يا آلَ عِكْرِمَ

واراد عكرمة .

الشرط الخامس : أن لا يكون مستغاثًا ، ولا مندوبًا ، وإنما وجب اعتبار هذا الشرط ، لأن الغرض بالاستغاثة هو تطويل الصوت استعمالا بالمستغاث به ، وترخيمه ينافي هذا الغرض ، فلأجل هذا لم يجز ترخيمه . وأما المندوب فلأن علامة الندبة في آخره ، فلو رخمناه لكان في ذلك إهدار لعلامته وإهمالها ، وهو فاسد ، فلهذا بطل ترخيمها لما ذكرناه .

الشرط السادس : أن يكون الاسم المرخم عدته زائدة على ثلاثة أحرف ، وهذا يفتقر إلى تفصيل . فنقول : أما الاسم الثلاثي الساكن الوسط فلا يجوز ترخيمه بحال ، وهو متفق عليه بين النحاة ، وأما الاسم الرباعي فهو متفق على جواز ترخيمه ، كقولك : يا جعف ، وأما الاسم الثلاثي الذي تحرك وسطه فهي مسألة خلافية بين النحاة ، فالذي ذهب إليه علماء البصريين كالخليل ، وسيبويه ، المنع من ذلك الحاقًا له بما سكن وسطه ، والجامع بينهما كونهما ثلاثيين ، وذهب الأخفش ، والفراء إلى أن ذلك جائز ، لأن الحركة فيه قائمة مقام الحرف الرابع ، فأما الكسائي فهو قائل بمقالة البصريين في هذه المسألة[٢] . وما قاله الفراء ، والأخفش قوي من جهة القياس ، لأنهم قد نزلوا الحركة منزلة الحرف في صوره الكثيرة ، فإذا كان النقل

---

(١) هذا صدر بيت لزهير وتمامه :

.... واذكـروا أواصرنا والرَّحمُ بالغيب تذكر

(٢) ينظر : شرح عيون الإعراب ٢٧٤ ، وإصلاح الخلل ٢٤٢ ، والإنصاف ٣٥٦/١-٣٦٠ (م٤٩) ، والتبيين ٤٥٦-٤٥٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢٩٩/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٥٧/٣-١٣٥٨ .

يعضد هذا القياس كان في غاية القوة والوثاقة .

الشرط السابع : أن يكون الحذف لاحقًا لعجز الكلمة دون صدرها ، ووسطها ، وإنما وجب اعتبار هذا الشرط لأن الترخيم هو تغيير وحذف ، فلهذا كان لاحقًا بآخر الكلمة/ ١٥١/ لأن التغييرات إنما تلحق أواخر الكلم ، وأعجازها ، كما تقول في الإعلال فإن أكثر مواقعه إنما هو في أعجاز الكلم .

واعلم أن هذه الشرائط التي ذكرناها إنما تكون معتبرة في الاسم المذكر ، فأما الاسم إذا كان مؤنثًا ، فإن العلمية والزيادة على الثلاثة غير مشروطين ، ولهذا فإنه يجوز ترخيم جارية وإن كانت نكرة لما كانت مؤنثة ، وهكذا تقول في ترخيم : ثبة ، وعزة ، وإن كان على حرفين : يا ثب أقبل ، ويا عز اقبل ، لما كان مؤنثًا لأنه إذا كان مؤنثًا فهو في حكم المركب ، فلهذا جاز ترخيمه لما ذكرناه[1] . فأما المضمر والمبهم فلا يجوز ترخيمهما ، لأنها ليست أعلامًا ، ومن شرطه العلمية كما قررناه .

الفائدة الثانية : في تقسيم المرخم :

واعلم أن الاسم المرخم لا يخلو حاله ، إما أن يكون مفردًا ، أو مركبًا ، فهذان قسمان[2] :

القسم الأول منهما : أن يكون مفردًا ، ثم هو على نوعين : ثلاثي ، وزائد على الثلاثة فأما الثلاثي فهو على نوعين أيضًا ، ساكن الوسط ، ومتحرك الوسط . فأما ما سكن وسطه فإنه لا يجوز ترخيمه كما مضى تقريره ، فلا يجوز ترخيم قولنا : زيد ، وعمرو . وأما ما كان منه متحرك الوسط فهي مسألة خلافية بين النحاة ، وقد ذكرنا المختار فيها ، فلا مطمع في إعادته .

هذا كله فيما إذا كان ثلاثيًا كما ترى ، فأما ما زاد على الثلاثة فهو على نوعين :

---

(١) ينظر : المفصل ١/١٣٥-١٣٦ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/٢٩٨-٢٩٩ .

(٢) ينظر : المفصل ١/١٣٧ .

أحدهما : أن يكون قبل آخره متحركا ، وهذا كقولنا : جعفر ، وجندب ، وزبرج ، فإن الترخيم فيما هذا حاله يكون بحذف الحرف الأخير لا غير ، والباقي من الكلمة على حاله .

وأما ما[(١)] كان قبل آخره ساكنا فليس يخلو حاله ، إما أن يكون حرفًا صحيحًا أو معتلًا ، فإن كان حرفًا صحيحًا كقولنا : قِمَطْر ، وسِبَطْر ، فهذا وما شاكله فيه خلاف بين النحاة فالذي عليه جماهير البصريين كالخليل ، وسيبويه ، والمبرد ، والمازني : أن ترخيمه لا يكون إلا بحذف الحرف الأخير لا غير ، والباقي من الكلمة على حاله كما قلناه في المتحرك ، فتقول فيه : يا سِبَطْ ، ويا قِمَطْ . وزعم الكسائي ، والفراء ، وغيرهما من نحاة الكوفة : أن ترخيم ما هذا حاله ، إنما يكون بحذف الحرفين كلاهما ، فتقول فيه : يا سِبَ[(٢)] ، ويا قِمِ[(٣)] . والمختار ما عول عليه البصريون ، لأن الترخيم إنما يحذف فيه حرف واحد ولا دليل على حذف الزائد . هذا إذا كان الساكن حرفًا صحيحًا ، وإن كان الساكن حرف علة ، فذلك يكون على وجهين :

أحدهما : أن يكون الساكن حرف علة ، وآخر الكلمة حرف صحيح ، كقولك : عمار ، ومنصور ، ومسكين . أو يكون آخر[(٤)] الكلمة زيادتان في حكم زيادة واحدة ، كاللتين في أعجاز عُثمان ، ومروان ، وعمران ، فإن هذا ، وما قبله يكون ترخيمه بحذف الحرفين الأخيرين ، إما المزيدان معًا في نحو : عثمان ، ومروان ، وإما الحرف الأصلي والذي قبله نحو : عمار ، ومنصور ، ومسكين ، فتقول في نحو عثمان : يا عُثْمَ ، وفي مروان : يا مروَ ، وفي عمار : يا عَمَّ ، وفي منصور : يا

---

(١) يقتضي المنهج أن يقول : وثانيهما : ما كان قبل آخره ....

(٢) في الأصل : يا سد .

(٣) ينظر : الأصول ١/٣٦٥ ، والإنصاف ١/٣٦١-٣٦٢ (م٥٠) ، والتبيين ٤٥٨-٤٥٩ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٥٧ .

(٤) يقتضي المنهج أن يقول : وثانيهما : أن يكون آخر الكلمة زيادتان ...

مَنصُ، وهكذا فيما شاكله.

هذا الحكم كله فيما إذا كان حصول هذه الزوائد بعد سلامة صدور الكلمة، ومُضّي ثلاثة أحرفٍ أصول، فإن لم يكن كذلك في مثل سعيد وثمود، فإنك لا تحذف فيما هذه حاله إلا الحرف الأخير دون المدة، فتقول فيه: يا سَعِي، ويا ثَمُو، هذا هو مذهب البصريين(١)، الخليل وسيبويه(٢)، واختاره الزمخشري(٣)، والخوارزمي(٤). وزعم الفراء(٥) وتلميذه الأحمر: أن ترخميه يكون بحذف الحرف الصحيح وما قبله من المدة، كما قلنا في عمار ومنصور، فتقول فيه: يا سع، ويا ثم. والمختار ما قاله البصريون، والعمدة فيه ما قررناه في نحو: سِبَطْر، وقِمَطْر، هذا كله ترخيم الاسم المفرد.

القسم الثاني: في ترخيم الاسم المركب، وليس يخلو حاله، إما أن يكون مركبًا من الجمل الفعلية، أو من غيرها، فهذان ضربان:

الضرب الأول: ما يكون مركبًا من غير الجمل الفعلية، ثم هو على ثلاثة أوجه(٦):

أولها: أن يكون مركبًا من الأعداد نحو: خمسة عشر، وما شاكله، ومن أحد عشر إلى تسعة عشر.

وثانيها: أن يكون مركبًا من اسم، وصوت نحو: سيبويه، وعمرويه.

---

(١) ينظر: الأصول ٣٦٥/١، واللمع ٢٠٨-٢٠٩، وشرح اللمع ٢٨٨/١-٢٩٠، وشرح عيون الإعراب ٢٧٤، والغرة المخفية ٥٣٩/٢-٥٤٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٣٧/١-٣٣٨.

(٣) ينظر: المفصل ١٣٧/١.

(٤) ينظر: التخمير ٣٦٨/١.

(٥) ينظر: الإنصاف ٣٦١/١-٣٦٢ (م٥٠)

(٦) ينظر: الكتاب ٣٤١/١-٣٤٢، وشرح اللمع ٢٩٣/١، والمفصل ١٣٧/١، والغرة المخفية ٥٤٤/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٣٠٢/١-٣٠٣، وشرح الكافية الشافية ١٣٥٨/٣.

وثالثها : أن يكون مركبًا من اسمين غير ما ذكرناه نحو بعلبك ، وبختنصر ، وحضرموت .

فالترخيم في هذه الأمور الثلاثة يكون بحذف الاسم الأخير فيها كلها ، لأنه بمنزلة الراء من : جعفر ، في الاسم المفرد ، فلهذا وجب حذفه بكل حال ، فتقول في بختنصر : يا بخت ، وفي سيبويه :

يا سيب ، وفي رجل سميته خمسة عشر : يا خمسة .

الضرب الثاني : ما يكون مركبا من الجمل الفعلية ، وهذا نحو قولنا : برق نحره ، وتأبط شرًا ، وشاب قرناها ، وغير ذلك مما كان مركبا من الجملة الفعلية ، أو الاسمية ، فهذا وما شاكله لا يجوز ترخيمه بحال ، لأن ترخيمه لا يخلو حاله ، إما أن يكون بحذف الجزء الأول ، أو الجزء الثاني ، وكلاهما محال لما فيه من الإخلال بالجملة ، وقد التزموا إبقاء صورتها ، فلهذا منعوا من ترخيم ما هذا حاله[1] . فهذا ما أردنا ذكره من تقسيم الأسماء المرخمة مفردها ومركبها .

الفائدة الثالثة : في بيان كيفية الترخيم :

اعلم أن جملة أحكام الترخيم قد مرت فيما ذكرناه في إثبات الشروط ، والتقسيم ، فلا وجه لإعادتها ، والذي نذكره الآن إنما هو كيفية الترخيم ، ثم هو يأتي على ضروب ثلاثة[2] :

الضرب الأول : يكون ترخيمه على توهم وجود المحذوف ، وهذه هي اللغة الكثيرة المطردة الشائعة ، كقولك : يا حارِ ، بالكسر ، ويا فاطمَ ، بفتح الميم ، وغير ذلك ، وقرئ قوله تعالى : ﴿يَـٰمَالِ﴾ بكسر اللام على هذه اللغة . وقد أنشد

---

(١) ينظر: اللمع ٢٠٦-٢٠٧ ، وشرح اللمع ٢٨٧/١ ، وشرح عيون الإعراب ٢٧٣ ، والمفصل ١٣٦/١ ، والغرة المخفية ٥٣٦/٢-٥٣٧ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٦٣/٣-١٣٦٤ ، ١٣٦٩-١٣٧٠ .

(٢) ينظر: الحلل ٢٣٠-٢٣٤ .

أبو القاسم على هذه اللغة أبياتًا ستة نذكرها .

فأما البيت الأول ، وهو قوله : حارِبن كعبٍ ، فهو لحسان بن ثابت كما قال ، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه[1] فهو ظاهر ، والجوف : جمع أجوف ، وهو العظيم الجوف ، والجماخير : جمع جمخور وهو العظيم الجسم ، وغرضه في ذلك : أن يهجوَ بني عبد المدان بكبر الأجسام وعظمها ، لما كانوا يفخرون بذلك ، لما هجاه رجل منهم يقال له النجاشي . وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على استعمال الترخيم في قوله : حار ، على اللغة الكثيرة بكسر الراء .

وأما البيت الثاني وهو قوله : يا حار لأرمين ، فهو لزهير ، ولنذكر إعرابه ، وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه فهو ظاهر ، والسوقه من الناس : هم مَن دون المَلِك . وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على استعمال اللغة الكثيرة في ترخيم : يا حار ، بكسر الراء .

وأما البيت الثالث ، وهو قوله : أعائشَ ، فهو للشماخ ، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه فهو ظاهر ، والهجان جمع هجان ، وهي الناقة الحسنة ، وهذا مما طابق فيه مفرده لجمعه ، كالفُلْكْ في جمع فُلْك/ ١٥ب /، قال ذلك لما قالت له إمرأته : مالك لا تزورنا وتتشاغل برعي إبلك ، فقال : إن كان تضييع مالي من الصواب ، فما لأهلك لا يضيعون أموالهم وإبلهم الحَسَنة[1] . وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على استعمال اللغة الفصيحة في ترخيم : عائشَة ، بفتح الشين .

---

(١) ينظر : الحلل ٢٣٥ .

وأما البيت الرابع، وهو قوله :

يا أسمَ صبرًا على ما كانَ من حَدَثٍ   إن الحوادِثَ ملْقِيٌّ ومُنْتَظَرُ

فهو لأبي زبيد الطائي[١] قاله يرثي به ولدَ أسماء أم عبيد الله بن عمر لما قتل بصفين مع معاوية[٢] . وصبرًا منصوب على المصدرية ، وإعرابه ظاهر ، والحَدَث : نوائب الزمان . وموضع الشاهد منه : هو طرح ألف التأنيث ، وما قبلها من ألف المد ، لأجل الترخيم ، لأنهما زيدا معًا فحذفا معًا ، كما في مروان وعثمان .

وأما البيت الخامس ، وهو قوله :

قِفِي فانظري يا أَسْمَ هَلْ تَعْرِفِينَهُ   أَهَذَا المُغِيري الذي كَانَ يُذكَرُ

فهو لعمرو بن أبي ربيعة[٣] ، من قصيدة يقال لها المذهَّبة ، ولنذكر إعرابه ، وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه فهو ظاهر . وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا لى طرح الزيادتين في عجز أسماء ، ألف التأنيث ، وألف المد ، كما ذكرناه من قبل .

وأما البيت السادس ، وهو قوله :

يا مَرْوَ إنَّ مَطيَّتي محبوسةٌ   ترجو الحِبَاءَ ورَبُّهَا لم يَيْأَسِ

فهو للفرزدق[٤] . وإعرابه ظاهر وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على جواز طرح الزيادتين في عجز مروان ، لما كان في حكم الزيادة الواحدة كما أشرنا إليه .

---

(١) ديوان الهذليين ، وهو من شواهد الكتاب ١/٣٣٧ ، وشرح اللمع ١/٢٨٩ ، والغرة المخفية ٢/٥٤٠ . وقد نسب في هذه المصادر إلى لبيد .

(٢) ينظر : الحلل ٢٣٦ .

(٣) ديوانه ٨٥ ، وهو من شواهد الأمالي الشجرية ٢/٨٧ ، وشرح المفصل ٢/٢٢ .

(٤) ديوانه ٢/٤٨٢ ، وهو من شواهد الكتاب ١/٣٣٧ ، واللمع ٢٠٨ ، وشرح اللمع ١/٣٣٧ ، وشرح عيون الإعراب ٢٧٤ .

الضرب الثاني : يكون ترخيمه على تمام الكلمة واستكمالها ، وهي اللغة الثانية في الترخيم ، وعليه تأتي المسائل النحوية ، فتقول في ترخيم حارث على هذه اللغة : يا حارُ ، بالضم ، وفي ترخيم ثمود : يا ثمي ، فتقلب الواو ياء ، إذ لا يكاد يوجد في الأسماء الظاهرة كلمة آخرها واو قبلها حركة ، وتقول في رجل سميته بأرجُوَان : يا رجي ، لأنك تحذف الزيادتين فيبقى آخره واو قبلها ضمة فتقلبها يا كما في واو ثمود . وهكذا يكون إنشاد جميع الأبيات المتقدمة بالضم على هذه اللغة جائزًا أيضًا .

الضرب الثالث : وهو ما يكون ترخيمه على جهة الإقحام ، فذلك يكون على أوجه ثلاثة :

أولها : إقحام الاسم بين الاسمين ، كقولك : يا تيم تيم عدي ، فإن : تيم ، الثاني مقحم على جهة التأكيد ، وقد ذكرنا توجيهه في المنادى المضاف فلا وجه لإعادته .

وثانيها : الإقحام بالحركة ، وهذا كقولك : يا طلحة أقبل ، فإن القياس هو ضم طلحة لما كان منادى مقصودًا ، كقولك : يا زيدُ ، وتقريره هو : أن التاء زيدت ساكنة مقحمة بين الحاء ، وحركة التاء ، وهذا شيء ذكره الفارسي[1] ، واستقواه ابن جني[2] ، وهو من غريب نظر الفارسي ، وقوة إدراكه .

فأما البيت الذي أنشده وهو قوله :

كِلِيْني لهمٍّ يا أُميمة ناصِبِ وليلٍ أقاسيه بطِيءِ الكواكبِ

فهو للنابغة[3] ، ولنذكر إعرابه ، وموضع الشاهد منه .

---

(١) ينظر : الغرة المخفية ٥٤٣/٢ .

(٢) ينظر : شرح اللمع ٢٩٢/١-٢٩٣ .

(٣) ديوانه ٥٤ ، وهو من شواهد الكتاب ٣١٥/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٢/٢ ، وشرح اللمع ٢٩٢/١ .

أما إعرابه فهو ظاهر، قوله: بطئ الكواكب: يريد أن كوكبه أبطأت عن الغروب. وأما موضع الشاهد منه: فإنما أورده شاهدًا على جواز الإقحام في الحركة، فإنه يروي: يا أميمة، بفتح التاء، ولن يكون ذلك إلا على الإقحام الذي وجهه الفارسي، إذ لا وجه للفتحة ها هنا لكونه منادى مقصودًا.

وثالثها: إقحام الحرف، كقولك: يا ويحَ لزيد، ويا بؤس لعمرو، وإنما أقحموا اللام توكيدًا للإضافة.

فأما البيت الذي أنشده، وهو قوله:

قالت بنُو عامِرٍ خالُوا بني أَسَدٍ يا بُؤْسَ للجهلِ ضرارًا لأقوامِ

فهو للنابغة[1]، ولنذكر إعرابه، وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهر، وقوله: خالوا بني أسد: أي تاركوهم، يقال: خالي الرجل امرأته إذا طلقها، وضرارًا منصوب على الحال من الجهل. وأما موضع الشاهد منه: فإنما أورده شاهدًا على إقحام اللام في قوله: يا بؤس للجهل.

فأما البيت الذي أنشده:

يا بؤْسَ للحرب التي وضعت أراهط فاستراحوا

فهو لسعد بن مالك القيسي[2]، ونذكر إعرابه، وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهر، واراهط: ليس جمعًا لرهطٍ، فإن: فعلًا لا يجمع على أفاعل[3]، وإنما هو جمع لمفرد مقدر وهو: أرْهُط، فأما أراهيط، بالياء، فإنه جمع لإرهيط مقدر[4]. وأما موضع الشاهد منه: فإنما أورده شاهدًا على إقحام [اللام]

---

(١) ديوانه ٢٢٠، وهو من شواهد الكتاب ٣٤٦/١، والخصائص ١٠٦/٣، والإنصاف ٣٣٠/١ (م٤٥).

(٢) وهو من شواهد الكتاب ٣١٥/١، والخصائص ١٠٦/٣ والإيضاح في شرح المفصل ٢٧٦/١، والمغني ٢١٦/١.

(٣) ينظر: الكتاب ١٧٥/٢.

(٤) قال البطليوس في الحلل ٢٤٧: أراهط: جمع رهط، وأكثر النحويين يرى أنه جمع على غير قياس.

في قوله : يا بؤس للحرب ، توكيدًا لأمر الإضافة .

ونصب ضرارًا[1] على الحال من الجهل ، لقصد ما قاله المازني ، من جواز قولنا : يا زيد راكبًا ، وما ذهب إليه المبرد من جوازه . وقد ذكرنا ترخيم المركب وفصلناه ، فلا وجه لتكريره ، وإعادته ، وبالله التوفيق .

* * *

(١) في بيت النابغة السابق لبيت سعد بن مالك .

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطرارًا

من ذلك قوله[(١)]:

أَلا أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامَا ... وأَضْحَتْ[(٢)] مِنْكِ شاسِعَةً أُمَامَا

يريد أمامه، وقال آخر[(٣)]:

أَلا ما لِهذا الدَّهرِ من مُتعَلَّل ... على الناس مهما شاءَ بالناس يفعَلِ

وهذا رِدَائي عندَهُ يَسْتَعيرُهُ ... لِيَسْلُبَنِي نَفْسِي أَمَالِ بْنَ حَنْظَلِ

فرخم حنظلة وهو غير منادى، وهو في الشعر كثير فافهم.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

أصل الترخيم إنما ورد في النداء خاصة، لأن طول الصوت في النداء قد أغنى عن هذا المحذوف في الاسم المرخم، وكان عوضًا عنه، فلأجل هذا كان مخصوصًا بالمنادى لما ذكرناه، فإذا ورد في غير المنادى فإنما يكون وروده على جهة الضرورة في الشعر.

ثم وروده على جهة الاضطرار في الأبيات الشعرية على وجهين[(٤)]:

الوجه الأول منهما: أن يكون واردًا على اللغة التامة، وهي استقلال الكلمة

---

(١) أي جرير، كما يأتي، ديوانه ١/٢٢١، وهو من شواهد الكتاب ١/٣٤٣، والإنصاف ١/٣٥٣، والإيضاح في شرح المفصل ١/٢٩٦.

(٢) في الأصل: ...أصبحت ...زماما ...أصبحت ...وهو تحريف.

(٣) وهو الأسود بن يعفر، ديوانه ٥٦، وهو من شواهد الكتاب ١/٣٣٢، والمقرب ٢٠٧، والتصريح ٢/١٩٠. ورواية الكتاب والتصريح: الأهل لهذا ...عن الناس ...يسلبني حقي.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٢/١٣٧-١٤١، والإيضاح في شرح المفصل ١/٢٩٥-٢٩٧، والمقرب ٢٠٦-٢٠٧، والتصريح ٢/١٩٠، وحاشية الصبان ٣/١٨٤.

بنفسها وقطع توهم المحذوف منها، وهذا مما لا خلاف فيه بين المبرد وسيبويه[١]، لأنه يكون مستقلًا بإعراب نفسه من غير نظر فيه إلى مراعاة آخره واعتباره.

فأما البيت الذي أنشده: ألا ما لهذا الدهر، فهو للأسود بن يعفر، فلنذكر إعرابه، وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فمن رواه[٢]:

ألا ما لهذا الدهر من متعللِ

كسر اللام من متعلل /٥٢أ/، لأنه يكون اسم فاعل من: تعلل، ومِنْ: ها هنا هي التي تكون للتمييز في نحو قوله: لله دره من فارس، ولو أسقطتها لكان منصوبًا، إما على الحال، وإما على التمييز. ومن رواه[٣]:

ألا هل لهذا الدهر من متعللَ

فإنه يفتح اللام من: متعلل، لأنه مصدر على وزن اسم المفعول من التعلل، ومِنْ: ها هنا تكون زائدة كقولك: هل لزيد من خروج، وعلى الناس: متعلق بمتعلل، ومهما شاء بالناس يفعل: جملة شرطية لا موضع لها من الإعراب، ويجوز أن تكون في موضع نصب على الحال، كقولك: ما لهذا الرجل معرضًا عنا، قال الله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾[٤]. فهذا ردائي عنده: يريد به الشباب، يقول: إن الدهر يأخذ شبابي ويعوضني منه الهرم ليدرجني إلى الموت، وعنده: ظرف، يحتمل أن يكون منصوبًا على الحال من ردائي، كما تقول: هذا زيد منطلقًا، ويحتمل أن يكون مرفوعًا، كما تقول: هذا زيد منطلق، وقوله: يستعيره:

---

(١) ينظر: الكتاب ١/٣٣٢-٣٣٣، ٣٤٢-٣٤٤.

(٢) ينظر: الكتاب ١/٣٣٢، والحلل ٢٥١.

(٣) ينظر: الحلل ٢٥١.

(٤) المدثر ٤٩. وينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/١٢٥١.

جملة فعلية في موضع نصب على الحال من ضمير الرداء المستكن في الظرف ، وهي على هذا جارية على من هي له ، فلا حاجة بنا إلى إبراز ضمير فيه ، وإن جعلتها حالًا من ضمير المتكلم في ردائي ، كانت جارية على غير من هي له ، فلا بد من إبراز ضمير فيها ، أي مستعيرة هو ، وقوله : ليَسلبَني : هي لام كي ، ولام التعليل ، وهي متعلقة بيستعيره ، وقوله : نفسي : يحتمل أن يكون مفعولًا ثانيًا ليسلبني ، ويحتمل أن يكون بدلًا من الياء في يسلبني ، وقوله : أمالِ ، : ترخيم مالك ، يجوز ضمه على لغة : يا حارُ ، بالضم ، وكسره على لغة : يا حارِ ، بالكسر ، وفتحه على نحو قولنا : يا زيدُ بنَ عمرو ، وما في قوله : ما لهذا الدهر ، في موضع رفع ، فهي في قوله تعالى : ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ وهي استفهامية ، أعني ما ، واللام خبرها ، وبالناس : متعلق إما بقوله : مهما شاء ، كقوله : أردت كل الخير ، وإما بيفعل ، كقولك : فَعَلتُ به الجميل[(١)] .

وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على جواز ترخيم حنظلة ، على اللغة التامة ، فلهذا كان مجرورًا بالإضافة على طرح التاء ، وإعرابه بالجر .

الوجه الثاني : أن يكون واردًا ترخيمه على اللغة الناقصة ، وهي على توهم المحذوف من الكلمة ومراعاته ، وهذه مسألة خلاف بين المبرد وسيبويه ، فالمبرد[(٢)] يمنعهما ، وسيبويه[(٣)] لا يرى بذلك باسًا .

فأما البيت الذي أنشده : ألا أضحت حبالكم ، فهو لجرير بن الخطفى ، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه فأراد بالحبال : العهود والمواثيق ، ورمام : جمع رمه ، وهي القطعة من

---

(١) ينظر : الحلل ٢٥١-٢٥٣ .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢٩٦/١ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣٤٢/١-٣٤٤ .

الحبل الباليه ، والشاسعة : البعيدة . وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على جواز ترخيم أمامه في غير النداء ، في الشعر على اللغة الناقصة ، فهي مفتوحة على توهم وجود تاء التأنيث ، وإن كان في موضع رفع بأضحت ، والمبرد ينكر هذا ، ويزعم أن الرواية فيه[1] :

وما عهد كعهدك يا أماما

وعلى هذا لا حجة فيه . وهذا لا يبطل ما رواه سيبويه ، كيف وقد جاء على مذهب سيبويه قوله[2] :

إنّ ابن حارثَ إن اشْتَق لرؤيَتِهِ   أو امْتَدَحَهُ[3] فإنَّ النَّاسَ قد عَلِموا

فإذًا الحق ما قاله سيبويه في هذه المسألة ، والله أعلم بالصواب .

* * *

(١) ينظر : الحلل ٢٤٩ .

(٢) أي أوس بن حبناء التميمي ، وهو من شواهد الكتاب ١/٣٤٣ ، والإنصاف ١/٣٥٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/٢٩٦ ، والمقرب ٢٠٧ .

(٣) في الأصل : أيا ابن حار إن أسبق لمرتبة أو امتداح ......

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب النُّدْبَةِ

اعلم أن الاسم[١] المندوب مُنادىً، ولكنه متفجع عليه، وإن شئت جعلته بلفظ المنادى فقلت: وا زيدُ، وا عمروُ، وإن شئت زدت في آخره ألفًا، وزدت بعد الألف هاءً في الوقف، وحذفتها في الوصل، فقلت: وازيداه، وابكراه، واعمراه، وكذلك ما أشبهه. وحروف الندبة التي تختص بها: وا، ويا.

ولا يجوز أن تندب نكرةً، ولا مضمرًا، ولا مبهمًا، لأنك تذكر المندوب بأشهر أسمائه، ليكون عذرًا للتفجع عليه. وتقول: واغلاماه، في لغة من قال: يا غلامِ، ومن قال: يا غلامِي، باسكان الياء، فإن شاء قال: واغلاماه، بحذف الياء لالتقاء الساكنين، واشاء [حركها فـ] قال: واغلامِياه، لا غير[٢]. ومن قال: يا غلامي، بفتح الياء، قال في الندبة: واغلامياه [لا غير]، ويقول: وا من حفر بئر زمزماه، وا أمير المؤمنيناه.

وإذا خفت لبسًا بين مشتبهين، جعلت ألف الندبة تابعة بعدها[٣]، فتقول: واغُلامَكُماَه، للاثنين، وغُلامَكُمُوه، للجمع، وأغُلامَكِنه، للمؤنث إذا خاطبتها، وندبت غَلامَها، وواغلامكاه، إذا خاطبت رجلًا، وندبت غلامه، وكذلك ما أشبهه.

قال أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

اعلم أنا قبل الخوض في مقاصدها، نذكر ماهية الندبة، وعلامتها.

فاما الندبة فهي في لسان أهل اللغة: البكاء على الميت، وتعديد محاسنه،

---

(١) ليست في الجمل ١٧٦.

(٢) ليست في الجمل ١٧٦.

(٣) في الجمل ١٧٧: لغيرها.

وذكر أوصافه الجليلة[١] .

وأما معناه في مصطلح النحاة [فهو] : الحاق الاسم ياء أو واو ، على جهة النياحة عليه .

ولها أربع علامات ، علامتان في أول الاسم ، وعلامتان في آخره .

فأما العلامتان اللاحقتان بأول الاسم فهما حرفان[٢] :

أحدهما : مختص بها لا يقع في غيرها ، وهو قولنا : وا ، فإنه مختص بها .

وثانيهما : مشترك بينها وبين غيرها ، وهو قولنا : يا ، وأكثر ما تقع في كلام النساء ، واخص العلامتين هي قولنا : وا ، ولهذا كان إلحاقها هو الأحسن .

وأما العلامتان اللتان في آخر الاسم فهما حرفان[٣] :

أحدهما : يلحق وصلًا ووقفًا ، وهي الألف في آخر الاسم ، كقولك : وازيدا ، واغلاما ، وأنت بالخيار في إلحاقها ، وليس أمرًا حتمًا ، فإن شئت قلت : وازيدا ، أو إن شئت قلت : وازيد ، وهذا التخيير إنما يكون مع واو ، فأما مع يا ، فلا بد من إلحاق الألف من أجل اللبس .

وثانيهما : هاء السكت ، وهي لا تلحق إلا في الوقف لا غير ، فتقول : وازيداه ، وابكراه ، فأما إذا قلت : وازيدا يا قوم ، فلا وجه لإلحاقها .

وقد وعد أبو القاسم المندوب من باب النداء ، وليس منادى ، لأنه يطلب إقباله ، وإنما هو على جهة التسامح لما كان بلفظ النداء[٤] .

---

(١) ينظر : الصحاح : (ندب) ٢٢٣/١ ، والغرة المخفية ٤٣٠/٢ .

(٢) ينظر : الكتاب ٣٢١/١ ، والمقتضب ٢٦٨/٤ ، والأصول ٣٥٥/١ ، واللمع ٢١٢ ، وشرح اللمع ٢٩٤/١ ، والمفصل ١٢٨/١ ، والغرة المخفية ٥٣٠/٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣٢١/١ ، والمقتضب ٢٦٨/٤ ، والأصول ٣٥٥/١ ، واللمع ٢١٢ ، وشرح اللمع ٢٩٤/١ ، والمفصل ١٢٨/١ ، والغرة المخفية ٥٣٠/٢ .

(٤) ينظر : شرح اللمع ٢٩٤/١ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢٨٣/١ .

فأما عد هاء السكت من جملة أحرف النديه، إنما هو على جهة التساهل والمساعدة للنحاة، والحقيقة أنها غير معدودة من أحرفها، لأنها غير مختصة بها، بل كما يكون فيها يكون في غيرها[١].

فإذا تمهدت هذه القاعدة، فلنذكر من يندب، ومن لا يندب، وكيف يأتي إلحاق العلامة بآخر الاسم، فهاتان فائدتان نفصلهما.

الفائدة الأولى: في ذكر من يندب ومن لا يندب:

اعلم أن من يندب فلا بد أن يكون معرفة /٥٢ب/ ليكون عذرًا لمن يندبه، ويتفجع عليه، فلا بد من إقامة عذر في ذلك، وهو لا يحصل إلا بتعريفه، وذلك التعريف تارة يكون بالعلمية، وهذا هو الأكثر المطرد، كقولك: يازيداه، ياعمراه، وتارة يكون بالإضافة كقولك: واغلام زيداه، وأمير المؤمنيناه، وتارة يكون بما هو في حكم العلم، كقولك: وامنَ حفر بئر زمزماه، لأنه بمنزلة: واعبد المطلباه، فهذه الوجوه كلها مما يصح ندبتها[٢].

فأما النكرة فلا تجوز ندبتها[٣]، فلا يقال: وارجلاه، واغلاماه، في مثل: يا رجلًا، ويا غلامًا، فأما في النكرة المقصودة فإنها بمنزلة العلم، فلهذا جاز ندبتها، وحكي عن الكسائي والفراء[٤]، جواز ندبة النكرة، فجوزوا: واغلاماه، وراكباه، في قولنا: يا غلامًا، ويا راكبًا، وزعموا أنه بمنزلة المشار إليه، وهذا فاسد، فإنا قد ذكرنا أن الندبة تكون عذرًا للمتفجع، فلا تكون مختصة إلا بالمعرفة، كما أشرنا إليه.

---

(١) ينظر: الأزهية ٢٦٤، والمغني ٣٤٨/٢.

(٢) ينظر: المقتضب ٢٦٩/٤، ٢٧٥، واللمع ٢١٢-٢١٣، وشرح الكافية الشافية ١٣٤١/٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٢٤/١، والمقتضب ٢٦٨/٤، واللمع ٢١٢، والغرة المخفية ٥٣١/٢.

(٤) ينظر: الإنصاف ٣٦٢/١-٣٦٤ (م٥١).

ثم لحوق علامة الندبة تكون على ثلاثة أوجه :

أما أولًا : فبأن تكون للاسم العلم لاحقة ، وهذا مما لا خلاف فيه ، كقولك : يا زيداه ، ويا خالداه .

وأما ثانيًا : فبأن تكون لاحقة للفاعل ، والمفعول في نحو قولك : جاءني العاقلاه ، ورأيت الظريفاه ، وهذا مما لا خلاف في امتناعه ، لأنه غير منادى ، فلا تكون لاحقة به .

وأما ثالثًا : فبأن تكون لاحقة بالصفة للمنادى ، وهذا مما قد وقع فيه خلاف ، فمنعه الخليل ، وسيبويه(١) ، والمبرد(٢) ، والمازني ، وقالوا : لا يجوز أن تقول : يا زيدُ الظريفاه ، لأن الصفة غير مناداة ، ولا جارية مجرى المنادى . وزعم الكسائي والفراء(٣) ، أن ذلك جائز ، وإلى هذا ذهب يونس بن حبيب النحوي . والمختار ما قاله البصريين . وحكى عن الخليل بن أحمد أنه قال : لو جاز يا زيد الظريفاه ، لجاز : يا زيد أنت الفارس ، لأنها في كلا الوجهين تكون لاحقة لغير المنادى ، وحكى عن يونس أنه جوز مثل ذلك(٤) .

الفائدة الثانية : في كيفية إلحاق العلامة في آخر الاسم المندوب(٥) :

فنقول : ليس بخلو حال هذه العلامة ، إما أن تكون لاحقة لاسم ظاهر أو مضمر ، فإن كانت لاحقة لاسم مظهر فحاله لا يخلو ، إما أن يكون صحيحًا ، أو

---

(١) جاء في الكتاب ١/٣٢٣-٣٢٤ قوله : « وزعم الخليل أنه منع أن يقول : الظريفاه ، أن الظريف ليس بمنادى ، ولو جاز ذا لقلت ، وازيدًا أنت الفارس البطلاه ، لأن هذا غير نداء كما أن ذلك غير نداء ... وأما يونس فيلحق الصفة الألف ، فيقول : وازيدُ الظريفاه ... وزعم الخليل أن هذا خطأ » .

(٢) ينظر : المقتضب ٤/٢٦٨-٢٦٩ .

(٣) ينظر : الإنصاف ١/٣٦٤-٣٦٥ (م٥٢) .

(٤) ينظر : الكتاب ١/٣٢٣ ، والمقتضب ٤/٢٧٤ ، والأصول ١/٣٥٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/٢٨٣-٢٨٤ .

(٥) ينظر : اللمع ٢١٣ ، وارتشاف الضرب ٣/١٤٧-١٤٨ ، وحاشية الصبان ١/١٧٠ .

معتلًا ، فإن كان صحيحًا فلا يخلو حاله ، إما أن يكون مفردًا ، أو مضافًا ، فإن كان مفردًا فإنك تلحق العلامة في آخره ، كما ذكرناه ، فتقول فيه : وازيداه ، وإن كان مضافًا فإنك تحذف التنوين منه ، وتلحق به العلامة ، فتقول فيه : واغلام زيداه ، هذا كله إذا كان صحيحًا . وإن كان معتلًا فليس يخلو حاله ، إما أن يكون معتلًا بالألف ، أو الياء ، فإن كان معتلًا بالياء ، فإنه يجري مجرى الصحيح ، فلهذا تقول فيه : يا قاضياه ، ويا داعياه ، في ندبة القاضي والداعي ، وإن كان معتلًا بالألف فإنك تحذف الألف في آخره ، وتلحق به علامة للندبة ، فتقول فيه : وافتاه ، وإن شئت قلت : واغلام الفتياه ، وتقول : وامصطفاه ، وامجتباه ، في المصطفى ، والمجتبى .

هذا كله إذا كانت العلامة متصلة بالاسم الظاهر ، فإن كان اتصالهما بالاسم المضمر ، فإنه يجب أن تكون العلامة فيه تابعة لحركة الاسم المضمر خوفًا من اللبس . ثم اتصالهما لا يخلو حاله ، إما أن يكون بضمير المخاطب ، أو بضمير الغائب ، أو بضمير المتكلم ، فهذه وجوه ثلاثة[1] :

أولها : أن يكون متصلًا بضمير المخاطب ، فتقول فيه : واغلامكاه ، للمذكر ، واغلامكيه ، للمؤنثة ، وللاثنين من المذكر والمؤنث : واغلامكماه ، ولجماعة المذكر : واغلامكموه ، ولجماعة المؤنث : واغلامكناه .

وثانيها : أن تكون لاحقة بالغائب ، فتقول في المذكر : واغلامهوه ، وفي المؤنثة : واغلامهماه ، وفي الاثنين من المذكر والمؤنث : واغلامهماه ، وفي جماعة المذكرين : واغلامهموه ، وفي جماعة المؤنث : واغلامهناه .

وثالثها : أن تكون لاحقة بالمتكلم ، فتقول : واغلامِيَاه ، واغلامَنَاه ، في ندبة غلامي ، واغلاميا .

فعرفت بما ذكرناه ها هنا أن المدة تكون لاحقة لحركة الاسم المضمر على

---

(١) ينظر : الكتاب ٣٢٣/١ ، وارتشاف الضرب ١٤٦/٣ ، حاشية الصبان ١٧٠/٣ .

كل أحواله ، فإن كانت فتحة فهي ألف ، وإن كانت كسرة فهي ياء ، وإن كانت ضمة فهي واو[١] . فأما الاسم الظاهر فإنها تكون فتحة بكل حال ، في المفرد كـ : يازيداه ، وفي المضاف إليه كقولك : واغلام زيداه . وحكي عن الفراء[٢] جواز قلبها إذا كانت في المضاف إليه : ياء ، فتقول في المضاف إليه : واغلام زيديه ، فقلبها على حد حركته ، والأول هو الأكثر من محققي البصريين ، والكوفيين .

قال أبو القاسم : وتقول : واغلاماه في لغة من قال : يا غلام ، لأنه يكون مقصودًا ، كقولنا : يا زيداه . فأما من قال : يا غلامِيْ ، باسكان الياء ، فإنه إن شاء قال : يا غلاماه ، بحذف الياء لالتقاء الساكنين ، وإن شاء قال : واغلامياه ، فيحركها لالتقاء الساكنين ، وبفتحها لأجل الألف . فأما من قال : يا غلامِيَ ، بفتح الياء فإنه يقول في الندبة : واغلامياه ، لاغير ، لأن الفتحة قد قوت الياء ، فلهذا وجب إثباتها بكل حال[٣] .

فهذا ما أردنا ذكره في المنادى وأحكامه .

***

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب ١٨٦/٣ .

(٢) ينظر : المقتضب ٢٧٠/٤ ، والأصول ٣٥٦/١ ، واللمع ٢١٣-٢١٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢٨٤/١ .

(٣) ينظر : الكافية ١٦٦ .

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب المعرفة والنكرة

النكرة كل اسم شائع في جنسه، لا يختص واحدًا دون واحد، نحو: رجلٍ، وفرس، وثوب، وغلام، وما أشبه ذلك.

وأنكر النكرات: شيء، ثم جوهر، ثم جسم، ثم حيوان، ثم إنسان، ثم رجل.

والمعارف خمسة أجناس:

الأسماء الأعلام، نحو: زيد، ومحمد.

والمضمر، حنو: أنا، وأنت [وأنتم].

والمبهم، نحو: هذا، وهذان، وذلك.

وما عرف بـ [الألف] اللام نحو: الرجل، والغلام.

والمضاف، نحو: غلام زيد، وصاحبك. وقد مضى ذكر هذا في باب النعت.

وأعرف المعارف: أنا، ثم أنت، ثم زيد، ثم هذا، هذا مذهب سيبويه، وقال الفراء: هذا أعرف من زيد.

ومن المعارف ما يكون تعريفًا للجنس، نحو: سامٌّ أبرَصَ، وابنِ قتْرة، لضرب من الحيات، وابن آوى، وما أشبه ذلك.

فأما: ابن لبون فنكرة، وابن مخاض. وإذا أردت تعريفها أدخلت عليها الألف واللام فقلت: ابن اللبون، وابن المخاض. إلى آخر ما ذكره في الباب.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

اعلم أن المعرفة لا وجه لتحديدها بأمر لفظي، لأنا قد وجدنا كثيرًا من المعارف ما يكون لفظه لفظ المعرفة وليس بمعرفة، وهذا كالمضمر في نحو: ربّه رجلًا،

والمعرف باللام في نحو: أرسلها العراك، والإضافة في نحو: ضارب زيد غدًا، فإذن التعويل في معرفتها على ما يكون أمرًا معنويًا، فإذن المعرفة: ما دل على شيء بعينه[١]، فقولنا: ما دل على شيء: عام فيها وفي غيرها، وقولنا: بعينه: فأصل لها عن غيرها، فهذا الحد يندرج تحته جميع المعارف كلها، لأنها كلها مشتركة في الدلالة على ما هي دالة عليه بعينه، سواء كان مضمرًا، أو مبهمًا أو غير/٥٣أ/ ذلك من أنواع المعارف.

وأما النكرة فهو: ما دل على شيء لا بعينه[٢]، فهذا عام في جميع النكرات كلها: كرجل، وفرس، فإن كل واحد من هذين دال على ما يدل عليه لا بعينه، فإذا قلت: جاءني رجل، وركبت فرسًا، فإنك في هذا لم تشر إلى رجل بعينه، ولا إلى فرس بعينها، وإنما كان على جهة الإطلاق من غير تعيين.

وأنكر النكرات: شيء، لأنه عام في كل موجود، من جسم، وعرض، ثم جوهر، لأنه عام للجسم ولجميع ما يتركب منه، ثم جسم، لأنه عام لكل الأجسام، سواء كان حيوانًا، أو نباتًا، أو جمادًا. ثم حيوان، لأنه عام في جميع الحيوانات كلها، سواء كانت مما لا يعقل، أو مما يعقل على اختلاف مراتبها، وأشكالها، ثم إنسان، لأنه عام سواء كان رجلًا، أو امرأة، ثم رجل، لأنه عام في جميع الرجال: زيدًا، وعمرًا، وبكرًا، وخالدًا. فأنظر كيف اختلفت هذه المراتب في العموم، والشمول، ويجمعها كلها كونها نكرات، وإن كانت مختلفة في شمولها، وعمومها كما أوضحناه[٣].

---

(١) ينظر: اللمع ١٨٥، والكافية ١٦٦.

(٢) ينظر: المقتضب ١/٢٨٠، والأصول ١/١٤٨، واللمع ١٨٥، وشرح جمل الزجاجي ٢/١٣٤-١٣٥، وارتشاف الضرب ١/٤٥٩.

(٣) ينظر: الكتاب ١/٢١٣، والمقتضب ٤/٢٧٦-٢٧٧، والأصول ١/١٤٩، ٢/٣٢، والمقتصد ٢/٩١٧، والغرة المخفية ١/٣٠٩.

فإذا عرفت هذا، فلنذكر المعارف جملة، ثم نخص العلم، ثم نذكر ما جاء بلفظ المعرفة وليس معرفة، فهذه فوائد ثلاث:

الفائدة الأولى: في ذكر المعارف جملة:

وحاصلها أمور ستة: أولها المضمر، ثم الإشارة، ثم الأعلام، وما عُرِف باللام، وما أُضِيف إلى واحد من هذه إضافة معنوية، ثم المنادى المقصود، في نحو قولنا: يا رجل، ويا غلام، وهذا لم يعده النحاة من جملة المعارف، وإنما جعلوها أمورًا خمسة: المضمرات، والأعلام، وأسماء الإشارة، وما عرف باللام، وما أضيف إلى واحد منها[١]، وأهملوه، وعده الخوارزمي[٢] من جملة المعارف، وهو الصحيح، وهي غفلة من النحاة في التعديد، لأنهم قد نصوا على تعريف مثل قولنا: يا رجل، ولهذا ضموه، كما ضموا قولنا: يا زيد، وفي هذا دلالة على كونه معرفة بالقصد، كتعريف العلم. نعم اختلفوا في مثل قولنا: يا زيدُ، هل يكون متعرفًا بالعلمية أو بالقصد؟ فزعم بعضهم: أنه معرف بالعلمية، لأنها هي الأصل، وذهب أبو بكر بن السراج[٣]: إلى أن تعريفه يكون بالقصد، كتعريف قولنا: يا رجل، وهذا هو المختار، لأنه هو الطارئ على العلمية، فلهذا كان الحكم له، ولهذا فإن اللام إذا وردت على العلم والإضافة: كالزيد، وزيد المعارك، كان التعريف بهما، فهكذا يكون تعريف القصد بالنداء.

ثم قام بين النحاة نزاع في بيان الأعرف منها، واختلفوا على مذاهب خمسة[٤]:

---

(١) ينظر: التخمير. وهو رأي ابن الحاجب في الكافية ١٦٥.

(٢) جاء في الأصول ١/٣٣٠ قوله: «فأما: يا زيد، فزيد وما أشبهه من المعارف معارف قبل النداء، وهو في النداء معرفة كما كان، ولو كان تعريفه بالنداء لقدر تنكيره قبل تعريفه ...ومن قال إذا قلت: يا زيد، إنه معرفة بالنداء فهذا الكلام من وجه حسن ومن وجه قبيح عندي».

(٣) ينظر: الإنصاف ٢/٧٠٧-٧٠٩ (م١٠١)، وارتشاف الضرب ١/٤٥٩-٤٦٠.

(٤) ينظر: اللمع ١٨٦، والإنصاف ٢/٧٠٧ (م١٠١)، والغرة المخفية ١/٣٠٩.

أما أولًا: فأعرف المعارف المضمر، وهذا هو قول أكثر محققي البصريين[١].

وأما ثانيًا: فأعرف المعارف هو العلم، وهذا هو قول أبي سعيد السيرافي[٢].

وأما ثالثًا: فأعرف المعارف هو المبهم، وهذا هو قول أبي بكر بن السراج[٣].

وأما رابعًا: فأعرف المعارف المضمر، ثم المبهم أعرف من العلم، وهذا هو مذهب الكسائي والفراء[٤].

وأما خامسًا: فهل يكون المعرف باللام أعرف، أو المضاف إلى المعرفة مطلقًا؟ فقال قوم: ذو اللام أعرف من المضاف إلى المعرفة مطلقًا، وقال آخرون: المضاف إلى المعرفة أعرف من ذي اللام[٥]. فهذه مذاهب النحاة في بيان أعرف المعارف، والمختار ما عول عليه أهل التحقيق من علماء البصريين، وهو أن المضمر أعرفها، لأنه لم يضمر إلا بعد معرفته، وبعده الاسم العلم، لأنه أعرف من اسم الإشارة، لأن اسم الإشارة يكون صفة للعلم في نحو: مررت بزيد هذا، فلهذا كان العلم أخص منه، واسم الإشارة أعرف من ذي اللام، لأن ذا اللام يكون صفة لاسم الإشارة، فلهذا كان أعرف منه، وذو اللام أعرف مما كان مضافاً إلى اللام، فعلى هذا يكون: الغلام، أعرف من: غلام الرجل، فأما المضاف إلى سائر المعارف، فإنه يكون أعرف من ذي اللام أيضًا: فغلامك، أعرف من: الغلام، وهكذا: غلام زيد، وغلام هذا، لأنه أخذ من المضاف إليه تعريفه، فلهذا كان أعرف منه.

---

(١) ينظر: الإنصاف ٧٠٨/٢ (م١٠١).

(٢) أهتد إليه في الأصول، ونسب إليه في الإنصاف ٧٠٨/٢(م١٠١)، وارتشاف الضرب ٤٠٦/١.

(٣) ينظر: الإنصاف ٧٠٧/٢ (م١٠١)، والغرة المخفية ٣٠٩/١، وشرح جمل الزجاجي ١٣٦/٢.

(٤) ينظر: الغرة المخفية ٣٠٩/١.

(٥) ينظر: المفصل ١٤/١، والمرتجل ٢٨٧، والكافية ١٦٥.

الفائدة الثانية : في ذكر ما يختص بالعلم :

واعلم أن حقيقة العلم : ما دل شيء بعينه ، غير متناول ما أشبهه بالوضع الأول[١] . فقولنا : ما دل على شيء بعينه : يخرج منه اسم الجنس ، كقولنا : رجل ، وفرس ، فإن دلالتها على شيء لا بعينه ، وقولنا : غير متناول ما أشبهه : يخرج عنه جميع المعارف كلها ، فإن قولنا : هو ، وذا ، موضوعان على معناهما ، وعلى ما أشبهه ، وقولنا : بالوضع الأول : يدخل فيه علم الجنس ، كقولنا : أسامة ، وثعالة ، فإنهما في أصل وضعهما يدلان على الحقيقة المتحدة في الذهن بالوضع الأول ، ثم دلا من بعد ذلك على مفردات هذه الحقيقة لما كانت صالحة لها ، فكان دلالتها على هذه المفردات كأنه بوضع ثان ، فلهذا كان هذا القيد معتبرًا ، ليدخل في الماهية علم الجنس لما حققنا ، فإنه جملة الأعلام .

فإذا عرفت هذا فاعلم أن العلم نوعان :

فالنوع الأول منهما : هو علم الجنس ، وهذا كقولنا : أسامة ، وثعالة ، وابن آوى ، وابن قتره ، وغير ذلك من أعلام الأجناس . ومعنى قولنا في هذا أنه علم الجنس : إنه دال على مفردات تحته ، فقولنا : أسامة : دال على مفردات الآساد ، وهو من المشكلات الواردة على ماهية العلم ، إن من حق العلم أن يكون دالًا على واحد بعينه ، وعلم الجنس دال على مفردات كثيرة ، وقد أجاب المحققون من النحاة عن هذا ، وقالوا : إن قولنا : أسامة وثعالة موضوعان على الحقيقة المتحدة في الذهن ، ودلالتها على هذه المفردات ضمنًا لا بأصل وضعه ، وإنما دلت على هذه المفردات لما كانت الحقيقة الذهنية حاصلة فيها . والفرق بين أسد وأسامة هو : أن قولنا أسد دال على كل واحد من آحاد الآساد بطريق الصلاحية ، بخلاف قولنا : أسامة ، فإن وضعه إنما هو للدلالة على أمر واحد ، وهو الحقيقة الذهنية لا غير ، ثم

---

(١) ينظر : الكتاب ٢١٩/١ .

استعمل بعد ذلك للدلالة على هذه المفردات ، فدلالته على التعدد ما كان بطريق الأصالة ، ودلالته على الوحدة بطريق الأصالة ، فلهذا افترقا . هذا ملخص جواب سيبويه[١] ، والزمخشري[٢] ، وابن الحاجب[٣] ، عن هذا الإشكال .

النوع الثاني : هو علم الشخص ، وروده يكون على أضرب أربعة[٤] :

الضرب الأول : أن يكون مفردًا ، ونعني بالمفرد ما كان من كلمة واحدة ، ثم ينقسم المفرد إلى ما تدخله اللام ، وإلى ما لا يجوز دخولها فيه ، فالذي لا تدخله اللام هو الأكثر ، كقولك : حمزة ، وطلحة ، وجعفر . وإلى ما تدخله وهو نوعين ، لازم وغير لازم ، فاللازم نحو قولنا في أسماء منازل القمر[٥] نحو : الثريا ، والدَّبَران ، والعيوق ، فإنها كلها لازمة لا يجوز انفصالها عنها بحال . وغير اللازمة على وجهين :

أحدهما : أن يكون واقعًا في الصفة ، كقولك : المظفر ، والعباس /٥٣ب/ وغير ذلك .

وثانيهما : أن يكون واقعًا في المصدر ، كقولك : الفضل ، والعلاء ، وغير ذلك .

فهذان لا تلزم فيهما اللام ، ولهذا فإنك تقول فيها : العباس وعباس ، وفضل والفضل .

الضرب الثاني : أن يكون مركبًا ، إما من الجملة الفعلية ، كقولك : تأبط شرًا ،

---

(١) ينظر : المفصل ١/٢٤-٢٦ .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/٨٣-٨٤ .

(٣) ينظر : الأصول ١/١٤٩ ، والمفصل ١/١٤-٢٢ ، ٣٣-٣٤ ، وشرح المفصل ١/٢٨-٣٣ ، ٤١-٤٣ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/٦٩-٧٨ ، ٩٩-١٠٠ .

(٤) ينظر : الأزمنة وتلبية الجاهلية ٢٣ ، والأنواء ٤ .

(٥) ينظر : المنصف ١/١٤١-١٤٣ ، والممتع ٢/٢٥٢-٢٥٣ .

وذَرَّى حَبًّا، وشاب قرناها، وإما من الإضافة، كقولك: عبد الله، وامرؤ القيس، وإما أن يكون مما بني صدره دون عجزه، كقولك: بعلبك، وحضرموت، فهذه الأمور الثلاثة لا يكون العلم مركبًا إلا منها كما ترى.

الضرب الثالث: أن يكون منقولًا إما من عين، كأسد، وثور، وإما من معنى، كفضل، وأناس، وإما من صفة نحو: حاتم، ومنصور، وعمار، وإما من فعل نحو قولنا: شمر، ويزيد، ويشكر، فهذه الأمور الأربعة يتطرق النقل للعلم منها.

الضرب الرابع: أن يكون مرتجلًا، ونعني بالمرتجل ما لم يسبق له أصل في النكرات فيكون منقولًا عنه كما قررناه ها هنا في المنقول، ثم هو على وجهين:

أحدهما: أن يكون مع كونه مرتجلًا موافقًا للأقيسة المعتادة في لغة العرب، فهذا يسمى القياسي، وهذا نحو قولنا: عمران، وحمدان، فإن هذا مرتجل لم يسبق له أصل في النكرات فيكون منقولًا، ولم يخالف أصلًا من اصول العربية، فلهذا كان قياسيًا.

وثانيهما: أن يكون مرتجلًا مخالفًا للأقيسة العربية، وهو على هذا يسمى الشاذ، وهذا كقولنا: حيوة، فإن القياس عند اجتماع الياء والواو إدغام أحدهما في الآخر، ومَحْبَب، في اسم موضع، فإن القياس إدغامه، فهذا وأمثاله مُرْتجل، وإن كان شاذ لما ذكرناه[1].

فهذه نبذة في معرفة تقسيم العلم أوردنا [ها]، وتحتها أسرار جمة قد نبهنا عليها في شرح المفصل.

فأما البيت الذي أنشده وهو قوله:

وابنُ اللَّبُونِ إذا مَا لُزَّ في قَرَنٍ ... لم يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القناعِيْسِ

---

(١) ديوانه ١/١٢٨، وهو من شواهد الكتاب ١/٢٦٥، والمقتضب ٤/٤٦، وشرح المفصل ١/٣٥.

فهو لجرير بن الخطفي[1] ، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه[2] ، فاللبون : هي الناقة ذات اللبن ، ولُزَّ : شُدَّ وربط ، والقرن : الحبل الذي يقرن به البعير ، والبزل : هي الجمال المُسِنَّة ، جمع بازل ، والبازل من الابل بمنزلة القارح من الخيل : وهو الذي تمت له تسع سنين ودخل في العاشرة ، والقناعيس : جمع قنعاس ، وهو الضخم الشديد .

وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على استعمال قولنا : ابن اللبون معرفًا باللام إذا أريد تعريفه ، وليس مثل قولنا : ابن آوى ، وابن مقرض ، فإن هذه أعلام أجناس ، ولهذا ترك صرفها في نحو : أسامة ، وثعالة ، لأجل العلمية والتأنيث .

وأما البيت الذي أنشده ، وهو قوله :

وَجَدْنَا نَهْشَلًا فَضَلَتْ فُقَيمًا كفضلِ ابن المَخَاضِ على الفَصِيلِ

فهو للفرزدق[3] ، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه :

أما إعرابه[4] فهو ظاهر ، نهشل : حي من العرب ، قال سيبويه[5] : وهو إذا سمى به رجل انصرف ، لأن نونه أصلية : كجعفر ، وفقيم : حي من كنانة ، وهم نسأة الشهور ، وابن المخاض : ما تمت له سنة ودخل في الثانية ، والفصيل : هو الذي فصل عن أمه ، فليس بينهما تفاوت كثير ، بل هما متقاربان ، وفضلت : بفتح الضاد لا غير ، لأنه من باب : فاضلته ففضلته أفضله ، إذا غلبته ، وهذا لا يكون إلا في مفتوح العين لا غير ، فأما ما كان من الفضلة من الشيء ، فهو يأتي على : فَضَل يفضُل ، كقَعَد يقعُدُ ، وفَضِل يفضَلُ ، كعَلِم يَعلَم ، وفَضِلَ كعَلِم ، يفضُل كيقعُد ، فهو من باب تداخل اللغتين .

---

(١) ينظر : الحلل ٢٥٦-٢٥٧ .

(٢) ديوانه ٦٥٢/٢ ، وهو من شواهد الكتاب ٢٦٦/١ ، والمقتضب ٤٦/٤ ، وابن يعيش ٣٥/١ .

(٣) ينظر : الحلل ٢٥٨ .

(٤) ينظر : الكتاب ٣/٢ ، ٣٥٠ .

وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على استعمال : ابن المخاض ، معرفًا بالام ، وليس من باب أعلام الأجناس في وَرَدٍ ولا صَدرَ .

الفائدة الثالثة : في بيان ما جاء بلفظ المعرفة وليس من التعريف في شيء :

واعلم أن ما هذا حاله يأتي على أوجه أربعة(١) :

أولها : أن يكون من باب الأسماء ، وهذا كقولك : مررت برجل مثلك ، ونحوك ، وغيرك .

وثانيها : أن يكون من باب المصادر ، كقولك : مررت برجلٍ ضَرْبِك ، والضَّرْبُ : الرجل الحفيف اللحم ، وبرجل هَدَّك ، أي يَهُدُّك محاسِنه ، ويثقِلك ذكرها ، وبرجل كَفِيك ، أي كافيك . فهذه كلها مصادر قد وصف بها .

وثالثها : اسم الفاعل ، إذا كان مضافًا بمعنى الحال والاستقبال ، كقولك : مررت برجل ضاربك الآن أو غدًا .

ورابعها : الألف واللام نحو قولك : أرسلها العراك ، لأن المعنى في ذلك : معتركة ، فهذه الأمور كلها ، وإن كانت بلفظ المعرفة ، فإنها غير معرفة ، والبرهان القاطع على استعمالها نكرة أمران(٢) :

أما أولًا : فجريها أوصافًا على النكرات ، كقولك : مررت برجل مثلك ، وغيرك ، ونحوك ، قال الله تعالى : ﴿هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾(٣) ، فلو كان اسم الفاعل معرفة لما جرى وصفًا على النكرة ، وهو قولنا : عارض .

وأما ثانيًا : فدخول رب عليها ، وهي لا تختص إلا بالنكرات ، قال امرؤ القيس(٤) :

---

(١) ينظر : الأصول ١/١٥٣-١٥٤ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/١٣٩ .

(٢) ينظر : المفصل ١/٢٥٢ ، والغرة المخفية ١/٣٠٨ .

(٣) الأحقاف ٢٤ .

(٤) لأبي محجس وليس لامرؤ القيس ، وهو في محلق ديوانه ٤٠ ، وهو من شواهد الكتاب ١/٢١٢ ، =

يا رُبَّ مِثْلِكِ في النساءِ غريرةٍ بيضاءَ قد مَتَّعتُها بطَلاقِ

فأما البيت الذي أنشده، وهو قوله[1]:

يا ربَّ غابِطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدة منكم وحرمانا

فلنذكر إعرابه، وموضع الشاهد منه. أما إعرابه به فهو ظاهر، وقد مر ذكره في باب اسم الفاعل، وهو لجرير بن الخطفي. وأما موضع الشاهد منه ها هنا: فدخول رب على قوله: غابطنا مع كونه مضافًا، وفي هذا دلالة على كونه غير معرفة، وإن كان مضافًا إلى معرفة.

قال أبو القاسم: فأما شبيهك فهو من بينها مُعَرَّفٌ بالإضافة، وسر ذلك هو أنه لما كان ملفوظًا به على جهة المبالغة، صار كأنه قال: المعروف بمشابهتك في كل الوجوه، فلهذا كان معرفة، وليس فيه الإيهام الذي في قولنا: مثل، وشبه، وغير.

فهذا هو الكلام في المعرفة والنكرة.

* * *

= والمقتضب ٤/٢٨٩، والمفصل ١/٢٥٢.

(١) سلف تخريجه.

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب الحروف الناصبة للأفعال المستقبلة

وهي: إن الخفيفة، ولن، وإذًا، وكي، وحتى، وكيلا، ولكي، ولكيلا، ولام كي، ولام الجحود، تقول من ذلك: أريد أنْ أقصد زيدًا، ولن يخرج عمرو، وسرت حتى أدخلَ المدينة، إذا كان سيرك متصلًا إلى أن دخلت، فإن أردت: سرتُ فدخلتُ المدينة، رفعت، قال الله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[١] قرئ بالنصب على معنى: أن يقول الرسول، وبالرفع على معنى: وزلزلوا إلى أن قال الرسول، قال الشاعر[٢]:

أحِبُّ لِحُبِّها السُّودانَ حتَّى ... أحِبُّ لحُبِّها سُودَ الكِلابِ

بالرفع على معنى أحببت.

وتقول: إذا أكرمك، وإذًا أحسن إليك، وإن شئت قلت: فإذا أحسن إليك، قال الله تعالى: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾[٣]، ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَـٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾/٥٤أ/[٤]، وفي بعض المصاحف «إذا لا يلبثوا» بالنصب.

وإذا أدخلت على إذًا فاء العطف[٥] أو واوه، فإن شئت أعملته، وإن شئت ألغيته. إلى آخر ما ذكره في هذا الباب.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

اعلم أنه قد أشار ها هنا إلى ما يعمل من الحروف النصب في الأفعال

---

(١) البقرة ٢١٤، قرأ نافع بالرفع، والباقون بالنصب. (السبعة في القراءات ١٨١).

(٢) القائل مجهول، وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ١/١٣٥، ودقائق التصريف ٩٣، وشرح المفصل ٩/٤٧.

(٣) النساء ٥٣.

(٤) الإسراء ٧٦.

(٥) في الأصل: الغطب، وهو تحريف. وينظر: الجمل ١٨٤.

المستقبلة ، وإلى كيفية نصبها ، فهاتان فائدتان ، نذكرهما بمعونة الله تعالى ، وظاهر كلامه ها هنا يشعر بأن هذه الأحرف التي أوردها عاملة بنفسها ، ولهذا أخر ما تعمل بواسطة ، كالواو والفاء ، وميز كل واحد من هذه بباب يحصه على انفراده .

الفائدة الأولى : في بيان ما يكون ناصبًا بنفسه على ما ذكره :

ونحن نذكر كل واحد منها بكلام يخصه ، وكل ما أورده من ذلك أحرف سبعة :

أولها : أن المصدرية : وهي عاملة بنفسها في الفعل بلا خلاف فيه بين النحاة[1] ، وإنما عملت لأمرين[2] :

أما أولًا : فلأنها مختصة بالأفعال ، وكل ما كان مختصًا بشيء عمل فيه ، إلا أن يكون بمنزلة الجزء منه ، نحو لام التعريف .

وأما ثانيًا : فلأنها مشبهة لأن الثقيلة من جهة صورتها ، ولكونها جميعًا من حروف المصدر ينسبك منهما جميعًا .

ثم الفعل الواقع بعدها على أضرب ثلاثة[3] :

فالضرب الأول : أن يكون من أفعال الطمع ، والاشفاق ، والرجاء ، والخوف ، وعلى هذا تكون الناصبة للفعل ، ويتحتم النصب بها ، كقولك : أريد أن يغفر الله لي ، وأخاف أن يأكله الذئب ، وأرجو أن يهب لي ، قال تعالى : ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى﴾[4] وإنما وجب النصب بها لأنها قد وليت معمولها ، وليس ثمّة ما يوجب صرفها عن عملها .

الضرب الثاني : أن يكون من أفعال العلم ، واليقين ، والروية ، وغير ذلك مما

---

(١) ينظر : المقتضب ٦/٢ ، ٣٠ ، والأزهية ٥١-٥٤ ، والمقرب ٢٨٦ ، والمغني ٢٧/١-٢٨ .

(٢) ينظر : الغرة المخفية ١٦٠/١ .

(٣) ينظر : المقتضب ٣٠/٢-٣٢ .

(٤) الشعراء ٨٢ ، وفي الأصل : وأطمع .

يكون دالًا على القطع والبيان، فهذه تكون المخففة من الشديدة، ويكون الفعل بعدها مرفوعًا، ولا بد فيها من العوض مما حذف منها بأحد أحرف سبعة: لا، ولن، ولم، وقد، ولو، والسين، وسوف، تقول: علمت ألا تقوم، وألن تخرج، وغير ذلك، وإنما وجب الرفع ها هنا لأن قبلها ما ذكرناه من أفعال العلم واليقين، فلهذا وجب أن تكون هي المخففة من أجل أنها موضوعة للتأكيد، والتأكيد ملائم للقطع واليقين، فلهذا كانت مختصة بما ذكرناه من الأفعال[1].

الضرب الثالث: أن تكون من أفعال الظن والحسبان، كقولك: ظننت أن لا تقوم، وحسبت أن لا تخرج، ومتى كان الأمر فيها كما قلناه، فإنه يجوز فيها الأمران، أن تكون مخففة من الشديدة، وأن تكون هي الناصبة، ولهذا جاءت القراءة: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ﴾[2] بالرفع أي أنه لا يكون، وبالنصب على أن لا تكون، وهي قراءة الأكثر من القراء، وبالرفع هي قراءة حمزة الكسائي وأبي عمرو بن العلاء[3].

وثانيها: لن: وهي عاملة بنفسها، وهو مذهب أكثر النحاة، وزعم الخليل[4] أنها عاملة بواسطة إن، وقال الفراء[5]: أصل النفي: بلا، ولن، ولم هولا، ولكن تارة يُبدَلُ من أَلِفِه ميم، وتارة نون. والمختار أنها مفردة، إذ لا دليل على تركيبها من غيرها، وأنها هي العاملة بنفسها لأن ذلك هو الظاهر، ولا حاجة إلى تعسف في إضمار غيرها.

---

(١) ينظر: شرح الوافية ٣٤٤، والمغني ١/٣٠-٣١.

(٢) المائدة ٧١، وينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٤٥٢.

(٣) ينظر: السبعة في القراءات ٢٤٧.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ١/٤٠٧: «فأما الخليل فزعم أنها لا أن، ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم».

(٥) ينظر: المرتجل ٢٠٢، والغرة المخفية ١/١٦١، والمغني ١/٢٨٤.

وثالثها : إذن : وهي عاملة بنفسها عند الأكثر من محققي النحاة ، وزعم الخليل أنها مركبة من : إذ أن : فطرحت همزتها تخفيفًا ، وهذا لا سبيل إلى العلم به إلا بقرآن منزل على لسان نبي مرسل ، ومعناها الجواب والجزاء . وهي في عملها على ثلاثة أضرب ، قال سيبويه(١) : هي في الحروف في عمل الأفعال بمنزلة ظننت من الأفعال في عملها في الأسماء ، يعني في التقديم والتأخير والتوسط(٢) :

الضرب الأول : أن تكون عاملة بكل حال النصب ، وذلك يكون عند شرطين :

أما أولًا : فبأن تكون مصدرة ، فإن وقعت حشوًا بطل عملها ، كقولك : زيدٌ إذن يقوم .

وأما ثانيًا : فبأن لا يكون الفعل فعل حال ، كقول القائل : أنا أحدثك ، فتقول : إذن أصدقك ، وإنما لم تعمل في فعل الحال ، لأن هذه العوامل كلها عملها مشروط بالاستقبال ، فإذا كان الفعل حالًا بطل شرط عملها ، فلهذا كان فعل الحال مرفوعًا ، على ما كان عليه من قبل .

الضرب الثاني : أن تكون ملغاة بكل حال ، ويتحتم في فعلها الرفع ، وهذا إنما يكون عند أمرين :

أما أولًا : فبأن تقع حشوًا ، كقولك : إن زيدًا إذن يقوم ، وهو إذن يقعد .

وأما ثانيًا : فبأن يكون الفعل للحال ، كقولك : أنا أحسن إليك ، فتقول : إذن اشكرك ، وكل موضع بطل فيه عملها فإن الفعل يعود مرفوعًا على أصله .

الضرب الثالث : أن يجوز الوجهان ، العمل والإلغاء ، وهذا إنما يكون متحققًا

---

(١) جاء في الكتاب ١/ ٤١٠ قوله : « اعلم أن إذن إذا كانت جوابًا وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل أرى في الاسم إذا كانت مبتدأة » .

(٢) ينظر : المقتضب ٢/ ١٠-١١ ، والأصول ٢/ ١٤٨-١٤٩ ، والمرتجل ٢٠٣-٢٠٤ ، والغرة المخفية ١/ ١٦٢ ، والمقرب ٢٨٦-٢٨٧ ، والمغني ١/ ٢١-٢٢ .

مع حروف العطف في نحو قولك: زيد يقوم وإذن يقعدُ وإذن يقعدَ، بالرفع والنصب، فالرفع على أن الواو تكون عاطفة على الفعل الأول، فلهذا كانت حشوًا، والنصب على أنها للاستئناف، وإذن واقعة في صدر الكلام، فلهذا كانت عاطفة كما ترى.

ورابعها: حتى: وهي عاملة على أحد وجهين: إما بمعنى كي كقولك: أسلمت حتى أدخل الجنة، وهو إذا كان ما بعدها مسببا عما قبلها فهي بمعنى كي، وإما بمعنى: إلى أن، وهو إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها، كقولك: سرت حتى تطلع الشمس[1]. واختلف النحاة في عملها، فذهب علماء البصريين إلى أنها عاملة في الفعل، إما بمعنى كي، وإما بمعنى إلى أن، كما فصلناه، وأنها غير عاملة بنفسها، وذهب الكسائي والفراء إلى أنها عاملة بنفسها[2]، وسيأتي الكلام في كيفية إعمالها وإلغائها، في فصل قد أفرده لها، ونحن نذكر هناك وجهيها في الإعمال والإلغاء.

فأما البيت الذي أنشده: أحب لحبها، فلا أعرف قائله، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه[3] فهو ظاهر، فقوله: حتى أحب، يحتمل أن يكون تأويل الماضي، كما قاله أبو القاسم كأنه قال: حتى أحببت، ويحتمل أن يكون للحال أيضًا، كأنه قال: حتى أحب الآن، كما يقال: مرض حتى لا يرجونه، أي هو الآن غير مرجو، واللام في: لحبها: متعلقة بأحب، أي: أحب من أجل حبها، ولا موضع لها من الإعراب. وأما موضع الشاهد منه فإنما أورده شاهدًا على رفع الفعل بعد حتى، لأنه

---

(١) ينظر: الكتاب ٤١٣/١، والمقتضب ٣٨/٢، والأزهية ٢٢٤، والغرة المخفية ١٦٧/١-١٦٨، والمقرب ٢٩٤-٢٩٥، والمغني ١٢٥/١.

(٢) ينظر: الإنصاف ٥٩٧/٢-٦٠٢ (م٨٣).

(٣) ينظر: الحلل ٢٥٩-٢٦٠.

بمعنى الماضي ، أو الحال كما قررناه .

وخامسها : كي ، وكيلا ، ولكي ، ولكيلي ، وهذه لغات فيها ، وفيها خلاف بين النحاة ، فالذي عليه علماء البصريين أنها على وجهين : فتعمل بنفسها إذا كانت داخلة عليها لامها ، كقولك : لكي تقوم ، أو باضمار إن إذا كانت بمعنى اللام ، كقولك : قمت كي تقوم . فأما الكسائي والفراء ، فذهبا إلى أنها عاملة بنفسها في جميع مواضعها[١] .

وسادسها : لام كي ، في نحو قولك : قمت لتقوم[٢] ./٥٤ب/

وسابعها : لام الجحود ، في نحو قولك : ما قمت لتقوم ، فإنها ها هنا ، مؤكدة للجحد .

ثم اختلف النحاة ، فالذي ذهب إليه البصريون : أنهما ، عاملان بإضمار إن في موقعيهما ، وذهب الكسائي والفراء : أنهما عاملتان بأنفسهما ، فهما ناصبتان بكل حال على هذين الوجهين[٣] ، ويفترقان من أوجه ثلاثة[٤] :

أما أولًا : فلأن لام كي مشعرة بالتعليل ، ولام الجمود وغير مشعرة به .

وأما ثانيًا : فلأن لام كي يختل الكلام باسقاطها لأنها للتعليل ، ولام الجحود لا يختل باسقاطها لما كانت مؤكدة .

وأما ثالثًا : فلأن لام الجحود إنما تأتي مؤكدة للجحد مع كان ، كقوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾[٥] وقوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى

---

(١) ينظر : الكتاب ٤٠٨/١ ، والأصول ١٤٧/٢ ، والإنصاف ٥٧٠/٢-٥٧٤ (م٧٨) ، والغرة المخفية ١٦١/١-١٦٢ ، والمغني ١٨٢/١-١٨٣ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٥٧٥/٢-٥٧٩ (م٧٩) ، والغرة المخفية ١٦٧/١ ، والمقرب ٢٨٧ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٥٩٣/٢-٥٩٧ (م٨٢) ، وشرح الوافية ٣٤٧ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب ٤٠٢/٢-٤٠٣ .

(٥) الأنفال ٣٣ .

ٱلْغَيْبِ﴾[١] بخلاف لام كي. فهذه جملة ما أشار إليه أبو القاسم من الأحرف الناصبة.

الفائدة الثانية: في كيفية نصبها للأفعال:

واعلم أن نصبها على وجهين[٢]:

أحدهما: أن يكون بالحركة، إما ظاهرة، كقولك: لن يقوم، ولن يقعد، وهذا إنما يكون في الأفعال الصحيحة، وإما مقدرة كقولك: لن يخشى، ولن يرضى، وهذا إنما يكون في الأفعال المعتلة بالألف كما قلناه.

وثانيهما: أن يكون بالحذف، وهذا إنما يكون في الأفعال التي علامة رفعها ثبات النون كقولك: لن يفعلا، ولن يفعلوا، ولن تفعلي، فإن النصب ها هنا محمول على الجزم، كما قررناه من قبل لاشتراكهما جميعًا في الخفة، فلهذا حمل النصب عليه ها هنا.

* * *

(١) آل عمران ١٧٩، في الأصل: ليطلعهم.

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ١/٤٢٠-٤٢١، والتصريح ١/٨٥-٩٠، وحاشية الصبان ١/٩٨-١٠١.

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب الجواب بالفاء

اعلم أن الجواب بالفاء منصوب في ستة أشياء، وهي: الأمر، والنهي، والاستفهام، والجحد، والعرض، والتمني.

فإذا دخلت الفاء على فعل مستقبل، وكان جوابًا لشيء من بعده كان منصوبًا، كقولك: زُرني فأُحسِنُ إليك، ولا تَشْتِم عمرًا فيسيء إليك، قال الله تعالى: ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾(١). وتقول [في الجحد]: مالك عندي مالٌ فأقضيكَ، وليت زيدًا عندنا فنكرمه، ومن يقصدنا فنعطيه.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

اعلم أن الفاء إنما تكون ناصبة في جواب أحد ثمانية أشياء: أما الأمر فنحو قولك: أنزل فأكرمك، والنهي: لا تكثر من الطعام فيثقلك، والاستفهام، كقولك: أتقوم فأكرمَك؟ والتمني، كقولك: ليتك عندنا فنعطيك، والترجي، كقولك: لعلك تقيم عندنا فنسير معك، والعرض، كقولك: ألا تنزل فتصيب خيرًا، والجحد كقولك: ما جئتنا فنحدثك، والدعاء كقولك: عافاك الله فنشكره(٢).

ثم اختلف النحاة في الناصب للفعل، فالذي عليه جماهير البصريين كالخليل، وسيبويه، وغيرهما: أن الناصب له إنما هو أن، والفاء قائمة مقامها. وزعم الكسائي والفراء: أن الناصب للفعل إنما هو المخالفة، لأن ما بعدها مخالف لما قبلها، وتارة يقولون: بأنها ناصبة بمعنى الصرف، وغرضهم بذلك أنها لما كانت متصرفة عن العطف كانت عاملة. وهذا قول لا حقيقة له، وليس له حاصل يرجع إليه. وزعم

(١) طه ٦١.

(٢) ينظر: حروف المعاني ٣٩، والمقتصد ٢/١٠٦٠-١٠٦١، والغرة المخفية ١/١٦٣، وشرح الوافية ٣٤٨، والمقرب ٢٨٨.

الجرمي : أنها ناصبة بنفسها ، وهذا على ضعفه مفهوم ، وإنما تكون ناصبة في جواب هذه الأشياء الثمانية ، إذا كانت مسببة عما قبلها ، فإن أكثر مواقعها في الأمور المسببة ، فأما ما بعدها فسبب عما قبلها في هذه الأشياء الثمانية[١] . وقل ما يأتي في الأسباب ، كقوله عليه السلام في قتلى أحد : « زملوهم بخلودمهم ، فإنهم يبعثون يوم القيامة وأوداجهم تشخب دمًا »[٢] .

فأما موقع الفاء مع إن المؤكدة فهو على وجهين :

أحدهما : أن يقبح دخول الفاء على إن ، وهذا إنما يكون إذا كانت إن متوسطة بين جملتين أتت رابطة بينهما ، وواصلة لأحدهما بالأخرى ، كأنهما قد أفرغا في قالب واحد ، وهذا كقوله تعالى : ﴿ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ﴾[٣] ، وقوله تعالى : ﴿لَا تَخَافَآ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾[٤] وقوله تعالى : ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ﴾[٥] وقوله تعالى : ﴿وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَۖ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾[٦] ، وهذا في كتاب الله تعالى يقال أكثر من أن يعد ويحصر بحد .

وثانيهما : أن يحسن دخولها عليها ، وهذا إنما يكون إذا كانت الجملة الثانية قد انقطعت عن الأولى ، وهذا كقوله تعالى : ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[٧] وقوله

---

(١) ينظر : إصلاح الخلل ١٤٥-١٤٩ ، والإنصاف ٢/٥٥٧-٥٥٩ (م٧٦) ، وشرح جمل الزجاجي ٢/١٤٣ .

(٢) ينظر : النهاية في غريب الحديث ٢/٣٨٣ . والنص فيه : « زملوهم بثيابهم ودمائهم ... » .

(٣) الحج ١ .

(٤) طه ٤٦ .

(٥) التوبة ١٠٣ .

(٦) لقمان ١٧ .

(٧) الحج ٤٦ .

تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾[1] وغير ذلك من الآي، التي تكون الثانية منقطعة عن الأولى، فيحسن دخولها عليها أبدًا بالانفصال، والانقطاع، وهذا من علم المعاني وبيانها بأول منزلة تراه العين من إنسانها. وستأتي بقية مسائل الفاء في باب قد أفرده لها، نفصلها بعون الله.

* * *

(١) الأنبياء ٩٨، وفي الأصل: فإنكم.

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب أو

واعلم أن أو تنصب الفعل المستقبل بإضمار أن، إذا أردت بها معنى كي، ومعنى إلى أن، وذلك قولك: لألزمنك أو تعطيني حقي، ولأسيرن في البلاد أو استغني، قال امرؤ القيس[١]:

٪فقلتُ له لا تبك عينُك إنما نحاول ملكا أو نموت[٢] فَنُعذَرا

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

اعلم أن أو تكون ناصبة للفعل المستقبل كما تبين، لكنها تكون ناصبة على أحد وجوه ثلاثة[٣]:

أولها: أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها، فتكون بمعنى: إلى كقولك: لألزمنك أو تعطيني حقي.

وثانيهما: أن يكون ما بعدها مسببًا لما قبلها، فيكون بمعنى: كي، كقولك: لأزورنك أو تكرمني، والمعني فيها: لكي تكرمني. وهذا ذكره النحاة، وليس بعيدًا عن[٤] الصواب لكونها مستعملة فيه.

وثالثها: أن تكون بمعنى: إلا أن[٥]، كما قاله سيبويه[٦] في نحو قولك: لألزمنك أو تقضيني حقي: إنها بمعنى، إلا أن تقضيني حقي.

---

(١) ديوانه ٦٦، وهو من شواهد الكتاب ٤٢٧/١، وحروف المعاني ٥١، والأزهية ١٢٩.

(٢) في الأصل: تحاول..تموت، وهو تحريف.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١٥٦/٢، وارتشاف الضرب ٤١٦/٢.

(٤) في الأصل: لعبدًا.

(٥) في الأصل: إلى أن.

(٦) ينظر: الكتاب ٤٢٧/١.

فأما البيت الذي أنشده، فلنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه[١] فهو ظاهر، وقوله: فنعذرا، بفتح الذال، أي تعذرنا الناس، مبني لما لم يسم فاعله، ويروي بكسر الذال أيضًا/٥٥أ/، أي تبلغ العذر.

وأما موضع الشاهد منه: فإنما أورده شاهدًا، على استعمال أو بمعنى: إلا أن[٢]، والمعنى: إنما يحاول ملكًا إلا أن يموت، وهذا لا غبار عليه، لأن الموت هو غاية كل شيء ومنقطعه. وزعم أبو علي الفارسي: أن النصب ها هنا إنما هو بإضمار إن ويكون عطفًا على ما قبله، كأنه قال: إنما نحاول ملكا فيحصل، أو موتًا فيعذر، وهذا وإن كان ممكنًا، إلا أن المعنى الأول لا ريب فيه.

فأما الخلاف في عملها، فأحسب أنه يكون على حد ما ذكرناه في نظائرها من الواو والفاء، بين النحاة من أهل البصرة، والكوفة، خلا أن ابن الأنباري[٣] لم يذكر أو من بين سائر الأحرف التي قدمناها. والله أعلم.

* * *

---

(١) ينظر: الحلل ٢٦٠.

(٢) في الأصل: إلى أن.

(٣) ينظر: أسرار العربية ٣٣٢.

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب الواو

واعلم أن الواو تنصب الفعل المستقبل، إذا لم ترد بها معنى العطف[١]، وذلك قولك: لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبن، إنما أردت[٢] أن تنهاه عن الجمع بينهما. ولو أردت أن تنهاه عنهما على كل حال لعطفت فجزَمتَ، فقلت: لا تأكُلِ السمكَ وتَشربِ اللبنَ، ومنه قول الشاعر[٣]:

لا تَنْه عن خُلُقٍ وتَأْتي مِثْلَه   عارٌ عليْكَ إذَا فعلتَ عظيمُ

وأما قوله[٤]:

لَلُبسَ عَباءَةٍ وتَقِرَّعَيني   أَحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

فإنما أضمر أن ونصب بها.

قال أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

وأما الواو فهي تكون ناصبة في جواب تلك الأشياء الثمانية التي ذكرناها في الفاء بشرط الجمعية، وهي مفارقة للفاء، فإن الفاء تنصب بمعنى السببية، وهذه تنصب بمعنى الجمعية، كقولك: قم وأقوم، أي ليجتمع القيامان، ولا تقم وأقوم، أي لا يجتمع قيام منك وقيام مني، وهلم جرّا، إلى سائر الأمثلة التي ذكرناها في الفاء، فإنها ناصبة على حكم شرط الجمعية[٥].

---

(١) في الجمل ١٨٧: إذا أردت بها معنىً غير معنى العطف.

(٢) في الأصل: أراد أن ينهاه.

(٣) نسب الأكثر من شاعر، والمشهور أنه لأبي الأسود الدؤلي. ديوانه ١٣٠، وهو من شواهد الكتاب ١/٤٢٤، ومعاني القرآن للفراء ١/٣٤، والمقتضب ٢/٢٦، والحلل ٢٦١.

(٤) البيت لميسون الكلبية، وهو من شواهد الكتاب ١/٤٢٦، والمقتضب ٢/٢٧، وشرح اللمع ٢/٣٦١.

(٥) ينظر: شرح اللمع ٢/٣٥١، والمقتصد ٢/١٠٧٠-١٠٧١، والغرة المخفية ١/١٦٥-١٦٦، وشرح الوافية ٣٤٩، والمقرب ٢٩٣.

وهل تكون ناصبة بنفسها أو بغيرها فيه خلاف ، فالذي ذهب إليه المحققون من البصريين أنها عاملة بإضمار إن ، كما اسلفناه في الفاء ، وذهب الكسائي ، والفراء ، وغيرهما من نحاة الكوفة إلى أنها ناصبة بنفسها ، وإلى هذا ذهب أبو عمرو الجرمي من أهل البصرة[1] . فنقول فيها :

لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فنقول : وتشرب اللبن ، يحتمل معاني ثلاثة[2] :

أما أولًا : فالجزم بالعطف على جهة الاشتراك ، فنهاه عن أكل السمك ، وشرب اللبن جميعًا .

وأما ثانيًا : فالنصب على معنى : لا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن .

وأما ثالثًا : فالرفع على الاستئناف ، ويكون جملة ابتدائية ، في موضع نصب على الحال ، كأنه قال : لا تأكل السمك وأنت شارب اللبن .

ويأتي على هذه الأوجه الثلاثة قوله تعالى : ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا﴾[3] فالجزم في تكتموا على العطف على جهة الاشتراك ، والنصب على النهي عن الجمع بين لبس الحق بالباطل ، وكتمان الحق ، والرفع على الاستئناف والقطع ، ويعضده قراءة عبد الله بن مسعود[4] : ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ .

---

(١) ينظر : إصلاح الخلل ٢٤٥ ، والإنصاف ٢/٥٥٥-٥٥٧ (م٧٥) . وشرح الوافية ٣٥١ ، والمغني ٢/٣٦١ .

(٢) ينظر : الغرة المخفية ١/١٦٥ ، والمقرب ٢٩٣-٢٩٤ .

(٣) البقرة ٤٢ ، وتمام الآية : ﴿الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ وينظر : مشكل إعراب القرآن ١/٩٢ ، والتبيان في إعراب القرآن ١/٥٨ .

(٤) ت ٣٢هـ . (معرفة القراء الكبار ١/٣٢-٣٦ ، وغاية النهاية ١/٤٥٨-٤٥٩) . وينظر : البحر المحيط ١/١٨٠ .

فأما البيت الذي أنشده : لا تنه عن خلق ، فقيل إنه للأخطل ، وقيل لأبي الأسود الدؤلي ، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه فهو ظاهر ، فقوله : عار عليك : مرفوع على أنه خبر لمبتدأ ، تقديره : فعلك هذا عار عليك ، وإذا متعلقة بعار ، أي عار عليك وقت فعلك له . وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على جواز النصب بالواو على تأويل المعية ، كما هو ظاهر في البيت . ومن هذا المعنى قول ربيعة بن جشم[1] :

فقلتُ ادعِي وادْعوَا إنَّ أنْدَى لِصَوتٍ أنْ يُنادِيَ داعِيانِ

أي ليجتمع الدعاءان مني ومنك .

وأما البيت الذي أنشده : للبس عباءة ، فهو لِمَيْسُوْنَ الكلبيَّة ، على وزن فيعول ، ولنذكر إعرابه ، وموضع الشاهد منه .،

إما إعرابه فهو ظاهر ، والشفوف هي الثياب الرقيقة . وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على أن قوله : وتقر : إنما هو نصب على إضمار إن من غير اشتراط الجمعيَّة ، إذ لا وجه أن يكون جوابًا في أحد الأشياء الثمانية ، وإنما هو عطف على قوله : للبس عباءة ، ومعناه : لبس عباءة وقرار عيني . وكانت هذه الأمرأة نكحها معاوية ، وساقها من البادية ، فكرهته لكبر سنه وشيخوخته فطلقها وسيرها إلى أهلها لما قالت هذه الأبيات[2] ، والله أعلم .

* * *

---

(١) نسب لأكثر من شاعر ، وهو من شواهد الكتاب ٤٢٦/١ ونسبه إلى الأعشى وليس في ديوانه ، والمفصل ١٤١/١ ، وشرح المفصل ٣٥/٧ .

(٢) ينظر : الخزانة ٥٠٥/٨ .

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب وحده

اعلم أن وحده في جميع الكلام منصوب أبدًا [على المصدرية] لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، ولكن يثنى المضمر المتصل به، ويجمع، ويؤنث ويذكر، كقولك: مررت برجل وحده، وبرجلين وحدهما، وبالرجال وحدهم(١)، وقام القوم وحدهم، وقامت هند وحدها، ومررت بالهندات وحدهن، وكذلك، ما أشبهه، إلا في ثلاثة مواضع، فإنه يضاف إليه ويخفض وذلك قولك لرجل إذا مدحته: هو نَسِيجُ وحدِهِ، بالخفض، وإذا ذممته: هو عثير وحده، وجُحَيشُ وحدِهِ، وسائر ذلك منصوب كله.

وتقول: مررت بالقوم خمستِهم، وأربعتِهم، وسبعتِهم، وكذلك إلى العشرة، يكون فيه وجهان: الخفض، والنصب، فمن خفض جعله توكيدًا للقوم، وقد يجوز أن يكون مر بغيرهم بأكثر منهم(٢). ومن نصب فعلى تأويل المصدر كذلك إلى العشرة.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

اعلم أن هذا الباب قد ضمنه مسألتين:

فالمسألة الأولى منهما: هو قولنا: وحده، وهو في نفسه له حالتان:

الحالة الأولى: هي الكثيرة الاستعمال، المطردة: أن يكون منصوبًا، ويكون مفردًا في جميع أحواله، لا يثنى، ولا يجمع، ولا يذكر، ولا يؤنث، وإنما يختلف حاله باختلاف الضمير في آخره، فيقال: وحدَه، وحدَها، وحدَهما، وحدَهم،

---

(١) في الجمل ١٨٩ جاء لفظ زيد بدلًا من رجل في الأمثلة الثلاثة.

(٢) ليست في الجمل ١٩٠.

وحدَهُن ، لا غير . ثم اختلف النحاة في نصبه فالذي عليه جماهير البصريين ، كالخليل ، وسيبويه[١] واختاره الزمخشري[٢] ، والخوارزمي[٣] ، وابن الحاجب[٤] : أنه منصوب على المصدرية ، وإنما هو في موضع الحال ، وأن التقدير فيه : أوجدته بنظري ايجادًا ، فوضع وحده مكان ايجاد ، وايجادًا في نفسه/ ٥٥ب/ منصوب على الحال . هذا هو ملخص كلام البصريين ، وتحقيق مقالتهم فيه . وذهب الكسائي والفراء ، إلى أنه منصوب على الظرفية[٥] ، كأنه قال : مررت به في مكان منفرد على حياله . وقال أبو العباس[٦] المبرد : يحتمل وجها ثالثًا ، وهو أن يكون الرجل في نفسه منفردًا ، كأنك قلت : رأيت رجلًا منفردًا انفرادًا .

وكلام المبرد ها هنا مؤذن بأن وحده في نفسه ليس مصدرًا ، كما قاله أصحابه البصريون ، وإنما هو موضوع موضع منفرد ، وكلام البصريين أحق ، وأكثر ملائمة للأوضاع اللغوية كما ترى ، فإن المصدرية فيه ، وكلام المبرد دقيق يلتفت إلى المعنى ويشير إليه من غير ملاحظة للألفاظ[٧] . وحكى ابن بابشاذ[٨] عن النحاة : أن في وحده أربع تنزيلات : فوحده ناب مناب ايجاد ، وايجاد ناب مناب مُوجد ، وموجد ناب مناب انفراد ، وانفراد ناب مناب منفرد ، ومنفرد هو الحال ، وهذا ينبغي

---

(١) ينظر : الكتاب ١/١٨٩ .

(٢) ينظر : المفصل ١/١٨٢ .

(٣) ينظر : التخمير .

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٤١-٣٤٢ .

(٥) نسب هذا الرأي إلى يونس وهشام. ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/١٥٩ وارتشاف الضرب ٢/٣٤٠ .

(٦) ينظر : المقتضب ٣/٢٣٩ .

(٧) قال ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ٢/١٦١ : « وزعم المبرد أنه في معنى مفرد ، وهذا أولى من مذهب الخليل لاطراده » .

(٨) لم يذكره في شرح الجمل: ق ١٩٢ .

أن يكون معدودًا في مكاره النحو ومستهجناته ، فلا يلتفت إليه بحال ، والحق أنه بحقائق المصدرية أشبه ، وإذا كان مصدرًا فهو في موضع الحال من غير حاجة إلى غيره .

الحالة الثانية : أن يكون مجرورًا مضافًا إليه ، وهو نادر قليل يحفظ في ألفاظ قليلة ، وله استعمالان[١] :

الاستعمال الأول : للمدح ، وهو قولنا : نسيج وَحْدِه[٢] ، أي أن أحدًا لم ينسج على منواله ، ولا سمحت أصلاب الرجال في زمنه بمثاله ، والمنوال : هو الخشبة التي يطوي الحائك عليها ما ينسج ، ويقال أيضًا : هو رجيل وحده ، حكاه الجوهري[٣] ، أي أنه كامل في الرجولية ، ومن عداه ناقص فيها .

الاستعمال الثاني : الذم ، ويقال : هو جُحِيْشُ وَحْدِه ، وعيير وحده[٤] ، أي أن أحدًا لا يشبه العير ، وهو الحمار ، والجحيش : وهو البغل المتولد بين الحمار والفرس ، إلا هُوَ فهو أشبه الناس بهما .

المسألة الثانية : قوله : مررت بالقوم خمستهم ، بالنصب والجر[٥] :

فمن خفض كان مخفوضًا على التأكيد ، هكذا قاله أبو القاسم ، وساعده ابن بابشاذ[٦] عليه ، وهذا فيه نظر ، فإنه ليس من التأكيدات اللفظية ، فيكون مطابقًا للأول في صورته ، ولا هو من التواكيد المعنوية فيكون محصورًا في ألفاظ مخصوصة ، فبطل حمله على التأكيد . ويكون جره ، إما على أنه بدل ، أو عطف

(١) ينظر : الكتاب ١/١٨٩ ، والمقتضب ٣/١٤٢ ، وشرح المفصل ٢/٦٣ .
(٢) ينظر : الزاهر ١/٣٣٢ .
(٣) ينظر : الصحاح : وحد ١/٥٤٥ .
(٤) ينظر : الزاهر ١/٣٣٢ .
(٥) ينظر : الكتاب ١/١٨٩ ، والمقتضب ٣/٢٣٩ ، وشرح جمل الزجاجي ١/١٦١-١٦٣ .
(٦) ينظر : شرح الجمل ق ١٩٢ .

بيان ، فأما على التأكيد فلا وجه له كما قررناه . وأما النصب فإنه يكون منصوبًا على المصدرية ، كأنه قال : مررت بالقوم عددتهم أعدادًا هي خمسة ، وأربعة ، وسبعة إلى العشرة . وتلخيصه : مررت بهم فخمستهم خمستهم ، أي خمستهم تخميسًا ، وخمستهم خمسًا ، إذا عددتهم هذه العدة .

ثم قال : فإذا جره جار أن يكون جارًا بغير هذه العدة ، كأنه قال : مررت بخمسة من القوم ، وهذا يؤكد بطلان قوله : إن خفضه يكون على التأكيد ، لأن جره إنما يكون على البدل ، كما أشرنا إليه . وإذا نصبته كان نصبه على المصدرية ، ولا يكون جارًا إلا بهذه العدة لا غير ، كأنه قال : مررت بالقوم وعددهم خمسة لا غير فهذه هي التفرقة بين الجر والنصب ، كما أشار إليه أبو القاسم ، والله أعلم .

* * *

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب من مسائل حتى في الأفعال

تقول: سرت حتى أدخل المدينة، وأدخل المدينة، بالنصب والرفع. فللنصب وجهان:

أحدهما: أنك أردت: سرت إلى أن أدخل المدينة، فجعلت دخولك غاية سيرك. **والآخر**: أن تريد معنى كي، كأنك قلت: كي أدخل المدينة.

وللرفع أيضًا وجهان:

أحدهما: أن يكون السير والدخول قد وقعا معًا، كأنك قلت: سرت فدخلتُ، فكل موضع صلح لك أن تقدر الفعل الذي بعد حتى بالماضي والفاء جميعًا فارفعه.

والوجه الثاني: أن يكون السير قد وقع وأنت تقول إنك الآن تدخل، كأنك قلت: سرت حتى أدخلها الآن لا أمنع. ومنه: مرض حتى لا يرجونه، أي حتى هو الآن لا يرجى.

فإذا كان الفعل منفيًا غير موجب لم يجز فيما بعد حتى إلا النصب، كقولك: ماسرت حتى أدخل المدينة، ولم يسر عبد الله حتى يقصد زيدًا، [ولم يركب محمد حتى يقصد عمرًا، وكذلك ما أشبهه، لا يجوز إلا النصب] لأنك لم تثبت فعلًا ولم توجبه. وكذلك أيضا لم يكن الفعل [الذي] قبل حتى مؤديًا لما بعدها، وسببًا له، لم يجز فيه إلا النصب، كقولك: سرت حتى تطلع الشمس، بالنصب لا غير، لأن طلوع الشمس لا يؤديه سيرك[1]، ولا يكون سببا له، وكذلك: سرت حتى يؤذن المؤذن، [فافهم].

---

(١) في الأصل: مشترك، ولعله يريد: مسيرك، وينظر: الجمل ١٩٢.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام :

اعلم أنا ، وإن سوغنا النصب بهذه الأحرف ، أعني الواو ، والفاء ، وحتى ، على الشرط الذي اعتبرناه في حقها ، فليس ذلك أمرًا واجبًا وحتمًا ، بل قد يجوز الرفع بها ، فحتى لها معنيان :

فالمعنى الأول : يكون الفعل بعدها مرفوعًا ، وذلك يكون على وجهين[(١)] :

أحدهما : أن يكون الفعل للحال ، وهذا كقولك : سرت حتى أدخل المدينة ، لأن المعنى في هذا : حتى أنا الآن أدخلها ، ومنه قولهم : مرض حتى لا يرجونه ، بمعنى : حتى هو الآن غير مرجو ، وشريك بلا حتى يجئ البعير يجر بطنه[(٢)] ، أي حتى هو الآن جارٍ لبطنه ، فإذا كان الفعل للحال بطل عملها ، وكان الفعل مرفوعًا على أصله بالمضارعة ، والمشابهة كما قدمناه[(٣)] ، لأن العوامل إنما تكون مؤثرة بشرط الاستقبال ، فأما في الحال فلا .

وثانيهما : أن يكون الفعل قد تقضى ومضى خلا أنا نحكي الحال الماضية ، وهكذا كقولك : سرت حتى أدخل المدينة ، فالسير والدخول ها هنا قد وقعا معًا ، وتقضي أمرهما خلا أنك أردت حكاية الدخول الواقع حال السير ، فلهذا رفعته لما كنت مريدًا ما ذكرناه .

والمعنى الثاني : أن يكون الفعل بعدها منصوبًا ، وهكذا يكون على أوجه[(٤)] :

أولها : أن يكون الفعل مستقبلًا ، وهذا كقولك : سرت حتى أدخل المدينة ، فإن كان ما بعدها غاية لما قبلها ، كانت بمعنى الآن ، كقولك : سرت حتى تطلع الشمس ، وسرت حتى يؤذن المؤذن ، فلا وجه للتعليل ها هنا . وإن كان ما بعدها

---

(١) ينظر : الكتاب ٤١٣/١ ، والمقتضب ٣٩/٢-٤٠ ، والمغني ١٢٦/١ .

(٢) كذا في الأصل ولم يتوجه لي معناها .

(٣) في الأصل : قدمناها .

(٤) ينظر : الكتاب ٤١٣/١، ٤١٥-٤١٧ ، والمقتضب ٤٢/٢-٤٣ ، والمغني ١٢٦/١ .

مسببًا عما قبلها فهي بمعنى كي ، كقولك : أسلمت حتى يغفر الله لي ، وجئتك حتى تكرمني ، فإن التعليل ها هنا له وجه ومساغ على هذين الوجهين .

وثانيها : أن يكون الفعل في حكم المستقبل ، وهذا كقولك : سرت حتى أدخل المدينة ، فالدخول ها هنا قد تقضى ومضى خلا أنه كان في وقت السير المفعول من أجله مترقبًا ، فلهذا قلنا إنه في حكم المستقبل فوجب نصبه .

وثالثها : قولك : كان مسيري حتى أدخلها ، فالنصب ها هنا هو المختار ، ولا يجوز الرفع ، لأن كان هنا هي الناقصة ، فإن رفعنا لم يكن لها خبر ، فلهذا وجب النصب خبرًا لها ، أي كان مسيري حاصلًا إلى أن دخلتها .

ورابعها : سرت حتى تدخلها ، بالنصب أيضًا ، ولا يجوز /٥٦أ/ الرفع لأن الدخول إذا كان مرفوعًا ، فهو حاصل موجود ، ويستحيل أن يكون ثابتًا وسببه مشكوك فيه ، لأن السير مشكوك فيه ، فلهذا وجب نصبه لما كان السير غير متحقق .

وخامسها : قولك : ما سرت حتى أدخل المدينة ، لا يجوز فيه إلا النصب لا غير ، لأن السبب ، وهو السير ، لما كان منفيًا لم يجز رفع الدخول ، لأنه يلزم أن يكون ثابتًا موجودًا ، وسببه غير ثابت ، وهذا محال فلهذا لم يجز في هذه المواضع إلا النصب لا غير ، فأما إذا قلت : إنه[1] سار حتى يدخلها ، فإنه يجوز فيه الوجهان ، الرفع والنصب ، لأن السير ها هنا متحقق ، والشك إنما وقع فيمن فعله لا غير ، وهكذا إذا قلت : كان سيري أمس حتى أدخلها ، فإنه يجوز في أدخلها الرفع والنصب ، لأن خبر كان قد حصل بقوله : أمس ، فلهذا لم يتحتم النصب ، كما تحتم في : كان سيري حتى أدخلها .

وعلى الجملة ، فكل موضع وجب فيه النصب ، فإنه لا يجوز رفعه ، وكل موضع لزم رفعه ، فإنه لا يجوز نصبه ، لأن الدخول واللزوم لا يجوز خلافهما . وكل موضع وجب رفعه بحال هو عليها ، فإنه يجب نصبه على مخالف الحال ، فافهم هذه المسائل .

---

(١) في الأصل : إنهم .

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب من مسائل الفاء

تقول: ما تأتينا فتحدثنا، فيكون [لك] في النصب وجهان:

أحدهما: أنك أردت: ما تأتينا فكيف تحدثُنا، كأنك قلت: ما تأتينا فكيف تحدثنا أي: كيف يكون منك الحديث[1]، كأنك قلت: لا إتيان منك، ولا حديث.

والوجه الآخر: أن تريد: ما تأتينا إلا لم تحدثنا، أي قد يكون منك الإتيان ولا يكون منك الحديث، كأنك قلت: ما تأتينا محدثًا. ففي هذين الوجهين ينصب الفعل بمخالفة الثاني للأول، وجميع ما ينصب من الجوابات بالفاء، والواو، فإنما ينصب بمخالفة الثاني للأول، وأنه لا يمكن عطفه عليه.

وإن شئت قلت: ما تأتينا فتحدثنا، فرفعت، فيكون للرفع أيضًا وجهان:

أحدهما: أن يعطف الثاني على الأول، كأنك قلت: ما تأتينا، وما تحدثنا، وهذا فيه ممكن سائغ.

الوجه الثاني: أن تقطعه من الأول فتقول: ما تأتينا فتحدثنا، أي فأنت الآن تحدثنا، وكذلك ما أشبهه. وتقول: ليت لي مالًا فأنفق منه، بالنصب على الجواب، ولو قطعته فرفعته لجاز، وقرئ: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ﴾[2] و﴿نُكَذِّبَ﴾[3] بالرفع على العطف، وبالنصب على الجواب. إلى آخر ما ذكره في هذا الباب.

---

(١) في الجمل ١٩٣: «كأنك قلت: ما تأتينا فكيف يكون منك الحديث».

(٢) الأنعام ٢٧، وتمام الآية: ﴿بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾. قرأ نافع وابن كثير وعاصم والكسائي بالرفع والباقون بالنصب. ينظر: السبعة في القراءات ٢٥٥.

(٣) ليست في الجمل ١٩٤.

قال الإمام أمير المؤمنين بالله عليه السلام:

اعلم أن في هذا الباب استدراك عليه من وجهين:

أما أولًا: فلأنه قال: إن الفعل ينتصب في قوله: ما تأتينا فتحدثنا، على المخالفة، وهذا ليس مذهبًا للبصريين، الخليل وسيبويه، وغيرهما من جماهيرهم، وإنما هو مذهب الفراء، ويحكى عن أبي بكر الجرمي، فإنهم زعموا: أن المخالفة في صور منها هذا، فإن هذه الأحرف لما كانت مخالفة للأول كانت ناصبة له، ومنها قولهم في المفعول معه: إنه ينتصب على المخالفة، كقولهم: ما زلت أسيرو النيل، ومنها قولهم: زيد أمامك، وعمرو خلفك، فالثاني لما كان مخالفا للأول وجب نصبه[1].

وهذه المقالة فاسدة من وجهين[2]:

أما أولًا: فلأن المخالفة ليس عاملًا لفظيا، ولا معنويًا، فلا وجه لعدها من جملة العوامل.

وأما ثانيًا: فلأن الثاني يخالف الأول في نحو: قام زيد وعمرو، فكان يلزم أن يكون الثاني منصوبًا.

وعلى الجملة فلم يزيدوا على مجرد التحكم من غير إشارة فيما زعموه، إلى أمر محقق يمكن التعويل عليه، فيجب القضى ببطلانه وفساده.

وثانيهما: إيراد الآية في قوله: ﴿يَلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ﴾، أورد الواو في باب الفاء، وكان ينبغي إيرادها في باب الواو، لأن الاحتجاج على شيء إنما هو بنظيره لا بما يخالفه[3]. فإن كان إيرادهما على جهة السهو والذهول، فسبحان من لا يجري

---

(١) ينظر: الإنصاف ٢/٥٥٧-٥٥٩ (م٧٦)، وشرح جمل الزجاجي ٢/١٤٣.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/١٤٣-١٤٤.

(٣) ينظر: إصلاح الخلل ٢٥٤.

على علمه الذهول والإغفال، ولا يعترى حفظه الضياع والإهمال، وإن كان على جهة العمد فهو خطأ، لمخالفته في الأول لأصحابه البصريين، ولمخالفته في الثاني في مطابقة المثال للمثول.

فإذا عرفت هذا، فالفاء ها هنا لها معنيان[١] :

فالمعنى الأول : أن يكون الفعل بعدها منصوبًا على وجهين :

أما أولًا : فعلى أن يكون السبب منتفيًا فيكون المتسبب منتفيًا بالضرورة، وهذا كقولك : ما تأتينا فتحدثنا، ومعناه : أنك لم تأ[تنا] فكيف تحدثنا، يعني أن السبب في الحديث : هو الإتيان، فإذا كان لا إتيان هاهنا، فإذًا لا حديث أصلًا.

وأما ثانيًا : فبأن يريد ما تأتينا إلا لم تحدثنا، أي منك إتيان كثير ولا حديث، فكأنه نفى إتيانًا يتعقبه حديث، ولم يرد نفي الاتيان مطلقًا.

المعنى الثاني : أن يكون الفعل مرفوعًا على وجهين :

أما أولًا : فبأن يعطف الثاني على الأول، كأنك قلت : ما تأتينا وما تحدثنا، فيكون معطوفًا على المشاركة، ونظير هذا قوله تعالى : ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[٢]، أي أنه لا يؤذن لهم ولا يمكنون من الاعتذار.

وأما ثانيًا : فبأن يكون الثاني منقطعًا عن الأول، كأنه قال : ما تأتينا فأنت تجهل أمرنا.

فأما البيت الذي أنشده، وهو قوله :

ألم تَسْأَلِ الرَّبْعَ القواءَ فَيَنْطِقُ ... وهل تخبِرَنْك اليومَ بَيْداءُ سَمْلَق

فهو لجميل العذري[٣]، ولنذكر إعرابه، وموضع الشاهد منه.

---

(١) ينظر : الكتاب ٤١٩/١، والمقتضب ١٦/٢-١٧.

(٢) المرسلات ٣٦. وينظر : معاني القرآن للفراء ٢٢٦/٣.

(٣) ديوانه ١٤٤، وهو من شواهد الكتاب ٤٢٢/١، والمفصل ١٤٣/٢، والمغني ١٦٨/١.

أما إعرابه[١] فهو ظاهر، والربع: المنزل حيث كان، والقواء: هو الخالي، والبيداء: هي الأرض الخالية التي تبيد من سلكها، أي تهلكه لعسرها وصعوبتها، والسملق: الذي لا شيء فيه من نبات ولا غيره. وأما موضع الشاهد منه: فإنما أورده شاهدًا على جواز القطع بالرفع.

وإن كان في جواب الاستفهام فهذا وأمثاله يجوز فيه وجوه ثلاثة من الإعراب[٢]:

الرفع، وهو أقواها على القطع والاستئناف، قال سيبويه[٣]: لم يجعل الأول سببا للثاني فينصبه، ولكنه جعله ممن ينطق على كل حال.

والجزم عطف على قوله: ألم تسأل.

والنصب على أنه جواب للاستفهام. ونظير هذا، في اختيار الرفع قول العنبري[٤]:

غَيرَ أنَّا لم تأتِنا بيقينٍ فنُرَجِّي ونُكْثِرُ التأميلاَ

أي: فنحن نرجي.

فأما الآية وهي قوله تعالى: ﴿يَلَيْتَنَا نُرَدُّ﴾ فقد ذكرنا: أنه لا وجه لايرادها في هذا الباب، وقد قرئ قوله تعالى: ﴿وَلَا نُكَذِّبَ﴾ بالرفع والنصب، فأما قراءة الرفع فعلى وجهين[٥]:

---

(١) ينظر: الحلل ٢٦٤.

(٢) قال ابن هشام في المغني ١/١٦٨: «والتحقيق أن الفاء ...للعطف». وينظر: التصريح ٢/٢٤١.

(٣) ينظر: الكتاب ١/٤٢٢.

(٤) نسبه سيبويه في الكتاب ١/٤١٩ إلى بعض الحارثيين، وهو من شواهد المفصل ٢/١٤٢، والخزانة ٨/٥٣٨.

(٥) ينظر: الكتاب ١/٤٢٦، ومشكل إعراب القرآن ١/٢٤٩، وإصلاح الخلل ٢٥٥-٢٥٦، والكشاف ٢/١٢-١٣، والتبيان في إعراب القرآن ١/٤٨٩.

أما أولًا : فبأن يكون عطفًا على قوله : نرد ، ويكونان مندرجين في ضمن التمني/٥٦ب/ فالرد وعدم التكذيب ، والكون من المؤمنين كلها متمناه ، وهذا هو قول عيسى بن عمر النحوي[1] .

وأما ثانيًا : فبأن يكونا مقطوعين عن الأول كأنه قال : يا ليتنا نرد ، ونحن لا نكذب ، ونحن نكون من المؤمنين ، وهذا هو قول أبي عمر بن العلاء[2] ، واستضعف الرفع بالعطف لأن الله تعالى كذبهم في آخر الآية ، ولو كانا تمنيا لكان لا وجه لتكذيبهم ، لأن التمني من الأمور الإنشائية التي لا يتطرق إليها صدق ولا كذب .

وأما قراءة النصب فعلى وجهين :

أما أولًا : فعلى أن تكون الواو ناصبة في جواب التمني ، كنصب الفاء في جوابه ، وهذا هو قول الجماهير من النحاة ، فإن الواو كما ترى ناصبة في جواب الأشياء الثمانية ، كما تكون الفاء ناصبة في جوابها ، فتقول فيها : يا ليتك تقوم وأقوم ، كما تقول : يا ليتك تقوم فأقوم .

وأما ثانيًا : فعلى أن يكون النصب بالواو ليس على جهة الجواب للتمني ، وإنما على التشبيه بواو مع في نحو قولك : استوى الماء والخشبة ، لاشتراكهما في الدلالة على المصاحبة والمعية ، وهذا هو الذي يشير إليه كلام البطليوسي[3] ، وهذه المقالة منحرفة عما عليه الحذاق من أهل هذه الصناعة ، فإنهم متفقون على أن الواو ناصبة في هذه الأمور الثمانية ، كما تكون الفاء ناصبة فيها من غير حاجة إلى التعسف الذي قاله .

---

(١) ينظر : إصلاح الخلل ٢٥٥ .

(٢) ينظر : الكشاف ٢/١٣ ، والتبيان في إعراب القرآن ١/٤٨٩ .

(٣) ينظر : إصلاح الخلل ٢٥٥ .

فحصل من مجموع ما ذكرناه ها هنا : أن النصب في هذه الأشياء الثمانية بالواو والفاء ، لكونهما عوضًا عن إن ، وأنه كما لا معنى للنصب على المخالفة كما زعمه الكسائي ، والفراء ، فلا معنى للنصب على التشبيه بالمعية كما زعمه البطليوسي .

* * *

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب من مسائل إذًا

اعلم أن إذًا إذا دخل عليه حرف العطف[١]، جاز الغاؤها، وإعمالها، كقولك: فإذًا أحسنَ إليك، بالنصب، فإذًا أحسنُ إليك، بالرفع، وإن شئت ألغيت إذًا رفعت الفعل فقلت: فإذا أحسنُ إليك، وإذا أحسنُ إليك، [وإن شئت أعملت إذًا نصبت الفعل]. وإذا وقَعَت بين شيئين، أحدهما متعلق بالآخر كانت ملغاة لا غير كقولك: إني إذًا أحسنُ إليك، بالرفع، لأن الاعتماد على إنَّ، فبطل عمل إذًا، وكذلك: زيد إذًا يخرج [إليك]، برفع الفعل، لأن الاعتماد على المبتدأ، وهي إن توسطت ملغاة[٢]، لأنها شبهت من الأفعال العاملة[٣] بالظن من عوامل الأسماء، والظن إذا توسط أو تأخر جاز إلغاؤه، وإعماله. وإذا توسطت إذًا، كانت ملغاة لا غير، لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء، قال كثير[٤]:

لئن عادَلي عبدُ العزيز بِمثْلِها وأمْكَنَني مِنْها إذا لاَ أُقيلُها

فألغاها ورفع الفعل.

وإذا ابتدأت بإذًا نصبت بها الفعل، ولم يجز الإلغاء كقولك: إذًا أكرمك، واذًا أحسن إليك. وكذلك إن ابتدأت بها، ووقع بينها وبين الفعل الذي يعمل فيه القسم كان الاعتماد على إذًا[٥]، لأنك قد ابتدأت بها فنصبت بها كقولك: إذًا والله أحسنَ إليك، وإذًا والله أكرِمكَ.

---

(١) في الجمل ١٩٥: «اعلم أنك إذا أدخلت على إذن حرف عطف».

(٢) في الجمل ١٩٥: «فهي إذا توسطت كانت ملغاة لا غير».

(٣) في الجمل ١٩٥: «لأنها شبهت من عوامل الأفعال بالظن ...».

(٤) ديوانه ٣٠٥، وهو من شواهد الكتاب ٤١٢/١، ومعاني القرآن للأخفش ٤٩٨/٢، وشرح اللمع ٣٤٥/٢.

(٥) في الأصل: ان ينظر: الجمل ١٩٦.

قال الإمام أمير المؤمنين بالله عليه السلام :

اعلم أن إذًا قد أوردها أبو القاسم من قبل ، وذكرنا هناك طرفًا من أحكامها ، ولكنه أعادها ها هنا ، لبيان كيفية استعمالها ، ولها استعمالات ثلاثة[١] :

الاستعمالات الأول : أن تكون مصدرة في أول الكلام ، قال أبو القاسم : إذا ابتدأت بها نصبت بها الفعل ، وهذا ليس على اطلاقه لأمرين[٢] :

أما أولًا : فلأن الفعل إذا كان للحال لم يكن إلا رفعه ، وإن كان إذًا مصدرة كقولك لمن يحدثك : إذًا أصدقك ، لأن الحال لا يجوز نصبه بحال .

وأما ثانيًا : فلأن سيبويه[٣] قال : وزعم عيسى بن عمر النحوي ، أن ناسًا من العرب يقولون : إذًا أفعل ذاك بالرفع ، قال سيبويه : فأخبرت بذلك يونس بن حبيب فقال : لا يبعد هذا ، فجعلوها ها هنا بمنزلة هل وبل ، يعني في عدم الإعمال ، وإذا كان الأمر كما قلناه ، فلا وجه لإطلاق أبي القاسم في كونها عاملة إذا كانت واقعة في الصدر ، اللهم إلا أن يحمل ما قاله أبو القاسم على الأكثر ، فعند هذا يستقيم اطلاقه .

الاستعمال الثاني : إذا كانت متوسطة ، ومتى وقعت على هذه الحالة وجب إلغاؤها ، كقولك : زيدًا إذًا يقوم ، وإن زيدًا إذًا يقوم ، وإن قام زيدًا إذًا أكرمه ، فهي في هذه الأشياء حشو ، فلهذا بطل عملها بكل حال .

الاستعمال الثالث : إذا كانت متأخرة كقولك : زيد يقوم ، فتقول : أكرمني إذًا ، وعملها ها هنا لا وجه له وهي متأخرة . فهي في الإعمال والإلغاء على هذه الأوجه الثلاثة .

قال أبو القاسم : لأنها شبهت من عوامل الأفعال بالظن من عوامل الأسماء ، يعني في الإعمال والإلغاء مطلقًا ، وإن كانت ناقصة في ذلك من حيث أن الوجه في

---

(١) ينظر : الكتاب ٤١٠/١-٤١٢ ، والمقتضب ١٠/٢-١٣ ، وشرح جمل الزجاجي ١٧٢/٢ .

(٢) ينظر : إصلاح الخلل ٢٥٧ .

(٣) ينظر : الكتاب ٤١٢/١ .

باب الظن إعماله وجوبًا مع التقديم ، وهذا قد حكينا فيها الإلغاء مع تتبعها ، كما حكيناه عن سيبويه ، ومن حيث أن أفعال القلوب يجوز إعمالها وإلغاؤها مع التوسط ، وهذه لا يجوز إعمالها مع توسطها ، وهكذا إذا تأخرت أفعال القلوب جاز إعمالها بخلاف هذه فإنه لا وجه لإعمالها مع توسطها ، وتأخرها بحال ، وما ذاك إلا من أجل نقصان رتبة عوامل الأفعال عن مرتبة عوامل الأسماء . فأما إذا كانت في جواب الكلام ، ووقع الفصل بينها وبين الفعل بالقسم كقولك : إذا والله أحسن إليك ، وإذا والله أكرمك ، فالأعمال ها هنا إذا ، لأن القسم يتصل به كثيرًا ، فلهذا كان مغتفرًا .

فأما البيتُ الذي أنشده : لئن عادلي ، فهو لكثير عزة كما قال ، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد .

أما إعرابه فهو ظاهر ، واللام في قوله : لإن عادلي : هي الموطئة للقسم ، يعني أنها تجعل الجواب للقسم دون الشرط ، كقوله تعالى : ﴿وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَـٰرَ﴾[1] وهو الواقع كثيرًا في كلام الفصحاء ، وهو الذي ورد به التنزيل ، كقوله تعالى : ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾[1] إلى آخر هذه الآية ، فالكلام إنما هو للقسم دون الشرط فيها . وقد يقع جوابًا للشرط كما في قوله : إذًا لا أَقِيلها .

وعبد العزيز[2] هذا هو أبو عمر بن العزيز[3] ، وكان قد وعد كثيرًا أن يهب له جارية ويدع التغزل بعزة فأبى ، ثم ندم على ذلك[4] .

وأما موضع الشاهد : فإنما أورده شاهدًا على إلغاء إذًا في جواب الشرط ، كما قررناه ، لأنها قد وقعت حشوًا ، فلهذا بطل إعمالها .

---

(١) الحشر ١٢ .

(٢) ابن مروان ت٨٥هـ . (تأريخ الرسل والملوك ٦/٤١٣-٤١٥ ، والكامل في التأريخ ٤/٢٣٤-٢٣٥) .

(٣) ت ١٠١هـ (الكامل في التأريخ ٤/٣٢٦-٣٣١ ، وفوات الوفيات ٣/١٣٣-١٣٥) .

(٤) ينظر : الخزانة ٨/٤٧٧ .

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب من مسائل إنْ الخفيفة الناصبة للفعل

تقول: أريد أن يقوم[١]، وأحب أن يخرج، ونقصِد زيدًا أو ما أشبه ذلك، فتنصب الفعل بأن، وكذلك إذا كان قبلها الأفعال التي تطلب الاستقبال نصبت بها الفعل، فإن وقعت قبلها الأفعال التي تدل على بيان[٢] الحال والتحقيق، ارتفع الفعل ها هنا بعدها، وكانت مخففة من الثقيلة كقولك /٥٧أ/: علمت أن تقوم[٣]، برفع الفعل لا غير، لأن العلم قد تيقن وثبت، وأنْ ها هان مخففة من أنَّ المفتوحة المشددة، والمعنى: علمت أنك تقوم، فاسم أن مضمر، وتقوم: خبرها، وعلى هذا خففت، قال الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[٤] تأويله: أفلا يعلمون أنه لا يرجع إليهم قولًا، وقال الله عز وجل: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[٥] وكذلك: تيقنت ألا تخرج، وتحققت ألا تقوم، فترفع لما ذكرت لك، فإن وقع عليها الظن جاز فيما بعد أن الرفع والنصب، كقولك: ظننت ألا تقوم، بالنصب إذا لم يرد تحقيق الظن، وظننت ألا تقوم، بالرفع إذا أردت به معنى علمت. إلى آخر ما ذكره في الباب.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

واعلم أن هذه الخفيفة تكون واقعة على أوجه[٦]:

---

(١) في الأصل: يقلى. والتصحيح من الجمل ١٩٧.

(٢) في الجمل ١٩٦: ثبات.

(٣) أسندت الأمثلة في الجمل ١٩٧-١٩٩ إلى ضمير الغائب.

(٤) طه ٨٩.

(٥) المزمل ٢٠.

(٦) ينظر: حروف المعاني ٥٨-٥٩، والأزهية ٥١-٦٣، وشرح جمل الزجاجي ٢/١٧٣، والمغني ١/٢٧-٣٣.

أما أولًا: فبأن تكون مصدرية، كقوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[١].

وأما ثانيًا: فبأن تكون مفسرة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ أَنْ أَنذِرْ﴾[٢]، في أحد وجهيه.

وأما ثالثًا: فبأن تكون زائدة كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾[٣] في أحد وجهيه أيضًا، ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ﴾[٤].

وأما رابعًا: فبأن تكون مخففة من الشديدة.

فهذه هي أقسام إن كما ترى، ثم الفعل الواقع بعدها لا يخلو من أوجه ثلاثة[٥]:

أولها: أن يكون من أفعال العلم والتحقيق واليقين، كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ﴾[٦] و﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[٧]. فهذه هي المخففة من المشددة، وإذا كان الأمر كما قلناه فلا بد فيها من عوض لأجل ما حذف منها، فإن وقعت في الإيجاب فالعوض، إما السين، وإما سوف، وإما قد، وإما لو، وإن وقعت في النفي، فالعوض، إما بلا، وإما بلن، وإما بلم، وقد وقع في (كتاب الجمل) في التمثيل، في قوله: علمت أن تقوم، بغير عوض، فمن الناس من يصلحه لظهوره، ويكتبه: علمت أن سيقوم، ومنهم من يتركه على حاله من غير عوض، وهو خطأ

---

(١) البقرة ١٨٤.

(٢) نوح ١.

(٣) يوسف ٩٦.

(٤) الأنفال ٣٤.

(٥) ينظر: الكتاب ٤٧٧/١-٤٧٩، والمقتضب ٣٠/٢-٣٢، والمفصل ١٩٠/٢-١٩٢، وشرح المفصل ٧٧/٨.

(٦) طه ٨٩.

(٧) المزمل ٢٠.

في التمثيل، لأنها لا تأتي من غير عوض بحال[1].

وثانيها: أن يكون الفعل الواقع قبلها من أفعال الطمع والاشفاق، كقولك: أرجو أن يغفر الله لي، وأشفق أن يفوت مالي، وأخاف أن يموت ولدي، ومتى كانت على هذا الوجه في الوقوع، فهي الناصبة للفعل بكل حال، إذ لا وجه لحملها على المخففة من الشديدة بحال.

وثالثها: أن يكون الواقع قبلها من أفعال الظن والحسبان، فهذه يجوز فيها الوجهان جميعًا، وعلى هذا قرئ قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾[2] برفع تكون ونصبه، فمن قرأ بالنصب فهي الناصبة للفعل، ومن قرأه بالرفع فهي المخففة من الشديدة، والعوض بلا عما حذف منها، وهكذا قولك: ظننت ألا يقوم زيد، بالرفع والنصب في: يقوم، على التوجيه الذي ذكرناه. فأما الظن إذا كان بمعنى العلم كقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا﴾[4] وقوله تعالى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ﴾[5]، فأن هذه الظنون كلها واقعة موقع القطع، فلهذا كانت أن هي المشددة، وهي المخففة من المشددة كالتي ذكرناها في العلم. والظن يستعمل كثيرًا في لغة العرب بمعنى العلم.

فأما البيت الذي أنشده وهو قوله:

فقلت لهم ظُنوا بألفي مُدجج ... سراتهم بالفارسي المُسرَّد

فهو لدُرَيْد بن الصِّمّة[6]، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

---

(١) ينظر: إصلاح الخلل ٢٥٨.

(٢) المائدة ٧١. وينظر: السبعة في القراءات ٢٤٧، وغيث النفع ٢٠٤.

(٣) البقرة ٤٦.

(٤) الكهف ٥٣.

(٥) التوبة ١١٨.

(٦) ديوانه، وهو من شواهد أسرار العربية ١٥٦، وشرح المفصل ٨١/٧.

أما إعرابه[1] فهو ظاهر، والمدجج، بالكسر، : هو الكامل في سلاحه، وهكذا بالفتح أيضًا، ومن أهل الأدب من يفرق بينهما، فيقول: المدجج، بالكسر، هو الفارس، وبالفتح: الفرس، والباء في قوله: بألفي مدجج: متعلقة بظنوا، فلها موضع من الإعراب، لتعلقها بالظاهر، والسراة: يروى بالضم والفتح، فالضم على أنه جمع سارٍ، وسراه كغاز وغزاة، وقاض، وقضاه، يقال: سرى الرجل يسرو، إذا شرف وعظم، والفتح إما على أنه اسم للجمع، وليس جمعًا على الحقيقة، وإما على أنه جمع سري، وفعيل وفاعل يكون جمعهما واحدًا لما كانا مشتركين في المعنى، فيقال: عالم، وعليم، وقادر، وقدير. والباء في قوله: بالفارسي: يحتمل أن تكون متعلقة بمحذوف على أنها خبر المبتدأ، وهو سراتهم، ويحتمل أن تكون متعلقة بموجود، ولها موضع من الإعراب إذا جعلت سراتهم مرفوعًا على أنه فاعل لمدجج بالكسر، أو اسم لما لم يسم فاعله لمدجج بالفتح. والفارسي: لبوس للخيل يصنع في أرض فارس، والمسرد: المنسوج بالحلق.

وأما موضع الشاهد منه: فإنما أورده شاهدًا على جواز استعمال الظن بمعنى العلم، كما قررناه من قبل.

* * *

(١) ينظر: الحلل ٢٦٩-٢٧١.

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب أفعال المقاربة

وهي: عسى، وكاد، وكرب، وجعل، وأخذ وقارب، و[طفق]، وما أشبه ذلك.

اعلم أنها لمقاربة الفعل، واستدناء وقوعه.

فأما عسى: فالأقرب فيها أن تستعمل بأن، فيقال: عسى زيدٌ أن يقومَ، فيكون موضع أن نصبًا، [و] يكون مع الفعل بتأويل المصدر، كأنه قال: قاربَ زيدٌ القيامَ، فإن قدمت أن فقلت: عسى أن يقوم زيد، كان موضعها رفعًا، لأن التقدير: قرب قيام زيد، قال الله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾[١]، وقد تستعمل بغير أنْ، قال الشاعر[٢]:

عَسَى الكربُ الذي أمْسَيْتُ فِيهِ ... يَكُونُ وراءهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

فقال: يكون، فجاء بها بغير أن، والوجه ما ذكرت لك.

وأما كاد، وكرب، وجعل، وما أشبه ذلك، فالوجه أن تستعمل بغير أن، فيقال: كاد زيد يقوم، وكاد عبد الله يركب، وهي لمقاربة ذاتِ الفعل، ألا ترى أنك لا تقول: كاد زيد يدخل المدينة، إلا وقد شارفها [وقرب منها].

وقد يجوز أن تقول: عسى زيد أنْ يحجَّ، وهو لم يبرح من منزله بَعْدُ، قال الله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾[٣]، فأما قوله: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ

---

(١) الإسراء ٧٩.

(٢) هو هدبة بن الخشرم، وهو من شواهد الكتاب ٤٧٨/١، والمقتضب ٧٠/٣، والمفصل ١٦٣/٢، والمرتجل ١٣٠.

(٣) النور ٤٣.

يَرَنهَا﴾[١] ، فقالوا : تأويلهُ : لم يَرَها ، ولم يكد ، أي لم يرها ولم يقارب رؤيتها . ومن أمثالهم قول العرب : كاد النعام يطير[٢] ، وكاد العروس يكون أميرًا[٣] ، لقربهما من تلك الحال . إلى آخر ما ذكره في الباب /٥٧ب/.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام :

وأعلم أنه كان ينبغي من أبي القاسم إيراد هذه الأفعال على إثر الكلام في الأفعال الناقصة ، لأنها منها ، فهذه منه إساة في النظم والترتيب . وقبل الخوض فيما نريده من ذلك نذكر ماهية هذه الأفعال .

ومعناه : « ما وضع لدنو الخبر حصولًا ، أو رجاءً ، أو أخذًا فيه »[٤] . فقولنا : ما وضع لدنو الخبر : عام فيها كلها ، وقولنا : رجاء : نعني به عسى ، فإنها للمقاربة على معنى الرجاء ، وقولنا : أو حصولًا : نعني به كاد فإنها للمقاربة على جهة الحصول والوجود ، وقولنا : أو أخذًا فيه : نعني به : جعل ، وطفق ، وكرب ، وسائرها فإنها موضوعة للمقاربة على جهة الأخذ فيه ، فهذا الحد يُعُمُّ جميع أفعال المقاربة ، وإن اختلفت معانيها ، وتغايرت جهاتها . ونحن نفرد كل واحد بكلام يخصه ، ونجعلها على ضروب ثلاثة :

فالضرب الأول منها : ما كان دنو الخبر فيه على جهة الرجاء وهو عسى :

وأعلم أن لعسى في لسان العرب ، واستعمالاتها ، حالتين :

الحالة الأولى : مع الظاهر ، وذلك يكون على وجهين[٥] :

أحدهما : بمعنى قارب ، فيكون لها اسم وخبر ، كقولك : عسى زيد أن

---

(١) النور ٤٠ .

(٢) مجمع الأمثال ٣/٥٨ .

(٣) مجمع الأمثال ٣/٥٠ .

(٤) الكافية ٢٠٩ .

(٥) ينظر : الكتاب ١/٤٧٧-٤٧٨ ، والمقتضب ٣/٦٨-٧٠ ، والمفصل ٢/١٦٢ ، والغرة المخفية ٢/٤٣٧ ، والمرتجل ١٢٩-١٣٠ .

يخرج ، والمعنى فيه : قارب زيد الخروج ، قال الله تعالى : ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾[(١)] فأنْ ها هنا في موضع نصب على أنه خبر لعسى ، وإنما جاءت أن لتأكيد معنى عسى ، لأن الترجي إنما يكون في الأزمنة المستقبلة ، وأنْ يحقق ذلك .

وثانيهما : أن تكون بمعنى قرب ، فيكون لها اسم لا غير ، كقولك : عسى أن يخرج زيد ، قال الله تعالى : ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾[(٢)] وأن لازمة لها في كلا وجهيها كما ترى .

فأما البيت الذي أنشده :

عسى الكرب الذي أمسيت فيه   يكون وراءه فرج قريبُ

فهو لهُدْبَةَ بن الخشرم ، فلنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه فهو ظاهر ، وكان هُدْبَة هذا قد حبس في أيام معاوية لما قتل أخاه انتظارًا لبلوغ ابن أخيه المِسْورَ ، فلما بلغ قتله بأبيه ، وأبى أن يقبل دياتٍ مضاعفة[(٣)] .

وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على جواز استعمال عسى من غير تشبيهًا لها بكاد .

الحالة الثانية : أن تكون مع المضمر ولهم فيها استعمالان[(٤)] :

الاستعمال الأول : أن يكون المضمر المتصل بها منصوبًا ، كقولك : عساك أن تفعل ، إلى عساكن ، إذا كان مخاطبًا ، وعساه أن يفعل ، إلى عساهن ، إذا كان غائبًا ، وعساني ، وعسانا للمتكلم ، فالذي عليه جماهير البصريين كالخليل

---

(١) المائدة ٥٢ . وينظر: مشكل إعراب القرآن ٢٢٨/١ ، والتبيان في إعراب القرآن ٤٤٤/١ .

(٢) الإسراء ٧٩ .

(٣) لم يقتل هدبه أخاه ، وإنما قتل زوج أخته زيادة بن مالك . ينظر: الأغاني ٢٧٧/٢١-٢٩٥ .

(٤) ينظر: المفصل ١٦٢/٢-١٦٤ ، والغرة المخفية ٤٣٨/٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٩٠/٢-٩٢ .

وسيبويه[١]، والمازني، والمبرد[٢]، والسيرافي، جواز ما ذكرناه، واستعماله في فصيح الكلام، وأنشدوا لعمران بن حطان الخارجي[٣]:

ولي نفسٌ أقولُ لها إذا ما   تنازعني لَعَلِّي أو عَسَانِي

وقال[٤]:

يا أبتا علك أو عساك

وأنشد الزمخشري[٥]:

لعلكِ يومًا أن تلم ملمة   عليك من اللائي يدعنك أجدعا

فاستعمل لعل في معنى عسى. ثم لهذا المذهب تأويلان[٦]:

التأويل الأول: أن عسى باقية على حالها، في كونها رافعة، لكن التغيير إنما هو في الضمائر، وإن ضمير المنصوب فيها محمول على ضمير المرفوع، وهذا هو مذهب الكسائي والفراء، ومن أهل الكوفة، واختاره الأخفش من البصريين.

التأويل الثاني: أن هذه الضمائر باقية على حالها في كونها منصوبة، لكن التغيير إنما هو في عسى، فإنها محمولة على لعلَّ، وعليه قول الشاعر، غير الذي أنشد الزمخشري في عسى، أنها محمولة على لعل، وهو:

---

(١) ينظر: الكتاب ١/٣٨٨-٣٨٩، ٤٧٧.

(٢) ينظر: المقتضب ٣/٧١-٧٢.

(٣) ديوان شعر الخوارج ١٨٦، وهو من شواهد الكتاب ١/٣٨٨، والمقتضب ٣/٧٢ والخصائص ٣/٢٥. وقد جاء في الأصل: وأنشدوا لعمر بن أبي حبطان الخارجي، والصواب ما أثبت.

(٤) رؤبة، ديوانه ١٨١، وهو من شواهد الكتاب ١/٣٨٨، والخصائص ٢/٩٦، والإنصاف ١/٢٢٢ (م٢٦).

(٥) متمم بن نويره، ديوانه ١١٨، وهو من شواهد المقتضب ٣/٧٤، والمفصل ٢/١٩٦، وشرح الكافية الشافية ١/٤٦٤.

(٦) لم أقف على من ينسب التأويل الأول إلى الكسائي والفراء، وإنما ينسب إلى الأخفش فقط. ينظر: شرح المفصل ٧/١٢٣، وشرح جمل الزجاجي ٢/١٨٠، وإرتشاف الضرب ٢/١٢٤-١٢٥.

لعلك يومًا تلم ملمة

وهم يغيرونها، ولا يغيرون الضمائر، وأهل الكوفة يغيرون الضمائر، ولا يغيرونها على الخلاف، وهذا هو مذهب سيبويه والخليل[١]، واختاره الزمخشري[٢]، ونصره الخوارزمي[٣] وابن الحاجب[٤]. والمختار عندنا، ما عليه أهل الكوفة من أن التغيير: إنما هو في هذه الضمائر، وأن ضمائر النصب محمولة على الرفع، لأنا قد رأيناهم غيروها في غير هذا الموضع. ومن لغتهم في تأكيد المنصوب بالمرفوع قولهم: مررت بك أنت، وبه هو، وبنا نحن، وفي هذا دلالة على أن التغيير إنما هو في الضمائر لا في عسى، فإنها باقية على حالها، فهذا تقدير استعمالها على هذا الوجه.

الاستعمال الثاني: يكون مضمرًا مرفوعًا، وهذا يكون على وجهين:

أحدهما: أن يكون لها اسم وخبر كقولك: عسيتُ أن أفعل، وعسينا أن نفعل. وفي المخاطب: عسيتَ أن تفعل، إلى عسيتنَّ. وفي الغائب: عسى أن يفعل زيد، إلى عسين، قال الله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ﴾[٥].

وثانيهما: أن يكون لها اسم لا غير، كقولك: زيد عسى أن يفعل، والزيدان عسى أن يفعلا، والزيدون عسى أن يفعلوا، والنساء عسى أن يفعلن، وغير ذلك من الضمائر. فهكذا يكون استعمالهم لعسى في الأسماء الظاهرة والمضمرة على هذه الكيفية.

---

(١) ينظر: الكتاب ١/٣٨٨-٣٨٩.

(٢) ينظر: المفصل ٢/١٦٣-١٦٤، ذكر الآراء ولم يرجح.

(٣) ينظر: التخمير ٣/٣٠٦.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/٩٢، شرح الآراء ولم يرجح.

(٥) محمد ٢٢.

الضرب الثاني : ما يكون دنو الخبر فيه على جهة الحصول وهو كاد[1] :

وهي مختصة بأحكام نذكرها :

أولها : أن خبرها يشترط فيه أن يكون فعلًا مضارعًا ، كقولهم : كاد زيد يقوم ، لأنه أدل على المقاربة التي هي المقصودة من كاد ، ومن أمثالهم : كاد النعام يطير ، أي قارب ذلك بسرعة جريه ، وقولهم : كاد العروس أن يكون أميرًا ، لمقاربة ذلك لما يحصل من السرور والهزة .

وثانيها : أن خبرها ينبغي تجريده من أن ، إذ لا وجه لها في كاد /٥٨أ/ بخلاف عسى فإنها محققة لمعناها ، فلهذا كانت مختصة بها وقد تدخلها إن على جهة التشبيه بعسى .

فأما البيت الذي أنشد ، وهو قوله :

قد كَادَ من طولِ البلى أن يَمْصَحَا

فهو لرؤبة[2] بن العجاج ، ونذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه فهو ظاهر ، والمصوح هو : الدروس ، يقال : مصح الثوب ، إذا بلي وتمزق . وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على استعمال إن في خبر كاد تشبيهًا لها بعسى ، كما نُزعت أن من خبر عسى تشبيهًا لها بكاد ، كما قررناه من قبل .

وثالثها : أن عين كاد واو ، ولهذا يقال : كاد زيد يفعل كذا كودًا ، وحكى عن الأصمعي[3] :

---

(١) ينظر : المفصل ٢/١٦٣-١٦٤ ، والغرة المخفية ١٦٤ .

(٢) ملحق ديوانه ١٧٢ ، وهو من شواهد الكتاب ١/٤٧٨ ، والمقتضب ٣/٧٥ ، والمرتجل ١٣٤ ، والغرة المخفية ٢/٤٣٨ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب ٢/١٢٦ .

لا أفعل ذاك ولا كودًا . ثم هي على وجهين[١] :

أحدهما : أن يكون من باب : فَعِل يفعَل ، نحو : خاف يخاف ، فلهذا تقول فيه : كِدتُ ، بالكسر ، وكِدنا ، وكِدتَ ، إلى كِدتُنَّ ، وكاد للغائب إلى كِدْنَ .

وثانيهما : أن يكون من باب : فَعَل يفعلُ ، نحو : قَتَل يَقتُل ، فلهذا تقول فيه : كُدتُ ، بالضم ، وكُدنا ، وهذه هي القليلة ، والأولى هي الكثيرة في الاستعمال .

ورابعها : الفصل بين كاد وعسى ظاهر ، فعسى موضوعة للمقاربة على جهة الرجاء والطمع ، تقول فيها : عسى الله أن يشفي مريضي ، وعسى الله أن يأتي بالفتح ، يريد في هذا أن قرب شفائه مرجو من جهة الله تعالى ، وأما كاد فموضوعة لمقاربة الشيء على جهة الوجود والحصول ، تقول : كادت الشمس تغرب ، يريد أن قربها من الغروب قد حصل .

وخامسها : في دخول النفي عليها ، وفيه مذاهب ثلاثة[٢] :

أما أولًا : فنفيها يكون إثباتًا ، وإثباتها يكون نفيًا ، فإذا قلت : كاد زيد يقوم ، فالقيام غير حاصل ، وإذا قلت : ما كاد زيد يقوم ، فالقيام ها هنا حاصل ، وهذا هو مذهب بعض النحاة .

وأما ثانيًا : فلأنها في الإثبات إثبات ، وفي النفي إن كانت في الماضي فهي إثبات وإن كانت في المستقبل فهي كالأفعال ، محتجين بالآية الشريفة : ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[٣] .

وأما ثالثًا : فبأن تكون على قياس الأفعال ، فهي في الإثبات إثبات ، وفي النفي

---

(١) ينظر : الكتاب ٤١٠/١ ، وارتشاف الضرب ١٢٦/٢ .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٩٣/٢-٩٤ ، وشرح الكافية الشافية ٤٦٦/١-٤٦٧ ، وارتشاف الضرب ١٢٦/٢ .

(٣) البقرة ٧١ .

نفي، وهذا هو المختار، قال الله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾[(١)] أي قارب الذهاب للأبصار، فأما قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[(٢)] فالغرض به نفي مقاربة الرؤية، وهو أبلغ من نفي الرؤية نفسها[(٣)]، وهكذا قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾[(٤)]، أي ما قاربوا الذبح، لأجل إفراطهم في التعنت بذكر الأوصاف الكثيرة، وذبحهم بعد ذلك لا ينافي عدم مقاربتهم للذبح، فإنه قد يقال: سافر فلان وما كاد يسافر.

الضرب الثالث: جعل، وطفق، وكرب، وأخذ[(٥)]:

كل هذه الأفعال موضوعة لمقاربة الشيء على جهة الأخذ فيه، قال الله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا﴾[(٦)]، وتقول: جعل زيد يتحدث، وكربت الشمس للغروب، إذا أخذت فيه، وهكذا قولهم: يوشك، ولم يذكره أبو القاسم، ويوشك، بكسر الشين، وضم الياء، وتستعمل على وجهين[(٧)]:

أحدهما: يوشك زيد أن يقوم، ويوشك أن يقوم زيد، بمعنى قارب وقرب.

وثانيهما: يوشك زيد يجيء، بمعنى كاد، قال الشاعر[(٨)]:

يوشِكُ من فَرَّ من مَنيَّتِه ... في بعض غِرَّاتِه يُوافِقُها

---

(١) النور ٤٣.

(٢) النور ٤٠. وينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٩٧٣-٩٧٤.

(٣) ينظر: المفصل ٢/١٦٤.

(٤) البقرة ٧١.

(٥) ينظر: المفصل ٢/١٦٤-١٦٥، والغرة المخفية ٢/٤٣٩-٤٤٠، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٩٦.

(٦) الأعراف ٢٢.

(٧) ينظر: المفصل ٢/١٦٤، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٩٥-٩٦.

(٨) وهو أمية بن أبي الصلت. ديوانه ٤٢١، وهو من شواهد الكتاب ١/٤٧٩، والمفصل ٢/١٦٥.

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه - :

باب من المفعول المحمول على المعنى

اعلم أن العرب مجمعون على رفع الفاعل، ونصب المفعول [به] إذا ذكر الفاعل، إلا أنه قد جاء في الشعر شيء قُلِبَ فصير مفعوله فاعلًا، وفاعله مفعولًا على التأويل ضرورة، وأذكر شيئًا مما ورد منه في الشعر[١]، فيعرف وجهه ولا ينكر، فمنه قول الشاعر[٢]:

مثلُ القنافذِ هدَّا جون قد بَلَغَتْ نجرانُ وبلغت سواتِهم هَجَرُ

قَلبَ[٣] لأن السَّوْات تبلغ هجر، فنصبها ورَفَع هجر، ومنه قول الشاعر[٤]:

غداةَ أحَلَّتْ لابن اصرم طَعْنَةٌ حُصينٍ عبيطاتُ السدائفِ والخَمْرُ

فَقَلبَ[٥] فنصب الطعنة، وهي التي أحلت له، ورفع العبطات المفعول، ومنهم من يرويه

.. .. طعنةُ حصين عبيطات السدائف والخمر

فترفع الطعنة على القياس، وتنصب العبيطات، ويرفع الخمر ويقطعها عما قبلها، كأنه قال: والخمر حلت له، فيجعله مثل قوله، والبيتان للفرزدق[٦]:

---

(١) في الجمل ٢٠٣: وأنا أذكر لك منه شيئًا تستدل به على ما يرد عليك منه في الشعر.

(٢) وهو الأخطل، ديوانه ٢٠٩/١، وهو من شواهد معاني القرآن للأخفش ١٣٤/١، والأصول ٤٦٤/٣، والتبيين ٢٩٧.

(٣) في الأصل: قلت وينظر: الجمل ٢٠٣.

(٤) وهو الفرزدق، ديوانه ٢٥٤/١، وهو من شواهد الكامل ٤٧٦/١ والإنصاف ١٨٧/١، وشرح المفصل ٧٠/٨.

(٥) في الأصل: فقلت. وينظر: الجمل ٢٠٤.

(٦) ديوانه ٥٥٦/٢، وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ١٨١/٢، والخصائص ٩٩/١، وشرح المفصل ١٠٣/١٠.

وعَضُّ زمانٍ يا ابنَ مروانَ لم يدَعْ … من المالِ إلا مُسْحَتا أو مُجَلَّفُ[1]

كأنه قال : أو هو مجلف ، ومنهم من يرويه : إلا مسحتٌ أو مجلفُ ، فيرفعهما جميعا ، ويحمله على المعنى ، لأنه إذا قال : لم يدع ، فقد قال : لم يبق ، إلى آخر ما ذكره في الباب .

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام :

اعلم أن المطرد في لسان العرب الجاري على عوائدهم المألوفة في اللغة الفصيحة وعليها ورد التنزيل ، وعليه استقر كلام البلغاء من العرب العرباء ، وهو : رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، في كل موضع ، وكان أعظم المقصود من ذلك هو التفرقة بين الفاعل والمفعول به بالمخالفة في إعرابهما ، فلهذا نقول : ضرب زيد عمرًا ، فلا تدرك التفرقة فيهما إلا بالإعراب .

فهذا هو الاستعمال الشائع ، وربما كانت التفرقة معلومة من جهة المعنى ، فلا يمتنع في بعض المواضع الاتكال على هذه التفرقة المعنوية ، فيعكسون في ذلك فيرفعون المفعول ، وينصبون الفاعل ، اتكالًا منهم على عدم اللبس لأجل المعنى ، ومثل هذا الاتكال لا يستعمل إلا في ضرورة الشعر لا غير ، دون اختيار الكلام[2] ، وهذا يدلك على أن الجري على العادة المألوفة في اللغة العربية هو حتم واجب ، وفرض لازم لازب ، ليظهر أمر الفصاحة ، ويتضح قانون البلاغة . وقد أورد أبو القاسم أبياتًا أربعة شواهد على ما ذكره من القلب .

البيت الأول قوله : مثل القنافذ ، وهذا هو للأخطل يهجو جرير بن الخطفى ، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه ، فقوله : مثل القنافذ : والقنفذ : حيوان ، والأنثى فيه : قنفذة ، وهو

---

(١) في الأصل : مُخَلَّفُ ، في كل المواضع التي وردت فيها .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي ١٨١/٢ .

يضرب مثلًا في المشي بالليل يقال: هو اسرى من قنفذ[١]، والمهداج: المشّاء، وهدج البعير يهدج: إذا مشى في سرعة، شبههم بالقنافذ في مشيهم بالليل للفجوز والسرقة.

وأما موضع الشاهد منه: فإنما أورده شاهدًا على رفع هجر على الفاعلية، ونصب السوءات على القلب كما ترى، والقياس في هذا هو رفع السوءات، لأنها هي البالغة /٥٨ب/، ونصب هجر لأنها هي الموصول إليها. والظاهر من كلام أبي القاسم أنه إنما جعل الاضطرار في رفع هجر وحدها، وهذا فاسد، والصحيح ما ذكره أبو العباس المبرد[٢] في إنشاد البيت برفع نجران، وهجر على القلب، لأنهما المبلوغ إليهما، فقلب اضطرارًا كما ذكرناه[٣].

وأما البيت الثاني، وهو قوله: غداة أحلت، فهو للفرزدق، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهر، والعبيط من اللحم: هو الطريّ، والسدائف: قطع اللحم السمين، وغداة منصوب على الظرف، وإنما ترك تنوينه لأجل إضافته إلى الجملة الفعلية بعده، وهي: أحلت. وأما موضع الشاهد منه: فإنما أورده شاهدًا على نصب طعنة، ورفع عبيطات، والخمر أيضًا عطف عليه. وله تأويلان[٤]:

التأويل الأول، وهو الأكثر: أنه إنما نصبها على القلب اضطرارًا، لأن الطعنة هي المحلة المبيحة، والعبيطات والخمر هي المباحة، وكان حصين بن أصرم قد قتل له قريب، فحرم على نفسه شرب الخمر، وأكل العبيط من اللحم، حتى يقتل به

---

(١) المثل: أسرى من أَنْقَدَ، وأنقد: اسم للقنفذ، والقنفذ لا ينام ليله أجمع. ينظر: جمهرة الأمثال ٥٣٥/١، ومجمع الأمثال ٣٤٥/١.

(٢) ينظر: الحلل ٢٧٨.

(٣) ينظر: الحلل ٢٧٨، وشرح جمل الزجاجي ١٨٢/٢.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١٨٣/٢.

قاتله، فلما طعنه وقتله أحلت هذه الطعنة جميع ما كان حرم على نفسه بقسمه، فكان ينبغي رفعها، أعني الطعنة، لأنها هي التي أحلت له، وينصب العبيطات والخمر، لكنه اضطر فتصرف الكلام عن وجهه بالقلب كما أوضحناه.

التأويل الثاني: يحكى عن يونس بن حبيب النحوي[١]، أنه لقي علي بن حمزة الكسائي فقال: يا أبا الحسن كيف تروي بيت الفرزدق: غداة أحلت، فقال له: أرفع الطعنة على القياس بالفاعلية، وانصب العبيطات بالمفعولية، واقطع الخمر عن العطف، وأحملها على المعنى، كأنه قال: والخمر حلت له، فقال له يونس: ما أحسن ما قلت، ولكن الفرزدق أنشد بيته مقلوبًا[٢]. فانظر ما أكثر انصاف يونس عند الوقوف على الحق، وأحسن مقالته في أهل الفضل، ولله در أهل الديانة لا يغمضون حقًا، ولا يتبجحون بباطل.

وأما البيت الثالث، وهو قوله: وعض زمان، فهو للفرزدق أيضًا، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهر، وعض زمان: مبتدأ، وخبره: لم يدع، والمسحت: المال الذي لم يبق له أثر، والمجلف، بالجيم، هو: المال بقيت منه بقية. ومن رواه بالخاء فإنما هو تصحيف، وهو يمدح بهذا الشعر عبد الملك بن مروان، ويهجو جريرًا، والقصيدة طويلة. وأما موضع الشاهد منه: فإنما أورده شاهدًا على جواز قلب الفاعل مفعولًا، والمفعول فاعلًا على جهة الاضطرار.

وتقريره في هذا البيت هو: أن في قوله: لم يدع، ثلاث روايات، كلها اضطرارًا[٣]:

فأما الرواية الأولى: ففتح الدال والياء من هذه اللفظة، وهي التي ذكرها

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/١٨٣.

(٢) ينظر: الحلل ٢٨١.

(٣) ينظر: إصلاح الخلل ١٦١، والحلل ٢٨٢-٢٨٣، وشرح جمل الزجاجي٢/١٨٣.

أبو القاسم ، وفيها أقوال خمسة[1] :

أولها : أن تنصب مسحتا على الاستثناء المفرغ بالمفعولية ، وترفع مجلفًا على أنه مبتدأ محذوف الخبر ، كأنه قال : لم يترك إلا مسحتًا ، أو مجلف كذلك ، وهذا هو قول الفراء[2] .

وثانيها : أن يكون مرفوعًا بالعطف على الضمير في مسحت ، وهذا هو قول الكسائي ، حكاه عن هشام[3] .

وثالثها : أن يكون مرفوعًا بالعطف على قوله : وعض زماني وتجليفه ، وهذا هو قول أبي علي الفارسي[4] .

ورابعها : أن يكون الكجلف مرفوعًا على أنه خبر مبتدأ محذوف ، كأنه قال : أو هو مجلف ، وهذا هو قول جماعة من البصريين .

وخامسها : أن يكون مرفوعًا على إضمار فعل محذوف ، كأنه قال : وبقي مجلف ، وهذا شيء يحكى عن بعض النحاة .

فهذه الأقوال على هذه الرواية ، وأقرب ما يكون منها إلى ملائمة الإعراب ، وترك التعسف هو قول الفارسي ، فإنه أقربها إعرابًا مع أن غيره أقوى في المعنى ، وأقعد ، لكنه أكثر ملائمة للإعراب[5] .

الرواية الثانية : بفتح الياء ، وكسر الدال من : يَدِع من قولهم : وَدِعَ في بيته يَدِع ، إذا بقي ، قال أبو الحسن الربعي ، وأبو الفتح عثمان بن جني[6] : وعلى هذه

---

(١) ينظر : الإفصاح ٢٩٥ ، وإصلاح الخلل ٢٦١-٢٦٢ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/١٨٣-١٨٤ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢/١٨٢ .

(٣) ينظر : إصلاح الخلل ٢٦١ .

(٤) ينظر : المسائل العضديات ٨١-٨٢ .

(٥) قال البطليوس في إصلاح الخلل ٢٦٢ عن الرأي الثالث : « وهذا القول عندي أشبه الأقوال المقولة في هذا البيت » .

(٦) ينظر : المحتسب ٢/٣٦٥ .

الرواية ، يجب رفع : مسحت ، ومجلف على الفاعلية ، كأنه قال : لم يبق إلا مسحت أو مجلف . وظاهر كلام أبي القاسم : أن رفعهما جميعا إنما هو على رواية من روى : يَدَع ، بفتح الياء والدال ، لأنه ذكرهما على آخر هذه الرواية ، وهذا خطأ منه ، فإن رفعهما إنما هو على فتح الياء وكسر الدال لا غير ، فقد أساء في الاطلاق ، كعادته في غيره ، وما هي من أبي بكر ببكر[1] .

الرواية الثالثة : بضم الياء ، وفتح الدال من : يُدَع ، على صيغة ما لم يسم فاعله ، فإنه يرفعهما جميعًا على أنهما فاعلان ليودع ، وكان القياس إبقاء الواو فيه ، لكنها حذفت كما حذفت من يدع من أجل التخفيف .

فحصل من مجموع ، ما ذكرناه أن القلب لا يتحقق إلا في الرواية الثانية ، إذا نصبنا مسحتًا ، وهو فاعل ، وعلى الرواية الثالثة إذ نصبنا أيضًا ، وهو مقامٌ مقام الفاعل .

فأما رفع مجلف : فإنه مرفوع بكل حال ، لأن القافية مرفوعة في القصيدة ، ورفعه على تلك الأوجه التي ذكرناها . وإن رفعنا مسحتًا على الرواية الأولى ، كان قلبا ، فعلى الروايتين الأخيرتين : من باب قلب الفاعل مفعولًا ، وعلى الرواية الأولى : من باب قلب المفعول فاعلًا . فإن أراد أبو القاسم بما ذكره من رفعهما على جهة القلب ، فهو جائز لا غبار عليه ، وإن أراد من جهة القياس ، فلا وجه له كما أشرنا إليه .

وحكى أبو عمرو بن العلاء[2] : أن الفرزدق مَرَّ يومًا على عبد الله بن إسحاق النحوي[3] فأنشده البيت ، قال له عبد الله بن إسحاق : علام رفعت مجلفا ؟ فقال له

---

(١) ينظر : الإفصاح ٢٩٥ ، وإصلاح الخلل ٢٦١ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/١٨٣ .

(٢) ينظر : إصلاح الخلل ٢٦٢ .

(٣) الحضرمي ت١١٧هـ . (كتاب الطبقات ٢١٥ ، وغاية النهاية ١/٤١٠) .

الفرزدق على ما يَسُرني ويسؤوك[١]. وكان عبد الله هذا يعترض على الفرزدق في مواضع من شعره، يلحنه فيها، وكان الفرزدق كثيرًا ما يتوخى في شعره قصد المعاني الدقيقة، والإعرابات المشكلة العويصة، دخولًا في الفصاحة، وإقتدارًا على البلاغة، يمتحن فيها قريحة عبد الله بن إسحاق، وكان يسأل عنها فيجيب. وحكى أبو حاتم[٢]: أن الفرزدق سئل، فقيل له: بمَ رفعت مجلفا؟ فقال: سلوا عنه عبد الله بن إسحاق. فانظر إلى توسع العلماء من أئمة الأدب، واجتهادهم في تمشية إعراب هذا البيت، حتى قال الزمخشري[٣]: وأعجب بيت أن الركب لم تزل تصطك في تسوية إعرابه، وفي هذا دلالة على اعترافهم بفصاحة الفرزدق واستقامة لسانه.

وأما البيت الرابع، وهو قوله:

قد سالم الحياتُ منه القدما   الأُفْعُوانَ والشجاعَ الشَجْعَا

وذاتَ قرنين ضَمُوزًا ضِرْزِما   همهمن في رجليه حين هَوّ ما

ثم اغتدين واغتدى مسلما

فهذا الرجز لمساور العبسي[٤]، ولنذكر إعرابه، وموضع/٥٩أ/ الشاهد منه.

أما إعرابه[٥] فهو ظاهر، وهو يهجو فيه رجلًا بالجلافة والقسوة، بغلظ القدمين وصلابتهما بالحفاء، ولهذا فإنه يطأ الحيات، والعقارب بأخمص قدميه فيقتلها، ولا تضره، فقد سالمت قدميه من أجل ذلك، والأفعوان: هو ذكر الأفاعي،

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/١٨٢-١٨٣، وإصلاح الخلل ٢٦٢-٢٦٣.

(٢) سهل بن محمد السجستاني، ت٢٥٥هـ. (أخبار النحويين البصريين ١٠٢-١٠٤، وطبقات النحويين واللغويين ١٠٠-١٠٣). وينظر: إصلاح الخلل ٢٦٢-٢٦٣.

(٣) ينظر: الكشاف ٢/٥٤٣.

(٤) وهو من شواهد الكتاب ١/١٤٥، معاني القرآن للفراء ٣/١١، والمقتضب ٣/٢٨٣، والأصول ٣/٤٧٣، والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ٦٨.

(٥) ينظر: الحلل ٢٨٤-٢٨٦.

والشجاع : هو الذكر من الحيات ، والشجعم : قيل هو الجريء على اللسع ، وقيل هو الطويل منها ، وقوله : ذات قرنين : يعني العقرب ، والضموز : التي لا صوت لها ، وهو بالزاي المعجمة ، والضِّرزِم ، بكسر الضاد والزاي : هي المُسِنَّة ، وهو أخبث ما يكون لضررها ، وأعظم ما يكون لسمها ، وقوله : همهمن : أي صَوّتنَ ، والهمهمة : هي الصوت الخفي ، وكل صوت لا يفهم فهو همهمة ، وقوله : حين هو ما ، أي نام ، يقال : هَوَّم الرجل تهويمًا ، إذا نام واستثقل .

وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على جواز القلب للضرورة كما ذكرناه في غيره .

فقوله : الحيات ، فيها وجهان[1] :

أحدهما : أن يكون مرفوعًا ، وهذا هو الأكثر الأشهر ، على أنه فاعل لقوله : سالم ، والقدما : منصوب على أنه مفعول لسالم ، وكان القياس رفع الأفعوان وما بعده لأنه بدل من الحيات ، أو عطف بيان عليها ، ولكنه حملة على المعنى ، لأن المسالمة مفاعلة ، وهي لا تكون إلا بين اِثنين ، فإذا كانت الحيات مسالمة للقدم ، فالقدم أيضًا مسالم لها ، فكأنه قال : وسالم القدم الأفعوان والشجاع الشجعما ، فهذا التقرير على من رواه : الحيات بالرفع .

وثانيهما : أن تكون الحيات منصوبة[2] ، وتكون القدم هي الفاعلة ، ويكون تقديره : قد سالم الحيات منه القدمان ، لكنه طرح النون للتثنية على جهة التخفيف ، وعلى هذا يكون نصب الأفعوان بدلًا من الحيات على ظاهره ، وهذا هو قول الفراء[3] من النحاة .

---

(١) ينظر : شرح كتاب سيبويه ٢/٢٣٦ ، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٨٣ ، والإفصاح ٣٣٨ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/١٨٥ .

(٢) نسبت هذه الرواية في الخصائص ٢/٤٣٠ إلى الكوفيين .

(٣) ينظر : معاني القرآن ٣/١١ .

فاما الآية التي ذكرها أبو القاسم وهي قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[(١)] في قراءة من قرأ: زُيِّن، على ما لم يسم فاعله[(٢)]. واعلم أن هذه الآية فيها قراءتان[(٣)]:

فالقراءة الأولى: على أن يكون زُيِّنَ: مبني لما لم يسم فاعله، ويكون: قَتْلُ، مرفوعًا لأنه فاعله، وأولادهم: منصوب لأنه مفعول للقتل، وشركائهم: مجرور بإضافة القتل إليه، وهذه هي قراءة ابن عامر، وفيها ضعف من أجل الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول وهو الشركاء.

القراءة الثانية: على أن يكون زَيَّن: مبني لما سمي فاعله، بفتح الزاي، ويكون القتل: منصوبًا لأنه مفعول زين، والأولاد: مخفوض بإضافة قتل إليه، ويكون الشركاء: على هذا مرفوع لأنهم فاعلون للتزيين، فهذه هي قراءة السبعة.

فأما قراءة من قرأه: زُيِّن، مبني لما لم يسم فاعله، ورفع قتلًا على أنه فاعل للتزيين، ورفع الشركاء، فهي خارجة عن السبعة، وهو الذي أراده أبو القاسم، فإنه يكون على هذه القراءة الشركاء: مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف، كأنه قيل من زينه لهم، فقيل زيَّنه شركاؤهم، كما قال تعالى في قراءة من قرأه: ﴿يُسَبَّحُ﴾[(٤)] بفتح الباء، فرفع رجال إنما هو على أنه فاعل لفعل محذوف تقديره: يسبحه رجال.

فهذه جملة ما أشار إليه أبو القاسم في القلب على جهة الضرورة، والذي حملهم على هذا القلب وشجعهم، على الإتيان به إنما هو أمن اللبس وعدمه، فلما كان القلب في هذه المواضع لا يلبس كان سببا للجرأة عليه، فأما من حيث اللبس

---

(١) الأنعام ١٣٧.

(٢) قال ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ٢/١٨٦ عن هذا: ليس من هذا الباب.

(٣) ينظر: التذكرة ٣٣٥.

(٤) النور ٣٦ و ٣٧ والآية بتمامها: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ۝٣٦ رِجَالٌ﴾... الآية. وينظر: التبيا في إعراب القرآن ٢/٩٧١. قرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر بالفتح، وكسرها الباقون. ينظر: السبعة في القراءات ٤٥٦، والتذكرة ٢/٤٦٠.

فمما لا سبيل إليه بحال. ومما يلحق بما ذكره أبو القاسم في القلب أمران:

أحدهما: ما أنشده سيبويه لخداش بن زهير[١]:

فَإِنَّكَ لا تُبالي بعد حَوْلٍ ... أظبيٌ كان أُمَّكَ أم حِمارُ

فرفع قوله ظبي، ونصب أمك، وكان القياس عكسه، لأن أمك هي المعرفة، فهي أحق بأن تكون اسما لكان، وظبي هو النكرة، فهو أحق بأن يكون خبرًا. والذي عندي في توجيه هذا البيت: أن كان هذه الموجودة هي المفسرة لمثلها، ولا ضمير فيها، لأنها مفسرة لمثلها، وإن التقدير: أكان ظبيًا أمك، فيكون ظبيًا هو الخبر حقيقة، وأمك هو الاسم، هذا هو الأصل فيه[٢]، فلما أرادوا القلب لكونه لا يقع فيه لبس، قلبوه مع بقاء كل شيء في موضعه، فجعلوا ظبي هو الفاعل، وأمك خبر في الظاهر، والتحقيق ما ذكرناه في الأصل، وبعده:

وقد لَحِقَ الأسافِلُ بالأعالي ... وماج القوم واختلط البحار

وثانيهما: ما أنشده المبرد في كتابه (المقتضب)[٣]:

أَسَكْرَانُ كانَ ابنَ المراغَةِ إذ هَجَا ... تميمًا بجوفِ الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِر

فكان هذه هي المفسرة لأخرى قبلها، ولا ضمير في هذه الموجودة، وكان التقدير الأصلي فيه: أكان سكران ابن المراغة، فيكون سكران منصوب على الخبرية، وابن المراغة مرفوع لأنه فاعل واسم لكان، فلما أراد قلبه قلبوه، وكل شيء في موضعه، فرفعوا سكران ونصبوا ابن المراغة على القلب. وإنما ألحقناه بما أورده أبو القاسم، لأنها كلها قد اشتركت في كونها قلب الفاعل مفعولًا، والمفعول فاعلًا.

فهذه جملة ما أورده أبو القاسم في هذا الباب.

---

(١) ينظر: الكتاب ٢٣/١، وهو من شواهد المقتضب ٩٤/٤، والمفصل ١٥٧/٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٩٥/٧، والمغني ٥٩٠/٢.

(٣) للفرزدق، ديوانه ٤٨١/٢، وهو من شواهد الكتاب ٢٣/١، والمقتضب ٩٣/٤، والخصائص ٣٧٥/٢، والمغني ٤٩٠/٢.

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلة

[وهي] : لم ، ولماً ، وألم ، وألماً ، ولام الأمر ، ولا في النهي ، وحروف المجاوزة ، تقول من ذلك : زيد لم يركب ، والزيدان ، لم يركبا ، والزيدون لم يركبوا ، بحذف النون علامة للجزم . وكلٌّ فعل في آخره ياء ، أو واو ، أو ألف ، فإنك تحذف آخره في الجزم ، كقولك : لم يقض زيد ، ولم يخشَ ، ولم يغزُ ، ولم يسعَ ، إلا أن يكون مهموزًا فإنه لا يحذف في الجزم ، كقولك : لم يخطئ زيد ، ولم يقرأ ، ولم يجيء ، علامة الجزم سكون آخره .

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام :

اعلم أن /٥٩ب/ هذه الأحرف إنما كانت عاملة لأجل اختصاصها ، وكل شيء اختص بشيء عمل فيه ، ما لم يكن نازلًا منزلة الجزم من الكلمة ، كاللام للتعريف ، هكذا أطلق النحاة[1] ، وهو فاسد ، فإن السين ، وسوف ، وهلا ، ولوما ، كلها مختصة بالأفعال كما ترى ولم ينزل منزلة الجزء من الكلمة ، ومع ذلك فإنها غير عاملة فيما وليته من الأفعال ، والمختار أنها إنما كانت عاملة لنقلها لمعنى المستقبل إلى المضي ، كما نقلته أن المصدرية إلى المستقبل ، والى تأويل الاسم ، فلما ضعفت هذه الأحرف عن نقل الفعل إلى معنى الاسم كما فعلته أن ، لا جرم اختصت بعمل أضعف من عمل أن ، وهو الجزم ، فلهذا كانت جازمة للأفعال المضارعة على هذا التشبيه .

فإذا عرفت هذا فلنذكر ما يعمل الجزم في الأفعال ، ثم نذكر كيفية جزم الأفعال ، كما أشار إليه أبو القاسم ، فهاتان فائدتان :

---

(١) ينظر : أسرار العربية ٣٣٣ ، والتصريح ٢٤٧/٢ .

الفائدة الأولى : في بيان ما يجزم الأفعال :

وجملة ما يجزمها حروف ، وظروف ، وجوابات ، وأسماء ، فهذه ضروب أربعة[١] :

الضرب الأول منها : حروف ، وهي قولنا : لم ، وألم ، وألما[٢] . ثم اختلف النحاة في نحو قولك : لم يضرب زيد ، ولما يضرب عمرو ، في معناه ، مع اتفاقهم على أن هذه الأحرف إنما كان وضعها من أجل النفي في الماضي ، فقال بعضهم : إنها داخلة على الفعل المستقبل ، فتقلب معناها إلى المضي[٣] ، وزعم آخرون أنها داخلة على الفعل الماضي لكنها تقلب صيغته إلى الاستقبال[٤] . والأول أحق لأمرين :

أما أولًا : فلأن الظاهر من حال هذه الأحرف ، إنما دخولها على الفعل المستقبل كما ترى من غير حاجة إلى تقدير دخولها على الفعل الماضي ، ثم غيرت صيغته إلى المستقبل كما زعموا ، فهذا تحكم لا دليل عليه بحال .

وأما ثانيًا : فلأن أكثر تصرفات الحروف ، إنما هو في تغييرات المعاني دون الصيغ ، فتغييرات المعاني إنما هو دأب الأحرف ، وتغيير الصيغ إنما هو دأب الأفعال في تصرفها ، فلهذا كان حمل هذه الأحرف على الأكثر ، وهو تغيير المعاني دون الصيغ كما قلناه .

---

(١) ينظر : الأصول ٢/١٥٦-١٥٧ ، وشرح عيون الإعراب ٢٨٨ ، والمفصل ٢/١٤٥ ، والغرة المخفية ١/١٥٤-١٥٥ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٥ .

(٢) ينظر : الكتاب ١/٤٠٨ ، والمقتضب ٢/٤٤ ، والمقتصد ٢/١٠٩١-١٠٩٤ ، والمرتجل ٢١١-٢١٦ .

(٣) ينظر : الأصول ٢/١٥٧ ، والمقتصد ٢/١٠٩١ ، والمرتجل ٢١١ ، والغرة المخفية ١/١٥٤ ، وشرح الوافية ٣٥٢ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٧٢ .

(٤) ينظر : التصريح ٢/٢٤٧ .

ولام الأمر، في نحو قولك: ليقم زيد، وليخرج عمرو، فإن هذه اللام تكون جازمة لما دخلت عليه لا محالة، بشروط سنذكرها بعد هذا بمعونة الله تعالى.

ولا في النهي، في نحو قولك: لا تقعد، ولا يخرج عمرو، وهذه أيضًا جازمة لما دخلت عليه من الأفعال المضارعة، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾[١]، ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ﴾[٢]، ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾[٣]، وغير ذلك من المناهي التي اشتمل عليها القرآن، وهي كثيرة.

وإن الشرطية، في نحو قولك: إن تخرج اخرج، وإن يقم أقم معه، قال الله تعالى: ﴿وَإِن يَقُولُواْ تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ﴾[٤] و ﴿إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَىٰهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ﴾[٥].

فهذه جملة الحروف الجازمة.

الضرب الثاني: ظروف، نحو قولك: أين، وأنى، وأيان، ومتى، وإنما جزمت هذه إذا كانت شروطًا، كقولك: أين تكن أكن، وأنى تفعل أفعل، وغير ذلك[٦].

الضرب الثالث: أن يكون الجزم بالأسماء التي ليست ظروفًا، وهذا نحو قولك:

من يقم أقم معه، وما تأكل أكل، ومهما تخرج أخرج، وغير ذلك[٧].

---

(١) لقمان ١٨.

(٢) العنكبوت ٤٦.

(٣) النساء ٢٩.

(٤) المنافقون ٤.

(٥) النحل ٣٧.

(٦) ينظر: المقتصد ٢/١١٠٨-١١١١، والمرتجل ٢٦٩-٢٧٦.

(٧) ينظر: المقرب ٢٩٨-٢٩٩.

الضرب الرابع : ما يكون جزمًا في الأجوبة، وهذا نحو جواب الأمر[1] .

فهذه الضروب الأربعة لا يكون الجزم إلا بها . وقد أعادها أبو القاسم ، وتكلم على كل واحد منها ، وسنوضحها هنالك ، إن شاء الله تعالى .

الفائدة الثانية : في كيفية الجزم بهذه الأمور الجازمة :

اعلم أن الجزم في الأفعال لا يأتي إلا على خمسة أوجه[1] :

أولها : أن يكون الجزم بحذف الحركة ، وهذا إنما يكون في الأفعال الصحيحة الأواخر ، كقولك : لم يضرب زيد ، ولم يكتب . ويكون في الأفعال المهموزة كقولك : لن يقرأ ، ولم يحسا ، فإن علامة الجزم في هذين النوعين لا يكون إلا بحذف الحركة كما قررناه ، لأنهما في الأصل مرفوعان بالمضارعة ، فلما دخل الجازم أزال هذه الرَّفْعَة المستحقة بالمشابهة ، من غير أمر زائد على ذلك .

وثانيها : أن يكون الجزم بحذف الواو كقولك : لم يغزُ ، ولم يدعُ ، وغير ذلك مما آخره واو ، قال الله تعالى : ﴿وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا﴾[2] وقال تعالى : ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ﴾[3] .

وثالثها : أن يكون الجزم بحذف الياء ، كقولك : لم يرم ، ولم يجز .

ورابعها : أن يكون الجزم بحذف النون ، وهذا إنما يكون في ما تكون علامة رفعه النون ، وذلك في فعل الاثنين ، وفعل جماعة الرجال ، والواحدة المؤنثة ، فإذا ادخلت الجازم عليه فإنك تحذفها منه ، فتقول : لم يفعلا ، ولم يفعلوا ، ولما تفعلي يا امرأة ، قال الله تعالى : ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟﴾[4] ، وقال تعالى : ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب ٤١٣/١ ، والتصريح ٥٥/١ ، وحاشية الصبان ٩٨/١ ، ١٠٢ .

(٢) فاطر ١٨ .

(٣) المؤمنون ١١٧ .

(٤) البقرة ٢٤ .

﴿الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾[(٢)].

إنما كان الجزم بحذف هذه الأحرف، لأن الجازم من حقه القطع، والتأثير في الفعل، فلما لم يجد حركة يجزمها كما وجد في الفعل الصحيح أخذ من نفس الفعل، فلهذا كان القياس: هو حذف هذه الأحرف، لما ذكرناه.

لا يقال: أفليس لا بد من تقدير حركة الرفع على هذه الأفعال المعتلة نحو: يغزو، ويرمي ويخشى؟ فهلا كان الجازم يحذف هذه الحركة المقدرة، من غير حاجة إلى حذف حرف من آخر الكلمة، لأنا نقول: إن هذه الحركة لما كانت غير موجودة بحال لثقلها صارت نسيًا منسيا، فلهذا كانت كأنها غير موجودة لما كانت لا تبرز، لا جرم اقتطع الجازم من نفس الفعل لما ذكرناه.

وخامسها: أن يكون بحذف الألف في نحو: لم يخش، ولم يرضَ، لما ذكرناه، في الواو والياء، وقد عدل إلى القياس المرفوض وهو حذف الحركة المقدرة من الفعل، مَنْ قال: ولا ترضَّاها[(٣)].

وقراءة من قرأ: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ﴾[(١)] بإثبات الياء، وليس بالقوى، والذي عليه اللغة الرفيعة، وقد ورد التنزيل [بها] إنما هو على الحذف من غير التفات إلى تقدير هذه الحركة، قال: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾[(٤)]، وقال تعالى: ﴿مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي﴾[(٥)]، وقال تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا﴾[(٦)]، وقال

---

(١) الممتحنة ٨.

(٢) إبراهيم ٣٤، والنحل ١٨.

(٣) هذا مقطع من بيت لرؤبة وهو قوله:

إذا العجوز غضبتْ فطَلِّقِ ولا تَرضَّاها ولا تَمَلَّقِ

ينظر: ملحقات ديوانه ١٧٩.

(٤) يوسف ٩٠. الياء: قنبل عن ابن كثير. ينظر: السبعة في القراءات ٣٥١، والتذكرة ٢/٣٨٤.

(٥) الأعراف ١٧٨.

(٦) النساء ٩.

تعالى : ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ﴾[1] وغير ذلك من الآيات الواردة بالحذف في الجزم في هذه الأفعال المعتلة ، وهكذا وردت اللغة الفصيحة ، وبالله التوفيق .

* * *

(١) المؤمنون ١١٧ .

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب الأمر والنهي

الأمر للمخاطب مبني على الوقف، والنهي مجزوم، كقولك: يا زيد اذهب، وأركب، وقم، واقعد، ولا تركب، ولا تخرج، ولا تنطلق.

وإذا كان الأمر للمخاطب /٦٠أ/ باللام كان مجزومًا بها، كقولك: لتخرج يا زيد، ولتركب يا عمرو، وهي لغة كثيرة[١]، ورُوي أن رسول الله ﷺ قرأ: «فبذلك فلتفرحوا»[٢]، بالتاء[٣]، وقال في بعض المغازي: «لتأخذوا مصافكم»[٤].

وإذا كان الأمر للغائب كان مجزومًا باللام، كقولك: ليخرجْ زيد، وليركب عمرو. وإذا كان آخر الفعل ياء، أو واو، أو ألفًا، حذفتها في الأمر والنهي، كقولك: يا زيد أغزُ، وأقض، ولا تقض، ولا تغزُ، ولا تخش، ولا تمش، قال الله تعالى: ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾[٥].

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله تعالى عليه السلام:

اعلم أن الأمر والنهي لهما تعلقات بالأحكام الشرعية، وقد ذكرنا ما يتعلق بذلك في الكتب الأصولية، وأنهينا فيه القول إلى نهايته. والذي نذكره الآن ما يتعلق بالأحكام اللفظية، والأسرار الإعرابية، فلنذكر ما يتعلق بالأمر، ثم نذكر ما يتعلق بالنهي، فهذان بحثان:

---

(١) في الجمل ٢٠٨: جيدة.

(٢) يونس ٥٨. وينظر: الكشف ١/٥٢٠، والبحر المحيط ٥/١٧٢.

(٣) غير واردة في الجمل ٢٠٨.

(٤) ينظر: صحيح مسلم ١/٤٢٣، ومسند أحمد ٥/٢٤٣.

(٥) طه ٧٢.

البحث الأول : في الأمر :

ومعناه هو : طلب الفعل المراد بالقول الإنشائي على جهة الاستعلاء[1] . فقولنا : هو طلب الفعل : عام في كل لغة ، فإن الطلب أصلٌ في معقول حقيقة الأمر بحيث لا يعقل أمر من دونه ، ولا تختص لغة دون لغة ، وقولنا : المراد ، لأن الأمر لا يعقل كونه أمرًا من دون إرادة المأمور ، وقولنا : على جهة الإنشاء : نحترز عن طلب الفعل على جهة الخبر في مثل قولك : أنا أطلب منك القيام ، وأطلب منك الخروج ، فإن مثل هذا لا يعد أمرًا في العادة ، وقولنا : بالقول : نحترز به عما يفيد تحصيل الفعل بالإشارة ، فإنه لا يكون أمرًا ، وقولنا : على جهة الاستعلاء نحترز به عن الدعاء في نحو قولك : اللهم اغفر لي ، فإن هذا وإن كان طلبًا للفعل بالقول على جهة الإنشاء ، لكنه لا يكون أمرًا ، لما كان ليس على جهة الاستعلاء ، وإنما هو على جهة الخضوع والتذلل ، فهذا هو مرادنا بماهية الأمر .

واعلم أن أكثر الزيدية ، والمعتزلة يعتبرون العلو في حق الأمر ويشترطونه ، ولهذا قالوا : لا يعقل أمر العبد لسيده بحال ، لما كان دونه في الرتبة ، وبعض المحققين من اليزيدية والمعتزلة ، لا يعتبرون العلو في حق الأمر ، وإنما يعتبرون الاستعلاء ، ولهذا قالوا : يمكن أن يعقل أمر العبد للسيد ، إذا أتى به على جهة القهر والاستعلاء ، ولهذا يصفونه بالحمق وقلة الأدب . وأكثر محققي الأشعرية على أن العلو والاستعلاء لا يعتبران في حق الأمر أصلًا ، قالوا : ولهذا يعقل الأمر من الأعلى ، والأسفل ، والمساوي ، وفي هذا دلالة على أن العلو والاستعلاء لا يعتبران .

والمختار عندنا في هذه المسائل قد أودعناه الكتب الأصولية . فإذا عرفت هذا فلنذكر أحكام الأمر ، وله أحكام :

أولها : أن الأمر كما يصدر على جهة الإنشاء ، وهو الأعم الأكثر ، كقولنا :

---

(١) ينظر : تحديد المصطلحات النحوية ٦٢٨ .

قم، وأخرج، فقد يكون صادرًا على جهة الاختيار، كقوله تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ﴾[1] وإنما كان الأمر صادرًا على جهة الخبر، مبالغة في الحصول، وتأكيدًا في مقتضاه.

وثانيها: أن الأمر كما كان منقسمًا إلى ما ذكرناه من الإنشاء، والخبر، فالأمر في نفسه منقسم إلى معرب، ومبني، فالمعرب: ما كانت اللام فيه ظاهرة كقولك: ليقم زيد، وليخرج عمرو، والمبني ما كانت اللام غير ظاهرة فيه كقولك للمخاطب: قم، وأقعد، وهذا مما قد وقع فيه خلاف بين النحاة. فالذي ذهب إليه الجماهير من البصريين كالخليل وسيبويه[2]، واختاره الزمخشري[3]، وابن الحاجب[4]، والخوارزمي[5]: أنه مبني على الوقف. وزعم الكسائي والفراء[6]: أنه معرب على تقدير اللام، فإذا قلت: قم، واقعد، فأصله: لتقم، ولتقعد. والمختار ما قاله البصريون، لأن الأصل في الأفعال إنما هو البناء، وإنما تقدم على إعرابها لأجل حروف المضارعة، لأنها هي المصححة لإعرابها[7].

وثالثها: أن اللام إنما تحذف من فعل الأمر بشرطين:

أما أولًا: فبأن تكون الصيغة مبنية للفاعل.

وأما ثانيًا: فبأن تكون للمخاطب.

فإن فقد هذان الشرطان، أو فقد واحد منهما وجب إظهار اللام، فمثال ما يكون غير فاعل، ولا مخاطب: ليُضرب زيد، ولأُضرب أنا، ومثال ما يكون للفاعل

---

(١) البقرة ٢٣٣.

(٢) ينظر: الكتاب ١/٢، ذكر فعل الأمر دون الإشارة إلى أنه معرب أو مبني.

(٣) ينظر: المفصل ٢/١٥٠.

(٤) ينظر: شرح الوافية ٣٥٧، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٤٨.

(٥) ينظر: التخمير ٣/٢٦٠-٢٦١.

(٦) ينظر: الإنصاف ٢/٥٢٤(م٧٢).

(٧) ينظر: المقتضب ٣/١٣١.

وليس مخاطبًا قولنا : ليضرب زيدٌ ، ولاضرب أنا ، ومثال ما يكون للمخاطب وليس فاعلًا قولنا : لتضرب أنت ، فهذه كلها مواضع يجب إظهار اللام فيها كما ترى[(١)] .

ورابعها : أن اللام إذا ظهرت مع الخطاب ، كقولك : لتقم ، ولتضرب ، فإنه محمول على الشذوذ[(٢)] ، كما ورد في قراءة النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « فبذلك فلتفرحوا »[(٣)] ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لتأخذوا مصافكم » . قال الأخفش[(٤)] : وهذه لغة رديئة ، والذي حسن من هذا هو : أن هذا الكلام إنما يكون في حق جماعة ، بعضهم حاضر ، وبعضهم غائب ، فجاءت التاء مؤذنة بالخطاب ، واللام إنما جاءت دلالة على الغيبة توفيرًا على الأمرين حكمهما ، والله أعلم بالصواب[(٥)] .

وخامسها : أن بناؤه إذا كان للمخاطب الفاعل فهو يكون على ما يجزم به ، كما كان بناء اسم لا لنفي الجنس على ما ينصب به ، فإن كان في فعل الأمر الصحيح ، فهو بحذف الحركة منه ، كقولك : اضرب ، اخرج ، وقد يكون بحذف الحرف ، كقولك : اغزُ ، وارمِ ، اخشَ ، وتارة يكون بحذف النون فيما كان معربًا بالنون ، كقولك : لا تضربا ، ولا تخرجا ، واضربا ، واخرجا ، واضربوا ، واخرجوا ، واضربي ، واخرجي ، قال الله تعالى : ﴿يَـٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى﴾[(٦)] ، و﴿ٱضْرِب بِّعَصَاكَ

---

(١) ينظر : المفصل ٢/ ١٥٠ ، وشرح المفصل ٧/ ٥٩ ، وشرح الوافية ٣٥٨ .

(٢) ذهب الزمخشري في المفصل ٢/ ١٥٠ ، وابن الحاجب في شرح الوافية ٣٥٨ ، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٥ ، إلى أن ظهور اللام مع الخطاب يعد من باب القلة .

(٣) يونس ٥٨ .

(٤) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٢/ ٣٤٥ .

(٥) ينظر : المقتضب ٢/ ١٣١ .

(٦) آل عمران ٤٣ .

ٱلْحَجَرَ﴾[١]، فهو يكون مبنيًا على ما يكون مجزومًا به، في جميع أحواله، لا يختلف في ذلك كما مثلنا، خلافًا لمن زعم أنه معرب، وهم أهل الكوفة.

وسادسها: أن فعل الأمر يكون أبدًا على صيغة الفعل المستقبل لا يخالفه لأنه مأخوذ منه/٦٠ب/ لأن الأمر لا يكون إلا في الأمور المستقبلة التي يمكن تحصيلها، وإيقاعها في الأزمنة المستقبلة، خلا أنه لابد من حذف حرف المضارعة من الأمر ليكون دالًا على الإنشاء، إذا كان للخطاب، فأما إذا كان للغيبة فلابد من اللام كما قررناه، فتقول في الأمر من الثلاثي: اضرب، كما تقول: تضرب، وتقول في الرباعي: قرطس، كما تقول: هو يقرطس، وهكذا الأمر فيما شاكله[٢].

وسابعها: أن ما بعد حرف المضارعة إذا كان ساكنًا في الفعل، وأردت الأمر منه، فإنك لابد لك من إثبات همزة الوصل، للتوصل إلى النطق بالساكن، وهو فاء الكلمة، فلهذا تقول في: يخرج إذا أمرت منه: اخرج، وفي يذهب: اذهب[٣]، ولم يخرج عن هذه القاعدة إلا ثلاثة أفعال وهي: كُلْ، ومر، وخُذْ، فإن ما بعد حرف المضارعة فيها ساكنًا ولم يلتزموا فيها إثبات همزة الوصل، والسر في ذلك هو: أن الفاء في هذه الأفعال، لما كانت همزة لأنها من: الأكل، والأخذ، والأمر، كرهوا اجتماع همزتين، فلما طرحوا فاء الكلمة للتخفيف، كانت العين متحركة، فلا جرم استغنوا عن إثبات همزة الوصل لما ذكرناه. وقد جاء الأمران في: مُرْ، وحدَها، أعني إثبات فاء الكلمة وحذفها، قال الله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ

---

(١) البقرة ٦٠، والأعراف ١٦٠.

(٢) ينظر: المفصل ١٤٩/٢، الغرة المخفية ١٤٨/١، وشرح المفصل ٥٨/٧، والإيضاح في شرح المفصل ٤٦/٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٥٨/٧-٥٩، وشرح جمل الزجاجي ١٩٠/٢.

بِٱلصَّلَوٰةِ﴾[١]، وقال تعالى: ﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُواْ بِأَحْسَنِهَا﴾[٢]. فأما الفعلان الآخران فقد إلتزموا طرح فاعليهما بكل حال، قال الله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ﴾[٤] وقال تعالى: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾[٥].

وثامنها: أن عين الفعل من الأمر في المعتل للمخاطب، والغائب تكون محذوفة بكل حال، فلهذا تقول: قم، وليقم، واسع، وليسع، وإنما وجب ذلك فيما ذكرنا من هذه الأفعال، لأن آخر الفعل لابد من سكونه، إما للجازم إذا كان معربًا في نحو ليقم زيد، وإما للبناء إذا كان للمخاطب، وإذا وجب سكونه فحينئذ يجتمع هاهنا ساكنان عين الكلمة ولامها، فلاجل هذا حذفنا عين الكلمة لالتقاء الساكنين.

وتاسعها: أنه لا يحذف من الفعل المعتل إلا حرف واحد، فاللام لأجل الجازم، أو البناء كما ذكرنا، والعين من أجل الساكنين، فأما قولهم: عِ كلام زيد، وشِ الثوب، فإن الأصل فيه: أوعي، وأوشي، ذهب لام الكلمة للجازم أو البناء، وذهب فاء الكلمة من أجل الإعلال، وليس من أجل الأمر، حملًا لها على: يعي، وأصله: يوعي، فلما وقعت اللام بين ياء وكسرة حذفت استثقالًا[٦].

وعاشرها: أن حروف العلة لا يجوز إثباتها في آخر الكلمة إلا شاذًا في الشعر للضرورة، ووجه هذه الضرورة هو: أن الشاعر اكتفى بالحركة المقدرة بالحذف

---

(١) طه ١٣٢.

(٢) الأعراف ١٤٥، وفي الأصل «مرهم يأخذوا بأحسنها».

(٣) التوبة ١٠٣.

(٤) البقرة ٥٧، وآيات أخر، ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٤٣٢-٤٣٣.

(٥) البقرة ٣٥.

(٦) ينظر: الكتاب ٢٧٨/٢.

للجازم، أو البناء، فلهذا أثبت هذه الأحرف، واللغة الفصيحة التي عليها التنزيل هو حذفها كما ذكرناه، والله اعلم بذلك.

البحث الثاني: في النهي:

واعلم أن حقيقة النهي هو: القول الدال على المنع من الفعل على جهة الإنشاء. فقولنا: هو القول، ليندرج تحت ذلك النهي عن الفعل على كل لغة من اللغات، ولم نقل: هو قول القائل لغيره: لا تفعل، لأن هذا إنما يكون خاصًا في اللغة العربية لا غير، دون غيرها من سائر اللغات، وفيه أيضا احتراز عن الإشارة الدالة على المنع من الفعل، فإنها وإن كانت مانعة من الفعل فإنها لا تسمى نهيًا، وقولنا: على جهة الإنشاء: نحترز به عن مثل قولنا: أنا أمنعك من الفعل وأُحرّمُهُ عليك، فإن هذه الصيغة، وإن كانت مانعة من الفعل، لكنها لا تكون نهيًا لما كانت على جهة الإخبار دون الإنشاء.

فإذا عرفت هذا فاعلم أن النهي له تعلق بالممنوعات الشرعية، وليس من غرضنا ذكرها، وإنما نتعرض للأحكام الإعرابية، وله أحكام:

أولها: أن أكثر ما يرد النهي على جهة الإنشاء، كقولك: لا تقم، ولا تقعد، وقد يرد على جهة الخبر كما ذكرناه في الأمر كقوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[1]، أي لا ترتابوا على أحد وجهيه.

وثانيها: أن حال النهي في الفعل كحال الأمر في حذف الحركة في الفعل الصحيح، كقولك: لا تخرج، وفي حذف الأحرف، كقولك: لا تغزُ، ولا ترمِ، ولا تخشَ، ولا تضربا، ولا تضربوا.

وثالثها: حذف عين الكلمة أيضا، في نحو: لا تقم، ولا تبع، والوجه فيه والأمر واحد.

---

(١) البقرة ٢.

ورابعها : أنه لا يحذف فيه إلا حرف واحد ، كما ذكرناه ، فأما قولهم : لا تُبَل عن ذلك ، فإن الأصل فيه لا تبالي حذفت الياء تخفيفًا لكثرة دورها على ألسنتهم ، ولم يكن حذفها لأجل الجازم ، فلما صارت محذوفة لما ذكرناه ، صار الفعل كأنه غير محذوف منه ، فلا جرم عاملوه معاملة : باع ، فلهذا قالوا : لا تُبَلْ ، كما قالوا : لا تَبِعْ ، فاللام هاهنا ساكنة من وجه لأنها كأنها هي المتطرفة ، فالجازم أذهب حركتها ، وهي متحركة من وجه بحركة البناء ، لكونها عينًا للكلمة ، فلمكان مطلق الحركة دخلت هاء السكت ، لأنها لا تدخل إلا على متحرك ، ولمكان عروض الحركة لم يجز إعادة الألف المحذوفة ، فأما قولهم : لا تَكُ ، وقوله تعالى : ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ﴾[1] فهو مثل قولنا : لا تقم ، وحذف النون إنما كان من أجل التخفيف في لا تكن لكثرة دوره واستعماله .

وخامسها : أن النهي لا يكون إلا معربًا بكل حال ، ولا يجري فيه ما يجري في الأمر وفي البناء والإعراب .

ويجري النهي مجرى الأمر في أكثر أحكامه[2] ، من أنه على صيغة المضارع ، وأنه جار في الأزمنة المستقبلة ، ومن أحاط علمًا بما ذكرناه في أحكام الأمر هان عليه إدراك الموافقة ، والمخالفة بين الأمر والنهي ، وبالله التوفيق .

***

(١) النحل ١٢٧ .

(٢) ينظر : الغرة المخفية ١/١٤٨ .

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب ما يجزم من الجوابات

اعلم أن جواب الأمر، والاستفهام، والتمني، والعرض، والجحد مجزوم، وذلك قولك: اقصد زيدًا يحسن إليك، ولا تقصد بكرًا تندم، واطع الله يغفر لك، وأين بيتك أزرك؟ ومتى تخرج أخرج معك، وليت لي/٦١أ/ مالًا أنفق منه، وألا تنزل عندنا نتحدث.

وكل شيء كان جوابه بالفاء منصوبًا، كان جوابه بغير الفاء مجزومًا، وجواب الجزاء مجزوم، وقد ذكر في بابه.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

اعلم أنا قبل الحوض في تفاصيل ما يجزم من الأجوبة وما لا يجزم، نذكر إساءة أبي القاسم في هذا الإطلاق، فإنه مستدرك من أوجه ثلاثة(١):

أما أولًا: فقوله: إن الجحد ينجزم جوابه. وهذا فاسد، لا أعرف أحدًا قال به من النحاة، والسِّرُّ في ذلك هو: أن هذه الأمور النافية من الأمر والنهي، إنما كان جوابها مجزومًا لما كانت مشبهة للشرط، لما كانت موضوعة لسببية الأول، ومسببيه الثاني كالشرط، فلما كان جواب الشرط مجزومًا كان جوابها مجزومًا أيضًا، لأجل المشابهة، ولهذا قال الخليل بن أحمد(٢): لأن هذه الأوائل لما كانت في معنى إن، فلذلك انجزم الجواب، يشير به إلى ما ذكرناه، فأما الجحد فهو خبر محض لا يشبه الشرط بحال، فلهذا بطل جزم جوابه.

وأما ثانيًا: فقوله بعد ذلك: كل شيء كان جوابه بالفاء منصوبًا، كان جوابه بغير الفاء مجزومًا. وهذا فاسد أيضا، فإن الجحد يكون جوابه نصبًا مع الفاء حسنًا،

---

(١) ينظر: إصلاح الخلل ٢٦٣.

(٢) ينظر: الكتاب ١/٤٤٩.

ولا يجوز جزمه بغير الفاء، كما مهدناه، فمثل هذا الإطلاق لا يصح.

وأما ثالثًا: فلأنه أطلق هاهنا، بل صرح: أن جواب النهي بغير الفاء يكون مجزومًا. وهذا فاسد أيضًا، فإن الجلة من البصريين كالخليل، وسيبويه[1]، والمازني، والمبرد[2]، وأبي سعيد السيرافي: لا يجزمون جواب النهي أبدًا، واختاره الزمخشري[3]، ونصره الخوارزمي[4]، وابن الحاجب[5]، ولم يحك جزم جوابه إلا عن الكسائي[6]. فكان من حقه أن لا يطلق هذا الإطلاق، ولقد كان هذا الإطلاق يسد لو كان مذهبًا لأبي القاسم، فأمَّا ورأيه كرأي البصريين أصحابه، فالإطلاق مع هذا يكون أقبح وأدخل في الإنكار عليه وأصرح، وهذا من جملة عثراته التي لم يتحفظ لها، وهفواته التي غفل عنها.

فإذا عرفت هذا فاعلم أن هذه الأجوبة ما يجزم منها، وما لا يجزم، وما يجوز فيه الأمران، يكون على الأضرب الثلاثة، ونحن نفصلها بمعونة الله تعالى:

الضرب الأول: ما يجوز فيه الأمران[7]:

وهذا نحو الأمر والاستفهام، والتمني، والعرض، والترجي، والدعاء. فالأمر كقولك: قم أقم معك. والاستفهام كقولك :أين بيتك أزرك ؟. والعرض: ألا تنزل

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٤٤٩/١ «هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل.وأما ما انجزم بالنهي فقولك: لا تفعل يكنْ خيرًا لك» ثم قال في ٤٥١/١ :«فإن قلت: لا تدنُ من الأسد يأكلك، فهو قبيح إن جزمت»

(٢) ينظر: المقتضب ٨٣/٢، ١٣٥.

(٣) ينظر: المفصل ١٤٦/٢.

(٤) ينظر التخمير ٢٤٧/٣.

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٨/٢.

(٦) ينظر: إصلاح الخلل ٢٦٣، والإيضاح في شرح المفصل ٣٨/٢.

(٧) ينظر: الكتاب ٤٤٩/١، ٤٥١، والمقتضب ٨٢/٢-٨٣، والأصول ١٦٢/٢، والمقتصد ١١٢٣/٢-١١٢٤، والغرة المخفية ١٥٨/١-١٥٩.

تصب عندنا خيرًا. والترجي كقولك: لعلك تسير معنا نقيم. والدعاء: رزقك الله مالًا تنفق منه. فهذه الأمور كلها يجوز فيها وجهان:

أحدهما: الجزم، وهو الأكثر، لأن هذه الأشياء المتقدمة في معنى أن، فلهذا كان جوابها منجزمًا كجواب الشرط، لكونها في معناها، قال الله تعالى: ﴿ذَرْهُمْ يَأْكُلُواْ وَيَتَمَتَّعُواْ﴾[1] وقال تعالى: ﴿فَذَرْهُمْ يَخُوضُواْ وَيَلْعَبُواْ﴾[2].

وثانيهما: الرفع على القطع، كقولك: قم يدعوك، أي: فهو يدعوك، قال الله تعالى: ﴿ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾[3]. والقطع يكون على أوجه ثلاثة[4]:

أما أولًا: فعلى الصفة كقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي﴾[5] أي: وارث لي.

وأما ثانيًا: فعلى الحال، كقوله تعالى: ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[6].

وأما ثالثًا: فعلى الإستئناف، كقولهم: ذره يقول ذاك، أي: فإنه يقول ذاك، قال الأخطل[7]:

كُرُّوا إلى حَرَّتَيكُمْ تَحْفِرُونَهُمَا ... كما تَكِرُّ إلى أوكارها البَقَرُ

فقطعه على الحال. وأنشد سيبويه[8]:

---

(١) الحجر ٣.

(٢) الزخرف ٨٣، والمعارج ٤٢.

(٣) الأنعام ٩١، وفي الأصل: »فذرهم« .

(٤) ينظر: المقتصد ٢/١١٢٥-١١٢٧، والمفصل ٢/١٤٦، والغرة المخفية ١/١٥٩.

(٥) مريم ٥، ٦.

(٦) الأنعام ١١٠ »ونذرهم«، والأعراف ١٨٦ »ويذرهم«. وفي الأصل: »فذرهم«.

(٧) ديوانه ١/٢٠٦، وهو من شواهد الكتاب ١/٤٥١، والمفصل ٢/١٤٧، والمقرب ٣٠٠، والرواية فيها: حَرَّتيهم يعمرونها. .إلى أوطانها. ..

(٨) ينسب إلى الأخطل وليس في ديوانه، وهو من شواهد الكتاب ١/٤٥١، والمقتصد ٢/١١٢٦، =

وقال رائدُهم أَرْسُوا نُزَاوِلُها فكلُّ حَتْفِ امرىءٍ يجري لِمقْدار

فرفعه إما على القطع أو الحال .

وما يجري مجرى الأمر يكون بمعناه في جواز جزم جوابه ، وذلك أمران[1] :

أحدهما : الأمر الخبري ، كقولك : اتقى الله امرؤٌ يحسن إليه ، لأن معناه : ليتق الله امرؤ يحسن إليه ، وفعل خيرًا يثب عليه ، أي : ليفعل خيرًا يثب عليه ، فلما كان هاتان الصيغتان وما شاكلهما في معنى الأمر ، لا جرم كان جوابهما منجزمًا .

وثانيهما : اسم الفعل الذي يكون في معنى الأمر ، كقولك : نزال أكرمك ، وصهِ أتكلم معك ، قال الله تعالى : ﴿فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ﴾[2] فجزم قوله : أمتعكن جوابًا لقوله : تعالين ، لأن معناه : احضر ، وهكذا قوله تعالى : ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾[3] ، فقوله : أتل ، منجزم على أنه جواب لقوله : تعالوا ، أي : أقبلوا .

وإذا كان الاسم الصريح متى كان مشعرًا بالأمر ينجزم جوابه ، في مثل قولهم : حسبك شتم الناس ، لأن معناه : كف ، فهكذا ما يكون فعلًا ، إذا كان مشعرًا بالأمر وجب جزم جوابه أيضا كما مثلناه[4] . فهذا ما أردنا ذكره فيما يجوز جزمه جوابًا ، وقطعه .

الضرب الثاني : هو أمران :

أحدهما : لا يجوز فيه الجزم بحال : وهذا كما ذكرناه في جواب الجحد ، فإنه خبر محض ، وليس مشبهًا بالشرط ، فلهذا بطل جزمه ، ووجب رفعه على القطع ، أو

= والمفصل ٢/١٤٦ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٤٠ .

(١) ينظر : المفصل ٢/١٤٦ ، والمقرب ٢٩٩-٣٠٠ .

(٢) الأحزاب ٢٨ .

(٣) الأنعام ١٥١ .

(٤) ينظر : الكتاب ١/٤٥٢ ، والأصول ٢/١٦٣ ، والمفصل ٢/١٤٦ .

نصبه بالفاء كما أسلفنا الكلام فيه ، فلهذا تقول : ما تأتينا تحَدثُنا ، بالرفع ، وما تأتينا فتحدثنا ، بالنصب والرفع جميعًا ، فأما الجزم فما لا وجه له بحال[١] ، قال الله تعالى : ﴿وَمَآ ءَاتَيْنَـٰهُم﴾[٢] ﴿مِّن كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا﴾ .

وثانيهما : ما لا يجوز فيه إلا الجزم لا غير ، وهذا هو جواب الشرط ، سواء كان حرفًا ، أو ظرفًا ، أو اسمًا ، كما سنقرره على إثر هذا بمشيئة الله تعالى ، فهذا لا يجوز فيه إلا جزمه إذا كان فعلًا مضارعًا ، كقولك : إن تقم أقم معك . فهذا الضرب مما لا خلاف في حكمه ، أعني بطلان جزم جواب الجحد ، ووجوب جزم جواب الشرط .

الضرب الثالث : ما فيه خلاف بين النحاة في جزم جوابه :

وهذا هو النهي ، كقوله : لا تدنُ من الأسد يأكلك ، فالذي ذهب إليه الجماهير من النحاة كالخليل وسيبويه[٣] ، والمبرد[٤] ، والسيرافي ، واختاره الزمخشري[٥] ، والخوارزمي[٦] ، وأكثر النحاة[٧] : أنه لا يجوز جزمه بحال ، لما فيه من فساد المعنى ، فلا تقول : لا تدنُ من الأسد يأكلْك ، بالجزم ، لأنه يكون تقديره : إلا تدن من الأسد يأكلك ، وهذا فاسد ، فإنه لا يكون عدم الدنو مسببًا للأكل ، إنما يكون عكسه وهو وجود الدنو سببًا للأكل .

---

(١) ينظر : إصلاح الخلل ٢٦٣ ، وارتشاف الضرب ٤١٨/٢ .

(٢) سبأ ٤٤ .

(٣) ينظر : الكتاب ٤٥١/١ .

(٤) ينظر : المقتضب ٨٣/٢، ١٣٥ .

(٥) ينظر : المفصل ١٤٦/٢ .

(٦) ينظر : التخمير ٢٤٧/٣ .

(٧) ينظر : الأصول ١٦٢/٢ ، والمقتصد ٣٥٥ ، وشرح الوافية ٣٥٥ .

وذهب الكسائي[1] إلى جواز جزمه ، فيجوز أن تقول : لا تأتِنا تَجهل أمرنا ، وعلى هذا يصح معه المعنى ، لأن عدم الإتيان يكون/٦١ب/للجهل بالحال لا محالة .

فإذًا إنما فسد فيما أورده البصريون المثال لا غير ، ولهذا جاز فيما ذكرناه من المثال ، فإذًا الحق ما قاله الكسائي في جزم جواب النهي ، ويكون التقدير في : لا تدن من الأسد يأكلك : إن تدن من الأسد يأكلك ، من غير حاجة إلى إثبات لا ، لكونها مفسدة للمعنى كما ترى ، فعلى هذا تقول : لا تدن من الأسد يأكلك ، فيكون تقديره : إن تدن من الأسد يأكلك .

* * *

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٨/٢، وشرح جمل الزجاجي ١٩٢/٢-١٩٣، وارتشاف الضرب ٤٢٠/٢ .

قال صاحب الكتاب - هدى الله سعيه -:

باب الجزاء

حروف الجزاء: إن، ومهما، وإذْما، وحيثُما، [وكيف]، وكيفما، [وأين، وأينما، وأي]، وأنى[1]، وأيان، ومن، وما، هذه الحروف تجزم الفعل المستقبل والجواب، إلا أن يدخل في الجواب الفاء فيرتفع، وذلك قولك: من يكرمني أكرمه، وإن تزرني أزرْك، وإن تحسن إلي أحسن إليك، ومهما تصنع أصنع مثله، [وأينما تكن أقصد إليك، قال الله عز وجل: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾[2] وتقول: ما تصنع أصنع مثله] قال الله تعالى: ﴿مَّا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ﴾[3]. فإذا أدخلت الفاء في الجواب ارتفع، كقولك: من يُكْرمْني فأُكْرِمُه، ومهما تصنعْ فأصنعُ مثله.

والأجود أن تأتي في هذا الباب بفعلين مستقلين فتجزمهما جميعًا، كقولك: إن تكرمْني أكرمْك، وإن شئت[4] أن تركبْ أركبْ معك. أو تأتي بفعلين ماضيين فتدعهما على حالهما مفتوحين، كقولك: إن أكرمْتَني أكرمْتُك، وإن خرجْتَ خرجْتُ معك. وبعد ذلك أن تأتي بفعل ماضٍ وتتركه على حاله، ويكون الجواب مستقبلًا فتجزمه، كقولك: إن ركبْتَ أركبْ معك، ومن حرجَ أحرجْ معه. ودون ذلك كله أن يكون الأول مجزومًا، والثاني غير مجزوم، كقولك: إن تخرجْ خرجْتُ معك، ومن يقصِدْني أحسنْ[5] إليه إلى آخر الباب.

---

(١) ليست في الجمل ٢١١.

(٢) النساء ٧٨.

(٣) فاطر ٢.

(٤) ليست في الجمل ٢١٢.

(٥) في الجمل ٢١٢: أحسنْتُ.

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام:

اعلم أن فائدة الشرط ومعناه: ما وضع لسببية الأول، ومسببيه الثاني، في نحو قولك: إن تعطني أشكرك، فالعطاء إنما هو سبب الشكر، وحقيقة الشرط إنما يقع في الأمور المستقبلة. وتارة يقع بالحروف، وتارة بالأسماء، ومرة بالظروف، فهذه ضروب ثلاثة نذكر ما يتوجه في كل واحد منها:

الضرب الأول: ما يكون شرطًا بالحرف[1]:

وهي ثلاثة: إن، ولو، وأما. فأما لو: فإنها شرط في الأزمنة الماضية، وزعم الفراء[2]: أنها تستعمل في الأزمنة المستقبلة، كقولك: لو تبت لكان خيرًا لك. وأما: فيها معنى الشرط، ولهذا استعملت في جوابها الفاء، كقولك: أما زيد فإني أكرمه. وأما إن: فإنها أم حروف الشرط، ولا تقع إلا في الأزمنة المستقبلة، إما لفظًا، وإما حكمًا[3].

فلنذكر حال فعليتهما ثم نذكر حكم الفاء، فهاتان فائدتان:

الفائدة الأولى: في حكم فعليتهما، وهما يقعان على أوجه أربعة[4]:

أولها: أن يكونا مضارعين جميعًا، كقولك: إن تقم أقم معك، وهذا هو الأقيس والأحسن في استعمالهما، ومتى كانا مضارعين، كانا مجزومين بكل حال، وقد سَدَّ رفع الثاني على توهم الفاء في نحو قول عمرو بن الخُثارم[5]:

---

(١) ينظر: المفصل ٢/٢١٣، والكافية ٢٣٦-٢٣٧.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٨٤، ١٤٣، ١٧٥.

(٣) ينظر: الكتاب ١/٤٣٥، والمقتضب ٢/٥٠، والأصول ٢/١٥٨، وشرح اللمع ٢/٣٦٩، والمقتصد ٢/١٠٩٥.

(٤) ينظر: المقتصد ٢/١١٠٢-١١٠٤، والمفصل ٢/٢١٣-٢١٤، والغرة المخفية ١/١٥٦، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٤٤، والمقرب١ ٣٠١، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٨٤.

(٥) هذا عجز بيت وصدره:

يا أقرعُ بن حابسٍ يا أقرعُ=

إنَّكَ إن يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ

أنشده المبرد[1]، وحكم بشذوذه لمخالفته للقياس المطرد، فإذا الوجه هو الجزم بكل حال.

وثانيهما: أن يكونا ماضيين[2]، كقولك: إن قام زيد قام عمرو، وعلى هذا يكون الجزم فيهما مقدرًا، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾[3] وقوله: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ﴾[4]. فإن كان الجواب بفعل الأمر وجبت الفاء كما سنوضحه، وهذا كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ﴾[5]، ﴿فَإِن جَآءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ﴾[6] وغير ذلك.

وثالثها: أن يكون الفعل الأول منهما ماضيًا، والثاني مضارعًا، كقولك: إن قام زيد يكن خيرًا له، فالأول يكون مبنيًا بكل حال، وأما الثاني فيجوز فيه وجهان[7]: الجزم على أنه جواب للشرط وهو القياس، والرفع على توهم وجود الفاء، كقولك: من قام أكرمه، ويمكن أن يقال: إنما جاز رفعه لأنه لما بطل عمل إن في الأول في الظاهر، بطل عملها في الثاني لأجل المطابقة، قال زهير[8]:

= وهو من شواهد الكتاب ٤٣٧/١، والأصول ١٩٢/٢، والمقتصد ١١٠٣/٢، والمقرب ٣٠٠.

(١) ينظر: المقتضب ٧٢/٢.

(٢) قال ابن الخباز في الغرة المخفية ١٥٦/١: «إن كانا ماضيين فلا جزم».

(٣) الإسراء ٨.

(٤) آل عمران ١٤٤.

(٥) آل عمران ٢٠.

(٦) المائدة ٤٢.

(٧) ينظر: المقتصد ١١٠٣/٢-١١٠٤، والمفصل ٢١٤/٢، والغرة المخفية ١٥٦/١، وشرح الكافية الشافية ١٥٨٨/٣-١٥٩٠.

(٨) ديوانه ١٥٣، وهو من شواهد الكتاب ٤٣٦/١، والمقتضب ٧٠/٢، والأصول ١٩٢/٢، والمفصل ٢١٤/٢.

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

فرفع يقول وهو مضارع لما ذكرناه.

ورابعها: أن يكون الأول مضارعًا، والثاني ماضيًا، كقولك: إن تكرمني أكرمتك، وهذا قليل الاستعمال لا يأتي إلا على جهة الندرة[(١)]، وأنشد النحاة[(٢)]:

من يَكِدْني بِسَيِّءٍ كنتُ مِنهُ كالشَّجا بينِ حلْقِهِ والوَرِيدِ

وإنما قل استعماله لمخالفته للقياس، لأن القياس إذا كان في الشرط فعل مستقبل، أن يكون مقدمًا، ويكون الثاني مطابقًا له في الاستقبال، فلما كان هذا مخالفًا للقياس كان قليلًا ضعيفًا، فأفعال الشرط والجزاء لا تنفك عن وقوعها على هذه الوجوه الأربعة كما ترى.

الفائدة الثانية: في حكم دخول الفاء:

واعلم أن دخول الفاء في الشرط قد يكون واجبًا، وقد يكون جائزًا، ويكون ممتنعًا، فهذه وجوه ثلاثة، نذكر ما يتوجه في كل واحدة منها بمعونة الله تعالى:

الوجه الأول منها: أن يكون دخولها واجبًا، وهذا يأتي على أوجه خمسة[(٣)]

أولها: أن يكون الجزاء جملة اسمية كقولك: إن قمت فزيد قائم، وإن خرجت فعمرو خارج، قال الله تعالى: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾[(٤)].

---

(١) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٥٨٦/٣: «وأكثر النحويين يخصون الوجه الرابع بالضرورة ولا أرى ذلك».

(٢) لأبي زبيد الطائي، شعره: ٥٢، وهو من شواهد المقتضب ٥٩/٢، والغرة المخفية ١٥٧/١، والمقرب ٣٠٢، ورواية الديوان: من يردني.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢٤٩/٢-٢٥٢، وشرح الكافية الشافية ١٥٩٦/٣-١٥٩٧.

(٤) المائدة ١١٨.

وثانيها : أن يكون الجزاء جملة فعلية طلبية ، إما أمرًا كقولك : أن خرجت فأكرم زيدًا ، وإما نهيًا كقولك : إن جاء زيد فلا تضربه ، وإما تمنيًا كقولك : إن خرج زيد فليته يسير معنا ، وإما ترجيًا كقولك : إن جاء زيد فلعله يخرج معنا ، وإما دعاءً كقولك ، إن يقم زيد فاغفر اللهم له .

وثالثها : أن يكون الجزاء فعلًا ماضيًا في لفظه ومعناه ، كقولك : إن تكرمني فقد أكرمتك أمس ، ولابد فيه من قد ظاهرة أو مقدرة .

ورابعها : أن يكون الجزاء مقرونًا بحرف التنفيس ، كقولك : إن قام زيد فسوف أقوم/٦٢أ/، قال الله تعالى : ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾[١] .

وخامسها : أن يكون الجزاء مقرونًا بحرف النفي ، كقولك : إن قام زيد فلن أقوم ، وإن خرج زيد فلست بخارج .

فهذه المواضع كلها يجب دخول الفاء في هذه الأجوبة ، لأجل الربط بين فعل الشرط وجوابه . وقد تأتي محذوفة من الجواب في الجملة الابتدائية ، كقول كعب ابن مالك[٢] :

من يفعلِ الحَسَناتِ الله يشكرُهَا والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلان

وهذه معدودة في ضرورات الشعر فلا يكون مقيسًا عليه بحال .

الوجه الثاني : أن يكون دخولها على جهة الجواز ، وذلك يكون في موضعين[٣] :

---

(١) التوبة ٢٨ .

(٢) ديوانه ٢١٣ ، وهو من شواهد الكتاب١/٤٣٥ ، والمقتضب٢/٧٢ ، والمقتصد ٢/١١٠٢ ، وشرح الكافية الشافية٣/١٥٩٧ .

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٤٩ .

أما أولًا : فبأن يكون الجزاء فعلًا مضارعًا مثبتًا[١] كقولك : إن تكرمني أكرمك ، وإن تكرمني فأكرمك ، وإثبات الفاء هاهنا هو الأكثر والأعرف ، وعليه قراءة حمزة[٢] : ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا﴾[٣] ، وقد تأتي محذوفة هاهنا ، وهو قليل .

وأما ثانيًا : فبأن يكون الجزاء فعلًا مضارعًا منفيًا بلا ، كقولك : إن تزورني فلا أزورك ، وإن تزرني لا أزورك ، وحذف الفاء هاهنا هو الأكثر والجزم ، وجاء إثباتها والرفع ومنه قوله تعالى : ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا﴾[٤] ، وقراءة ابن كثير[٥] : (فلا يخف) على النهي . فهذا وجه جواز دخول الفاء .

الوجه الثالث : في بيان حالها إذا كانت ممتنعة ، وذلك يكون في موضعين[٦] :

أما أولا : فبأن يكون الجزاء فعلًا ماضيًا لفظًا لا معنًا ، متصرفًا ، فمتى كان الفعل بهذه الصفة فإنه يمتنع دخول الفاء عليه ، كقولك : إن أكرمتني أكرمتك ، ولا يجوز أن تقول : فأكرمتك . ولا بد من اعتبار هذه القيود كلها في الامتناع ، أعني : كونه فعلًا ماضيًا لفظًا لا معنًا ، وأن يكون متصرفًا ، فمتى اختل واحد من هذه الشروط ، لم يكن دخول الفاء ممتنعًا .

---

(١) في الأصل: مبنيًا ، وهو تحريف . وينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٤٩ .

(٢) قرأ حمزة بكسر الهمزة وفتحها الباقون . ينظر: التذكرة ٢/٢٧٩ .

(٣) البقرة ٢٨٢ .

(٤) طه ١١٢ .

(٥) عبدالله بن كثير بن عبدالمطلب ت ١٢٠هـ. (معرفة القراء الكبار ١/٨٦-٨٨ ، وغاية النهاية ١/٤٢٣-٤٤٤) .

(٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٤٨-٢٤٩ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٩٥ .

وأما ثانيًا : فبأن يكون الجزاء فعلًا منفيًا ، ماضيًا من جهة المعنى ، كقولك : إن سافرت لم أخرج معك ، ولا يجوز فلم أخرج معك . فهذه جملة مواضع امتناع دخول الفاء كما ترى . ولا يجوز دخول إن إلا في المواضع المشكوك فيها ، ولهذا جاز : إن جاء زيد أكرمتك ، ولا يجوز : إن طلعت الشمس أكرمتك ، ويجوز : إذا طلعت الشمس أكرمتك ، لأن إذا يحسن دخولها في المواضع الواضحة دون إن ، كما ذكرناه[١] .

قال أبو القاسم : وإذا جئت بعد جواب الجزاء بفعل معطوف ، كان لك فيه ثلاثةَ أوجه ، كقولك : من يقصدني أقصده وأحسِنُ إليه ، فالرفع في : أحسن ، على القطع عن قبله ، أي : فأنا أحسنُ إليه ، والجزم : بالعطف على ما قبله من جواب الشرط ، والنصب : بإضمار أن ، أي : وأن أحسن إليه ، والنصب قليل ، ولم يذكره الزمخشري[٢] في هذه المسألة ، وإنما ذكر الرفع ، والجزم لا غير ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾[٣] ، فيجوز في ﴿يَغْفِرُ﴾ الرفع على القطع ، والجزم بالعطف على الجزاء ، والنصب بإضمار أن ، كما قاله أبو القاسم ، وظاهر كلامه أن الأوجه الثلاثة إنما تجوز في ﴿يُعَذِّبُ﴾ وليس الأمر كما قال ، وإنما هي جائزة فيهما جميعًا ، لأن وجه الجواز قائم فيهما جميعًا فلا وجه لتخصيص أحدهما دون الآخر[٤] .

وإذا توسط فعل بين الشرط وجوابه فهو يكون على أوجه ثلاثة[٥] :

---

(١) ينظر : المفصل ٢/٢١٥ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٥٤ .

(٢) ينظر : المفصل ٢/١٤٨ .

(٣) البقرة ٢٨٤ ، وفي الأصل : قل إن تبدوا . وينظر : مشكل إعراب القرآن ١/١٤٦-١٤٧ ، والتبيان في إعراب القرآن ١/٢٣٣ .

(٤) ينظر : إصلاح الخلل ٢٦٦ . وقد أثبت محقق الجمل ٢١٣ اللفظين(يغفر ويعذب)في المتن .

(٥) ينظر : الكتاب ١/٤٤٥-٤٤٦ ، والمفصل ٢/١٤٧-١٤٨ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٤١-٤٢ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٠٧-١٦٠٨ .

أما أولها : فبأن يكون منصوبًا على الحال ، بأن يكون جملة في موضع الحال ، كقولك : من يقصدني يمشي أحسن إليه ، كأنه قال : من يقصدني ماشيًا .

وثانيها : أن يكون مجزومًا على البدل من الفعل الذي قبله ، إذا كان في معناه ، كقولك : من يأتي يمشي أكرمه ، فقوله يمشي يكون بدلًا من يأتي ، لأن الإتيان في معنى المشي .

وثالثها : أن يكون جوابًا للشرط ، ويكون الفعل الثالث بدلًا منه مجزومًا ، وهذا كقولك : من يأتني أحسن إليه أعطه درهمًا ، فأحسن هو الجواب ، وأعطه بدل منه لما كان في معناه .

فأما البيت الذي أنشده وهو قوله :

متى تأته تعشو إلى ضَوْءِ نارِه تجد خَيْرَ نَارٍ عندَهَا خَيرُ مُوُقِدِ

فهو للحطيئة[1] ، ولنذكر إعرابه وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه فهو ظاهر ، وهو يمدح به بغيض بن عمار ، وقوله : عندها خير موقد : جملة ابتدائية في موضع الجر صفة لنار . وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على جواز رفع الفعل المتوسط بين الشرط وجزائه ، ويكون جملة في موضع نصب على الحال ، كأنه قال : متى تأته عاشيًا .

وحق الشرط أن يكون له صدر[2] ، فلهذا تقول : من يأتي أكرمه ، فتكون من شرطية كما ترى ، فإذا أدخلت إن فقلت : إن من يكرمني أكرمه ، كانت هي الموصولة لما تقدم عليها العامل ، فإن أردت أن تكون جزائية مع دخول إن أدخلت عليها الهاء ، فتقول : إنه من يكرمني أكرمه ، لأنها عند هذا تكون جملة مصدرة لا يعمل فيها ما قبلها ، وإنما تكون مرفوعة على الابتداء ، قال الله تعالى : ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ

---

(١) ديوانه ٨١ ، وهو من شواهد الكتاب ٤٤٥/١ ، والمقتضب ٦٥/٢ ، والمفصل ١٤٧/٢ .

(٢) ينظر : الكتاب ٦٧/١ .

رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا﴾[١] .

وقد يجوز حذف ضمير الشأن والقصة في ضرورة الشعر[٢] ، لأنه إذا كان منصوبًا فإنه يكون في موضع المفعول وما أشبه ، كقولك : ضننته زيد قائم ، وإنه زيد قائم ، ولهذا ضعف حذفه ، وكان من الضرورات في الشعر .

فأما البيت الذي أنشده ، وهو قوله :

إن من يدخل الكنيسة يومًا يلقى فيها جآذرًا وظباء[٣]

فهو للأخطل[٤] وكان نصرانيًا ، ولهذا قال : من يدخل الكنيسة ، والجآذر : أولاد بقر الوحش ، وأحدها جُؤذرُ ، بضم الجيم وضم الذال ، نحو : بُرثن ، هذه رواية أهل البصرة ، ولا يعرفون فتح الذال أصلًا[٥] . ورواه أهل الكوفة بفتح الذال ، وأوردوا ألفاظا على هذه الرواية نحو : جُخذُب ، وغيره وهي قليلة ، فلهذا لم يثبتها أهل البصرة . ومراده : أن من دخل الكنيسة فإنه يجد فيها نساء النصارى ، وبنيهم أمثال الظباء والجآذر .

فهذا ما أردنا ذكره في الحروف الشرطية التي ذكرها .

الضرب الثاني : ما استعمل من الأسماء للشرط :

اعلم أن أبا القاسم قد تسامح في تسميتها حروفًا ، وفيها دلالة الاسمية ظاهرة ، وإنما كان ذلك منه على جهة التجوز[٦] ، وجملتها أمور خمسة /٦٢ب/:من ،

---

(١) طه ٧٤ .

(٢) ينظر : الكتاب ٤٣٩/١ ، والمقرب ٣٠٤ .

(٣) في الأصل : ضباء ، في الموضعين .

(٤) ليس في ديوانه ، ونسب إليه في الخزانة ٢١٣/٣ ، هو من شواهد شرح المفصل ١١٥/٣ ، والمقرب ٣٠٤ ، والمغني ٣٧/١ .

(٥) ينظر : الحلل ٢٨٧-٢٨٨ .

(٦) ينظر : إصلاح الخلل ٢٦٤ .

وما ، وأي ، وكيفما ، ومهما . وهذه الأسماء إنما كانت جازمة لتضمنها معنى حرف الشرط ، وهو إن ، فلهذا كانت عاملة[١] .

ثم اختلف النحاة فيما يؤثر في الجزم في الشرط والجزاء ، على حد اختلافهم في الابتداء والمبتدأ ، وجملة مذاهبهم في ذلك خمسة[٢] :

أولها : أن فعل الشرط منجزم بإن ، والجزاء إنما كان منجزمًا بالمجاورة لفعل الشرط ، وهذا هو مذهب الكسائي ، والفراء ، وغيرهما من نحاة الكوفة .

وثانيها : أن حرف الشرط يعمل في الشرط الجزم ، وأن فعل الشرط يعمل في الجزاء ، وهذا هو مذهب لبعض أهل البصرة .

وثالثها : أن حرف الشرط عامل في الشرط نفسه ، وفعل الشرط يعمل في الجزاء ، وهذا شيء يحكى عن بعض نحاة البصرة[٣] .

ورابعها : أن حرف الشرط مؤثر في الجواب الجزم بواسطة فعل الشرط ، وهذا هو مذهب ابن الأنباري .

وخامسها : أن حرف الشرط مؤثر في فعل الشرط ، والجواب مبني على الوقف وليس مجزومًا ، وهذا مذهب أبي عثمان المازني .

فحصل من مجموع ما ذكرناه من هذا الاختلاف هو أنهم : مجمعون على تأثير إن في فعل الشرط لكونها مختصة به ، فلهذا لم يقع بينهم خلاف في تأثيرها فيه ، وإنما خلافهم إنما هو في : العمل في جواب الشرط . والحق من هذه الأقوال كلها : أن حرف الشرط عامل في الجزئين جميعًا من حيث كان الحرف يعقد الجملة

---

(١) ينظر : المقرب ٣٠٠ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٢٤ .

(٢) ذكرت هذه المذاهب في الإنصاف ٢/٦٠٢-٦٠٨(م٨٤)وقد ترك الشارح هنا مذهبًا سادسًا لم يذكره وهو : أن العامل فيهما حرف الشرط ، وهو مذهب أكثر البصريين ، وسيذكره بعد ذكر هذه المذاهب . وينظر : ارتشاف الضرب ٢/٥٥٧ ، والتصريح ٢/٢٤٩ ، وحاشية الصبان ٤/١٥-١٦ .

(٣) وفي الإنصاف ٢/٦٠٢ : « وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه » .

الشرطية عقدًا واحدًا، ويعيدها في حكم الشيء [الواحد] ألا ترى أن الجملة الأولى كانت مستقلة بنفسها مفيدة، لكونها كلامًا قبل دخول حرف الشرط عليها، فلما دخل عليها حرف الشرط صارت ناقصة لا تفيد فائدة أصلًا إلا بذكر جوابها، فلهذا قلنا إن حرف الشرط قد صيرها في حكم واحد، فإذا كان مؤثرًا في فعل الشرط بالإجماع كما ذكرناه، فيجب أن يكون مؤثرًا في الجزاء من غير فرق بينهما[١]، فهذا هو أقرب هذه [المذاهب] وأوضحها منهاجًا كما ترى، وهو ظاهر مذهب محققي المتأخرين من أهل البصرة، وهو مقتضى كلام الزمخشري[٢]، لأنه قد صرح: أن الابتداء هو العامل في المبتدأ والخبر، وهو أمر معنوي، وإذا كان الأمر كما قاله، فحرف الشرط أدخل في تأثيره في الجزأين جميعًا، لكونه مختصًا بهما جميعًا، أكثر من اختصاص الابتداء في حق المبتدأ والخبر لا محالة، لأن هذا أمر لفظي، وذاك أمر معنوي، واللفظي لا محالة أقوى من المعنوي. فإذا تقرر هذا، فهذه الأسماء إنما عملت من أجل النيابة عن[٣] حرف الشرط[٤].

ثم هذه الأسماء لا يجوز أن تكون فاعلة بحال، لأنها إنما تقع مصدرة كأسماء الاستفهام، والفاعل متأخر عن فعله، فلهذا بطل كونها فاعلة، ويعمل فيها ما بعدها، وتكون مرفوعة على الابتداء، إذا كان فعلها لازمًا، كقولك: من ما مر قمت معه، وتكون منصوبة إذا كان الفعل الواقع بعدها متعديًا، كقولك: من تضرب أضرب، وتكون مجرورة في الإضافية، كقولك: غلام من تضرب أضرب، وفي حرف الجر: بمن تمر أمر به، وإنما أغتفر تقديم المضاف عليها، لأن المضاف

---

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٤٦.

(٢) ينظر: المفصل ١/٦٨.

(٣) في الأصل: غير.

(٤) ينظر: إصلاح الخلل ٢٦٤.

والمضاف إليه في حكم الشيء الواحد ، ولهذا فإنه لا يجوز الفصل بينهما بكلمة واحدة .

ثم اختلف النحاة في العامل في هذه الأسماء ، بعد اتفاقهم على كونها معمولة لما بعدها ، فمنهم من قال : بأن العامل فيها جوابها ، ومنهم من قال : إن العامل فيها شرطها ، وهذا هو المختار لأمرين :

أما أولًا : فلأنه إلى صدرها ، وهي مجاورة له ، وهو مقتض لها ، فلهذا كان عاملًا فيها .

وأما ثانيًا : فلأنه يستحيل أن يكون العامل الجواب ، في نحو قولك : من يكرم فإني أكرم ، لأن ما بعد إن لا يكون عاملًا فيما قبلها ، فلهذا كان العامل هو الشرط بكل حال[١] .

فهذا هو الكلام على هذه الأسماء على جهة الجملة ، ونحن نذكر كل واحد منها على جهة التفصيل[٢] :

فأولها : مَنْ : وهي شرط فيمن يعلم ، كقولك : من قام أقم معه ، ومن يخرج أخرج معه ، وتكون موصولة ، واستفهامية ، وشرطية ، ونكرة موصوفة ، كقولك : مررت بمن غيرك ، وبمن مثلك ، قال كعب بن مالك الأنصاري[٣] :

وكفى بِنَا فَضْلًا على مَنْ غَيْرِنَا   حُبُّ النَّبِّي محمَّدٍ إيانا

وتقول : مررت بمن محسن ، أي بإنسانٍ محسنٍ . وتكون مزيده عند أهل

(١) ينظر : الكتاب ٤٣٥/١ ، والمقتضب ٤٩/٢ ، وأسرار العربية ٣٣٦-٣٤٠ ، والإيضاح في شرح المفصل ٣٥/٢-٣٦ ، وارتشاف الضرب ٥٦٤/٢ .

(٢) ينظر : الكتاب ٤٣١/١-٤٣٣ ، ٤٣٨ ، والأصول ١٥٩/٢ ، والمقتصد ١١٠٨/٢-١١١١ ، والغرة المخفية ١٥٥/١ .

(٣) ديوانه ٢٨٩ ، وهو من شواهد الكتاب ٢٦٩/١ ، وشرح المفصل ١٢/٤ ، وارتشاف الضرب ٤٣١/٢ .

الكوفة[١]، وأنشدوا[٢]:

يا شاةَ مَنْ قَنْصٍ

وأنكره محققو البصريين، لأن الأسماء لا تكاد تزاد بحال.

وثانيها: ما: وهي شرط فيمن لا يعلم، كقولك: ما تأكل آكل، وتكون حرفًا، واسمًا، وقد قدمنا حصرها فيما تقدم، فلا وجه لتكريره.

وثالثها: أي: وهي دالة على التبعيض، وتختص من يعلم ومن لا يعلم، كقولك: أي الرجال تضرب أضرب، وأي الطعام تأكل آكل، وتكون شرطية كما ذكرناه، وموصولة كما مَرَّ، وموصوفة في قولك: يا أيها الرجل، وموصفًا بها، كقولك: مررت برجل أي رجل، وأيما رجل، على معنى كامل في الرجولية.

ورابعها: مهما: فتقول فيها: مهما تفعل أفعل، أي لا أصغر عن كثير فعلك، ولا أكبر عن صغيره. ثم اختلف النحاة فيها فمنهم من قال: هي كلمة مفردة، على وزن: فعلى، وهي مبنية، ومنهم من قال: هي مركبة، ثم اختلفوا في تركيبها، فقال الخليل[٣]: إن أصلها :ماما، فأبدل من الألف الأولى هاء، كما أبدلوها في إنه، وقال الأخفش[٤]: إنها مركبة من: مه، زيدت عليها :ما. وحكى هذا القول أبو نصر الجوهري[٤] عن سيبويه. وهي اسم وليس ظرفًا، بدليل عود الضمير إليها في

---

(١) ينظر: شرح المفصل ١٢/٤.

(٢) لعنترة، وهو صدر بيت وتمامه:

.... لمن حلت له حرمت عليَّ وليتها لم تحرم

ينظر: ديوانه ٢١٣، وهو من شواهد شرح المفصل ١٢/٤، وشرح جمل الزجاجي ٤٥٨/٢، والمغني ٣٢٩/١.

(٣) ينظر: الكتاب ٤٣٣/١.

(٤) لم أجد من ينسب هذا الرأي إلى الأخفش، ولم يذكر الجوهري في الصحاح: مهه ٢٢٥٠/٦، ونسب في اللسان: مهه ٥٤٢/١٣-٥٤٣، إلى سيبويه.

نحو قوله تعالى : ﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾[١] ، ولو كانت ظرفًا لقال : تأتينا فيه ، لأن الظرف إذا كني عنه فلابد فيه من في ، لتكون دالة عليه ، كقولك : اليوم ضربت فيه .

وخامسها : كيف : وهي سؤال عن الحال ، والاسميَّة فيها ظاهرة لكونها دالة على معنى في نفسها ، ولها استعمالان :

الأول منهما : مجردة عن ما ، كقولك : كيف أنت ؟ وتكون مرفوعة ، كقولك : كيف زيد ؟ وكيف أنت وقصعة من ثريد ؟ ومنصوبة في نحو قوله تعالى : ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾[٢] ، وقوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾[٣] ، ومجرورة كقولك : انظر إلى كيف يصنع زيد ، حكاه قطرب[٤] ، وتكون في جميع ذلك للاستفهام ، كقولك : كيف حالك ؟ وتكون للتعجب كقوله تعالى : ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾[٥] ! وفيه معنى التوبيخ أيضًا/٦٣أ/ وقد تكون في موضع الحال ، كقولك : لأكرمنك كيف كنت ، أي على أي حال كنت .

الاستعمال الثاني : أن تكون ما متصلة بها ، كقولك : كيفما تصنع أصنع ، وهذا هو موضع الخلاف بين النحاة ، في أنه : هل يجازي بها أم لا ؟ فأما إذا كانت مجرورة فأحسب أنه لا يقع بينهم خلاف ، في أنه لا يجازي بها ، هذا هو تفصيل أبي نصر الجوهري[٦] ، فأما ابن الأنباري[٧] ، فإنه حكى الخلاف بين النحاة مطلقًا ،

---

(١) الأعراف ١٣٢ ، وينظر : مشكل إعراب القرآن ١/٢٩٩ ، والتبيان في إعراب القرآن ١/٥٩٠ .

(٢) الصافات ١٥٤ ، والقلم ٣٦ .

(٣) الفجر ٦ ، والفيل ١ .

(٤) أبو علي محمد بن المستنير ت بعد ٢١٠هـ. (الفهرست ٥٨ ، ووفيات الأعيان ٤/٣١٢-٣١٣). ينظر : شرح المقدمة المحسبة ١/١٧٣ .

(٥) البقرة ٢٨ .

(٦) ينظر : الصحاح : (كيف) ٤/١٤٢٥ .

(٧) ينظر : الإنصاف ٢/٦٤٣-٦٤٥(م٩١) .

ولم يلخص هذا التلخيص الذي حكيناه عن الجوهري، وهو الأجود.

وقد أضطرب رأي النحاة في صحة المجازاة بها، فالذي ذهب إليه جماهير النحاة من البصريين: أنه لا يجوز المجازاة بها مع ما، قال سيبويه(١): سألت الخليل: هل يجوز أن يقال: كيف تصنع أصنع، على المجازاة، فقال هي مستكرهة، وليست من حروف الجزاء. وزعم الكسائي والفراء(٢): أنه يجوز المجازاة بها، وهو محكي عن بعض البصريين، وهو ظاهر إطلاق أبي القاسم، والمختار ما عول عليه الجماهير من أهل البصرة، قال أبو سعيد السيرافي(٣): لا تجوز المجازاة بكيفما لأمرين:

أما أولًا: فلأن نواتها من أسماء الاستفهام، تجاب تارة بالمعرفة، وتارة بالنكرة، بخلاف كيف، فإنها لا تجاب إلا بالنكرة، لكونها سؤالًا عن الحال، والحال لا تكون إلا نكرة، فلما نقصت عن أخواتها لم تجز المجازاة بها.

وأما ثانيًا: فلأنك إذا قلت: كيفما تكن أكن، فالغرض من هذا: إنك تكون على جميع أحواله وصفاته، وهذا متعذر بخلاف قولك: أي شيء تفعل أفعل، فإنه ممكن، فلهذا كانت المجازاة بها متعذرة لما ذكرناه.

واعلم أن الغرض في هذا الخلاف الذي حكيناه، هو أنها هل تكون جازمة أم لا؟ فأما إذا قلت: كيفما تكون أكون، فهذا مما لا خلاف فيه بين النحاة، الكوفية والبصرية، أي المجازاة من غير جزم، فأما بالجزم فهو موقع الخلاف كما قررنا.

الضرب الثالث: ما أستعمل من الظروف للشرط:

اعلم أن الشرط مختص بالأفعال، فلما كانت أسماء الأزمنة، والأمكنة مختصة ومتعلقة بها بحيث لا ينفك ظرف من ظروف الأزمنة والأمكنة عن التعلق بالأفعال،

---

(١) ينظر: الكتاب ٤٣٣/١.

(٢) ينظر: إصلاح الخلل ٢٦٥، وشرح الكافية الشافية ١٥٨٣/٣.

(٣) ينظر: إصلاح الخلل ٢٦٤-٢٦٥.

وما كان مقاربًا لها ، لا جرم جاز أن تقع شروطًا ، ثم هي نوعان : أزمنة ، وأمكنة[١] .

النوع الأول منها : ظروف أزمنة ، وهي أربعة ظروف :

أولها : أيان : وهي تختص بالأمور العظيمة ، كقوله تعالى : ﴿أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾[٢] يعني يوم القيامة ، وأيان وصول الأمر؟ وهي سؤال عن الوقت في كل أحوالها ، وأكثر استعمالها بفتح الهمزة ، وقد تكسر ، وهي لغة سليم ، حكاها الفراء[٣] ، وقرأ السلمي[٤] : « إيان تبعثون »[٥] على لغته بالكسر ، وهي مبنية على الفتح . وتكون استفهامًا ، كقولك : أيان يقوم زيد ؟ وشرطًا كقولك : أيان تقم أقم ، ولو قيل : إنها معربة منصوبة على الظرفية : لم يكن بعيدًا من غير حاجة إلى تقدير كونها مبنية كما يزعمه النحاة . وتكون معربة سواء كانت شرطًا ، أو استفهامًا ، وإنما ترك تنوينها لأجل الإضافة ، لأن الظاهر هو الإعراب خاصة في الأسماء ، فلا حاجة إلى تقدير علة للبناء لا دليل عليها ، وهذا كما قلناه في الآن فإنه معرب لا محالة ، من غير اضطرار إلى تكلف علة للبناء فيه ، ولمحلها لغير الموجب .

وثانيها : متى : وتكون استفهامًا ، كقولك : متى الخروج؟ ومتى القتال؟ . وتكون للشرط كقولك : متى أخرج يخرج زيد . وهي تستعمل للأوقات المبهمة ، ولهذا تقول : متى تخرج أخرج ، ولا تقول : متى طلعت الشمس جئتك ، لما كان طلوع الشمس واضحًا معلومًا ، وتستعمل في لغة هذيل بمعنى : مِنْ ، حكاه

---

(١) ينظر : الكتاب ١/٤٣١-٤٣٣ ، والمقتضب ٢/٤٦-٤٨ ، والأصول ٢/١٥٩-١٦٠ ، والمقتصد ٢/١١١٢-١١١٩ ، والغرة المخفية ١/١٥٥ ، والمقرب ٣٠٠ .

(٢) النازعات ٤٢ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢/٩٩ .

(٤) أبو عبدالرحمن عبدالله بن حبيب ت ٧٤هـ أو ٧٣هـ . (معرفة القراء الكبار ١\٥٢-٥٧ ، وغاية النهاية ١/٤١٣-٤١٤) .

(٥) النحل ٢١ . وينظر : الكشاف ٢/٤٠٦ ، والبحر والمحيط ٥/٤٨٢ .

الأصمعي[١] ، وأنشد لأبي ذؤيب[٢] :

شربن بما البحر ثم ترفعت   متى لُجَجٍ خضرٍ لهن نئيج

أي من لجج .

وثالثها : إذما : وهي مركبة من : إذ ، وما ، ومن قبل تركيبها كانت اسمًا ظرفًا ، دالة على ما مضى ، فلما ركبت مع ما وجوزي بها وصارت مستعملة فيما يستقبل ، خرجت إلى الحرفية ، وجرت مجرى إن في صحة المجازاة بها ، هذا هو مذهب سيبويه[٣] . ولا يجازى بها إلا إذا كانت متصلة بها ما ، فأما من غير اتصالها فلا وجه للمجازاة بها .

ورابعها[٤] : إذا : وفيها معنى المجازاة دون إذ ، قال الشيخ عبد القاهر[٥] : وإنما لم يكن في إذ معنى المجازاة ، لما كانت دالة على وقت مخصوص ، في نحو قولك : خرجت إذ زيد خارج ، وأحسن من هذا أن يقال : إنما بطل المجازاة بإذ ، لأنها موضوعة للدلالة على زمن ماض ، والمجازاة إنما تكون في الأزمنة المستقبلة ، فلهذا تقول في : إذا قمتَ قمتُ ، فتجد المجازاة صحيحة فيها ، فأما (إذا) فلا يجوز الجزم بها ، سواء اتصلت بها ما في قولك : إذا ما قمتَ قمت ، أو لم تكن متصلة بها ، ولا يجزم بها إلا في الشعر[٦] ، كما سنقرره من بعد هذا إن شاء الله تعالى .

---

(١) ينظر : التصريح ٢/٢ ، وحاشية الصبان ٢/٢١٥ .

(٢) ديوان الهذليين ١/٥١ ، وشرح أشعار الهذليين ١/١٢٩ ، وهو من شواهد الخصائص ٢/٨٥ ، وارتشاف الضرب ٢/٤٦٥ ، والتصريح ٢/٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ١/٤٣٢ .

(٤) في الأصل : وخامسها .

(٥) قال في المقتصد ٢/١١١٧ : « وكذا تقول : آتيك إذا طلع الفجر ، فهو في الاستقبال بمنزلة إذ في الماضي ، ألا تراك تقول : قمتُ إذ قمتَ ، تشير إلى وقت مخصوص ، كقولك : قمتُ وقتَ قيامِك » .

فهذا ما أردنا ذكره في ظروف الأزمنة. فأما البيت الذي أنشده وهو قوله:

إذ ما أتيت على الرسول فقُلْ له حقا عليك[١] إذا اطمأَنَّ المجلِسُ

فهو للعباس بن مرداس السلمي[٢]، ونذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهر، والفاء في قوله: فقل: هي جواب الشرط وهو إذما، وحقًّا: منصوب على المصدرية، والعامل في: إذ: هو قل، أي: قل له وقعت اطمئنان المجلس بك. وأما موضع الشاهد منه: فإنما أورده شاهدًا على استعمال إذ ما شرطية كما هو ظاهر.

وأما البيت الثاني وهو قوله:

إذا قَصُرتْ أسيافُنا كان وَصْلُها خُطانَا إلى اعدائِنا فنُضارِبِ

فهو لقيس بن الخطيم[٣]، والخطيم: بالخاء المعجمة، ونذكر إعرابه وموضع الشاهد منه.

أما إعرابه فهو ظاهر، والخطا: جمع خطوة، بضم الخاء، وهو مقدار ما بين القدمين، وهو الاسم من خطوة بفتح الخاء، هذا هو قول الفراء[٤]، وزعم غيره أنهما بمعنى واحد، وما قاله الفراء أقيس وأكثر مطابقةً للقواعد النحوية. ويروى: لتضارب، ولا حجة فيه على هذه الرواية. وأما موضع الشاهد منه: فإنما أورده شاهدًا على جواز المجازاة والجزم بإذا، ولهذا عطف قوله: فنضارب، وأطلق

(١) ينظر: الكتاب ١/٤٣٤، والمقتضب ٢/٥٦، والأصول ٢/١٦٠.

(٢) في الأصل: حليل.

(٣) ديوانه ٧٢، وهو من شواهد الكتاب ١/٤٣٢، والمقتصد ٢/١١١٣، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٨١.

(٤) ديوانه ٨٨، ونسب إلى غيره، وهو من شواهد الكتاب ١/٤٣٤، والمقتضب ٢/٥٧، وشرح المفصل ٤/٩٧.

(٥) ينظر: الصحاح: خطا ٦/٢٣٢٨، والحلل ٢٩٤.

تقييده على محل كان، لأنها هي جواب الشرط، فقدرها مجزومة، ثم عطف عليها: فنضارب.

قال أبو القاسم: فأما إذا اتصلت بإذا ما، جازت/٦٣ب/المجازاة بها، كقولك: إذا ما تقصدني أقصدك، وظاهر كلامه أنه يجوز الجزم بها، إذا كانت ما متصلة بها، لكنه قليل كما ترى، لأنها موضوعة للدلالة على الأزمنة الواضحة كما قررناه، وأنشد النحاة[١]:

إذا ما أتيتَ بَني مالِكٍ فسَلِّمْ علَى أيُّهُمْ أفْضَلُ

النوع الثاني: ظروف أمكنة، وهي ثلاثة:

أولها: أين: فتقول فيها: أين تكن أكن، وتكون استفهامًا، كقولك: أين بيتك؟ وأين تروح؟ وتكون شرطية كقولك: أين تكن أكن. وتتصل بها ما فتكون أوقع في المجازاة، كقولك: أينما تكن أكن.

وثانيها: حيث، وهي مبنية على الضم، ولا يجازى بها إلا مع ما، فتقول فيها: حيثما تكن أكن.

وثالثها: أنى: وهي بمعنى الجهة، قال الله تعالى: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾[٢] أي من أي جهة. وتكون استفهامًا كقولك: أنَّى تكون؟ أي في أي جهة تكون. وتكون شرطًا كقولك: أنى تكن أكن. فأما البيت الذي أنشده وهو قوله:

فَأَصْبَحتَ أَنَّى تَأْتِها تَشْتَجِرِ بِهَا كِلاَ مَرْكَبَيْهَا تَحْتَ رِجْلَيكَ شَاجِرُ

فهو للبيد بن ربيعة[٣]، ولنذكر إعرابه، وموضع الشاهد منه.

---

(١) ينسب إلى غسان بن وعلة، وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ٢٨٥/١، والمغني ٧٨/١، وهمع الهوامع ٢٩١/١، والخزانة ٦١/٦. والرواية فيها: إذا ما لقيت..

(٢) آل عمران ٣٧.

(٣) ديوانه ٢٢٠، وهو من شواهد الكتاب ٤٣٢/١، والمقتضب ٤٨/٢، والمقتصد ١١١٢/٢، والرواية فيها: تلتبس بها.

أما إعرابه فهو ظاهر ، الهاء في : تأتها ، لهذه القضية ، ومعنى : تشتجر : يمل عنك منها الصواب ، والشاجر : المائل ، والمركبان : الأول منهما المقدم ، وهو كور النَّاقة ، والمركب الثاني هو المؤخر ، وهو كساء بحري خلف الكور ، ليركب الردف عليه ، وهذا الشعر يخاطب[1] ....

* * *

---

(١) هذه نهاية الجزء الأول ، وقد كتب في الحاشية ما نصه :
إلى هنا انتهى الموجود في الأم ، ولم نجد غيرها ، والمرجو من الله سبحانه ، أن يسهل نسخة تامة لتصحح هذه عليها وتصلح بحوله وطوله . حرر في ٨ شهر ربيع الأول أحد شهور سنة ١٣١١ [١] .
وجاء في الحلل ٢٩١ عند شرح بيت لبيد قوله : « وهذا الشعر يخاطب به عمه عامرًا ملاعب الأسنة ، وكان للبيد جار من بني عبدالقيس قد لجأ إليه واعتصم به ، فضربه عمه بالسيف ، فغضب لذلك لبيد ، وجعل يعدد على عمه بلاءه عنده ويتوعده وينكر عليه ما فعل بجاره » .

قال صاحب الكتاب – هدى الله سعيه –:

باب النفي بلا

اعلم أن لا تنصب [النكرات] بغير تنوين، ولا تعمل في المعارف شيئًا، كقولك: لا رجل في الدار، ولا غلام عندك، ولا مال لزيد، قال الله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾(١).

وقد يجوز أن لا تعمل لا، فتلغيها فترفع ما بعدها بالابتداء، فتقول: لا غلامٌ لك، ولا مالٌ عندك، قال الله تعالى: ﴿وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾(٢) ويقرأ بالرفع والنصب، وكذلك: ﴿لَّا لَغۡوٌ فِيهَا﴾(٣).

وقد يجوز أن تُجْرِيَ لا مُجْرَى لَيْسَ، فيرفع بعدها الاسم، إلا أنها لا تعمل إلا في النكرة، كقول الشاعر(٤):

مَنْ صَدَّ عن نيرانها فأنا ابن قَيْسٍ لا بَراحُ

وإذا فصلت بين لا وما تعمل فيه بطل عملها، كقولك: لا في الدار رجلٌ، ولا لك مالٌ.

وإذا نعت المنفي قلت: لا غلامَ عاقلًا عندك، ولا ثوبَ جديدًا عندك، وإن شئت رفعت النعت على الموضع، وإن شئت جعلت النعت والمنعوت بمنزلة اسم واحد فتنصبهما بلا /٧٨ب/ بغير تنوين فقلت: لا غُلامَ لك ولا ثوب جديدَ لك،

---

(١) البقرة ١، ٢.

(٢) البقرة ٢٥٤. قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالنصب بلا تنوين، وقرأ الباقون بالرفع والتنوين، ينظر: الكامل في القراءات الخمسين: ق ١٥٩، وإرشاد المتدئ ٢٤٦.

(٣) الطور ٢٣.

(٤) سعد بن مالك القيسي، وهو من شواهد الكتاب ٢٨/١، والمقتضب ٣٦٠/٤، والتبصرة ٣٩١/١، والفصول الخمسون ٢٠٩.

وإذا قلت : لا رجل عندك ، ولا غلام ، ولا مال عندك ، ولا ثوب[1] ، وإن شئتَ جعلت لا الثانية مثل الأولى ، ونصبت بها بغير تنوين ، وإن شئت جعلتها عاطفة ، فنصبت ونونت فقلت : لا غلامَ ولا عبدًا لك ، ولا مال ولا أجيرًا لك ، وإن شئت عطفت على الموضع فرفعت . إلى آخر الباب .

قال الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله رضي الله عنه وأرضاه :

اعلم أن لا ترد على أوجه خمسة[2] :

أما أولًا : فتكون ناهية كقوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟﴾[3] ، ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟﴾[4] ، ﴿وَلَا تَقُمْ﴾[5] .

وأما ثانيًا : فتكون نافية في المستقبل ، كقولك : لا تقم ، ولا تخرج ، وهي تفيد فائدة قولنا : لن ، إلا أنها آكد منها ، وأدخل في التأكيد .

وأما ثالثًا : فتكون بمعنى لم لنفي الماضي ، كقوله تعالى : ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾[6] أي لم يصدق ولم يصل .

وأما رابعًا : فتكون زائدة ، إما بين المضاف والمضاف إليه كقول رؤبة[7] :

في بئرِ لا حُورٍ سَرىَ وما شَعَرْ

وإما في غير ذلك كقوله تعالى : ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[8] .

---

(١) غير وارد في الجمل ٢٣٩ ، من : جديد ..إلى هذا الموضع .

(٢) ينظر : الأزهية ١٥٨ ، والغرة المخفية ٢/٢٥٤ ، والمغني ١/٢٣٧-٢٥٣ .

(٣) النساء ٢٩ ، وآيات أخر . ينظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٥٣٤ .

(٤) البقرة ١٨٨ ، وآيات أخر . ينظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٣٥ .

(٥) التوبة ٨٤ .

(٦) القيامة ٣١ .

(٧) الرجز للعجاج ، ديوانه ١٤ ، وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ١/٨ ، والخصائص ٢/٤٧٧ ، والمفصل ٢/٢٠٦ ، والخزانة ٤/٥١ . وجاء في الأصل : يسري .

(٨) الأعراف ١٢ .

وأما خامسًا : فبأن تكون داخلة على المبتدأ والخبر في النفي ، إما على أنها ترفع الاسم وتنصب الخبر كليس ، وهي قليل ، وسنذكر بيت الكتاب شاهدًا عليها ونشرحه ، وإما على أنها تنصب الاسم وترفع الخبر ، وهذه هي التي تسمى النافية للجنس ، وهي التي شرح الباب من أجلها .

فإذا عرفت هذا ، فلنذكر حكم ، عملها ، ثم نذكر حكم توابعها ، فهاتان فائدتان :

الفائدة الأولى : في حكم عملها :

واعلم أن عملها إنما هو : نصب الاسم ، ورفع الخبر[1] ، وإنما عملت هذا العمل لأنها مشبهة لأن ، فلهذا كانت عاملة عملها ، ووجه المشابهة بينهما من وجهين[2] :

أما أولًا : فلأن كل واحد منهما داخل على المبتدأ والخبر ، وهما جميعًا من عوامله .

وأما ثانيًا : فلأن هذه لازمة لظرف النفي ، كما أن تلك لازمة لظرف الإيجاب ، فلهذا حملت عليها ، فعملت عملها .

ثم إن اسمها يكون على وجهين[3] :

أحدهما : أن يكون معربًا ، وهو إذا كان مضافًا ، أو مضارعًا له ، فالذي يكون مضافًا كقولك : لا غلام رجل ، ولا صاحب صدقٍ موجود ، وأما المضارع

---

(١) قال ابن عصفور في المقرب ٢٠٩ : « وليست لا عاملة في الخبر ، بل هي مع اسمها بمنزلة اسم واحد مرفوع بالابتداء ، والخبر للمجموع »؟ . وينظر : شرح عيون الإعراب ١٢١ ، والفصول الخمسون ٢٠٤ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/٢٧٣ .

(٢) ينظر : الغرة المخفية ٢/٤٥٤ .

(٣) ينظر : الغرة المخفية ٢/٤٥٤-٤٥٦ ، والفصول الخمسون ، ٢٠٢ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/٢٧٠-٢٧٢ .

للمضاف فهو كقولنا : لا ضاربًا زيدًا في الدار ، ولا عشرين درهمًا لك ، ولا مارًا بزيد عندك ، ونعني بكونه مضارعًا للمضاف هو أن الثاني متعلق بالأول ، كما أن المضاف إليه متعلق بالمضاف ، فلهذا كان معربًا مثله .

ثم اختلف النحاة هل تكون عاملة في الجزئين جميعًا ، أو في أحدهما ؟ فالذي ذهب إليه جماهير البصريين كالخليل[١] ، والمبرد[٢] ، والمازني ، وأختاره الزمخشري[٣] ، ونصره ابن الحاجب[٤] ، والخوارزمي[٥] ، والموصلي[٦] : أنها عاملة فيهما جميعًا كعمل إن . وزعم الكسائي ، والفراء[٧] : أنها لا تعمل إلا في الاسم فقط ، فأما الخبر فإنه مرفوع على ما كان مرفوعًا به قبل دخولها ، وحكى هذا المذهب ابن الحاجب ، والموصلي صاحب الغرة ، عن سيبويه . والمختار أنها عاملة فيهما جميعًا ، كما عمل فيهما إن ، لأجل المشابهة التي ذكرنا بينهما ، هذا كله إذا كان الاسم معربًا .

وثانيهما : أن يكون مبنيًا ، كقولك : لا غلام لك ، ولا رجل في الدار ، وإنما بني اسمها معها لأنه متضمن لحرف الاستغراق وهو من ، فلهذا كان مبنيًا معها . هذا تحقيق مذهب الجماهير من النحاة كالخليل ، وسيبويه[٨] ، واختاره الزمخشري[٣] ونصره ابن الحاجب[٩] والخوارزمي[١٠] ، وأما

---

(١) ينظر : الكتاب ٣٤٥/١ .

(٢) ينظر : المقتضب ٣٥٧/٤ ، ٣٨٢ .

(٣) ينظر : المفصل ٩١/١ .

(٤) ينظر : شرح الوافية ١٨٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢١٥/١ ، ٢١٦ .

(٥) ينظر : التخمير ٤٩٥/١-٤٩٦ .

(٦) ينظر : الغرة المخفية ٤٥٥/٢ .

(٧) ينظر : التبيين ٣٦٨-٣٦٩ .

(٨) ينظر : الكتاب ٣٤٥/١ .

(٩) لم أهتدي إليه في المفصل . وينظر : شرح المفصل ١٠٤/٢-١٠٥ .

(١٠) ينظر : شرح الوافية ٢٤١ .

الكسائي[١] ، والفراء ، وغيرهما من نحاة الكوفة فزعموا أنه [ليس] مبنيًا معها وإنما هو معربٌ ، لكنه حذف تنوينه تخفيفًا ، والى هذا ذهب السيرافي ، وأبو إسحاق الزجاج من البصريين ، ثم اختلفوا في الناصب له ، فقال السيرافي[٢] ، والزجاج[٣] : إنه منصوب بلا نفسها ، وذهب الكسائي والفراء[٤] : أنه مفعول لفعل محذوف ، فإذا قلت له : لا رجل في الدار ، فكأنك قلت : لا أجد رجلًا . والمختار ما قاله البصريون لأن تضمنها للحرف معلوم ، فيجب كونه مبنيًا بدليل سقوط /٧٩أ/ التنوين منه ، وما ذاك إلا من أجل بنائه ، من غير حاجة إلى التعسف الذي ذكروه . ويستمر بناؤه كما ذكرنا بشرطين :[٥]

أحدهما : أن يكون نكره ، قال سيبويه[٦] : « كل موضع حسن لك أن تعمل فيه رُبَّ حَسُنَ أن تعمل فيه لا » فلهذا تقول : ربَّ رَجُلٍ ، فتقول : لا رَجُلَ ، فإن كان معرفة وجب رفعه وتكريره كقولك : لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ ، والبناء لليس حتمًا في النكرة ، فلهذا يجوز رفعه إذا وليها وتكريره ، فتقول : لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ ﴾[٧] .

وثانيهما : أن لا يكون بينها وبينه فصل ، فإن وقع الفصل بطل البناء ، فلهذا تقول : لا في الدار رجلٌ ولا فيها غلامٌ ، قال الله تعالى : ﴿لَا فِيهَا غَوۡلٌ﴾[٨] فأما

---

(١) ينظر : التخمير ٤٩٨/١ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٣٦٦/١ (م٥٣) ، والتبيين ٣٦٢ .

(٣) ينظر : الغرة المخفية ٤٥٦/٢ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٣٦٦/١ (م ٥٣) ، والتبيين ٣٦٢ .

(٥) ينظر : المفصل ٢٢٢/١-٢٢٦ ، وحاشية الصبان ٤/٢ .

(٦) الكتاب : ٣٥٠/١ .

(٧) البقرة ٢٥٤ .

(٨) الصافات ٤٧ .

قولهم : لا بَصَرة لكم[١] ، وقولهم[٢] :

لاَ هَيْثَمَ اللَّيلَةَ لِلْمطيِّ

وقولهم : قضيةٌ ولا أبا حسن لها[٣] ، فإنما حسن بناؤه مع لا وإن كان معرفة ، لأنه على حذف مضاف تقديره : لا مثل بَصْرَة لكم ، ولا مثل هيثم ، ولا مثل أبي حسن ، ومثل نكرة لا يتعرف بما أضيف إليه ، فلهذا جاز ذلك على هذا التقدير .

فأما البيت الذي أنشده : من صدَّ على نيرانها ، فهو من أبيات سيبويه ، وهو لسعد بن مالك القيسي ، ونذكر إعرابه ، وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه فهو ظاهر ، وَصَدَّ عن الشيء : إذا اعرض عنه ، والضمير في نيرانها : للحرب ، ومعناه : إنَ مَنْ بَعُدَ عن الحرب فهو قريب منها ، وهو مصال لشرها دون غيره . وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على إعمال لا في براح الرفع على أنها مشبهة بليس ، وخبرها محذوف ، كأنه قال : ليس لي بَرَاحُ ، وخبر لا لنفي الجنس يحذفه الحجازيون كثيرًا على جهة التحقيق ، فيقولون : لا أهل ولا مال ، ولا فتى إلا علي ، ولا سيف إلا ذو الفقار ، ومنه كلمة الشهادة : لا إله إلا الله[٤] ، والمعنى في هذا : لا إله للخلق إلا الله . فأما بنو تميم فلا يثبتونه في كلامهم أصلًا ، ويحملون ما ورد في كلام حاتم[٥] :

إذا اللِّقاحُ غَدتْ ملقًا أصرَّتُها ولا كريم من الولدان مصبوحُ

على أن ارتفاع : مصبوح ، إنما هو على الصفة في محل قوله : كريم ، وليس

---

(١) ينظر : الأشباه والنظائر ٨٣/٣ ، وهمع الهوامع ٢٥٢/١ .

(٢) البيت من غير عزو في الكتاب ٣٥٤/١ ، والمفصل ٢٢٢/١ ، وحاشية الصبان ٤/٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣٥٥/١ ، والمقتضب ٣٦٣/٤ ، والمسائل السفرية ٢٧ .

(٤) ينظر : الزاهر ١٢٥/١-١٢٦ .

(٥) أخل به ديوانه ، ونسب في الأغاني ٢٩٤/١٧ إلى رجل من النبيتيين . وهو من شواهد الكتاب ٢٥٦/١ ، والمقتضب ٣٧٠/٤ ، والتبصرة ٣٩٢/١ .

مرفوعًا على الخبرية بحال .

وإذا دخلت لا على لفظة الأب فقيه لغتان[1] :

أحدهما : أن يقولوا : لا أب لك ، وهذه هي اللغة الكثيرة المطردة ، قال نهار بن توسعة اليشكري[2] :

أبي الإسلامُ لا أبَ لي سواهُ إذا افتخرت بقيس أو تميم

وثانيهما : لا أبا لك ، وهذه قليلة ، ومثله : لا غلامي لك ، ولا ناصري لك ، فذهب الزمخشري[3] : إلى أن الاسم الأول مضاف إلى الكاف ، ولهذا ثبتت الألف في : لا أبا لك ، وحذفت النون في : لا غلامي لك ، وهذه الأمور لا تكون إلا مع الإضافة ، وإنما اقحمت اللام من أجل توكيد الإضافة ، وتوفيرًا على لا ما تقتضيه من حق التنكير لما يظهر من صورة الانفصال باللام ، وزعم ابن الحاجب[4] : أنه ليس مضافًا لأنه لو كان مضافًا لوجب رفعه وتكريره ، وإنما هو مشبه بالمضاف وليس مضافًا على التحقيق . وقد ذكرنا أن المختار ما قاله الزمخشري وفصلنا هذه المسألة في شرحنا لكتابه .

الفائدة الثانية : في ذكر توابعه :

واعلم أنه لما كان لتوابع المنفي (بلا) حكم مخالف لسائر التوابع ، لاجرم ذكروه معها من أجل المخالفة كما ذكرنا ، وجملة توابعها تأتي على ثلاثة أوجه[5] :

---

(١) ينظر : التبصرة ٣٩١/١ ، والمفصل ٢٢٦/١-٢٢٩ ، والغرة المخفية ٤٥٧/٢ ، وشرح الوافية ٢٤٤ .

(٢) ينظر : الشعر والشعراء ٥٣٧ ، وهو من شواهد الكتاب ٣٤٨/١ ، والمفصل ٢٢٦/٢ ، وهمع الهوامع ١٩٧/٢ والرواية فيها : إذا افتخروا ...

(٣) ينظر : المفصل ٢٢٨/١-٢٢٩ .

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٣٨٦/١-٣٨٧ .

(٥) ينظر : الكتاب ٣٥٠/١-٣٥١ ، والمقتضب ٣٦٧/٤-٣٧٢ ، وشرح جمل الزجاجي ٢٧٤/٢-٢٧٥ .

الوجه الأول : أن تكون صفة وليس يخلو حال الاسم ، إما أن يكون معربًا ، أو مبنيًا ، فإن كان معربًا فليس في صفته إلا وجه واحد وهو : جريها على لفظه بكل حال ، سواء كان مضافًا أو مضارعًا لمضاف ، فلهذا تقول : لا غلام رجل افضل منك عندنا ، ولا عشرين درهمًا حاصلة لك . وإن كان مبنيًا كانت الصفة جارية على أوجه ثلاثة(١) :

أولها : النصب حملًا على لفظه ، لأن هذه الحركة مشبهة بحركة الإعراب ، فلهذا كان الوصف منصوبًا ، كقولك : لا غلامَ ظريفًا لك ، ولا رجل كاتبًا عندك .

وثانيها : الرفع حملًا على محله لأنه في موضع رفع بالابتداء ، فلهذا تقول : لا غلام ظريف لك ، ولا رجل أفضل منك عندنا .

وثالثها : أن تكون مبنية مع موصوفها ، والبناء إنما يكون بشرطين :

أما أولًا : فبأن تكون الصفة إلى جنب موصوفها بحيث لا فأصل بينهما /٧٩ب /، فإن وقع فصل بطل بناء الصفة معه ، كقولك : لا رجل فيها ظريفًا .

وأما ثانيًا : فبأن تكون الصفة واحدة ، فإن كانتا صفتين بطل البناء في الثانية دون الأولى ، فلهذا تقول : لا رجلَ ظَريفَ عَاقِلٌ ، فتكون الثانية منصوبة أو مرفوعة بكل حال لما ذكرناه .

الوجه الثاني : أن يكون معطوفًا ، وليس يخلو حال الأول ، إما أن يكون معربًا أو مبنيًا ، إن كان معربًا فليس إلا الإعراب في الثاني فتقول : لا غلامَ رجل ولا امرأةً في الدار ، فتنصبه بكل حال ، وإن كان الأول مبنيًا جاز فيه وجهان(٢) :

أما أولًا : فالرفع حملًا على محله ، فتقول : لا غلام لك ولا امرأة لك .

وأما ثانيًا : فالنصب حملًا على لفظه ، فتقول : لا رجل في الدار ولا امرأةً .

---

(١) ينظر : التبصرة ٣٨٧/١ ، والمقتصد ٨٠١/٢-٨٠٢ ، والغرة المخفية ٤٥٨/٢-٤٥٩ .

(٢) ينظر : التبصرة ٣٨٧/١ ، والمقتصد ٨٠٤/٢-٨٠٥ ، والغرة المخفية ٤٦٠/٢ ، والمقرب ٢١٠ .

هذا كله إذا كان المعطوف نكرة ، فإن كان معرفة فالرفع لا غير ، فلهذا تقول : لا غلام لك ولا العباس ، ولا رجل عندك ولا غلام زيد ، وتقول أيضًا : لا رجل عندك ولا زيدٌ ، ولا عمروٌ فترفعه مع المعرف ، إذ لو نصبته مع اللام والإضافة لأوهم كونه مبنيًا ، فلهذا وجب رفعه فيهما ، ثم حمل سائر المعارف عليهما ، ولاوجه للبناء مع المعرفة أيضًا ، فلهذا وجب ما قلناه من رفعه مع المعرفة مطلقًا . وأنشد النحاة في العطف رفعًا ونصبًا قال[١] :

فلا أبَ وابنًا مثلُ مروانَ وابنِهِ إذا هو بالمجد ارتدى وتأزَّرَا

وقال :

لا أمَّ لي إن كان ذاكَ ولا أبُ

الوجه الثالث : التأكيد اللفظي : فإن كان الأول مضافًا ، أو مشبهًا بالمضاف ، فليس في تأكيده من جهة اللفظ إلا الإعراب ، فأما إذا كان مبنيًا جاز فيه أوجه ثلاثة[٢] :

أما أولًا : فالنصب حملًا على لفظه ، فتقول : لا مَاءَ مَاءً .

وأما ثانيًا : فالرفع حملًا على محله ، فتقول : لا مَاءَ مَاءٌ .

وأما ثالثًا : فالبناء فيهما جماعًا ، كما في الصفة مع موصوفها ، فإن جيء بثان فليس فيه إلا الإعراب .

فأما البيت الذي أنشده وهو قوله :

هذا وجَدِّكُمُ الصَّغَار بُعينِهِ لا أمَّ لي إن كان ذاك ولا أبُ

فقد أنشده سيبويه[٣] ، وعزاه إلى رجل من مذحج ، وقيل إنه لغيره ، وزعم ابن

---

(١) نسبه العيني لرجل من بني عبد مناة ، ينظر : حاشية الصبان ١٣/٢ ، وهو من شواهد الكتاب ٣٤٩/١ ، والمقتضب ٣٧٢/٤ ، واللمع ١١٢ ، والمقتصد ٨٠٤/٢ .

(٢) ينظر : التبصرة ٣٨٧/١ .

(٣) الكتاب ٣٥٢/١ ، وهو من شواهد المقتضب ٣٧١/٤ ، واللمع ١١٠ ، والتبصرة ٣٨٩/١ ، =

الأعرابي(١) أنه قيلَ قبل الإسلام بخمسمائة عام ، والله اعلم بذلك كله . ولنذكر إعرابه ، وموضع الشاهد منه .

أما إعرابه فهو ظاهر ، ويروى : هذا لعمركم ، والصغار : الذل ، والهوان . وأما موضع الشاهد منه : فإنما أورده شاهدًا على جواز العطف على المحل بالرفع كما فصلناه من قبل قال أبو القاسم : وإذا دخلت (لا) على شيء قد عمل فيه عامل بني حاله ، كقوله : لا مرحبًا ، ولا أهلًا ، ولا كرامةً ، ولا مسرةً .

واعلم أنا قد ذكرنا تقسيم لا هي في ذلك لا تنفك عن قسمين :

فالقسم الأول منها : أن يكون حرفًا ، وهذا هو الأكثر في استعمالها ، وهي إما عاملة ، أو غير عاملة ، فالعاملة منها على وجهين(٢) :

أحدهما : أن تكون عاملة عمل إن من رفع الخبر ونصب الاسم .

وثانيهما : أن تكون عاملة عمل ليس من رفع الاسم ونصب الخبر . وقد ذكرناهما جميعًا وأوضحنا معناهما .

وأما غير العاملة فهي تأتي على أوجه أربعة(٣) :

أما أولًا : فكقوله تعالى : ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾(٤) .

وأما ثانيًا : فبأن تكون داخلة على نكرة معطوفة على محل ما قبلها ، كقولك : لا رجل في الدار ولا امرأةٌ ، بالرفع ، فها هنا لا محالة قد بطل عملها .

= والمقتصد ٢/٨٠٤ .

(١) أبو عبد الله محمد بن زياد ، ت ٢٣١هـ . (تاريخ بغداد ٥/٢٨٢-٢٨٥ ، ووفيات الأعيان ٤/٣٠٦-٣٠٨) . وينظر : الحلل ٣٢٦-٣٢٧ ، وحاشية الصبان ٢/٩ .

(٢) ينظر : الكتاب ١/٣٤٥ ، والمقتضب ٤/٣٥٧ ، ٣٨٢ ، والمقرب ٢٠٩ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/٢٧٠ .

(٣) ينظر : الكتاب ١/٣٥٦ ، والمقتضب ٤/٣٥٩-٣٦٠ ، ٣٤٧ ، ٣٨٠ ، وشرح جمل الزجاجي .

(٤) الأعراف ١٢ .

أما ثالثًا : فبأن تكون داخلة على المعرفة كما قلناه في نحو : لا غلام لك ولا العباس .

وأما رابعًا : فبأن تكون داخلة على مصدر قد عمل فيه فعل محذوف ، كما قال أبو القاسم ، فلهذا تقول فيه : لا مرحبًا ، ولا كرامةً ، لأن هذه الأمور كانت منصوبة من قبل دخول لا ، إما على المفعولية كقولهم : أهلًا وسهلًا ومرحبًا ، فإن معناه : أتيت أهلًا لا أجانب ووطئت سهلًا من لبلاد لا حزنًا ، وأصبت رحبًا لا ضيقًا ، وإما أن يكون منصوبًا على المصدرية كقولهم : كرامةً ، ومسرةً ، ونُعمَةَ عين ، ونعام عين ، فلهذا بقي منصوبًا على ما /٨٠أ/ كان عليه بعد دخول لا . هذا كله إذا كانت (لا) مستعملة في الحرفية .

القسم الثاني : أن تكون اسمًا : وهي في ذلك على وجهين[1] :

أما أولًا : فبأن تكون بمعنى غيره كقولك : غضبت من لا شيء ، وجئت بلا زاد .

وأما ثانيًا : فبأن تكون اسمًا لا لمعنى غير ، أنشد الجوهري[2] :

أبى جُودُهُ لا البُخْلَ واستَعْجَلَتْ بِهِ نَعَمْ مِنْ فَتًى لا يَمنَعُ الجُوعَ قَاتِلَهُ

فقوله : البخل ، فيه وجهان من الإعراب[3] :

أما أولًا : فبأن يكون مجرورًا بإضافة لا إليه ، حكاه يونس عن أبي عمرو بن العلاء .

وأما ثانيًا : فبأن يكون منصوبًا ، ونصبه إما على المفعولية لأبى ، وتكون لا زائدة ، وإما على البدلية ، أو عطف البيان من قوله : لا ، وتكون اسمًا على هذا .

---

(١) ينظر : الكتاب ٣٥٧/١ ، وشرح جمل الزجاجي ٢٧٨/٢ .

(٢) الصحاح : (لا) ٢٥٥٤/٦ . وهو من شواهد الخصائص ٣٥/٢ ، والمغني ٢٤٨/١ .

(٣) ينظر : الخصائص ٣٥/٢-٣٦ ، والمغني ٢٤٨/١ .

وفي : لا حول ولا قوة إلا بالله ، خمسة أوجه[1] :

أما أولًا : فتفتحهما جميعًا على أن يكون كل واحد منهما جملة مستقلة بنفسها ، فيكونان على البناء جميعًا .

وأما ثانيًا : فترفعهما جميعًا ، وتعربهما جوابًا لمن قال : حولٌ[2] وقوةٌ ، فقلت : لا حولٌ ولا قوةٌ .

وأما ثالثًا : فبأن تفتح الأول ، وتنصب الثاني حملًا على اللفظ .

وأما رابعًا : فبأن تفتح الأول وترفع الثاني حملًا على المحل .

وأما خامسًا : فبأن ترفع الأول على أن تكون لا فيها بمعنى ليس ، وهو قليل ، وتفتح الثاني على أنها جملة مستقلة بنفسها .

هذا ما يتعلق بمعانيها الإعرابية . فأما ما يتعلق بالمعاني الدينية ، ويليق ذكره بالمباحث الكلامية من أن لا استطاعة مع الفعل وأن الإيجاد في الأفعال للعباد متعلق بقدرة الله تعالى ، ففيه أسرارٌ دقيقة قد نبهنا عليها في الكتب العقلية لكونه منحرفًا عن المقاصد الإعرابية والتصرفات النحوية .

وعلى الجملة : فإن إنكار المجبرة لخلق الأعمال مكابرة للحسِّ ، ومدافعة للضرورة ، ولولا خشية الانحراف عما نحن بصدده لأوردنا كلامًا يروق الخاطر ، ويعجب الناظر ، في فساد ما انتحلوه ، وبطلان ما اعتقدوه ، وفي كتبنا العقلية ما يكفي ويشفي ، والحمد لله رب العالمين .

* * *

---

(١) ينظر : الكتاب ٣٥٢/١ ، واللمع ١٠٨-١١١ ، والتبصرة ٣٨٧/١-٣٨٨ ، والمقتصد ٨٠٦/٢-٨٠٧ ، والغرة المخفية ٤٦٠/٢-٤٦٢ ، وشرح الوافية ٢٤٢-٢٤٣ .

(٢) في الأصل : هل وقوة .

قولك : زينب ، وسعاد ، ونعني بكونها سببًا هو أنها : إحدى العلتين في منع الصرف ، ونعني بكونها شرطًا هو : أن العلة الثانية لا تكون مؤثرة إلا معها ، وهذا ظاهر ، فإن العجمة والتأنيث لا يكونان سببين في منع الصرف إلا بشرط العلمية ، فإذا زالت العلمية زال كونها سببين ، وهذا فيما كانت العلمية شرطًا فيه وسببًا ، فأما إذا كانت سببًا غير شرط ، فهذا إنما يؤخذ في العدل ووزن الفعل ، فإنهما سببان مع العلمية في منع الصرف في نحو : عمر ، وأحمد ، لكن العلمية فيهما غير شرط ، لأنهما قد يستقلان بالتأثير ، أعني الوزن والعدل ، مع غير العلمية في نحو : أحمر ، فإنه منع صرفه للوزن مع الصفة وفي نحو : آحاد ، فإنه إنما منع صرفه للصفة مع العدل ، فلهذا كانت العلمية في العجمة والتأنيث سببًا وشرطًا كما ذكرنا ، وكانت في العدل ووزن الفعل سببًا من غير شرط ، وعن هذا قال المحققون من النحاة : إن العلمية حيث تكون سببًا وشرطًا إذا نكر ما اختصت به من الأسماء بقي بلا سبب لأنها لما زالت بالتنكير بطل ما هي شرط فيه ، فلهذا خلي عن الأسباب المانعة من الصرف ، وحيث تكون سببًا من غير شرط إذا نكر ما اختصت به بقي على سبب واحد ، لأن العلمية تكون باطلة بالتنكير ويبقى السبب الآخر هو العدل ووزن الفعل ، لأنها غير شرط فيهما ، فلهذا بقيا بعد زوالها بالتقرير الذي ذكرناه ، هذا كله إذا كانت داخلة على جهة التأثير ، أما بالسببية والشرطية جميعًا ، وإما بالسببية لا غير .

وثانيهما : أن تكون غير مؤثرة /٧٠أ/ في منع الصرف ، وهذا كقولنا : مساجد ، في اسم رجل ، ونحو : حمراء ، في اسم رجل آخر ، فهذه العلمية لا أثر لها في منع الصرف لا على كونها سببا ، ولا على كونها شرطا ، وإنما دخولها كخروجها ، ولهذا كان ما ذكرناه غير منصرف سواء كان علما ، أو غير علم ، لما مهدناه .

وثانيهما : في حكم غير المنصرف : إذا دخلها اللام والإضافة :

اعلم أنه لا خلاف بين النحاة في دخول الجر على الاسم الذي لا ينصرف ، إذا

دخله اللام أو الإضافة، في نحو: إبراهيمكم، والمساجد، ولكن الخلاف بين النحاة إنما هو في كونه منصرفًا أو غير منصرف، فالذي ذهب إليه الزجاج[١] وأصحابه، والمغربي صاحب الدرة[٢]: أنه منصرف بكل حال. ومنهم من قطع بكونه غير منصرف مع دخولهما، وهذا هو اختيار ابن الحاجب[٣]. ومنهم من فصل في ذلك تفصيلًا فقال: إن كانت اللام والإضافة يزيلان أحد السببين، كان منصرفًا نحو: هذا إبراهيمكم، ورأيت الطلحة، والحمزة، فإنه يكون منصرفًا، وإن كانا غير مزيلين للسببين نحو: المساجد، ومررت بحمرائكم، فإنه غير منصرف، وهذا هو اختيار الموصلي صاحب الغرة[٤]. ومنهم من توقف في ذلك وهو أبو علي الفارسي[٥]، فإنه قال: لا أقول إنه غير منصرف، لأن التنوين لم يدخل لأجل السببين، وإنما زال لأجل اللام والإضافة، ولا أقول بأنه منصرف لوجود العلتين على الكمال والتمام. فأما الزمخشري[٦] فإن كلامه محتمل لأن يكون منصرفًا، ولأن يكون غير منصرف، فهذه أقوال النحاة كما ترى.

والمختار أنه منصرف[٧] لأن اللام والإضافة يبعدانه من شبه الفعل، فلهذا كان منصرفا عند ورودهما، ويؤيد ما ذكرناه من كونه منصرفًا هو دخول الجر عليه باتفاق النحاة، وإنما امتنع التنوين من أجل اللام أو الإضافة، لأن السببين إنما أثرا في منع الجر والتنوين، فلما دخل الجر كان التنوين من حيث الحكم داخلًا لولا ما

---

(١) ينظر: ما ينصرف ٦.

(٢) ينظر: الفصول الخمسون ١٥٩، والغرة المخفية ١/٢٢٠.

(٣) ينظر: الكافية ٦٧، وشرح الوافية ١٥٦.

(٤) ينظر: الغرة المخفية ١/٢٢٠-٢٢١.

(٥) قال في الإيضاح ٥٨: «وإذا دخلت الألف واللام على ما لا ينصرف أو أضيف انجر، كقولك: مررت بالأحمر، وبأحمر القوم، وبإبراهيم لأن هذا موضع قد أمن فيه من التنوين».

(٦) لم يشر إلى ذلك في المفصل ١/٤٤-٥٠.

(٧) وهذا مذهب سيبويه في الكتاب ١/٧، ٢/١٣، والمبرد في المقتضب ٣/١١٧، ٣١٣.

تعوض من مضادة اللام والإضافة له، فلهذا كان التنوين ممتنعًا من أجل اللام والإضافة، لا من أجل كونه غير منصرف، وهذا هو مطلوبنا.

وثالثها: أن الاسم غير المنصرف إذا كان ترك صرفه يرجع إلى معان اختص بها كالتعريف، والتأنيث والعجمة، والصفة، فإن التصغير لا يغير حكمه في كونه غير منصرف، فلهذا تقول: زينب، وسعيد، وبريهيم، وما شاكله، وهو باق في ترك صرفه، وإذا كان ترك صرفه لأمر يرجع إلى صيغة أختص بها، فإن التصغير يغير حكمه، وهذا نحو الجمع في نحو: مساجد، وقناديل، فإنك إذا صغرته: صرفته لتصغير صيغته فتقول: هذه مُسَيْجِدَاتٌ، وقُنَيدِلاَتٌ، وهكذا الوزن الخاص من نحو: شمر وانطلق، وإسحار، فإنك إذا صغرت هذه صرفتها لزوال صيغة الفعل، وهكذا العدل في نحو: ثلاث، ومثلث، ورباع، ومربع، فإنك إذا صغرته صرفته، لذهاب هذه الصيغ المعتبرة في منع الصرف[1].

ورابعها: أن كل ما كان غير منصرف في حال تعريفه فإنه يكون منصرفًا في حال تنكيره: كإبراهيم، وسعاد، وغير ذلك، ما كانت العلمية مشترطة فيه، وكلما كان غيره منصرف في النكرة فتارة يكون منصرفًا في حال تعريفه، وهذا نحو: أحاد، فإنك إذا سميت به رجلًا فإنه يكون منصرفًا، لأنه إنما عدل في حال كونه نكرة، فلما عرفته زال عدله، فلهذا كان منصرفا، وتارة لا يكون منصرفًا في حال تعريفه، وهذا نحو: أحمر، فإنه يكون غير منصرف في حال تعريفه وتنكيره للزوم المانع في حال تعريفه وتنكيره[2]، وقد أطلق صاحب الدرة[3] القول: بأن /٧٠ب/

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/٨، ١٤، ١٦، ١٩.

(٢) ينظر: المقتضب ٣/٣١٩، والغرة المخفية ١/٢٢٠، وشرح الكافية الوافية ٣/١٤٩٩.

(٣) جاء قوله في الغرة المخفية ١/٢٢٠:

وكل ما لم ينصرف منكرًا لم ينصرف معرفًا كأحمرا

كل ما لا ينصرف في حال تنكيره فإنه غير منصرف في حال تعريفه ، وهو فاسد والأحسن ما فصلناه .

وخامسها : أنك إذا سميت رجلًا : بيغز : ويدع ، من قولنا : لم يغز ، ولم يدع ، فإنك تصرفه ، لأن زنة الفعل فيه مخرومة غير تامة ، فلهذا كان منصرفًا ، وهكذا القول من نحو قولنا : يَذر ، ويَدع ، فإنك تصرفه إذا سميت به لكونها محذوفة فاؤه ، والأصل فيه : وذر ، وودع ، فلما نقص كان منصرفًا ، فإن سميت : يغزو ، ويدعو ، من قولك : لن يغزو ، ولن يدعو ، فإنه يكون غير منصرف لتمام صيغة الفعل فيه بكل حال .

وسادسها : أن الاسم الأعجمي إذا كان ساكن الوسط ، وانضم إليه سبب ثالث وجب ترك صرفه كقولنا : ماه وجر ، فلما انضم إليه التأنيث وجب ترك صرفه[1] ، لازدياده ثقلا بالتأنيث بخلاف قولنا : نوح ، ولوط ، فإنه منصرف بكل حال أمرًا حتمًا لخفته بالسكون .

وسابعها : أن الجمع الذي ذكرناه لا يكون مانعًا من الصرف إذا لم تتصل به ياء النسبة : كمساجد ، وأراهيط ، فإن اتصلت ياء النسبة فإنه يكون مصروفًا لا محالة كقولك : مدائني ، ومغافري ، وفرائضي ، وصحائفي ، وإنما وجب صرفه ، لأن ياء النسبة مشبهة بتاء التأنيث في نحو : فرازنة ، ومهالبة ، وبرابرة ، فلمَّا كان منصرفًا مع تاء التأنيث وجب صرفه مع ياء النسبة لانعقاد الشبه بينهما .

فهذه جملة أحكام غير المنصرف .

* * *

(١) ينظر : المفصل ٤٩/١ ، وارتشاف الضرب ٤٤٠/١ ، وحاشية الصبان ٢٥٣/٣ .

فهرس المحتويات

الموضوع الصفحة